

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

الجزء الرابع

١٩٦٠

تنقيح

أ.د. نوري عبد الحميد العاني　　أ.د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة ومزيدة

بغداد
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٦٨

تنقيح

أ.د. نوري عبد الحميد العاني
أ.د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ — ١٩٦٨

الجزء الرابع
١٩٦٠

تنقيح

أ. د. نوري عبد الحميد العاني   أ. د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

اسم الكتاب: تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨
الجزء الرابع / ١٩٦٠
تنـــقيـــح: أ د. نوري عبد الحميد- أ. د. علاء جاسم الحربي
الناشـــر : بيت الحكمة / بغداد
الطبعـــة : الثانية المنقحة ٢٠٠٥

بيت الحكمة- العراق- بغداد- باب المعظم- ص. ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الأقصى
هاتف ٤١٤٠٠١٥/ ٤١٤١٢٠١، فاكس ٤١٦٤٩٥٠
E. Mail: baytalhikma@yahoo.com

المقدمة

شهد عام ١٩٦٠ تراجع شعبية عبد الكريم قاسم (رئيس الوزراء) بشكل ملحوظ منذ ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨.

كانت القوى السياسية وبخاصة المساندة منها لنظام الحكم تترقب حلول موعد اجازة الاحزاب الذي حدده عبد الكريم قاسم بمناسبة يوم الجيش المصادف السادس من كانون الثاني ١٩٦٠ ومعه اطلاق الحريات الديمقراطية تمهيدا لوضع الدستور الدائم واجراء انتخابات حرّة لمجلس وطني واعادة الاوضاع الطبيعية الى البلاد.

وحين صدر قانون الجمعيات وتقدمت الاحزاب بطلب الاجازة، لم توافق السلطات المختصة على اجازتها جميعا سوى اربعة احزاب من مجموع ثمانية تقدمت بطلباتها، وعلى الرغم من ان الاحزاب المجازة كانت من المساندة للنظام فانه لم تمض سوى بضعة أشهر على تلك التجربة حتى اخفقت وتلاشت تلك الاحزاب، وهو ما كان له أبعد الأثر في حياة العراق السياسية في السنوات التالية.

عمل عبد الكريم قاسم على شق هذه الاحزاب وتعميق الخلافات بين زعمائها وتصعيد المنافسات بينهم في محاولة منه لتحويلها الى أحزاب حكومية تتلقى التوجيه والارشاد منه. بل ان بعضها كان يتلقى الدعم المادي والمعنوي منه بالذات، اما الاحزاب والقوى القومية والدينية فلم تتقدم بطلباتها للعمل العلني لاقتناعها بعدم امكانية التعاون مع النظام القائم ففضلت مواصلة العمل السري.

وانفرد عبد الكريم قاسم بالسلطة وفرض نفسه زعيما أوحداً على البلاد، بل انه لم يعد يحترم آراء وزرائه، فكان يتصل بموظفين واداريين ثانويين مباشرة دون الاتصال بالوزراء المختصين، الامر الذي جعل الكثير من الوزراء يتقدمون بطلباتهم للاستعفاء من مناصبهم وتحت مبررات،

منها التفرغ للعمل الحزبي او الظروف الصحية والسعيد منهم من كان يحظى بالموافقة على اعفائه من منصبه دون ضجة.

فلقد طلب هديب الحاج حمود وزير الزراعة اعفاءه من منصبه ثم تبعه ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي وزير النفط وكالة ولحق بهما كل من محمد حديد وزير المالية ثم عبد الوهاب الامين وزير الشؤون الاجتماعية ففقد مجلس الوزراء بعض العناصر الكفوءة ممن تمرسوا في اعمال الحكومة منذ استيزارهم في اليوم الاول للثورة.

واعفى عبد الكريم قاسم كلا من عبد اللطيف الشواف وزير التجارة ونزيهة الدليمي وزيرة الدولة وعوني يوسف وزير الاشغال والإسكان من مناصبهم ولم يراع عبد الكريم قاسم، الذي كان بيده امر تعيين الوزراء وتوجيههم واقالتهم، مسألة التوازن بين العسكريين والمدنيين او الفئات القومية والمذهبية ولا مدى القرب من الثورة والعمل على تحقيق اهدافها، فكان يختارهم من بين اصدقائه ومقربيه الذين يتوسم فيهم طاعته وعدم معارضته فتحولوا الى ما يشبه (السكرتيرين) لا يجرؤون على طرح ما يجول في خواطرهم او ما يريده المجتمع منهم.

وقد أجرى عبد الكريم قاسم تعديلين وزاريين سنة ١٩٦٠، الاول وهو التعديل الرابع على مجلس وزرائه يوم الثالث من ايار والثاني وهو التعديل الخامس يوم ١٥ تشرين الثاني إذ ادخل فيهما عناصر مقربة منه واكثر موالاة وانصياعا لأوامره.

ويتناول هذا الجزء من تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري أهم التطورات التي طرأت على مجلس الوزراء والتشريعات والقوانين الصادرة والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية وعلاقات العراق الخارجية.

المنقّحان

صدور قانون الجمعيات

في ١٤ تموز ١٩٥٩ وبمناسبة الذكرى الاولى للثورة قال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم "اننا في فترة انتقالية وهذه الفترة ستنتهي قريبا جدا وسوف لا يحل يوم الجيش ٦ كانون الثاني (١٩٦٠) الا ونحتفل جميعا باجازة الاحزاب في هذا البلد، انني اخترت هذا التاريخ لاؤكد تضامن الجيش والشعب في سبيل الله والوطن فهذا اليوم سوف يكون يوما مشهودا نحتفل به ونحتفل بقيام الاحزاب في ذلك اليوم"وقال ايضا"سوف لا يحل العام القادم الا ونعمل جاهدين لانتخاب المجلس الوطني في البلاد وسوف ينتخب هذا المجلس بالحرية التي يتشوق اليها هذا الشعب والتي لم يذق طعمها قبل هذا التاريخ[1]".

واتخذ عبد الكريم قاسم من (فترة الانتقال) وسيلة للحد من نشاط الحزب الشيوعي وضرب الاحزاب القومية وخاصة في صفوف الجيش الذي دعاه مرات عدة لان تبقى (صفحته ناصعة البياض) بعيدا عن الميول والاتجاهات. وقال عبد الكريم قاسم عن نفسه انه (فوق الميول والاتجاهات) وانه "مع حزب الحق والعدل" ودعا السياسيين الى التريث والانتظار حتى يحين موعد اجازة الاحزاب.

وقد ظلت الاحزاب تترقب صدور قانون اجازتها طوال ستة اشهر، حيث صدر قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ يوم الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ على ان يدخل حيز التنفيذ ابتداء من السادس من كانون الثاني (يوم عيد الجيش) وقد اعلنه عبد الكريم قاسم بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين لتاسيس الجيش العراقي فكان اول قانون يصدر في سنة ١٩٦٠ وقال عبد الكريم قاسم:-

"إنني واخواني قد اجتمعنا وقررنا قبل مدة من الزمن ان يكون مولد الاحزاب والجمعيات في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ وحرصنا على ان تنطلق هذه الحرية وينطلق هذا النور في الموعد المحدد، ان انطلاق نور الحرية للأحزاب والجمعيات يساعد حتما على المضي بصبر وايمان نحو اهدافنا... ان الاحزاب مهما تعددت فاهدافها منبثقة من تربة هذا الوطن نحن نرعى النهج الديمقراطي الصحيح، ان الاحزاب ان وجدت في عالم دكتاتوري رجعي فانما توجد للتنافر والتفرقة اما اذا وجدت في عالم

---

[1] مبادئ الثورة في خطب الزعيم، ١٩٥٩ - ٢/ ١٢.

حر ديمقراطي صحيح يعمل بالنهج الديمقراطي الصحيح فانها تكون عـاملا للوحـدة والتعاون والمودة وجمع صفوف الشعب..."[1].

وقد جاء في قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ الآتي:-"عرف القـانون الجمعية بانها جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة اشخاص طبيعيـة او معنويـة لغرض غير الربح المادي ويشمل ذلك النوادي والمنظمات والهيئات وكل مـا يدخـل مفهومه تحت هذا التعريف، واشترط في انشاء الجمعية ان يوضع لها نظام مكتـوب موقع من اعضاء مؤسسين لا يقل عددهم عن عشرة ويجب ان يشمل النظام، اسـم الجمعية والغرض منها ومركز ادارتها على ان يكون في العراق، واسـم كـل مـن الاعضاء المؤسسين والقابهم وجنسياتهم والموارد المالية للجمعية والـهيئات التـي تمثلها واختصاصات كل منها.

وحددت المادة الرابعة من القانون اغراض الجمعية كالآتي:-

١- ان لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.
٢- ان لا تتعارض مع النظام الجمهوري.
٣- ان لا تتعارض مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي.
٤- ان لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقـة بيـن القوميـات او الاديـان او المذاهب العراقية المختلفة.
٥- ان لا يكون غرضها مجهولا او سريا او مستورداً تحت اغراض ظاهرية.
٦- ان لا تكون مخالفة للنظام العام والآداب.

والغى القانون صلاحية مجلس الوزراء في التحكم باجـازة الاحـزاب وانـاط القرار النهائي باجازتها ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهي اعلـى هيئة قضائية في العراق فنص القانون:-

المادة الخامسة:

١- تنشأ الجمعية بعد مضي ثلاثين يوما على تقديم مؤسسيها اخبـارا موقعـا مـن قبلهم الى وزارة الداخلية ومرفقا بالنظام.
٢- على وزير الداخلية خلال المدة المذكورة في الفقرة الاولـى ان يطلـب اجـراء التعديلات او الاضافات القانونية على نظام الجمعية اذا كان مخالفا لحكـم مـن احكام هذا القانون وان يعترض على المؤسسين الذين لا تتوفر فيـهم الشـروط

---

[1] مباديء الثورة في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ١٥.

القانونية. وعلى الجمعية اجراء التصحيح المطلوب وعندئذ تبدأ المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة من تاريخ تبليغ وزير الداخلية بتنفيذ طلبه.

٣- اذا رفض الوزير طلب التأسيس بناء على ان تصحيحه حسب الفقرة السابقة لم يكن كافيا او لاي سبب من الأسباب الواردة في هذا القانون فللاعضاء المؤسسين ان يميزوا القرار لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ وعلى الهيئة العامة لمحكمة التمييز ان تبت في الموضوع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التمييز ويكون قرارها في الموضوع قطعياً.

وحددت المادة العاشرة "عدد اعضاء اللجنة الادارية للجمعية بأن لا يقل عن سبعة اشخاص ولا تزيد مدة العضوية فيها عن السنة ويجوز اعادة انتخاب العضو المنتهية مدته ".

واجازت المادة الثانية عشرة" للجمعية تأسيس فروع لها في الالوية بعد موافقة هيئة ادارتها ويعتبر الفرع مؤسسا بعد خمسة عشر يوما من اخبار متصرف اللواء بذلك وباسماء المؤسسين وعدم اعتراضه ".

واجازت المادة التاسعة عشرة "للجمعيات ذات الاهداف المتماثلة او المتقاربة ان تتحد وتؤلف جمعية واحدة بنظام موحد بقرار من هيئاتها العامة".

ومنعت المادة الحادية والعشرون "اية جمعية من ان تنتسب او تشترك او تنضم الى جمعية او هيئة او ناد او اية مؤسسة مقرها خارج العراق الا باذن من وزير الداخلية، كما لا يجوز لها ان تتسلم او تحصل على مبالغ من أي نوع من خارج الجمهورية العراقية ولا أن ترسل شيئا مما ذكر الى اشخاص او جهة من الجهات في الخارج، الا باذن من وزير الداخلية".

وفي مجال الرقابة على الجمعيات خوّل القانون "وزير الداخلية ان ينبه او ينذر الجمعية عن المخالفات القانونية التي تقوم بها وله بموجب ذلك حق الاشراف العام والرقابة على الجمعيات وعليه استعمال هذا الحق بالطرق المقررة في القانون" واجاز القانون لوزير الداخلية (أن يأمر بقرار معلّل بان تمتنع الجمعية عن ممارسة اعمالها وان تقفل الأماكن التي يجتمع فيها اعضاؤها اذا ما ارتكبت مخالفة لهذا القانون على ان لا تزيد مدة الامتناع على ثلاثين يوما ويكون هذا القرار خاضعا

للطعن امام الهيئة العامة لمحكمة التمييز وعلى المحكمة ان تبت في ذلك خلال خمسة عشر يوما

أجاز القانون "حل الجمعية بقرار من محكمة البداءة المختصة بناء على طلب يقدم من وزير الداخلية او من يخوله" وذلك في حالة عدم مباشرة الجمعية اعمالها بعد مضي سنة على التأسيس او اذا خالفت فعالياتها الاغراض المدرجة في المادة الرابعة من القانون او اذا عجزت عن الوفاء بتعهداتها او اذا خزنت الاسلحة في مركزها او مركز احد فروعها.

وعرفت المادة الثلاثون الحزب بانه "جمعية ذات هدف سياسي وتخضع الاحزاب الى كافة الاحكام التي تخضع لها الجمعيات في هذا القانون علاوة على الاحكام الخاصة الواردة في هذا الباب". ويشترط في عضو الحزب ان يكون عراقي الجنسية، ويسمى القانون الممنوعين من الانتماء الى الاحزاب في المادة الحادية والثلاثين وهم،"افراد القوات المسلحة ومن يعمل بإمرتها والقضاة (الحكام) وموظفو الخدمة الخارجية وكل تلميذ بالدراسة الابتدائية والثانوية وما يعادلها ورؤساء الوحدات الادارية (في اللواء والقضاء والناحية) ".

ومنع القانون الاحزاب من قبول أي من هؤلاء (عضواً فيها) ومنع القانون "الموظف وكل مكلف بخدمة عامة ان يقوم بفعاليات حزبية او توجيهات من شانها ان تتعارض والحياد المطلوب منه في قيامه بواجباته الرسمية ويحرم عليه بتاتا القيام باي عمل حزبي في اثناء اوقات عمله الرسمي او في دائرته الحكومية ولا يجوز للطالب ان يمارس فعالية حزبية من أي نمط كان في حرم مدرسته وكليته".

وأوجبت المادة الثالثة والثلاثون"على مؤسسي الحزب ان يقدموا الى وزير الداخلية بيانا موقعا من خمسين شخصا تتوفر فيهم شروط العضوية يتضمن تأييدهم للحزب المؤسس وذلك عند تقديم الاخبار المشار اليه في الفقرة الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون ".

وأجازت المادة الخامسة والثلاثون"للأحزاب" ان تتفق فيما بينها على نقاط التقاء في العمل السياسي ولها ان تتعاون في الحدود التي تراها لتحقيق اهدافها المشتركة" واجازت المادة السادسة والثلاثون "للحزب ان يصدر صحيفة سياسية تعبر عن آرائه".

ونصت المادة السادسة والاربعون على ان "ينفذ هذا القانون اعتبارا من ٦

كانون الثاني ١٩٦٠"[1].

وجاء في الأسباب الموجبة: أن قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ كان مبنيا على اساس منح السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية ومجلس الوزراء) سلطات مطلقة في اجازة الاحزاب ورقابتها وحلها اضافة الى حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب دون سبب مقنع الى غير ذلك من الاحكام المنافية لمبادىء التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية.

ولما كانت فترة الانتقال التي اعقبت الثورة المباركة اصبحت على وشك الانتهاء حيث سبق لرئيس الوزراء ان حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ (يوم الجيش) للبدء بتشكيل احزاب وجمعيات جديدة تاخذ مكانها في خدمة (جمهوريتنا الخالدة) ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى اسس الحرية التي نادت بها ثورة الرابع عشر من تموز لذلك فقد شرع قانون جديد ينظم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به ويسعى لتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية ويطور الحياة السياسية في البلاد وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية وقد بني هذا التشريع الجديد على الاسس الآتية:-

١- أقر مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض في اغراضها مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي ولا تهدف الى بث الشقاق بين القوميات والاديان والمذاهب على ان تقوم بفعالياتها السياسية بالطرق السلمية الديمقراطية.
٢- أناط السلطة النهائية في اجازة الاحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهي اعلى هيئة قضائية في البلاد وفي ذلك ما يضمن استقلال النشاط الحزبي وحمايته مع ضمان سيادة العدل.
٣- أشرك كل المواطنين الراشدين في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء اليها عدا فئات قليلة اقتضت مسؤولياتهم او طبيعة نشاطهم الابتعاد عن الاشتراك في الاحزاب حفظا للمصلحة العامة.

---

[1] الوقائع العراقية ٢/ ١/ ١٩٦٠.

٤- أوجب القانون ان تقوم الانظمة الداخلية للجمعيات على اسس ديمقراطية تضمن التصرف الحر لآراء اعضائها وتضمن احترام هذه الآراء.

هذا اضافة الى احكام عديدة اخرى تساعد الاحزاب على القيام بفعالياتها كمنحها الحق في اصدار صحيفة تنطق باسمها بمجرد نشوئها والسماح لها بالتعاون مع احزاب اخرى لتحقيق اهداف مشتركة من دون ان يتطلب ذلك انشاء شخصية معنوية جديدة.

وقد أستبشرت الاحزاب المؤيدة لعبد الكريم قاسم بصدور القانون وتم تنظيم مسيرات بمناسبة عيد الجيش نظمها الحزب الشيوعي ووصفت جريدة اتحاد الشعب القانون بانه خطوة مهمة الى امام وذلك في عددها الصادر يوم ٦ كانون الثاني- اما الاحزاب القومية فقد ادركت ان من الافضل لها الاستمرار في العمل على وفق صيغها السابقة وهي العمل السري.

والواقع ان القانون الجديد منح السلطات الادارية امكانية واسعة للتعامل الكيفي مع الطلبات المقدمة اليها وقد منح القانون وزير الداخلية حق اجازة الاحزاب لكن البت في الطلبات المقدمة من الناحية السياسية لم يكن في الواقع من اختصاصه لانه كان يتصرف على وفق ما يمليه عبد الكريم قاسم لقد اعتمد القانون الجديد الى حد ما على قانون الجمعيات السابق الصادر في العهد الملكي وعلى القانون السوري للجمعيات فقد ذكر عبد الكريم قاسم في خطاب له يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٠ وبمناسبة عيد الجيش"ان معظم مواد قانون الجمعيات قد اقتبست من القانون السوري فذلك القانون مدعاة للفخر كان يؤمن حرية الشعب وحرية الفرد"[١] ولعله اراد بذلك تذكير الشعب السوري بالحياة الحزبية التي كانت قائمة قبل الوحدة وتحريضه على الثورة ضد عبد الناصر والوحدة مع مصر.

والواقع ان صدور القانون قد جاء استجابة لضغط الرأي العام في العراق ورغبة من عبد الكريم قاسم في ايجاد اساس نظري شكلي يدعم حكمه ويعزز نفوذه باجازة الاحزاب الموالية له وشق الاحزاب التي كان يخشى منها وعلى خلاف ما كانت الاحزاب تامله من صدور هذا القانون فانه افرز تاثيرات سلبية في الحياة الحزبية تمثلت بانقسامها وتناحرها..

---

[١] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم، ١٩٦٠ – ص ٢٤ – ٢٥.

ويبدو إن عبد الكريم قاسم مثل نوري السعيد لم يكن مؤمنا بالحزبية والاحزاب وانه اختار طريق التعددية الحزبية بدلا من اتباع اسلوب نظام الحزبين (حزب الحكومة وحزب المعارضة). كما انه بعدم تشجيع القوميين والشيوعيين على ممارسة حياتهم الحزبية علنا وسماحه بتاسيس احزاب هامشية ليس لها ثقلها الكبير وفي ساحة سياسية يؤدي فيها القوميون والشيوعيون دورا مهما انما هو تعبير اخو عن رغبة الحكومة والجيش في ابقاء الاحزاب ضعيفة يمكن السيطرة عليها.

وعلى الرغم من ذلك فقد رحبت الكثير من الشخصيات الوطنية بالقانون الجديد فقال كامل الجادرجي في اجابة عن سؤال وجهته اليه صحيفة الثبات المؤيدة للشيوعيين"اني مؤمن بالحياة الحزبية كل الايمان لانها اهم ضمان للحياة الديمقراطية بل هي في الواقع جزء لا يتجزا منها وفي اعتقادي ان الديمقراطية بما فيها من مستلزمات وحقوق من حياة برلمانية صحيحة وغيرها من الدعائم الاساسية للجمهورية العراقية وحياتها وازدهارها.

إن النظام الديمقراطي الصحيح لا يمكن ان ينشأ وينمو ويترعرع الا في جو مشبع بالحريات تصان فيه كرامة الانسان وتضمن له حقوقه الفردية والسياسية ولذلك كنت اود ان تنتهي الاحكام العرفية بانتهاء فترة الانتقال كي تتمكن الاحزاب والصحافة وجميع المواطنين من مزاولة الحريات التي ضمنها لهم الدستور المؤقت والقوانين الاخرى في عهد الجمهورية لان وجود الاحكام العرفية بذاتها يعتبر حالة شاذة... وان اعلان انتهاء فترة الانتقال بصدور قانون الجمعيات الذي سمح للاحزاب بمزاولة نشاطها هو بذاته اعتراف بزوال الحالة الشاذة التي كانت قد استوجبتها الضرورة لحماية الثورة في بدايه قيامها."ودعا الجادرجي الاحزاب لإقامة جبهة وطنية موحدة لصيانة الجمهورية من الاخطار التي تحيق بها ولتثبيت الديمقراطية وترسيخها وتوفير الاستقرار والطمانينة[1]. وقد أيد دعوة الجادرجي لاقامة الجبهة الوطنية ورحب بها كل من زكي خيري رئيس الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي وعبد الفتاح ابراهيم رئيس الهيئة المؤسسة للحزب الجمهوري ومصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والعلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي عضو الجبهة الشعبية سابقا [2].

---

[1] الثبات ٣٠/ كانون الثاني/ ١٩٦٠.

[2] نفسه ١٣ شباط ١٩٦٠.

إطلاق سراح الفلاحين الموقوفين

في بداية عام ١٩٦٠ بلغت المصادمات بين الملاكين والفلاحين ذروتها في القرى والارياف. وقد اربك ذلك سياسة الاصلاح الزراعي وعطلها، أججت هذا الخلاف القوانين التي اصدرتها الحكومة في اواخر عام ١٩٥٩ لتعديل قانون الاصلاح الزراعي وقسمة الحاصلات بين الملاكين والفلاحين وشكلت تراجعا لصالح الملاكين على حساب الفلاحين. وقد تبنت الجمعيات الفلاحية قضايا الفلاحين في حين وقف بعض المسؤولين الاداريين في القرى والارياف الى جانب الملاكين وتم توقيف اعداد كبيرة من الفلاحين لاسباب مختلفة. وعلى الرغم من ان الحكومة دعت الملاكين والفلاحين للتعاون من اجل زيادة الانتاج فان وزارة الاصلاح الزراعي اصدرت امرا خولت فيه الموظفين المختصين (الاداريين) كلا ضمن منطقته فسخ عقود ايجار الفلاحين الذين يخلون بشروط التعاقد وبهذا العمل اصبح الفلاح تحت رحمة تأثير الموظف الاداري الذي يتاثر بدوره بالوساطات وبسياسة الحكومة والدوافع السياسية، حتى ان حزب البعث العربي الاشتراكي شكك في بيان له نشرته جريدة الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٦١ "بوجود خطة لاحباط الاصلاح الزراعي والعودة القهقري إلى ما قبل ثورة ١٤ تموز.

مشكلة الأراضي المستولى عليها تحت الإدارة المؤقتة

"الإصلاح الزراعي ليس مجرد قانون يحدد الملكية الزراعية وينتزع مازاد عن ذلك الحد ليوزع على المستحقين من الفلاحين، وليس قانوناً الغرض منه الكسب السياسي للحكومة ليقال أنها قضت على الإقطاع في البلد وحلت مشكلة الأرض ولو على الورق.

وإنما الإصلاح الزراعي ثورة جذرية تستهدف خلق مجتمعنا خلقاً جديداً وتحرير فلاحينا وهم غالبية شعبنا والقضاء على قيم ومفاهيم وروابط اجتماعية خلقها وثبتها الإستعمار وعملاؤه من الإقطاعيين والرجعيين وبذلك تنطلق المواهب المبدعة الخلاقة التي حال دونها الفقر والجهل والمرض لتشارك واعية في معركة الشعب العربي الكبرى من أجل حريته ووحدته ومن أجل الإشتراكية.

ولا ندري كيف يمكن لحكومة لا تؤمن بالشعب ولا تمثل إرادته أن تحقق ذلك تحت ظل الأحكام العرفية كحكومة عبدالكريم قاسم. فبين الدعاية والتهويش وضعت

قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والبيانات والتعليمات الملحقة بـه، ولا نريد في هذه العجالة أن ننقد ذلك القانون فلنا رأينا الخاص حول كل مـا جـاء بـه، ولكننا نريد أن نبحث مشكلة واحدة آنية وهامة نشأت بسبب القانون وطريقة تنفيـذه هي مشكلة الأراضي التي استولي عليها بسـرعة وارتجـال ووضعـت تحـت إدارة الإصلاح الزراعي المؤقتة بغية توزيعها علـى المسـتحقين، دون أن تحـل مسـبقاً المشاكل التي تعترض صعوبات التوزيع ودون أن تهيئ الدوائـر الكفـوءة النزيهـة والخبرة اللازمة لإدارتها قبل التوزيع. وقد أدى ذلك إلـى تدهـور الإنتـاج وتذمـر الفلاحين، وسوف لا يحل ذلك الإستيراد كما جرى في السنتين المنصرمتين.

لقد حددت المادة الأولى من القانون الملكية الزراعية بألف دونم في الأراضـي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة وبألفي دونم في الأراضي الديمية وفي حالـة الجمـع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابلاً لدونمين من النوع الثاني.

وجاء في المادة الخامسة (تستولي الحكومة خلال السنوات الخمـس التاليـة لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الأعلى الذي قرر في المـادة الأولـى ويبدأ الاستيلاء على أكبر المساحات الزراعية سواء تجمعـت فـي يـد شـخص أو أسرة..) وتنفيذاً للمادتين المذكورتين فقد استولت لجان الاستيلاء بسـرعة وبتـأثير دوافع سياسية معلومة على أغلب الأراضي الزراعية الخاضعة وهي ثمانية ملاييـن من أصل تسعة ملايين، ولم يوزع من هذه الكمية لحـد الآن إلا بعـض مئـات مـن الدونمات حيث اصطدمت الحكومة بعقبات التوزيع التي يفترض أنها كـانت معلومـة ومعروفة لديها بدليل ما اشترطته المادة (١٥) المعدلة من القانون حول تأليف الهيئة العليا للإصلاح الزراعي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل مـن وزراء الإصـلاح الزراعي والداخلية والمالية والشؤون الإجتماعية والتخطيـط والتجـارة والإسـكان والمواصلات والأشغال.

فلا يمكن أن نتصور أن كل هذا العدد من وزراء حكومة الثورة..!! لم يتدارس تلك المشاكل أو يقدرها ويضع الحلول المسبقة لها حتى يواكب التوزيع الإسـتيلاء أو أن يكون هناك تفاوت بسيط على الأقل.

إن العقبات التي اعترضت التوزيع وحالت دون الإسراع به لتحقيـق الغـرض الأساسي من قانون الإصلاح الزراعي نشأت من عوامل متعددة متشـابهة سـنوجز أهمها فيما يلي:

أولاً: عدم وجود إحصائيات دقيقة للأسر الفلاحية الواجب تمليكها، فضلاً عن أن الأرض المستولى عليها لم تسمح بعد مسحاً فنياً وتثبت حدودها وتقدر درجة خصوبتها، ولم تدرس وتبحث كميات المطر وقابلياته الإروائية في الأراضي الديمية ليكون التوزيع خاصة في هذا النوع على أساس القدرة الإنتاجية وإمكانية الإستغلال.

ثانياً: إن الري على العموم غير منظم في البلاد وما نظم منه فعلى أساس إرواء الملكيات الكبيرة، وتحويله لإرواء الملكيات الصغيرة يحتاج إلى وقت طويل وجهود فنية ضخمة غير متوفرة لندرة الإختصاصيين وعدم الإستعانة بالخبراء العرب وخاصة من الجمهورية العربية المتحدة الذين سبقونا بالتجربة وحيث تتشابه إلى حد بعيد ظروف البلدين.

ثالثاً: سيطرة الحزب الشيوعي على دوائر الإصلاح الزراعي حالت دون سرعة التوزيع انسجاماً مع النظرية الماركسية اللينينية ومواقفها من الملكية الفردية.

رابعاً: عقبات عامة منها عدم استتباب الأمن واتجاهات الحكومة السياسية المتأرجحة وعدم وجود جهاز حكومي كفوء نزيه.

من كل ما تقدم نرى أن بقاء الأراضي المستولى عليها تحت إدارة الإصلاح الزراعي المؤقتة، التي نوجز فيما يلي أهم مساوئها التي أدت إلى تدهور الإنتاج تدهوراً فظيعاً، سيظل يهدد البلاد بكارثة إن لم تحل عقبات التوزيع التي بحثناها فيما تقدم:

أولاً: جاء في المادة (١) من القانون ما يلي: "وتكون الأولوية- في التوزيع- لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مشاركاً أو مزارعاً ثم لمن هو أكثر عائلة ولمن هو الأقل مالاً من أهل المنطقة ثم لغير أهل المنطقة".

هذه الأفضلية في التوزيع لغرض التمليك كان يجب من باب أولى أن تراعى عند التعاقد مع الفلاحين لزراعة واستغلال الأراضي المستولى عليها. ولكن الذي حصل أن دوائر الإصلاح الزراعي أخذت تتعاقد مع غير فلاحي تلك الأراضي الأصليين بدوافع سياسية، فنشأت بسبب ذلك مشاكل متعددة بل مذابح في بعض الأحيان كما حدث في ناحية الحمزة من لواء الديوانية مثلاً، وبذلك عادت العصبية القبلية لتلعب دورها من جديد وعاد الفلاح ليجد في شيخ العشيرة الإقطاعي حامياً وملاذاً يلتجئ إليه.

ثانياً: إن الأراضي الزراعية على العموم، والتي تروى بوساطة المضخات على وجه الخصوص تحتاج إلى عناية دائمة ورقابة مستمرة وخبرة زراعية حيث تقتضي الظروف تشغيل المضخات بصورة مستمرة في أغلب الأحيان. وإن أي عطب يصيبها حتى ولو كان وقتياً يؤدي حتماً إلى تلف المزروعات إن لم يسارع حالاً لإصلاحها ولكن الروتين الحكومي وجهل الموظفين بأمور الزراعة وعدم الشعور بالمسؤولية يحول دون ذلك.

ثالثاً: إن السلف الزراعية النقدية والعينية التي بلغ مقدارها ثلاثة ملايين دينار في سنة ١٩٥٩ وزعت بصورة ارتجالية ولغير المستحقين من الفلاحين في أكثر الأحيان، وكان للتأثيرات السياسية دخل كبير في تقدير درجة الأفضلية عند المنح، وقد سلفت مثلاً كميات كبيرة من الحنطة إلى مزارعي الشلب كبذور فاستعملوها لغذائهم وكان أغلبها مسمماً لغرض زراعي فغصت بهم المستشفيات رغم تنبيه الحكومة المتأخر لهم بواسطة الراديو وغيره.

والمعلومات المتوفرة لدينا تؤكد أن الإنتاج لم يزد نتيجة للتسليف المذكور حيث صرفت السلف في غير الأغراض التي منحت من اجلها وهي زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

رابعاً: أصدرت وزارة الإصلاح الزراعي أمراً خولت فيه الموظفين المختصين (الإداريين) كل ضمن منطقته فسخ عقود إيجار الفلاحين الذين يخلون بشروط التعاقد، وبهذا العمل أصبح الفلاح تحت رحمة تأثير الموظف الإداري الذي يتأثر بدوره بالوساطات وبسياسة الحكومة وبالدوافع السياسية.

إننا نشك في وجود خطة لإفشال الإصلاح الزراعي والعودة القهقرى لما قبل ١٤ تموز. إن هذه الخطة بدأت تعطي مردودها في أوساط الفلاحين إذ أن الفلاحين نتيجة لما آل إليه وضعهم المعاشي بدأوا يشكون في جدوى الإصلاح الزراعي.

ومن جهة أخرى أخذ الإقطاعيون والرجعيون يروجون الإشاعات والدسائس حول استحالة نجاح الإصلاح الزراعي، متخذين من سوء الأوضاع وسيلة لهم للوصول إلى أغراضهم الدنيئة.. كل ذلك يتطلب من الطلائع الواعية من أبناء الشعب والذين تهمهم مصلحة شعبنا، أن يعملوا بكل جهد ووعي لمجابهة هذه الخطط الإستعمارية وإفهام الفلاحين أهمية الإصلاح الزراعي لهم في حالة إشراف المخلصين".

وجه الحاكم العسكري كتابا إلى وزارات الإصلاح الزراعي والعدل والداخلية حول اعتبار توقيف الفلاحين مخالفة جزائية تخول الاصلاح الزراعي إقامة الدعاوى إلى رد الدعاوى الجزائية المقامة من قبل الاصلاح الزراعي ضد المرتكبين لجرائم تنطبق عليها المادة ٤٦ من الباب الثالث من قانون الاصلاح الزراعي بحجة انها دعاوى مدنية وليست جزائية وذلك استنادا إلى عبارة وردت في الفقرة السادسة من بيان الحاكم العسكري العام المرقم ١١٤ التي تقول (إذ انها دعوى مدنية ولا يجوز اعتبارها دعوى جزائية) وقد صدر كتاب الحاكم العسكري العام رغبة في سد هذه الثغرة ومنعا للاجتهاد في هذا الموضوع المهم. فجاءت طياً العبارة المذكورة من البيان رقم ١١٤ وملزماً جميع الجهات الرسمية اعتبار الشكاوى المرفوعة عن الجرائم المشمولة في المادة ٤٦ المذكورة دعاوى جزائية تابعة لأصول المحاكمات وتنطبق بشأنها العقوبات الواردة في المادة المذكورة ".

وقد أشارت صحيفة اتحاد الشعب التي نشرت الخبر آنف الذكر إلى أنه قد تم اطلاق سراح عدد من الفلاحين طبقا لامر الحاكم العسكري.

قانون العطل الرسمية

بعد مغادرة عبد الكريم قاسم من المستشفى يوم ٣ كانون الأول ١٩٥٩ بعد شفائه من محاولة الاغتيال التي جرت يوم السابع من تشرين الأول تقرر أن يكون خروجه عيداً رسميا فكان لابد من تعديل قانون العطلات الرسمية وإضافة اليوم المذكور إلى العطل الرسمية وفي يوم ٣ كانون الثاني ١٩٦٠ اتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي:

"تليت لائحة قانون تعديل العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ التي أعدها ديوان مجلس الوزراء المتضمنة جعل يوم ٣ كانون الأول (عيد السلامة والابتهاج). ويوم ٦ كانون الثاني (يوم الجيش الاغر من كل عام عطلة رسمية والمدققة من لدن ديوان التدوين القانوني كما جاء بكتاب وزارة العدل رقم ل ٨٤/ ٢ وتاريخ ٢/ ١/ ١٩٦٠ وبعد المداولة وافق المجلس على لائحة القانون المذكورة ".

وفي يوم ٥ كانون الثاني ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون تعديل قانون العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠.

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:-

المادة الأولى: تضاف الفقرتان التاليتان إلى المادة الأولى من قانون العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وتكونان الفقرتين ١١، ١٢ لها

١١ - يوم ٣ كانون الأول (عيد السلامة والابتهاج)

١٢ - يوم ٦ كانون الثاني (يوم عيد الجيش الاغر)

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر رجب سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الخامس من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٠

رئيس الوزراء مجلس السيادة [١]

وجاء في الأسباب الموجبة" لمشاركة الشعب العظيم من الجمهورية العراقية الخالدة بابتهاجه وافراحه بشفاء الزعيم عبد الكريم قاسم ابن الشعب مفجر ثورة ١٤ تموز المجيدة بعد محاولة الاعتداء الغادرة على حياته من اعداء الجمهورية واعداء ثورة ١٤ تموز بقصد تعريض سلامة الجمهورية العراقية الى الخطر ونظرا لشفاء سيادة الزعيم وخروجه من مستشفى السلام سالما يوم الخميس ٣ كانون الاول ١٩٥٩ فقد اعتبر هذا اليوم ذكرى تاريخية لانتصار الشعب وثورته الجبارة على الاستعمار وبشرى للمخلصين. ولهذا قرر مجلس الوزراء اعتبار يوم ٣ كانون الاول من كل عام عيدا شعبيا يطلق عليه اسم (عيد السلامة والابتهاج) في الجمهورية العراقية الخالدة واعتباره عطلة رسمية في جميع دوائر الدولة.

وكذلك قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٩ إعتبار يوم الجيش الاغر المصادف ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ يوم عطلة رسمية ذلك لان الجيش العراقي الباسل المنبثق من صميم الشعب العراقي النبيل هو الذي عبر عن ارادة

---

[١] الوقائع العراقية ٥/ ١/ ١٩٦٠.

الشعب حين اقدم على تنفيذ هذه الارادة الصادقة فقام بقيادة ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم بثورة ١٤ تموز العتيدة حين قضى على العهد الملكي الفاسد البائد وتأسست الجمهورية العراقية الخالدة وبدا عهدها الزاهر، وان الجيش الأغر كان وما زال وسيظل متضامنا مع الشعب بقيادة الزعيم في دعم وحماية النظام الجمهوري المتحرر، لذلك وإعتزازا من الشعب بجيشه وجب اعتبار يوم تأسيسه في ٦ كانون الثاني عيدا وطنيا يحتفل به أبناء الشعب وتعطل فيه دوائر الدولة في كل عام، وبالنظر لاعتبار اليومين المذكورين من العطلات الرسمية التي يحتفل بها في كل عام ولخلو النص من ذكرهما فقد احضرت هذه اللائحة ".

وبعد مضي شهرين على هذا التعديل جرى تعديل اخر فصدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون تعديل العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨.

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت وبناءً على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:-

المادة الاولى:- تضاف الفقرة التالية الى المادة الثانية من قانون العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وتكون الفقرة (د) لها:-

د- اليزيديون.

عدد الايام

١ اول جمعة لشهر كانون الاول الشرقي.

١ اول اربعاء لشهر نيسان الشرقي.

٣ من ١٨ تموز الى ٢١ منه.

٧ من ٢٣ ايلول الى ٣٠ منه.

المادة الثانية:- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة:- على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر رمضان سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الخامس من شهر آذار سنة ١٩٦٠.

مجلس السيادة [١]

---

[١] الوقائع العراقية ١٥ اذار ١٩٦٠.

وجاء في الأسباب الموجبة: "لما كانت الطائفة اليزيدية من الطوائف العريقة في العراق التي لها تقاليدها وشعائرها الدينية الخاصة بها وجريا على سياسة الحكومة الوطنية بإعطاء الطوائف حقوقها وحيث ان الطوائف الأخرى المسيحية والموسوية والصابئية قد نص في قانون العطلات الرسمية على أعيادها الرسمية وأسوة بها فقد وضعت هذه اللائحة للاعتراف بالطائفة اليزيدية وبأعيادها الرسمية".

إعفاء وزير الزراعة

شهد عام ١٩٦٠ تدني شعبية رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتضعضع حكمه الى درجة توحي ببداية سقوط وزارته بسبب سياسته القائمة على محاباة هذا الطرف ضد الأطراف الأخرى وضرب هذا الحزب بذاك واستمرار الصراع في القرى والارياف بين الملاكين والفلاحين وتزايد الهجرة الى المدن وسوء الاحوال الاقتصادية وحوادث الاغتيال فضلا عن عزلة النظام عن بقية الأقطار العربية وتردي علاقته مع الأقطار المجاورة. كل ذلك جعل وزارة عبد الكريم قاسم تفقد عددا من العناصر الكفوءة ولكن بشكل فردي وتحت مبررات كثيرة في مقدمتها الأسباب الصحية.

كان أول وزير قدم طلب إعفائه هو وزير الزراعة هديب الحاج حمود من الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان رئيس اللجنة التي وضعت مسودة قانون الإصلاح الزراعي وقام بالتصديق على قانون الاستيلاء على المضخات الزراعية تنفيذا لاحكام قانون الإصلاح الزراعي الذي بموجبه اقر استيلاء الحكومة على المضخات الاهلية المنصوبة في الأراضي الأميرية لقاء تعويض عادل تقرره لجنة حكومية في محاولة للحفاظ على الانتاج الزراعي واستمراره، ويبدو ان كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن راضيا بمسايرة حزبه لسياسة عبد الكريم قاسم الفردية وكان قد دعا ممثلي حزبه (محمد حديد وهديب الحاج حمود) في الوزارة الى تقديم استقالتيهما مؤكدا انه ما لم تمثل في الوزارة الجماعات السياسية التي كانت تتكون منها جبهة الاتحاد الوطني عند قيام الثورة فالافضل ان تؤلف من اشخاص مستقلين. وظل الجادرجي يعارض وزارة عبد الكريم قاسم داعيا ممثلي حزبه الى ضرورة الانسحاب منها، وبهذا الصدد اشار في اجتماع خاص يوم ٢٤ ايلول ١٩٥٩ ضم محمد حديد وهديب الحاج حمود قائلا"عليكم ان تنتهزوا

فرصة احكام الاعدام بالزعيم الطبقجلي ورفاقه للتخلي عن الحكم قبلها [1] ويبدو ان ضغوط كامل الجادرجي كان لها اثر في دفع هديب الحاج حمود لتقديم طلب اعفائه من وزارة الزراعة التي قبلها عبد الكريم قاسم وصدر المرسوم الجمهوري رقم (٦) لسنة ١٩٦٠ كالآتي:-

"بالنظر لرغبة السيد هديب الحاج حمود باعفائه من منصب وزارة الزراعة قبل موعد اجازة الاحزاب للانصراف لذلك واستنادا لرغبته الشخصية قررنا ما يلي:-

١-اعفاء السيد هديب الحاج حمود من منصب وزير الزراعة اعتبارا من يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

٢- اسناد وكالة الزراعة الى الزعيم الركن عبد الوهاب الامين علاوة على واجبه حتى اشعار اخر.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٠.

رئيس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة[2]

مصير قصر الرحاب

يقع قصر الرحاب بالقرب من الشارع الذي يفصل بين منطقة الحارثية ومعرض بغداد الدولي حيث ينتصب على اليمين قبل عبور نهر الخير حاليا اما القادم الى بغداد من جهة الغرب الى وسط المدينة وقبل ان يبلغ جسر الخير وفي منطقة الحارثية فيرى الى اليمين قصر الزهور وبعد اجتياز الجسر يرى قصر الرحاب على اليسار بمسافة تبعد(١٥٠) متراً عن الشارع العام وتفصل بينهما حديقة من اشجار الكالبتوس. ويسكن قصر الرحاب الذي بناه الوصي عبد الإله الملك فيصل والملكة نفيسة زوجة الملك علي ووالدة عبد الله وتشاطرها السكن الاميرة عابدية شقيقة عبد الإله وزوجته هيام والى جهة اليسار ايضا ثكنة الرحاب وهي قصر القوات المكلفة بحماية القصر والى الشمال من مباني الثكنة تقع اصطبلات الخيول التابعة للاسرة.

---

(١) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ص ٢٤٩.

(٢) الوقائع العراقية ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠.

وبناية قصر الرحاب مكونة من طابقين يتوسطهما مدخل واسع في الطابق الارضي يجد الداخل اليه بهواً صغيراً يتصدره باب زجاجي لقاعة الطعام والى يمين البهو تقع قاعة الاستقبال الخاصة بالملك اما على يسار البهو فتقع غرفة استقبال الامير عبد الله ولي العهد وفي الوسط تقع غرفة الطعام وفي الطابق العلوي غرف النوم وتتوسطه قاعة استقبال تتصل بشرفة واسعة تقع على الحديقة الامامية والشارع العام اما في الطابق الاسفل فيقع المطبخ وغرف النوم للحاشية والضيوف والخدم وتحت البناء سرداب كبير.

ولم يكن قصر الرحاب كبيراً مميزا بتحفه المعمارية كما هو الحال في بيوت الملوك الاخرين. وكانت العائلة قد هجرت قصر الزهور لتسكن قصر الرحاب بعد ان تعرضت لعدة مصائب جعلتها تشعر بحالة تطاردها في ذلك القصر والمتمثلة بوفاة الملك فيصل الاول وقتل أبنه غازي ووفاة الملكة عالية زوجة الملك غازي[1].

وبعد ثورة ١٤ تموز ومقتل العائلة المالكة اصبح القصر خالياً وقد ذكرنا في الجزء الاول تشكيل لجنة خاصة لحصر أموال الأسرة وجرد القصور الملكية.

في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠. اتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي:-

"وتلي كتاب وزارة المالية برقم ١٦٢٧ وتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٥٩ الباحث في امر سيادة وزير الدفاع بتخصيص وتسليم قصر الرحاب ودار الضيافة الى مصلحة المصايف والسياحة والمقترح فيه استحصال موافقة المجلس على هذا التخصيص، تطبيقا لنص الفقرة (ج) من المادة الاولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩. وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه مع تخصيص وتسليم قصر الرحاب ودار الضيافة الى مصلحة المصايف والسياحة العامة على ان تستخدم من المصلحة نفسها بعلم واعتراف الجهات العسكرية"[1].

وفي ١٢ تشرين الاول ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون مصلحة المصايف والسياحة.

نصت المادة الاولى منه على تأسيس مصلحة باسم مصلحة المصايف والسياحة لتنمية وتشجيع الاصطياف والسياحة وتوفير التسهيلات للمصطافين والسواح وتكون مرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية، ونصت المادة الثالثة عشرة

---

[1] محمد حمدي الجعفري نهاية قصر الرحاب ص ١٢١-١٢٦.

[1] مقررات مجلس الوزراء يوم ٩/ ١/ ١٩٦٠.

على ان للحكومة ان تملك المصلحة المنقولات والعقارات الاميرية دون بدل[1]. وقد أصبح القصر فيما بعد يسمى (قصر النهاية) تيمنا بانتهاء الحكم الملكي واتخذ مقرا لتعذيب وسجن المعارضين لحكم صدام حسين.

قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية

استغل المواطنون العراقيون من اليهود، الدعوات الصادرة بشأن الحرية والمساواة التي نادت بها الثورة واحترام الاقليات العرقية والدينية للتخلص مما فرضه قانون مراقبة وادارة اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية، وقد استجابت وزارة العدل للطلبات المقدمة اليها فأعدت قانونا لتعديل القانون الصادر سنة ١٩٥١ والذي جاء فيه"تعرض اليهود العراقيون الموجودون في العراق الى صعوبات من جراء تطبيق الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون ذيل قانون مراقبة وادارة اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم ١٢ لسنة ١٩٥١ بحقهم فضلا عن ان الابقاء على هذه المادة يخالف اهداف ثورة ١٤ تموز والدستور المؤقت الذي يقضي بالتساوي بين العراقيين في الحقوق والواجبات كما أن مبدأ اسقاط الجنسية العراقية يخالف روح الدستور باعتبار ان الجنسية حق طبيعي لكل مواطن لا يمكن سلبها منه لمجرد انه تأخر عن العودة الى العراق ضمن المدة المحددة له في الجواز، فقد يكون تأخره لاسباب لا مفر منها كالتجارة او المعالجة، كما ان التحديد المذكور مما يعرقل سفر الاشخاص اذ كثيرا ما يمتنع ممثلو الدول التي يسافر اليها.الشخص عن منحه تأشيرة الدخول او حق الاقامة، لهذا ولما كانت الاسباب التي اوجبت اصدار التشريع المذكور قد زالت فقد احضرت هذه اللائحة التي اصدرها مجلس السيادة يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠.

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠.

تعديل القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥١

"بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:-

١- تلغى الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون ذيل مراقبة وادارة اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم ١٢ لسنة ١٩٥١.

---

[1] الوقائع العراقية ١٧/ ١٠/ ١٩٦٠.

٢- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ".

رئيس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة[١]

تكريم الفريق بكر صدقي ومحمد علي جواد

عندما كان البحث جاريا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في مسألة تكريم شهداء حركة مايس ١٩٤١ وشهداء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. بإقامة مقبرة ينقل إليها رفات هؤلاء واقامة نصب لكل شهيد من القادة والسياسيين الذين اعدمتهم السلطات العراقية وإصدار تشريع يخصص بموجبه راتب تقاعدي متميز لذوي الضباط والمراتب والشهداء في الحدثين قال عبد الكريم قاسم مخاطبا عبد السلام عارف (ولم لا نكرم شهداء موقعة الموصل في ١١ اب ١٩٣٧ التي ذهب فيها بكر صدقي ومحمد علي جواد (ابن عمة عبد الكريم قاسم) شهيدين بمؤامرة استعمارية بريطانية استهدفت التخلص منهما؟ لماذا لا نكرم عوائلهما كما تقترحون تكريم عوائل غيرهم؟ الم يطاردني انا وعبد الجبار جواد الاستعمار؟ لقد ثأرنا منهم صبيحة ١٤ تموز ولماذا لم يكرم كل من قاوم الاستعمار البريطاني وعميله النظام الملكي؟.

فردّ عليه عبد السلام قائلا:"سيدي أنا أعرف ماذا تقصد ولكن إذا كنت تقصد ذوله (هؤلاء) الاربعة الشيوعيين الذين اعدموا (سنة ١٩٤٩ وهم قادة الحزب الشيوعي) فهؤلاء كانوا وحزبهم من انصار نادي اخوان الحرية الذي رأسه الميجر سكيف البريطاني الذي طارد الوطنيين وزج بهم في السجون والمعتقلات وفصل واسقط الجنسية العراقية عمن اكتسبها من العرب الفلسطينيين والسوريين وغيرهم بعد أن خدموا العراق سنين طويلة افضل خدمة وهل تنسى خدمة الاستاذ ساطع الحصري..."

فردّ عبد الكريم قاسم:"شوف عبد السلام أنا أقول لك بصراحة اذا كان الجنود يستحقون التكريم فليس كل القادة لحركة مايس ١٩٤١ يستحقون الم يكن بعضهم من جماعة نوري السعيد وتآمروا على قتل الوطنيين وجلبوا لنا الاحتلال الثاني، الم تكن المآسي التي حلت بالعراق والتي ذكرتها انت كانت نتيجة فشلهم في تخطيطهم وتخاذلهم" واحتدم النقاش والجدل بين الاثنين بعدها غادرا مديرية الاستخبارات العسكرية.

---

[١] الوقائع العراقية ١٨/ ١/ ١٩٦٠. مع الاسباب الموجبة.

وقد إختلفت المصادر حول موقف عبد الكريم قاسم من اسر شـــهداء احــداث سنة ١٩٤١ فيذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم الزوبعي ان عبد الكريم قاسم اصــر على رفضه تشريع قانون يكرم فيه الشهداء وعوائلــهم علــى وفــق مــا أقترحتــه الاستخبارات كما انه رفض مقابلة نزار ابن صلاح الدين الصباغ الذي حضـــر مــن سوريه ابتهاجا بقيام الثورة وخابت اماله بما لاقاه ولم يكرم الا بعــد عــام (١٩٦٧) اما رعاية عبد الكريم قاسم لأولاد كامل شبيب فتعود الى صله القرابة التــي يدعيــها والى رعاية كامل شبيب لعبد الكريم قاسم عندما كان ضابطاً في فوجه وفي مسـاعدته بعدم شطب اسمه من قائمة الطلاب المقبولين في كلية الاركان او في ارســاله الــى المستشفى لاجراء عملية في بغداد بطائرة عسكرية او الى العناية به في حركات سنة ١٩٤١ عندما التحق بفرقته مؤقتا بعد ان وزع طلاب كلية الاركان على الفرق بسبب الحرب ثم عادوا لاكمال دراستهم بعد فشل الحركة .اما بقية عوائل الشهداء فلم تلــق اهمية خاصة "تكريماً متميزاً". وكان نزار صلاح الدين الصباغ قد أعتقــل بعــد عــام ١٩٤١ وكان طالبا في الكلية العسكرية وبعد الحرب اسقطت عنه الجنسية العراقيـــة وسفر خارج الحدود واحتضنته سورية واكمل كلية الحقوق وتعين في احد المصــارف حتى وصل الى مدير عام مصرف وقد دعم الزوبعي اقواله برسالة كان نزار الصبــاغ قد أرسلها بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٧ قال فيها"ان وفاءك واخلاصك وما ســاعدتني بــه من اجل اعادة حقوقي المهضومة جعلني عاجزاً عن الشكر. لقد فاق اهتمامك بــامري حد الصداقة بل انني لو كنت شقيقا لك لما بذلت له من العون ما بذلت لي. لذلك فــاني اعزو ما فعلته من اجلي الى شعورك الوطني الصـــادق وتقديــرك لمواقــف البــذل والعطاء التي وقفها والدي ثم كان لي شرف المساهمة بجزء منها أنا أيضاً[١]..

سأبقى طوال حياتي أشكر لك حسن الصنيع ولن أنسى وفاءك أبداً.

في حين يذكر الأستاذ فيصل فهمي سعيد أنه هو الذي أوصل بســيارته نــزار الصباغ إلى وزارة الدفاع حيث التقى عبدالكريم قاسم "واستقبله بلطف وود وقال لــه أن رجال نيسان- مايس ١٩٤١ هم الذين عبدوا الطريق لثوار تموز لإسقاط النظــام الملكي لكن نزاعهم مع بعضهم لم يمكنهم مــن تحقيــق هدفــهم وأن البريطــانيين استفادوا من هذا النزاع" وأضاف الاستاذ فيصل قائلاً "أن عبدالكريم قاسم قال لوزيــر المعارف اسماعيل العارف أنه سيأخذ بثأر بكر صدقي ومحمد علي جواد (إبن عمــة

---

(١) موسوعة ١٤ تموز، جـ١، ص١٤٦.

قاسم) اللذان قتلا قبل عام ١٩٣٧ وأن فهمي سعيد هو المخطط الأول لعملية اغتيال بكر صدقي وقد روى اسماعيل العارف ذلك لشقيقه صفاء الذي تربطه علاقة صداقة مع يعرب فهمي سعيد فتولى صفاء تحذير صديقه يعرب من انتقام عبدالكريم قاسم منه ومن أخيه فيصل. وبعد محاولة الإتيال التي تعرض لها عبدالكريم قاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ اعتقل يعرب وعذب نحو خمسة أشخاص ووصلت الأخوين تحذيرات من أكثر من شخص من محاولة قد يقوم بها عبدالكريم قاسم لقتلهما ولذلك غادرا العراق للدراسة فذهب فيصل إلى الولايات المتحدة وذهب يعرب إلى القاهرة ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

وقبيل اعفاء عبد السلام عارف من جميع مناصبه باسبوع صدر قانونان، الاول قانون العفو عن حركة البارزانيين في الفترة ١٩٤٥- ١٩٤٧ والاخر بالعفو العام عن الجرائم السياسية التي وقعت بين ايلول ١٩٣٩ وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والذي شمل قادة حركة ١٩٤١ الاربعة وهم كل من صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد وشمل ايضا يونس السبعاوي ورشيد عالي الكيلاني واخرين.

وفي يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ اتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي:-

" تلي كتاب وزارة المالية برقم م/ ١٠٢٢ وتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٥٩ الباحث عن قرار المجلس التحقيقي في وزارة الدفاع الذي يفيد بان وفاة الفريق المرحوم بكر صدقي كانت قد حصلت اثناء الخدمة ومن جرائها مما يستوجب معه استحقاقه ضم العجز من الدرجة الاولى وطلب مديرية الادارة في الوزارة المذكورة اعلامها عما اذا كان بالامكان منح عائلته الفرق الناتج من ضم العجز اعتبارا من تاريخ الوفاة المصادف ١٢/ ٨/ ١٩٣٧ اسوة بقضايا المرحوم فهمي سعيد ورفقائه التي كانت مستندة على قرار المجلس المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٥٨ كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة.

وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه كما يلي:-

١- يشمل هذا القرار الفريق المرحوم بكر صدقي والمقدم الطيار المرحوم محمد علي جواد والمرحوم العريف نصر الله.

---

[2] مقابلة مع الأستاذ فيصل فهمي سعيد أجراها الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ٢/١١/٢٠٠٤ وأكد هذه المعلومات الأستاذ طارق محمود سلمان.

٢- لما كان العريف نصر الله لا يشمله التقاعد فتمنح ورثته هبة قدرها (٣٥٠) (ثلاثمائة وخمسون دينارا).

يدرس أمر منح الضابطين المستشهدين غدرا منحة لورثتهما بجلسة اخرى"[١].

وتقرر منح ورثة بكر صدقي ومحمد علي جواد مبلغ خمسة آلاف دينار لكل منهما والزام دائرة التقاعد بضم العجز من الدرجة الاولى الى راتبهما وزاد عبد الكريم قاسم في التكريم باستقباله السيدة بلقيس أبنة بكر صدقي من زوجته الاولى العراقية الزهاوية التي تسكن تركيا مع زوجها التركي الجنسية اذ دعاهما الى العراق وعين زوجها المهندس في احد مصانع السمنت [٢].

نظام المدارس الدينية والصناعية

كان من أبرز المظاهر التي رافقت ثورة ١٤ تموز هي التوسع في التعليم فزيدت ميزانية التعليم وازداد عدد المدارس والدارسين فيها واصبح التدريس في المدرسة الواحدة يجري مرتين في اليوم وازدادت الحاجة الى المعلمين، كما ازدادت الحاجة لاعداد الفنيين والقضاة والائمة والخطباء في المساجد والمؤذنين وغيرهم، وبغية تشجيع التعليم الديني والصناعي صدر قانون المدارس الدينية رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ يوم ١٤ كانون الثاني الذي نص على:-

"بناء على ما عرضه الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء أمر بوضع النظام الآتي:-

المادة الاولى: تؤسس مديرية الاوقاف العامة مدارس دينية بقدر الحاجة لاعداد قضاة شرعيين ومدرسين وائمة وخطباء وحفاظ ومؤذنين.

المادة الثانية: تكون الدراسة في هذه المدارس على ثلاث مراحل.

١- المرحلة الاولى ومدتها ست سنوات.

٢- المرحلة الثانية ومدتها خمس سنوات.

٣- المرحلة الثالثة ومدتها ثلاث سنوات.

---

[١] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٣/ ١/ ١٩٦٠.

[٢] موسوعة ١٤ تموز ١/ ١٥٠.

المادة الثالثة: يمنح خريج المرحلة الاولى شهادة تؤهله لوظائف الاذان وقراءة القرآن الكريم والانتماء الى المرحلة الثانية ولا يجوز له الجمع بين الوظيفة والانتماء.

ويمنح خريج المرحلة الثانية شهادة تؤهله لوظيفة الامامة والخطابة في مساجد الصنفين الثاني والثالث للانتماء الى المرحلة الثالثة ولا يجوز له الجمع بين الوظيفة والانتماء.

ويمنح خريج المرحلة الثالثة شهادة تؤهله لوظائف القضاء الشرعي والتدريس الخاص او التدريس العام والامامة والخطابة في مساجد الصنف الاول.

وحددت المواد الاخرى مناهج الدراسة في كل مرحلة والحصص وادارة المدرسة وهيئة التدريس والامتحانات وتزويد الطلاب بالكتب واللوازم والكسوة والمنح"[1].

وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠ صدر نظام المدارس الصناعية رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ والذي نص على:-

"بناء على ما عرضه وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء امر بوضع النظام الآتي:-

المادة الأولى: تقوم وزارة المعارف بنشر التعليم الصناعي وتوجيه الطلبة نحو الصناعة واتخاذها مهنة لهم وذلك عن طريق:

١- تأسيس مدارس متوسطة وثانوية صناعية حسب مقتضى الحاجة.
٢- فتح صفوف صناعية مسائية ودورات دراسية خاصة للعمال ولخريجي المدارس الصناعية عند الضرورة.
٣- فتح معهد صناعي عالٍ للمعلمين يقبل فيه خريجو المدارس الثانوية الصناعية ويجوز قبول خريجي المدارس الثانوية الفرع العلمي.
٤- يدار هذا المعهد وفق تعليمات يصدرها وزير المعارف".

المادة الثانية: لوزارة المعارف ان تقوم بالاشراف على المعاهد المهنية التي تؤسسها الادارات المحلية والمؤسسات الأخرى.

المادة الثالثة: يؤلف وزير المعارف لجنة استشارية مركزية عليا، مهمتها تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لرفع مستوى التعليم الصناعي

---

[1] الوقائع العراقية ٢٠/ ١/ ١٩٦١.

وتوجيهه ويكون اعضاؤها من مندوبي وزارات المعارف والصناعة والنفط والتخطيط ومندوبين من اتجاد الصناعات واتحاد نقابات العمال والمؤسسات الاخرى التي يرى وزير المعارف ضرورة تمثيلها في اللجنة ويكون مدير التعليم الصناعي بوزارة المعارف سكرتيرا للجنة ومسؤولا عن تنسيق اعمالها ودعوة اعضائها للاجتماع مرتين في الاقل كل عام وحفظ محاضر جلساتها والعمل على تنفيذ توصياتها.

المادة الرابعة: تكون الدراسة في مدارس الصناعة على الوجه الآتي:-

١-الدراسة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية.

٢-الدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة الصناعية او العامة.

٣-الدراسة الصناعية العالية [١].

وحددت المواد الاخرى المناهج وتزويد الطلاب بالكتب وتأسيس مكتب للرسم والتصميم للمدارس الصناعية ومخزن لتجهيز المدارس بالمكائن والالات والعدد اللازمة مع اقسام داخلية للطلاب كما حددت شروط القبول والهيئة التدريسية والادارة واللجان والمجالس والامتحانات وغيرها.

العفو عن الغائبين والمتخلفين عن الجيش

إن ثورة الرابع عشر من تموز وما تلاها من احداث مؤلمة مثل حركة الموصل واحداث كركوك والصراعات بين الشيوعيين والقوميين مع صعوبة العيش والاوضاع الاقتصادية المتردية كلها دفعت بعدد من ضباط الصف والجنود على الغياب والتخلف عن الخدمة العسكرية فصدر الامر باعفائهم من عقوبة التخلف بصدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠. باسم قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين الآتي نصه:-

المادة الاولى: يعفى جميع الجنود وضباط الصف الذين ارتكبوا جريمة الغياب المنصوص عليها بالمادة ٥٧ من قانون العقوبات العسكرية من العقوبة الواردة فيها.

---

[١] الوقائع العراقية ٣١/ ١/ ١٩٦٠.

المادة الثانية: أ- يعفى جميع المكلفين الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ و ب و جـ و د و هـ) من المادة ٢٩ من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ من العقوبات الواردة فيها.

ب- يعفى جميع المكلفين الذين تشملهم المادة ٣٢ من قانون الدفاع الوطني.

المادة الثالثة: أ- يعفى جميع المكلفين الاحتياط الذين أرتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات أ و ب و جـ و د. من المادة ١٩ من قانون خدمة الاحتياط رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٦.

ب- يعفى المكلفون الاحتياط الذين تشملهم المادة ٢١ من قانون خدمة الاحتياط من العقوبة الواردة فيها.

المادة الرابعة: لا تعاد الغرامات المدفوعة قبل ٦/ ١/ ١٩٦٠.

المادة الخامسة: يستمر حكم الاعفاء بموجب هذا القانون لمدة مئة وعشرين يوما.

المادة السادسة:- ينفذ هذا القانون اعتبارا من ٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر في شهر رجب سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم السادس عشر من شهر كانون الثاني ١٩٦٠.

مجلس الوزراء مجلس السيادة [١]

وجاء في الاسباب الموجبة:-

أضطر بعض البسطاء من الجنود وضباط الصف والمكلفين بسبب ظروفهم المعاشية على الغياب، من وحداتهم او التخلف عن الخدمة، ولغرض افساح المجال امام هؤلاء للعودة الى الخدمة في الجيش واداء الواجب المقدس عليهم وبمناسبة يوم الجيش الاغر في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ فقد ارتؤي اعفاؤهم من العقوبات المترتبة عليهم بسبب ذلك وعلى هذا الاساس شرعت لائحة قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠.

اتفاقية ثقافية مع بريطانيا

كانت السفارة البريطانية في بغداد تسعى لمد الجسور مع حكومة الثورة وفي كل مقابلات التي كان تريفليان السفير البريطاني في بغداد مع المسؤولين العراقيين

---

[١] الوقائع العراقية ٢٠/ ١/ ١٩٦٠.

كان يدعو الى استمرار العلاقات الثقافية بين العـراق وبريطانيـا وارسـال الطلبـة للدراسة التدريبية وحضور الدورات التدريبية في بريطانيا كما كانت في العهد الملكـي وعدم الإقتصار على اقامة تلك العلاقات مع الاقطار الاشتراكية خاصة بعـد سلسـلة الاتفاقيات التي عقدت مع تلك الاقطار بشأن التعاون العلمي والفنـي وقـد اسـفرت جهود السفير في اواخر عام ١٩٥٩ عن التوصل الى اتفاقية ثقافية وقعت مع العراق يوم ١٤ كانون الاول.

جاء في ديباجتها ان الحكومتين رغبة منهما في عقد اتفاقية ثقافيـة لتنميـة اوسع تفاهم ممكن بين بلديهما عن طريق التبادل والتعاون الـودي فـي الفعاليـات الفكرية والفنية والعلمية وكذلك التعريف المتبادل لأساليب الحياة في بلدي الطرفيـن المتعاقدين ورغبة منهما في تقوية العلاقات الودية وتعزيز التفـاهم المشـترك بيـن شعبيهما بهذه الوسائل:-

فقد أتفقا على تشجيع تبادل واستقدام الاساتذة والمدرسين والخبراء الآخريـن في الحقول الثقافية والتكنولوجيا للعمل في الجامعات والكليات والمدارس والمعـاهد في كلا البلدين ولصالحهما، ونصت الاتفاقية ايضا على دراسة مسالة تقديـم المنـح الدراسية في البلدين لتمكين مواطني الحكومة المتعاقدة الاخرى من المتابعة او القيـام بالدراسة او التدريب الفني او البحوث وايجاد المقاعد الدراسـية لمواطنـي الطـرف الآخر في مؤسساته التعليمية العالية لغرض الدراسة والتدريب وكذلك تبـادل الكتـب والنشرات واقامة الحفلات الموسيقية والمعـارض والحفـلات المسـرحية والافـلام وتعاون الجمعيات العلمية في البلدين وتسهيل مهمة البحث العلمي وتسـهيل مهمـة انشاء المراكز الثقافية وتأليف لجنة مشتركة لتطبيق الاتفاقية.

وجاء في الاسباب الموجبة" ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكـة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية رغبة منهما في عقـد اتفاقيـة ثقافيـة لتنمية اوسع تفاهم ممكن بين بلديهما عن طريـق التبـادل والتعـاون الـودي فـي الفعاليات الفكرية والفنية والعلمية وكذلك التعريف المتبادل لأساليب الحياة في بلـدي الطرفين المتعاقدين ورغبة منهما في تقوية العلاقات الودية وتعزيز التفاهم المشـترك بين شعبيهما بهذه الوسائل فقد قررتا عقد هذه الاتفاقية، قد صادق كل مـن مجلـس السيادة، مجلس الوزراء على الاتفاقية يـوم ١٩ كـانون الثـاني ١٩٦٠. بموجـب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الصادر باسم الشعب، وقد جرى تبادل وثـائق إبـرام

الاتفاقية يوم ١٢ آذار ١٩٦٠[1].

وقد وافق عبد الكريم قاسم في ٢٣ آذار ١٩٦٠ على إرسال عدد من كبار موظفي الحكومة وهم نجم الدين عارف من مديرية الأشغال العامة ومصطفى عبد الجبار من وزارة الداخلية ورشيد محمود المدير العام للدائرة القانونية بوزارة الداخلية والقاضي محمد الريس عضو محكمة الاستئناف وحسن محمود الدرة رئيس دائرة الإنشاءات بوزارة المواصلات وعبد المهدي عوض المدير العام بوزارة الإصلاح الزراعي وعبد المهدي حسن المدير العام للتخطيط الصناعي ضيوفا على المجلس الثقافي البريطاني لمدة ثلاثة اسابيع وكان عبد الكريم قاسم قبل هذا يرفض عروض المجلس الثقافي البريطاني ارضاء للشيوعيين ولكنه اراد بهذه الموافقة ان يطمئن الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية الى انه ليس اسيرا للشيوعية ولا يعتزم زج العراق في احضانها، ولم يكتف بذلك بل انه سمح باستيراد البضائع من الغرب [2]. وتجدر الاشارة الى ان مجلس الوزراء قد وافق في ٧ شباط ١٩٦٠. على عقد اتفاقية ثقافية بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة الامريكية وتم تخويل وزير المعارف صلاحية تشكيل الوفد المفاوض.

اتفاقية تجارية مع الدانمارك

كان عبد الكريم قاسم دائم التأكيد على استقلالية العراق وعلى انه يتبع سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وان العراق بلد غير شيوعي وذلك لرد التهم التي كانت توجهها الجمهورية العربية المتحدة اليه. وقد اراد ان يثبت استقلالية العراق وعدم انحيازه الى المعسكر الشرقي فقد بدأ عام ١٩٦٠ بمد جسور مع بعض الاقطار الغربية باقامة علاقات تجارية وثقافية ففي ١٢ كانون الثاني ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة مملكة الدانمارك وجاء في ديباجة الاتفاقية "ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة مملكة الدانمارك رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية ومواصلة التعاون الاقتصادي بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقا على ان تقيم الحكومتان فيما بينهما علاقات تجارية واقتصادية مبنية على مبادىء الاحترام للمصالح المتبادلة. وتضمنت الاتفاقية ان

---

[1] الوقائع العراقية ٢ شباط ١٩٦٠.

[2] موسوعة ١٤ تموز ٥/ ١٢٤.

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الآخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالتجارة وخاصة بالنسبة لجميع المسائل الكمركية والضرائب والتكاليف الأخرى بالنسبة لخزن السلع.

وتضمنت الإتفاقية جدولا بالسلع المعدة للتصدير من العراق الى الدانمارك وجدولا بالسلع المعدة للتصدير من الدانمارك الى العراق واعفاء بعض السلع من الرسم الكمركي عند الاستيراد وتعلقت المواد الاخرى بنقل البضائع واستخدام الموانيء التجارية واقامة المعارض التجارية وتسوية المدفوعات.

وفي اليوم نفسه بعث القائم بالاعمال الدانماركي في بغداد ترويلز مانك الكتاب الآتي الى عبد اللطيف الشواف وزير التجارة العراقي الذي جاء فيه"بالاشارة الى الاتفاقية التجارية التي وقعت اليوم بين حكومة مملكة الدانمارك وحكومة الجمهورية العراقية _ لي الشرف ان اؤيد ما يلي:-

خلال مباحثاتنا التي سبقت عقد الاتفاقية التجارية تم الاتفاق على ان الحكومة الدانماركية والحكومة العراقية تحدوهما الرغبة في زيادة تطوير وتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين تعتبران ان من قبيل التعهد المتبادل منح تأييدهما لأي مسعى من شانه المساهمة في تحقيق الاهداف المذكورة.

وتم الإتفاق كذلك على ان تعد الحكومتان باطلاع المستوردين في بلديهما على الاتفاقية التجارية بغية تشجيع شراء واستيراد السلع من البلد الاخر، وستتخذ الحكومتان جميع الخطوات الاخرى التي من شانها ان تؤدي الى توسيع العلاقات التجارية بين الدانمارك والعراق.

هذا وتم الاتفاق خلال مباحثاتنا ايضا على أن تشجيع التعاون في حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من شأنه ان يحقق النفع المتبادل لكلا البلدين، ولأجل تنمية هذا التعاون ينبغي ان تتاح الفرصة الى اقصى حد مستطاع للمهندسين ومؤسسات الصناعة والتعهدات التابعة لاحد البلدين للعمل في البلد الاخر في نطاق الحدود التي تقررها حاجات كل من البلدين وسياسته العامة، وبغية تهيئة منافسة مشروعة وعادلة مع المؤسسات التابعة للبلدان الاخرى يمنح من يشتغل في حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من المواطنين والشركات التابعة لأي من البلدين في البلد الاخر كافة التسهيلات الممكنة كما يتمتع بكل حماية قانونية وادارية طبقا للقوانين والانظمة السارية في ذلك البلد.

اكون ممتنا جدا لو تفضل سيادتكم بتأييد كون الكتاب اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا".

وفي اليوم نفسه رد عبد اللطيف الشواف على كتاب ماتك بكتاب مشابه ختمه بالقول"اؤيد بهذا ان كتابكم اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا ".

وفي يوم ٢٧ كانون الثاني صدق مجلس السيادة ومجلس الوزراء القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠. الخاص بتصديق الاتفاقية والجداول الملحقة بها[١].

بين العراق وتونس

وجد كل من العراق وتونس في نزاعهما مع الجمهورية العربية المتحدة واتهامها بالسيطرة على الجامعة العربية فرصة لمقاطعة الجامعة وايجاد نوع من التقارب بينهما بقصد ايجاد محور يقف بوجه الجمهورية العربية المتحدة، وكثيرا ما هاجم عبد الكريم قاسم الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر ووصفه"بالسعي لتحطيم الحبيب بورقيبه، الرجل الذي له ماض نضالي وكفاح استمر لسنين طويلة وواجه السجون والمعتقلات"حسب قول عبد الكريم قاسم [٢].

وفي محاولة للخروج من العزلة العربية التي واجهها حكم عبد الكريم قاسم، فقد عمل باتجاه التقارب بينه وبين الحكومة التونسية ومن اجل تدعيم العلاقات وتطورها بين البلدين تم في تونس توقيع اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠. من اجل تدعيم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز اواصر الصداقة التي تربط بين الشعبين الشقيقين وجاء في المادة الاولى.

"تقام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين المتعاقدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة ولغرض تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين يعمل الفريقان المتعاقدان على موازنة اقيام الصادرات والاستيرادات للسلع المتبادلة بينهما وعلى تبادل اقصى ما يمكن من المساعدات والمعونة الفنية والعلمية ".

---

[١] الوقائع العراقية، ١٧ شباط ١٩٦٠.

[٢] انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

والحق بالاتفاقية جدولان يتضمن الاول السلع العراقية المعدة للتصدير الى الجمهورية التونسية وتضمن الجدول الثاني السلع التونسية المعدة للتصدير الى الجمهورية العراقية على ان يجري تبادل هذه السلع في حدود الامكانيات الاقتصادية لكل من البلدين وعلى وفق أنظمة الاستيراد والتصدير السائدة فيهما، وان يمنح كل منهما الآخر معاملة اكثر الامم حظوة وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف والرسوم الاخرى. وتضمنت المواد الاخرى معاملة بواخر وطائرات كل منهما معاملة مماثلة لتلك التي تعامل بها بواخر وطائرات أي بلد آخر واقامة المعارض التجارية.

وفي ختام المباحثات وجه الدكتور مظفر حسين جميل رئيس الوفد التجاري العراقي الى رئيس الوفد التجاري التونسي منصور معلي الكتاب الآتي:-

"إشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم لقد تم التفاهم بين الجانبين العراقي والتونسي على ان اللجنة العراقية التونسية المختلطة المنصوص عليها في المادة السادسة من هذه الاتفاقية ستجتمع لاول مرة في اقرب فرصة ممكنة وذلك لاقتراح التدابير المذكورة في المادة المشار اليها، اكون ممتنا لو ايدتم كون ما جاء اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم بيننا". وفي اليوم نفسه اكد رئيس الوفد العراقي الكتاب المذكور وكون"ما جاء في كتابكم المذكور يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم بيننا"وفي ١٤ شباط ١٩٦٠ صدق مجلس السيادة باسم الشعب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتصديق الاتفاقية.

ومن أجل تطبيق الاتفاقية فقد توصل الوفدان المفاوضان العراقي والتونسي يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠. الى اتفاقية للمدفوعات بين البلدين من اجل تسوية الحسابات الناجمة عن الاتفاقية التجارية وتبادل السلع بواسطة البنكين المركزيين العراقي والتونسي وقد صدقت إتفاقية المدفوعات بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠الصادر يوم الرابع عشر من شباط ١٩٦٠ [1].

قانون الخدمة المدنية

في يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠. باسم قانون الخدمة المدنية الذي تسري احكامه على جميع الموظفين والمستخدمين في

---

[1] الوقائع العراقية ٢٤ شباط ١٩٦٠.

الدوائر الحكومية ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة او من ميزانية الاوقاف العامة وموظفي الادارة المحلية باستثناء ضباط الجيش والجنود.

وقد حددت المادة الثالثة درجات الموظفين وعلاواتهم السنوية كالآتي:-

الدرجة	الراتب	العلاوة
الاولى	١٣٠- ١٥٠	٥ دنانير.
الثانية	١٠٠- ١٢٠	٣ دنانير.
الثالثة	٧٠- ٩٠	٣ دنانير.
الرابعة	٥٠- ٦٥	٢ ديناران.
الخامسة	٣٦- ٤٥	١ دينار واحد.
السادسة	٢٨- ٣٤	١ دينار واحد.
السابعة	١٨- ٢٥	١ دينار واحد.
الثامنة	١٥- ١٧	١ دينار واحد.
التاسعة	١٢- ١٤	١ دينار واحد.

وحدد القانون مخصصات غلاء المعيشة للموظفين بموجب الجدول رقم (واحد) ليحل محل الجدول رقم (١) الملحق بمرسوم مخصصات غلاء المعيشة رقم (٢) لسنة ١٩٥٤.

وحددت المادة السابعة شروط التوظيف والاستخدام فلا يعين في الوظائف الحكومية الا من كان.

١-عراقيا او متجنسا مضى على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات.

٢-أكمل الثامنة عشرة من العمر.

٣- ناجحا في الفحص الطبي.

٤-حسن الاخلاق وغير محكوم بجناية غير سياسية أو جنحة تمس الشرف.

٥- حائزا على شهادة دراسية معترف بها.

وأوصت المادة الثامنة ان يكون التعيين او اعادة التعيين من قبل مجلس الخدمة العامة عدا من يعين او يعاد تعيينه بالوظائف التي تتم بمرسوم جمهوري يصدر بناء على اقتراح الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء. ونصت المادة التاسعة على ان يعين الموظفون لاول مرة في الدرجات حسب مستواهم العلمي الذي

يعينه مجلس الخدمة العامة.

الدراسة الابتدائية في الحد الادنى للوظائف التي يبدا راتبها بالدرجة التاسعة من درجات الخدمة المدنية.

الدراسة المتوسطة في الحد الادنى من الدرجة الثامنة.

الدراسة الثانوية في الحد الادنى من الدرجة السابعة.

حملة الشهادات الاولية للجامعات والكليات في الحد الادنى من الدرجة السادسة حملة شهادة الماجستير وما يعادلها بالحد الادنى للدرجة الخامسة، حملة شهادة كلية الطب او اية شهادة جامعة اخرى دراستها خمس سنوات او اكثر بعد الدراسة الثانوية وشهادة الدكتوراه براتب ٤.١ دينارا وشهادة الدكتوراه التي لا يمكن الحصول عليها باقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الاولية للجامعات في الحد الادنى للدرجة الرابعة.

وتناولت المواد الأخرى طريقة ترفيع الموظف وشروطها ومجلس الخدمة العامة وكيفية تأليفه وواجباته: ومراقبة عدد الموظفين وتنظيم تدريبهم والمخصصات الاضافية وتضمن ايضا ملحقا خاصا بالسلك الخارجي وطريقة التعيين فيه وشروطه والمخصصات الممنوحة لموظفي الخدمة الخارجية.

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون" تمشيا مع خطة الجمهورية الخالدة باستبدال القوانين القديمة التي لم تعد تتلاءم وروح الثورة المباركة بقوانين جديدة ذات احكام عادلة ومنصفة تعطي المواطنين حقوقهم، وبناء على ما توفر لهذه الوزارة من مآخذ عديدة على قانون الخدمة المدنية الحالي فقد وجدت ان الضرورة ملحة لتغيير القانون المذكور، ولم يكن الدافع لهذا التغيير مجرد المشكلات التي حصلت اثناء تطبيق القانون المشار اليه والشكاوى العديدة التي اثيرت تجاهه فقط وانما لوضع مباديء ضرورية تشعر الموظف والمستخدم بوجود حماية لحقوقه وضمان لمستقبله.

ولما كان بين الموظفين عدد غير قليل ممن نالهم الغبن في تحويل رواتبهم عند صدور القانون المذكور او لانهم عينوا برواتب تقل عما يستحقونه بموجب شهاداتهم الدراسية فان هذه اللائحة قد انصفت هؤلاء بتلافي ما خسروه كما اولت هذه اللائحة اهمية للدراسة بحيث تشجع الموظف على استئناف الدراسة للحصول على شهادة اعلى وذلك باحتساب مدة الدراسة خدمة لغرض الترفيع ومنحت من

ينجح في الدورات التدريبية قدما للترفيع تشجيعا للموظفين علـــى زيـادة كفاءتـــهم ودربتهم في مجال عملهم، واعتبرت العطلات المدرسية خدمة فعلية لاغراض التثبيـت بعد ان لم تكن تحتسب لهذا الغرض، كما اقتصرت مدة التجربة في الترفيع على مـــن يرفع الى وظيفة جديدة يختلف عملها عن عمله السابق فقط وكذلـــك اسـتثنت هـذه اللائحة حملة الشهادات العالية والموظفين المستقيلين المثبتين فـــي الخدمـة عنـد عودتهم اليها من الاختبار عند التعيين الا في حالات المنافسة، ولعدم امكـــان تمتـع الموظف الذي لا يزال تحت التجربة باية اجازة فقد نص في هذه اللائحة على منحـــه اجازة اعتيادية او مرضية براتب تام كما اسعف المصابون بالســـل مـــن الموظفيـــن والمستخدمين بمنحهم اجازة مرضية براتب تام لمدة اقصاها سنتان واعطى موظـــف الخدمة التعليمية رواتب العطلة الصيفية عند انتهاء خدمته في النصف الثـــاني مـــن السنة الدراسية او في خلال العطلة المذكورة بعد ان لم يكن له مثل هذا الحق. ولقلـة مدد اجازات المستخدم الاعتيادية والمرضية في القانون الحـــالي فقـد زيـدت هـذه الاجازات بحيث اصبحت ضعف ما يستحقه الموظف.

وبالنظر الى ما ظهر لهذه الوزارة من ان مدة الاجازة الدراسية لا تساعد على اكمال تحصيل الموظف المتمتع بها وذلك لقصر مدتها البالغة سنتين فقد زيدت مدتـــها وجعلت اربع سنوات كما فسح المجال لزيادة عدد المجازين للدراسة خـارج العـراق بما يتلاءم وسياسة الجمهورية في تشجيع التحصيل العالي.

وزيدت كذلك نسبة مخصصات الأعمال الاضافية بمقدار ٥% عما هـــي عليـــه الآن مع منح مخصصات مقدارها (٦) دنانير شهريا للممرضـــات فـــي المستشـفيات والمستوصفات العسكرية. ويتضح مما تقدم ان هذه اللائحة تمتاز بشمول المســتخدم بالأحكام التي كانت مقتصرة على الموظفين في القانون الملغى. وتشجيعا للموظفيـــن والمستخدمين على الزواج فقد نصت هذه اللائحة على تسليف من يروم الزواج سلفة خاصة تعادل رواتبه الاسمية لاربعة اشهر تسترد منه باربعة اقساط سنوية تبدأ مـــن السنة الثانية من زواجه ويوزع كل قسط منها على اشهر الســـنة المســتحقة فيـــها ويعفى المستلف من تسديد كل قسط سنوي من هذه الاقساط كلما انجب ولدا نتيجـــة ذلك الزواج. وكذلك اعيد النظر فـــي اجـــور معالجـــة الموظـــف والمســتخدم فـــي

المستشفيات الحكومية فخفضت عما هي عليه الان، كما وضعت نصوص واضحة لقضايا التضمين لضمان حقوق الخزينة تجاه المقصرين"[1].

وبعد تشريع قانون الخدمة المدنية اصبح من الضروري تعديل قانون الملاك في ضوء التعديلات التي تضمنها القانون المذكور باعتبار قانون الملاك متمما لذلك القانون ليكون القانونان منسجمين مع بعضهما، وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠. صدر قانون الملاك برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ ونصه:-

المادة الأولى: تقرر الرواتب التي تخصص للوظائف في دوائر الحكومة وفقا لما هو مبين في الجداول الملحقة بهذا القانون.

المادة الثانية: يكون الوزير المختص مسؤولا عن إدارة وزارته بصورة اقتصادية فيما يتعلق بعدد الموظفين ودرجاتهم وضرورة توفر الكفاءة العالية فيهم بالنسبة للواجبات المناطة بهم.

المادة الثالثة: يكون وزير المالية مسؤولا عن تحديد عدد ودرجات جميع الوظائف في كافة الوزارات سواء كانت للموظفين او المستخدمين واذا افترضت اية وزارة إجراء أي تغيير في ملاكها فعليها ان تقدم الى وزارة المالية بيانا وافيا يتضمن الأسباب المبررة لإجراء التغيير ولوزير المالية ان يحقق في الحاجة الى التغيير المطلوب واتخاذ القرار المناسب.

المادة الرابعة: على كل وزير ان يخمن عدد درجات الموظفين اللازمين لكل دائرة تابعة له خلال السنة المالية التالية ويقدم التخمين الى وزير المالية في التاريخ الذي يعينه وبعد مصادقة وزير المالية على التخمين يلحق بالميزانية جدول خاص يبين الاعداد والدرجات ويجوز اجراء التغييرات فيه خلال السنة بموجب احكام المادة الثالثة من هذا القانون.

المادة الخامسة: ١- يجوز أن يزيد عدد الوظائف المشغولة عن عدد الدرجات المصدقة بما يساوي عدد الوظائف الشاغرة في الدرجة التي تليها.

٢- يجوز أن يعين او ان يشغل موظف وظيفة اعلى من وظيفته بدرجة واحدة واذا تثبتت كفاءته يعين بطريقة الترفيع المتبعة

---

[1] الوقائع العراقية ٦/ ٣/ ١٩٦٠.

بموجب احكام قانون الخدمة المدنية ويجوز ترفيعه عند اكماله المدة بامر من الوزير.

المادة السادسة: لوزير المالية ان ينقل الوظائف من ملاك لاخر لغرض نقل موظف من دائرة لاخرى بعد مراعاة اعتماد الميزانية المخصص للدائرة المنقول اليها.

المادة السابعة: لمجلس الوزراء حذف الوظائف الزائدة عن الحاجة من الملاك بناء على اقتراح من وزير المالية يذكر فيه عنوان الوظيفة الزائدة واسم شاغلها.

المادة الثامنة: تصدق ملاكات الموظفين والمستخدمين من قبل وزير المالية وتبقى نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها واذا حلت السنة المالية الجديدة ولم يكن قد صدر قانون ميزانيتها تبقى هذه الملاكات نافذة حتى المصادقة على ملاكات السنة المالية الجديدة مع مراعاة أحكام المادة الثالثة من هذا القانون.

المادة التاسعة: لمجلس الوزراء بناء على إقتراح وزير المالية تحديد راتب ومؤهلات وظيفة وكيل وزارة ".

وقد تضمنت اللائحة جدولا بالوظائف العامة القسم الأول من وظيفة وكيل وزارة فما دون والحد الأدنى والأعلى للراتب فيما تضمن القسم الثاني الوظائف التعليمية من وظيفة رئيس جامعة الى وظيفة معلم والحد الأدنى والأعلى للراتب ثم الوظائف الهندسية والوظائف الطبية والوظائف الزراعية، ثم تناول الجدول الوظائف الخاصة واولها رئاسة الديوان الجمهوري ورئاسة ديوان مجلس الوزراء، والحسابات العامة ودوائر الوزارات الأخرى والحدود الدنيا والعليا للراتب لكل وظيفة.

وقد تضمنت اللائحة قبول مبدأ تداخل الدرجات مع بعضها وعدلت حدود الدرجات فيها بحيث تسمح بترفيع الموظف دون تغيير عنوانه إلى درجة او اكثر مما يساعد على ترفيع الموظف الذي حال قانون الملاك الحالي دون ترفيعه انسجاما مع اهداف ثورة ١٤ تموز المباركة بغية الترفيه عن امثال هذا الموظف كما وضعت النصوص المقتضية لحل بعض المشاكل التي نجمت من تطبيق القانون الحالي التي تتعلق بترفيع الموظف او اشغاله وظيفة اعلى من وظيفته كما تثبت نصوص واضحة

بالوظائف الخاصة [1].

وفي ١٥ ايلول ١٩٦٠، قال عبد الكريم قاسم:-

"لقد شرعنا قبل هذا قانون الخدمة المدنية وراعينا حقوق اخواننا الموظفين في ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة فلا توجد هناك مظلمة ولا غبن اصاب موظفة او موظفا معلمة او معلما سوى ان العمل بمضمون هذا القانون وتطبيقه بحذافيره بالعدل دون الاعتداء على حق الدولة ودون الاعتداء على الحقوق الشخصية... فإن كان البعض من اخواننا الموظفين والمستخدمين لم تنلهم محسنات هذا القانون فاننا باستطاعتنا ان ننظر فيه مرة اخرى بالحق والعدل، وسوف يشمل هذا القانون قريبا وقد لا يعدو ذلك التاريخ نهاية هذا الشهر اخواننا الموظفين والمستخدمين والمعاونين والمفوضين وضباط الشرطة قبل نهاية هذا الشهر سوف تشرع المواد اللازمة ليستفيد هؤلاء من سلم الدرجات في القانون المذكور"[2].

العلاقة بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية

عندما كان موضوع استقلال موريتانيا قيد البحث سعت فرنسا لضمها الى ما يسمى بـ(الأسرة الفرنسية) بعد الاستقلال، فيما سعت المملكة المغربية لاتحادها معها. ومع ان اغلب الاقطار العربية قد أيدت هذا الاستقلال فان مواقف الحكومات العربية قد تباينت تجاه انفصال هذه المنطقة واعلان استقلالها، ولذلك قرر ملك المغرب محمد الخامس القيام بجولة واسعة في الاقطار العربية التقى خلالها بقادة تلك الاقطار واجرى محادثات حول الموضوع وعمل على اجراء مصالحة بين العرب تمهيدا لعقد مؤتمر قمة عربي.

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٦٠ قدم بغداد متوجها من الكويت ورافقت طائرته اثنتا عشرة طائرة من طائرات القوة الجوية العراقية من الحدود العراقية الكويتية، وكان في استقباله في المطار رئيس واعضاء مجلسي السيادة ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والوزراء والهيئة المستقبلة (الحكومية) ورئيس اركان الجيش وسفير المملكة المغربية في بغداد ورؤساء الهيئات الدبلوماسية وسفير الجمهورية العراقية

---

[1] الوقائع العراقية ٦/ ٣/ ١٩٦٠.

[2] مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠. ص ٣٧٧.

في المغرب وامين العاصمة ومتصرف بغداد ومدير الشرطة العام ومدير التشـريفات. واطلقت المدفعية عند هبوط الطائرة احدى وعشرين اطلاقة تحية له.

وكان يرافقه في زيارته هذه ولده عبد الله ورئيس الـوزراء ووزيـر العـدل ووزير الاشغال وقاضي الشرع ومدير التشريفات الملكية والاوسمة ومديـر الديـوان الملكي والجنرال كتاني وعدد اخر من موظفي الديوان الملكي وديوان رئاسة الوزراء وعدد من الضباط وطبيبه الخاص وخمسة عشر صحفيا. وبعد استراحة قصيرة فـي المطار توجه الوفد الى قصر الزهور حيث حل الملك ضيفا على الحكومة العراقية.

وفي المساء أقيمت مأدبة في بهو امانة العاصمة تكريما لـه حضرهـا عبـد الكريم قاسم، وفي هذه المادبة اسبغ عبد الكريم قاسم على الملك محمد الخامس اسـم (سيادة الملك الشعبي) وقد سر الملك لهذا اللقب باعتباره مفخرة يعتز بها لانه يريـد ان يتقرب الى الشعب.

وقال عبد الكريم قاسم ان الشعب اطلق عليه هذا اللقب لانه امتاز عـن بـاقي الملوك بتضحيته وجهاده، من اجل الشعب، وقد زار الوفد الكلية العسـكرية وكليـة الاركان وقد اعلن عبد الكريم قاسم عن اهداء المغرب رفا من الطـائرات العصريـة الحديثة لتكون نواة للقوة الجويـة المغربيـة بكـامل أسـلحته ومعداتـه وأدواتـه الاحتياطية.

وقد أهدى الملك المغربي سيفا نفيسا الى عبد الكريم قاسم فـي غمـد ذهبـي مرصع بالاحجار الكريمة وذا مقبض من العاج الابيض وقد وضع في اعـلاه نجمـة حمراء مذهبة كتب في داخلها الاية الكريمة (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقـوا) صدق الله العظيم ثم قلد الملك وشاح العرش وهو اعلى وسام في المملكة المغربيـة الى كل من نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء.

وفي حفل الغداء الذي اقيم على شرف الملك في كلية الاركان يوم الاول مـن شباط قال عبد الكريم قاسم:

"لقد كانت بادرة طيبة قبول سيادة الملك الشعبي العظيم ملك المغرب الشـقيق لقب سيادة الملك الشعبي الذي اطلقه عليه ابناء الشعب فـي الجمهوريـة العراقيـة الخالدة هذا اللقب المحبب كثيرا على الشعب العراقي ذلك لان سيادة الملـك الشـعبي محمد الخامس قد امتاز عن باقي الملوك بتضحيتـه وجـهاده مـن اجـل الشـعب وبالمصاعب التي تحملها فهو الملك المجاهد.

وتذكارا لزيارته الكلية العسكرية وكلية الاركان وتعبيرا له عن شعور الجيش العراقي الذي هو جيش المغرب تقدم هذه النماذج من الاسلحة العراقية الخفيفة التي صنعت في المعامل العراقية كما تقدم من الجمهورية العراقية الخالدة هدية الى الشعب المغربي الشقيق باسم سيادة الملك الشعبي محمد الخامس رفا من الطائرات العصرية الحديثة لتكون نواة للقوة الجوية المغربية. ان هذا الرف بعد الان بكامل اسلحته ومعداته وادواته الاحتياطية سوف يوسم بعلامة الجيش المغربي والى جانبها علامة المثلث وحرف (ج) كناية عن الجيش العراقي ورمزا للنضال المشترك بين الجيشين المغربي والعراقي"[1].

بعدها غادر الوفد بغداد صباح يوم ٣ شباط بعد ان اجرى محادثات مع المسؤولين العراقيين وكان في توديعه الجماعات نفسها التي استقبلته وفي مقدمتهم نجيب الربيعي وعبد الكريم قاسم وصدر بيان مشترك عن الزيارة جاء فيه:

"قام سيادة الملك الشعبي العظيم محمد الخامس ملك المملكة المغربية تلبية لدعوة الجمهورية العراقية بزيارة العراق ما بين الحادي والثلاثين من كانون الثاني والثالث من شباط ١٩٦٠ وخلال هذه الزيارة جرت محادثات حول القضايا التي تهم العالم العربي بصفة خاصة والوضع الدولي الراهن بصفة عامة، بين سيادة الملك الشعبي العظيم وبين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية وقد اتفق الجانبان على ما يأتي:-

١-تقوية وحدة الاقطار العربية وتنمية روح التقارب بينها واقامة العلاقات بين الجميع على اساس الاخوة والتعاون والتضامن والقيام بكل مسعى لجمع الصف العربي.

٢-إنتهاج سياسة اصلاحية ترمي الى النهوض بالاقطار العربية ورفع مستوى شعوبها وضمان استقلالها الناجز وتحقيق تقدمها واستقلالها وتاهيلها لاداء رسالتها في العالم بوحي من القيم الاسلامية السامية وعلى اساس الكرامة والنبل والمثل العليا للقومية العربية والعدل والتاخي بين الشعوب.

٣-تقوية جامعة الدول العربية والعمل على تعديل ميثاقها بصورة تضمن المساواة التامة بين الدول المنخرطة فيها واحترام كيان كل واحدة منها وعدم التدخل في شؤونها وتجعل منها اداة فعالة للتعاون والتضامن بين الاقطار العربية.

---

[1] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٥١.

٤-تاييد جميع الشعوب العربية التي تناضل في سبيل حريتها وتحررها وفي طليعتها الجزائر وفلسطين وعمان وتاييد ارادة موريتانيا العربية المسلمة مع ارجاعها الى حضيرة المغرب كما كانت قبل الاحتلال الاجنبي.
٥-التضامن مع جميع الشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل استقلالها وحريتها في ارجاء العالم.
٦-مساندة كل جهد يبذل لتخفيف حدة التوتر الدولي وتقوية جانب السلم والتضامن في العالم على اساس احترام حقوق الانسان واستقلال وحرية الشعوب وفقا لميثاق الامم المتحدة[١].

وقد عالجت الاحزاب في العراق حقيقية سياسة الملك المغربي وزيارته الواسعة الى البلدان العربية، فرأى البعض ان الملك قد:-

"قام محمد الخامس بزيارة واسعة للاقطار العربية التقى بها قادة حكومات تلك الاقطار واجرى محادثات عديدة بقيت طي الكتمان ولكن الاحداث كشفت عن ماهيتها، فما ان استقر به المقام بعد رجوعه الى المغرب حتى بادر لاقالة وزارة النقابي عبد الله ابراهيم المدعومة والمؤيدة من جماهير الشعب كافة في المغرب ونصب نفسه رئيسا للوزارة وابنه نائبا له، وشن حملة (رجعية لتصفية الحركة الشعبية الثورية المتمثلة بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبالاتحاد المغربي للشغل كل ذلك للتمهيد لاعلان الاتفاقية الاستعمارية مع فرنسا التي كانت في حقيقتها موجهة مباشرة ضد ثورة الجزائر البطلة

وكشف في بيان آخر من الشهر نفسه أهداف محمد الخامس بالقول"ان حماس الحكومة الفرنسية في اعلان استقلال موريتانيا وربطها منذ اللحظات الاولى لميلادها بما يسمى بالاسرة الفرنسية وفي هذه الفترة بالذات لم يكن المقصود منه الاساءة الى حكومة محمد الخامس كما تحاول ان تصوره الان اجهزة الدعاية المغربية "....
وانما هو في الواقع حلقة جديدة في سلسلة طويلة من التامر الاستعماري على عموم الحركة العربية الصاعدة وعلى ثورة الجزائر المظفرة بالذات، ففي الوقت الذي اعلن فيه ديغول عن مشروعه الجديد الرامي الى ايجاد تسوية للجزائر عن طريق خلق حكومة جزائرية مزيفة وفي الوقت الذي تجتمع فيه الجمعية العامة للامم المتحدة للنظر في قضية اجراء استفتاء حر في القطر الجزائري

---

[١] جريدة الحرية، جريدة اتحاد الشعب ١ - ٤ شباط ١٩٦٠.

وفي الوقت الذي يعقد محمد الخامس اتفاقيته القذرة مع فرنسا في هذا الوقت بالذات اعلنت حكومة فرنسا استقلال موريتانيا وباعلانها هذا ارادت ان تخدع العالم بحسن نياتها وجدية مشاريعها تجاه مستعمراتها ومناطق نفوذها ". ثم عدد البيان اعمال محمد الخامس في الداخل بحل جبهة التحرير المغربي في الصحراء وتآمره على الاتحاد العام للشغل وتعطيله الصحف واتهمه بمحاولة اجهاض الثورة الجزائرية ومنع الجزائريين من ادخال السلاح عن طريق المغرب[1].

وقد التزم العراق بتأييد مطالبة المغرب بموريتانيا ولم يستجب لطلب المختار ولد دادا الذي ارسل برقية الى عبد الكريم قاسم طالبا إرسال وفد عراقي لحضور احتفالات الاستقلال في ٢٨ كانون الاول ١٩٦٠ ثم شفعها ببرقية أخرى طالبا شجب مطالبة المغرب بموريتانيا والاعتراف باستقلالها وبحث مشكلتها في الجامعة العربية وطلب التأييد المادي والمعنوي من العراق واكد عروبة موريتانيا، وانطلاقا من موقف العراق المؤيد للمغرب فقد طلب من الاتحاد السوفيتي في ٣٠/ تشرين الثاني ١٩٦٠. تاجيل النظر في قبول موريتانيا في الامم المتحدة نظرا للنزاع القائم والى ان يبدي الشعب الموريتاني رأيه[2].

وتجدر الاشارة الى ان عبد الكريم قاسم ظل يتقرب الى المغرب وكذلك عندما ضرب زلزال مدينة اغادير المغربية والحق اضرارا فادحة بها اعلن في بيان له. نشرته الصحف الصادرة في ٣اذار ١٩٦٠ قال فيه:-

"بيان الى ابناء الشعب الكرام من الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة..

تضامنا مع اخواننا ابناء المغرب الشقيق قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة مساء يوم الاربعاء الموافق ٢ اذار ١٩٦٠ التبرع لمنكوبي الزلزال في اغادير بمقدار ٢٠ الف دينار، كما قرر ارسال بعثة ومواد طبية واسعافات لا بداء المعونة للمصابين بالحوادث المذكورة""[3].

ولغرض تدعيم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين الجمهورية العراقية وحكومة المملكة المغربية فقد تم توقيع اتفاقية تجارية بينهما في الرباط يوم

---

(1) نضال البعث ٧/ ١٠٠ - ١٠١، ١١٣.

(2) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ٣٥٤.

(3) مقررات مجلس الوزراء في يوم ٢/ ٣/ ١٩٦٠.

٩ مايس ١٩٦٠. وتضمنت الاتفاقية اقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة وتنمية وزيادة التجارة بينهما فانهما يعملان على موازنة اقيام الصادرات والاستيرادات للسلع المتبادلة بينهما، وان تمنح كل منهما الاخرى معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب المفروضة على التجارة وتاليف لجنة مشتركة للسهرعلى تنفيذ الاتفاقية.

وألحق بالاتفاقية جدول باسماء السلع العراقية المعدة للتصدير الى المملكة المغربية وجدول اخر بالسلع المغربية المعدة للتصدير الى الجمهورية العراقية.

وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على قانون الاتفاقية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ يوم ١٧ تموز ١٩٦٠[(١)].

ويقول قاسم الخطاط :" انه نتيجة لاتصالات سارة الجمالي زوجة فاضل الجمالي في الداخل والخارج صدر قرار عبدالكريم قاسم باستبدال الاعدام بالسجن ثم باعفائه والسماح له بمغادرة العراق بفضل تدخل محمد الخامس ملك المغرب الذي ربط قبول دعوة عبدالكريم قاسم له بزيارة العراق باعفاء الجمالي.[٢] ولم تقتصر الضغوط التي واجهها عبدالكريم قاسم من أجل إطلاق سراح فاضل الجمالي على كل من تونس والمغرب فقط بل شاركت فيها قوى محلية وإقليمية ودولية أخرى حتى اضطر عبدالكريم قاسم لإطلاق سراحه.

اجازة الاحزاب السياسية

بعد صدور قانون الجمعيات يوم ١ كانون الثاني ١٩٦٠، واعلان بداية تنفيذه في يوم الجيش تقدمت يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ اربعة احزاب سياسية بطلب ترخيصها وهذه الاحزاب هي الديمقراطي الموحد لكردستان العراق (البارتي)[(*)] وحزبان شيوعيان ترأس احدهما زكي خيري سعيد وترأس الاخر داود الصايغ.

١- الحزب الوطني الديمقراطي:

كان الحزب الوطني الديمقراطي أشد المرحبين بقانون الجمعيات لأنه كان من وجهة نظره يمثل مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر ومن هذا المنطلق دعا

---

(١) الوقائع العراقية (١) اب ١٩٦٠.

(٢) جريدة العرب (لندن) ٥ مايس ٢٠٠٠.

(*) هو الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان وعند اجازته سمي الحزب الديمقراطي الكردستاني

جميع القوى السياسية للتضامن مع القانون. وقدم الاعضاء المؤسسون للحزب الوطني الديمقراطي كتابا الى وزير الداخلية حول تاسيس الحزب على ان يكون مركزه بغداد وهم كل من: محمد حديد (سياسي)، حسين جميل (محام)، هديب الحاج حمود (محام)، جعفر البدر (تاجر)، عواد علي النجم (محام)، خدوري خدوري (محام)، مظهر العزاوي (محام)، عبد الله عباس (محام)، يوسف الحاج الياس (محام)، نائل السمحيري (محام)[**]، سلمان علي العزاوي (محام)، عراك الزكم (فلاح)، محمد السعدون (صحفي)، الدكتور حسن زكريا (محام) وقد وقع طلب التاييد لتاسيس الحزب اكثر من مائة مواطن"[1] حسب نصوص قانون الجمعيات.

ويلاحظ ان زعامة الحزب كانت بيد محمد حديد لان كامل الجادرجي كان قد اعتزل العمل السياسي انذاك وقد ذهب الى الاتحاد السوفيتي لغرض العلاج. وعندما حاولت قيادة الحزب اقناعه بضرورة العودة الى الحزب رفض ذلك لاختلاف وجهة نظره بالوضع السياسي العام والمواقف التي يجب ان يتخذها الحزب بهذا الخصوص[2].

ارفق مقدمو الطلب بطلبهم منهاج الحزب الاتي نصه:-

في الناحية السياسية:

أ - السياسة الخارجية:

١- يعمل الحزب على صيانة النظام الجمهوري في العراق وتعزيز سيادته واستقلاله وعلى اقامة العلاقات بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى على اساس من الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بشكل ينسجم وميثاق الامم المتحدة ومباديء مؤتمر باندونك.

٢- يعمل الحزب على تحقيق وحدة الامة العربية بدولة اتحادية ويقر العراق مع البلاد العربية الاخرى بالاسلوب الديمقراطي نوع الارتباطات بين اجزائها على اسس ديمقراطية مع ضمان حقوق القوميات والعناصر الاخرى فيها ويعمل الحزب على تحرير البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين واسترداد الاجزاء المسلوبة من الوطن العربي.

[**] اسمه الحركي كما ورد في صفحة ١٢٥.

[1] اتحاد الشعب ٨/ ١/ ١٩٦٠.

[2] محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ص ٢٧٠.

٣- الدعوة الى توثيق عرى التضامن بين الشعوب الافريقية- الاسيوية والقيام بكل ما من شانه تشجيع وتعزيز الحركات الوطنية التحررية في البلاد المحرومة من استقلالها.

٤- يتبع الحزب سياسة الحياد الايجابي، ويدعو الى التعاون الدولي المتكافيء على اساس المصالح المتبادلة، ويعمل على دعم السلم في العالم.

ب- النظام السياسي:

١- يعمل الحزب على اقامة مجتمع ديمقراطي يحترم كيان الفرد، تكون فيه السيادة للقانون ويحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع متحرر من الفقر والجهل والمرض والخوف يكون المواطنون.فيه احرارا متساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز بينهم بسبب من الجنس او اللغة او الدين او الراي او أي سبب اخر دون تفرقة بين الرجال والنساء.

٢- يعتبر الحزب، الوطن العراقي ميدانا للتعاون الحر بين جميع القوميات والعناصر التي يتكون منها الشعب العراقي.

٣- يعمل الحزب على ضمان الحريات المدنية والسياسية بما في ذلك حرية الكلام والنشر والعقيدة والتنظيم وغيرها بشرط عدم المساس بحريات الاخرين وعدم استغلال تلك الحريات بالشكل الذي يعرقل سير المجتمع وتطوره او يؤدي الى تهديد الحريات الديمقراطية بالخطر.

٤- يهدف الحزب الى اقامة نظام ديمقراطي نيابي برلماني ينتخب فيه نواب الشعب انتخابا مباشرا حرا.

٥- يعمل الحزب على ضمان استقلال القضاء بما يكفل العدالة والحقوق والحريات.

في الناحية العسكرية:

١- يعمل الحزب على ان يكون الجيش العراقي على مستوى عال من التسليح والتدريب الحديثين يمكنه من اداء مهمته الوطنية والقومية في الدفاع عن سلامة البلاد واستقلالها.

٢- يعمل الحزب على توفير وسائل التثقيف العسكري لجميع ضباط ومراتب الجيش والعناية بصحتهم وغذائهم وسكنهم وتعزيز كفاءتهم.

الشرطة:

يعمل الحزب على ان تكون الشرطة على مستوى عال من الكفاءة والتدريب يمكنها من اداء واجباتها في حفظ النظام وامن البلاد ويعمل على توفير وسائل التثقيف لجميع ضباطها ومراتبها والعناية بصحتهم وغذائهم وسكنهم.

في الناحية الاقتصادية:

يعمل الحزب على اقامة مجتمع يسود فيه الرخاء والطمانينة وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص، ويكون فيه العمل حقا للجميع ويكفل فيه حدا ادنى من الدخل لكل فرد يضمن له مستوى كريما من العيش لا وجود للعوز والقلق فيه، ويعتبر الحزب وجود الفروق الاقتصادية الكبيرة في المجتمع خرقا للعدالة الاجتماعية ولذلك فهو يعمل على تقليل هذه الفروق الاقتصادية بتطبيق الاقتصاد الموجه والعمل على تنفيذ خطة اقتصادية عملية شاملة لجميع نواحي الحياة الاقتصادية، وتطوير الانتاج وزيادته، وصيانة الاقتصاد الوطني من الاستغلال ومن السيطرة الاجنبية.

أ- الصناعة:

١- يعمل الحزب على تصنيع البلاد بمقياس واسع وسريع بقيام الدولة بالمشاريع الصناعية الكبيرة وحماية الصناعة الوطنية ودعمها والاستفادة من التشبث الفردي ورؤوس الاموال الوطنية لخدمة الاقتصاد الوطني.

٢- دعم نقابات العمال بحيث تستطيع ان ترفع المستوى العام لاجور العمال ضمن الخطة العامة في التوجيه الاقتصادي وان تعمل لتحسين احوالهم وتجعل منهم قوة فعالة متعاونة في بناء الاقتصاد الوطني وتطوير حياة المجتمع العراقي.

٣- يهدف الحزب الى ان يضمن للعامل حق العمل وحرية اختياره باجر عادل يكفل له حياة كريمة ويعمل على تحقيق الضمانات ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة وغير ذلك من وسائل الحماية الاجتماعية.

ب- التجارة:

يعمل الحزب على تنظيم التجارة الداخلية والخارجية بما يحقق مصالح الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات العراقية بحيث يساعد ذلك على بيع اكبر كمية منها وباعلى ثمن ممكن، وتنظيم الاتجار مع مختلف الاقطار على اساس المنافع المتبادلة،

والعمل على توفير الحاجات الضرورية للمستهلكين باسعار معتدلة، والعمل على اشراك العراقيين ورؤوس الاموال العراقية باوسع نطاق ممكن في التجارة الخارجية والمؤسسات العاملة فيها.

ج- الزراعة:

١- يعمل الحزب لتحقيق الاصلاح الزراعي بحيث تملك الارض للفلاح وتعطى له حرية التصرف فيها وتنظيم الفلاحين بجمعيات تعاونية تعمل على امدادهم بالبذور والالات والسلف والاسمدة وغيرها من المساعدات والخدمات اللازمة ومد الجمعيات التعاونية من قبل الحكومة بالمساعدات اللازمة لتحسين الانتاج وزيادته.

٢- يعمل الحزب على دعم الجمعيات الفلاحية المهنية للدفاع عن حقوق الفلاحين والعمل على رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والمهني وجعلها اداة فعالة في تنظيم الريف وزيادة الانتاج الزراعي.

٣- يعمل الحزب على مكننة الزراعة وادخال الوسائل العلمية الحديثة فيها والقيام بمختلف المشاريع التي تؤدي الى تطوير الزراعة ونموها والعناية بالثروة الحيوانية.

٤- يعمل الحزب على ان ينمي في الريف مقومات الحياة العصرية بانشاء القرى الحديثة واقامة مشاريع الماء والكهرباء فيه وتوفير اسباب المواصلات بين القرى والمدن وتشجيع الصناعات الريفية وتاسيس مراكز التصليح الالي وتعميم الخدمات الصحية والتعليمية والارشاد الزراعي وتحقيق قيام الوحدات المجمعة وتقليل الفروق بين القرية والمدينة.

في الناحية الاجتماعية:

أ- الضمان الاجتماعي:

يعمل الحزب على تحقيق الضمان الاجتماعي للافراد واداء الخدمات التي تهدف الى تحسين حالة الشعب.

ب- الصحة.

يعتبر الحزب الصحة الموفورة بدنيا وعقليا والسلامة من الامراض والعاهات حقا من حقوق المواطن ويعمل لتحقيق هذه الغاية. بالاهتمام بالدرجة الاولى بالوقاية من الامراض واعتبار هذه الوقاية الوسيلة الاساسية لرفع المستوى الصحي وذلك

بمنع الاوبئة واستئصال الامراض المتوطنة والعناية بتغذية الفرد وشروط عمله وسكنه ونشر الثقافة الصحية.

ويولى الحزب عناية خاصة برعاية الامومة والطفولة ويعتبرهما شؤونا تحميها الدولة، ويعمل على توفير الشروط الصحية في المدارس والمعامل وفي تنظيم القرى وتخطيط المدن، وكذلك الاهتمام بالطب العلاجي وتعميم العلاج المجاني بصورة فردية وجماعية في جميع انحاء العراق ورفع مستواه وتيسير الادوية وتنظيم الاتجار بها.

ج- التعليم:

يعمل الحزب على تعميم التعليم الابتدائي الالزامي وتوسيع التعليم الثانوي والعالي المجاني وتوسيع التعليم المهني والصناعي واعداد العدد الكافي من الفنيين والخبراء لمختلف نواحي الحياة العامة وتحقيق حياة جامعية حرة ونشر الثقافة العامة وتشجيع الفنون الجميلة ومساعدة الطلاب المتفوقين ماديا ورفع المستوى العلمي العام. ويعمل الحزب على وضع الخطط اللازمة لإزالة الأمية في مدة محددة.

د- الشؤون البلدية:

يعمل الحزب على ان يكون الاهلون اصحاب الراي في شؤونهم البلدية عن طريق الانتخاب المباشر لاعضاء المجالس ورؤساء البلديات وامين العاصمة ومساهمتهم مساهمة فعلية في ادارة شؤونهم المحلية، والعمل على جعل البلديات اداة كفوءة لتحسين مستوى المدن والقرى وتادية الخدمات المنوطة بها.

هـ- الاسكان:

يعمل الحزب لوضع منهج عام لتنفيذ مشاريع الاسكان في المدن والقرى بحيث يتوفر للمواطنين السكن الصحي اللائق والمحقق لاساليب الحياة العصرية.

و- النقابات والمنظمات:

يعمل الحزب على تعزيز الحياة النقابية وجعلها اداة صالحة لاداء مهماتها المهنية، وتشجيع التنظيمات الاجتماعية والعمل على تمكينها من اداء الواجبات التي تؤسس من اجلها لخدمة المجتمع بوجه عام.

ز- المرأة:

يؤمن الحزب بالمساواة بين المراة والرجل في جميع الحقوق والواجبات[١].

---

[١] اتحاد الشعب ١٢ كانون الثاني ١٩٦٠.

وبعد مرور شهر من تاريخ تقديم الطلب ونظرا لعدم اعتراض وزارة الداخلية فقد عد الحزب مجازا يوم ٩ شباط ١٩٦٠. وذلك طبقا لقانون الجمعيات.

وعقدت الهيئة المؤسسة للحزب في نفس يوم اجازته اجتماعا خاصا انتخب فيه حسين جميل سكرتيرا ونائل سمحيري امينا للصندوق وصلاح عبد الوهاب مسؤولا للذاتية ومحمد سعيد القرملي مسؤولا عن قضايا الادارة وتوالت اجتماعات الهيئة المؤسسة من اجل تنظيم قبول الاعضاء الجدد والاعداد لعقد مؤتمره الجديد الذي اقتضته ظروف اجازة الحزب رسميا وقد حاول الحزب في الوقت نفسه وعلى نطاق واسع اقناع الناس بانه ليس تنظيما طبقيا بل يمثل الجميع ويعبر عن مصالح الجميع دون استثناء.

ويبدو ان الاقبال على الانتماء لم يكن واسعا لان رصيد الحزب كان رصيدا فكريا بالاساس وقد تركز الانتماء بخاصة على بغداد وعلى عدد من مدن الجنوب ومنطقة الفرات الاوسط وفي كركوك فيما كان الاقبال على الانتماء للحزب في مدن مهمة مثل الموصل محدودا الى درجة لم يتمكن من تأسيس فرع له فيها [1].

وقد ظل الحزب يدعم حكم عبد الكريم قاسم وكان عبد الكريم قاسم يعد نفسه عضوا في الحزب حسب قول العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي[2] السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم "فحين اجيز الحزب دون عراقيل زارت الهيئة الادارية للحزب عبد الكريم قاسم لتقديم الشكر له ودامت الزيارة مدة طويلة جرت فيها احاديث ودية كثيرة اذ قال عبد الكريم قاسم حرفيا: أشتغلوا انكم الحزب الشعبي الوحيد بين العمال والفلاحين واعتبروني عضوا في الحزب الوطني الديمقراطي وما يقرره الحزب بلغوني به لانفذه".

وعندما حل موعد انعقاد المؤتمر الاول بلغ عدد المسجلين للاشتراك فيه (٢١٧٨) عضوا مع العلم ان نسبة التمثيل في المؤتمر كان ممثلا واحدا لكل عشرة اعضاء، وهو امر يدل على ان عدد المنتمين اليه كان متواضعا بالنسبة للاحزاب الاخرى، ومع ذلك فقد واجهت زعامة محمد حديد للحزب تحديا باشتداد الخلاف على بقائه في الوزارة بعد اجازة الحزب الى الحد الذي دفع قادة الحزب وعلى رأسهم حسين جميل وهديب الحاج حمود ومظهر العزاوي وعواد علي النجم الى الانسحاب

---

[1] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٠٣.

[2] ثورة ١٤ تموز ص ٢٤٧.

من عضوية الهيئة المؤسسة اذ عد هؤلاء بقاء محمد حديد في الوزارة دليل انفصاله عن الحزب وتحوله عمليا الى جزء من النظام بل والى اداة بيد رئيس الوزراء.

وقدم هؤلاء مذكرة جماعية بهذا الخصوص في الرابع من نيسان ١٩٦٠ جـــاء فيها "ان ممثل الحزب في الوزارة لم يفاتح الهيئة المؤسسة باي شأن من الشـــؤون التي تتعلق بالحكم او في موضوع أي حدث من الاحداث التي تمر علـــى العــراق او تقع فيه على خطورة الاحداث التي تكون تاريخ العراق الحديـــث وتعيـن اتجاهــه ونحن بسب من ذلك اصبحنا نجهل حقيقة السياسة التي يسير عليها الحكم كما نجــهل الاتجاهات التي يتجه اليها مع ان المفروض في أي حزب يشترك في الحكم ان يكــون على بينه من الامور العامة التي تعالجها الوزارة عن طريق ممثله فيها...

نرى انفسنا غير قادرين على العمل في الهيئة المؤسسة للحزب وهي تضطلـــع بأعمال اللجنة المركزية الى حين انتخابها كما يقرر النظام الداخلي للحزب لذلك نــرى انفسنا مضطرين الى الانسحاب منها محتفظين بعضويتنا في الحزب".[١]

وبدلا من ان يستقيل محمد حديد من الوزارة استقال هو ايضا من رئاسة الحــزب وحذا حذوه اخرون منهم يوسف الحاج الياس ومحمد السعدون وســـلمان العــزاوي ونائل سمحيري.

ولم يبق من اعضاء الهيئة المؤسسة الا خمسة اعضاء وهكذا اصبـــح الحــزب يعيش أزمة لم يسبق ان مر بها خلال مسيرته السياســـية واصبحــت عــودة كــامل الجادرجي ضرورية لانتشال الحزب وقد عاد الجادرجي فعلا اثر نداء وجهه حســـين جميل وكان الجادرجي قد عاد الى العراق في نيسان ١٩٦٠ [٢].

وفي الثالث من ايار ناشدت جريدة الأهالي الجادرجي قائلة:

"أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي يناشدونكم أن تترأسوا مؤتمر الحــزب الاول في العهد الجمهوري الذي سينعقد يومي الخامس والسادس من شهر مايس القــادم ويأملون ان تلبوا رغبتهم هذه وان تحققوا هذا الأمل لهم".

وقد استجاب الجادرجي لهذا النداء وأعلن ان وحدة الحزب هي فوق كل اعتبــار وان الخلاف يجب ان يسوى بأي ثمن كان. ومع عودة الجادرجي ازداد الخلاف بيــن الزعيمين الامر الذي ادى الى انشقاق الحزب كما سنرى.

---

[١] عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ج ١٣٠.

[٢] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٠٤.

٢-الحزب الشيوعي العراقي:

كان عبدالكريم قاسم قد أكد لعبدالقادر اسماعيل في إحدى زياراتـــه لـــه بعـد محاولة الإغتيال التي تعرض لها أن الحزب الشيوعي سيجاز من بداية ســـنة ١٩٦٠ ولذلك رحب الشيوعيون بقانون الجمعيات بحرارة. وفي يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠. قابل وفد من الاعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي وزير الداخلية وقدموا لـه اعلام التاسيس والميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب وفي ادناه نص الطلب.

سيادة وزير الداخلية المحترم:-

بالنظر لصدور قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ الـــذي اعلـن حريـة التنظيم الحزبي لجميع المواطنين المخلصين للجمهورية ونظامها الديمقراطي بعـد ان دكت ثورة ١٤ تموز التحررية المجيدة النظام الملكي الاقطاعي الاســتعماري المبـاد الذي كان يحارب العمل الحزبي الوطني ويضطهد المناضلين المدافعين عـــن حريـة وطنهم وسعادة شعبهم، وبعد ان اعلن قائد الثورة سيادة الزعيم عبد الكريـــم قاسـم عزمه على انهاء فترة الانتقال في يوم الجيش الاغر وتثبيت النظام الديمقراطي فـــي البلاد واطلاق حرية الشعب في التنظيم السياسي واجازة الاحزاب الوطنية المناضلـــة في سبيل الدفاع عن الجمهورية والذود عن استقلالها واتجاهها الديمقراطي، وطبقـــا للفقرة (الاولى) من المادة (الخامسة) من قانون الجمعيات المذكور نرجو ان نحيطكـم علما برغبتنا في تاليف حزب سياسي باسم (الحزب الشيوعي العراقي) يكون مركـــز ادارته في بغداد، ويستهدف تعزيز استقلال البلاد ووحدتها الوطنية وتوطيـــد النظـام الجمهوري وتثبيت الحكم الديمقراطي، ويتوسل لتحقيق اغراضه بالوســـائل الســلمية الديمقراطية وفق احكام الدستور والقوانين المرعية.

ونقدم لسيادتكم طيا نظام الحزب (نظامه الداخلي وميثاقه الوطني) الذي وضـــع بالاستناد الى قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠. والذي سيمارس الحزب نشاطه بموجبه ويتقيد ببنوده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

زكي خيري سعيد

٩-١-١٩٦٠.

الاعضاء المؤسسون:-

توفيق احمد محمد	عراقي ٢٥ سنة	عامل نفط	كركوك.
زكي خيري	عراقي ٤٨ سنة	محرر	بغداد.
حسين احمد الرضي[*]	عراقي ٣٧ سنة	معلم سابق	بغداد.
عزيز احمد الشيخ	عراقي ٣٤ سنة	موظف	بغداد.
عبد الرحيم شريف	عراقي ٤٣ سنة	صحفي	بغداد.
كاظم الجاسم	عراقي ٣٥ سنة	فلاح	حلة (القاسم)
الدكتور خليل جميل الجواد	عراقي ٤٠ سنة	طبيب	النجف.
عامر عبد الله	عراقي ٣٥ سنة	محام	بغداد.
عبد القادر اسماعيل	عراقي ٥٢ سنة	صحافي	بغداد.
كريم احمد الداود	عراقي ٣٧ سنة	صحافي	كويسنجق.
الياس حنا كوهاري	عراقي ٣٣ سنة	عامل	بغداد.
محمد حسين ابو العيس	عراقي ٤٣ سنة	محام	بغداد.
الدكتور حسين علي الوردي	عراقي ٤٠ سنة	طبيب	بغداد.
احمد ملا قادر الباجلاني	عراقي ٣٥ سنة	فلاح	سليمانية.
عبد الامير عباس العبد	عراقي ٣٥ سنة	عامل سكك	بغداد.

سيادة وزير الداخلية المحترم:-

نحيطكم علما باننا نؤيد طلب تاسيس الحزب الشيوعي العراقي المقدم الى سيادتكم من قبل السيد زكي خيري سعيد ورفقائه، بعد اطلاعنا وموافقتنا على نظامه الداخلي وميثاقه الوطني.

ولكم الشكر.

الاعضاء المؤيدون:-

حسين جواد القمر، صحفي، نوزاد نوري صالح، مستخدم اهلي، سليم حميد مرزه، صحفي، الدكتور يوسف اسماعيل البستاني، صحفي ومحام، كليبان صالح عامل، هنري مرمرجي، محام، هاييت اسكندريان، تعهدات، محمد الملا عبد الكريم، صحفي، حسين علوان الرفيعي، محام، حسن عوينه، صحفي ومن اتحاد الادباء،

---

[*] المعروف بسلام عادل.

جواد كاظم محمد جواد، موظف، سلمان حسن العقيدي، موظف، علي الوتار، عامل، محمد راضي شبر، وكيل اخراج، عسكر العيبي، مستخدم، عبد الفتاح حمدون، تاجر، هادي عبد الامير، مستخدم، عزيز عبد الهادي، محام، جبار حمادي، عامل، علي شعبان، عامل، خضر سليمان، عامل، بديع عمر نظمي، صحفي، علي محمد كوره موسى، موظف، حسن محسن علي، معاون سائق قاطرة، حسين محمد جودت عامل، حسين صبيح العلاق، معلم، سعيد الحاج تقي التكمجي، عامل، حسين علوان العامري، عامل، عبد الغني مهدي كاظم، عامل، ناجي ابراهيم العبيدي، عامل، منيرة عبد الرزاق، موظفة، غائب طعمة فرمان، كاتب، عبد الله حمزة كاسب، باقر محمد الموراني، ميكانيكي، حافظ تركي الهيتي معلم، دلي مريوش المسلم، معلم، محي الدين عبد الرحمن مستخدم، هادي صالح متروك، مستخدم، ناهدة عبد الحميد العبايجي، ربة بيت، خانم زهدي طالبة جامعية، مهدي عبد الكريم مدرس، محمد صالح بحر العلوم شاعر الشعب، سعيد ملا احمد مام يونس، فلاح، علي شيخ حسين برزنجي، كاسب، نائب عبد الله محمد صالح عامل، يوسف متي، صحفي، شهيد ابراهيم شبع، عامل، محمد علي الدجيلي، عامل، علي حسين الرشيد، مدرس، طه علوان، مهندس، موسى ابراهيم سوادي، نجار، عبد الوهاب احمد، فلاح، شهاب احمد فلاح، وجدي شوكت سري، طالب- كلية الهندسة، عباس فاضل المرعب، طالب- كلية التربية، عمر حسون طالب في كلية الاداب، فاهم الفرهود، فلاح، عبد الجبار وهبي، كاتب ومدرس، خالص محي الدين موظف، رضا جليل ابراهيم كاتب اهلي، ورؤوف قادر معروف، فيتر (عامل)، احمد معروف سعيد، خباز، صفية الشيخ محمد، قابلة، عدنان عباس الكردي، مزارع، حسين عبيد ابو خيط، مزارع، حسن الشيخ محي الدين، رجل دين، محمد صالح الحاج قادر، بزاز، هاشم امين جعفر، عامل نفط، محمود فتاح عامل، جاسم محمد حطاب، فلاح، ابريم شماس، عامل، مظهر علي الدليمي، فلاح، ماجد عبد الرزاق، محامي، عبد الوهاب الرحبي، مزارع، عادل الحاج سليم، ملاك، حاج فقي عولا، فلاح، شيخ محمد محمد مستخدم اهلي، فاتح رسول، صاحب دكان، احمد لزار مصطفى، صاحب مكتبة، علي مولود، فلاح، سامي نادر، معلم، جاسم محمد المطير، مستخدم.

وأرفق طالبو التأسيس طلبهم بمنهاج الحزب الذي اسموه (الميثاق الوطني). تضمن الميثاق خمسة ابواب وخاتمة، وقد جاء في الباب الاول "صيانة

الجمهورية وتعزيز نهجها التحرري والديمقراطي"ان الحزب يكافح بحزم ضد اعداء الثورة في الداخل والخارج ويعمل على انتهاج سياسة تنسجم مع ارادة الشعب وتلبية حقوقه كما يعمل من اجل ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي والاقليات القومية في العراق، كما يعمل الحزب من اجل السير في سياسة عربية تحررية تاخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان العراق جزء من الوطن العربي ويعمل الحزب من اجل انتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة تقوم على صيانة وتعزيز الاستقلال الوطني والسير بثبات في سياسة مكافحة الاستعمار وتوثيق علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية.

أما الباب الثاني من الميثاق فقد خصص للسياسة الاقتصادية وتضمن وجوب تصنيع البلاد وذلك بتعبئة الموارد والطاقات الانتاجية كما تضمن ضرورة انجاز الاصلاح الزراعي وتنشيط التجارة وتعزيزها ورسم سياسة مالية سليمة تضمن تعزيز النقد ومعالجة السياسة النفطية وفقا لمصلحة الوطن واكد على احترام الملكية الخاصة والعمل من اجل انقاص الحد الاعلى لملكية الارض وافساح المجال لراس المال الوطني وتوجيهه. ودعوة شركات النفط الى زيادة حصة الحكومة من الارباح وحصر امتيازاتها في حدود الابار المستثمرة.

وخصص الباب الثالث للعمل وشؤون الطبقة العاملة واكد ضرورة معالجة البطالة بين العمال ورفع الحد الادنى للاجور وتعديل قوانين العمل والضمان الاجتماعي.

وتناول الفصل الرابع حقوق الفلاحين وضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتمكينهم من حقوقهم في الارض ومساعدتهم على استغلالها.

اما الباب الخامس فخصص لحياة الشعب وتضمن العمل من اجل السير بخطوات عملية لرفع مستوى الشعب المعاشي والمساهمة في رفع مستواه الصحي وتطوير سياسة ومستوى التعليم والثقافة والعمل على تمتع المراة بحقوقها السياسية الكاملة.

ومما جاء في النظام الداخلي للحزب.

الباب الاول
الحزب

المادة الاولى:

يدعي حزبنا بـ (الحزب الشيوعي العراقي)، مركزه العام في بغداد ويؤلف له فروعا في الالوية.

المادة الثانية:

ان الحزب الشيوعي العراقي انبثق من غمار حركة الطبقة العاملة والحركة الوطنية الثورية في العراق بانيا اهدافه ونظامه وسياسته على اساس ظروف العراق الموضوعية وخصائصه القومية والاجتماعية ومسترشدا بالنظرية الماركسية-اللينينية.

والحزب الشيوعي العراقي اتحاد جهادي اختياري يضم الشيوعيين من العمال والفلاحين والمثقفين وسائر ابناء الشعب الذين تجمعهم وحدة الارادة والعمل.

والحزب الشيوعي العراقي هو الطليعة الكفاحية المنظمة للطبقة العاملة في العراق التي تعتبر تحالف العمال والفلاحين حجر الاساس في وحدة نضال الطبقات المعادية للاستعمار والاقطاع وفي اتحاد جميع القوى الوطنية والديمقراطية.

والحزب الشيوعي العراقي يعمل من أجل وحدة كفاح الشعب العراقي بقوميتيه الرئيسيتين العربية والكردية واقلياته القومية والدينية كالتركمان والكلدان والاثوريين والارمن على اساس الاعتراف بالحقوق القومية والنضال من اجلها وهو يحترم التقاليد الاجتماعية والدينية لكل ابناء الشعب ويعمل على إحياء التقاليد الثورية والوطنية والقومية وعلى بعث الافكار التقدمية في تاريخ الشعب العراقي وتاريخ الامة العربية.

والحزب الشيوعي العراقي يعمل بثبات من أجل صيانة الجمهورية العراقية من مؤامرات الاستعمار والاقطاع وعملائهما ومن أجل تعزيز الاستقلال الوطني وانجاز الحقوق الديمقراطية للشعب ومن اجل، التعاون الوثيق مع كافة الشعوب العربية في كفاحها التحرري ضد الاستعمار والصهيونية ومن اجل المساهمة في الدفاع عن قضية السلم في العالم.

والحزب الشيوعي العراقي يؤمن ويعمل من اجل تضامن الطبقة العاملة

والبشرية التقدمية في العالم اجمع ضد الاستعمار والاستغلال وفي سبيل تمتع كل الشعوب دون استثناء بحريتها في تقرير مصيرها وحقها في التمتع باستقلالها الوطني وصيانته وفي سبيل الديمقراطية والاشتراكية.

وتناول الباب الثاني عضوية الحزب وشروطها والباب الثالث المباديء التنظيمية وبناء الحزب والباب الرابع الهيئة المركزية في الحزب والباب الخامس منظمات الحزب[1].

وقد طلبت وزارة الداخلية من مديرية الأمن العامة تزويدها بما يتوفر لديها من معلومات عن طالبي التأسيس ونشاط الحزب وغاياته وارتباطاته والأسس التي تقوم عليها الشيوعية وبما اذا تتوفر بطالبي التأسيس شروط العضوية وامكان اجازة الحزب.

وفي أدناه تقرير مديرية الامن العامة المقدم يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠. الى وزارة الداخلية حول طلب الحزب الشيوعي.

كتابكم المرقم ٥٦ في ١١/ ١/ ١٩٦٠.

نقدم الملحوظات التالية حول مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي والمعلومات المتوفرة لدينا عنهم:-

١-لم تقدم الزمرة معظم أسماء اقطاب الحزب الشيوعي مما يدل على انهم يحملون نيات اخرى في اعمالهم وانهم غير مطمئنين الى سياسة الحكومة.

٢-ان هذه الزمرة ومؤيديهم قد شجعت اعمال العنف والارهاب التي حدثت في انحاء العراق في صيف١٩٥٩ ولقد ادانتهم المحاكم العرفية والعسكرية والمدنية فنال البعض منهم جزاءه ولا يزال الباقون ينتظرون دورهم في المحاكمات كما انهم رفعوا الشعارات غير الوطنية التي لا تمت الى تربة الوطن بشيء وهم في ذلك قد ساهموا في احداث البلبلة والتشويش مع الطامعين والرجعيين والمدسوسين وتحريض الفلاحين لخرق القوانين والانظمة لاحراج موقف الحكومة الوطنية نتيجة لما حدث بسبب قلة الحاصل الزراعي والانتاج.

٣-لم تذعن هذه الزمرة الى نداء الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم بتجميد نشاط الاحزاب بل بالعكس فانهم اخذوا يتشككون في اعمال الحكومة الوطنية وينشرون

---

[1] نظرا لطول منهاج الحزب ونظامه الداخلي فقد تم تلخيصه من جريدة اتحاد الشعب ١٠/ ١/ ١٩٦٠. الحزب الشيوعي العراقي، الميثاق الوطني والنظام الداخلي (بغداد ١٩٦٠).

المقالات المدسوسة خاصة في جريدتي اتحاد الشعب وصوت الاحرار وقد شكلت الجبهة الوطنية وصاروا يحملون التواقيع لتاييدها بداعي انها قد قامت بعلم من الزعيم والحكومة وكان الغرض من ذلك احراج موقف الحكومة الوطنية واظهارها مقصرة في سياستها.

٤- ان هذه الزمرة كانت السبب في تفرقة صفوف الشعب وايجاد التكتلات بين ابنائه بعد ان اخذت تنشر الاكاذيب والتهم الباطلة ضد المسؤولين والموظفين وتتشكك في جميع المواطنين كما انها وصمت كل من لا يسير في ركابها ويذعن لارادتها بالخائن والمتآمر وكان ذلك سببا لبث الرعب والخوف واستغلال الطامعين في الداخل والخارج للنيل من الجمهورية الخالدة.

٥- ان هذه الزمرة قد تسترت واخفت بعض الاشخاص الذين صدرت أوامر القاء القبض بحقهم او ابعادهم من العراق وان السيد عامر عبد الله قد اعترف بانه على استعداد لتسليم احد هؤلاء المبعدين على شرط إبقائه في العراق ولا يزال ذلك الشخص مختفيا لديه وهذا ما يدل على عدم تعاونهم مع الحكومة الوطنية وسعيهم لتشجيع الاخرين لخرق القوانين.

٦-أرادت هذه الزمرة استغلال الثورة لخدمة مصالحها بعيدا عن تربة الوطن وبعد أن فشلت في خطتها أعلنت في صحفها اعترافها بالأخطاء التي صدرت عنها ولا يستبعد ان يعودوا في المستقبل الى اكثر مما قاموا به بعد ان يمهدوا السبيل لها ويعملوا لتنفيذها سرا بواسطة أقطابهم غير المذكورين وعلنا بواسطة الحزب.

٧- فيما يلي ملحوظاتنا بالنسبة للمواد الواردة بكتابكم المشار اليه اعلاه.

المادة الرابعة – الفقرة (١):

وجوابا عليها نقول ان الحركة الشيوعية هي حركة عالمية (أممية) لا تعرف لها وطناً بل انها تسعى لغاية السيطرة على العالم وتأليف حكومة شيوعية أممية، لذلك فانها تتعاون تعاونا وثيقا مع كافة الاحزاب الشيوعية في العالم لمصلحة حزبية بحتة دون الحساب لمصلحة الوطن اي حساب ولما كانت جميع الاحزاب الشيوعية مرتبطة أو بالأحرى تأخذ تعاليمها وما يجب أن تعمله من (الكومنترن) أي هيئة الارتباط للاحزاب الشيوعية في العالم وان هذه التعاليم بالطبع ستكون لصالح دولة اجنبية، لذا فان الأسس التي يسير عليها الحزب الشيوعي العراقي ستكون حتما

لصالح البلاد الاجنبية دون غيرها وهذا ما تسير عليه جماعة اتحاد الشعب التي هي جماعة زكي خيري، يرجى ملاحظة كتابينا ٩٦٠٧ في ١٩/ ١٢/ ١٩٥٩ و٩٧٧٦ في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٩ حول مخطط البصرة.

المادة الرابعة – الفقرة (٢ – ٣):

أنها تتعارض مع النظام الجمهوري، ان النظام الجمهوري لجمهوريتنا الخالدة هو الديمقراطية المتحررة اي حرية الافراد في النشر والبيع والشراء (التجارة) والتملك والعقائد وحرية الاديان وغير ذلك دونما قيد او شرط عدا ما يختص بالاعتداء على حريات الاخرين بينما ان الحزب الشيوعي العراقي باسم زكي خيري ورفقاه هو لغاية نشر المبادئ الشيوعية في العراق وبالتالي الاستحواذ على الحكم بالقوة وفرض النظام الشيوعي اي فرض دكتاتورية طليعة البروليتاريا كما ظهر ذلك من الاعمال التي اسندت اليها وما نشروه في صحيفتهم اتحاد الشعب وهذا يتعارض تماما مع نظامنا الجمهوري الديمقراطي.

المادة الرابعة – الفقرة (٤):

لقد لاحظنا كدائرة ذات اختصاص بان الطريق الذي تسير عليه الشيوعية وخاصة زمرة حسين الرضوي (سلام عادل) وبالتالي اصبحت زمرة زكي خيري بانها تسير على تفريق القوميات في الوطن الواحد والوقوف بجانب قومية ضد الاخرى لاضعافهما وبالتالي يسهل ضرب القوميات – وهذا نفس الطريق الذي يجب ان تسير عليه في معاملة الاحزاب الاخرى لغرض الاستيلاء على الحكم وتسمي نفسها اي الشيوعية بالحركة (الأممية) اي شعوبية وهذا يعني انها تعتبر القوميات خطرا يجب مقاومته والقضاء عليه ويتأيد ذلك من المنشور السري لجماعة اتحاد الشعب المؤرخ في/١٠/ ١٩٥٩ والذي نصه.. (على الاعضاء ان يكونوا حذرين للغاية خلال الاشهر القادمة بالنسبة للأحداث السياسية التي يمر بها حزبنا الان. ان الحركة القومية في كردستان والعراق قوية وتظهر ميلا للقوميين العرب مما سيحرج موقفنا بالنسبة لنا وللقضية الكردية وهذا يعزز البعثيين في العراق كأكبر حركة عربية منظمة كما وان وضع الحكومة ليس بجانبنا فيقتضي منا العمل السريع لمواجهة الموقف على أن تتلخص لتشويش الأفكار حول الوحدة العربية في كردستان العراق واثارة الأكراد على من في العراق ويفوضون الشيوعيين في القسم العربي من العراق لإثارة الرأي

العام في العراق حول قضية الأكراد واخذ العطف عليهم...).

أما فيما يخص الأديان والمذاهب وهذا لا مجال لبحثه اذ إن كل شخص يؤمن بالمبادئ الشيوعية يجب وقبل كل شيء أن يسحب اعترافه بالله تعالى وهذا ما جاء في الصفحة (٢٧) في كتاب مهمات منظمات الشباب تأليف (لينين) كما وان هناك اعترافات صريحة وواضحة من الزعماء الشيوعيين بالمعنى نفسه لا تخفى على العام والخاص انها وبعبارة اصح تعمل على هدم الاديان السماوية وضرب المذاهب والمعتقدات الدينية وتسفيهها واعتبارها خرافات رجعية وهذا ما تطبقه زمرة زكي خيري.

الفقرة الخامسة:

إن من واجب بل من مبادئ كل حزب شيوعي في العالم هو السيطرة وفرض سلطته باي شكل مستعملا القوة والعنف في سبيل الاستحواذ على الحكم هذا هو غاية الحزب وهو القسم المستور من مبادئه التي قدمتها زمرة زكي خيري ولكن في الحقيقة والواقع هو كما اسلفنا.

المادة (٣١) الفقرة (٢):

إن الحزب الشيوعي العراقي زمرة زكي خيري تعمل ولا زالت تعمل للحصول على اعضاء ومؤيدين بين القوات المسلحة وخاصة بين وحدات الجيش وفي تاريخ ٩- ١٠/ ٨/ ١٩٥٩ كشف النقاب عن منظمة شيوعية من زمرة اتحاد الشعب برئاسة زكي خيري في مدينة بعقوبة بدار مهدي صالح الريحاني تعمل بين وحدات الجيش الامر الذي يدل على مدى سوء نية هذه الزمرة وذلك لغرض شق صفوف القوات المسلحة واستعمال القوة لفرض سيطرتها.

المادة (٣٣):

أما ما جاء في هذه المادة بشأن مؤسسي الحزب والذين يجب ان تتوفر فيهم شروط العضوية فأن المعلومات المسجلة لدينا عن الأعضاء والمؤسسين من زمرة زكي خيري ورفقاءه نلخصها في المعلومات المرفقة بطيه ازاء اسم كل منهم.

المادة (٣٤):

المعروف عن الحزب الشيوعي العراقي زمرة زكي خيري وضع اسماء مستعارة سرية ورمزية للاعضاء والمؤيدين وهذا غير معروف في الاحزاب الاخرى وكما انه متعارض وحكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون.

٨-بالنظر لما ذكرناه في اعلاه والمعلومات المسجلة ازاء اسماء المؤسسين المرفقة بطيه فاننا لا نؤيد منح هذه الزمرة اجازة تاسيس الحزب الشيوعي، يرجى التفضل بالاطلاع والامر بما تنسبونه.

العقيد [١]

عبد المجيد جليل

مدير الامن العام

ولذلك ظل زكي خيري وجماعته اربعة اسابيع من دون جواب وباقتراب اخر يوم للمدة المحددة بالقانون تسلمت الهيئة المؤسسة الكتاب الاتي:-

كتاب وزارة الداخلية

المرقم ش: ح- ٤٩٧

والمؤرخ في ٦- ٢- ١٩٦٠

الى طالبي انشاء الحزب الشيوعي العراقي ببغداد

السيد زكي خيري ورفقاه

الموضوع – تصحيح النظام الداخلي للحزب

إشارة الى طلبكم المسجل لدينا في ٩- ١- ١٩٦٠.

إستنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم- ١- لسنة ١٩٦٠. نرجو إجراء التعديلات والإضافات التالية في النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي المراد إنشاؤه وإعلامنا:-

١-إضافة كلمة (كتابة) الى اخر الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه كما تشترط الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون المذكور.

٢- حذف كلمة"الثورية"الواردة في الفقرة الاولى من المادة الثامنة منه لتعارضها مع احكام الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون.

٣- نظرا الى ان الفقرة الثانية من المادة ١٢ منه لم توضح النسبة اللازمة من اصوات اعضاء المؤتمر الوطني لاقرار تعديل منهاج ونظام الحزب فانه يقتضي

---

[١] نسخة محفوظة في مكتبة الاستاذ خليل الزوبعي. ولم تجد المعلومات المرفقة عن الاعضاء المؤسسين.

تقييد ذلك بموافقة اكثرية ثلثي الاعضاء كما تشترط الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون.

٤- ان الفقرة ٤ من المادة ١٢ لم تشر الى الحد الادنى لاعضاء اللجنة المركزية لذلك يقتضي تقييدها بما يتفق وحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون.

٥- حذف كلمة"ا لثورية"من الفقرة هـ- ٢ من المادة ١٤ منه لنفس الأسباب الواردة في الفقرة الثانية اعلاه.

٦- اعادة صياغة المادة ١٥ منه في ضوء احكام المادة ١٣ من القانون.

٧- لوحظ ان نظام الحزب غير موقع من الاعضاء المؤسسين كما اشترط في مستهل المادة الثانية من القانون كما لم تدون فيه المعلومات المطلوبة عن كل عضو كما تشترط الفقرة الثانية من المادة المذكورة.

وترى هذه الوزارة وجوب تحديد وايضاح القصد من تعبير (الميثاق الوطني) وكذلك ايضاح تعابير (الماركسية- اللينينية). بالنسبة الى اهداف الحزب.

وزير الداخلية

صورة منه الى:-

الحاكم العسكري العام

متصرف لواء بغداد

مديرية الشرطة العامة

مديرية الامن العامة

ونزل زكي خيري سعيد عند طلبات الوزارة ومقترحاتها مادة مادة وهو ما تضمنه جواب الهيئة المؤسسة للحزب على كتاب وزارة الداخلية يوم (٨) شباط الاتي نصه.

سيادة وزير الداخلية المحترم:-

اشارة الى كتابكم المرقم ش: ح- ٤٩٧ والمؤرخ ٦- ٢- ١٩٦٠ الموجه الينا حول "تصحيح النظام الداخلي للحزب" نعلمكم بموافقتنا على اجراء التعديلات والإضافات التالية في النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي:

١-اضافة كلمة" كتابة" الى اخر الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه.

٢- حذف كلمة" الثورية" الواردة في اخر الفقرة الاولى من المادة الثامنة منه.

٣-تقييد النسبة اللازمة من اصوات اعضاء المؤتمر الوطني لاقرار تعديل منهاج ونظام الحزب بموافقة ثلثي الاعضاء واضافة ذلك الى المادة ١٢ منه، فاصبحت الفقرة الثانية كما يلي:-

(إقرار برنامج الحزب ونظامه الداخلي وتعديلهما بموافقة اكثرية ثلثي اعضاء المؤتمر- حسب القانون).

٤-تعديل الفقرة ٤ من المادة ١٢ كما يلي: (تحديد عدد الأعضاء والأعضاء الإحتياط للجنة المركزية للحزب على ان لا يقل عدد أعضائها عن سبعة اشخاص وانتخاب اللجنة المركزية لمدة عام واحد يجوز بعدها اعادة انتخاب الاعضاء المنتهية مدة عضويتهم).

٥- حذف كلمة"الثورية"من الفقرة هـ- ٢ من المادة ١٤ منه.

٦- اعادة صيغة المادة ١٥ منه كما يلي:

المادة الخامسة عشرة- فروع الحزب في الالوية:-

١-يؤلف الفرع بقرار من الهيئة المؤسسة او اللجنة المركزية بعد تقديم طلب اليها من قبل سبعة اشخاص على الاقل من اعضاء الحزب وبعد استكمال الاجراءات القانونية.

٢- الهيئات العامة للفروع تعقد في كل عام مرة واحدة وتنتخب لجانها لمدة عام واحد بموافقة اللجنة المركزية ويجوز اعادة انتخاب اعضاء اللجان بعد انتهاء مدة عضويتهم، تحدد اللجنة المركزية عدد اعضاء هذه اللجان على ان لا يقل عن سبعة اشخاص لكل لجنة.

٣- تدير لجان الفروع عمل الحزب في منطقتها وفق المبادىء والاسس العامة التي يحددها هذا النظام وتطبق سياسة الحزب وقراراته الصادرة من الهيئات العليا وتتخذ القرارات في مجال عملها وهي مسؤولة عن مراقبة عمل الحزب في منطقتها وتضبط السجلات والمالية وفق القانون وترفع اللجنة المركزية تقارير عن نشاطها ومنجزاتها وتقصيراتها ومناهجها الخاصة وماليتها وتنتخب سكرتاريها.

٤- للجنة المركزية ان تبدل وتنحي سكرتاري وأعضاء لجان الفروع في الفترة بين انعقاد اجتماعيين للهيئة العامة لمنطقة الفروع على ان يعوض ذلك على الهيئة العامة للفرع حين انعقادها.

٥- وقد اضيفت مادة جديدة الى النظام الداخلي لتصبح المادة ١٨ منه وهي تتضمن المعلومات المطلوبة عن كل عضو مؤسس كما تشترط الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون.

ونقدم لكم طيا النظام الداخلي المعدل موقعا من قبل الأعضاء المؤسسين محتويا ما طلبتموه من التعديلات والاضافات راجين ضمه الى طلب تاسيس الحزب الشيوعي العراقي.

وجوابا على العبارة الاخيرة من كتابكم المذكور حول تحديد وايضاح المقصد من تعابير "الميثاق الوطني" و(الماركسية- اللينينية) بالنسبة لاهداف الحزب تقدم التوضيح التالي:-

الماركسية- اللينينية هي النظرية العلمية التي تبحث في القوانين العامة لتطور المجتمعات. وبالنظر الى انها قد برهنت في التطبيق على انها اصدق وارقى نظريات علم تطور المجتمع فقد اخذت تسترشد بها وتنتفع بافكارها مختلف القوى التقدمية في العالم- وفي مقدمتها الاحزاب الشيوعية واحزاب العمال وكذلك العلماء والمفكرون- ليس في البلدان الاشتراكية فحسب وانما في كل الاقطار الاخرى في العالم ايضا.

وعندما تعتمد هذه الأحزاب النظرية الماركسية- اللينينية دليلا لها في العمل لا تتناولها كقواعد جامدة او "وصفة "جاهزة للتطبيق وانما تسترشد بها لتشخيص اهدافها- طبقا لحاجات المجتمع وظروفه الموضوعية وخصائصه القومية او المحلية.

وعلى اساس ذلك واسترشادا بالنظرية الماركسية- اللينينية صيغت وحددت اهداف حزبنا على الشكل الذي تضمنته المواد العشرون لـ "الميثاق الوطني" المقدم اليكم مع طلب تاسيس الحزب.

اما المقصود بتعبير (الميثاق الوطني) فهو مجموعة الاهداف التي قدمت اليكم مرفقة بمقدمة علمية استخلصت على اساسها تلك الاهداف.

وكما تلاحظون فان "الميثاق الوطني" يدل على نفسه بنفسه- من خلال المواد التي تضمنت الاهداف التي يعمل الحزب على تحقيقها وكذلك من خلال الايضاحات الواردة في المقدمة.

وقد اطلقنا عليه تعبير "الميثاق الوطني" لان ما تضمنه من اهداف هو من

مصلحة جميع القوى الوطنية ورهن بتعاونها.

وهكذا يتبين ان تعبير "الميثاق الوطني" يوازي تعبير - المنهاج - الذي قدم اليكم من جانب الهيئات المؤسسة للاحزاب الاخرى. ولازالة الالتباس نرى وضع كلمة - المنهاج - حيث ما ورد تعبير "الميثاق الوطني".

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي/ العراقي

٨ / ٢/ ١٩٦٠

وقد ارفق الجواب بصورة المنهاج والنظام الداخلي بصيغتيهما المعدلة وفي الوقت نفسه وبناء على نصيحة سوفيتية أراد الحزب الشيوعي التفاهم مع داود الصائغ الذي كان قد تقدم بطلب يوم ٩ كانون الثاني لتاسيس حزب باسم الحزب الشيوعي العراقي وذلك من اجل احتوائه [١] الا ان جماعة زكي خيري فشلت في ذلك لان الصائغ طلب تجميد عدد من اعضاء المكتب السياسي وهم جمال الحيدري وعامر عبد الله وسلام عادل بوصفهم المسؤولين عما اسماه الانحراف اليساري في الحزب واصر على تشكيل لجنة تاسيسية مشتركة يمثل فيها الطرفان تمثيلا متساويا [٢] وقد اتضح ذلك من البيان الاتي الذي نشرته اتحاد الشعب يوم ٤ شباط ١٩٦٠ لجماعة من الهيئة المؤسسة لجماعة الصائغ.

خلال جلستين جرت مفاوضات بين وفدنا وبين السيد زكي خيري ورفاقه، وقد طرح وفدنا وجهة نظره على اساس البيان الرابع المنشور في جريدة المبدأ، كما طرح السيد زكي خيري ورفاقه وجهة نظرهم التي تتلخص في:-

١-سحب طلبنا الرسمي الذي تقدمنا به الى وزارة الداخلية بخصوص تاسيس "حزب شيوعي".

٢- عرض مشاكلنا وارائنا على الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي التي يترأسها السيد زكي خيري.

٣- ان تشكل الهيئة المؤسسة الاخيرة لجنة خاصة لدراسة آرائنا ومشاكلنا بروح مبدأية ايجابية.

---

[١] اتحاد الشعب ١٩٦٠/٢/٩.

[٢] مذكرات بهاء الدين نوري، ص ٢٠٠.

٤- ان يفسح المجال لنا لعرض ارائنا ووجهة نظرنا على اول مؤتمر سيعقده الحزب خلال عمله القانوني.

وبعد ان فكرنا ملياً في المشكلة التي نشات من تقديمنا طلب بتأسيس "حزب شيوعي"، وحرصا منا على وحدة الحركة العمالية وعلى عدم ايجاد عراقيل امام تطور النهج الديمقراطي لجمهوريتنا، وحيث ان مباديء الماركسية اللينينية لا تبيح اية محاولة لشق وحدة الحزب مهما كانت الذرائع، وحيث اننا لا ننكر واقع ان الشيوعيين العراقيين قد منحوا ثقتهم الهيئة المؤسسة التي يترأسها السيد زكي خيري فقد قررنا المبادرة الى سحب الطلب الذي كنا قد قدمناه الى وزارة الداخلية مع السيد داود الصائغ، والابتعاد عن كل عمل من شأنه التأثير على وحدة الحركة العمالية، مما يستفيد منه الاستعمار والرجعية.

وعلى الرغم من اننا لا نزال محتفظين ببعض آرائنا ووجهات نظرنا، الا اننا قد ادركنا بأن اللجوء الى اية محاولة انشقاقية كتقديم طلب ثان بتاليف حزب شيوعي، هو طريق خاطيء ولا يحل اية مشكلة، بل هو طريق يعيد المشاكل والاضرار بالحزب والحركة الوطنية.

إننا نناشد السيد داود صائغ واخواننا الثلاثة الآخرين اعضاء هيئتنا المؤسسة الذين لم يوقعوا على هذا البيان وكذلك ندعو مؤيدي طلبنا بان يحذوا حذونا في الابتعاد عن العمل الخاطيء والرجوع الى الطريق الصائب، طريق الماركسية اللينينية، لخدمة الحزب الشيوعي والحركة الوطنية، ولخدمة الشعب والجمهورية الخالدة.

نرجو من وزارة الداخلية المحترمة ان تعتبر بياننا هذا بمثابة قرار من الهيئة المؤسسة التي اشتركنا فيها بطلب تاسيس"الحزب الشيوعي العراقي بشكله العلني"لغرض سحب طلبنا المشار اليه واعتباره ملغيا، وفقا للقانون وللنظام الداخلي الذي ارفقناه بالطلب، بصفتنا نكون اكثرية الهيئة المؤسسة.

١-عيسى احمد العزاوي- مهندس ميكانيكي.

٢- فرج محمود- موظف بمصرف الرافدين.

٣- موسى مشكور- كاتب اهلي.

٤- هاشم حميد السامرائي- سكرتير نقابة عمال ومستخدمي الاحذية والدباغة والسراجة.

٥- عبد الامير حسون جواد- طالب جامعي ومستخدم اهلي وسكرتير تحرير جريدة- المبدأ.

٦- ليلى الناشيء- طالبة جامعية.

٧- جورج يعقوب- عامل نقابي.

٨- ضياء حميد الموسوي- مهندس منطقة مباني العاصمة[١].

وبعد اجازة جماعة داود الصائغ في ٩ شباط توقع الحزب الشيوعي اعترافا محتملا آخر فبادر يوم ١٤ شباط الى التنازل عن اسمه وابلغ وزارة الداخلية بانه قرر تجنباً لأي اشكال قانوني، تغيير اسمه الى حزب (اتحاد الشعب) وقد سجل هذا التغيير لدى وزارة الداخلية كالآتي:-

سيادة وزير الداخلية المحترم:

الحاقا بكتابنا المؤرخ ٨/ ٢/ ١٩٦٠، المتضمن جوابنا على كتابكم المرقم س. ج- ٤٩٧ والمؤرخ ٦/ ٢/ ١٩٦٠"حول تصحيح النظام الداخلي للحزب"ونظرا الى اجازتكم طلبا اخر باسم"الحزب الشيوعي"ولما قد يثيره ذلك من اشكال قانوني:

فقد قررت هيئتنا المؤسسة اجراء التعديل التالي في نظام حزبنا المقدم الى سيادتكم:

١-تبديل اسم الحزب الذي تقدمنا بطلب اجازته من"الحزب الشيوعي العراقي"الى"حزب اتحاد الشعب"فتكون المادة الاولى من نظامه الداخلي بالشكل التالي:-"يدعى حزبنا بحزب اتحاد الشعب ". مركزه في بغداد وله ان يؤلف فروعا في الالوية.

٢- تبديل تعبير"الحزب الشيوعي العراقي"حيث ما ورد في منهاجنا ونظامنا الداخلي بتعبير"حزب اتحاد الشعب ".

ولكم فائق الاحترام

الهيئة المؤسسة[٢]

---

[١] اتحاد الشعب ٤ شباط ١٩٦٠.

[٢] نفسه ١٦ شباط ١٩٦٠.

وفي ٢١ شباط رفعت شعبة الجمعيات في وزارة الداخلية المذكرة الاتية الى وزير الداخلية.

السيد الوزير

أولا – خلاصة الموضوع

إن السيد زكي خيري ورفقاه كانوا قد قدموا طلبا الى هذه الوزارة لتاسيس حزب سياسي بالاسم المذكور اعلاه بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٦٠ ولدى التدقيق وجدت الجهات المختصة في الوزارة الملاحظات الواردة في المذكرة المؤرخة في ١٩٦٠/١/٢٥، ومرفقه قرار اللجنة المؤشر في ص/ ٥٩ و ص/ ٦٣ وعلى اثر ذلك فان الوزارة طلبت من الهيئة المؤسسة اجراء التصحيحات في نظام الحزب مع طلب ايضاح بعض الغموض الوارد في منهاج ونظام الحزب ص/ ٦٧ من الاضبارة المرفقة.

وقد اجابت الهيئة المؤسسة بكتابها المرفق الذي سجل في سجلات الوزارة بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٦٠ ثم قدمت الهيئة المؤسسة عريضة تتضمن طلبا بتغيير اسم الحزب الى اسم (اتحاد الشعب).

يلاحظ من التطورات المذكورة اعلاه ومن المعلومات التي تتضمنها الاضبارة ونظام ومنهاج الحزب توصلنا الى انه ليس بالامكان للاسباب التالية السماح بانشاء الحزب المذكور.

ثانيا- عطفا على ما جاء في الفقرة الاولى واستنادا الى الفقرة (٣) من المادة الخامسة من قانون الجمعيات نقترح رفض طلب التاسيس للاسباب التالية:-

١- ان المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ اشترطت وجود أسم معين لكل جمعية ومفهوم المادة صريح بانه لا يجوز تأسيس جمعيتين بنفس الاسم، ولما كان وسبق ان تم تاسيس حزب باسم (الحزب الشيوعي العراقي) للمؤسسين الاستاذ داود صائغ ورفقائه فانه لا يجوز تأسيس حزب آخر بنفس الاسم وأن مؤسسي الحزب موضوع البحث بجوابهم (المرفق) لم يذكروا شيئا عن هذا الموضوع فلربما معترض يفيد بانهم غيروا الاسم في العريضة التي قدموها الحاقا بجوابهم على التصحيح في عريضتهم التي قدمت بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٦٠ ولكن نفس العريضة ليست ذات قيمة قانونية باي وجه من الوجوه فتعتبر باطلة كما تأتي التفاصيل عنها في الفقرة التالية:

٢- من يتمعن في احكام المادة الخامسة من القانون يتضح لديه أن الوزارة تطلب التصحيح مرة واحدة حيث ليس بامكان الوزارة خلال الفترة المعينة الحاق طلب آخر وطلب تصحيحات متوالية ومعنى هذا ارباك الجهة الأخرى وعدم افساح المجال لها لدرس طلبات الوزارة فعليه لنفس القصد ليس بامكان الهيئة المؤسسة تغيير اجوبة الاعتراض بعد اصدارها فعليه العريضة المذكورة لا تعتبر جوابا لطلب الوزارة وانما العريضة الأولى هي المعول عليها.

٣- عطفا على ما جاء في الفقرة السابقة التي لاحظنا فيها أن العريضة المذكورة المؤرخة في ١٤/ ٢/ ١٩٦٠ لا تمت بشيء إلى جواب التصحيحات المطلوبة من الهيئة المؤسسة فاذن هل يعتبر ذلك طلبا جديدا بتأسيس حزب جديد باسم جديد وإذا كان الأمر كذلك فكان الواجب تقديم طلب جديد بكافة ما تتطلبه احكام المادة الثانية من القانون المذكور، ولم يلاحظ في ذلك أيضا شيء من ذلك القبيل.

٤- لدى ملاحظة تقرير مديرية الامن العامة المرقم ٥٩١ في ٢١/ ١/ ١٩٦٠ ص/ ٥٦ اتضح أن مؤسسي الحزب وانصارهم شجعوا اعمال العنف والارهاب وسببوا تفرقة صفوف الشعب كما ان حركات المذكورين لا تمت الى تربة الوطن وهذه الوسائل التي اتبعها الجماعة المذكورون في الماضي مما يتبعونها في المستقبل حتما وهذا يتنافى مع احكام المادة السابعة من قانون الجمعيات التي تنص (على الجمعية ان تتوسل لتحقيق اغراضها بالوسائل السلمية الديمقراطية وفق احكام الدستور والقوانين المرعية).

٥- لوحظ في التقرير المنوه عنه ان الحزب يعمل للحصول على اعضاء ومؤيدين بين افراد القوات المسلحة وخاصة من وحدات الجيش وهذا الغرض يتعارض واحكام المادة (٣١) من القانون المذكور.

٦- وقد ورد في آخر التقرير بان الحزب يستعمل اسماءاً رمزية وسرية وهذا يتعارض مع احكام الفقرة (٥) من المادة الرابعة من القانون.

٧- لدى ملاحظة كتاب متصرفية لواء بغداد المرقم ٩٩ في ٢١/ ١/ ١٩٦٠، ص/ ٤١ وجد ان المتصرفية ترجح عدم تلبية طلب تاسيس الحزب المذكور، ولما كان متصرف اللواء مسؤولا عن الامن والادارة العامة واستتباب السكينة وفي احكام قانون ادارة الالوية لسنة/ ١٩٤٥ يعتبر المسؤول الاول عن الامن

وملاحظاته تعتبر من النظام العام فاجازة الحزب معناه عدم ملاحظة متطلبات الامن التي هي الهدف الاول في كافة الدول، لذا فان اغراض الحزب لا تتفق مع احكام الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

٨- ان الوزارة استوضحت من الجهة المذكورة عن موضوع (الماركسية واللينينية) ومع ذلك ان الجهة المذكورة لم تحدد في جوابها مدى التمسك بذلك وانما قامت تمجد هذه المبادئ، فالتمسك بالماركسية – اللينينية معناه حسب النتيجة عدم الاعتراف بالمادة (١٣) من الدستور التي صانت الملكية الشخصية بينما النظرية الماركسية لا تعترف بتلك الملكية وفي هذا أيضا تناقض مع نفس نظام الحزب الذي اعترف في بعض مواده بالملكية الفردية. تمسك الحزب بالماركسية على ما يظهر من الجواب إلى اقصى حدوده مما تجعل عدم الاعتراف بالملكية وهذا معناه عدم الاعتراف بالدستور المؤقت، وهذا أيضا لا يتفق مع احكام المادة السابعة من قانون الجمعيات، ومن جهة أخرى اعترافه بالملكية الفردية شيء ظاهر يخفي من ورائه امور مستورة القصد منه جلب طبقة من الناس للحزب ريثما يتقوى وانما الهدف الحقيقي هو تطبيق النظرية المذكورة واستهداف غاية مستورة تحت شعار ظاهري موضوع يتنافى مع متطلبات الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

٩- إن هذه الوزارة كانت تعتقد أن الهيئة المؤسسة تجعل في جوابها حدا لتمسكها بالنظرية (الماركسية – اللينينية) إلا أن الجواب ظهر على العكس حيث قامت بتمجيدها وأبدت تمسكها بهذين الشعارين وأن مبادئ لينين أمر لا يخفى عن الجميع حيث أنه لا يعترف بالديانات ويعتبر الدين افيون الشعوب وهذا موضوع يخالف احكام الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الخالدة حيث في المادة الرابعة اقرت بان الإسلام دين الدولة وهذا موضوع لا يقبله الدستور ولا المادة السابعة من قانون الجمعيات.

١٠- إن التمسك بمبادئ لينين وهو تبني اغراض لا تتفق مع احكام المادة الرابعة من قانون الجمعيات والتي اشترطت عدم تعارض اغراض الجمعية مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي والنظام الجمهوري بينما مباديء لينين في ادارة الدولة مبنية على اساليب دكتاتورية الطبقة العاملة.

١١- ان تمسك مؤسسي الحزب بالنظرية المذكورة ومباديء لينين دون وضع حد

وقيد الى ذلك مما يجعلهم على ارتباط مع احزاب الشيوعية الدولية التي تقوم بتمويل الاحزاب الشيوعية في الممالك الاخرى وقبول اعضائها منتسبين لديها وبالاضافة الى تقارير الامن التي توضح علاقة الجماعة المذكورين بالمؤسسات الخارجية وكدليل على ذلك حضور بعض اعضاء الهيئة المؤسسة في مؤتمرات الاحزاب الشيوعية الاجنبية، وهذا يتعارض مع احكام المادة (٢١) من قانون الجمعيات.

١٢- ان من مقتضى احكام المادة (٣٤) من قانون الجمعيات وجوب التنظيم الداخلي للحزب على اساس ديمقراطي غير ان اساليب الحزب المذكور لا تتفق مع متطلبات الحكم الديمقراطي رغم ما ذكر في النظام لستر ما تنويه الجماعة المذكورة التي تتضح نياتها من تقارير الامن الموجودة في الاضبارة ومن قيامهم بفرض ارادتهم على بعض زملائهم الذين كانوا يستهدفون خدمة الجمهورية وقبول المباديء الديمقراطية التي سببت انشقاقهم عن الجماعة المذكورة.

١٣- ان جرائد الحزب المذكور كاتحاد الشعب وصوت الاحرار في ظروف حرجة سببت تبلبل الافكار وتفرقة افراد الشعب ثم مهاجمة النظام الجمهوري بين حين وحين وهذه الاعمال والاساليب مما يجعل اغراض وهدف الجماعة المذكورة من انشاء هذا الحزب غرضا لا يتفق مع احكام المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

١٤- علاوة على ما جاء اعلاه لدى الرجوع إلى تقارير الامن حول الجماعة المذكورة وما قاموا به من الاعمال منذ الثورة المباركة في اكثرية مناطق العراق يتبين أن انصارهم سببوا المنازعات والانشقاق بين أفراد الشعب ولن اعمالهم هذه كانت تتنافى مع وحدة البلاد وانما بالعكس يثور الشقاق هذا من جهة ومن جهة أخرى تمسك الحزب (باللينينية) التي لا تعترف بالقوميات وهذا يتنافى مع احكام المواد الثانية والثالثة من الدستور وانما اللينينية تستوجب جر الامم إلى حضيرة الشيوعية العالمية التي من أهدافها القضاء على الاستقلال الوطني ومن ثم السيطرة على العالم كما أن تمسكهم بتلك المبادئ يؤدي إلى استغلالهم الفرص للإخلال بوحدة البلاد واستقلالها تمشيا مع المبدأ والهدف النهائي وهذا مما يتعارض مع أحكام الفقرة الأولى والرابعة من المادة الرابعة من القانون.

١٥- يظهر لسيادتكم من الفقرات المتقدم ذكرها ومن التقارير المشار إليها ومن اغراض الحزب المذكور الظاهرية والمستورة انها تخالف الاحكام المشار إليها في قانون الجمعيات والدستور والنظام العام للجمهورية الخالدة علاوة على كون الجماعة لا يطمئن إلى نواياهم فعليه لا يسوغ القانون اجازة الحزب وانما بالعكس يستدعي رفض طلبهم استنادا إلى احكام الفقرة (٣) من المادة الخامسة من القانون. ومن ثم منعهم من ممارسة نشاطهم الحزبي الذي ما زالوا يمارسونه خلافا لاحكام القانون.

هذا واترك تنسيب ما يلزم لرأيكم الصائب[١].

وبناء على ذلك ابلغت وزارة الداخلية زكي خيري ورفاقه يوم ٢٢ شباط برفض طلب تأسيس الحزب. وهذا نص كتاب الرفض:

الى الاعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي السيد زكي خيري ورفقاه

الموضوع- رفض طلب تاسيس حزب سياسي.

بالاشارة الى جوابكم المسجل لدينا بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٦٠. وطلبكم اللاحق المسجل لدينا بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٦٠. المتضمن تبديل اسم الحزب الى اسم "حزب اتحاد الشعب".

لدى التدقيق وجد:-

١-إن من شروط المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ ان يشتمل نظام الحزب على بيان اسم الحزب وواضح ان الغرض من هذا الاشتراط ان يكون الحزب متميزا عن غيره من الاحزاب حيث ان الاسم يعتبر من مقومات الحزب من ناحية كونه شخصية معنوية طبقا لاحكام القانون المدني، ولما كان قد تم انشاء حزب باسم "الحزب الشيوعي العراقي" فلا مجال قانونا لقيام حزب اخر بالاسم نفسه.

٢- اما تعديل أسم الحزب الى (حزب اتحاد الشعب) بعد الاخبار الواقع من قبلكم الينا في حينه فهو امر غير مقبول قانونا حيث ان الاسم يعتبر جزءاً من نظام الحزب كما هو مفهوم من صراحة المادة الثانية، قانون الجمعيات، وعلى ذلك يكون تغيير الاسم بعد تقديم الاخبار بالانشاء تغييرا للنظام دون جواز قانوني.

---

[١] نسخة محفوظة في مكتبة الاستاذ خليل ابراهيم حسين الزوبعي.

٣- ان الاهداف والاغراض المبينة في المنهج والنظام المقدمين من قبلكم تتفق واهداف (الحزب الشيوعي العراقي) القائم او تكاد، لذلك فان قيام حزبكم مع وجود الحزب الشيوعي العراقي امر لا ينسجم مع المباديء القانونية العامة، ولا مع قيام حزبين سياسيين باهداف واغراض واحدة او متقاربة، فضلا عن ان ذلك لا ياتلف وسياسة الجمهورية الخالدة في توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب.

٤- يستفاد من المعلومات التي توفرت لدى هذه الوزارة من المراجع المسؤولة ان الشروط الواردة في المادة الرابعة من القانون المذكور غير متوفرة في اغراض الحزب.

للاسباب المتقدمة واستنادا للصلاحية المخولة لنا في الفقرة (٣) من المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ وحيث ان الحزب الشيوعي العراقي قد تاسس فعلا قبل هذا التاريخ قررنا رفض طلب تاسيس حزبكم، وقد صدر هذا القرار قابلا للتمييز.

توقيع وزير الداخلية

نسخة منه الى:

الحاكم العسكري العام، متصرفية لواء بغداد، مديرية الشرطة العامة، مديرية الامن العامة[١].

وقد ردّ سلام عادل عضو الهيئة المؤسسة بتحد واضح على عدم اجازة الحزب قائلا"اننا لا نحتاج الى رخصة لكي نوجد وحزبنا موجود منذ ربع قرن"ونشر الحزب اعماما داخليا جاء فيه"ان عدم منح الاجازة يجب ان لا يؤثر في عزيمة اعضاء الحزب وانه لم يبق امام الحزب سوى العمل السري "، ونظرا لمواصلة الحزب نشاطه فقد طلبت مديرية الامن العامة من وزارة الداخلية منعه من ذلك واغلاق صحفه"لان هذه الممارسة تعد غير قانونية وغير شرعية وعلى هذا فان الواجب القانوني يحتم على وزارة الداخلية ايقاف هذه الزمرة عند حدهم من حيث ممارستهم النشاط الحزبي غير المشروع اولا والقيام بحملة تفتيشية على اوكارهم

---

[١] اتحاد الشعب ٢٤ شباط ١٩٦٠. الراي العام ٢٥ شباط ١٩٦٠.

الحالية... اننا نعتقد ان السكوت على هذا التطبيق القانوني سوف يسهل لاعضاء هذه الزمرة تهريب اهم الوثائق والمستندات التي قرروها في اجتماعهم السري كما انهم سيهربون اموالهم والمواد الاخرى الموجود لديهم"[1].

والجدير بالملاحظة هو ان الحزب لم يستخدم الحق الوارد في قانون الجمعيات لتمييز قرار الوزارة لدى محكمة التمييز وربما كان ذلك نابعاً من قناعته بانها لا تستطيع اتخاذ قرار لصالحه وان رفض الاجازة يتصل برغبة عبد الكريم قاسم نفسه ولذلك قرر الرجوع اليه مباشرة اذ قدم له قبل انتهاء المدة القانونية لحق الاعتراض مذكرة طويلة مؤرخة يوم ٧ آذار جاء فيها:-

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة المحترم.

أسمحوا لنا ان نتقدم لسيادتكم بالمذكرة التالية التي وجدنا تقديمها قبل انتهاء المدة القانونية لفترة الاعتراض لدى محكمة التمييز. والتي نعرض فيها وجهة نظرنا القانونية في الرفض الذي استلمناه من سيادة وزير الداخلية.

كما قد قدمنا الى وزارة الداخلية طلبا بتأسيس الحزب الشيوعي العراقي وذلك بتاريخ ١٩٦٠/١/٩ وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٦.

طلبت وزارة الداخلية إلينا بكتابها المرقم ش.ج-٤٩٧ إجراء بعض التعديلات والإضافات. كما أوردت بعض الاستفسارات. وبرغم ما اتضح لنا وللجميع من مغزى تلك الاعتراضات التي أوردتها وزارة الداخلية. فقد استجبنا لها دون تردد. وضمناها بالكتاب المسجل لدى الوزارة بتاريخ ١٩٦٠/٢/٨.

لا نرانا بحاجة الى ان نستعرض امامكم الكيفية التي تطورت قضية الطلب الاخر الذي تقدم به السيد داود صائغ وجماعته. التي من شأنها ان تقلل في انظار الشعب من مكانه القانون ومن مكانة الاجراءات التي رافقت تطبيقه في هذه القضية.

لقد عوملنا – دون سائر الأحزاب التي أجيزت- معاملة لا تنسجم مع مبدأ المساواة امام القانون فقد جرى تغاض صارخ عن النواقص القانونية في الطلب الاخر . وعن المحاولات المتكررة لترقيع كيانات هيئات المؤسسة وعن التسويات التي أجريت معها- مع ما رافق ذلك من امور اخرى وكان من نتيجة ذلك ان اجيزت

---

[1] القيادة القومية – مكتب الثقافة والاعلام – مدرسة الاعداد الحزبي تقارير خاصة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ كتاب مديرية الامن العامة في ١ اذار ١٩٦٠ وكتاب المديرية منها يوم ٧ اذار ١٩٦٠.

هذه الزمرة للعمل باسم حزبنا (الحزب الشيوعي العراقي)مما اضطرنا الى اعلام وزارة الداخلية بتبديل اسم الحزب الى (حزب اتحاد الشعب) وسجلنا هذا الاعلام لدى الوزارة بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٢. وبالرغم من اننا كنا مكرهين على الاقدام على هذه التضحية الا ان وزارة الداخلية عادت فأبلغتنا بكتابها المرقم ش.ج-٦٧١ والمؤرخ في ١٩٦٠/٦/٢٢- بفرض طلبنا مستندة في ذلك على أسباب مخالفة للقانون والعدالة والمبادئ والديمقراطية .

مناقشة قرار الرفض

مخالفة عامة: أورد اسباب الرفض اسباباً جديدة لم يكن وزير الداخلية اعترض عليها او استفسر عنها في كتابه الاول. وقد جاء ذلك مخالفة صريحة لقانون الجمعيات الذي حدد في مادته (الخامسة)-الفقرة الاولى-المدة التي يستطيع وزير الداخلية خلالها ان يورد اعتراضاته وهي ثلاثون يوما.

والذي نص في الفقرة(الثانية) من هذه المادة على ما يلي:

"على وزير الداخلية خلال المدة المذكورة في الفقرة الاولى. ان يطلب التعديلات او الإضافات القانونية على نظام الجمعية اذا كان مخالفا لحكم من احكام هذا القانون وان يعترض على المؤسسين الذين لا تتوافر فيهم الشروط القانونية.وعلى الجمعية اجراء التصحيح المطلوب، وعندئذ تبدأ المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة من تاريخ تبليغ وزير الداخلية بتنفيذ طلبه".

إن هذا ما فعله وزير الداخلية، عندما اورد اعتراضاته واستفساراته حصرا في كتابه الموجه الينا بتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ وقمنا من جانبنا بتلبية كافة الطلبات التي حددها الوزير حتى دون مناقشته عليها. يضاف الى ذلك ان هذه المادة المتعلقة بحصر الاعتراضات خلال مدة معينة. قد جاءت على سبيل الالزام بالنسبة لوزير الداخلية وليس على سبيل الجواز او الاختيار. لذلك. فان ايراد اعتراضات جديدة ليس من حق وزير الداخلية استنادا الى صراحة القانون.

٢- حول اسم الحزب:- جاء في قرار الرفض ما يلي:-

"ان من شروط المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ ان يشتمل نظام الحزب بيان اسم الحزب .واوضح ان الغرض من هذا الاشتراط ان يكون الحزب متميزا عن غيره من الاحزاب. حيث ان الاسم يعتبر من مقومات

الحزب من ناحية كونه شخصية معنوية، طبقاً لاحكام القانون المدني".

أولا- كان أمام وزير الداخلية طلبان يحملان اسماً واحداً هو (الحزب الشيوعي العراقي). فاذا كان اتحاد الاسمين سببا من الاسباب التي يجوز للوزير الاعتراض عليها. فيكون من الواجب علية الاعتراض على الطلبين معا قبل اجازتهما ليختار كل منهما اسما مميزاً له. فسكوته عن هذه الناحية وقصر اعتراضه على هذا الاسم بالنسبة لطلبنا وبالتالي جعله سببا من اسباب رفض هذا الطلب غير جائزة قانونيا.

ثانياً- ان الاعتراض الذي اورده وزير الداخلية على طلبنا في بادىء الامر- كان عن امور معينة لم يكن منها تغيير اسم الحزب قد حدد حصرا كل النقاط التي رأى وجوب تنفيذها ليجاز الحزب بعدها. فاعتراض الوزير فيما بعد على اسم الحزب. مخالفة للفقرتين الاولى والثانية من المادة الخامسة من قانون الجمعيات- المار ذكرها- والتي تلزم الوزير بايراد وحصر اعتراضاته خلال مدة ثلاثين يوما وبالكيفية التي عينتها هذه المادة.

ثالثا- ان الوثائق المتعلقة بطلبنا تؤيد باننا قد عدلنا عن اسم "الحزب الشيوعي" الى "حزب اتحاد الشعب" وأن وزير الداخلية ليعترف بذلك في قرار الرفض نفسه. لذلك لم يعد وجود لطلبين بتأسيس حزبين بأسم واحد كما يذكر الوزير في قراره. وانما هنالك طلباً بتأسيس حزب بأسم جديد غير اسم "الحزب الشيوعي العراقي".

ويناقش وزير الداخلية في كتابه مسألة تبديل اسم الحزب على الوجه التالي:

"اما تبديل اسم الحزب الى(حزب اتحاد الشعب) بعد الإخبار الواقع من قبلكم الينا في حينه فهو أمر غير مقبول قانوناً حيث ان الاسم يعتبر جزءاً من نظام الحزب كما هو مفهوم من صراحة المادة الثانية من قانون الجمعيات وعلى ذلك يكون تغير الاسم بعد تقديم الإخبار بالإنشاء تغيرا للنظام دون جواز قانوني".

اولا- جوزت الفقرة (٢) من المادة (٥) من قانون الجمعيات- إجراء التعديلات والإضافات القانونية على نظام الجمعية. وان الذي تقول به صراحة هذه المادة هو ان النظام بعد هذه الإجراءات يبقى قائما. وان إجراء التعديلات والإضافات عليه لا يغير من امره شيئا لاسيما اذا جاءت بمبادرة من المؤسسين وليس

نتيجة لاعتراض وزير الداخلية.

ثانياً- ان هيئتنا المؤسسة بعد ان وجدت زمرة معينة قد اجيزت بنفس الاسم الذي يحمله حزبنا اضطرت الى تبديله بأسم اخر لئلا يقع على الطلب اعتراض من هذه الجهة. فلا يمكن والحالة هذه ان يكون هذا التبديل سببا للرفض- خاصة وانه لم يكن نتيجة اعتراض الوزير. وعليه فلا يمكن ان يكون الرفض مستندا الى سبب قانوني لان الفقرة (٣) من المادة (٥) التي استند عليها قرار الرفض لا تنطبق عليه.

ثالثا- اعتبر قرار الرفض تغيير الاسم تغييرا لنظام الحزب وهذا امر لا سند له في نص القانون. لان القانون اذ اشترط ان يذكر في النظام اسم الحزب. فانما يقصد ان يميز حزب عن اخر وهذا هو ما اقرته الفقرة الاخيرة من قرار الرفض. يضاف الى ذلك ان تغيير الاسم هو مسألة شكلية. وقد اباح القانون تغيير صلب النظام بناء على طلب الوزير ومن باب اولى بمبادرة من المؤسسين دون ان يؤثر ذلك على شرعية النظام او يسوغ رفضه من هذه الجهة.

رابعاً- إن ينصرف اليه مفهوم"تغيير النظام" هو تلك الاجراءات المعطاة الى الهيئة العامة للجمعية العامة بنص الفقرة (٤) من المادة (٩) من قانون الجمعيات التي تقول:

"يجب صدور قرار من الهيئة العامة...لاجراء أي تعديل في نظام الجمعية"

ومعلوم ان التعديلات والاضافات على النظام التي تجريها الهيئة المؤسسة او التي يطلبها وزير الداخلية قبل قيام الجمعية قانونا تعتبر جزءا من النظلم ولا تؤثر عليه بل هي (في حالة اعتراض الوزير) واجبة على الهيئة المؤسسة وليست جوازية او ممنوعة.

خامساً- اذا كان تبديل الاسم مبررا لرفض الطلب. فكيف تم اذن تبديل اسم (الحزب الديمقراطي لكردستان العراق) مثلا الى (الحزب الديمقراطي الكردستاني)؟ لنضع مسألة التمييز في المعاملة جانباً. ولنقل ان الذي تم بناء على اعتراض لوزير الداخلية فاذا كان الامر كذلك. فلم لم يعترض الوزير في حينه على احد الطلبين الذين يحملان اسم (الحزب الشيوعي العراقي) ولماذا لم تؤخذ مبادرتنا لتبديل اسم حزبنا بمثابة جواب على اعتراض مفروض.او عمل ايجابي

استهدف منه الانسجام مع القانون وتسهيلا لوزارة الداخلية في مهمة تطبيق القانون؟ لن نتطرق الى التسويات الودية الصحيحة التي اجراها وزير الداخلية مع الاحزاب الاخرى لغرض اجراء اضافات او تبديلات على انظمتها. ولنفرض ان وزير الداخلية كان في معاملته مع هذه الاحزاب يمارس بحياد وتجرد حقا من حقوقه. لكن اذا ما كان طلب وزير الداخلية من هذه الاحزاب من اجراء تبديلات واضافات على انظمتها ممنوعا قانونا. فكيف جاز له ان يتمسك ببطلان شيء كان هو نفسه قد مارسه بالاستناد الى القانون؟.

ان وزير الداخلية يعترف في كتاب الرفض بأننا قد ابدلنا اسم حزبنا. وان مثل هذا الابدال قد جرى بالنسبة لانظمة احزاب اخرى دون ان يؤثر على اجازتها قانونا. فكيف لا يكون هذا الابدال المستند الى القانون- مباحا ايضا بالنسبة الى حزبنا ان لم يكن في الامر خرق للقانون وتمييز ظاهر في تطبيقه؟

٣-حول اهداف الحزب واغراضه:

جاء في قرار الرفض ما يلي:-

"إن الاهداف والاغراض المبينة في المنهج والنظام المقدمة من قبلكم تتفق وأهداف (الحزب الشيوعي العراقي) القائم او تكاد. لذلك فان قيام حزبكم مع وجود (الحزب الشيوعي العراقي) أمر لاينسجم مع المبادىء القانونية العامة التي لاتقر قيام حزبين سياسيين بأهداف واحدة او متقاربة. فضلا عن ان ذلك لا يأتلف وسياسة الجمهورية الخالدة لتوحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب"

في هذه الفقرة اكثر من مخالفة صارخة لنص القانون ولمبادىء الديمقراطية وانكار لواقع مجتمعنا ومبدأ تعدد الاحزاب اكثر من ذلك. فأن وزير الداخلية يعطي لنفسة حق الاجتهاد فيما لاسند له من نص القانون ولا مبادئه العامة. لا بل هو يزاول في الواقع مهمة المشرع لامهمة المطبق للقانون.

ما هي" المبادىء القانونية العامة التي لاتقر قيام حزبين سياسيين بأهداف واغراض واحدة متقاربة:؟ ليأت وزير الداخلية بمثال واحد- خلا المثال الذي تضمنه قانون جمعيات العهد الدارس الذي شرعه نوري السعيد. والغاء قانون الجمعيات الجديد واستنكره صراحة في المذكرة الإيضاحية الملحقة به. لابل نص عكسه تماما.

تقول المادة (١٩) من قانون الجمعيات بالحرف الواحد ما يلي:

"للجمعيات ذات الاهداف المتماثلة او المتقاربة ان تتخذ وتؤلف جمعية واحدة

بنظام موحد.." . الى اخر ما جاء في هذه المادة.

اليس في صراحة هذه المادة ما يكفي للتدليل بشكل لا يقبل الجدل او التأويل. على مخالفة وزير الداخلية لنص القانون؟ ولماذا يذهب وزير الداخلية الى" المبادىء القانونية العامة" مع وجود هذه المادة وصراحة مدلولها؟

ان وزير الداخلية هنا. لا يجتهد فقط في معرض النص. وانما هو يمارس سلطة المشرع دون أي وجه قانوني.

ان قانون الجمعيات. كما هو واضح لا يمنع قيام جمعيات ذات اهداف واغراض متماثلة او متقاربة بل هو على العكس من ذلك تماما تماما يفترض تماثل اهدافها الى الحد الذي يحمل المشرع على افراد فصل قانون الجمعيات خاص بالاحزاب ذات الاهداف والاغراض المتماثلة او المتقاربة. وعلى تخصيص مادة تنص صراحة على حقها في الاتحاد.

فاذا كان القانون يبيح قيام جمعيتين او حزبين بأهداف متماثلة او متقاربة ويسوغ لها حق الاتحاد بعد قيامها. فكيف يمكن ان يكون الاتفاق او التقارب في الاهداف سببا للرفض؟ واستنادا الى المبادىء العامة للقانون وواقع مجتمعنا العراقي (ولانقول استنادا الى صراحة القانون) لماذا لاتقر هذه المبادىء قيام حزبين سياسيين بأهداف واغراض واحدة او متقاربة؟.

انها لحقيقة معروفة للجميع. ان مبدأ تعدد الأحزاب- انما هو مظهر طبيعي في واقع مجتمع كمجتمعنا فبمقدار ما توجد في هذا المجتمع من طبقات وأيديولوجيات وتيارات سياسية وفكرية متباينة تقوم الأحزاب والكتل السياسية. وغالبا ما توجد في بلدان تتماثل ظروفها مع ظروف بلادنا عدد من الأحزاب المتماثلة في مناهجها او المتقاربة في أهدافها- ولكنها تتنافس فيما بينها من خلال هذا التنافس فقط. تتبلور كيانات واهداف واتجاهات هذه الأحزاب ويحظى كل منها بما يتناسب ودوره في لكفاح السياسي.

هذا الواقع موجود في مجتمعنا . ولهذا اقر المشرع مبدأ تعدد الاحزاب. وافترض فضلا عن ذلك قيام أحزاب ذات أهداف متماثلة او متقاربة.

فالى جانب مخالفة قرار وزير الداخلية لنص القانون. ثمة إنكار لواقع الحال في مجتمعنا وفي البلاد الاخرى التي تعترف بالحياة الحزبية وبمبدأ تعدد الأحزاب.

فهنالك كما هو معلوم. اكثر من حزب واحد يحمل اسم "الشيوعية" او يدعيها

في كل من الهند وبورما وسيلان. وفي فرنسا يوجد إلى جانب الحزب الشيوعي الفرنسي. حزب ما يسمى " المنبر الشيوعي". كما توجد عدة أحزاب تحمل اسم الاشتراكية في كل من فرنسا وإيطاليا. والى جانبها تقوم عدة أحزاب لمختلف فئات الأجنحة البرجوازية. حتى لقد وجد في بلد كليونان نحو ١٥٠ حزبا. ولكن مهما كان الحال فان عملية الصراع السياسي في المجتمعات المماثلة هي التي تميز كل حزب عن نظيره. وتضمه في موضوعه الحقيقي من الحياة السياسية فليس كل حزب يحمل اسم الشيوعية او الاشتراكية هو حزب" شيوعي". وانما هنالك من وجهة ألنظر الماركسية اللينينية لا القانونية حزب واحد للطبقة العاملة في كل بلد.

يحتل مكانته باعتباره المعبر بصدق واخلاص عن مصالح وافكار الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادح. بصرف النظر عن الاسم الذي يحمله. وفي الحالة الت نحاججها الان يتخذ القانون ذريعة للسماح بالعمل القانوني لزمرة لاعلاقة لها بالمبادىء التي يحملها الشيوعيون. بينما يتعرقل بأسم القانون نفسه العمل القانوني للحزب الذي ارتضاه الشيوعيون حزبا لهم وزكوه باعتباره امينا للمبادىء الأساسية وأولوه ثقتهم.

ليدل من ذلك. ان قانون الجمعيات لا يستلزم انعدام التوافق او التقارب بين اهداف الاحزب وأغراضها. لغرض اجازتها. بل على العكس من ذلك كما هو واضح تماما وقد اشترط القانون في طلب التأسيس شروطا محددة وليس من بينها ان يكون نظام الجمعية مغايرا او مماثلا لنظام جمعية اخرى. لذلك فان ما استند عليه وزير الداخلية. هو شيء خارج القانون. وانه يحتاج الى تشريع وليس من وظيفة الوزير الا ان يطبق القانون على الصورة التي هو فيها.

وواضح انه لو كان التجرد والحياد رائد مطبقي القانون. لعمد وزير الداخلية الى ايراد هذه الاسباب في كتاب اعتراضه الاول- لا في كتاب الرفض-كيفما تتوفر لنا الفرصة لمناقشته عليها ودحضها وتفنيدها. غير انه بلجوئه الى الاستناد اليها لتبرير قرار الرفض. قد جعل من حقنا وحق كل المواطنين الحريصين على تطبيق القانون وعلى الديمقراطية. ان يحكموا بأنفسهم على المغزى الحقيقي لرفض طلبنا. ويدركوا بصواب وعمق. بأن الأسباب التي أوردها وزير الداخلية ليست في جوهرها سوى ذرائع لرفض الطلب. وان كان ذلك على حساب القانون.

من الاجتهادات التي لجأ اليها وزير الداخلية ايضا. والتي تستند لها من الواقع

والقانون كون قيام حزبين سياسيين بأهداف وأغراض واحدة او متقاربة .. لا يأتلف وسياسة الجمهورية الخالدة في توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب.ان وزير الداخلية هنا. يرسم للجمهورية في نطاق الحياة حزبية السياسية جديدة .. سياسة فوق القانون الذي حدد معالم هذه الحياة. وهو قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠.

وليس بمستطاع احد ان يتصور- على ضوء الواقع في بلادنا وفي كل البلدان المماثلة- لماذا يكون قيام حزبين بأهداف واحدة أو متقاربة مما لا يأتلف مع سياسة الجمهورية او مهمة توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب ؟.

ان الانسجام مع هذا المنطق. لايمكن ان يجر الا الى نتيجة واحدة- وهي ان الحزب الواحد(او الاتحاد القومي) هو افضل من تعدد الاحزاب. من الحياة الحزبية القائمة على مبدأ تعدد الاحزاب وحريتها في النشاط السياسي.

كما ينطوي ايضا على تجاهل الفكرة(الجبهة الوطنية) و(الائتلافات الوطنية)- التي هي أفضل اشكال التعاون السياسي بين الاحزاب والقوى الوطنية- والتي اخذ بها قانون الجمعيات نفسة.

من قال ان وجود حزبين باهداف متماثلة يناقض" توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب"؟ ان التماثل بين منهاج الاحزاب الوطنية في مرحلة معينة. كما هو الحال في عهدنا الجديد. لا يمكن ان يكون مناقضا لتوحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب. بل بالعكس فان الشطر الرئيسي من هذه الاهداف هو ما يكون في العادة موضع اتفاق واجماع الاحزاب الوطنية العاملة لخير الشعب. وهذه الاهداف المشتركة . هي التي تكون الاساس الذي ينهض عليه تعاون الاحزاب في جبهات وطنية. عليه فان تماثل الاهداف بين حزبين . لايصلح ان يكون سببا لمنع احدهما من مزاولة نشاطه القانوني. لان ذلك لا يمكن ان ينصرف الا الى التفريط بقوة وطنية وبحقوق المواطنين.

الذين يؤلفونها او يؤيدونها وبالتالي اضعاف المجهود المشترك للعمل في خير مجموع الشعب.

ان وزارة الداخلية تورد هنا مقياسا خاطئا للحياة الحزبية وللنشاط السياسي والوطني.. مقياسا غير معترف به في أي بلد من البلدان التي تعيش في ظروف مماثلة لبلادنا- ولا سيما البلدان الاسيوية والافريقية التي تحررت حديثا . لاشك ان

هنالك اسسا عديدة لتوحيد الجهود الوطنية. منها ما هو معترف به وقد زكته تجـارب الشعوب. ومنها ما هو خاطىء او ضار. كما هو الامر بالنسبة لما ورد فـي قـرار وزارة الداخلية. ورغم طابع الابتكار القائم على الخطأة والضرر فـي هـذا القـرار المتعلق بتحديد مقايسس الحياة الحزبية والعمل في خير مجموع الشعب. فـان وزارة الداخلية. فضلا عن ذلك تتصرف في هذه المسألة خارج القانون. ومن المسلم به انـه بصرف النظر عن خطأ هذه المقايسس او صوابها. فانها تصبح غير ذات موضـوع. مادامت خارج القانون. اذ ان التسبيب في أي قرار يجب ان يستند قبل كل شيء الـى نص حريح في القانون.

ليست العبرو في أن يقول المرأ عن نفسة بانه يعمل او لايعمل لتوحيد الجـهود من اجل خير المجموع. وانما العبرة فيما يقوله الشعب فيه. وبالنسـبة لنـا. نـترك للشعب والتاريخ ان يتحدث عن مجهودنا الدائب في تجميع القوى الوطنية. والتفـاني في خدمة الشعب. فلئن كان لكل حزب برجوازي اغراضه الطبقية الهادفة الى التحكـم بمصائر الطبقات الكادحة. فليس للطبقة العاملة التي يجسد حزبنا افكارها وفلسـفتها مثل هذه النزعة. ان الطبقة العاملة والفلاحين وسائر جماهير الشعب الكادح- وهـي قاعدة الهرم الاجتماعي- تدرك إنها غير قادرة على تحرير نفسها.ما لم تعمل ايضـا على تحرير كل المجتمع ومن هذه الحقيقة ينطلق حزبنا في سياسـته الراميـة الـى تجميع كل المجهود الاجتماعي والعمل لمصلحة كل الطبقـات المعاديـة للاسـتعمار والاقطاع.

وبالتالي لمصلحة المجتمع العراقي الناهض. لايتسع هذا المقام لعرض جـهود حزبنا اة لايراد الشواهد والامثلة. فكل شيء حسب علمنا محفوظ في ذاكرة الشـعب.. في ذاكرة كل من رافق جهاد الحركة الوطنية من جماهير العمال والفلاحين والمثقفين وصغار المنتجين والتجار والزراع والصناعيين، وبناء مختلف الطبقات الوطنية.

جاء في الفقرة الرابعة من قرار الرفض ما يلي:

"يستفاد من المعلومات التي توفرت لدى هذه الوزارة من المراجع المسـؤولة ان الشروط الواردة في المادة الرابعة من القانون غير متوفرة في اغراض الحزب".

هنا تمتحن العدالة.

لقد ردت وزارة الداخلية طلبنا لان الاهداف والاغراض المبنية فـي المنـهج والنظام المقدمين من قبلنا- هي كما تقول الوزارة-." تتفق واهداف الحزب الشيوعي

العراقي القائم او تكاد". ثم تعود فترى ان اهداف حزبنا غير متوفـرة فيـها شـروط المادة الرابعة من القانون.

لنستقصي علل وجوانب هذا التناقض الصريح:

اولا- ان وزارة الداخلية تقر بأناهداف واغراض حزبنا تتفـق او تكـاد مـع اهداف واغراض الزمرة المعروفة التي اجيزت بـالعمل بأسـم (الحـزب الشـيوعي العراقي) ويعني ذلك واحد من امرين:

أ- ان شروط المادة الرابعة من القانون متوفرة بالنظام الـذي قدمنـاه بدليـل ان الزمرة التي اجيزت بالعمل باسم (الحزب الشيوعي) قد تقدمت هـي الاخـرى بنظام مماثل لنظامنا. واجيزت بالعمل على اساس توفر شـروط الرابعـة مـن القانون في اهدافه واغراضه.

ب- اذا كانت شروط المادة غير متوفرة بالنسبة لنظامنا فهي اذن غير متوفـرة بالنسبة لنظام الزمرة المجازة التي تقدمت بنظام مماثل لنظامنا باعتراف الوزارة نفسها.

ج- فاذا كانت الفرضية الاولى هي الصحيحة. فان رد وزارة الداخلية لطلبنا غـير وارد. وكان عليها ان تجيز طلبنا شأن الطلب الاخر. طبقـا لاقرارهـا. بتمـاثل النظامين وتوفر شروط القانون بالنسبة لاحدهما.

د- واذا كانت الفرضية الثانية هي الصحيحة. فقد كان عليـها ان تـرد الطلـب الاخر ايضا- طبقا لقولها بتماثل النظامين

بصرف النظر عن أي من الفرضيتين تختارهما وزارة الداخلية للمناقشة. فـهي لاتستطيع ان تعفي نفسها من تهمة التحيز والخرق الصريح لمنطوق المادة التاسـعة من الدستور المؤقت القائلة:

"المواطنون سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامـة. ولا يجـوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة".

ويعني ذلك. ان وزارة الداخلية ما كان لها ان تميز بيـن الطلبيـن. فامـا ان توافق عليهما معا او ان تردهما معا- والا فان تهمة التحيز تبقى شاهدا ودليلا علـى كيفية الصارخة التي يعامل بها المواطنون وتخرق بها نصوص القـانون ومبـادىء الديمقراطية والعدالة.

ثانياً- من اوليات القواعد القانونية ان كل حكم او قـرار اسـتند الـى مـادة

تحتوي على فقرات. لايجوز ان يستند اليها جملة. وان علـــى القـــاضي ان يســـبب قراره بالاشارة الصريحة المحددة الى الفقرة التي اتخذها اساسا لقراره.

لان من حق المتقاضين ان يكونوا على علم تام بما يفرضـــه عليـــهم القـــرار وسببه القانوني المحدد- وذلك للاستناد اليه في الاعتراض والتمييز. اما الاســـتناد الى مجموع المادة ذات الفقرات المتعددة . فانه يجعل الحكم او القرار مبـــهما غـــير مسبب. وبذلك لايستطيع المعترض او المميز ان يتقدم بطعن مستند الى سبب بيـــن. وقد استقرت قواعد القانون على ان أي قرار من هذا القبيل لا يمكن ان تكـــون لـــه صفة القرار او الحكم.

بالنسبة لطلبنا تجاوزت وزارة الداخلية على حقنا بعدم اشـــارتها الـــى فقـــرة محددة من المادة الرابعة سالفة الذكر التي تراها غير متوفرة في اغراض حزبنا. هذا بالاضافة الى انها قد سكتت عن مطالبتنا بأصلاح هذا النقص او تعديلـــه او رفعـــه. خلال المدة القانونية للاعتراض- كما فعلت بالنسبة لطلبات الاحزاب الاخـــرى التـــي اجيزت. فاللجوء الى رفض الطلب رأسا قبل تمكيننا من تصحيـــح النظـــام وســـكوت وزارة الداخلية عما الزمها به القانون صراحة ينهض دليلا على انعدام هذا النقـــص. وبالتالي انعدام السبب القانوني في رد الطلب من هذه الجهة – ذلك ان الفقرة(٢) من المادة(الخامسة) من قانون الجمعيات. تلزم وزارة الداخلية- كما اسلفنا- ان تطلـــب تصحيح النواقص القانونية في نظام الجمعية اذا كان مخالفا لحكم من احكام القـــانون خلال ثلاثين يما من تقديم الطلب بانشاء الحزب.

ان وزارة الداخلية لم تطلب منا اجراء تعديلا او إضافـــة او أي اجـــراء علـــى النظام فامتنعنا عن تنفيذه عدا تلك التعديلات والإضافـــات والاستفســـارات الـــواردة حصرا في كتابها الأول. وقد قمنا بتنفيذها تماما. ولذلك فان رد طلبنا من هذه الجهـــة مخالف للقانون. ودليل قاطع على رغبة الوزارة في حرماننـــا مـــن حـــق مزاولـــة نشاطنا- وفق القانون.

ثالثا- ليس في القانون ما يبيح حق تسبيب قرارها بالاســـتناد الـــى عبـــارات عامة ومصادر مبهمة كقولها" يستفاد من المعلومات التي توفرت لدى هذه الـــوزارة من المراجع المسؤولة"..الخ. لقد حدد القانون حق الوزارة في الاعـــتراض ضمـــن اطار المنهاج المقدم اليها. وعلى اشخاص المؤسسين الذين لاتتوفر فيـــهم الشـــروط القانونية. وليس لها فيما وراء ذلك ان تتوسع الى حد الطعن بعدم قانونية المنـــهاج-

استنادا الى معلومات مستقاة من "مراجع مسؤولة" ان هذا الابهام ولغموض. يشـــكل بحد ذاته سابقة خطيرة يمكن على اساسها نسف شرعية اية جمعية- ولو توفـــرت فيها بالتمام والكمال كل شروط القانون. ان تثبيت هذه السابقة معناه وضع عقبـات لا يمكن معالجتها امام شرعية الاحزاب- طالما ان انظمتها او أي غرض واضـــح مـــن اغراضها يتعارض مع "المعلومات المستقاة من مراجع مسؤولة".

رابعا- ما ادام قرّار وزارة الداخلية قد استند على نص المادة الرابعة. فلنورد فيمـــا يلي فقراتها الست لنرى ايا منها يمكن ان يتخذ ذريعة لرد الطلب تقـــول هـــذه المادة: يجب ان تحقق في اغراض الجمعية الشروط التالية:-

١. ان لاتتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.
٢. ان لاتتعارض مع النظام الجمهوري.
٣. ان لاتتعارض مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي.
٤. ان لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقة بين القوميات او الاديـــان او المذاهب العرقية المختلفة.
٥. ان لايكون غرضها مجهولا او سريا مستورا تحت اغراض ظاهرية.
٦. ان لاتكون- اضافة الى ما سبق- مخالفة للنظام العام والاداب.

امام وزارة الداخلية منهاج حزبنا المكون من مقدمة وثلاث وعشرين مـــادة. فلنختر من هذه المواد ما نشاء ولتدلنا على أي واحدة منها تتتعارض مـــع أي مـــن هذه الفقرات الست.

في مقدمة منهاجنا المقدم الى وزارة الداخليـــة. حددنـــا المـــهمات الرئيســـية لثورتنا التحررية الديمقراطية بأنها"تصفية النفوذ والاستغلال الاســـتعاري واســـتكمال استقلال البلاد وتعزيزة وتصفية الاقطاع ومخالفاته في الريف.وتوزيـــع الارض عـــل الفلاحين. واطلاق الحريات الديمقراطية للشعب. وتطوير مستوى معيشته وثقافتـــه". وقلنا في الباب الاول من نظامنا" ان الحزب الشيوعي العراقي يناضلمن اجل صيانـــة الجمهورية العراقية وتعزيز نهجها الديمقراطي- كمهمة اساسية يتوقف عليها انجـــاز مهمات الثورة".

واستها منهاجنا بمادتيه الاوليتين. فتحدث بأثنتي عشرة فقرة عن اهدافنا فـــي الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية. وعن الحريات الديمقراطيـــة ووســـائل استكمال مقومات الحكم الديمقراطي وتعزيز الاستقلال الوطني.

فهل في هذه الاهداف ما يتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية. ونظامها الجمهوري ومتطلبات نظام الحكم الديمقراطي. ام انها بنصها وروحها ووقائع النضال الشاهدة عليها. تدعيما قويا وقسطا كبيرا في تحقيق هذه الاهداف؟.

لئن كانت كل قوة وطنية قد نالت ما هي جديرة به من تأييد واحترام على قدر نضالها في سبيل هذه الاهداف. فالشعب يعلم مدى تفانينا في الذود عن حريته واستقلاله. ونضالنا العنيد في سبيل تمتعه بحرياته وحقوقه. ان صفحات كفاحنا مسجلة في ضمير الشعب ومسطرة على جدران السجون. واقبية التعذيب. واعواد المشانق وفي مدن العراق وارياقه وفي سهوله وعلى جباله. وان دماء شهدائنا وعذاب النضال الذي تعارض له الالاف من ابناء حزبنا- لى مر السنين المفعمة بالمشاق والاهوال- لهو افصح لسان واصدق بيان على ما قدمه حزبنا من جهد في معركة الكفاح من اجل حرية الوطن واستقلاله.

وبعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة وجد فينا الشعب وكل المخلصين من الوطنيين ورجال الحكم الوطني الجديد وفي طليعتهم قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم- نصيراً ثابتاً مخلصاً لأهداف الثورة ولاستقلال البلاد ووحدتها. وللنظام الجمهوري الجديد.

إن الحقائق وحدها هي التي تدحض الإتهام الذي أوردته وزارة الداخلية على أهدافها الجلية الصريحة التي لها ما يدعمها ويزكيها من سجل حافل بمآثر الكفاح في سبيل نفس الأهداف التي ترى الوزارة أنها تتعارض مع أهدافنا وأغراضنا. أمام صفحة الإتهام التي أسندتها إلينا وزارة الداخلية. تنهض إلى جانب كل الحقائق- براءة من ضمير الجمهورية ومن روح ١٤ تموز. فلقد جاء بقرار العفو العام الصادر بحق شهداء الوطن الخالدين من قادة حزبنا ما يلي:

"لما كانت الأفعال التي لجأ المواطنون يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي السري، وزكي محمد بسيم، وحسين محمد الشبيبي، ابتغاء تحرير الوطن وإصلاح نظام الحكم. والتي جرموا عنها في العهد الفاسد. من أعمال الكفاح الوطني التي تستأهل تقدير الوطن. لذا أقر بالإتفاق عفوهم عفواً شاملاً".

تلك وثيقة أصدرتها حكومة الجمهورية، وهي تمثل إقراراً صادقاً بوطنية حزبنا وجهاده في سبيل حرية الوطن. كما تتضمن تكريماً مشرفاً لنضال شهدائنا

الأبرار، واعترافاً موضوعياً بحقائق التاريخ.

أما بخصوص الفقرات الثلاثة الأخيرة من المادة الرابعة التي تستلزم في أغراض الحزب بأن لا يتضمن ما يبث الشقاق بين القوميات أو الأديان.. أو أن يكون غرضها مجهولاً.. أو مخالفة للنظام العام والآداب- فيكفي أن نترجع مرة أخرى إلى نص المنهاج الذي تقدمنا به إلى وزارة الداخلية.

جاء في مقدمة المنهاج: "إن تعاون القوى السياسية الممثلة لمختلف طبقات الشعب هو ضرورة تاريخية، إذ ليس بإمكان قوة سايسية لوحدها أن تنجز مهمات الثورة. لذلك تصبح مسألة (الجبهة الوطنية الموحدة) ذات أهمية سياسية وتاريخية كبرى.. إن مفهوم التعاون في الجبهة الوطنية يعني دفع التناقضات والخلافات الثانوية إلى المقام الثاني. وتثبيت مبدأ التعاون المديد بين الطبقات الوطنية وبالتالي بين ممثليها السياسيين على النطاقين الإقتصادي والسياتسي وفق برنامج وطني مشترك".

وحددت مقدمة الأهداف التي يتم التعاون على أساسها فقالت: "يمكن للقوى الوطنية أن تتعاون وتوحد مساعيها في الكفاز من أجل صيانة الجمهورية وتعزيز نهجها التحرري- الديمقراطي. وتحقيق مهمات الثورة".

كما بينت: "إن تحقيق هذه المهمات ليس من مصلحة طبقة دون أخرى. بل من مصلحة كل طبقات الشعب الوطنية: العمال والفلاحين. البرجوازية الصغيرة (من الكسبة والحرفيين وأرباب المهن وصغار المزارعين. والمثقفين) والبرجوازية المتوسطة- أي البرجوازية الوطنية المعادية للإستعمار والإقطاع (من الصناعيين والتجار والزراع والمقاولين وأصحاب رؤوس الأموال الوطنية).

وعلى ضوء الحقائق الموضوعة لمرحلتنا التاريخية. وطبقاً لمصالح هذه الطبقات. صاغ حزبنا منهاجه الذي يدور برمته في إطار هذه المصالح المشتركة. ويدعوة إلى تعاون كل طبقات الشعب الوطنية من أجل تحقيقها.

وأكد منهاجها في مقدمته مواده على مبدأ تعزيز روابط الأخوة ووحدة الكفاح بين العرب والإكراد وسائر الأقليات القومية والدينية كشرط أساسي من شروط الوحدة الوطنية. وعامل جوهري من عوامل صيانة الجمهورية كما دعا "إلى مكافحة التمييز وميول الإستعلاء والتعصب العنصري أو القومي أو الطائفي. وفضح ومحاربة التيارات والحركات الإنفصالية".

وأخذاً بمبدأ المساواة واحترام حقوق الإنسان، دعا حزبنا في مادتـــه الثانيـــة (ف. ز) إلى "صيانة وتعزيز حقوق المواطنين الأساسية- كالمســاواة فـــي الحقـــوق والواجبات وضمان حرية الأديان والمعتقدات.. الخ".

ذلك ما ورد في منهاجنا بصراحة.

ولو رجعنا إلى حقوق التاريخ القريب والبعيد. لوجدنا أن حزبنا كان من بيـــن جميع القوى السياسية، أسبقها إلى المبادرة في رفع شعار (الجبهة الوطنية) وشـــعار (الأخوة العربية- الكردية) و(تضامن الجيش والشعب) و(المســـاواة مـــع الأقليـــات القومية). وأخيرة في الدعوة إلى (تضامن الشعب مع الحكم الوطنـــي) وتعبئـــة كـــل القوى الوطنية في مهمة (صيانة الجمهورية) إزاء أخطار التآمر والعدوان. ولم يبخل حزبنا بجهد أو تضحية في سبيل تحقيق هذه الشعارات وإدخالها فـــي نطـــاق العمـــل المثمر البناء لخير مجموع الشعب. وحزبنا وبالإضافة إلى ذلك- هو أكـــثر الأحـــزاب تقدمية في أفكاره وبعده عن التمييز بين أبناء الشعب. بسبب من انحدارهم القومـــي أو الديني أو الطائفي، ولربما كان حزبنا هو الوحيد من بين كل الأحزاب الـــذي ضـــم ولايزال يضم في صفوفه العرب والأكراد والتركمان والآثوريين والأرمن والكلـــدان- على اختلاف قومياتهم وطوائفهم وأدياتهم.

إن أكثر من ربع قرن من الكفاح المستديم، يشهد بالوقائع على هذه الحقـــائق التي جاهرنا بها، ودعونا إليها، وبذلنا كل جهد لإدخالها إلى ضمائر أوسع جمـــاهير الشعب.

وليس من مبادئ حزبنا ان يكتم اهدافه او يتستر عليها. فلقد عرفـــه الشـــعب صريحا جريئا لا يوارى ولا يتردد في اعلان اهدافه اتي هي اهداف الشعب. لقد جـــهر حزبنا في عدائه ومقاومته للنظام الاستعماري الرجعي المباد وتحمل في ســـبيل ذلـــك تضحيات جسيمة. ثم جهر بمساندته للنظامالجمهوري الجديد واكد عى ذلـــك بـــالقول والعمل والتحيات. وحزبنا اذ يحدد على ضوء ظروف مجتمعنا الراهنة المهام الممكنة التحقيق. لا يكتم سعيه الى الاشتراكية عندما تتحقق ظروفها ولذلـــك قـــال صراحـــة فيمقدمة منهاجه:

" ان الميثاق التالي الذي يناضل الحزب الشيوعي العراقي من اجل تحقيقـــه لا يتضمن اهدافا اشتراكية، وانما يترتب على تحقيقه توفير الشروط المادية التي تفتـــح للبلاد طريق التطور نحو الاشتراكية".

والحزب لا يكتم اساليبه في الكفاح، ففي العهد المباد، دعا الحزب اى اســـقاط النظام القديم بالقوة. وفي العهد الجديد دعا وعمل على مساندة وتعزيز هذا النظـــام.

واكد على ذلك خلال عام ونصف من عمر الثورة. ثم عاد واكد بصراحة في مقدمة المنهاج المقدم الى وزارة الداخلية على انه "في ظل النظام الجمهوري ديمقراطي المستقل في العراق الذي اقامته ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة فان الحزب اشيوعي العراقي سيتمسك بثبات السبل الديمقراطية السليمة في عمله لتحقيق جميع اهدافه". كان كل شئ واضحا لدى وزارة الداخلية، مدعوما بوقائع وشواهد لا تحصى. لكن الوزارة تتجاهل كل هذه الامور. وتطلق اتهاما عاما لا ينهض على اساس من الحقيقة ولا على اساس من الديمقراطية او من الحق والعدل والقانون. ولاشك ان مثل هذا الاتهام الذي يصدر في معرض الاحتكام الى مادة في القانون تدعو الى الوحدة الوطنية وعدم بث الشقاق او الفرقة بين المواطنين هو بحد ذاته مساهمة ترد على النقيض من هذه المبادئ التي استند الوزارة اليها في مناقشة اهدافها. اذ ما الذي يترتب على محاولة حرمات اكبر واقدم حزب سياسي وطني في ابلاد من حقه المشروع في مزاولة النشاط القانوني. وتتجاهل ارادة مائتي الف مواطن من الذين ساندونا في التمتع بهذا الحق؟ ايمكن ان تعتبر هذه المحاولة مساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية وتجنب احداث الفرقة والشقاق لم هي على النقيض من ذلك تماما؟

اننا نعلم – مثلما يعلم جميع الناس– ان الحزب ليس اجازة توضع في درج او لافتة تعلق على جدار. ان الاحزاب اسياسية تتكون بنضالها وبما تقدمه للشعب من خدمات واعمال عبر مسيرتها في هذا النضال. لقد اقرت حكومتنا الوطنية هذه الحقيقة عندما اعترفت بكيان حزبنا ودوره في الكفاح الوطني. وعندما اجازت حزبين وطنيين تكونا ايضا خلال النضال. لكنها شاءت بعدئذ ان تجحد هذه الحقيقة عندما اودعت حق العمل باسم حزبنا وباسم الشيوعية الى نفر من غير اهله او اهلها. ان الحزب الشيوعي العراقي ملك لاهله، لابناء الشعب المخلصين الذين يملكون شرف التكلم باسمه بسبب ما بذلوا من جهد وكفاح ضد الاستعمار وضد الحكم الفاسد المباد وانه وديعهة غالية في تلك الايدي الامينة المخلصة التي جربتها الطبقة العاملة وجماهير الكادحين واودعتها حق التعبير عن افكارها ومطامحها وامانيها. انه امانة بايدي اولئك الذين عرفهم الشعب العراقي والشعوب العربية وكل قوى الخير والحرية في الداخل والخارج.

ذلك هو حزبنا. الحزب الشيوعي العراقي القائم تاريخيا والموجود واقعيا كقوة سياسية وطنية مشهود لها بالاخلاص والكفاءة.

يا سيادة زعيم ثورة الرابع عشر من تموز وقائد جمهوريتها الفتية الباسلة

اننا ونحن ندرك حقيقة حزبنا كنصير للشعب وللحكم الثوري الديمقراطي الـذي اقامته ثورة تموز المجيدة على انقاض نظام الظلم والتعسف والارهــاب. لـم نكـن نصطمح بشئ لا حق لنا فيه. لم نكن نطمح الا بمعاملة قانونية متساورية - شأن كـل الاحزاب والقوى الوطنية المخلصة.

اننا رغم ملاحظاتنا الخاصة على القانون الذي اصدر لتنظيم الحياة الحزبيــة. حرصنا كل الحرص على مراعاته والتقيد به رغبة منا فـي نجـاح تجربـة الحيـاة الحزبية في جمهوريتنا وانصضار الديمقراطية في بلادنا ورغبة منا ايضا في الحفـاظ على افضل واتتن روابط التضامن بيننا وبين الحكم الوطني. بيد اننا قد تعرضنا الـى معاملة خاصة لا يمكن لاحد ان يدعي انها كانت معاملة عادلة. كما تعرض القـانون نفسه، في مستهل الشروع بتطبيقه الى تجاوزات لم تمر دون ان تستثير قسطا كبـيرا من الدهشة والقلق بين جماهير واسعة من المواطنين الذين يطمحون في ان يشـهدوا الديمقراطية تنتصر وتتطور في وطننا الحبيب. وازاء ما نشعر مـن عدالـة موقفنـا وقانونية مطلبنا لم نشأ بعد ان شهدنا القانون يخرق على تلك الصـورة ان نقتنـص الاجازة لحزبنا من بين اخطاء وهفوات الهيئات الادارية او القضائيـة فـي تطبيـق القانون.

ان حكومة الثورة التي تشغلون مركزا لقيادة في توجيه سياسـتها وقوانينـها هي الجهة الوحيدة التي وجدنا من الاجدى مخاطبتها بشأن اجازة حزبنـا لذلـك لـم نستعمل حقنا في الاعتراض لدى محكمة التميز ثقة منا بان تفهمكم لعدالـة قضيتنـا هو افضل سبيل لاقرار حق حزبنا في العمل السياسي المشروع.

هذا ولنا ان نأمل بانكم ياسيادة الزعيم تنظرون الى هذه المسأة بما هي جديـرة به من اهتمام ووفق ما تقتضيه مصلحة التضامن الوطني والعمل المشترك لمـا فيـه خير الشعب والوطن.

وتقبلوا فائق احترامنا واعتزازنا

زكي خيري سعيد

عن الهيئة المؤسسة للخزب الشيوعي العراقي

(اتحاد الشعب)

٧ آذار ١٩٦٠

ويبدو ان عبد الكريم قاسم لم يكن جادا في اجازة الاحزاب التي قد لا تأتمر بـاوامره خاصة وان الحزب الشيوعي قد رفع شعار المشاركة في الحكم دون موافقته. لذلك لم يكن راغبا في اجازة الحزب الشيوعي العراقي (جماعة زكي خيري سـعيد) فسجل بخطه على المذكرة يوم ٩ آذار عبارة (انهم عملاء). [١]

وقيل انه نصح قيادة الحزب الشيوعي سرا بالانضمام الى حزب داود الصائغ وانـهم عملوا بهذه النصيحة فاخذ الحزب يتصل بالصائغ ويقدم له بين فترةى واخرى شـيئا من التنازلات حتى انه وافق في ايـار ١٩٦٠ علـى طلـب داود الصـائغ دون اي تحفظات وذك بدخول الشيوعيين كتلة واحدة في حزبه وتجميد هيئة الحزب المؤسسة وكان ذلك بناء على نصيحة سوفييتية لغرض استعمال الاجـازة القانونيـة للصـائغ ولكن سرعان ما قطعت العلاقة بينهما لان الحزب الشيوعي يريـد احتـواء حـزب الصائغ.

وبعد ان رفضت وزارة الداخلية اعتراض الحزب اخذت الصحف تنشر فتاوى علمـاء الدين في كربلاء والنجف بين ١٦ شباط و ٢٢ اذار وشهري نيسان وحزيران التـي نصت على ان الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له مـن اكـبر الآثـام التـي يستنكرها الدين وان صلاة المسلمين الذين يعتقلون الشيوعية وصومهم غير مقبولين بسبب غياب الايمان، ولا يجوز للشاب الذي يحمل المبادئ الشيوعية ان يرث ابـاه. وكانت اشد هذه الفتاوى، الفتوى التي اصدرها السيد محسن الحكيم المرجـع الاكـبر في النجف الاشرف وذلك يوم ٢٢ شباط أي في اليوم الذي تم فيه رفض طلب الحزب والتي نصها"بسم الله الرحمن الرحيم ولله الحمد، لا يجـوز الانتمـاء الـى الحـزب الشيوعي فان ذلك كفر والحاد او نزوع للكفر والالحاد اعاذكم الله جميـع المسـلمين عن ذلك وزادكم ايمانا وتسليما والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته"[٢].

مما أدى إلى ان يفقد الحزب الشيوعي الكثير من نفوذه ومواقعه فـي العديـد من المناطق وان تتفكك منظماته وتتقلص نشاطاتها وان يتحول التيار الذي كان يسير في صالحه الى القوى القومية، ونشطت حركة ملاحقة اعضائه ومؤيديـه وتعـرض عدد منهم للاغتيال ودون ان تتخذ السـلطات المسـؤولة اجـراءات لحمايتـهم [٣].

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ٥/ ٤٦٦.

[٢] نفسه ص ٢١٥، موسوعة ١٤ تموز ٥/ ١١٨.

[٣] نفسه ص ٢١٥، موسوعة ١٤ تموز ٥/ ١١٨.

وتعرضت مقرات الحزب ومنظامته ومسيراته لهجمات مسلحة واعتقل المئات منهم ومنعت صحيفة اتحاد الشعب من الدخول الى انحاء مختلفة من العراق بصورة تدريجية حتى صدر قرار المجلس العرفي الثاني يوم الاول من ايلول ١٩٦٠ بتعطيلها لمدة عشرة اشهر، وبعد انتهاء المدة القانونية لم تعاود الصحيفة الصدور بصورة علنية بل اصدر الحزب صحيفة سرية باسم (طريق الشعب وذلك في تشرين الثاني ١٩٦١.

٣- الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ).

كان داود موسى الصائغ [١]، من مواليد الموصل سنة ١٩٠٧ وتخرج في دار المعلمين العالية عام ١٩٢٨ وقد ارتبط بالحزب الشيوعي العراقي سنة ١٩٤١ واصبح عضو اللجنة المركزية (١٩٤١- ١٩٤٣) ولكنه انشق عن الحزب سنة ١٩٤٤ وشكل (رابطة الشيوعيين العراقيين) ثم اصبح مرة اخرى عضو اللجنة المركزية سنة ١٩٥٧ ثم طرد من الحزب في السنة نفسها [٢] وكان من جملة مترجمي الاعمال الماركسية، وكان مقربا الى عبد الكريم قاسم الذي استغله لشق الحزب الشيوعي.

ففي اليوم الذي قدم فيه الحزب الشيوعي بطلب الاجازة وكان ذلك في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ قدم داود الصائغ وجماعته، وهم كل من سليم شاهين ابراهيم عبد الحسين جميل العلوي، السيدة زكية ناصر، كاظم الشاوي، السيدة سالمة جاسم الصالحي، عجاج خلف، عبد محسن، كاظم محمد وجاسم محمد طلبا الى وزارة الداخلية وقد ارفقوا بطلبهم منهاج الحزب الذي جاء فيه"ان الحزب يناضل من اجل استقلالنا الوطني وتطوير جمهوريتنا الديمقراطية ويناضل من اجل تكوين الجبهة الديمقراطية الموحدة ويناضل من اجل تصفية الاستعمار وصيانة السلم العالمي، كما يؤمن الحزب بحق تقرير المصير لجميع الشعوب ويعمق التآخي القومي بين العرب والاكراد تحت راية الوحدة العراقية ويناضل من اجل تحقيق التضامن العربي بين الدول المستقلة وعلى اساس رفع المستوى الاقتصادي والسياسي باتجاه ديمقراطي للشعوب العربية، اما في المجال الاقتصادي فان الحزب يناضل من اجل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وضمان مصلحة الفلاحين، ويعمل من اجل تطوير الصناعة

---

(١) شفيق نجيب موسى الصائغ سفير العراق في لبنان.

(٢) اتحاد الشعب ١٩/ ١/ ١٩٦٠.

الوطنية وبناء صناعة ثقيلة لتحرير اقتصادنا الوطني من هيمنة الشركات الاجنبية الاحتكارية كما يؤمن بضرورة تقوية وتعزيز الرقابة على التجارة الخارجية بتحديد الاستيراد وفق مصلحة البلاد وحاجتها للحيلولة دون تبديد الثروة الوطنية ويؤمن الحزب بالمساواة بين المراة والرجل امام القانون وفي كافة الحقوق الاجتماعية مساواة تامة وروح العدل التام"[1]. واعلن مؤسسو الحزب تمسكهم بالنظرية الماركسية اللينينية- وبالولاء والاخلاص المطلق لقائد ثورة ١٤ تموز وبطلها، وهو امر يؤكد ان عبد الكريم قاسم كان وراء دفع الصائغ للتقدم بهذا الطلب، فقد جاء في تقرير امني خاص"ان منح الاجازة لداود الصائغ وعرقلة اجازة زكي خيري عمل باهر قام به الزعيم عبدالكريم قاسم وانها ضربة استاذ جاءت باصول فالصائغ اطوع للزعيم وللحكومة. وفي تقرير آخر ان اجازة حزب اتحاد الشعب سيحدث القلق في الاوساط التجارية وتدفع الجماهير الى تيارات حزبية ثورية وتثير البلبلة بين صفوف المواطنين وتوجد حالة جديدة من التوتر في المنطقة ونسف التضامن العربي والتعاون مع الاقطار اعربية والاسلامية التي لا تعترف بمثل هذه الحركة. في حالة عدم اجازة جماعة (اتحاد الشعب) وحرمانها من النشاط الحزبي العلني ومحاسبة كل من ينشط من اعضائها نشاطا سريا، فان فئة التجار وارباب العمل سيمنعون النظر في الوضع السياسي ويشعرون بعودة الاستقرار السياسي الى البلاد فتنشط حين ذاك الحركة التجارية والصناعية... ويطمئن اصحاب رؤوس الاموال وتعود الثقة في المعاملات التجارية والصيرفية والانتاج الزراعي الى مجراه الطبيعي ويعود المواطنون الى مزاولة اعمالهم اليومية بهدوء وطمانينة وينصرف الطلبة الى شؤون دراستهم وتتفق القوى الوطنية في حينها على صيانة الجمهورية والدفاع عنها سالكا كل طرف من اطراف الحركة الوطنية سبيله السلمي الديمقراطي في العمل السياسي"[2].

وقد صعق الحزب الشيوعي (جماعة زكي خيري) بهذه المفاجأة، غير المتوقعة ولم يخف الشيوعيون سخطهم لهذه العملية المكشوفة من خارج الحزب

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٧٠.

(٢) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام - لجنة تاريخ الحزب التقارير الخاصة ١٩٥٩ - ١٩٦٠. تقرير خاص في ٥ شباط واذار ١٩٦٠.

للاستيلاء على اسمه وانتحال تاريخه وبدأوا ينظرون اليهم نظرتهم الى تيتو بل عدو اخطر من البعثيين عليهم [1].

ويقول هادي رشيد الجاوشلي مدير الداخلية العام انذاك"ان جماعة زكي خيري كانت تشعر بضعف موقفها ازاء السلطة وكان افرادها في شك من منحهم اجازة العمل، لذا كان عبد القادر اسماعيل يسالني اثناء مراجعاته هل في نية السلطة اجازتنا ام رفض كلينا؟ وفي الحقيقة لم نكن نعلم شيئا عن نيات عبد الكريم قاسم عند تقديم الطلبات ولكن اول ايعاز تلقيناه منه وبصورة شفهية ايجاد مبررات لا تخرج عن فلك القانون بغية رد طلب زكي خيري، وقمت بالاشتراك مع لجنة مختصة لايجاد ما يبرر رفض الطلب من الناحية القانونية ومنها ان السلطة اجازت حزبا اخر بالاسم نفسه "[2].

ومهما يكن من امر فقد اجيز الحزب يوم ٩ شباط نظرا لمرور شهر على تقديم الطلب ولم يحصل الاعتراض عليه واصبح الحزب الشيوعي الوحيد الذي يمارس نشاطه علنا وكان قد اصدر صحيفة تعبر عن لسان حاله منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩ هي صحيفة المبدأ.

وقد حظي الحزب بدعم مباشر من الحكومة التي خولت بالصرف عليه والاشتراك في جريدته وقد دفع له في البداية (١٠٠٠) دينار كما دفع له العقيد عبد المجيد جليل مدير الامن العام مبلغ (١٧٠٠) دينار والمقدم محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية مبلغ (١٣٠٠) دينار برغم ان تلك المبالغ تشكل منحه الاشتراك في جريدة المبدأ، كان مدير الامن العام ومدير الاستخبارات يدفع كل منهما مبلغ (١٥٠) دينارا اسبوعيا الى داود الصائغ حسب قول العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي [3] الذي يقول"اما انا فقمت بايجار دار في الباب الشرقي لتكون مقرا للحزب وكنت انفق على ذلك الحزب، لقد اعتاد الصائغ تقديم قوائم تفصيلية لي عن نفقاته اليومية بما فيها الكباب الذي كان ياكله ".

---

(١) المصدر نفسه تقرير خاص لمديرية الامن العامة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٢) صفحات من الماضي القريب ص ٦٣ – ٤٦ اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى المصدر السابق ص ٢١١.

(٣) ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٠.

لقد كان حزب داود الصائغ حزبا مصطنعا هيئ لضرب الحزب الشيوعي فقد أجيزت صحيفة المبدأ منذ اواخر عام ١٩٥٩ لتكون لسان حاله وكان طبعها يتم بقرض مالي من الحكومة مقداره خمسة آلاف دينار وقيل ان عبد الكريم قاسم قد صرح للصائغ بالبدء منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩ باجازة المبدأ ودعاه الى مقره في المستشفى وكان راقدا فيه للعلاج من اصاباته في محاولة اغتياله وخصه بحديث صحفي تحدث فيه عن شؤون الساعة وسرت اشاعات تفيد ان عبد الكريم قاسم ينوي ايجاد حزب شيوعي ينافس الحزب الشيوعي العراقي من خلال داود الصائغ، وكشف وزير الداخلية انذاك ان الصائغ كان يتلقى راتبا سريا من قاسم [1]. وقال له اثناء مقابلته له في المستشفى انه ليس في العراق سوى حزب شيوعي واحد ومع ذلك فقد واجه الصائغ صعوبات في حشد اعضاء مؤسسين وانصار ولكن الحكومة راحت تشد من عزيمته واشيع ان عبد الكريم قاسم طلب من الملا مصطفى البارزاني اعطاء خمسة عشر عضوا من اعضاء حزبه ليضمهم الصائغ الى حزبه فوافق البارزاني على ذلك، ولكن ابراهيم احمد ابى ذلك وقد نجح الحزب الشيوعي (جماعة زكي خيري) في سحب عدد من الاعضاء المؤسسين لحزب الصائغ [2] ولكن بتوجيه من عبد الكريم قاسم تمكنت الحكومة من تدبير عشرة اشخاص للحلول محل المنسحبين.

وقد بقي الحزب بعد مضي اشهر على الترخيص عاجزا عن عقده مؤتمره الاول وهو ما ينص عليه قانون الجمعيات على كل حزب يجاز بعد ستة اشهر، فقد توالت الاستقالات منه مثلما توالت قرارات الطرد. لذا قدمت وزارة الداخلية المساعدة له بالسماح له بتاجيل انعقاد المؤتمر ستة اشهر اخرى وفي تشرين الثاني ١٩٦٠. نجح الصائغ بصعوبة في عقد المؤتمر الاول للحزب ولكنه لم يعد لبقائه أي مغزى وظل الصائغ على راس الحزب مع لجنة من الاشخاص لم يكن لهم دور في الحياة السياسية العراقية واخذ عبد الكريم قاسم في السنوات التالية يبعد الصائغ عنه واغلقت مقراته وفروعه بانقطاع الموارد المالية عنه.

٤- الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراقي)"بارتي ديمقراطي كوردستان (عراق)"قدم الملا مصطفى البارزاني وجماعته يوم ٩ كانون الثاني طلبا الى وزارة

---

(١) عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية ص ٢١٧.

(٢) انظر اسماء المنسحبين من الحزب صحيفة اتحاد الشعب في ١٤، ١٥، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠، ٤ شباط ١٩٦٠.

الداخلية للموافقة على تأسيس حزب باسم الحزب الديمقراطي لكردستان العراق، وقد ضمت الهيئة المؤسسة الى جانب البارزاني كلا من ابراهيم احمد [*] (محام)، نوري صديق شاويس (مهندس)، عمر مصطفى (محام)، علي عبد الله (مهندس)، صالح عبد الله يوسف (كاتب)، ملا عبد الله اسماعيل (فلاح)، حلمي علي شريف (صحفي)، اسماعيل عارف (عامل)، شمس الدين المفتي (محام)، ووقع الطلب ٥٠ مواطنا [١].

وقد ارفقوا مع الطلب منهاج الحزب من ٢٣ ماده كالاتي:-

نصت المادة الاولى على ان أسم الحزب هو الحزب الديمقراطي لكردستان العراق وجاء في المادة الثانية ان" الحزب ديمقراطي ثوري يمثل مصالح العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين في كردستان العراق"، ونصت المادة الثالثة على ان الحزب ينتفع في نضاله السياسي وفي تحليلاته الاجتماعية من النظرية الماركسية اللينينية"وجاء في المادة الرابعة"ان الحزب يناضل من أجل صيانة الجمهورية العراقية وتوسيع وتعميق اتجاهها الديمقراطي على اساس الديمقراطية الموجهة التي تضمن الحريات الفردية العامة ".

ويناضل الحزب من أجل صيانة السلام في العالم والسير على هدى قرارات مؤتمر باندونك وميثاق الامم المتحدة ومواصلة السير على انتهاج سياسة وطنية معادية للاستعمار وتصفية بقية المعاهدات والاتفاقيات المخلة بسيادة العراق واستقلاله وتقوية علاقات الصداقة مع دول العالم كافة على اساس المنافع المتبادلة وخاصة دول المعسكر الاشتراكي وانتهاج سياسة اخوية مع جامعة الدول العربية واسناد حركة التحرر الوطني التي تخوض غمارها الشعوب المكافحة من أجل استقلالها وحقها في تقرير المصير، ويناضل الحزب من أجل تقرير علاقات الاخوة والصداقة بين الشعبين العربي والكردي وسائر الاقليات القومية وتقرير الوحدة الوطنية والعمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية واقرار ذلك في الدستور الدائم.

ونص المنهاج على توطيد علاقات الاخوة والصداقة والتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي ويناضل من أجل حصول الشعب الكردي على حق التمثيل

* ولد ابراهيم احمد سنة ١٩٢٠ في السليمانية دخل كلية الحقوق اوقف بسبب نشاطه السياسي سنة ١٩٣٧ اصبح امينا عاما للحزب سنة ١٩٥٢.

(١) اتحاد الشعب ٨/ ١/ ١٩٦٠.

والتوظيف في جميع مرافق الدولة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بشكل يتناسب مع نفوس الاكراد في العراق، ويناضل الحزب من أجل تطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى حياة الشعب في كافة النواحي عن طريق السير وفق مبدأ التخطيط الاقتصادي الحديث، ويؤمن الحزب بان الصناعات الثقيلة هي عماد الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ويناضل في سبيل زيادة عائدات الحكومة من النفط واعادة النظر في الاتفاق وتحديد نطاق عمل الشركات ضمن حدود الابار المستغلة حاليا واستثمار الحكومة للآبار والمناطق الاخرى، ويعمل الحزب من أجل تحسين احوال الفلاحين وزيادة مداخيلهم، كما يسعى الحزب لتحقيق جميع الوسائل التي تكفل ذلك ونص المنهاج في المادة الثالثة والعشرين منه على ان الحزب يساند نضال الشعب الكردي في مختلف اجزاء كردستان للتحرر من النبذ الاستعماري والرجعي"[1].

ومع ان المنهاج أدان الشوفينية والانفصالية فانه اكد في المادة السادسة العمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية واقرار ذلك في الدستور الدائم، اما النظام الداخلي للحزب فقد كان يقوم على بناء مماثل لسنة الحزب الشيوعي العراقي.

ولم يكن منتظرا ان يمر هذا البرنامج المشابه لبرامج الحزب الشيوعي دون ان يلفت انظار وزارة الداخلية والاعتراض على بعض فقراته فاقترح وزير الداخلية وبتوجيه مباشر من عبد الكريم قاسم اجراء عدد من التغييرات على المنهاج بصورة غير رسمية لكي لا تؤجل اجازة الحزب مثل حذف كلمة (الموحد) الشمولية وكلمة (كردستان) الاقليمية من اسم الحزب ليكون الاسم (الحزب الديمقراطي الكردي) وابدى البارزاني استعداده لاسقاط كلمة (الموحد) الا انه رفض حذف كلمة (كردستان) فاقترح عبد الكريم قاسم اسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني) كحل وسط فقبل الاقتراح[2].

ورفضت المادتان الثالثة والثالثة والعشرون، واحلت كلمة (الاكراد) او (القومية الكردية) محل عبارة (الشعب الكردي) وحذفت المادة المتعلقة بحق الاكراد في الحكم

---

(١) نص المنهاج في اتحاد الشعب ١١/ ١/ ١٩٦٠، ومجلة الثقافة الجديدة (كانون الثاني وشباط ١٩٦٠) ص١٣٠.

(٢) سعد ناجي جواد، العراق والمسالة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠ (لندن ١٩٩٠) ص ٤٢.

الذاتي وجادل عبد الكريم قاسم في اجتماع حضره قادة الحزب بان كلمة (الحكم الذاتي) [1] يمكن ان يستخدمها اعداؤه ضده او ربما كان من الصعب عليه ان يجمع مؤيديه حول هذه النقطة او يحصل على موافقتهم وخاصة قادة الجيش اذ قال لابراهيم احمد انه يتعاطف مع حق الاكراد في الحكم الذاتي ولكنه لا يريد ادراج هذا الحق في المنهاج وإنه بامكان الحزب الاشارة اليه في جريدته وقد وافقت قيادة الحزب على جميع التغييرات اعترافا بسلطة عبد الكريم قاسم على الحزب وهكذا اصبح الحزب مجازا في التاسع من شباط وبادر البارزاني لارسال البرقية التالية الى عبد الكريم قاسم:-

سيادة زعيم البلاد الاوحد عبد الكريم قاسم المحترم...

إذاعة الجمهورية العراقية- بغداد...

يسعدني ورفاقي اعضاء الهيئة المؤسسة للحزب الديمقراطي الكردستاني ان نقدم لسيادتكم باسم عشرات الالوف من اعضاء الحزب ومؤازريه واصدقائه اسمى ايات الشكر والتقدير بمناسبة شروع الحزب في ممارسة نشاطه العلني، هذه الممارسة التي ستحفز وتلهم حزبنا لتشديد النضال ضد الاستعمار ومؤامراته ومن أجل توطيد جمهوريتنا الخالدة وتعزيز الاخوة العربية الكردية وسائر الاقليات وتمتين الوحدة العراقية الصادقة وتحقيق الاماني المشروعة للقومية الكردية المتآخية مع شقيقتها الكبرى القومية العربية، تحت قيادة رمز هذه الاخوة والوحدة بطل ١٤ تموز عبد الكريم قاسم.

ونعاهدكم وشعبنا العراقي بان يظل حزبنا- كما كان- حارسا امينا لجمهوريتنا الخالدة ونهجها الديمقراطي وكيانها التحرري الراسخ.

عشتم قائدا مظفرا للشعب والجيش.

عاشت الاخوة العربية الكردية ضمانة انتصاراتنا الوطنية.

مصطفى البارزاني

رئيس الهيئة المؤسسة

للحزب الديمقراطي الكردستاني [2]

---

(١) نفسه ص ٨٠.

(٢) الرأي العام ١١ شباط ١٩٦٠.

وعندما عقد الحزب مؤتمره الخامس بين ٥- ١٠ مايس ١٩٦٠ اجرى عددا من التعديلات على منهاج الحزب فاعاد معظم ما حذفه عبد الكريم قاسم باستثناء الفقرة التي تشير الى الماركسية اللينينية واعيد انتخاب البارزاني رئيسا للحزب وابراهيم احمد سكرتيرا واعرب الحزب عن ولائه لرئيس الوزراء ولكن عبد الكريم قاسم لم يرحب بذلك بل انه استقبل بعض رؤساء العشائر الكردية المعادية للبارزاني، الامر الذي عده البارزاني استهانة متعمدة به، وأخذ عبدالكريم قاسم يلجأ الى اساليب التحريض سرا لاثارة القبال المعادية للبارزاني ومع ذلك استمر البارزاني في التعاون معه طوال سنة ١٩٦٠ على الرغم من ان عبدالكريم قاسم بدأ يقرب اليه عددا من الأغوات الكرد الذين تعاونوا مع الحكم الملكي واخذ يوزع عليهم السلاح والمال ولجأ عبدالكريم قاسم ايضا الى اسلوب آخر هو الادعاء ان الكرد ليس لهم شخصية قومية متميزة ومستقلة واخذ يتحدث باستخفاف عن دورهم في التأريخ العراقي واخذ يتجاهل البارزاني. ولجأ البارزاني هو الآخر الى السفير البريطاني في بغداد همفري تريفليان يشكو اليه تصرفات قاسم وزاره في ٣ شباط ١٩٦٠ وقد رد تريفليان له تلك الزيارة يوم ٢٨ شباط وقال تريفليان عن تلك الزيارة ارادت بريطانيا عرض صداقتها وتأييدها للبارزاني لكنه أعلن انه يعد بريطانيا عدوة الرئيس، وطلب تأكيد حسن نوايا بريطانيا وكان ردنا باننا نرى اقامة علاقات جيدة ولكن من خلال الحكومة العراقية ورفضت السفارة إقامة علاقات مباشرة مع البارزاني". وقد قام السفير بزيارة كردستان واجتمع بعدد من الأغوات هناك. وعندما وصلت اخبار تلك الاتصالات قاسم كانت العلاقة بينه وبين البارزاني قد وصلت الى حد القطيعة وأخذ يسعى لتقليص دور الحزب الديمقراطي الكردستاني ولمح مرة ان كلمة الكرد لا تحمل أية دلالة قومية وتلقفت الصحف الموالية له وخاصة صحيفتي بغداد لصاحبها خضر العباسي والثورة لصاحبها يونس الطائي ذلك وأخذت تدعو صراحة الى صهر الشعب ابكردي وعدم الاعتراف بحقوقه القومية ودخلت الصحف الكردية وخاصة خه بات (النضال) لسان حال الحزب الوطني الكردستاني وصوت الاكراد في معركة صحيفة مع هاتين الصحيفتين. وفي ١٥ تشرين الاول تم توقيف عضو اللجنة المركزية للحزب صالح اليوسفي ايذانا ببدء حملة لقمع الحزب، وزاد الأمر سوءا زيارة البارزاني للاتحاد السوفييتي في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة السوفييتية، للمشاركة في احتفالات ثورة أكتوبر واشارته هناك الى تدهور الوضع

في كردستان العراق وطلبه من المسؤولين السوفييت التوسط لدى عبدالكريم قاسم لاعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية وتطبيع العلاقات بينهما مما ادى الى توتر العلاقات مع عبد الكريم قاسم [1].

٥- الحزب الاسلامي:

كان نشاط الاخوان المسلمين في العراق قد ضعف بسبب موقف الحكومة منه واضطر زعيم الحزب محمد محمود الصواف لمغادرة العراق الى سوريا بعد ان اطلق سراحه في ايلول ١٩٥٩ وحل محله في قيادة الاخوان المسلمين عبد الكريم زيدان، وبعد ان صار قانون الجمعيات نافذا ومعمولا به قدم الاخوان المسلمون في الثاني من شباط ١٩٦٠ طلبا لاجازة حزبهم باسم (الحزب الاسلامي العراقي) قدم الطلب ابراهيم عبد الله شهاب ورفاقه وهم كل من نعمان عبد الرزاق السامرائي، صبري محمود الليلة، وليد عبد الكريم الاعظمي، وابراهيم منير المدرس، فليح حسن الصالح، فاضل دولان، مجيد الحاج حمد الذهيبة، الحاج محمد اللامي، عبد الجليل ابراهيم يوسف طه، والدكتور جاسم العاني [2] وقد ارفق مع الطلب منهاج الحزب الذي أكد ان غاية الحزب تطبيق احكام الاسلام تطبيقا كاملا شاملا لجميع شؤون الحياة وأمور الأفراد والدولة، كما يعمل الحزب على محاربة جميع الدعوات المفرقة للصفوف كالطائفية والعنصرية وجميع الافكار والمفاهيم الالحادية التي لا تعترف بغير المادة ويرى في شيوعها هدما للمجتمع لا يجوز السكوت عنه، كما يؤمن الحزب بضرورة الوحدة العراقية بين جميع المواطنين على اساس جنسيتهم العراقية، ويعتبر العراق جزءا من الامة العربية التي يجب ان تتوحد في دولة قوية على اساس الاسلام لا على اساس اخر وتكون هذه الدولة الواحدة نواة للوحدة الإسلامية الشاملة بين جميع الشعوب الاسلامية ولتقيم في العالم دولة اسلامية تضم جميع المسلمين وكذلك يؤمن الحزب بضرورة التضامن العربي ويعتبره ضرورة من ضرورات كفاح الشعب العربي لنيل استقلاله وتحرره كما يؤمن الحزب بسياسة الحياد الحقيقي بين المعسكرين المتنازعين في العالم.

وورد في النظام الداخلي ان اللجنة الادارية المركزية للحزب تقبل عضوا في الحزب كل عراقي لا يقل عمره عن ١٨ سنة وتتألف اللجنة من رئيس وسكرتير

---

(١) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) صحيفة الزمان ٣ شباط ١٩٦٠.

ومن آخرين يقررهم المؤتمر الذي يجب ان يعقد كل سنة وللحزب مكتب ادارة ولجان تفتيش ورقابة عامة ولجنة للتنظيم ولجنة ادارية [1]. ولم يكن الحزب في الواقع الا واجهة لجماعة الأخوان المسلمين في العراق.

وفي أثناء وجود ابراهيم عبد الله شهاب في بغداد لمتابعة اجراءات الحصول على الاجازة اوفد عبد الكريم قاسم اليه يونس الطائي (رئيس تحرير جريدة الثورة) وأبلغه ان قاسما لا يرغب في تشكيل حزب سياسي اسلامي وهو مستعد لدعم مقدمي الطلب في جميع المجالات الدينية والخيرية ولكن باسم جمعية دينية الا انه رفض العرض واجاب "اننا نقدم الطلب اسوة ببقية الاحزاب السياسية ونحن مصرون على ذلك" [2].

طلبت وزارة الداخلية اجراء بعض التعديلات على منهاج الحزب وان يحل اسم (المنهاج) بدلا من (الدستور) وامور اخرى كانت في رأي الوزير مخالفة لقانون الجمعيات. ومع ان المؤسسين ردوا على اعتراض الوزير فان وزارة الداخلية رفضت طلب التاسيس في نهاية شهر اذار مستندة في ذلك الى المادة الرابعة من قانون الجمعيات التي اكدت وجوب عدم تعارض اغراض الجمعية مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ومع النظام الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي وان لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقة بين القوميات او الاديان او المذاهب العراقية المختلفة وان لا يكون غرضها مجهولا او سريا تحت اغراض ظاهرية، أي ان الحزب المنوي تأسيسه مخالف للنظام الجمهوري فعلا لعدم اتفاقه مع (روح العصر) وتعارضه مع احكام الاسلام ومبادئه خاصة وان الوزير قد اكد في رفضه أنه علم بوجود علاقة بين المؤسسين وعناصر اجنبية ذات نزعة لايقرها القانون وكان ذلك يعني ضمنا جماعة الاخوان المسلمين في مصر وعندما رفض الطلب اتصل بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بحكم علاقتهم برئيس محكمة تمييز العراق فهمي الجراح وبعضو المحكمة ضياء شيت خطاب وكانا معروفين بتوجهاتهما الدينية فاملى الاخير على احدهم بضع نقاط ردا على الاسباب التي استندت اليها وزارة الداخلية في رفض الطلب.

---

(١) منهاج الحزب الاسلامي (المطبعة الاسلامية بغداد) ١٩٦٠ ص ٢ - ١٠.

(٢) مقابلة اجراها عبد الفتاح علي يحيى مع ابراهيم عبد الله شهاب في ٣ حزيران ١٩٩٤ كما سجلها في كتابه التطورات السياسية ص ٢٣١.

وقد اعترض المؤسسون على قرار الرفض لدى الهيئة العامة لمحكمة تمييز العراق وفي ٢٦ نيسان نقضت المحكمة قرار وزير الداخلية وعللت "قرارها بأن المبادىء التي بنى عليها المؤسسون مناهجه لا تتعارض مع النهج الديمقراطي ولا المبادىء التي قامت عليها الجمهورية ولا يمكن ان تعد اهداف الحزب سرية بعد وضوح منهاجه الذي سجل على نفسه العمل بتعاليم الاسلام ونظامه وهي بمجموعها يمكن ان تعالج المشكلات كافة ومعظمها لا يقال عنها انها لا تماشي روح العصر كما ان المنهاج ينسجم مع الدستور المؤقت الذي صرح بأن دين الدولة الرسمي هو الاسلام"[1].

غضب عبد الكريم قاسم من اجازة الحزب الاسلامي خلافا لرغبته وأتهم قادة الحزب قائلا"اين كانوا في العهد الملكي؟ اننا لم نسمع بنضالهم من أجل الحرية وتخليص العراق من الظلم، والفساد، وكان محمد حديد حاضرا فاجابه: لا يا سيادة الزعيم ان هؤلاء الاشخاص كانوا يعملون معنا في الجبهة الوطنية التي قاومت الاستعمار وتحدت العهد البائد"[2]. ويبدو ان وزارة الداخلية التي سبق ان رفضت الطلب وكذلك عبدالكريم قاسم الذي عارض اجازة الحزب قد اذعنا للاجازة لما عرف عن الحزب من مبدئية وجرأة في الوقوف بوجه المبادئ الشيوعية فلم يعترضنا على قرار محكمة التمييز الاخير.

واجه الحزب مضايقات من السلطة بعد اجازته مباشرة اذ ان الرقابة لم تسمح له باصدار جريدة ناطقة باسمه باسم (الجهاد) وفق قانون الجمعيات الذي يجيز للحزب اصدار جريدة خاصة به وعلى الرغم من طلبات الحزب المتكررة والمقدمة الى وزارة الارشاد، وقد قبلت صحيفة (الحياد)مهمة التعبير عن وجهة نظر الحزب ومع ذلك فقد قرر الحاكم العسكري تعطيل الجريدة.

وكانت حجة وزارة الارشاد في عدم اجازة جريدة الجهاد هو مطالبتها بتغير رئيس تحرير الجريدة ولذلك وجه الحزب بتاريخ التاسع من ايلول ١٩٦٠ الكتاب الاتي الى وزارة الارشاد- مديرية الصحافة.

اشارة الى كتابكم المرقم ٤٤٥٠ والمؤرخ في ٢٦/ ٥/ ١٩٦٠ والحاقا بكتابنا المرقم ٥٣ والمؤرخ في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٠. ونظرا لرغبة الاستاذ فاضل دولان

---

(١) جريدة الزمان ٢٨ نيسان ١٩٦٠.

(٢) جاسم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٣.

المحامي في ترك رئاسة تحرير (الجهاد)، وتحقيقا لرغبة ابناء الشعب فقد وافقنا ان يكون المحامي عبد المجيد الحاج حميد رئيسا لتحرير جريدة (الجهاد) بدلا من المحامي فاضل دولان.

هذا مع العلم انه مضى على اجازة حزبنا اكثر من اربعة اشهر وهو لا يزال من غير جريدة مع ضمان حقه بنص قانوني، اننا نأمل الموافقة السريعة على الاصدار والسلام.

السكرتير

وهكذا ظل الحزب عاجزا عن نشر افكاره ومبادئه وقد عقد الحزب مؤتمره الاول في ٢٩ تموز ١٩٦٠ واكد رئيس الحزب نعمان عبد الرزاق السامرائي في كلمة الافتتاح ان العمل في الحزب واجب ديني ووطني وان الإسلام بوصفه عقيدة ومبدأ بحاجة الى الدعوة لها والعمل على رفع لوائها لان جرف الاحزاب غير الاسلامية للشباب امر في غاية الخطورة مما يستلزم وجود حزب يقي الشباب والامة ويوجهها وجهة اسلامية [١].

وبعد إجراء الانتخابات فاز عشرة اشخاص بعضوية الهيئة الادارية منهم عبد الجليل ابراهيم ونعمان عبد الرزاق السامرائي وابراهيم منير المدرس ووليد عبد الكريم الاعظمي وفاضل دولان العاني [٢]. وقد كون الحزب له عددا من الخلايا في الوية بغداد والرمادي والموصل وسامراء ولكنها كانت محدودة. وعندما أغتيل احد أعضائه المدعو محمد محمود البنا اصدر الحزب بيانا اتهم فيه الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي بتدبير حادث الاغتيال، واتهم البيان الحزبين بالخروج عن تعاليم الاسلام والدعوة لبث الفرقة بين الناس [٣] وحذر الامة من الدعاية الشيوعية الخبيثة ومكائدها بل انه قدم مذكرة الى عبد الكريم قاسم في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٠ ونشرتها جريدة الفيحاء الاسبوعية الصادرة في الحلة جاء فيها"الشعب منقسم على نفسه بشكل لم يسبق له مثيل، الشيوعية مسيطرة واقدامها

---

(١) القيادة القومية – مكتب الثقافة والاعلام – مدرسة الاعداد الحزبي الاخوان المسلمون والتجمعات الاسلامية في العراق الملف ٢٢/ ٢٣.

(٢) المصدر نفسه، محضر أجتماع الهيئة الادارية ٤ اب ١٩٦٠.

(٣) جريدة الثورة ٧ تموز ١٩٦٠.

راسخة بفضل العون الذي تمدها به الحكومة سرا وجهرا النقد محظور خلافا لتعـاليم الاسلام الاقتصاد متدهور والشعب جائع والاموال العامة تنفق على اقامـة التمـاثيل والانصاب، العدالة الاجتماعية بحسب المفاهيم الدينية لا اثر لها فـي حيـن تشـجع المفاهيم الالحادية وتمهد لها السبل كمساواة المرأة بالرجل ". وحملت المذكرة قاسـما مسؤولية هذه الاوضاع قائلة "انك رئيس الوزراء والوزراء الاخرون انمـا يـأتمرون بأمرك"[1] وهو اتهام واضح وصريح لعبد الكريم قاسم وحكومته عند ئذ القي القبـض على عبد الجليل ابراهيم ووليد عبد الكريم الاعظمي وتسعة اعضـاء بـارزين فـي الحزب في بغداد بعد اسبوع واحد وتم تعطيل جريدة الفيحاء، ولجأ قسم من اعضـاء الحزب الى مصر ثم الى السعودية بعد ان شعروا بعدم رغبـة الجمهوريـة العربيـة المتحدة في التعاون معهم [2] وبذلك تشتت شمل الحزب مع انه لم يحل رسميا.

٦- حزب التحرير:-

في الاول من شباط ١٩٦٠ قدم الاعضاء المؤسسون لحزب التحرير طلبا الـى وزارة الداخلية لغرض إجازة حزبهم ومما جاء في الطلب "لما كـان الاسـلام فكـرة سياسية واقعة ووجهة نظر في الحياة ونطاقا يعالج جميع مشـاكل الحيـاة معالجـة صحيحة لا فرق بين كونها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية وينظم جميـع العلاقات بين بني الانسان وينظر الى جميع افراد الرعية نظرة انسانية واحـدة دون تمييز في ناحية الحكم او القضاء او رعاية الشؤون بغض النظر عن الجنس او الدين او اللون او اللغة او المذهب فينفذ على المسلمين جميع احكام الاسلام ويترك لغـير المسلمين من الرعايا عقيدتهم وعبادتهم.. ولما انتهت فترة الانتقال وابيحت الحيـاة الحزبية لجميع العراقيين وضمن لهم ان يعبروا عن ارادتـهم وافكـارهم السياسـية بالطرق والوسائل المشروعة.

لذا نقدم لسيادتكم نحن الموقعين الواردة أسماؤنا أدناه اخبارا بتأسيس حـزب سياسي يتبنى الاسلام عقيدة ونطاقا ويعمل لاستئناف الحياة الاسلامية وحمل الدعـوة الاسلامية اسمه حزب التحرير.

---

(١) الفيحاء ١٥ تشرين الاول ١٩٦٠.

(٢) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٣٥.

الموقعون: عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر، محمد عبيد البياتي، عبد الجبار حسين الشيخلي، غصوب يونس الجبوري، صالح عبد الوهاب الحـــاج بكـــر، عبـــد الهادي علي النعيمي، محمد سليم الكواز، السيد علي فتحي، حسن سلمان التميمـــي، احمد حامد الابراهيم"[1].

ولم يكن منهاج الحزب يختلف في جوهره ومضمونه عـــن منـــهاج الحـــزب الاسلامي اذ انه أكد:-

١- غاية الحزب استئناف الحياة الاسلامية وحمل الدعوة الاسلامية وبناء المجتمـــع على اسس الاسلام وقد وضح ان طريقة الوصول لهذه الغاية هي تسلم الحكم عن طريق الأمة.

٢- إن الحزب يتبنى الاسلام ويعمل على تطبيقه في المجتمع، ولما كان الاسلام يـأمر بالمحافظة على إستقلال البلاد ووحدتها ومنع سيطرة الاستعمار عليها فإن الحزب يعمل على دوام استقلالها ووحدتها ومنع فرض اية سيطرة اجنبية عليها.

٣- خضوع الدولة لسيادة الشرع وكافة الرعايا كما جعل الســلطات للامـــة فوجـــب عليها ان تختار حاكما من بينها.

٤- يجب ان تعالج المشكلة الاقتصادية من خلال توزيع الاموال والمنافع على جميـــع افراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع منها وذلك بتسهيل تمكينـــــهم مـــن حيازتـــها والسعي لها.

٥- وفي مجال الملكية يرى الحزب ان الملكية تنقسم الى ملكية فردية وملكية عامـــة وملكية دولة اما الملكية الفردية فهي الملكية في الاموال التي اباح الله للافـــراد ان يتملكوها بالطرق والوسائل الشرعية التي حددها الشـــرع فـــي وســـائل التملـــك ووسائل التنمية.

٦- أما في مجال السياسة الخارجية فيرى الحزب ان علاقة الدولة الخارجية يجـــب ان تبقى على اساس الاسلام ويرى الحزب ان قضية فلسطين هي قضية سياســـية عسكرية ولا تحل بالمفاوضات والمساومات وحلها انما يكون بالجـــهاد والقضـــاء على الكيان الاسرائيلي قضاء تاما[2].

---

(١) جريدة الزمان ٣/ ٢/ ١٩٦٠.

(٢) مسودة نظرة حزب التحرير من السياسة الداخلية والخارجية المقدمة الى وزارة الداخلية (بغداد ١٩٦٠)، مديرية شرطة بغداد الملف ٤٩٣٦.

وقد اشارت السلطات الى وجود نشاط لحزب التحرير قبل تقديم الطلب وبالتحديد منذ سنة ١٩٥٤ وبدأ نشاطه بعد الثورة بتشكيل حلقات وكان اول تجمع لهؤلاء قد عقد في فندق التاج وفي جامع الحيدر خانه الذي اتخذ من غرفة الامامي عبد العزيز البدري مقرا له، وتم عقد اجتماعات في دار حسين علي الاعظمي الذي كان سابقا في جمعية الاخوة الاسلامية وبث دعوتهم بين المدرسين والطلاب واصبح مقر عملهم في جامع الامام الاعظم [١].

في ٢٧ آذار رفض وزير الداخلية الطلب اذ كان يرى ان منهاج الحزب مخالف لروح العصر ومجاف لمباديء الشريعة الاسلامية فضلا عن كونه مرتبطا بحزب آخر ناشط خارج العراق وكان يقصد بذلك حزب التحرير الاسلامي ومقره الرئيس في الاردن وقد ورد في تقرير امني "ان هذا الحزب كما يقول الناس ليس مؤمنا بالزعيم وانه يفضل ان تكون الزعامة من قبل رجل يحكم وفق الشريعة الاسلامية" [٢].

رفع المؤسسون اعتراضا الى محكمة تمييز العراق فايدت المحكمة في ٢٩ نيسان قرار الداخلية بالرفض ولكن الحزب ظل يعمل بشكل سري واصدر في ٢٢ مايس منشورا عن النشاط الشيوعي باسم التعليق السياسي هاجم فيه عبد الكريم قاسم لتركه المجال للقوى المعادية للشيوعيين ليصبح هم كل فئة من الفئات القضاء على الفئة الاخرى لينشغلوا جميعا عن الدولة واعمالها وخططها وفي ٦ حزيران اصدر الحزب بيانا في اثر خطاب رئيس الوزراء بمناسبة عيد الاضحى المبارك اتهم فيه الحكام بالابتعاد عن تعاليم الاسلام وعدم الاخذ بها وحث رئيس الوزراء على تبني الاسلام عقيدة ونظاما والعمل على اقامة الدولة الاسلامية" [٣].

٧- الحزب الجمهوري:-

كان من نتائج عدم حصول الشيوعيين على اجازة لحزبهم ونتيجة للانقسام الذي حصل في صفوفهم ان اقتنع بها عدد من اليساريين الماركسيين بالتقدم بطلب في ١٢ شباط ١٩٦٠. الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم الحزب الجمهوري

---

(١) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ص ١٨٢.

(٢) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام - لجنة تاريخ الحزب (تقارير خاصة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الملف ٢٤ كتاب مديرية الامن العامة ٢ اذار ١٩٦٠.

(٣) محمد كاظم علي المصدر نفسه ١٨٣.

وكان على رأس مقدمي الطلب عبد الفتاح ابراهيم ومعه كل من محمد مهدي الجواهري، احمد جعفر الاوقاتي، الدكتور صديق الاتروشي، عبود مهدي زلزله، عبد الرزاق مطر، طه باقر، صالح الشالجي، عبد الحميد الحكاك، عبد الحليم كاشف الغطاء، رفيق حلمي، فريد مهدي الاحمر، حسن الاسدي، الدكتور عبد الامير مجيد الصفار، سليم حلاوي، حسين جدو، نيازي فرنكول، شاكر الحريري، نايف الحسن، سعيد عباس، عبد الصمد خانقاه، عبد القادر الطالباني، جلال شريف، وايد الطلب ١١٥ مواطنا، وقد ارفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب الذي جاء فيه [1].

١- يسعى الحزب بالوسائل الديمقراطية الى صيانة وتوطيد اركان الوحدة العراقية وتعزيز النهج الديمقراطي باقامة نظام نيابي برلماني يستند الى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة الانتخاب السري المباشر.

٢- يعمل الحزب من أجل تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكردي وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين ويقر الحزب ممارسة الشعب الكردي لكافة حقوقه القومية ويعمل على اقامة ادارة ذاتية موحدة للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية.

٣- يعمل الحزب من أجل استقلال العراق وسيادته الوطنية ومقاومته الاحلاف العدوانية.

٤- تثبيت سياسة التضامن العربي وتحقيق اهداف العرب القومية باسناد حركات التحرر العربية والتعاون مع جميع الاقطار العربية في تحرير الوطن العربي من القواعد الاجنبية.

٥- العمل على توطيد سياسة الحياد الايجابي وتوثيق الصداقة مع شعوب آسيا وافريقيا.

٦- يؤمن الحزب بمبدأ التوجيه الاقتصادي على اساس وضع وتنفيذ خطة اقتصادية وطنية تقوم على تخصيص اعلى نسبة من الدخل الوطني للاستثمار الانتاجي والانتفاع بجميع الامكانات الاقتصادية انتفاعا يؤدي الى بناء الاساس الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني وضمان حسن توزيعه بين جميع طبقات الشعب.

٧- يؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بحل المشاكل الزراعية الخاصة بتقديم المساعدات المالية والفنية للمزارعين وارشادهم الى افضل الطرق الزراعية.

---

(١) صحيفة الراي العام ١٢ شباط ١٩٦٠. مجلة الثقافة الجديدة (اذار نيسان ١٩٦٠) ص ١١٥.

٨- ضرورة تمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع نواحي الحياة ومبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي.

اعترضت وزارة الداخلية على الطلب بسبب المعلومات التي وردت في المنهاج الذي فسره الوزير وكأنه دستور دائم واعترض على تعبيري (الشعب العربي) و(الشعب الكردي). ووجهت شعبة الجمعيات، في الوزارة بكتابها رقم ٧١٢ في ١٩ شباط ١٩٦٠. اعتراضات على المنهاج كالاتي:-

الى/ طالبي انشاء الحزب الجمهوري ببغداد.

السيد عبد الفتاح ابراهيم ورفقاه..

اشارة الى طلبكم المسجل لدينا في ١١/ ٢/ ١٩٦٠.

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم ١ لسنة- ١٩٦٠. نرجو اجراء التعديلات والاضافات التالية في منهاج ونظام الحزب المراد انشاؤه واعلامنا.

أولا- المنهاج

١- ان ما ورد في الفقرة (ا- ب) من المادة الاولى منه حول ما يتعلق باقامة نظام برلماني مستند على مجلس وطني واحد امر سابق لأوانه لأن تقرير مثل هذه الامور سيحددها الدستور لذلك يقتضي اعادة صياغة هذه الفقرة بما يناسب ذلك.

٢- إعادة صياغة الفقرة (٣- ب) من المادة الاولى منه بما يتفق واحكام الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

٣- إعادة صياغة الفقرة (٤- ب) من المادة الاولى منه بما يؤمن الاكتفاء بذكر تعبير (الاقليات) دون تخصيص أي منها ضمانا لوحدة الصف العراقي.

٤- ان تعبير الشعب يطلق على العرب والاكراد معا كما نص عليه الدستور المؤقت لذلك يقتضي اجراء التصحيحات اللازمة في المنهاج في ضوء ذلك بعد استعراض مواده.

ثانيا- النظام الداخلي

١- استبدال كلمة (القانون) الواردة في آخر المادة ٢٩ منه بعبارة قانون الجمعيات.

٢- اضافة عبارة (على أن لا تتعارض مع احكام قانون الجمعيات والنظام الداخلي للحزب) الى آخر المادة (٣١) منه.

٣- وقد لوحظ ان النظام وإن كان موقعا من الأعضاء المؤسسين الا أن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الجمعيات لم تدون فيه فيقتضي اضافة تلك المعلومات.

وزير الداخلية (١)

صورة منه الى:-

الحاكم العسكري العام

متصرفية لواء بغداد

مديرية الأمن العامة

مديرية الشرطة العامة

وقد رد عبد الفتاح ابراهيم وأعضاء الهيئة المؤسسة للحزب يوم ٥ آذار ١٩٦٠. على كتاب وزارة الداخلية بالموافقة على إجراء التعديلات المطلوبة كالآتي:-

سيادة وزير الداخلية المحترم... بعد التحية:-

وبالاشارة الى كتابكم المرقم ش/ ٢١٢ والمؤرخ في ٢٩/ ٢/ ١٩٦٠ نرجو التفضل بالعلم باننا بناء على رغبتكم اجرينا التعديلات المطلوبة في مواد المنهاج والنظام الداخلي للحزب الجمهوري على والوجه التالي:-

في المنهاج

١- الفقرة (٣- أ) في المادة الأولى.:

(تعزيز التآخي والتضامن بين القوميتين العربية والكردية والأقليات ضمن وحدة الكيان الجمهوري القائم).

٢- الفقرة (١- ب) من المادة الأولى.:

(اقامة نظام نيابي برلماني يستند الى انتخابات حرة مباشرة).

٣- الفقرة (٣- ب) من المادة الأولى.:

(تعزيز التآخي بين العرب والاكراد وتوطيد الوحدة العراقية على اساس متين بضمان ممارسة الاكراد حقوقهم القومية وفقا لما جاء في المادة الثالثة من الدستور المؤقت).

---

(١) اتحاد الشعب ٢/ ٣/ ١٩٦٠.

٤- الفقرة (٤- ب) من المادة الاولى:.

(ضمان حقوق الاقليات على اساس عدم التمييز بين المواطنين كافة بسبب القومية او الدين او الطائفة).

٥- الفقرة (٢) من المادة الرابعة:.

(تأمين التعليم بجميع مراحله للاكراد بلغتهم وتأمين التعليم الابتدائي للأقليات بلغاتها).

في النظام الداخلي:

١- المادة التاسعة والعشرون:

(للحزب ان يتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وفق احكام قانون الجمعيات).

٢- المادة الحادية والثلاثون:.

(للجنة الادارية المركزية اصدار التعليمات المقتضية لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكام قانون الجمعيات والنظام الداخلي للحزب).

وبطيه نرفق نسختين من النظام الداخلي موقعتين من قبل المؤسسين الموجودين في بغداد وعددهم يزيد عن العدد المطلوب في قانون الجمعيات وقد ادرجت مع التواقيع جميع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الجمعيات كما نرفق عشرة نسخ غير موقعة، ونرجو ان يسمح للمؤسسين الآخرين بالتوقيع وبيان المعلومات المطلوبة عند حضورهم.

وقد صححت بالاضافة الى ذلك الاغلاط المطبعية التي اشير اليها في الفقرة الرابعة فيما يتعلق بالنظام الداخلي من كتابكم المذكور اعلاه.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر.

عبد الفتاح ابراهيم
عن الهيئة المؤسسة
للحزب الجمهوري [1]

ولكن هذه التعديلات لم تحقق اغراضها لأن الطلب كان يجب ان يرفض بناء على امر عبد الكريم قاسم الشفهي حسب قول هادي رشيد الجاوشلي [1] ولان عبد

---

(١) الراي العام ٧ اذار ١٩٦٠.

الفتاح ابراهيم كان معروفا بتوجهاته اليسارية وقد ابلغ عبد الفتاح ابراهيم في ٢٧ اذار برفض الطلب فوجهت الهيئة المؤسسة مذكرة الى عبد الكريم قاسم في ٢ نيسان ١٩٦٠. نصها:-

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، رئيس الوزراء المحترم...

تلقيت وزملائي اعضاء الهيئة المؤسسة للحزب الجمهوري كتابا مؤرخا في ٢٧/ ٣/ ١٩٦٠. من سيادة وزير الداخلية يبلغنا بقرار رفض طلب تأسيس الحزب الذي قررنا تأسيسه..

ولقد بلغنا قبل ذلك عن طريق الشائعات ان هنالك نية مبيّتة برفض طلبنا، كما نشرت احدى الصحف شيئا من هذا القبيل وهي التي راحت تدلل يوما بعد اخر بانها ذات علم مسبق بما لا يتسنى علمه او تقديره لسائر المواطنين، وسمعنا استنتاجات كثيرة مآلها أن الظواهر لا تشير الى ان موضوع ممارسة الحريات الحزبية امر مقصود حقا بحيث يتاح لنا ممارستها بصفتنا مواطنين مخلصين للشعب ولجمهورية الرابع عشر من تموز باهدافها التحررية المنبثقة عن ارادة الشعب ومصلحته في تقويم حياة ديمقراطية تضمن الأمان والاستقرار والرفاه للمواطنين جميعا.

لقد سمعنا ذلك وكثيرا غيره تردده الافواه الا اننا استنادا الى ما اعلنه سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم عن عزم وتصميم من اهداف ثورة الرابع عشر من تموز ثورة الجيش والشعب على الاستعمار وعملائه وعلى الظلم والطغيان وعلى روح الاستهانة بحريات المواطنين وبحقوقهم وكراماتهم وبتطبيق القوانين تلك الظواهر البشعة المنكرة التي سحقها الشعب وقرر ان لا تعود الى الظهور، ان ثقتنا تلك جعلتنا نرفض ما يتهامس به الظنانون.

وان ما اعلن عن انتهاء فترة الانتقال وعن الرغبة الاكيدة في حث الناس على تكوين الاحزاب من أجل العمل على توحيد الصف لتحقيق الاستقرار والانصراف للانشاء ولارساء دعائم جمهورية ديمقراطية متحررة يجد فيها الشعب الحرية والامان والرفاه، ان كل ذلك هو الذي جعلنا على يقين بأن حزبنا بأهدافه الواضحة وشخصياته المعلومة في ماضيها وحاضرها سيكون موضع ترحيب وتأييد من جانب السلطة الوطنية التي تهدف حقا الى اقامة جمهورية ديمقراطية في ظل سيادة

---

(١) اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٣٨.

القانون المنبثق عن ارادة الشعب والذي يــهدف الـــى ضمـــان حريـــات المواطنيـــن وكرامتهم والى افساح المجال لهم لأن يحققوا شخصياتهم ويساهموا مساهمة فعالـــة في صيانة الجمهورية والعمل على تحقيق اهدافها، هذا القـــانون الـــذي يلـــتزم بـــه المشرع والمسؤول عن التنفيذ ليس من حيث شكلياته وانما من حيث قصده وفحـــواه قبل ان يسأل الناس عن الالتزام به وعن اطاعته.

ولسنا نرى اطلاقا بين المؤسسين والمؤيدين من لا تتوفر فيه الشروط التـــي تؤهله يا سيادة الزعيم.

ان الكتاب المؤرخ في ٢٧- ٣- ١٩٦٠. الذي تســلمناه ليلــة عيــد الفطــر المبارك والذي انطوى على كل ما خيب املنا، اثار فينا شعورا غريبا مبعثـــه البـــون الشاسع بين روح ذلك الكتاب وثورة الرابع عشر من تموز المتحررة، وهو شـــعور لا بد وان يتحسس به كل من يقرأ (الاسباب) التي أوردها لحرمـــان ثلاثـــة وعشـــرين مواطنا معروفا والاف المواطنين المؤيدين من حق طبيعي مشروع يعتبر من أوليـــات النظام الديمقراطي، ذلك ان يعلنوا اهدافهم وان ينتظموا بالكيفية التي يخولـــها لـــهم القانون ليساهموا مع سائر ابناء وطنهم في صيانة الكيان العام وفـــي الدفـــاع عـــن سلامة الوطن ومصالحه.

وأنه لمن المؤسف، يا سيادة الزعيم، ان اقول ان ما ورد في الفقرتين الاولـــى والثانية من الكتاب المشار اليه ليس فيه ما يصمد امام مناقشة جدية حسنة القصـــد، فالقانون يشترط ان يتقدم بالطلب ما لا يقل عن عشرة مواطنين ولقد قيـــل لنـــا فـــي وزارة الداخلية ان الجواب الذي وقعه ستة عشـــر مـــن مجمـــوع المؤسســـين واف بالغرض حينما بينا لهم ان المؤسسين الباقين هم خارج العراق او بعيدون عن بغـــداد ولكنهم على استعداد للتوقيع عند حضورهم اذا اقتضى الأمر، كما نوهنا بذلـــك فـــي جوابنا المؤرخ في ٥/ ٣/ ١٩٦٠، وكان هناك من السوابق والتساهل في مـــا هـــو اكثر خطورة من هذا الامر مما لا يجعل هذا السبب ذا قيمة اطلاقا في تبرير حرمـــان مواطنين من حق اساسي من حقوق المواطنة في جمهورية ديمقراطية متحررة.

إن ما جاء في الفقرة الثانية من كتاب الرفض موضوع البحث من ان الدوائـــر المختصة لاحظت عدم تيسر المعلومات اللازمة للتثبت من الشـــروط التـــي يقتضـــي توفرها في جميع الاعضاء المؤسسين والمؤيدين وفق ما تتطلبـــه المادتـــان الثالثـــة

والحادية والثلاثون من القانون فامر يثير العجب ويكاد الغرض منه ان يكـــون غــير مفهوم فالمادة الثالثة تنص على ما يلي:-

يشترط في عضو الجمعية ان يكون:-

١- تام الاهلية.

٢- ان لا يكون محروما من الحقوق المدنية.

٣- غير محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف.

٤- قد قبل نظام الجمعية كتابة.

والمادة الحادية والثلاثون تنص على ما يلي:-

١- يشترط في عضو الحزب ان يكون عراقي الجنسية.

٢- لا يجوز لافراد القوات المسلحة ومن يعمل بامرتها ولا للقضاة- الحكـام- ولا لموظفي الخدمة الخارجية ولا لكل تلميذ بالدراسة الابتدائية والثانوية وما يعادلـها ولا لرؤساء الوحدات الادارية (في اللواء والقضاء والناحية) ان ينتموا الى أي حـزب من الاحزاب ولا يجدون في الحزب ان يقبل بين اعضائه عضوا منهم.

٣- كل فرد امتهن مهنة اخرى والتحق بالمدارس لغرض الدراسة المســـائية فلا تشمله احكام الفقرة الثانية اعلاه. لممارسة حق تأسيس الحزب والانتمـــاء اليــه حسب ما جاء في هاتين المادتين.

على ان ما هو اشد خطورة من كل ذلك، ما اشارت اليه الفقـــرة الثالثـــة مـــن كتاب الرفض- حيث جاء فيها (ان المعلومات الواردة مؤخرا من الجهات المختصـــة المسؤولة تفيد ان شروط المادة الرابعة من القانون المذكور غير متوفرة في اهـــداف واغراض الحزب) وان المادة الرابعة- كما يعلم سيادة الزعيم تنص على ما يلـــي:- (يجب ان تتحقق في اغراض الجمعية الشروط التالية:-

١- أن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.

٢- أن لا تتعارض مع النظام الجمهوري.

٣- أن لا تتعارض مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي.

٤- أن لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقة بين القوميات او الاديـــان او المذاهب العراقية المختلفة.

٥- أن لا يكون غرضها مجهولا او سريا مستورا تحت اغراض ظاهرية.

٦- أن لا تكون- اضافة الى ما سبق- مخالفة للنظام العام والاداب.

ان الغموض الذي يعتور الفقرة التي اشارت الى هــذه المــادة لامــر يثــير التساؤل- فمن هي يا ترى هذه الجهات المختصة وما هي الشروط التي ارتأت انـــها غير متوفرة وفي أي من اهداف الحزب واغراضه هل في جزء منها واي جـــزء ام فيها جميعا ولماذا؟ ولم لم ينوه بهذا الرأي في الاعتراض الذي طلب فيه الى الحــزب ان يجري التعديلات التي ارتأتها وزارة الداخلية من قبل فاجريت وفق مشيئتها؟.

إن طلب تاسيس حزب من مواطنين معروفيـــن كطــالبي تأسـيس الحــزب الجمهوري ومؤيديه لا يصح رفضه باي وجه من الوجوه وبهذا الغموض واليســر - ان من حقنا ان نطلب الايضاح وان نتعاون مع السلطة الوطنية في تيسير ممارســتنا حقنا المشروع في تاسيس حزب نحن ومعنا الاف المواطنين راغبون في تأسيسه في حدود القانون وفي سبيل الخير العام، وان ذلك حق مشروع لكل مواطن غير محــروم من حقوقه المدنية ولم يقترف ما يسوغ منعه من ممارسة التعبير عن ارادتــه وارادة من ينضّم اليه من ابناء الشعب في ميدان الخدمة العامة.

ولذلك فاننا نتقدم الى سيادة الزعيم بطلب الامر بأن يعاد النظر في موضـــوع الرفض وبان توضح لنا الاسباب التي استند اليها في هذا الرفض لنعمل على تلافـــي ما يمكن ان نتلافاه منها لكيما نتوصل الى الحل الذي يحقق لنا تأسيس الحزب الــذي نريد تأسيسه للقيام بواجبنا الوطني ولتادية ما يـــترتب علينـــا فـــي خدمـــة شــعبنا وجمهوريتنا الديمقراطية المتحررة.

وإننا لعلى ثقة بأن مفجر ثورة الرابع عشر من تموز الذي اعلن انتهاء فــترة الانتقال ووعد بان يحث المواطنين على تاسيس الاحزاب وممارسة النشاط البناء مــن أجل صيانة مكاسب الثورة وتحقيق اهدافها التحررية وتقويم الجمهورية الديمقراطيــة المنبثقة عنها سيكون عونا لنا في انجاز مهمتنا النبيلة، لا سيما ونحن نـــهدف فـــي مقدمة ما نهدف اليه تحقيق وحدة الصف التي طالما نادى بضرورتها الملحة، لدعـــم السلطة الوطنية في نهجها الديمقراطي السليم الذي هو خير ضمان لســلامة الوطــن وتحقيق الاستقرار ورد كيد الاستعمار وعملائه واحباط مساعيهم في اثارة الشـــقاق وتعكير صفو الحياة العامة.

وإننا لعلى ثقة ايضا بأن سيادة الزعيم يقدر خطورة منع تأسيس حزب يقومــه مجموع الافراد الذين تقدموا بطلب تاسيس الحزب الجمهوري وجموع مؤيديهم مـــن العناصر الديمقراطية الاصيلة التي سبق وان مارست الحياة الحزبية فعلا في العـــهد

المباد)، انه امر جدير بالاهتمام من حيث إمكان استغلاله استغلالا سيئا لزعزعة الثقة بجدية الحياة الحزبية في حياتنا العامة وللطعن في حقيقة ديمقراطية جمهوريتنا المتحررة وهي امور اساسية في خطط الاستعمار وعملائه الذين يعنيهم اكثر ما يعنيهم اشاعة كثرة الظنون والشكوك سعيا لبدء عزل السلطة عن الشعب لايجاد ثغرة متسعة بين الشعب وحكومته الوطنية لا مرار مؤامراتهم وارباك خط السير الديمقراطي وهو السبيل الوحيد الذي يؤمن تضامن الشعب مع السلطة الوطنية والحفاظ على جمهوريتنا المتحررة وتحقيق اهداف ثورة الرابع عشر من تموز، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

عبد الفتاح ابراهيم (١)

الهيئة المؤسسة للحزب الجمهوري

ويذكر عبد الفتاح ابراهيم ان عبد الكريم قاسم أستدعاه بعد ان رفض حزبه وبين له ان السبب الاساس في عدم اجازة حزبه هو ان معظم اعضاء الهيئة المؤسسة هم من الانتهازيين ومنهم محمد مهدي الجواهري فيما يرى ابراهيم نفسه ان السبب الحقيقي لرفض الطلب هو ان قاسما لم يكن مطمئنا مني ومن المؤسسين وكان يعدني شيوعيا كما اني لم اجادله (٢).

ويؤيد هذا الرأي ما ورد في بعض التقارير الامنية التي حذرت الحكومة من اجازة الحزب الجمهوري لانه كان في رأيها يراد منه ان يكون واجهة للحزب الشيوعي وانه اذا ما اجيز سينضم اليه جميع الشيوعيين (٣).

ولم يعد من أمل للشيوعيين في العمل العلني بل وحتى في ظل واجهة حزبية اخرى، وقد اشيع ان العقيد فاضل عباس المهداوي يسعى لتشكيل حزب ديمقراطي باسم حزب الشعب بالتعاون مع العقيد وصفي طاهر والعقيد ماجد محمد امين وغيرهما وان ينظم الزعيم عبدالكريم قاسم اليه فيما بعد (٤). ولكن الفكرة لم ترق لعبد الكريم قاسم فلم يقدم هؤلاء الطلب كما ان الشيوعيين لم يتحمسوا للفكرة لأن

---

(١) اتحاد الشعب ٢ نيسان ١٩٦٠، الاستقلال ٥ نيسان ١٩٦٠.

(٢) اقتباسا من عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٣٩.

(٣) القيادة القومية – مكتب الثقافة والاعلام، مدرسة الاعداد الحزبي تقارير خاصة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ الملف ٢٤ تقارير مديرية الامن العامة في ١٠، ٢١ شباط، ١ اذار ١٩٦٠.

(٤) هادي حسن عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة ص ١٦٣.

المهداوي رجل قاسم والناطق باسمه وقد ذكر المهداوي ان طلبه بتأسيس حزب الشعب مرهون بموافقة عبد الكريم قاسم.

٨- الحزب الوطني التقدمي:-

على اثر عودة كامل الجادرجي لرئاسة الحزب الوطني الديمقراطي عاد الخلاف بينه وبين محمد حديد حول مسألة ما اذا كان حكم عبد الكريم قاسم يستحق مساندة الحزب ام لا، فكان محمد حديد يرى نعم وأنه يستحق اما جواب الجادرجي فكان العكس [1]. وكان محمد حديد وكتلته يؤيدون بقاءه في الوزارة لامكان تطبيق الكثير من منهاج الحزب بينما كانت كتلة الجادرجي تعارض هذا الرأي وترى ان البقاء خارج الحكم وتأييد الحكومة في الاعمال التي يراها الحزب انها نافعة ومعارضة الاجراءات التي هي خلاف ذلك، ويعتبرون في هذه الحالة كأنهم مرشدون لسفينة البلاد[2].

حاول محمد حديد ان يحشد اكثرية الهيئة المؤسسة حوله فاستقال من الوزارة واخذ هو ومؤيدوه يحشدون قواهم للمؤتمر الذي عقد يوم ٥ مايس ولما بدا واضحا ان الاغلبية كانت بجانب الجادرجي ترك محمد حديد وقسم كبير من انصاره القاعه ونال الجادرجي ٧٨٢ صوتا دون معارضة فتوزعت المراكز الادارية على النحو الاتي: الجادرجي رئيسا وهديب الحاج حمود نائبا للرئيس وحسين جميل امين السر العام ومظهر العزاوي نائبا لأمين السر العام وعواد علي النجم امينا للصندوق[3]. وصار الانشقاق واضحا في بداية حزيران حيث اصدر الحزب قرارا بطرد محمد حديد وثلاثة واربعين من انصاره خاصة ان الصحف قد نشرت خبر اعتزامهم تأسيس حزب خاص بهم.

وفي ٢٩ حزيران ابلغ محمد حديد وزير الداخلية اعتزامه تأسس حزب جديد باسم الحزب الوطني التقدمي ورفع الطلب معه كل من خدوري خدوري محمد السعدون، نائل سمحيري، عراك الزكم، سلمان العزاوي، عباس حسن جمعة، رجب علي الصفار، الدكتور جعفر الحسني، الدكتور رضا حلاوي، عبد الامير درويش، الحاج

---

(١) حول الخلاف بين الزعيمين انظر رسالة الحزب الوطني الديمقراطي وحقيقة الخلاف في اوساطه دار الاهالي (بغداد ١٩٦٠).

(٢) القيادة القومية – مكتب الثقافة والاعلام مدرسة الاعداد الحزبي تقرير مديرية الامن العامة ١ اذار ١٩٦٠. ملف الحزب الوطني الديمقراطي.

(٣) الاهالي ٨ مايس ١٩٦٠.

عباس جودي، السيد حميد السيد كاظم الياسري، عبد الرزاق محمد، وارفقوا بطلبهم منهاج الحزب الذي تضمن ان الحزب يعمل على رعاية مصالح الفلاحين والعمال والكسبة والمثقفين والمصالح المشروعة لسائر الطبقات وفقا ما تستلزمه مصلحة المجموع من اجل تحقيق تقدم سريع شامل في جميع النواحي في حياة الشعب، ويعمل الحزب من اجل صيانة النظام الجمهوري وتقرير استقلال العراق وسيادته وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقرير التعاون الحر والاخوة الصادقة بين العرب والكرد والتركمان ويعمل كذلك من اجل اقامة نظام ديمقراطي برلماني ينتخب فيه النواب انتخابا مباشرا حرا ويعمل من اجل تحقيق وحدة الامة العربية بدولة اتحادية تقوم على اسس ديمقراطية وتضمن فيها حقوق القوميات والاقليات الاخرى، كما يعمل الحزب من اجل اتباع سياسة خارجية من شأنها تحسين العلاقات مع الدول الاجنبية بوجه عام كما يعمل بمباديء باندونك بالحياد الايجابي ودعم السلم في العالم.

اما في الشؤون الاقتصادية فان الحزب يعمل من اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي العام في البلاد باتباع سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية موجهة لخدمة مجموع الشعب [1]. وهذا يعني ان منهاج الحزب هو صورة طبق الاصل لمنهاج الحزب الوطني الديمقراطي ولم يكن الحزب الجديد يختلف عن الحزب الوطني الديمقراطي في منهجه وتكوينه واسلوب عمله، الا في موقفه المؤيد لعبدالكريم قاسم ونظام حكمه. اما كلمة التقدمي التي أضيفت الى حزب محمد حديد فكانت لتمييزه عن الحزب السابق.

وبانتهاء المدة القانونية التي حددتها المادة الخامسة من قانون الجمعيات ولعدم اعتراض وزير الداخلية فقد اعتبر مجازا واصبحت صحيفة البيان لسان حال الحزب. وفي الحقيقة فانه اعتبر قائما بصورة رسمية منذ التاسع والعشرين من تموز ١٩٦٠. واخذ المؤسسون بدعم من عبد الكريم قاسم ينتقدون الجادرجي على حبه التفرد بالسلطة، ووقفوا بجانب حكم عبد الكريم قاسم دون تحفظ، وقد عقد الحزب الوطني التقدمي مؤتمره الاول يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٦٠، والقى محمد حديد كلمته بالمناسبة ذكر فيها ان الحزب تأسس لينهض بدوره في تطوير الجمهورية وتقدمها ويعمل من اجل رخاء الشعب وازدهار البلاد والمحافظة على مكاسب ثورة ١٤ تموز وصيانة الجمهورية واستقلالها، والقضاء على محاولات التدخل في

---

(١) صحيفة البيان ٣٠ حزيران ١٩٦٠.

شؤونها الداخلية ودعم سياسة الحياد الايجابي والتضامن العربي وحل الخلافات العربية والعمل على تامين الاستقرار في الدخل وسيادة القانون ونبذ العنف والاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه وتشجيع القطاع الاهلي في الاقتصاد الوطني وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي.

وهكذا لم يجز من الاحزاب التي تقدمت بطلباتها سوى الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي جماعة داود الصائغ والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاسلامي والحزب الوطني التقدمي ومع ذلك فلم يمض سوى اقل من عام واحد على اجازة الاحزاب حتى شرعت السلطات الحكومية بمطاردتها وملاحقة اعضائها واعتقالهم واغلاق صحفهم بسبب انتقادها لسياسة الحكومة ومطالبتها بالاصلاح [١].

أما الاحزاب القومية فانها لم تتقدم بطلبات لاجازتها وذلك لانها موقنة بان حكم عبد الكريم قاسم هو حكم دكتاتوري لا يعرف الحياة الديمقراطية وفي مقدمة هذه الأحزاب حزب البعث العربي الاشتراكي، ففي اواسط آذار ١٩٦٠ اصدر الحزب بيانا هاجم فيه ادعاءات حكومة عبد الكريم قاسم بالديمقراطية والتبجح باجازة الاحزاب فقال:-

" ورغم ادعاء الحكم بالحرية والديمقراطية فاننا نجده يقضي بكل عنف على أي نوع للمعارضة ولا يسمح بالكلمة المكتوبة ونراه يستمر في تزييف شعارات الحرية والديمقراطية فيجعل من الحياة الحزبية منجما يمثل جوهره دكتاتورية فردية سافرة فأي حياة حزبية هذه اذا كان لم يعد هناك حزب قومي واحد في العراق الذي عرف بتعلق جماهيره بامانيها القومية واخلاصها لاهداف العروبة المتحررة ".

وحذر اعضاؤه في بيان داخلي صدر يوم ٨ نيسان من الانجرار الى المعركة التي يقودها عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين وتفتيت حزبهم وقال"ان تفتيت قوى الشيوعيين امر مهم وحيوي بالنسبة لنا وتقدم عام بالنسبة لقضيتنا، وتفتيت قوى الشيوعيين يكون اكثر فائدة كلما كانت الضربة لهم من غيرنا وبالأخص من عبد الكريم قاسم نفسه لذا فمن المناسب والمفيد ان لا ننجر الى المعركة في الوقت الحاضر ضد الشيوعيين لنكون سلاحا لعبد الكريم قاسم نفسه، يجب فهم الموقف استنادا للتحليل السابق، ان نقف موقف المترقب للمعركة وان ندع عبد الكريم قاسم يواجه الشيوعيين وان نتربص للفرصة السانحة لتحقيق هدفنا"واعلن البيان"ان

---

(١) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ص ١٦٤.

القيادة القومية تقوم الآن بعملية واسعة شعبية وحكومية وعلى صعيد دولي لتخفيف احكام الاعدام برفاقنا، ولقد ارتأت القيادة القطرية القيام بحملة هائلة في الداخل على صعيد شعبي واسع، وغايتنا من ذلك جعل قضية تخفيف الاحكام مطلبا شعبيا تناضل جماهير الشعب من اجله"[1].

ودعا في نشرة داخلية في ايار ١٩٦٠ الى اقامة الجبهة القومية قال فيه"فالاعداء يقفون ضد الحزب بضراوة والفئات المريبة تناصب الحزب العداء والفئات المعارضة للحكم القائم تخاصم الحزب متفقة فيما بينها او متوافقة في حين انها (القوى المعارضة) تلتقي معنا في مقاومة الاعداء وفي بعض الا هداف والشعارات.

ولهذا يجد الحزب ان اجتذاب فئة او اكثر الى التعاون سيفك هذا الحصار المضروب حوله ويمتن قوة المعارضة ويفتح آفاقا جديدة لم تنفتح امامه في السابق".

ثم لخص البيان مبررات قيام الجبهة القومية في تردد الجماهير القومية التي تعارض الحكم القائم في المشاركة الجدية في المعركة، وكسر الطوق المحيط بالحزب وعدم فسح المجال للعناصر القومية المستقلة في احداث تكتلات قومية جديدة تزيد في بعثرة القوى القومية، ووجود فئات قومية خيرة دوافعها نبيلة واضعاف بعض التكتلات القومية المشبوهة"[2].

اما الرابطة القومية التي تأسست منذ عام ١٩٥٨ فقد اقتصر نشاطها على اصدار النشرات السرية ففي نشرة لها صدرت في ٣٠ اب قالت"ان مثل هذه الخطوة (اجازة الاحزاب) تعني اولا قبول بعض الالتزامات التي ينص عليها قانون الجمعيات واولها واخطرها الاعتراف بكيان الجمهورية العراقية أي الالتزام بتجميد حدود العراق السياسية كما هي عليه الان الى الابد والوقوف في وجه كل مجهود يرمي الى التوحيد مع الجمهورية العربية المتحدة. وتقديم الطلب يعني الرغبة في المساهمة رسميا في حياة الوضع السياسي الحاضر، وبالتالي الاعتراف بشرعيته وتدعيمه ومنحه واجهة سياسية خداعة تضفي عليه صفة الحياة الديمقراطية وهذا

---

(١) نضال الشعب ٧/ ٥٨ - ٦٢.

(٢) نفسه ص ٦٦.

ما لا يمكن لاي عربي مخلص ان يفعله وهو انحراف لا نسكت عنـــه وتواطـؤ مـع سلطات الخيانة لا يغتفر وهو غاية ما يتمناه قاسم.

ان وضع العراق السياسي الرسمي الراهن حرب علـى عروبتنـا وقوميتنـا ولكل ما نرمي الى تحقيقه لصالح العرب انه وضع مفروض علينا فرضا بقوة السلاح [1] وقد ايدت الرابطة القومية عمليات اغتيال الشيوعيين وشجعتها وعدتـها احكامـا يصدرها الشعب بحق الذين ارتكبوا هذه الجرائم ضد الابرياء.

اما حركة القوميين العرب فقد نشطت في سنة ١٩٦٠ في معارضـة نظـام الحكم بالتعاون مع القوى القومية لاسقاط نظام الحكم فكان لـها دور فـي تـهريب السلاح من سوريا الى العراق والتحق عدد من اعضائها في الدورات التدريبية التـي كانت تقام في معسكر عبد القادر الحسيني بالقرب من جبـل قاسـيون فـي دمشـق للتدريب على السلاح وتلقى الدروس النظرية في التثقيـف والتنظيـم القومـي فـي مدرسة حزبية كان يحاضر فيها الامين العام جورج حبش والحكم محمد عـزه دروزه [2] وغيرهم.

وعلى الرغم من ان الحركة كانت لا تخفي ارتياحـها بعمليـات الاغتيـالات السياسية التي اخذ الشيوعيون يتعرضون لها في مطلع ذلك العام (١٩٦٠) ولا سـيما في الموصل فان نايف حواتمة الذي كان المسؤول عن تنظيم الموصل آنـذاك وقـف ضدها مبدئيا ولم يشجعها ولا سيما بعد ان خرجت من اطارها السياسي لانها كـانت في رأيه لا تحل المشكلات ونتائجها خطرة على مستقبل العمل السياسي[3].

وبسبب نشاطها المعارض لحكم عبد الكريم قاسم تعرض اعضاؤها للاعتقال وتمكنت اجهزة الأمن والشرطة في آب وايلول ١٩٦٠ من الاهتداء الى اوكار الحركة في حي المنصور والكرخ في بغداد والقبض على حامد علوان الجبوري [4] وعـداي علوان الجبوري ورشيد سعيد التكريتي وعبد الحسـين محمـد الربيعـي وغـيرهم واستولت السلطات على الكثير من قيودات الحركـة ورسـائلها المخطوطـة وكـان الاعتقاد في اول الامر ان المقبوض عليهم ينتمون الى حزب البعث العربي الاشتراكي

---

(١) القيادة القومية – مكتب الثقافة والاعلام مدرسة الاعداد الحزبي ملف الرابطة القومية.

(٢) المصدر نفسه، صحيفة الرقيب ١٠ شباط ١٩٦٠.

(٣) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٥٧.

(٤) دار الكتب والوثائق – المجلس العرفي الاول – ملف حامد علوان الجبـوري (٨٦١). كتـاب معاونية شرطة الكرخ ١٦ اب ١٩٦٠.

لان اسم حركة القوميين لم يرد في ملف حامد علوان الجبوري ولا في ملف باسل رؤوف الكبيسي لكن ما عثرت عليه الشرطة في وكر المنصور من رسائل وادبيات كشف عن وجود الجمعية.

الحزب العربي الاشتراكي:-

وفي عام ١٩٦٠ أيضا تأسس الحزب العربي.الاشتراكي وهو حزب قومي كان بالاصل جناحا انشق عن حزب الإستقلال الذي تأسس سنة ١٩٤٦ ويعتقد محمد صديق شنشل احد قادة حزب الإستقلال ان الانشقاق كان بدفع لهم من غيرنا وبالأخص من عبدالكريم قاسم نفسه لذا فمن المناسب والمفيد ان لا ننجر الى المعركة في الوقت الحاضر ضد الشيوعيين لنكون سلاحا لعبدالكريم قاسم نفسه، يجب فهم الموقف استنادا للتحليل السابق، ان نقف موقف المترقب للمعركة وان ندع عبدالكريم قاسم يواجه الشيوعيين وان نتربص للفرصة السانحة لتحقيق هدفنا" واعلن البيان" ان القيادة القومية تقوم الآن بعملية واسعة شعبية وحكومية وعلى صعيد دولي لتخفيف احكام الاعدام برفاقنا، ولقد أرتأت القيادة القطرية القيام بحملة هائلة في الداخل على صعيد شعبي واسع وغايتنا من ذلك جعل قضية تخفيف الاحكام مطلبا شعبيا تناضل جماهير الشعب من اجله[1].

ودعا في نشرة داخلية في آيار ١٩٦٠ الى اقامة الجبهة القومية قال فيه "فالاعداء يقفون ضد الحزب بضراوة والفئات المريبة تناصب الحزب العداء والفئات المعارضة للحكم القائم تخاصم الحزب متفقة فيما بينها او متوافقة في حين انها (القوى المعارضة) تلتقي معنا في مقاومة الاعداء وفي بعض الاهداف.

ولهذا يجد الحزب ان اجتذاب فئة أو أكثر الى التعاون سيفك هذا الحصار المضروب حوله ويمتن قوة المعارضة ويفتح آفاقا جديدة لم تنفتح امامه في السابق.

ثم لخص البيان مبررات قيام الجبهة القومية في تردد الجماهير القومية التي تعارض الحكم القائم في المشاركة الجدية في المعركة، وكسر الطوق المحيط بالحزب وعدم فسح المجال للعناصر القومية المستقلة في احداث تكتلات قومية جديدة تزيد

---

[1] نضال الشعب ٧/٥٨-٦٢.

في بعثرة القوى القومية، ووجود فئات قومية خيرة دوافعها نبيلة واضعـــاف بعــض التكتلات القومية المشبوهة"[1].

ان فشل محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم التي هندسها الركابي ادى الى زعزعة وضعه كمسؤول للتنظيم. وكانت القيادة القطرية التي كان هو امين سرها قد قـــررت حل نفسها في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ وشكلت القيادة القومية في الاول من شـــباط قيادة قطرية مؤقتة كان علي صالح السعدي وطالب شبيب وفيصل حبيب الخـــيزران وبهجت شاكر ومحسن الشيخ راضي ابرز اعضائها. وفي الشهر نفسه عـــاد حـــازم جواد الى العراق من سورية واصبح امين سر قيادة الحزب القطريـــة فـــي العـــراق، وهكذا صارت القيادة تضم حازم جواد وعلي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضـــي، حميد خلخال، تحسين معلة*، وصفاء محمد علي، ودحام الآلوسي وما لبث الســـعدي ان تولى أمانة سر القطر بالوكالة اثر تعرض حازم جواد للاعتقال وتمكـــن الســـعدي من اعادة تنظيم الحزب وتوسعت تنظيماته في اوســـاط الطلبـــة والعمـــال والنســـاء وعززت الندوات واللقاءات من قوته. اما فؤاد الركابي فقد اصدرت القيادة القوميـــة في ٢ نيسان قررا باخراجه من القيادة ثم تجميد عضويتـــه فـــي الحـــزب فـــي آب ١٩٦٠[2] بعد ان شجب المؤتمر القطري الثالث الاغتيال السياسي واعلن ان محاولـــة اغتيال عبدالكريم قاسم هي خرق لعقيدة الحزب.

كانت محاولة الاغتيال من أبرز نقاط التحول لصالح حزب البعث كمـــا يقـــول حسن العلوي بسبب طبيعة العملية التعرضية واهتزاز الكثير من الناس للشجاعة التي ابداها المقتحمون وهو أمر يقع خارج المسألة السياسية وبغض النظر عـــن صـــواب العملية او خطئها، وقد ساعد النقل الحي والمباشـــر لجلســـات محاكمـــة المتـــهمين بالمحاولة في المحكمة العسكرية العليا الخاصة على تأكيد هذا الجانب وتحول فـــاضل عباس المهداوي من حيث لا يدري الى داعية ودليل لحزب البعث يضاف لـــهذا وذاك موقف المتهمين من المحاولة ودفاعهم عن معتقداتهم وشرحهم الدراماتيكي لتفـاصيل العملية وكأنهم يعرضون فلما سينمائيا مثيرا فشهد الحزب اقبالا كان اهم تحول فـــي

---

[1] نفسه ص ٦٦.

* الواقع انه د. تحسين معلة كان مسجونا لمدة ستة اشهر.

[2] هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص٩٩-١٠٧.

تأريخه[1]. فلقد استطاع المتهمون الوقوف امام المهداوي بثبات ودافعوا عن افكارهم بجرأة الامر الذي رفع من سمعة الحزب بين الناس فضلا عن استفادته من عزلة الحزب الشيوعي فأخذ ينتشر في المناطق الشعبية والفقيرة، ولقد وجه الحزب اهتمامه بالجيش فتشكل المكتب العسكري من علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب والزعيم احمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن المتقاعد عبدالستار عبداللطيف واخذ هذا المكتب يوسع قاعدة الحزب بين ضباط الجيش ومراتبه ووضع الخطط للاستيلاء على الحكم. كان الاعضاء على استعداد غير محدود للتضحية واصبحت ثقة الحزب بقدراته تزداد يوما بعد يوم وجاء في نشرة داخلية ان امام الحزب خيارين لا ثالث لهما اما النضال في سبيل الشعب بكل طاقاته او تبني موقف لا ثوري يزعم ان الرجعية والامبريالية اقوى من ان يتصدى لهما الحزب والحزب بطبيعة الحال يختار اولهما. واصدر بيانا في اواسط اذار دعا فيه الى المزيد من الايمان بقضية الشعب وتقديم التضحيات في سبيلها وفي سبيل اسقاط حكم قاسم الخائن وحول ذلك كتبت مديرية الامن العامة تقول "علمنا ان حزب البعث يعمل بكل جد ونشاط لملاقاة ما اصابه من نكسة اثر محاولته اغتيال الزعيم حتى انه اخذ يهدد السلطة اذا نفذت حكم الاعدام بحق اعضائه.

حاول عبدالكريم قاسم ارضاء الحزب واستخدامه ضد الشيوعيين واعلن يوم ٣١ آذار ١٩٦٠ وهو اليوم الذي وافق مرور ٢٦ سنة على تأسيس الحزب الشيوعي الغاء الاحكام التي كانت قد اصدرتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة بحق البعثيين الذين ارادوا اغتياله ولكن الحزب في بيانه الصادر في ٨ نيسان من الانجرار الى المعركة في ذلك الوقت ضد الشيوعيين، وأدان في نشرة داخلية موجة الاغتيالات التي طالت الشيوعيين وعدها انعطافا في اتجاه الاوضاع ونذيرا لمحاولات محمومة تحاول حرف الكفاح العبي عن اسلوبه القائم على تنظيم الشعب بكل فئاته.

وأخضع الحزب عددا من اعضائه النشطين لدورات التدريب على أجهزة الارسال والبث والاستلام وحصل عن طريق سورية على اكثر من (٢٠٠) قطعة سلاح مختلفة.

وفي تموز ١٩٦٠ أجريت انتخابات حزبية في القطر ثم عقد المؤتمر القطري الثالث في آب ١٩٦٠ كان ذلك المؤتمر محطة مهمة في تاريخ الحزب ونهجه اذ

---

[1] عبدالكريم قاسم، رؤية بعد القرن العشرين ص٥.

شجب الاغتيال السياسي وانتخب قيادة قطرية جديدة ضمت علـــي صـــالح الســعدي (امينا للسر) وحازم جواد وتحسين معلة ومحســـن الشـيخ راضـــي وعبدالحسـين عبدالصاحب ودحام الالوسي وحميد خلخال وكريم محمود شـــنتاف* ونشـر الحـزب شبكة من اللجان اطلق عليها اسم (لجان الانذار) في بغداد والمدن الكبـيرة اصبحـت فيما بعد نواة (الحرس الثوري) بعد انقـــلاب ٨ شـباط ١٩٦٣[1] وتوســع التنظيـم العسكري في الجيش بعد انتساب كل من احمد حسن البكر وطـــاهر يحيـى وذيــاب العلكاوي وعبدالستار عبداللطيف وخالد مكي الهاشمي بالاضفة الى الضباط البعثيـين الاوائل وهم صالح مهدي عماش وحردان التكريتي ومحمد علي سعيد وعلاء الجنابي وعبدالستار رشيد.

اما الرابطة القومية التي تأسست منذ عام ١٩٥٨ فقد اقتصر نشـــاطها علـى اصدار النشرات السرية ففي نشرة لها صدرت في ٣٠ آب قالت "ان مثل هذه الخطوة (اجازة الاحزاب) تعني اولا قبول بعض الالتزامات التي ينص عليها قانون الجمعيــات واولها واخطرها الاعتراف بكيان الجمهوية العراقية أي الالتزام بتجميد حدود العـراق السياسية كما هي عليه الان الى الابد والوقوف في وجه كـل مجـهود يرمـي الــى التوحيد مع الجمهورية العربية المتحدة. وتقديم الطلب يعني الرغبة فـــي المســاهمة رسميا في حياة الوضع السياسي الحاضر. وبالتالي الاعتراف بشـــرعيته وتدعيمــه ومنحه واجهة سياسية خداعة تضفي عليه صفة الحياة الديمقراطية وهذا مالا يمكــن لأي عربي مخلص ان يفعله وهو انحراف لا نسكت عنه وتواطؤ مع سلطات الخيانــة لا يغتفر وهو غاية ما يتمناه قاسم.

أن وضع العراق السياسي الرسمي الراهن حرب على عروبتنا وقوميتنا ولكـل ما نرمي الى تحقيقه لصالح العرب انه وضع مفروض علينا فرضا بقوة السلاح [2]وقد ايدت الرابطة القومية عمليات اغتيال الشيوعيين وشجعتها وعدتها احكاما يصدرهــا الشعب بحق الذين ارتكبوا هذه الجرائم ضد الابرياء.

أما حركة القوميين العرب فقد نشطت في سنة ١٩٦٠ في معارضة نظام الحكم بالتعاون مع القوى القومية لاسقاط نظام الحكم فكان لها دور في تهريب السلاح مــن

* كان في الواقع محكوما بالمؤبد.

(1) عبدالفتاح علي يحيى، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(2) القيادة القومية- مكتب الثقافة والاعلام- مدرسة الاعداد الحزبي - ملف الرابطة القومية.

سوريا الى العراق. والتحق عدد من اعضائها في الدورات التدريبية التي كانت تقام في معسكر عبدالقادر الحسيني بالقرب من جبل قاسيون من الجمهورية العربية المتحدة لعبد الرزاق شبيب (محام) ومالك دوهان الحسن وحثهم على الانشقاق واغرائهم بالمال [1] وقد اطلق المنشقون على حزب الاستقلال هذا الاسم ليميزوا حزبهم الجديد عن اسمه القديم وليعطوا مضمونا اجتماعيا له خاصة، وان غالبية الشعب حينذاك كانت تعتقد ان الاشتراكية هي الحل لمشاكل العراق الاقتصادية وقد بين الحزب اهدافه (حرية- اشتراكية- وحدة) اما منطلقاته الفكرية فهي:-

١- يؤمن الحزب العربي الاشتراكي ان القومية العربية حقيقة حية ويؤكد انها قومية انسانية لاعدائية تعتز بمقوماتها وتحترم القوميات الاخرى وتعبر عن ارادة الشعب في توحيد الوطن العربي وتحريره من النفوذ الاجنبي بمختلف صوره واشكاله.

٢- يؤمن الحزب بوحدة جغرافية وتاريخية وقومية ولغوية واجتماعية وسياسية للوطن العربي.

٣- يؤكد ان لا سيادة على الوطن العربي الا للشعب وسيادته تقوم على حكم الشعب للشعب.

٤- يحرم التعصب العنصري والطبقي والديني والطائفي.

٥- احلال التفاهم بين الدول على اساس المصالح المشتركة وتحقيق الخير والتقدم والسلام للشعوب.

وفي مجال السياسة العربية يرى الحزب:-

١- ان السياسة العربية يجب ان تقوم على اساس ضمان مصلحة الامة العربية وتحرير جميع اجزاء الوطن العربي.

٢- يكافح الحزب بكل الوسائل لتحرير الوطن العربي من الاستعمار.

أ- إسترداد فلسطين.

ب- استعادة الاجزاء المغتصبة من الوطن العربي.

٣- ان التضامن مظهر من مظاهر السير نحو الوحدة العربية ولذلك يرى الحزب.

أ- ضرورة تقوية الجامعة العربية.

---

(١) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ص ١٧٣.

ب- تكوين جامعة شعبية تضم الهيئات والمنظمات السياسية والاجتماعية داخل الوطن العربي.

وفي مجال السياسة الخارجية فيرى الحزب ان هذه السياسة يجب ان تستمد من مصلحة الامة العربية وتنسجم مع اهدافها القومية وتنتهج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتمسك بمبدأ التعايش السلمي والتحرر من اية تبعية اجنبية ويقاوم الحزب الاستعمار بكل اشكاله.

وفي الداخل يؤمن الحزب بأن العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويعمل على استرداد الاجزاء السليبة مثل عربستان وديار بكر والسيادة على شط العرب، ويؤمن الحزب ان المواطنين متساوون امام القانون في كل حياة دستورية ديمقراطية مع تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ويؤمن الحزب بالاشتراكية الاصلاحية.

ثم طرح الحزب شعار كفاح- وحدة- اشتراكية بدلا من شعاره السابق واكد شعار الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة [1].

عقد الحزب مؤتمره الاول بصورة سرية وانتخب عبد الرزاق شبيب رئيسا له وقاسم يحيى المفتي امينا للسر وضمت قيادته مالك دوهان الحسن، وفيصل الوائلي واحمد الجبوري وعبد العال الصكبان، توفيق الموفق*، غربي الحاج احمد، وهادي الحبوبي* أي ان قيادة الحزب تضم بصورة اساسية المثقفين واصحاب الشهادات العالية والملاكين وكانت خلايا الحزب قليلة معظمها من الشباب من ابناء الطبقة الوسطى وتأثر بهم عدد من الضباط منهم العقيد عبد اللطيف الدراجي متصرف الموصل والمقدم كنعان نايف الملاح والزعيم الركن شاكر محمود شكري وغيرهم [2].

وأعلن عن تشكيل الحزب في نشرة سرية يوم ١٤ تموز ١٩٦٠. واصدر نشرة باسم (العربي الاشتراكي) لكنه ابدل اسمها الى الكفاح ولكنه لم يستطع بناء قواعد جماهيرية وبقي نشاطه محدودا.

---

(١) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام، الاحزاب السياسية في العراق ص ١١ - ١٤.

* لعل الصحيح المؤمن وليس الموفق.

* لعله احمد الحبوبي.

(٢) علي حمزة سلمان الحسناوي النظام السياسي في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨. رسالة دكتوراه جامعة الكوفة ١٩٩٨ ص ١٠٦.

وفي خضم هذا النشاط الحزبي العلني والسري اراد عبد الكريم قاسم الاتصال ببعض الشخصيات القومية ودعوتها للمشاركة في الحياة الحزبية فاتصل بمحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال وعضو مجلس السيادة سابقا واوضح له انه تخلى اخيرا عن الشيوعيين وسيعمل من اجل القضاء عليهم نهائيا واشار عليه بتأليف حزب قومي اسوة بباقي الاحزاب [1]، واتصل بكامل الجادرجي رئيس اركان الحزب الديمقراطي وبمحمد صديق شنشل وغيره من قادة حزب الاستقلال فحثهم على تقديم طلب، لاجازة حزبهم لكن هذه الدعوات لم تغير من موقف القوى القومية.

التجمع القومي العراقي في القاهرة

في اثر ابعاد عبدالسلام عارف وهيمنة الشيوعيين على الشارع وأبعاد القوى القومية فكر البعثيون في إقامة جبهة قومية دعوها (التجمع القومي) ودعاها الشيوعيون (جبهة اعداء الشيوعية) وذلك لانها تأسست للتصدي للشيوعيين. وقد نجح البعثيون في تجميع الاطراف القومية المختلفة تحت قايدتهم. وفي ذلك يقول طالب شبيب عضو القيادة القطرية آنذاك "كلفني فؤاد الركابي لتمثيل حزب البعث في التجمع القومي الذي كان يحضر اجتماعاته كل من محمد صديق شنشل عن حزب الاستقلال والدكتور هشام الشاوي عن الرابطة القومية وحامد الجبوري عن حركة القوميين العرب وطالب حسين الشبيب عن حزب البعث وشكري صالح زكي عن المحامين والدكتور عزت مصطفى عن الأطباء والدكتور احمد عبدالستار الجواري عن الاساتذة والمعلمين وناجي طالب عن الضباط القوميين المستقلين وعدنان الراوي وكان يحضر احيانا عن الرابطة القومية وهناك آخرون لا أتذكر اسماءهم. وقد عقد التجمع ثلاثة اجتماعات بكامل أعضائه.

وبعد تزايد ضغط وارهاب المقاومة الشعبية بدأ عدد المشاركين في اجتماعات التجمع يتناقص وتديجيا، تعذرت امكانية عقدها دوريا لعدم وجود البيت الآمن وعدم استعداد ممثلي الحركات للمغامرة. وأستطيع القول ان التجمع القومي انتهى عمليا ككيان وكجبهة بعد نشأته بأشهر واقتصرت اعماله على لقاءات مختصرة او ثنائية وغالبا ما كان يلتقي فيها فؤاد الركابي وناجي طالب وشكري صالح زكي وكان

---

(١) نفسه ص ٦٣.

شكري على اتصال بنجيب الربيعي ومن خلاله بأحمد صالح العبدي الذي تميز بطاعته رئيسه رغم عدم مشاركته افكاره وعدم تأييده للوحدة الفورية الاندماجية مع مصر وبالمقابل كان فؤا د الركابي يتصل بالضباط مثل صالح مهدي عماش وحسن مصطفى النقيب واخرين"[١].

ولكن نشاط التجمع القومي خارج العراق نشط بعد قيامه في القاهرة واستخدامه اذاعة القاهرة وصوت العرب لإذاعة نشاطاته فبعد فشل ثورة الموصل لجأ بعض المدنيين والعسكريين الى الجمهورية العربية المتحدة باقليمها الشمالي والجنوبي، وابرز الذين كانوا في القاهرة فائق السامرائي والرائد محمود الدرة وسلمان الصفواني، الدكتور جابر عمر، فؤاد الركابي، مدحت ابراهيم جمعة، صدام حسين (السيد رئيس الجمهورية)، عبد الكريم الشيخلي، الدكتور فيصل الوائلي، احمد الجزائري، عبد الرحمن البزاز، هشام الشاوي، عدنان الراوي، هلال ناجي، احمد الحبوبي، رؤوف الواعظ، سليم الزبيدي، علاء الدين الريس، رشيد البدري، بتول الخطيب وغيرهم كثيرون.

اما الذين لجأوا الى سوريا فمنهم العقيد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم الركن محمود عزيز والشيخ احمد عجيل الياور ومعظم ضباط ثورة الموصل الذين يقرب عددهم من ثلاثين ضابطا ممن تمكنوا من اللجوء الى سوريا وقد عزز هؤلاء التجمع القومي العراقي الذي انبثق في القاهرة، والذي ضم مكتبه سبعة وثمانين شخصا*، وتشكلت هيئة للتجمع من فائق السامرائي امين سر الهيئة واحمد فوزي عبد الجبار المدير الاداري واتخذت مقرها من احدى البنايات في الدقي.

لقد ضم التجمع ممثلين عن حزب الاستقلال [٢] وحزب البعث العربي الاشتراكي [٣] والرابطة القومية [٤] وحركة القوميين العرب [٥] والحزب العربي

---

[١] عراق ٨ شباط، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، تحقيق علي كريم سعيد (دار الكنوز الذهبية ١٩٩٩)، ص٢٣-٢٤.

* اورد محمود الدرة اسماء اكثر من مئة لاجيء سياسي عراقي في مصر وسوريا، ثورة الموصل القومية، ص٣٩٥.

[٢] فائق السامرائي، سلمان الصفواني، احمد الجزائري.

[٣] صدام حسين، مدحت ابراهيم جمعة عبد الكريم الشيخلي.

[٤] هشام الشاوي وعدنان الراوي.

[٥] محمود الدرة.

الاشتراكي [١] والقوميين المستقلين [٢] وممثلين عن الجماعات الاخرى التي كانت تتردد على المكتب ومنهم شباب الاخوان المسلمين مثل الدكتور حبيب السامرائي وعبد الكريم الشوكة وحمد الكبيسي وجماعات الحزب الاسلامي وبعض الكرد ومنهم شوكت عقراوي.

كان هدف التجمع ازالة حكم عبد الكريم قاسم لكونه مناهضا للقومية وللروح الاسلامية، وقد حدثت خلافات عديدة بداخل الهيئة، والواقع ان المكتب كان مرتبطا بمكتب شؤون اللاجئين التابع لرئاسة الجمهورية في العربية المتحدة، ويقوم باعمال السفارة في القاهرة على الرغم من وجود السفارة العراقية هناك وذلك لان اغلب العراقيين كانوا يراجعون المكتب وخاصة الطلاب منهم كما كان يقوم باعمال جوازات السفر وتحديد الاقامة وقضايا الزواج والطلاق وكافة القضايا الثقافية والاجتماعية للعراقيين الموجودين في القاهرة.

وفضلا عن ذلك كان التجمع القومي يقوم بالدعاية ضد حكم عبد الكريم قاسم عن طريق محطات الاذاعة في الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ودمشق وكان المسؤول عن برامجها المخصصة للعراق كل من عدنان الراوي ونعيم العزاوي كما كان المكتب يقوم باصدار ونشر الكتب الدعائية ضد النظام القائم والتي يتم ارسالها الى العراق بالتعاون مع رجال الكمارك ومن ثم نشرها وتوزيعها عن طريق مكتبة المثنى في بغداد واستمر المكتب القومي في العمل حتى ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ حين اغلق بقرار من رئاسة الجمهورية العربية المتحدة بعد ثلاثة اشهر من الثورة بعد ان انتهى الغرض منه [٣]. وقد قدم كل من محمود الدرة ومحمود عزيز تقارير تفصيلية ومطولة عن الاحداث التي جرت في العراق قبل حركة الشواف وبعدها [٤].

---

[١] فيصل الوائلي واحمد الحبوبي.

[٢] احمد فوزي عبد الجبار وعبد الرحمن البزار وجابر عمر.

[٣] احمد فوزي عبد الجبار، المدير الاداري لمكتب التجمع القومي في القاهرة اقتباسا عن ليث عبد الحسن الزبيدي ثورة ١٤ تموز ص ٥١٤. وانظر أيضا: التاريخ لم يبدأ غدا، لنجم الدين السهروردي، ص ٤٦١ – ٤٧٠.

[٤] انظر هذه التقارير في كتاب محمود الدرة ثورة الموصل ص ٣٥٩، وهو غير التقرير الذي قدمه الى عبد الحميد السراج وانظر جريدة الاهرام ١٤ اذار ١٩٥٩ عن تقرير المقدم الركن محمود عزيز.

ولم يخل نشاط التجمع القومي من خلافات بين اعضائه وخاصة بين اولئك الذين يقيمون في الاقليم الشمالي وبين الذين يقيمون في الاقليم الجنوبي الامر الذي يعكس حالة مواقف السلطات المتنفذة بكل من الاقليمين التي كانت تراقب نشاط البعثيين منهم بخاصة.

وشعرت سلطات عبدالكريم قاسم بفشلها في كسب الفئات القومية الى جانبها بعد ان قاطعت تلك الفئات قانون الجمعيات ولم تتقدم بطلب اجازتها فقد جاء في تقرير امني مؤرخ في ١٧ شباط ١٩٦٠ "أن ضرورة وقوف الجميع خلف الزعيم يدعونا الى ضرورة انتظام المواطنين من القوميين وغير القوميين في حزب مجاز تقوده عناصر شريفة تتمتع بماض نزيه، وان وقوف هذه الفئات بعيدة عن التنظيم الحزبي العلني يصرفها الى اتجاه خاطئ يكون حقلا للاستغلال من المستعمرين والطامعين". وقال تقرير آخر مؤرخ في آذار ١٩٦٠ ان القوى القومية تواقة للحصول على اجازة العمل وان كتلة عربية كبيرة جبارة موجودة فعلا تنظر من وراء ستار وتراقب الوضع بعين الريبة والحذر وهي راغبة رغبة كبيرة وصادقة في أن تدرك الحكومة وتتفهم اهميتها ورغبتها في التعبير عن رأيها في المستقبل ودعا التقرير الى ضرورة مبادرة القائد المقدام اذا ما أراد اعادة التوازن بين الكتلتين على صعيد واحد أن تفتح الحكومة صدرها العظيم وتضم تحت جناحيها الوسيع هذا الفريق[1].

السياسة الخارجية للجمهورية العراقية

كان هاشم جواد وزير الخارجية على اطلاع واسع على مجريات السياسة العالمية والعربية وله خبرة طويلة في العمل الدبلوماسي الخارجي. وكان يرى بعد استيزاره أن يعمل العراق على وفق سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على تحقيق التضامن العربي وانهاء عزلة العراق وتحقيق التفاهم بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة اذا ما اريد استقرار الاوضاع في العراق، وكذلك العمل من اجل تقوية الجامعة العربية وانهاء سياسة المحاور لتمكينها من حماية حقوق العرب،

---

[1] تقارير مديرية الأمن العامة ١٩٥٩- ١٩٦٠ الملف رقم ١٥، ٢٤ الاعداد ١٥٥١، ٢٢٢٨، وعبدالفتاح علي يحيى، المصدر السابق، ص١٠٢.

وفي يوم ٨ شباط ١٩٦٠ ادلى بتصريح لمندوب وكالة الانباء العراقية حول اهـــداف السياسة الخارجية للعراق قال فيه:-

" كان سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم قد اعلن منذ فجر الثورة المباركـــة ان الجمهورية العراقية دولة مسالمة في علاقاتها الخارجية وفـــق سياســـة الحيـــاد الايجابي وعدم الانحياز وتعمل بوحي من مصالح الشعب العراقي، وتقف صفا واحـــدا مع الدول العربية، وتسعى مع الساعين من اجل تدعيم السلم والطمانينة فـــي العـــالم وفي سبيل تحرير الشعوب من السيطرة الاجنبية.

وكان لزاما علينا ان نعمل من اجل تطبيق هذه السياسة الحكيمة التي اختطـــها سيادة الزعيم وتنفيذها في كافة المجالات الدولية ليتحقق للجمهورية العراقيـــة فـــي اقرب وقت ممكن كيان دولي مستقل ومحترم في المجموعة الدولية، اعتقادا منـــا ان السياسة الخارجية هي الدرع الذي يحمي كياننا الجمـــهوري ويـــرد عنـــه اعتـــداء الظالمين والطامعين، وهي الاداة الفعالة التي تضمن للجمهورية العراقية الحفاظ علـــى حريتها واستقلالها ووحدتها الوطنية وتوفر لها الفرصة للعمل علـــى تحقيـــق حكـــم ديمقراطي متحرر.

وعلى هذه الأسس والاهداف الواضحة فقد عملنا على تخليص العراق بصـــورة سلمية من الإرتباطات الدولية التي اقامها العهد المباد والتي انقصت مـــن اســـتقلال العراق داخلا وخارجا. وعليه فقد خرجنا من حلف بغـــداد وانـــهينا الاتفاقـــات غـــير المتكافئة وما شابهها وسعينا في سبيل اقامة علاقات ودية مع الدول علـــى اســـاس المصالح المتبادلة من اجل حريتها واســـتقلالها وفـــي مقدمتـــها الشـــعوب العربيـــة المناضلة.

ووحدنا الجهود مع الدول والشعوب المحبة للسلم، واقمنا اواصـــر الصداقـــة معها على اساس التفاهم الصريح، ووقفنا بكل ايمان الى جـــانب القضايـــا الدوليـــة العادلة وفق مباديء ميثاق الامم المتحدة ومؤتمر باندونغ وبرهنا عمليا على اعتقادنا بضرورة حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية.

وكان حرصنا على التضامن العربي حافزا على تـــأييد لـــزوم تعديـــل ميثـــاق الجامعة العربية وتقويتها لتكون اداة صالحة فعالة فـــي حمايـــة المصـــالح العربيـــة وتطويرها.

واختتم الاستاذ هاشم جواد حديثه فقال:-

وبهذا اثبتت الجمهورية العراقية ايمانها بالسلم والديمقراطية في الشرق الاوسط خاصة وفي العالم عامة وبرهنت على ان الشعوب المتحررة وحدها هي التي تستطيع ان تضمن سلما دائما وان تسير بخطى ثابتة في سبيل اقامة عالم افضل، وليس كل ذلك الا وحي رسالة ١٤ تموز المجيدة "[١].

خط السكك الحديد الرابط بين بغداد والبصرة

كان خط سكك الحديد الرابط بين بغداد والبصرة خطا متريا بناه الانكليز عند احتلالهم العراق في الحرب العالمية الاولى، وقد اراد عبد الكريم قاسم ان يجدد هذا الخط ويستبدل به (الخط القياسي) الذي يسمى الخط العريض حيث يمر بقرى وتجمعات الاهوار، وقد اتفق العراق والسوفيات على ان يشترك الطرفان في تنفيذ المشروع من اجل تدريب العراقيين واكسابهم الخبرة اللازمة في انشاء المشاريع التي يتولى السوفيات تنفيذها.

وقد بوشر بوضع الحجر الاساس للمشروع (تقوية تعريض خط بغداد البصرة الحديدي) يوم ١٤ شباط في احتفال كبير، قال فيه عبد الكريم قاسم"ان هذا الخط العريض سوف يقوم ببنائه اخواننا من العراقيين المهندسين الخبراء وأخوانهم الاصدقاء من المهندسين السوفيتيين وسوف يتم انجاز هذا الخط بمرور اقل من اربع سنوات ولهذا فلن يمر عام ١٩٦٣ حتى نرى الخطوط العريضة في داخل البلاد ومن شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها تملأ البلاد وسوف يكون هذا الخط العريض الذي يبدأ من جارتنا سوريا ويمتد الى بغداد يمتد الى البصرة وكذلك يمتد الى المرفأ الجديد للجمهورية العراقية الخالدة وهو ام قصر، سوف يكون لنا متسع كبير من وسائط النقل البرية والنهرية والجوية. اما الموانيء فسوف تزدهر موانيء الفاو والبصرة وام قصر"[٢].

وقد أعطى السوفيت اهمية كبيرة لانجاز هذا الخط واعتقدوا ان اربع سنوات تكفي لاتمامه ولكن ما ان بوشر بالتنفيذ حتى ظهرت عدة معوقات ادت الى تأخير اكمال المشروع لبضع سنوات اخرى.

---

[١] الرأي العام ٩ شباط ١٩٦٠.

[٢] الزمان ١٥ شباط ١٩٦٠.

تخفيف منع التجول

في منتصف شباط ١٩٦٠. وبمناسبة اجازة الاحزاب السياسية طالبت شخصيات عدة منهم كامل الجادرجي ومحمد رضا الشبيبي وعزيز شريف بضرورة الغاء الاحكام العرفية وانهاء الاوضاع الشاذة ورفع منع التجول واعادة الامور الى وضعها الطبيعي لكن هذه الدعوات لم تلق استجابة باستثناء تخفيف منع التجول، فصدر بيان الحاكم العسكري العام رقم (١٢٦) بهذا الخصوص ونصه:-

" بالنظر لرغبة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في الترفيه عن ابناء الشعب العراقي خلال شهر رمضان المبارك ولينعم ابناء الشعب كافة في الجمهورية العراقية الخالدة في هذا الشهر الفضيل بالرفاه والحرية فقد تقرر تخفيف منع التجول خلال شهر رمضان المبارك وجعله من الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل حتى الساعة الرابعة والنصف صباحا وبهذا يكون منع التجول لمدة ساعتين فقط والى اشعار آخر.

اللواء الركن احمد صالح العبدي [1]

محاكمة المتهمين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم

كانت هيئة التحقيق في حادث محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء قد انتهت من اعمالها واعلن الزعيم سعدي القره غولي رئيس هيئة التحقيق تسليم الوثائق والمستمسكات المتعلقة بالموضوع الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة لمحاكمتهم، وقال:-

" جرى التحقيق بهدوء وكتمان شديدين وقد ارتفعنا به عن التيارات والنزعات والاهواء، وقد مضينا الى النهاية في التحقيق مع المتآمرين بحكمة واستطعنا تحديد السيطرة على المتآمرين والمتنفذين منهم، واكبر دليل على حسن سير التحقيق، اننا تعمقنا في التحقيق تعمقا كافيا، مما ادى الى نجاح سرية التحقيق، وقد حصلت الهيئة التحقيقية على امور غاية في الخطورة بجهودها الخاصة وبالعمل المستمر ليل نهار وذلك بالسعي وراء القضية ومسك خيوطها ومعرفة كل شيء عن الجناة والمؤامرة ودوافعها الداخلية والخارجية، وقد تم كل ذلك بعدم احداث الضجة وبالكتمان الشديد

---

[1] اتحاد الشعب ٢٨ شباط ١٩٦٠.

كما قلت، وها اننا قد توفقنا الى هذه النتائج الطيبة، وستظهر محكمة الشعب هذه النتائج العظيمة وذلك حسب اعترافات المتهمين.

وعن القائمين بالمحاولة قال:"لقد عرفت هذه الفئة او الفئات... وعرفها الجميع... عرفها الشعب العراقي النبيل، وعرفها الرأي العام العالمي من القضاء على المؤامرات السابقة، انهم البعثيون... نعم عصابات حزب البعث الذين عرفوا بحقدهم وتآمرهم ضد جمهوريتنا البطلة.

ان تآمرهم الاخير كان يتعلق بحياة جمهوريتنا المتحررة، وكانت مدبرة من جانبهم، والذي لمسناه من التحقيق انهم كانوا يعتقدون اعتقادا جازما بأن مؤامراتهم القذرة هذه كانت ناجحة نجاحا تاما، الا ان سلامة زعيمنا الاوحد عبد الكريم قاسم بتلك المعجزة والاعجوبة فوتت عليهم هذا النجاح وخابوا بفشل ذريع".

واضاف ان القائمين بالمحاولة لهم صلة بالخارج"هم من حزب البعث العربي الاشتراكي وقد اعترفوا بذلك، انهم عملوا بوحي وايعاز من الجمهورية العربية المتحدة ان الادلة كثيرة والمؤامرة واسعة وان بعض المتهمين قد غرر بهم من رؤساء حزب البعث العربي الاشتراكي ".

وعن العوامل التي دفعتهم لهذا العمل قال القره غولي:"اهم العوامل هي تحريض حكام الجمهورية العربية المتحدة وتنفيذ حزب البعث العربي الاشتراكي للمؤامرة ثم هناك تحريض السفارة العربية المتحدة في بغداد حيث كانت في خدمة هذه القضية "... وقال"وجدت لدى المتهمين وفي دورهم وفي اماكن اخرى اسلحة متنوعة مثل الرشاشات والمسدسات ومواد متفجرة اخرى كثيرة"[١]..

في يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩ عادت المحكمة العسكرية العليا الخاصة الى الانعقاد مساء للنظر في قضية المتهمين (احمد طه العزوز، سليم عيسى الزيبق، علي حسون، اياد سعيد ثابت، خالد علي الصالح، حازم البكري، تحسين عباس معلة، غانم عبد الجليل، هاشم محمد العامر، يسرى سعيد ثابت، حميد مرعي، طارق فضل محمد، محمود موفق سليم، بشير طه، عبد المنعم قدوس، مثنى حمدان العزاوي، خالد ماجد الطيار، وليد عبد الرحمن، اسماعيل الجبوري، سعدون البيرماني، انور محمد جان، علي جاسم، محمد مجيد الجلي، كريم محمود شنتاف، شعلان جاسم

---

[١] الثبات ١٩ كانون الاول ١٩٦٠، لقد حاول رئيس هيئة التحقيق ان يلصق بمناضلي الحزب صفات ونعوتا سيئة ويتهمهم بشتى التهم الباطلة.

العدوان، محمد رشيد الفرحان، رجا فتيخان، ابراهيم توفيق الديـــري، ســمير عبــد العزيز النجم، شاكر ابراهيم حليوه، عبد الرزاق عبــود الغريــري، كــاظم ابراهيــم العزاوي، ابراهيم غانم محسن، يحيى يونس، الدكتور فؤاد شاكر مصطفى والمــهندس منذر حسين علي، نظمي شاكر آوجي، حميد لطيف السامرائي، رياض ابراهيم الحــاج حسين، سامي حميد ياسين، رياض علي سبع العزاوي، زهير توفيق ثابت، شـــعبان جاسم، حمدي عبد المجيد، محمد زكي يونس، معاون الأمن محمود محمــــد الحلــو، وعبد الوهاب عبد الامير العكيلي، داخل محمد، عبد جاسم حديــدم، موســى جاســم الحمداني، ماهر سعيد وصفي، شمسي كاظم عبد القادر علي النعيمي، خــــالد حميــد الضايع، احمد الشيخ علي، جعفر قاسم حمودي، محمد جميل شلش

والمتهمون الغائبون...

مدحت ابراهيم جمعة، عبد الكريم الشيخلي، حاتم حمدان العـــزاوي، صــدام حسين التكريتي، طه ياسين علي، هلال ناجي، عوده حمادي علي الدهش، طه فتحي، فؤاد احمد مطر الركابي، فيصل حبيب الخيزران، فاتك محمد رضا الصـــافي، صـــالح شعبان، طالب حسين شبيب، سلمان عبد الله، فالح عبد الرزاق الســـامرائي، حبيــب محسن الدوري، ياسين عبد الجبار السامرائي، عبد الله الركابي، عبد الالــــه محمــد فخري البياتي، فاضل عبد الغفور الشاهر، مدحت الحاج سري ".

افتتح الجلسة الرئيس العقيد فاضل عباس المهداوي بالقول..

" ان هذه المحكمة قد عرت المؤامرات الاستعمارية العدوانية التـــي صنعــها الاستعمار وخدامه من رجال العهد المباد لا ضد شعبنا حسب بل ضد الشعوب العربية واخص بالذكر الشعب السوري الشقيق وعرت الطامعين المتامرين من حكام العربيـــة المتحدة الفاشيين الدكتـــاتوريين الخونـــة... وارادوا ان يجعلــوا مـــن جمـــهوريتنا الديمقراطية الغالية اقليما شرقيا لهم. ولكن عبقرية ويقظة الشعب حـــالت دون ذلــك بتعاضد القوات المسلحة من جيشنا الباسل "، واضاف"كل العراقيين يعلمون من هــو اول من تهجم على هذه المحكمة هو فتى رمسيس بن منفيس وحفيد رعمسيس عبــد الانكليس (الانكليز) والفرنسيين الخسيس ابن الخسيس الذي ليس له شرف ولا ذمـــة ولا وطنية ولا قومية"واشار الى تحالف بين عبد الناصر وشاه ايران والملك حســين ضد العراق فقال"ان عبد الناصر له اصل ايراني كما فضحته محكمتنا ولذلك على مـــا يظهر ان خؤولته اخذت تنتقم له ومن هم شاهنشاه ايران الذي عجز ســليل الخيانـــة

القزم المضحك حسين سليل البيت الهاشمي الخائن فاراد ان يهدد العراقيين باساطيله وجحافله وابطاله وبهلوانياته ".

وبعد ان نودي على المتهمين واحدا بعد الآخر، اعلن رئيس المحكمة اسماء المتهمين الغائبين.. ثم بدأ الادعاء العام بالقاء بيان الاتهام الذي كرر فيه اقوال المهداوي"ان الاستعماريين والطامعين وعلى رأسهم كلب الاستعمار عبد الناصر وسليل الخيانة حسين مكافحة الشيوعية والفوضوية والالحاد الذي لم ينطلي حتى على الاطفال ". وبعد ان استعرض سياسة عبد الناصر وعلاقته ببريطانيا وفرنسا واسهامه في بقاء اسرائيل (حسب ما ورد في بيانه) قال"ان تحرير فلسطين من المعتدين واسترجاع حقوق الشعب لا يتم بسلب الضفة الغربية للاردن وضمها الى سليل الخيانة حسين ولا بسلب قطاع غزة وضمه الى مصر رغم ارادة الشعب الفلسطيني وبشكل لصوصي لا يختلف عن سلب المعتدين اليهود للاراضي المحتلة ". ثم تناول قضية المتهمين فقال"تتجسد في اشخاصهم ابشع جريمة ارتكبت ضد الجمهورية العراقية كان قصد الجناة فيها بعد اغتيال سيادة الزعيم الامين اغراق العراق في طوفان الدم وتقديمه لقمة للمستعمرين والطامعين حكام العربية المتحدة ".. فهؤلاء المتهمون الذين رضعوا لبان الخيانة في احضان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب المؤامرات والاغتيالات سرت في كيانهم روح الفاشية المتعصبة والذين يخيفهم ويقض مضاجع اسيادهم (عفلق) والحوارني وعبد الناصر عبير الحرية ويطير بهم من كلمة الديمقراطية "..

ثم استعرض تاريخ المحاولة فقال:

قضاة الشعب:-

بعد أن فشلت مؤامرة الشواف القذرة وفي منتصف الشهر الرابع من هذا العام اتخذت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي غير الشرعي القرار باغتيال الزعيم الامين لأنه العقبة الاساسية الاولى التي يصدمون بها كلما حاولوا تغيير دفة البلاد، وتوجيهها شطر مهادنة الاستعمار وشطر الدكتاتورية والالتحاق بالركب الفرعوني البغيض وبعد ان جرى تبليغ القرار لكافة اعضاء الحزب المذكور وضعت تفاصيل خطة القيادة القطرية المؤلفة من المتهم الهارب فؤاد الركابي والمتهم خالد علي الصالح الدليمي والمتهم اياد سعيد ثابت والمتهمين الهاربين مدحت ابراهيم جمعه علي صالح السعدي وفيصل حبيب الخيزران وصالح شعبان والمتهم كريم

محمود شنتاف، وكلف المتهم اياد سعيد ثابت بنقلها الى سفارة العربية المتحدة عن طريق الموظف توفيق اباظة لعرضها على المسؤولين في القاهرة وطلب من الجمهورية العربية المتحدة المساعدات اللازمة عند الموافقة عليها كما ارسل حزب البعث المتهم الهارب صالح شعبان مع الخطة الى سوريا للاتصال بعبد الحميد السراج وعرضها عليه وفعلا وصلت برقية من جمال عبد الناصر تشير الى موافقته على الخطة واستعداد العربية المتحدة لتلبية طلبات حزب البعث في العراق. وبعد ان تبلغت القيادة القطرية بالموافقة جرى ترشيح الاشخاص الذين يقومون بالتنفيذ وقد تم اختيارهم من قبل المتهم اياد سعيد ثابت والقتيل عبد الوهاب الغريري والهارب مدحت ابراهيم جمعة وكلف المتهم اياد بشرح الخطة والاشراف على تنفيذها وتامين ما يتطلب لذلك من مال وسلاح كما كلف ايضا بارسال اشخاص الى سوريا للتدريب على القنابل والمفرقعات ولجلب الاسلحة بعد المشاورة مع السفارة المصرية ببغداد.

وفعلا حصلت اتصالات بين بعض اعضاء حزب البعث من جهة وبين المسؤولين في الاقليمين السوري والمصري فقد ذهب المتهم ياسين السامرائي الى سوريا بقرار من الحزب ارسله اياد سعيد ثابت لجلب عدد من الرشاشات والقنابل اليدوية او تامين ادخالها الى العراق وفعلا عاد ياسين السامرائي بعد انجاز مهمته قبل موعد تنفيذ المؤامرة وجلب معه مشعلات خاصة بالمتفجرات ونقلت الى الدار المخصصة وكرا لاعضاء الحزب المشتركين في تنفيذ المؤامرة كما سافر المتهم الهارب عبد الكريم عبد الستار الشيخلي الى سوريا وقضى فيها اسبوعين لغرض التدريب على استعمال الاسلحة ورمي القنابل كما اتصل المتهم شاكر ابراهيم علي حليوة عضو قيادة بغداد في سوريا بكل من (سعدون ومحمد المصري ومحمد كبول والعقيد عبد المجيد فريد) وهم من موظفي المكتب الثاني في دمشق وكانوا سابقا في سفارة العربية المتحدة ببغداد قبل طردهم من العراق لاشتراكهم في مؤامرة الشواف وبعد ان عرض عليهم شاكر حليوة حاجة الحزب الى الاسلحة اخبره محمد المصري ومحمد كبول بأن برقية وردت من القاهرة تتضمن الاستعداد لتلبية طلبات حزب البعث في العراق على ان يحمل الموفد من قبل الحزب رسالة خطية من المتهم الهارب فؤاد الركابي ويحمل (كلمة السر) المتفق عليها، وعاد الى العراق عن طريق تل كوجك- موصل.

وبتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٥٩ سافر المتهم خالد علي الدليمي عضو القيادة القطرية وبطريق غير مشروع الى مؤتمر حزب البعث المنعقد في بيروت واشترك معه المتهم الهارب طالب حسين الشبيب والمتهم جعفر قاسم حمودي ومن هناك سافر المتهم خالد علي الدليمي الى القاهرة ومكث خمسة ايام واتصل بجمال عبد الناصر كما دخل العراق المتهم السوري الجنسية والمطرود من العراق حميد مرعي عن طريق تل كوجك- موصل، حاملا اوامر وتعليمات من سوريا الى حزب البعث، وقد تم الاتصال بين المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه وبين موظف السفارة توفيق اباظة في بغداد. وبعد المداولة طلب توفيق اباظة سرعة تنفيذ خطة الاغتيال بناء على اوامر وردتهم من القاهرة ودفع للهارب مدحت ابراهيم جمعه مبلغ اربعة الاف دينار، كدفعة اولى للمتامرين وقد صرف منها (١٢٠٠) دينار لشراء سيارة مرسيدس تستعمل لاغراض الجريمة وصرف الباقي لشراء الاسلحة والاعتدة.

وقد استمرت مرحلة الاتصالات والمداولات بين اعضاء حزب البعث وسفارة العربية المتحدة في جميع مراحل الخطة منذ وضعها الى تاريخ تنفيذها كما قدمت المساعدات المعنوية للمتآمرين فضلا عن المساعدات المادية فجندت محطات الاذاعة في العربية المتحدة والصحف المأجورة لنشر الافتراءات والاباطيل واذاعة تمثيليات سخيفة وبرامج خاصة ارسلت اليهم مسجلة على اشرطة خاصة قام بوضعها المتهم الهارب هلال ناجي ارسلها الى اذاعة (صوت العرب) وكان الغرض منها تقوية معنويات اتباعهم ومريديهم وخدع الناس البسطاء وتشجيعهم على سلوك سبيل التآمر ضد جمهوريتهم والعصف بكيانها. وجعل العراق اقليما ناصريا ونهب خيرات بلادنا وتجويع شعبنا.

قضاة الشعب:-

ولغرض تنفيذ الخطة شكل في البداية المتهم الهارب عبد الله جابر الركابي منظمة برئاسته وعضوية كل من المتهم سمير عبد العزيز النجم والهارب عبد الكريم الشيخلي تدعى منظمة الفدائيين لحزب البعث القصد منها ان تكون نواة تلم اعضاء آخرين لتنفيذ خطة الإغتيال وبعد وضع الخطة ابلغ المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه المتهم اياد سعيد ثابت باعتباره مشرفا لتنفيذ الخطة فقام المتهم اياد باختيار بقية الاشخاص وعقد اجتماعات عديدة منها الاجتماع الحاصل في مشتمل خالد علي

الدليمي الواقع في العلوية شرح لهم فيها ادوار الخطة وواجب كل واحد منهم والمحل الذي يقف فيه كل فرد مبينا ذلك على مخطط (صورة منه باوراق القضية) وكان اشخاص الزمرة الاولى هم المتهمون سمير عبد العزيز النجم وشاكر ابراهيم حليوة واحمد طه العزوز السامرائي، والهاربون صدام حسين التكريتي وعبد الكريم الشيخلي وحاتم حمدان وطه ياسين العلي والقتيل عبد الوهاب الغريري.

وقد شرح لهم اياد سعيد ثابت بأن من مضمون الخطة وجوب اقتطاع رتب الزعيم عبد الكريم من على كتفه لارسالها الى جمال عبد الناصر وقد كلف المتهم الهارب عبد الكريم الشيخلي للقيام بهذه المهمة الحزبية الخسيسة، وبعد تعيين الاسماء وتوزيع الواجبات قرروا القيام بتدريب الذين لا يحسنون استعمال السلاح فباشروا بالتدريب منذ الشهر الخامس لهذا العام فذهب كل من المتهمين سمير عبد العزيز النجم وشاكر حليوة واحمد طه السامرائي وحاتم حمدان وكان يصحبهم عبد الكريم الشيخلي الذي اتم تدريبه في سوريا فذهبوا اربع مرات الى مكان قد اعد لهم من قبل المتهم الهارب هلال ناجي بمعرفة المتهم هاشم محمد العامر ويقع في منطقة الحصوة بمكان يبعد عن المسيب حوالي عشر كيلو مترات وقد جرى تدريبهم فعلا وفي السفرة الاخيرة رافقهم وتدرب معهم المتهم سُليم الزيبق والمتهم الهارب صدام التكريتي.

أما الرشاشات التي تم التدريب عليها فقد قام بتجهيز اربعة منها المتهم هاشم محمد العامر من منطقة المسيب وقد دفع المتهم اياد اثمان هذه الرشاشات الاولى والثانية من نوع سترلنك والثالثة ستن والرابعة تومسن وقد اشتريت رشاشة خامسة من نوع برتا من قبل المتهم زهير توفيق ثابت وجرى تامين العتاد من قبل المتهم الهارب هلال ناجي، وقد وقع اختيار المشرفين على خطة الاغتيال على مكان مناسب لتنفيذ الخطة في شارع الرشيد وهو (رأس القرية) والسبب في اختيار المحل هو لضيق الشارع في تلك المنطقة ولسهولة عرقلة سيارة الزعيم ولوجود الازقة على جانبي الشارع ونفوذها الى شارعي الجمهورية والمستنصر مما يسهل هرب مرتكبي الجريمة.

واستأجروا شقة في الزقاق المجاور لمكوى الرافدين ليشغلها منفذو الخطة وتودع الاسلحة فيها وليكونوا على اهبة الاستعداد لتنفيذها واتخذوا لها عنوانا وهميا هو (مكتب هندسة ومقاولات) لمهندس موهوم اسمه يوسف محمد طه وان يكون

المتهم سمير النجم كاتبا والمتهم احمد طه العزوز خادما لهذا المهندس وزودوا هذه الشقة بما تحتاج من اثاث.

ولم يفتهم في عين الوقت تدبير أمر اخفاء المجرمين بعد أقتراف فعلتهم فاستاجروا دارا في الكرادة لتكون ملجأ لهم يخفيهم عن اعين الناس بعد هروبهم من ميدان الجريمة، ولكنهم قد صرفوا النظر موقتا عن تنفيذ الخطة الاولى لأن الجو السياسي قد رضوا به كانما المسائل السياسية وادارة شؤون البلاد يجب ان تخضع لاهواء الفئات والافراد ولا تخضع لمصالح البلد العليا وللاهداف التي قامت من اجلها ثورة تموز العظمى.

ولهذا فقد اغلقوا الشقة التي استأجروها بعد أن داوموا فيها مدة من الزمن كما تركت الدار المستأجرة ايضا وعندما شمل عطف الزعيم هذه الزمر واطلق سراح الموقوفين والمعتقلين منهم نشطت عصاباتهم وانطلقت القوى السوداء تعيث فسادا فكانوا وراء مجزرةُ كركوك ووراء حوادث الفوضى في المسيب والهندية والحلة والسماوة وفي كل انحاء العراق وخيل اليهم انهم قادرون على عمل كل شيء فهاجموا محكمة الشعب والاذاعة ووزارة الاصلاح الزراعي ووزارة المعارف وكل المؤسسات الحكومية ونظموا الاعتداءات على المواطنين فقتلوا وجرحوا واهانوا الكثيرين ورحلوا بالاكراه العديد من المواطنين عن بيوتهم واماكن اعمالهم فاضعفوا ثقة الشعب بنفسه وعملوا على تمزيق وحدته، ولكن الزعيم الامين الذي اعلن عن نهج الثورة الديمقراطي منذ اللحظة الاولى والذي اعتمد على الشعب ومنظماته واتحاداته وجمعياته خيب آمالهم فاعلن انه لم يسمح بانتكاس القوى الديمقراطية واعلن عن تاييده لمحكمة الشعب ولسيادة رئيسها المهداوي وتنفيذ احكامها العادلة وحين ذاك عادوا من جديد لخطة الاغتيال ووضعوا مخططا جديدا لا يختلف في حقيقته عن مخطط إجرامهم الاول الا من بعض الامور الثانوية فاستبعدوا المتهم شاكر حليوة من زمرة التنفيذ الاولى لاختلافه مع بعض اعضاء الحزب وفصله عن الحزب ثلاثة اشهر وبدلوا الشقة القديمة باخرى تقع في الزقاق المجاور ويدعى (عكد الراهبات).

وقد عقدوا إجتماعين في دار المتهم سليم عيسى الزبيق الكائن في الكرادة الشرقية خلال الاسبوع الاخير للشهر التاسع وتولى اياد سعيد ثابت شرح مخطط المؤامرة وفي يوم الجمعة المصادف ٢/ ١٠/ ١٩٥٩، قام المتهمون سمير عبد

العزيز النجم والهارب حاتم حمدان بنقل سبع رشاشات من الدار التي استأجروها في الكرادة الى الشقة التي أعدت لاجتماع زمرة التنفيذ وبواسطة سيارة المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعة وقد كان مقررا ان تنفذ الخطة في يوم السبت الموافق ٣/ ١٠/ ١٩٥٩، فاستعد الجناة ورابطوا في الشقة من الساعة الحادية عشرة صباحا حتى حلول الظلام وقد كان مكلفا باشعارهم بمرور سيارة الزعيم المتهم الهارب طه ياسين علي ويتلقى النبأ بواسطة تلفون المتهم حازم البكري الموجودة في عيادته القريبة من محل الجريمة ويتلقى الاشارة من اتباعهم الذين خصصوا لهذا الغرض قرب وزارة الدفاع وفي الباب الشرقي واعطى الاسم الرمزي لهذا النداء بالرمز (محمود) يعني ان سيارة الزعيم تتقدم من باب المعظم باتجاه الباب الشرقي والرمز (شكري) يعني ان سيارة الزعيم تتقدم من باب الشرقي باتجاه وزارة الدفاع، ولكن النداء لم يصل اليهم وتكرر العمل يومي الاحد والاثنين ومساء الاثنين جلب المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه اربع بنادق يدوية الى دار الحزب بالكرادة ونقلها الى الشقة المتهم الهارب عبد الكريم الشيخلي وفي يوم الثلاثاء اكتمل نصاب المتآمرين وحوالي الساعة الثانية بعد الظهر حضر المتهم طه ياسين وقال (شكري، شكري) أي ان الزعيم قادم بسيارته من الباب الشرقي وعندما كانوا يستعدون للنزول من الشقة سمعوا تصفيق الجماهير في الشارع العام فعرفوا ان الزعيم قد مر بسيارته وفاتت عليهم الفرصة.

قضاة الشعب

هناك زمرة إغتيال ثانية واسطة الاتصال بها المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه وهذه الزمرة بحكم وجود صلات الاخوة بين المتهم عبد الرزاق الغريري والقتيل عبد الوهاب الغريري عضو الزمرة الاولى فقد اعلم القتيل اخاه عبد الرزاق ان اشارة مجيء الزعيم تنقل الى هذه الزمرة بنفس الاسلوب الذي يجري مع الزمرة الاولى اما اشخاص زمرة الاغتيال الثانية المكلفون بالرمي فهم المتهمون عبد الرزاق الغريري ووليد عبد الرحمن وحاتم حمدان ومدحت ابراهيم جمعه وعبد المنعم قدوس واشخاص من كركوك هم المتهمون فؤاد شاكر مصطفى ويحيى يونس وابراهيم غانم محسن ومنذر حسين علي وقد بلغ المتهم مدحت ابراهيم جمعه هؤلاء الاشخاص عن كيفية اجتماعهم فاوعز اليهم بالحضور في محل الحادث في مساء الاربعاء في الساعة السادسة وفعلا ذهب المتهم عبد الرزاق الغريري وتسلم من

المتهم مدحت ابراهيم جمعه رشاشات كانت موضوعة بكيس قماش مغطى بورق لاخفائها كما حضر كل من المتهمين عبد المنعم قدوس ومثنى حمدان حيث انهما ذهبا الى سينما روكسي واخذا بطاقة خروج قبل انتهاء عرض الفلم وحضرا في الموعد المعين وشاهدا المتهم خالد الطيار ومعه جندي يحمل علامة المدفعية كما شاهدا المتهم مدحت ابراهيم جمعة مع شخص لا يعرفانه وسلم مدحت رشاشة الى المتهم عبد المنعم قدومي كانت محمولة تحت ذراعه ومغطاة بقطعة قماش سوداء والشخص الاخر سلم الى مثنى حمدان رشاشة مرزومة بقطعة قماش وعين المتهم مدحت ابراهيم جمعه محل وقوف كل منهما كما اعدوا جماعة من الناس غير مسلحين لدفع الجماهير عن محل الحادث وصرفهم عن التجمع فيه ليخلوا لهم طريق الهروب.

وهناك زمرة ثالثة تعمل لنفس الغرض واعضاؤها المتهم الهارب مدحت الحاج سري والمتهم كاظم ابراهيم العزاوي والمتهم الهارب فيصل حبيب الخيزران وشركاء لهم لم يتوصل التحقيق لمعرفتهم بعد وقد تم شراء الاسلحة والاعتدة وتعيين الاشخاص وشراء سيارة لتستخدم من قبل اعضاء الزمرة وقرروا تعيين موعد التنفيذ يوم السبت الموافق ٣/ ١٠/ ١٩٥٩ أي نفس موعد الزمرة السابقة وكان واجبهم القيام بترصد سيارة الزعيم في احد الشوارع الفرعية لشارع ابي نؤاس لان سيادة الزعيم اعتاد المرور من ذلك الطريق على ان يركبوا سيارة تقل ستة اشخاص يحملون الرشاشات وتتبعهم سيارة اخرى لحمايتهم.

وقد استطاع التحقيق ان يمسك ببعض خيوط الاتصال بين هذه الزمرة والزمرتين الاوليين فلم تعد العلاقة بينهم محل شك للدلائل المادية والاعترافات والشهادات العيانية، اما اسباب الاتصال بين جميع الزمر فإن المتهم الهارب فيصل حبيب الخيزران عضو القيادة القطرية كان على اتصال تام بالمتهم مدحت ابراهيم جمعه المسؤول عن الزمرتين الاولى والثانية، وهو في نفس الوقت أي فيصل حبيب الخيزران متصل بالمتهم كاظم ابراهيم العزاوي ومدحت الحاج سري الذي جهز الاسلحة والمال للزمرة الثالثة يضاف الى ذلك تعيين موعد التنفيذ واحدا لجميع الزمر يوم السبت هو ٣/ ١٠/ ١٩٥٩.

قضاة الشعب:-

بعد ان حلّ موعد تنفيذ الخطة في الساعة السادسة والنصف من يوم الاربعاء ٧/ ١٠/ ١٩٥٩ ونقل الهاتف الى الزمرة الاولى وبواسطة المتهم الهارب طه ياسين كلمة السر (محمود، محمود، قادم) هرع المتآمرون من الشقة حاملين رشاشاتهم وقنابلهم الى الشارع واتخذوا اماكنهم قبل وصول سيارة الزعيم، وكذلك فعل اعضاء الزمرة الثانية حيث قد توزعوا على جانبي الطريق، وما إن وصلت سيارة الزعيم مواقع الجناة حتى بدأت نيران الرشاشات تلهب السيارة من الامام ومن الجانبين ولم يكن مع الزعيم بسيارته غير مرافقه الرئيس الاول قاسم امين الجنابي وسائق سيارته كاظم عارف وبالحال اصيب السائق باطلاقات عديدة وبانحاء مختلفة من جسمه اودت بحياته فتوقفت السيارة عن المسير وعند توقفها ازدادت شدة نيران الرشاشات وتركزت على شخص الزعيم فاصيب سيادة الزعيم البطل باطلاقات في القسم الاعلى من كتفه الايسر وفي راحة كف يده اليمنى اليد الجبارة التي فجرت اعظم ثورة في تاريخ العرب وحررت الشعب وهؤلاء المجرمين من الاستعمار ومن مفاسد العهد الملكي المباد، كما اصيب المرافق الرئيس الاول قاسم الجنابي باطلاقات عديدة عندما ترك السيارة لمقابلة الجناة، واصيب بعض المواطنين الذين كانوا في محل الحادث ونقلوا الى المستشفى وهم السيد عبد الأحد مجيد وسالم عبد الهادي ولطيف بكر ويونس ابراهيم واحمد ابراهيم وعباس جعفر مظفر وكامل مرجان وبعد ان نفد عتاد المجرمين قذفوا قنبلة يدوية وقنبلة دخان لم تنفجر وتركوا محل الجريمة منسحبين الى وكر الحزب تاركين خلفهم جثة المجرم عبد الوهاب الغريري ملطخة بدم الخيانة والخزي والعار مشيرة الى هوية الجناة والى الحزب الذي ينتمون اليه والى حقارة وخسة عبد الناصر الذي دفعهم لارتكاب افضع جريمة بحق شعب العراق والامة العربية جمعاء.

ان الاسلحة التي استعملت لتنفيذ الجريمة والقنابل والمفرقعات التي ضبطت في الشقق والاوكار وفي محل الجريمة موجودة لدى المحكمة المحترمة وهي وقائع مادية تدين هؤلاء المجرمين.

قضاة الشعب:-

ان الإدعاء العام بعد ان صور لمحكمتكم المحترمة حوادث هذه الجريمة النكراء وسرد اهم وقائع المؤامرة شارحا دور كل من هؤلاء الجناة يرى لابد من

بحث المسائل القانونية لان المتهمين منهم من يعتبر فاعلا اصليا في اقتراف الجريمة ومنهم من يعتبر شريكا فيها في أي طريق من طرق المساهمة والاشتراك ومنهم من اقترف افعالا اخرى لا تدخل في واحد من هذه المسميات ومنهم من وجد عرضا ولم يرتكب أي فعل جنائي وحيث ان حق العقاب حق تفرضه الحياة في المجتمع وتقتضيه ضرورة المحافظة على هذا المجتمع وحمايته من الافعال او التصرفات الضارة به او التي تهدد كيانه ونظمه وليست الجرائم التي تجري محاكمتها اليوم امام محكمتكم المحترمة من الجرائم العادية التي تمس حقوق الافراد ووقعت على حق فردي بل انها اكثر من هذا اهمية واعظم شانا انها تمس نظامنا الجمهوري من اساسه اذ تهدف الى التطويح بكيان الدولة والتعريض بها تحت مهب الاهواء والاطماع.

بعدها سأل رئيس المحكمة جميع المتهمين الحاضرين واحدا واحدا هل انتم مذنبون ام ابرياء فاجاب الجميع بانهم ابرياء عدا المتهمين اياد سعيد ثابت وشاكر ابراهيم حليوة، وسمير عبد العزيز النجم اجابوا انهم مذنبون"ونظرا لكثرة عدد المتهمين في هذه القضية ولغرض تمكين الشهود من الادلاء بشهاداتهم الكاملة عن كل متهم فقد قررت المحكمة تفريق القضية الى سبع قضايا تنظر المحكمة في كل منها بصورة مستقلة تباعا كالاتي:-

القضية الاولى:

١- اياد سعيد ثابت

٢- احمد طه العزوز

٣- سليم عيسى الزبيق

٤- علي حسون

٥- مثنى حمدان العزاوي

٦- خالد ماجد الطيار

٧- يحيى يونس

٨- منذر حسين

وغيابيا معهم

٩- حاتم حمدان العزاوي

١٠- عبد الكريم الشيخلي

١١- صدام حسين التكريتي

١٢- طه ياسين العلي
١٣- ياسين عبد الجبار السامرائي
١٤- عبد الله الركابي
١٥- فاضل الشاهر

القضية الثانية:-

١- وليد عبد الرحمن
٢- عبد المنعم قدوس
٣- تحسين معلة
٤- حازم البكري
٥- ابراهيم غانم
٦- فؤاد شاكر

وغيابيا معهم

٧- عبد الاله محمد فخري البياتي
٨- مدحت الحاج سري

القضية الثالثة:-

١- خالد علي الصالح
٢- حميد مرعي
٣- كريم شنتاف
٤- غانم عبد الجليل
٥- ماهر سعيد وصفي
٦- شعبان جاسم
٧- جعفر قاسم حمودي
٨- محمد جميل شلش
٩- عبد القادر النعيمي
١٠- محمد زكي يونس
١١- هاشم العامر
١٢- محمود موفق
١٣- يسرى سعيد ثابت

وغيابيا معهم.

١٤- فاتك رضا الصافي

١٥- صالح شعبان

١٦- طالب حسين شبيب

١٧- سلمان عبد الله

القضية الرابعة:-

١- نظمي شاكر اوجي

٢- زهير توفيق ثابت

٣- حمدي عبد المجيد

٤- رياض سبع العزاوي

٥- رياض ابراهيم الحاج حسين

٦- سامي حميد ياسين

٧- محمود محمد الحلو

٨- شمسي كاظم

٩- عبد الوهاب عبدالأمير العكيلي

١٠- خالد الضايع

١١- احمد الشيخ علي

١٢- طارق فضل محمد

وغيابيا معهم:-

١٣- مدحت ابراهيم جمعة

١٤- هلال ناجي

١٥- فؤاد الركابي

١٦- فيصل حبيب الخيزران

١٧- فالح عبد الرزاق السامرائي

١٨- حبيب محسن الدوري

القضية الخامسة:-

١- اسماعيل الجبوري

٢- سعدون البيرماني

٣- انور محمد جان

٤- علي جاسم

٥- محمد مجيد الحلي

القضية السادسة:-

١- حميد عبد اللطيف

٢- داخل محمد

٣- عبد جاسم حديدة

٤- موسى الحمداني

٥- بشير طه

٦- شعلان جاسم

٧- محمد رشيد

٨- رجا فتيخان

٩- ابراهيم الديري

وغيابيا معهم:-

١٠- طه فتحي

القضية السابعة:-

١- سمير عبد العزيز النجم

٢- شاكر ابراهيم حليوة

٣- عبد الرزاق الغريري

٤- كاظم ابراهيم العزاوي

وغيابيا معهم:-

٥- عودة حمادي الدهش

وبعد إستراحة قصيرة نودي على الوجبة الاولى من المتهمين الذين جرت محاكمتهم على مدى اربع جلسات استمعت فيها المحكمة- الى شهادة ١٨ شاهدا وتمت مناقشة الشهود واعترف بعضهم بدوره في المحاولة بل ان احدهم وهو خالد علي الصالح ذكر عن المحاولة"هذا عمل خاطيء وعمل ارتكبه الحزب بلا وعي ولا تفكير يعني عمل لم يقدر الحزب اطلاقا قيمته ولا قدر نتائجه"[١] وقال شاكر

---

[١] المحاكمات ٢٠/ ٧٩٦١.

حليوة"انصح القوميين ان يعملوا بوحي عقيدتهم وبالاساليب الصحيحة لا اساليب الاغتيال التي ترفضها الطبائع البشرية"[١]. وقد حاول رئيس المحكمة الحصول من المتهمين على اعتراف بدور الجمهورية العربية المتحدة في محاولة الاغتيال واشار بعضهم الى الاتصالات التي جرت بينة وبين بعض المسؤولين في الاقليم الشمالي ومنهم محمد كيول الذي كان يعمل في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد، واشار آخرون ومنهم اياد سعيد ثابت الى الظروف القاسية التي دفعتهم للقيام بهذا العمل وهو تسلط الشيوعيين ومحاربة النظام القائم للقوى القومية وقد دافع المتهمون بكل شجاعة عن موقفهم واعطوا انطباعا ايجابيا عن مباديء حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حصل على عطف وتأييد قطاعات واسعة، فعلى سبيل المثال اظهر سليم الزيبق الذي كان احد الذين شاركوا في عملية محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم صلابة في افادته ودفاعه عن نفسه حيث قال في نهاية افادته.

وكلمة أخيرة اقولها وهي انني لا انتظر رحمة الا من عند الله ولا اتوقع عدلا من محكمة هي اشبه ما تكون بمهزلة، منعت المحامي محمد العبطة من التوكل للدفاع عني ولذا ان كل ما اطلبه من المحكمة قبل ان اموت هو ان تسمح لي بكتابة وصيتي وان تبدل حكم الاعدام شنقا الذي سيصدر بحقي بحكم الاعدام رميا بالرصاص، وانا قبل ان تكون نهايتي اعتذر لاهلي وشعبي ان انا قصرت بواجبي او اخطأت في يوم من الايام هذا هو دفاعي ايها القضاة اقدمه لكم وللشعب وانا متاكد وواثق بان حكمكم هو غير حكم الشعب ".

ولقد اثار هذا الدفاع رئيس المحكمة فقال:-

" يعلم المواطنون الذين أستمعوا الى محاكمات رجال العهد المباد الخونة المجرمين من ان الذين كانوا بصلافة المتهم سليم عيسى الزيبق هو اللعين عدو الشعب وخائن الوطن سعيد قزاز الذي قال انني اصعد المشنقة عاليا ورجلي فوق الناس او فوق رؤوس الناس على ما اذكر ". وفي نهاية الجلسة عقب المدعي العام ماجد محمد امين قائلا:-"سيادة الرئيس بالنظر لقيام المتهم سليم عيسى الزيبق ببعض الاعمال التي تجاوزت حدود الادب امام المحكمة المحترمة فان الادعاء العام يطالب المحكمة بتنفيذ نصي المادة (١٢٢) التي تقول (من اهان بالاشارة او القول،

---

[١] نفسه ص ٧٩٢٨. لقد عبر خالد علي الصالح وشاكر حليوة عن وجهة نظر خاصة وكانت محاولة منهما لتخفيف الحكم الذي سيصدر بحقهما.

او الفعل موظفا عموميا او احد رجال الضبط او أي انسان مكلف بخدمة عمومية اثناء تادية وظيفية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بالغرامة او بهما فاذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية ادارية او مجلس اعلى او على احد اعضائها وكان ذلك اثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او الغرامة او كليهما) فارجو موافقتكم على احالة هذا المتهم القذر الى التحقيق واصدار الحكم بموجبه"[1].

وبعد ان استمعت المحكمة الى دفاع المحامين وهم كل من عبد الوهاب القيسي وعبد الباقي السعيدي وجميل دنو، رفعت الجلسة دون اصدار قرار الحكم.

وفي يوم السبت ٢ كانون الثاني ١٩٦٠. عادت المحكمة الى الانعقاد لمحاكمة الوجبة الثانية من المتهمين بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء وهم كل من وليد عبد الرحمن، وعبد المنعم قدوس، وتحسين معلة، وحازم البكري، وابراهيم غانم، وفؤاد شاكر، والمتهمين الغائبين عبد الاله محمد، فخري البياتي، ومدحت الحاج سري.

قال المهداوي في بداية الجلسة"ان فترة الانتقال ستنتهي بعد بضعة ايام في يوم اغر هو يوم تأسيس الجيش العراقي المظفر، الذي ستنبثق في يومه السعيد ٦ كانون الثاني الاحزاب الوطنية الشريفة والديمقراطية الحقيقية هذه الاحزاب التي تكون مخلصة للشعب والوطن والجمهورية".

وبعد ان أستمعت المحكمة الى شهادة عشرين شاهدا على مدى ثلاث جلسات، استمعت يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٠. الى إفادات المتهمين ودفاع المحامين وهم كل من ابراهيم الخفاجي، وجميل دنو، انتهت الجلسة دون ان تصدر المحكمة حكمها [2].

وفي يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠. عادت المحكمة الى الانعقاد وللنظر في محاكمة الوجبة الثالثة من المتهمين وهم..

خالد علي الصالح، حميد مرعي، كريم شنتاف، غانم عبد الجليل، ماهر سعيد وصفي، شعبان جاسم، جعفر قاسم حمودي، محمد جميل شلش، عبد القادر النعيمي، محمد زكي يونس، هاشم العامر، محمود موفق سليم، يسرى سعيد ثابت.

والغائبون وهم كل من فاتك رضا الصافي، صالح شعبان، طالب حسين شبيب، سلمان عبد الله.

---

(١) المحاكمات ٢٠/ ٨٢٣٦، ٨٢٦٧، ٨٢٦٨.

(٢) المحاكمات ج ٢١.

وقد أستمعت المحكمة الى شهادة ٢٢ شاهدا على مدى اربع جلسات وناقشت المتهمين واستمعت الى افاداتهم كما استمعت في جلسة يوم ١٢ كانون الثاني الى دفاع المحامين وهم كل من المحامي احمد الشبلي والمحامي عبد الباقي السعيدي والمحامي جميل دنو، رفعت الجلسة دون صدور قرار الحكم.

والجدير بالملاحظة هو وصول برقيات للمحكمة فيها تأييد للمهداوي ويدعو مرسلوها الى ادانة القائمين بالمحاولة ومن بين الرسائل التي تليت في المحكمة رسالة الضابط السوري عفيف البزري الذي قال فيها:-

" لقد أغضبني كما اغضب كل حرّ شريف نبأ المحاولة المجرمة التي تعرض لها الزعيم البطل عبد الكريم قاسم وتبين بعد هذه السلسلة من المحاولات التي تتعرض لها جمهوريتكم ان حكام القاهرة الفاشيست ومن فوقهم الاستعمار يصرون اصرارا عنيدا لاطفاء هذه الشعلة الساطعة شعلة الحرية لشعب العراق العظيم، وقد كان هؤلاء انفسهم يتآمرون على حرية سوريا وديمقراطيتها في ظروف واشكال اخرى، ان الضرب على ايدي الرجعية العراقية بكل حزم وبدون هوادة وعدم الاصغاء الى تهويلاتها في غاية الاهمية"[١].

كان عدد المتهمين المقبوض عليهم سبعة وخمسين متهما في حين كان عدد المتهمين الغائبين واحدا وعشرين متهما.

وبعد محاكمة استغرقت عدة جلسات، وكانت آخر جلسة نشرت هي الجلسة الستون بعد المائة في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٠. وهو اخر ما نشر من محاكمات هذه المحكمة في ٢٢ جزء[٢].

وفي اخر جلسة عقدت يوم ٢٥ شباط ١٩٦٠. وهي اطول جلسة عقدتها المحكمة استغرقت اكثر من عشر ساعات اعلن رئيس المحكمة ان هيئة المحكمة انهمكت منذ اسبوع في وضع قرارات التجريم والاحكام وقد بلغت قرارات التجريم ١٢٠ صفحة عدا صفحات الاحكام وصفحات الادعاء العام، وبعدها تليت قرارات التجريم بحق كل مجموعة من المجموعات السبع المتهمين على حده وكالاتي:-

---

[١] المحاكمات ٢٢/ ٨٦٦٠. وسننشر نص الرسالة بكاملها في مكان آخر من هذا الجزء.

[٢] ارسل الجزء ٢٣ الى المطبعة لكنه لم يطبع بعد قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣. ويبدو انه فقد ولم يبق منه سوى اجزاء متناثرة نشر خلاصتها الدكتور عبدالمجيد كامل عبداللطيف تحت عنوان محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة الجلسات ١٦١-١٨٢ (الجزء ٢٣) بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٤.

القضية الاولى

تشكلّت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد في يوم ٢٥- ٢- ١٩٦٠. برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الاول فاضل عبد الهادي المصلح والرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي واصدرت باسم الشعب حكمها الاتي:-

١- حكمت المحكمة على كل من المجرمين في هذه القضية بالعقوبات المبينة ادناه.

١- أياد سعيد ثابت بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المواد التالية: المادة ٤ والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٢- بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٩٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣- تنفذ العقوبات بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.

٢- أحمد طه العزوز.

١- بالإعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المادتين التاليتين الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد و ٥٤ من القانون المذكور.

٢ - بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣- تنفذ العقوبات بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.

٣- سليم عيسى الزيبق بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المادتين التاليتين الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل ق ع ب والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من القانون المذكور.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب.

٣- تنفذ العقوبات بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.

٤- علي حسون بالاشغال الشاقة المؤبدة وفقا للفقرة ب من المادة رقم ٣٤ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب على ان تحسب له مدة موقوفيته عن هذه القضية.

٥- مثنى حمدان العزاوي

١- بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وفقا للمادة ٣١ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ للمادة ٣٠- ١ من ق ع ع.

٢- الحبس الشديد لمدة ٦ اشهر وفقا للمادة ١٦٠ لقانون العقوبات البغدادي بدلالة المادة ٩٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي.

٣- تنفذ العقوبتان بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب على ان تحسب له مدة التوقيف التي قضاها في هذه القضية.

٤- طرده من الجيش استنادا للمادة ٣٠- ١ من ق ع ب.

٥- يحيى يونس بالاشغال الشاقة لمدة ٤ سنوات وفقا للمادة ٣٠ من قانون تعديل ق ع ب. رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق ع ب وعلى ان تحسب له المدة التي قضاها بالتوقيف عن هذه القضية.

٦- منذر حسين بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات وفقا للمادة ٣٠ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق ع ب وعلى ان تحسب له المدة التي قضاها بالتوقيف عن هذه القضية.

٨- خالد ماجد الطيار براءته من جميع التهم التي اسندت اليه في قرار الاتهام وذلك استنادا لاحكام المادة ١٦٠ الاصولية وبدلالة المادة ١٣٠ من قانون معاقبة المتامرين رقم ٧ لسنة ٥٨ وقررت المحكمة اخلاء سبيله من التوقيف حالا ان لم يكن موقوفا او مسجونا لسبب آخر.

المجرمون الهاربون:

١- حكمت المحكمة على كل من المجرمين الهارين عبد الكريم عبد الستار الشيخلي وعبد الله عبد الجبار الركابي بما يأتي:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المادة ٤ والفقرة ب من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ الفقرة ٣ من المادة ٢١٣ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من القانون المذكور.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣- تنفذ العقوبات بحق كل منهما بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.

٢- حكمت على كل من المجرمين الهاربين حاتم حمدان العزاوي وصدام حسين التكريتي وطه ياسين العلي بما ياتي:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفق للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣- تنفذ العقوبات بحق كل من منهم بالتداخل حسب احكام المادة ٣٨ من ق ع ب.

٣- حكمت على المجرم الهارب ياسين عبد الجبار السامرائي بما يأتي:-

١- بالإعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المادة ٤ والفقرة ب من المادة ٢٢٨ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب.

٥- حكمت على المجرم الهارب فاضل عبد الغفور الشاهر بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب.

كما قررت المحكمة براءة هؤلاء المجرمين في هذه المادة عن التهم الاخرى التي اسندت اليهم في قرار الاتهام ولم ترد في قرارات الاحكام بدلالة المادة ٧٥ من القانون معاقبة المتآمرين صدر القرار باتفاق الآراء وافهم علنا.

التواقيع

القضية الثانية:

وأصدرت المحكمة قرارها في القضية الثانية ويقضي بما يأتي:-

١- حازم البكري بالاشغال الشاقة المؤبدة وابراهيم غانم محسن بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وفؤاد شاهر مصطفى بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات والعريف وليد عبد الرحمن بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات وبطرده من الجيش.

والجندي المتطوع عبد المنعم قدوس بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر وبطرده من الجيش وتحسين عباس معلى بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر وتقديم تعهد شخصي ضامن بمبلغ ٥ الاف دينار لمدة ٣ سنوات وعند عدم تقديم التعهد ايداعه السجن للمدة المذكورة وحكمت على المجرم الهارب عبد الاله فخري البياتي بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات.

القضية الثالثة:

حكمت بالإعدام شنقا حتى الموت على المجرمين خالد علي الصالح وحميد مرعي وحكمت على المجرم كريم محمود شنتاف بالاشغال الشاقة المؤبدة وحكمت على غانم عبد الجليل ومحمد زكي يونس بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات. وحكمت على المجرم على جعفر قاسم حمودي بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وعلى جميل محمد شلش بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات وحكمت على المجرم ماهر سعيد وصفي بالحبس الشديد لمدة سنتين والمجرم عبد القادر النعيمي بالحبس الشديد لمدة سنتين والمجرم هاشم العامر بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات والمجرم شعبان جاسم بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم محمود موفق سليم بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت ببراءة يسرى سعيد ثابت وحكمت على المجرم الهارب صالح شعبان بالاعدام شنقا وعلى المجرم سلمان عبد الله بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وعلى المجرم فاتك رضا الصافي بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات وحكمت ببراءة طالب حسين شبيب.

القضية الرابعة:

حكمت على المجرم نظمي شاكر أوجي بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وعلى المجرم زهير توفيق ثابت بالحبس الشديد لمدة سنتين والمجرم رياض سبع العزاوي بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات والمجرم رياض علي ابراهيم حسين بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى المجرم سامي حميد بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وعلى المجرم خالد الضايع بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى المجرم احمد الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم حمدي عبد المجيد بالاشغال

الشاقة لمدة ٥ سنوات وحكمت على المجرم محمود محمد الحلو بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وحكمت على المجرم شمسي كاظم بالاشغال الشاقة المؤبدة وحكمت على المجرم طارق فضل محمد بالحبس الشديد لمدة سنتين وحكمت ببراءة عبد الوهاب عبد الامير العكيلي وحكمت على كل من المجرمين الهاربين فؤاد احمد مطر الركابي، ومدحت ابراهيم جمعة، وهلال ناجي بالاعدام شنقا حتى الموت وعلى المجرم فيصل حبيب الخيزران بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وعلى كل من المجرمين فالح عبد الرزاق السامرائي وحبيب محسن الدوري بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات.

القضية الخامسة:

وحكمت على المجرم سعدون البيرماني بالحبس الشديد لمدة سنتين وعلى المجرم محمد مجيد الحلي بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وحكمت ببراءة اسماعيل الجبوري وانور محمد جان وعلي جاسم.

القضية السادسة:

وحكمت على المجرم حميد عبد اللطيف بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى المجرم عبد حديدة بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة والمجرم موسى جاسم الحمداني بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وحكمت على المجرم رجا افتيخان بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وعلى المجرم شعلان جاسم محمد رشيد بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم ابراهيم توفيق الديري بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم بشير طه بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر وحكمت ببراءة على كل من داخل محمد وحكمت على المجرم الهارب طه فتحي بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر.

القضية السابعة:

وحكمت المحكمة على المجرم سمير عبد العزيز النجم بالاعدام شنقا حتى الموت وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة ونظرا ليقظة ضميره الحقيقية وندمه على جريمته النكراء بحق الزعيم الاوحد - فان امر الرأفة بحقه والعطف عليه لسيادة زعيم البلاد الكريم وحكمت على المجرم شاكر ابراهيم حليوة بالاشغال الشاقة المؤبدة ونظرا لمساعدته العدالة باعترافه الكامل على زمرة التآمر فان المحكمة توصي بتخفيف العقوبة عنه حسب صلاحية القائد العام للقوات المسلحة.

وحكمت على المجرم عبد الرزاق عبود الغريري بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر. وحكمت على المجرم الهارب عودة حمادي الدهش بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة.

وإن المحكمة لم تتوفر لها معلومات كافية عن الحزب وعن قيادته بالرغم من حملة الاعتقالات الواسعة التي تعرض لها البعثيون وانصارهم فوجه العقيد المهداوي كتابا الى كل من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠. هذا نصه:-

لا شك انكم تعلمون ان الجبهة الوطنية كانت تضم ممثلين عن احزابكم واحزاب اخرى كحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال، وفي العهد الجمهوري الزاهر انحرف الحزبان الاخران انحرافا تاما عن خط الثورة حتى انزلقوا الى درك التآمر وخاصة حزب البعث حيث قررت قيادته القطرية اغتيال سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، وقد نفذت القيادة خطتها فعلا كما تعلمون، لذا نرجو اعلامنا عن ممثل او ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي في الجبهة الوطنية وخاصة من كان منهم في القيادة القطرية وهل يمكن ان يمثلهم شخص من غير القيادة القطرية، نرجو الجواب بالسرعة الممكنة، وفي هذا اليوم بالذات لان في ذلك خدمة وطنية تضيفونها لخدماتكم الوطنية الجليلة ".

وتقدم عدد من الشيوعيين للادلاء بشهادات امام المحكمة، ولكن شهاداتهم لم تكن ذات علاقة بوقائع محاولة الاغتيال، انما كانت بمثابة معلومات للكشف عن البعثيين بمن في ذلك من كان بعيدا عن المحاولة وما لديهم من معلومات عن الحزب اثناء التحالف الوطني سنة ١٩٥٧ او ما عرف بجبهة الاتحاد الوطني [1].

يقول تريفليان السفير البريطاني في بغداد "بعد محاولة الاغتيال اعتقل عدد كبير من الأشخاص وهرب بعضهم خارج الحدود وكان من بين الاشخاص المعتقلين شخص من جامايكا اسمه ليسلي مارش[2] وهو مستخدم في شركة بريطانية وخلال الشتاء كان مصيره متوقفا علينا.. وخلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٦٠ قدمت للمحاكمة مجموعتان من المتآمرين وكان في نية المهداوي محاكمة مارش وكان علينا ان نعمل جاهدين لاحباط محاولته هذه وفي المحاكمة المتعلقة بمؤامرة

---

(١) اضواء على الحركة الشيوعية ٢/ ١٣٩.

(٢) عن ليسلي مارش. انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

القوميين ادعى احد المتهمين انه كان يجتمع باستمرار مع عميل استخدم اسم ابو جاسم. وكانت مهمتنا ان تنقذ رجلنا الذي يعتقد قاسم انه احد الوكلاء البريطانيين وانه اشترك في المؤامرة وكان وزير الخارجية يساعدنا في هذا الأمر. وقد قال لي ان الحكومات جميعها تستخدم جواسيس، ولكن يجب ان نقنع قاسماً ان مارش لم يكن متآمراً وتلك قضية مختلفة. لقد نفيت ان يكون مارش قد مارس احدى هاتين العمليتين (التجسس والتآمر).

أستمر الوزير هاشم جواد لأشهر عدة يحاول اقناع قاسم واخيرا قال لي (للسفير) ان الوقت قد حان حان لكي تقابله ونصحني بالاسلوب الذي سأتبعه عند مقابلتي وجرت المقابلة في يوم لم يرد في اليوم الذي سبقه أي ذكر عن العميل البريطاني (ابو جاسم) في المحكمة.. استدار قاسم نحو فول (السكرتير الشرقي للسفارة) وقال له انت تعرف ابا جاسم اليس كذلك؟ فأجاب فول انه يعرف ما كان يعنيه اسم قاسم لان هذا الاسم هو الاسم المستعار لاحد اصدقاء قاسم الذي كانت له علاقة جيدة معنا. كان قاسم يحاول ان يوقع فول في المصيدة ويجعله يعترف لذلك فان الاجابة على هذا السؤال تحتاج الى كثير من الايضاح. لقد حصلنا على كل ما نريد على أية حال اذ وعد قاسم بعدم محاكمة مارش وجئ بمارش بوصفه شاهداً في المحكمة وقد هاجمه المهداوي بشكل متكرر بانه جاسوس بريطاني ومع ذلك لم يكن مسموحاً للمهداوي ان يحاكم مارش. وقد ضغطنا على اطلاق سراحه وساعدنا في ذلك تدخل وزراء جامايكا بالموضوع واخيرا سمح له بالمغادرة الى بلده وقد رزمت امتعته ووضعت في قعر احدى الحقائب غدارة وعتادها ولم تكن الشرطة العراقية دقيقة في تفتيشها اذ لم تعثر على السلاح والعتاد[١].

إعفاء ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي

تم استيزار الدكتور ابراهيم كبة بعد قيام الثورة واعطي حقيبة وزارة الاقتصاد، كان ماركسي التفكير واسع الثقافة وله عدة مؤلفات وكتب مترجمة في الفكر السياسي والاقتصادي، كان حازما وله صوت مسموع في مجلس الوزراء وقد عده الشيوعيون ممثلا لهم في الوزارة، واراد تطبيق افكاره على السياسة الاقتصادية وان ينأى بالعراق عن الغرب ويقيم اوثق العلاقات مع الاقطار الاشتراكية

---

[١] العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ص٥٧.

فكان له دور فاعل في معظم الاتفاقيات التي عقدت مع هذا المعسكر بعد الثورة وبخاصة اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩ التي تضمنت برامج لتدريب ٤٠٠ طالب خلال ١٨ شهرا في القضايا العلمية واقامة العديد من المؤسسات الاقتصادية.

وقد واجهت سياسته هذه معارضة من عدد من الوزراء ومن الغرب وشركات النفط، وكانت هذه الدوائر ترغب في ازاحته عن مسؤولية شؤون النفط قبل الشروع في اية مفاوضات جادة مع العراق حول الامتيازات النفطية بسبب توجهاته في تطبيق الاشتراكية العلمية وهو الامر الذي اعترفت به السفارة البريطانية في بغداد كما ورد في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

وحين جرى التعديل الوزاري الثالث في ١٣ تموز ١٩٥٩. تم اخراج الكثير من الادارات التابعة لوزارته من سلطته وبخاصة التجارة والنفط اذ تم استحداث وزارتين خاصتين بهما والغيت وزارة الاقتصاد، ومع ذلك فقد ظل ابراهيم كبة وكيلا لوزير النفط فضلا عن منصبه الجديد وزيرا للاصلاح الزراعي وكانت وزارة الاصلاح الزراعي قد واجهت مشكلات عديدة ادت الى تعثر سياسة الاصلاح الزراعي والاستيلاء على الاراضي وجرت عدة تعديلات على قانون الاصلاح الزراعي بعضها كانت لصالح الملاكين وخاصة فيما يتعلق بقسمة الحاصلات بين صاحب الارض والفلاح الامر الذي عده الشيوعيون تراجعا لصالح الملاكين ووقعت مصادمات كثيرة في القرى والارياف من جراء التعديلات الجديدة وقد وقف ابراهيم كبة الى جانب الفلاحين وابدى تذمره من تدخلات عبد الكريم قاسم في شؤون وزارته، فضلا عن دعمه (كبة) للشيوعيين في مطالبهم للاشتراك في السلطة الامر الذي وضعه امام مجابهة القوى التي اسماها (الوسط) والتي يقصد بها الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يسيطر على الوزارة فضلا عن القوى القومية. وقيل انه احتج بلهجة غاضبة أمام عبدالكريم قاسم على موقف الاخير من طلب اجازة الحزب الشيوعي مهددا بالاستقالة. كل ذلك دفعه لتقديم طلب اعفائه من المسؤولية فصدر المرسوم الجمهوري رقم ١١٦ بذلك والاتي نصه:-

بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت:-

١- اعفاء الدكتور ابراهيم كبة من منصب وزير الاصلاح الزراعي.

٢- يقوم الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط بوكالة وزارة النفط.

٣- يقوم الزعيم الركن احمد محمد يحيى وزير الداخلية بوكالة وزارة الاصلاح الزراعي.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شعبان سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم السادس عشر من شهر شباط ١٩٦٠.

مجلس الوزراء   مجلس السيادة [١]

وقد برر عبد الكريم قاسم اعفاء كبة بالقول"انه تعبان يحتاج الى الراحة وقد اخذ التعب يظهر عليه في الحفلات الدبلوماسية"[٢]، خاصة وانه كان جافا في مقابلة الدبلوماسيين الغربيين له الامر الذي دفع بالباحث ديفيد هير ست الى تبرير الاعفاء بتصلب كبة في موقفه من شركات النفط، وضغطه عليها من اجل اجابة مطالب العراق، وان تفهم ان الظروف السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط وفي العالم قد تغيرت وان عليها ان تسرع لاجابة مطالب العراق ان ارادت الاحتفاظ بعلاقات ودية معه وكان يرى ان الحكومة العراقية كانت تتبع سياسة معتدلة تجاه شركة نفط العراق الامر الذي جعل عبدالكريم قاسم يعتقد انه وراء تأخير الوصول الى تسوية نهائية مع شركة نفط العراق [٣].

ويعزو إبراهيم كبة اسباب طلب اعفائه الى:-

١- تدخلات قاسم والعراقيل التي واجهته في اعمال وزارتي النفط والاصلاح الزراعي اللتين يقودهما كبة.

٢- تردي الوضع العام في البلاد وسيادة الفوضى وعدم المسؤولية.

---

(١) الوقائع العراقية ٢٥ شباط ١٩٦٠.

(٢) اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣١٦.

(٣) David Hirst , Oil and public opinion in the Middle east London 1966 p. 84 - 85.

٣- إتباع قاسم سياسة تهريجية في مفاوضات النفط مما ادى الى تجميد القضايا الاساسية.

٤- يذكر كبة انه كان ضد اسلوب اطالة امد المفاوضات مع شركات النفط وانه اراد اتخاذ خطة طويلة الامد للسيطرة على القطاع النفطي من دون ضجة دعائية وتهريج مفتعل [١].

وفي مكان آخر يضع اللوم في كل ما جرى من انحراف في سياسة عبد الكريم قاسم على ما اسماه (بقوى الوسط) التي يبدو ان المقصود بها الحزب الوطني الديمقراطي وسيطرته على وزارة عبد الكريم قاسم بعد التعديل الوزاري الذي جرى يوم ٧ شباط ١٩٥٩ وان كل الانحرافات وما حدث من فوضى سياسية يعود الى هذه القوى ومن ضمنها الصراعات والانقسامات السياسية، فيقول"بعد الانتهاء من تصفية القوميين بدا قاسم في اواسط عام ١٩٥٩ بضرب الشيوعيين معتمدا هذه المرة على قوى الوسط التي توهمت خلو الجو لها للاستئثار بالحكم ولكن قاسم ما لبث ان عالجها بضربات متلاحقة بعد ان استطاع شق صفوفها وتجميد فعالياتها مبتدئا بجناحها اليساري ومنتهيا في الآخر بجناح اليمين، اما الحزب الديمقراطي الكردي فهو الآخر قد اسهم في تنفيذ المخطط القاسمي متوهماً ان بامكانه النجاح في حل المسألة الكردية وتحقيق اهدافه السياسية بمعزل عن الاحزاب السياسية الاخرى وفي ظل حكم فردي [٢].

وفي يوم ٢٣ شباط نشرت جريدة إتحاد الشعب تصريحا لابراهيم كبة يقول فيه ان ثورة ١٤ تموز هي ثورة تحررية ديمقراطية تستهدف القضاء على النفوذ الاستعماري والاقطاع والرجعية وهي ثورة لا يمكن وصفها بالاشتراكية او بالبرجوازية بل انها جزء من الثورة العالمية ضد الاستعمار وان مهماتها تهم جميع الطبقات الوطنية والوسيلة الوحيدة للقيام بمهماتها هي وحدة الطبقات الوطنية في جبهة موحدة تضم الممثلين السياسيين لكل الفئات الوطنية وان انشاء جبهة الاتحاد الوطني ضرورة تاريخية وحتمية واضاف ان الديمقراطية الموجهة هي النظام الوحيد الصالح والمستجيب لطبيعة الثورة ودعا الى ضمان حرية الانتخاب وتشريع قوانين ديمقراطية تضمن حقوق المواطنين الاساسية وان يتضمن قانون الانتخاب مبدأ

---

(١) كبة هذا هو طريق ١٤ تموز، ص ٩٤ - ١٠٦.

(٢) هذا هو طريق ١٤ تموز ص ٢٤.

الانتخاب السري العام المباشر ومجلساً وطنياً واحداً ورفض نظام المجلسين مع مبدأ التمثيل النسبي وحرمان اعداء الثورة من الحقوق السياسية وان تتولى الاحزاب الاشراف على الانتخابات واطلاق حرية الرأي والاجتماع والتظاهر وتشكيل الاحزاب وتطهير الاجهزة التنفيذية والقضائية من العناصر المعادية للثورة ثم قال:-"انني استعملت في هذا الحديث المفاهيم الاساسية بالمعنى العلمي كما تقرره النظرية العلمية في التطور الاجتماعي التي اثبتت جميع الحوادث صحتها القاطعة"ويبدو من ذلك ان الخلاف الفكري بين كل من عبد الكريم قاسم وابراهيم كبة كان كبيرا يحتم طلب اعفائه من مواصلة العمل في الحكومة.

اتفاقية النقل الجوي بين الجمهورية العراقية والجمهورية الشعبية الهنكارية

على الرغم من الميل الواضح للجمهورية العراقية لمد جسور مع الغرب في بداية عام ١٩٦٠. وتوقيع اتفاقيات ثقافية واقتصادية فقد واصلت سياستها بالانفتاح على المعسكر الشرقي وتوقيع اتفاقيات في مختلف الميادين وبخاصة النقل الجوي والتعاون الثقافي فضلا عن الاتفاقيات التجارية.

فبناء على رغبة حكومتي الجمهورية العراقية والجمهورية الشعبية الهنغارية لعقد اتفاق بينهما يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتاسيس مصالح جوية بين اقليميهما وما وراءهما ومساهمة منهما في المجهود الدولي المشترك في هذا المضمار فقد تم توقيع اتفاقية النقل الجوي بين الجمهوريتين في وبودابست بتاريخ ٢ اذار ١٩٦٠.

وقد جاء في المادة الاولى: تمنح حكومة الجمهورية العراقية حكومة الجمهورية الشعبية الهنغارية حق تشغيل مصالح جوية دولية على السبل المعينة في ملحق الاتفاقية لغرض القيام بالنقل الدولي للركاب والبضاعة والبريد، وتمنح حكومة الجمهورية الشعبية الهنغارية حكومة الجمهورية العراقية حق تشغيل مصالح جوية دولية على السبل المعينة في ملحق الاتفاقية للغرض نفسه.

وجاء في ملحق الاتفاقية، تمنح حكومة الجمهورية الشعبية الهنغارية الى المؤسسة الجوية المعنية من حكومة الجمهورية العراقية الاجازة اللازمة للعمل في المصالح الجوية الدولية التالية"بغداد- نقاط متوسطة في الشرق الاوسط او اوربا

مع الهبوط في بودابست وما وراء ذلك في كلا الاتجاهين مع الاستثناءات الاتية:-

١- لا يسمح للمؤسسات الجوية العراقية المعنية التمتع بحق نقل الركاب والبضائع والبريد من هنغاريا الى بلغاريا- جيكوسلوفاكيا، الماتيا الديمقراطية، بولندا، رومانيا..

٢- يحق للمؤسسة الجوية العراقية المعنية التمتع بنقل الركاب والبضائع والبريد من هنغاريا الى اقاليم فرنسا، ايطاليا، سويسرا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، وتضمنت الشروط نفسها للحكومة الهنغارية للعمل في المصالح الجوية الدولية- بودابست نقاط متوسطة في اوربا او في الشرق الاوسط مع الهبوط في بغداد والبصرة وما وراء ذلك من كلا الاتجاهين مع عدم السماح للمؤسسات الجوية الهنغارية المعنية بحق الهبوط في بغداد والبصرة معا على نفس السبيل فاما تختار البصرة واما بغداد، وعدم السماح للمؤسسات الجوية الهنغارية بحق نقل الركاب والبضائع والبريد من العراق وبالعكس الى لبنان- الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة، الاقليم المصري، المملكة العربية السعودية الاردن، الكويت، البحرين، تركيا، ايران.

على ان تشمل الاجازة حق حمل الركاب والبضاعة والبريد من هنغاريا الى العراق وبالعكس وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على الاتفاقية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٠. يوم ٢٩ ايار ١٩٦٠[١].

الغائبون المحكومون في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم

بعد صدور الاحكام بحق المتهمين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وجاها وغيابيا في ٢٥ شباط ١٩٦٠اقتضى تبليغ المحكومين الغائبين بالصحف ليصبح الحكم نافذ المفعول فنشرت الصحف المحلية في السادس من اذار ١٩٦٠. الاعلان الاتي:-

تنفيذا لاحكام المادة الخامسة عشرة من قانون معاقبة المتآمرين الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ فان الاحكام التي اصدرتها محكمتنا بحق كل منكم- تصبح نافذة المفعول بعد مرور ستة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان وذلك حسب نص المادة ١٨ من نفس القانون وهي"اذا لم يقدم المحكوم عليه نفسه الى السلطات المختصة

---

(١) الوقائع العراقية ٢٨ حزيران ١٩٦٠.

او لم يقبض عليه خلال ستة اشهر التالية لاعلان الحكم الغيابي يصبح هـذا الحكـم بمثابة حكم وجاهي ".

أسماء المحكومين- الحكم والمادة القانونية:-

١- عبد الكريم عبد الستار الشيخلي..

١- بالإعدام شنقا حتى الموت وفق المادة ٤ والفقرة ب من المـادة ٣٢ مـن قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة ٣ من المـادة ٢١٤ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ ق. ع. ب.

٣- الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مـع بقيـة المجرمين ويوزع على المتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ ق. ع. ب.

٢- عبد الله عبد الجبار دهله الركابي.

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة ٤ والفقرة ب من المـادة ٢٢ مـن قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة ٣ من المـادة ٢١٤ ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و ٥٨ من ق.ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المـواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مـع بقية المجرمين على ان يوزع على المتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ ق. ع. ب.

٣- حاتم حمدان العزاوي..

١- بالإعدام شنقا حتى الموت وفقا للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديـل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قـانون العقوبات البغدادي بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المـواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض قدره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضـامن مع بقية المجرمين على ان تدفع الى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

٤- صدام حسين التكريتي:-

١- بالإعدام شنقا حتى الموت وفقا للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٣- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب. والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان تدفع للمتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. به

٥- طه ياسين العلي:-

١- بالإعدام شنقا حتى الموت وفقا للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض قدره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يوزع على المتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ ق. ع. ب.

٦- ياسين عبد الجبار السامرائي:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا للمادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ ق. ع. ب.

٧- فاضل عبد الغفور الشاهر:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق. ع. ب.

٨- عبد الاله فخري البياتي:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقا للمادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩.

٩- صالح شعبان:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المواد التالية:-

المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات

البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و٥٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين تدفع للمتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ ق. ع. ب.

١٠- سلمان عبد الله:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وفقا للمادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة التاسعة عشرة بدلالة المادة الرابعة عشرة من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ٩٣٩.

٣- تنفذ العقوبتان بالتعاقب حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١١- فاتك رضا الصافي:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقا للمادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة التاسعة عشرة بدلالة المادة الرابعة عشرة من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ٣٩.

٣- تنفذ العقوبتان بالتعاقب حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٢- فؤاد احمد مطر الركابي:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لاحكام المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض مقداره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يدفع إلى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٣ مدحت ابراهيم جمعة:-

١- بالإعدام شنقا حتى الموت وفقا لاحكام المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب. والزامه بدفع تعويض مقداره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يدفع الى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٤- هلال ناجي:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لاحكام المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢- ٦٠ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض قدره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يدفع الى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٥- فيصل حبيب الخيزران:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وفقا لاحكام المادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

١٦- فالح عبد الرزاق السامرائي:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقا لاحكام المادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

١٧- حبيب محسن الدوري:-

١ بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقا لاحكام المادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

١٨- طه فتحي:-

١- بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر استنادا لاحكام المادة ١٨ المعدلة من قانون الاقامة رقم ٦٤ لسنة ٣٨.

١٩- عودة حمادي الدهش.

١- بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وفقا للفقرة (و) من المادة ٨ من قانون جوازات السفر رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩.

العقيد

فاضل عباس المهداوي

رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة[١]

وكان الحاكم العسكري العام قد اصدر عدة بيانات قبل المحاكمة الى المتهمين الهاربين يدعوهم فيها للحضور والمثول امام هيئة التحقيق الخاصة وفي ادناه احد هذه البيانات:

اولا- الى المتهمين الهاربين

١- مدحت ابراهيم جمعة من سكنة بغداد- الاعظمية عمره ٣٣ سنة طوله ١٧٠ سم عيناه شهلاوان وان معتدل الانف شعر رأسه اسود وجهه مستطيل ابيض شاربه اسود توجد ندبة فوق جبهته وعلى خده الايسر.

٢- عبدالكريم عبدالستار الشيخلي- يسكن الأعظيمة محلة راغبة خاتون رقم الدار ٤٣-٥٩ طالب في الصف الثالث من كلية الطب على حساب وزارة الدفاع.

٣- حاتم حمدان العزاوي- يسكن بغداد- جانب الكرخ- محلة الرحمانية- مساعد سائق سيارة عمره ٢٤ سنة اسمر اللون، طويل القامة، نحيف البنية، مدور الوجه اسود العينين قصير الأنف.

٤- صدام حسين المجيد- من أهالي العوجة من تكريت طالب ثانوية الكرخ عمره عشرين سنة اسمر اللون طويل القامة، نحيف الجسم اسود الشعر سلس عيناه شهلاوان معتدل الانف يرتدي السترة والبنطلون.

لما كنتم متهمين بموجب المادة ٢٢ من ب من الباب الثاني عشر المعدل من ق. ع.ب فقد وجب عليكم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة في موقع بغداد خلال مدة سبعة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان لاجراء التحقيق معكم حول التهمة المذكورة وفي حالة عدم حضوركم خلال المدة المعينة فسوف يجري التحقيق بحقكم غيابياً وتجرى بعد ذلك احالتكم الى المحكمة المختصة.

---

[١] انظر المحاكمات، جـ٢٣، ص١٦٤.

ثانيا- على كل من له علم من المواطنين بمحل اقامة المتهمين المذكورة اسماؤهم واوصافهم اعلاه بالمبادرة بأبلاغ اقرب سلطة مختصة لاجل القبض عليهم، وقد تم تخصيص مكافأة نقدية للغرض المذكور اعلاه.

اللواء الركن

احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

اتفاق النقل الجوي بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية

وفي ١١ اذار تم توقيع اتفاق النقل الجوي بين الجمهوريتين العراقية والجيكو سلوفاكية جاء في مقدمتها:- ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الجيكوسلوفاكية رغبة منهما في عقد اتفاق يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين اقليميهما وفيما وراءهما اتفقا على ان يمنح الطرفان المتعاقدان الحقوق المعينة في هذا الاتفاق وفي الملحق لغرض تأسيس مصالح جوية على السبل المبينة في الملحق، ويمكن المباشرة فورا بتشغيل هذه المصالح او المباشرة بها في تاريخ لاحق حسب رغبة الطرف المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق.

وقد نصت المادة الثانية على احتفاظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق تعيين مؤسسة جوية لغرض تشغيل المصالح الجوية المتفق عليها على السبل المعينة.

وقد تم توقيع هذا الاتفاق في براغ يوم ١١ اذار ١٩٦٠.

وتضمن الملحق الاول ان تمنح الحكومة العراقية المؤسسة الجوية التي تعينها الحكومة الجيكوسلوفاكية الاجازة اللازمة لتشغيل المصالح الجوية الدولية الآتية:-

براغ- نقاط متوسطة في اوربا او الشرق الادنى- بغداد او البصرة وما وراء ذلك في كلا الاتجاهين او بالعكس مع الاستثنائين الاتيين:

أ- لا يسمح للمؤسسات الجوية الجيكوسلوفاكية المعينة التمتع بحق الهبوط في بغداد والبصرة معا على نفس السبيل فاما ان تختار بغداد او البصرة.

ب- لا يسمح للمؤسسات الجوية الجيكوسلوفاكية في نقل الركاب والبضائع

والبريد من العراق الى الاقطار التالية وبالعكس: لبنان- الجمهورية العربية المتحدة- ايران- المملكة العربية السعودية- الاردن- الكويت- البحرين- تركيا.

وفي الملحق الثاني منحت حكومة جيكوسلوفاكيا المؤسسة التي تعينها الحكومة العراقية الاجازة اللازمة لتشغيل المصالح الجوية الدولية: بغداد- نقاط متوسطة في الشرق الاوسط واوربا- براغ- لندن وبالعكس.

وشملت الاجازتان اعلاه:

أ- الحق في حمل الركاب والبضاعة والبريد من العراق الى جيكوسلوفاكيا او الى اقاليم الدول الاخرى ومن جيكوسلوفاكيا الى العراق والى اقاليم الدول الاخرى والحق في تفريغ الركاب والبضاعة والبريد.

وجاء في الاسباب الموجبة: رغبة من الحكومتين لعقد اتفاق بينهما يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين اقليميهما وما وراءهما ومساهمة منهما في المجهود الدولي المشترك في هذا المضمار فقد تم توقيع الاتفاق المذكور.

وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على الاتفاق المذكور بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٠ في ٢٣ ايار ١٩٦٠ [١].

تصريحات عبد الكريم قاسم الى وكالة الأسوشييتد برس

في عام ١٩٦٠. لم يعد عبد الكريم قاسم يحظى بذلك الاهتمام الذي حظي به في بداية الثورة وطوال عام ١٩٥٩ من الصحفيين والمسؤولين الغربيين خاصة بعد ان تمت قراءة افكاره المعارضة للوحدة العربية والمعارضة لالحاق العراق بدول المعسكر الاشتراكي ورغبته في استقلال العراق ونهج سياسة الحياد الايجابي لذلك لم يشهد عام ١٩٦٠ مقابلات مهمة باستثناء ما نشرته وكالة الاسوشييتد برس في منتصف اذار عن مقابلة اجراها مع عبد الكريم قاسم المدير العام للوكالة في الشرق الاوسط المستر توما سترسن يوم ١٥ اذار وكان من بين الاسئلة التي طرحها مدير الوكالة....

---

(١) الوقائع العراقية ١/ ٦/ ١٩٦٠.

- مما لا شك فيه ان سيادتكم يعتبر زعيم العراق دون مزاحم فماذا تريد ان ترى العراق؟ هل تريد ان تراه دولة رأسمالية أم دولة ذات اقتصاد موجه أم دولة ذات اقتصاد اشتراكي ام دولة شيوعية؟ فرد عبد الكريم قاسم:-
- قبل كل شيء انني فرد من ابناء هذا الشعب جئت لاخدم ابناء الشعب وانني اشعر بشعورهم ولذلك فلست أنا شخصيا الذي سوف يقرر ذلك وان كل الدول سواء اكانت راسمالية ام اشتراكية ام شيوعية فانها تبني مبادئها على اساس ثروتها وضمان حرية الفرد وحرية المجموع وتنظيم حياتهم وعلاقاتهم مع الدولة من جهة وعلاقاتهم مع الثروة الموجودة في البلد من جهة اخرى بحيث تعطي كلا منهم مجال العيش الصحيح ولذلك فان كل بلد من البلدان بعد دراسة هذه الاسس يقرر على ضوء الواقع المباديء التي يجب ان يسير عليها ذلك البلد ثم سأله مدير الوكالة ان يبين له الاخطاء الاساسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط بصورة عامة وتجاه العراق بصورة خاصة فقال عبد الكريم قاسم:-
- في الحقيقة ان كل دولة هي التي يجب ان تتعرف على اخطائها بنفسها اما الدول الاخرى فعليها عند مشاهدتها اخطاء الدول المقابلة ان تهيء نفسها لكي لا تصيبها اضرار هذه الاخطاء.
- ان الولايات المتحدة بحد ذاتها ربما تكون معذورة ومضطرة لتعاونها مع العهد السابق بدرجة كبيرة ولكننا نحن وجميع الناس الاخرين كنا نشعر بفساد ذلك الوضع حيث الفقر متفشٍ بين افراد الشعب والصرائف منتشرة هنا وهناك والصحة العامة متردية والتحكم يسود البلد وليس هناك أي ضمان ولا عدالة اجتماعية وكانت ثروة البلاد منهوبة ولا تصرف لصالح البلد ولذلك فقد كان الرأي العام عندنا تسيطر عليه فكرة قيام الولايات المتحدة بالاعتداء عليه عن طريق تعاونها ومساعدتها لحكومة العهد المباد ومن جراء ذلك فان سمعة الولايات المتحدة لا يرتاح لها شعبنا، وبالنسبة للظروف السابقة فقد يجوز ان امريكا لم يكن بامكانها مساعدة العراق، اما ذلك الطريق وهو التعاون مع الحكومة السابقة وهو بحد ذاته يشكل محنة، اما الان فان الوضع قد تبدل وذهب الماضي مع من ذهب ونحن في الوقت الحاضر نتعاون مع جميع الدول على اساس المنافع المتبادلة وضمان حق شعبنا واننا لا ننظر الى الماضي بل ننظر الى الحاضر والى المستقبل فاذا لاحظنا ان اية دولة من الدول تود مساعدتنا

بشعور طيب وباخلاص فان الافكار السابقة ستزول تدريجيا. وحول سؤال ماذا يعني عبد الكريم قاسم بالحياد الايجابي قال:-

- اعني اننا يجب ان نتخلص من المعتدي بعين الطريقة التي تخلصنا بها منه سابقا، ان المهم في الامر هو اننا اناس مسالمون منشغلون في بناء وتطوير بلدنا ثقافيا وصحيا واجتماعيا وبالاضافة الى ذلك نسعى الى تقوية جيشنا وان العبرة ليست بتقوية الجيش ولكن بالتصميم على استخدام القوة تجاه المعتدي الغاصب، ومع هذا فاننا دولة محايدة مسالمة لا نعتدي على احد ولكن اذا اعتدي علينا وهب انك كنت في محلنا فماذا تعمل؟..

وحول سؤال ما اذا كان عبد الكريم قاسم سيقوم بمحاولة لتقريب شقة الخلاف مع عبد الناصر رد عبد الكريم قاسم:-

- إنني شخصيا اعتقد بأن العمل الاول الذي اغضب عبد الناصر هو منعه من الاستحواذ على العراق والسيطرة عليه.
- اننا واثقون من عدم استطاعة اية دولة من الدول الاستحواذ على العراق سواء اكانت دولة صديقة ام عدوة قريبة ام بعيدة، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان العراق بحد ذاته هو سند وقوة للدول العربية وعلى هذا فليس هناك حاجة الى الاستحواذ عليه لانه سند بحد ذاته لكل دولة عربية ولكل دولة صديقة.

وفي ردّ له على سؤال حول القضية الفلسطينية قال عبد الكريم قاسم:-

- أن اسم فلسطين كان قد انطمس وان مشكلتها قد تصفت ولم يبق لها أي ذكر وان اراضيها اصبحت محتلة من كل من اسرائيل ومصر والاردن واصبح اهل فلسطين لاجئين مشردين في الخارج منذ مدة احدى عشرة سنة دون ان تحل مشكلتهم ولذلك فان مرور جيل واحد على هذا الوضع من شأنه ان يطمس المشكلة برمتها لأن الاجيال الجديدة التي سوف تنبثق وهي في الخارج تنسى قضية فلسطين وتنسى المصيبة التي اصابت اباءهم واجدادهم، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان بقاء الفلسطينيين معتمدين على غيرهم من اجل انقاذ بلدهم هو خطأ بحد ذاته ذلك لان الاردن ترغب ان تستحوذ على قسم من اراضيهم وان مصر تريد ان تستحوذ على قسم اخر اما اسرائيل فتريد التمسك والاحتفاظ بالاراضي المحتلة وانني ارى ان الحمل الثقيل لاسترجاع فلسطين يجب ان يقع على اهلها وليس على غيرهم وان هذا الشيء مقبول دوليا فليس هناك اية دولة في العالم تستطيع

ان تمنع أي شعب من استعادة حقوقه في اراضيه، هذا من ناحية ومن ناحية هيئة الامم المتحدة فانها لم تأخذ رأي الشعب الفلسطيني وقد اعتدت عليه عندما قسمت اراضيه بينما المعروف ان كل شعب من الشعوب له حق تقرير المصير بينما الشعب الفلسطيني قد ظلم واستثني من ذلك وعلاوة على عدم اخذها رأيه فانها لم تتمكن من تنفيذ ومقابلة ثلاث حكومات سارقة لارضه وعلى هذا فان الحل الوحيد لحل مشكلتهم هو ما نادينا به من انبثاق للجمهورية الفلسطينية التي تشمل كل الوطن الفلسطيني وان اهل فلسطين هم المسؤولون اولا واخرا عن تكوين جمهوريتهم اما من ناحيتنا كدولة عربية وهم من ابناء عمومتنا فنحن مستعدون لمساندتهم وبمساعدتهم بالمال والتدريب وبالعتاد.

ووصف مستر سترسن سيادة الزعيم بانه مسلم مؤمن وهو يصوم شهر رمضان بكل عناية، وذكر الزعيم اثناء المقابلة انه يصوم رمضان منذ ان كان في العاشرة من العمر.

وتحدث الزعيم عبد الكريم قاسم عن مستقبل الجمهورية العراقية فقال للصحفي انك سترى خلال ثلاث سنوات حين تعود الى بغداد مستوى عاليا من المعيشة ومصانع تنتج كل ما يحتاج اليه البلد ونظاما للري رائع التنظيم وسترى الفلاحين يمتلكون اراضيهم الخاصة ووسائط النقل في طول البلاد وعرضها وجامعة جديدة في بغداد، سيكون وضعنا افضل وسنلحق بركب المجتمعات المتحضرة الاخرى(١).

تصريحات عبد الكريم قاسم

بعد إسبوع واحد من مقابلة مدير وكالة الاسوشييتد برس لعبد الكريم قاسم، اجرى معه بري مسنر سكرتير منظمة الصحفيين العالمية مقابلة ودية قدم خلالها مسنر تهانيه بنجاة عبد الكريم قاسم من محاولة اغتياله وفي اجابة لعبد الكريم قاسم عن واجب الصحفيين تجاه شعوبهم قال:-

أما التهجمات التي وقعت على الجمهورية العراقية.وعلى شخصي بالذات فانها متوقعة من الاستعمار والطامعين بعد كل ثورة من الثورات والذين يسلكون شتى السبل للهجوم بواسطتها كما انهم يخلقون شتى الاسباب والمعاذير الواهية

---

(١) اتحاد الشعب ١٦ و ١٨ اذار ١٩٦٠.

لتبرير ذلك وان تلك التهجمات تبنى وتساند من الخارج ويبغون منها احداث البلبلة والتفرقة بين صفوف ابناء الشعب في الداخل ان تلك التهجمات تعتبر فاشلة على الرغم مما سببته من ضرر مادي ومعنوي لانها لم تتوصل الى اهدافها وان الهجوم الذي كان موجها على شخصي بالذات ولو انه اصابني ببعض الضرر فهو هجوم فاشل ايضا وهو مبعث قوة هائلة لي للكفاح وبعين الوقت قوة هائلة لشعبنا زادت في مقاومته وتصميمه على الكفاح ايضا، لقد اراد الاستعمار ان يوجد ثغرة بين صفوفنا ومن ثم يعمل على توسيعها ولكننا قد سددنا تلك الثغرات بوجهه وبقينا صامدين نترصد أي محاولة جديدة لنحبطها، ليس هناك شك من اننا قد تحررنا من الاستعمار بصورة نهائية على الرغم من الاشتباكات المستمرة معه ولقد يئس تماما من اعادة السيطرة علينا ومع ذلك فنحن حذرون واصبحنا اقوياء متحدين ونعرف كيف نتصرف لتامين مصالح بلدنا، وعلى الرغم من ان الاستعمار قد آمن بعدم تمكنه من السيطرة علينا ولكنه اراد ان يجرب شيئا آخر وهو الحيلولة دون سريان روح الثورة من بلدنا الى الشعوب المجاورة الاخرى وقد حشد لذلك جميع القوى واستخدم مختلف الطرق لمهاجمة جمهوريتنا بقصد الهائنا عن الوصول الى اهدافنا والهاء الشعوب الاخرى وافساد استعدادها لتقبل سريان ثورتنا اليها مستندين في ذلك على معاذير واهية ودعاوى فارغة، فمسؤولية الصحفي تجاه شعبه والغرض يرتبط بمصلحة وطنه فعليه ان يكون امينا، خالي القصد ويفرق بين الحق والباطل، كما يجب ان يكون عميقا في تفكيره عندما يتناول أي موضوع من المواضيع بحيث تعالج هذه المواضيع الحالة العامة في البلد بشكل لا يضر بمصلحة الوطن، وعلى الصحفي ان يتاكد دائما من الاخبار قبل نشرها ذلك لان الاخبار غير الصحيحة او المبالغ بها تضر بالصحفي نفسه وتضر بالوطن ويستفيد منها العدو، ان مسؤوليته تجاه الشعب تفرض عليه ان يكون من رسل وعوامل الصداقة بين الشعوب التي تعتبر اهدافها واحدة في كل العالم وهي ضمان حقوق الانسان التي تدافع عنها الانسانية منذ مدة طويلة فحصل بعضهم عليها ولو بصورة نسبية اما الشعوب الاخرى فما زالت تعيش في حالة تعسف.

إن على الصحفي البارع ان يفكر قبل ان يكتب واذا كان لديه المجال الكافي فعليه ان يشاهد الامر بدلا من سماعه، وان سمعه فعليه ان يتاكد من كونه صحيحا لان الكسب الصحفي هو ليس بنقل الاخبار المزعجة او المبالغ فيها او التي لا أساس

لها من الصحة انما هو بنشر الحقائق، كما ان على الصحفي اللامع ان يتطلع دوما الى العالم الخارجي ويزوره ان امكن لينقل الحقائق الى بلده ليفيده ويفيد العالم باجمعه، ومع احترامي للصحفيين باعتبارهم رسل الثقافة ونشر الحقائق الا ان بعضهم عندما يزور او يكون في بلد من البلدان يتحشد مع الاخرين في الفنادق المريحة فينقلون الاخبار دون تروٍ فتخرج هذه الاخبار الى العالم مشوهة [١].

محاكمة المتهمين الهاربين

واصلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة نشر البيانات التي تدعو فيها المتهمين في احداث الموصل سنة ١٩٥٩ وبعض المتهمين في محاولة اغتيال رئيس الوزراء بواسطة الاذاعة والصحف للحضور امام المحكمة، ففي يوم ١٧ كانون الاول نشرت البيان الاتي:-

الى المتهم الهارب العقيد المتقاعد مدحت الحاج سري، بما أنك متهم وفق المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي وحيث تبين انك هارب من وجه العدالة ومتخف في محل مجهول فقد تقرر تبليغك بواسطة الصحف المحلية والاذاعة اللاسلكية، ولذا فاننا ندعوك للحضور امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد خلال مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان لتجيب عن التهم المسندة اليك وعند عدم حضورك خلال المدة المذكورة فسوف تجري بحقك المحاكمة غيابيا وفقا للمادة الخامسة عشرة من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم ٧ لسنة ١٩٥٨.

العقيد فاضل عباس المهداوي [٢]

رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة

وفي يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٦٠ اصدر الحاكم العسكري العام البيان الاتي الى المتهمين الهاربين"بما انكم متهمون بموجب المادة (٩١) من رسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ في [مؤامرة الخائن عبد الوهاب الشواف] ولما كنتم

---

(١) اتحاد الشعب ٢٥ اذار ١٩٦٠.

(٢) اتحاد الشعب ٢٥ آذار ١٩٦٠.

هاربين من وجه العدالة في الوقت الحاضر واستنادا الى احكام المادة ١٥ من قانون معاقبة المتآمرين رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ فقد اقتضى تبليغكم بواسطة الاذاعة والصحف المحلية بلزوم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة (موقع بغداد) للاجابة على التهمة المسندة اليكم خلال عشرة ايام من تاريخ النشر وبعكسه ستتخذ التعقيبات القانونية والتحقيقات بحقكم غيابيا تمهيدا لاحالتكم الى المحكمة المختصة المتهمون:- الرئيس الاول سعيد حسين، الرئيس الاول علي حسين الخفاف، الرئيس الاول محمود محمد ملكو، الرئيس محمد سامي مصطفى، الملازم الثاني محمد سالم خليل، الملازم الثاني قاسم احمد عاشور، الملازم الثاني فوزي محمد شنشل[1].

بيان الى المتهمين الهاربين:-

الى المتهمين الهاربين علي عبد السلام، ومحسن عجيل الياور.

لما كنتما متهمين بموجب المادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وبما انكما هاربان من وجه العدالة فقد اقتضى تبليغكما بلزوم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة في موقع بغداد خلال عشرة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان وبعكسه سيجري التحقيق اللازم بحقكما تمهيدا لاجراء محاكمتكما من قبل المحكمة المختصة استنادا الى المادة ١٥ من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٥٨.

الحاكم العسكري العام [2]

وفي السادس من آذار اصدر الحاكم العسكري العام البيان التالي...

الى الهاربين فائق السامرائي، والمقدم نعمان ماهر الكنعاني، والمقدم كنعان الملاح، والمقدم خضر محمد، والرائد الركن محمود عزيز، والرئيس شكر محمود الحنكاوي، والملازم الاول محمود حيدران، والملازم الاول خير الله عسكر، والرائد الركن محمود الدرة، واحمد عجيل الياور، وابراهيم عبد الرزاق كشمولة، والمحامي سامي باش عالم، والرئيس الاول علي حسين الخفاجي، والرئيس الاول سعيد حسين، والرئيس الاول محمود ملكو، والرئيس محمد سامي مصطفى، والملازم

---

(١) اتحاد الشعب ١٧/١٢/١٩٥٩.

(٢) الراي العام ١٣ شباط ١٩٦٠.

الاول فوزي محمد شنشل، والملازم الاول قاسم احمد عاشور، والملازم الاول محمد سالم خليل، وعلي عبد السلام العزاوي، ومحسن عجيل الياور...

لما كنتم متهمين بموجب المادة (١١) من مرسوم الادارة العرفية رقم ٧ لسنة ١٩٣٥ وبما انكم هاربون في الوقت الحاضر من وجه العدالة فقد اقتضى تبليغكم بواسطة الصحف المحلية والاذاعة اللا سلكية بلزوم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة بمحكمة الشعب خلال عشرة ايام من تاريخ النشر لتجيبوا امامها عن التهمة المسندة اليكم وبعكسه ستتخذ بحقكم التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات غيابيا استنادا الى المادة ١٥ من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن

تم تلاه اعلان المحكمة العسكرية العليا الخاصة الاتي:-

الى المتهم الهارب سامي باش عالم اقتضى تبيلغك بواسطة الصحف المحلية والاذاعة بلزوم الحضور امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة خلال عشرة ايام من تاريخ هذا الاعلان لتجيب امامها على التهم المسندة اليك وفقا للمواد ١١ من مرسوم الادارة العرفية و (٤) من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ وفي حالة عدم حضورك ستجري محاكمتك غيابيا استنادا الى المادة ١٥ من قانون المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم ٧ لسنة ١٩٥٨.

العقيد فاضل عباس المهداوي [1]

وكان معظم هؤلاء قد لجاؤا الى الجمهورية العربية المتحدة واتخذوا من دمشق والقاهرة مقرا لهم ونشطوا في الدعاية ضد نظام الحكم في العراق ضمن"التجمع القومي في القاهرة"مما كان يزيد من حملات الدعاية والاعلام والاتهامات المتبادلة بين جمهورية العراق والجمهورية العربية المتحدة وكان عبد الكريم قاسم يعد ذلك تدخلا في شؤون العراق الداخلية.

وفي يوم ١٩ آذار عقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة جلستها الثالثة والسبعين بعد المئة لمحاكمة هؤلاء المتهمين الهاربين وقد اعلن المهداوي في بداية الجلسة..

المتهمون الهاربون الذين ستجري محاكمتهم في هذه القضية هم: العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني، والمقدم خضر محمد، والمقدم كنعان الملاح،

---

(١) الراي العام ٢٣ اذار ١٩٦٠.

والرئيس الاول الركن محمود عزيز، والرئيس الاول علي حسين الخفاف، والرئيس الاول سعيد حسين، والرئيس الاول الركن المتقاعد محمود الدرة، والرئيس محمود محمد ملكو، والرئيس شكر الحنكاوي، والرئيس محمد ساقي مصطفى، والملازم الاول محمود حيدران، والملازم الاول خير الله عسكر، والملازم فوزي محمد شنشل، والملازم قاسم احمد عاشور، والملازم محمد سالم خليل، وفائق عبد الكريم السامرائي، وعلي عبد السلام العزاوي، وابراهيم عبد الرزاق كشمولة، واحمد عجيل الياور، ومحسن عجيل الياور...

ونظرا لورود قضاياهم بثلاث حالات هي امر الاحالة المرقم ٢ والمؤرخ ١/ ٣/ ١٩٦٠، وامر الاحالة المرقم ٣ في ١/ ٣/ ١٩٦٠، وامر الاحالة المرقم ٥ والمؤرخ ١٧/ ٣/ ١٩٦٠. وبما ان موضوع الاتهام وظروف هذه القضايا الثلاث واحدة فان المحكمة قررت توحيدها بقضية واحدة واحتفظت برقم ١/ ١٩٦٠.

ثم القى المدعي العام مطالعة قال فيها:-

" ان الطامعين والرجعيين يعلمون علم اليقين ماذا سيجر عليهم تآمرهم من نتائج وخيمة فلا يفيدهم تجمعهم الرجعي هنا وفي القاهرة ولا سكرتيره فائق السامرائي... ان التهديدات التي دأب على ارسالها التجمع الرجعي في القاهرة والمكتب العسكري العراقي في دمشق والتي هي جزء من مخطط التآمر الاستعماري والرجعي الجديد"وقال مهددا"ان اصحاب المخطط التامري الجديد سوف يؤدون الثمن بلا شك اضعاف ما ادوه سابقا"[1].

كانت هذه هي المرة الوحيدة التي تعقد فيها المحكمة وقفص الاتهام خال من المتهمين، وتواصلت الجلسات التي استمعت فيها المحكمة الى عدد من الشهود وفي ١١ مايس ١٩٦٠. عقدت جلستها الاخيرة حيث تليت قرارات التجريم بحق المتهمين فكانت كالاتي:-

قضي بالحكم بالاعدام على كل من فائق السامرائي، ونعمان ماهر الكنعاني وعلي عبد السلام العزاوي، واحمد عجيل الياور، ومحسن عجيل الياور، وعلي سامي باش عالم، والرئيس الاول المتقاعد محمود الدرة.

وحكمت بالاعدام رمياً بالرصاص على كل من المقدم خضر محمد والرئيس الاول علي حسين الخفاف والرئيس محمود محمد ملكو والرئيس شكر الحنكاوي

---

(١) اتحاد الشعب ٢٠ اذار ١٩٦٠.

والرئيس محمد سامي مصطفى والملازم الاول محمود حيدران والملازم فوزي محمد شنشل والملازم قاسم احمد عاشور والملازم محمد سالم خليل والرئيس الاول الركن محمود عزيز والملازم الاول خير الله عسكر.

وبالاشغال الشاقة المؤبدة على المقدم كنعان الملاح والرئيس الاول سعيد حسين وابراهيم عبد الرزاق كشمولة.

وحكمت المحكمة بالسجن (١٥) سنة على كاظم ابراهيم العزاوي، وبالسجن (٣) سنوات على كاظم رشيد [١].

وحكمت المحكمة ايضا على المتهم مدحت الحاج سري بالسجن خمسة عشر عاما..

تخفيف الاحكام الصادرة بحق عدد من المحكومين من رجال العهد الملكي

استجابة لضغوط مارستها بريطانيا واقطار عربية منها تونس وبعض الشخصيات العربية قرر عبد الكريم قاسم تخفيف الاحكام الصادرة بحق عدد من رجال العهد السابق وعدد من القوميين.

في ٢٨ آذار ١٩٦٠. نشرت الصحف المحلية اخباراً عن تخفيض محكوميات عدد منهم وذلك قبل ثلاثة ايام من اذاعة بيانه بشان العفو عن المحكومين في محاولة اغتياله من شباب حزب البعث العربي الاشتراكي، فصدر الامر الوزاري الاتي من وزارة الدفاع:.

استنادا الى المادة العشرين من قانون معاقبة المتامرين على سلامة الوطن رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ قررنا ما يلي:-

١- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم المتقاعد رفيق عارف وجعلها السجن مدة سبع سنوات.

٢- تخفيف عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤقتة والطرد الصادرة بحق المجرم المتقاعد غازي الداغستاني وجعلها السجن لمدة ثلاث سنوات.

٣- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم المتقاعد عمر علي وجعلها السجن لمدة سبع سنوات.

---

(١) اتحاد الشعب ١٢ مايس ١٩٦٠.

٤- تخفيف عقوبة الاعدام والسجن الصادرة بحق المجرم احمد مختار بابان وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
٥- تخفيف عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم فاضل الجمالي وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
٦- تخفيف عقوبات الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم برهان الدين باش اعيان وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
٧- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم مبدر الكيلاني وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
٨- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم عبد الرحمن الراوي وجعلها السجن لمدة خمس سنوات.
٩- تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم المتقاعد وفيق عارف وجعلها السجن لمدة خمس سنوات.
١٠- تخفيف عقوب الاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم المتقاعد احمد مرعي وجعلها السجن لمدة خمس سنوات.
١١- تخفيف عقوبتي الاشغال الشاقة المؤبدة وعقوبة الطرد الصادرة بحق المجرم المتقاعد محسن محمد علي وجعلها السجن لمدة ثلاث سنوات.
١٢- تخفيف عقوبتي الاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم توفيق السويدي وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
١٣- تخفيف عقوبات الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة الصادرة بحق المجرم خليل كنه وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
١٤- تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الصادرة بحق المجرم كاظم الحيدري من خمس سنوات الى سنتين.

ان العقوبات التبعية واحكام التضمين ورد المبالغ تبقى نافذة المفعول ويجري استحصال المبالغ المحكوم بها بواسطة دائرة التنفيذ حسب الاصول القانونية.

وكيل وزير الدفاع
الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

فؤاد الركابي يسعى لأنقاذ رفاقه

كان فؤاد الركابي أمين سر الحزب البعث العربي الاشـــتراكي فـــي العــراق والمخطط الاول لعملية اغتيال عبدالكريم قاسم، قد لجـــأ الـــى القـاهرة بعـد فشـل المحاولة، وكان يتابع من هناك محاكمة رفاقه الذين شاتركوا في محاولة الاغتيـال او أتهموا بالأشتراك فيها. وقد كتب ما نصع "وفي أوائل عـــام ١٩٦٠ بـدأت محكمــة المهداوي مهزلتها الفاجعة بمحاكمة أولئك الرفاق، ولقد علم الــرأي العــام العــالمي والرأي العام العربي أي مأساة تجري كانت في العراق، ولقد علم الجميــع أي نسـق رفيع من البطولة الغضة قد شكله اولئك الشباب الذين وقفوا فـــي اقفـاص الاتـــهام الشعوبي الغادر، وسيف الانتقام حصلت على رؤوسهم يتهددهم بين حين وحين.لقـــد ضرب خالد علي الدليمي وأياد ثابت وسليم الزيبق وعشرات من رفاقـــهم البواسـل اروع الامثلة البطولية ووقفوا وقفة الواجب الأقدس حتى النهايـــة، وبـدت محكمــة الجور والجزر والافتراء مسرحاً شهد فيه العالم كيف تتفوق البطولة المؤمنــة علـــى كل القوى مهما تعاظم حقدها المفترس.

هنا بدأت أفكر ملياً، والنفس تعتلج بالألم الدفين بكل وســيلة ممكنــة لانقــاذ رقاب اولئك الرفاق لابد أن يرتفع ذلك الصوت الذي أخرسه الحديد والنار في بغداد.

وتنفيذاً لذلك اتفقنا مع أذاعة صوت العرب، على ان تذاع كلمـــة دفــاع ورد فور رفع أية جلسة من جلسات (محكمة المهداوي) لفضح ما يردد فيـــها مـــن تـــهم وأكاذيب واراجيف.

ولقد قدمت اذاعة صوت العرب، بالفعل أجل الخدمات فـــي هــذا الســبيل اذ جندت عدداً كبيراً من موظفيها والعاملين فيها، الساعات الطوال لمتابعة جلسات تلـــك المحكمة وتسجيل ما يدور فيها، كما أن عدداً من أ×واننا قد ساهم في اعداد كلمـــات الدفاع والرد على مفتريات المحكمة على رأسهم فائق السامرائي وعدنـــان الــراوي. فكانت الردود التي تعد تذاع بعد رفع الجلسة متضمنة تفنيد مزاعم محكمة الافــــتراء والدس الشعوبيين.

وما كادت تمضي بضعة أسابيع، حتى اختتمت المحكمـــة جلســاتها بأحكــام الاعدام بالجملة على عدد كبير من الرفاق.

لقد بدأ الواجب ينادي ان أطرق كل سبل الانقاذ. وفي القاهرة فكرت في بحـث الموضوع مع مستر نهرو سفير الهند في الجمهورية العربية المتحـــدة وهــو أحـد

أقرباء جواهر لال نهرو. ولقد هيأ لي كلوفيس مقصود فرصة اللقاء به، على دعـوة غداء اقامها القائم بأعمال السفارة الهندية في بيروت واذ حدثه بـالأمر، وبضـرورة العمل على انقاذ رقاب رفاقنا في العراق أبدى اسـتعداده بنقـل رغبتـي مشـفوعة بالمبررات التي عرضتها عليه الى مستر نهرو رئيس وزراء الهند.

أما المحاولة الاساسية التي قمت بها، فكـانت تـهدف الـى حمـل رئيـس جمهورية لبنان (فؤاد شهاب) على التدخل من أجل انقاذ اولئـك الرفـاق. وبـالفعل سافرت الى بيروت من أجل ذلك، وقابلت علي بري وزير داخلية لبنان آنذاك لصلتـه الوثيقة برئيس جمهورية لبنان، وشرحت له الأمر، وقد أبدى استعداده الكامل لعرض الموضوع على الرئيس شهاب، ولقد كان لهذا الاتصال الاثر البالغ في أنقـاذ رقـاب رفاقنا من مقصلة الجزر القاسمي، بالاضافة الى الصلات العديدة التي قمت بها فـي لبنان وفي الأوساط العربية المتعددة[1].

العفو عن المحكومين في محاولة اغتيال رئيس الوزراء

بدا عبد الكريم قاسم وكانه مصمم على تنفيذ حكـم الإعـدام بحـق الذيـن اصدرت عليهم المحكمة العسكرية العليا الخاصة الحكم من الذين اشتركوا في محاولة اغتياله ووقع المرسوم الجمهوري رقم (٢٠١) في ٢٦ اذار ١٩٦٠. وصدر الامـر الوزاري بالتصديق المرقم (٥٢) في اليوم الثاني وجاء فيه:-

" تقرر تنفيذ حكم الإعدام شنقا حتى الموت بحق الخونة المجرمين [2] الاتيـة اسماؤهم:-

١- اياد سعيد ثابت.
٢- احمد طه العزوز.
٣- سليم عيسى الزيبق.
٤- خالد علي الصالح.
٥- حميد مرعي.
٦- منذر ابو العيس.

---

[1] فؤاد الركابي، الحل الأوحد، ص١١٥-١١٧.

[2] هكذا كان ينعت عبد الكريم قاسم ورجال حكمه، العناصر الوطنية والقومية.

وكان الأخير شيوعيا وقد حكم عليه المجلس العرفي العسكري بالاعدام بتهمة قتل احد القوميين والقيام باعمال (السحل) في الكاظمية وقد اراد عبد الكريم قاسم من اعدامه، مع المحكومين من شباب حزب البعث العربي الاشتراكي التظاهر بانه ضد التطرف من اية جهة كانت واسكات الشيوعيين الذين قدموا طلبات وعرائض نشرتها الصحف المحلية للعفو عن ابو العيس بوصف ان ما قام به يدخل ضمن الحرص على حماية الجمهورية من الاعداء.

وفي يوم ٣٠ آذار ارسل اللواء الركن احمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام برقية الى الجهات ذات العلاقة يخبرها ان تنفيذ حكم الاعدام سوف يتم في الساعة الرابعة من صباح يوم الخميس ٣١ اذار حسب اجراءات مديرية السجون العامة وطلبت البرقية من سلطات الامن والشرطة اتخاذ الاستعدادات اللازمة والتهيؤ في مناطق الكرخ والاعظمية والكاظمية لمواجهة الموقف الذي سينشا عن تنفيذ الاحكام كما طلب الحاكم العسكري العام في برقيته من بعض الوحدات العسكرية في معسكر الرشيد ان تكون في حالة انذار وعلى اهبة الاستعداد.

ويذكر العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي [(١)] قائلا"في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم ٣٠ اذار حضر عبد الكريم قاسم الى غرفتي التي كان جالسا فيها الوزيران محمد حديد وطلعت الشيباني بالاضافة الى كل من طه الشيخ احمد واللواء الركن خليل سعيد قائد الفرقة الثالثة واحمد صالح العبدي وفاضل عباس المهداوي وماجد محمد امين وعادل جلال ووصفي طاهر وضباط المقر الاخرين.

تحدث عبد الكريم قاسم عن تنفيذ احكام الاعدام وانه سينفذها فجر اليوم التالي وقد ايده الحاضرون عدا محمد حديد وطلعت الشيباني في تنفيذ احكام الاعدام زاعمين ان العدالة قد اخذت مجراها فصدرت الاحكام ضدهم اما محمد حديد فبعد ان استعرض اوضاع العراق السياسية قال (لقد حفظك الله وعافاك وهؤلاء شباب في مقتبل العمر عفوك عنهم او تخفيض الاحكام ضدهم سوف يؤدي الى زيادة شعبيتك ويظهرك بمظهر القوى القادر على اتخاذ القرار المناسب) وفي الاتجاه نفسه تحدث طلعت الشيباني مؤيدا رأي زميله ".

---

(١) ثورة ١٤ تموز ص ٢٤٣ – ٢٤٥.

ويضيف العزاوي الى ذلك قوله"خرج عبد الكريم قاسم في جولته المعتادة في بغداد وقبل خروجه طلب مني ان ابلغ الاذاعة والتلفزيون في مواصلة البث كما طلب تهيئة بعض الآيات القرانية التي تدعو الى العفو... وبعد منتصف الليل عاد عبد الكريم قاسم الى الوزارة وقال لي:-

هل انت جاهز فاجبته نعم سيادة الزعيم فقال تعال معي ذهبت معه في السيارة الى الاذاعة ودخلنا الاستديو وانا لا اعلم ما كان يرمي اليه وبدأ يخطب"[1].

قال عبد الكريم قاسم في البيان الذي القاه من راديو وتلفزيون الجمهورية العراقية في الساعة ١٢,٤٠ من صباح يوم الخميس ٣١ اذار ١٩٦٠.

" لم نكن دولة شيوعية.. ليعلم كل فرد في هذه البلاد.. اننا دولة ديمقراطية حرة وحريتنا واسعة، ولكن ذلك لا يعني اننا يجب ان نكون اعداء مع الدول الشيوعية، اننا اصدقاء مع العالم الشيوعي، كما اننا اصدقاء مع الدول الاخرى.. اننا نقدر الصداقة الخالصة، واننا نقدر المنافع المتبادلة بيننا وبين الدول، اننا لا نريد ان نسير في ركاب دولة معينة اننا نسير مع الدول التي تخلص وتضمر الصداقة الحقة معنا.

أنتظروا ابناء شعبنا الكريم ولا تستمعوا الى الدس والتهريج والكلام الفارغ، ان العدو يريد التغلغل في صفوفكم ليفرقكم فلا يهم العدو اذا اقتتلت الفئات في داخل هذا الوطن ان العدو والاستعمار والطامعين يريدون تفرقة الصفوف فهم يصرفون المبالغ الطائلة الى جواسيسهم في هذا البلاد سواء من اولئك المغررين الذين يغررون بهم او ممن يرسلونهم من الخارج يريدون بهؤلاء الجواسيس وهؤلاء الصنائع يريدون تفرقة الصفوف فيجعلون القتال يدوم ويستديم بين ابناء البلد الواحد... هذا يدعي انه قومي وهذا يدعي انه شيوعي وهذا يدعي انه ديمقراطي وانني اقول ان ابناء الوطن هم وطنيون مخلصون كلهم فئة واحدة. وكلهم سند للاخر وكلهم قوة واحدة تجاه الاستعمار.

إن الله معنا وقد سلمنا من ذلك لنكمل رسالتنا... رسالة الحق ورسالة العدل وانني مع ابناء هذا الشعب المظفر، ان هؤلاء قد اعتدوا على سائق سيارتي وسببوا له القتل كما اعتدوا على الناس الاخرين في الشارع باصابتهم بهذا الاطلاق الطائش والنيران الطائشة فسببوا لهم الجروح وسببوا لهم العطل والشلل هل كان هؤلاء

---

(١) ثورة ١٤ تموز ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

محقين في تصرفاتهم ان هؤلاء يدفعهم الاستعمار ويدفعهم الطيش وهو عمل عدواني القصد منه الاطاحة بكيان جمهوريتنا وبالتالي الهجوم عليها من كل جانب واعادة الاحتلال والسيطرة الى بلدنا...

لا شك اخواني ان الاية تذكر "وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص ". وان الاية تذكر "ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب لعلكم تتقون "هذه الاية تذكر يا اولي الالباب ولم تذكر يا اولي العواطف.. فالعاطفة لا تجدي نفعاً وان العقل والحكمة واللّب هي التي تفيد البلد[1]، ان هؤلاء الذين اعتدوا علي- ايها الاخوان- قد اخبرت رئيس المحكمة العسكرية في حينه انني قد عفوت عن حقي الشخصي ولا تحاسب هؤلاء الذين خرجوا وتصدوا الي خرجوا عن طريق الرشاد وتصدوا الي لا تحاسبهم عن حقي الشخصي وليكن حسابهم عن الحق العام وقتلهم السائق ولتكن الرحمة فوق العدل كما اخبرت ولهذا وجدتم ان الاحكام كانت مخففة جدا وقد نظرت في تخفيفها في حينها. وان ذلك من صلاحيتي وان القانون يخولني ذلك فانني في حينه قد اخبرت رئيس المحكمة العسكرية انني قد عفوت عن حقي الشخصي ولا شك ان هذه الاحكام التي صدرت بهذه السهولة... الاحكام الخفيفة التي صدرت عن حقي الشخصي انما كانت من الحق العام وكانت عن مقتل السائق ولذلك فقد صدر الامر الوزاري في يوم ٢٦ لتنفيذ الاحكام في الساعة الرابعة من هذا اليوم بحقهم وكانوا خمسة وهم احمد طه العزوز- اعتقد- وسليم عيسى واياد سعيد ثابت وحميد مرعي وشخص اخر هؤلاء خمسة وقد خففت عن شخصين وهم لندمهما ولانني وجدت اسبابا تستدعي الرافة بهما وكان احدهما قد تصدى الي ورماني وربما كان سببا في مقتل سائق سيارتي وهو سمير قد خففت حكمه الى خمس عشرة سنة وخففت حكم الاخر الى خمس سنوات بعد ان كان محكوما عليه بالمؤبد مرتين وهذا محكوم عليه بالاعدام فقد خففت احكامهما وصدرت الاوامر بتنفيذ حكم الاعدام في الساعة الرابعة من هذا اليوم بحق خمسة من هؤلاء كما صدر مرسوم جمهوري برقم ٢٠١ في يوم ٢٦ لتنفيذ حكم الاعدام بمجرم اخر وهو منذر ابو العيس الذي اعتدى على احد المواطنين وسبب مقتله بصورة وحشية بين جمهرة من الناس. انني لا اريد ان يعتدي احد على الاخر نهائيا ايها الاخوان اذا كان هناك مسيء او خائن او مجرم او

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم – ١٩٦٠ ص ١٣٦.

أي شخص اخر عليكم باخبار السلطة والسلطة هي الكفيلة بجلب هؤلاء ومحاسبتهم لا انتم ان اعمال الطيش والاعمال الفردية لا تضر الا كيان البلد انني لاحظت انه قد صدر في هذا اليوم امر بتنفيذ حكم الاعدام بهؤلاء حتى الموت في الساعة الرابعة من صباح هذا اليوم أي بعد ساعتين وربع تقريبا وانني أقول (واذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) الا ان الشخص المواطن الصالح هو الذي لا يعتدي على الاخرين لكنني وجدت ان هذه الحادثة كانت موجهة الي بالذات وانني كفرد منكم اسعى من اجل مصلحتكم واعطف عليكم واعطف على جميع ابناء الشعب ووجدت ان هذا اليوم هو اخر يوم من ايام العيد السعيد وهذا اليوم هو الذي يلي العيد وهو يوم الخميس وهذا اليوم هو ليلة الجمعة والايام لدينا مقدسة فعليه قررت في هذه اللحظة ان أأتمر بأمر الباري عز وجل. واذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانني قررت تاجيل تنفيذ حكم الاعدام حتى اشعار اخر وقد تكون هذه عبرة لمن اعتبر والسلام عليكم ايها الاخوان وارجو الله ان يوفقكم ويحفظ جمهوريتنا وينصرها بعز من عنده ونصر من عنده والله يوفق والسلام عليكم") [1].

وهكذا تنازل عبدالكريم قاسم عن حقه وأبقى الحق العام وقيل انه قدم الاعتذار للجنابي ولعائلة سائقه. وقد اختلف الباحثون في تفسير موقف عبد الكريم قاسم هذا فيذكر محمود الدرة [2]"قالت لي مصادر موثوقة لا يرقى اليها الشك ان دافع عبد الكريم قاسم وراء قراره المفاجيء هو ان منير النصولي القائم باعمال السفير اللبناني في بغداد تلقى في تلك الامسية مكالمة هاتفية من حكومته تطلب منه الاجتماع بعبد الكريم قاسم فورا وابلاغه بانه اذا نفذ حكم الاعدام بالبعثيين فان حزب البعث في سوريا ولبنان سيقوم بنسف انابيب النفط المارة بكلا البلدين وهذا ما حمل عبد الكريم قاسم على اتخاذ قراره المفاجيء "، ويؤيد ذلك العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين [3] ويقول"اخيرا جاء الحل الذي انقذ ارواح هؤلاء الشباب بالتهديد الذي اوصله القائم بالاعمال اللبناني على لسان عبد الحميد السراج ليلة نية قاسم على تنفيذ الحكم من ان العربية المتحدة ستقوم بتفجير انابيب النفط العراقي التي تصب في البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان، ولما كان العراق يمر بضائقة مالية

---

(١) مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠. ص ١٣١ - ١٤٠.

(٢) ثورة الموصل القومية ص ٣٧٣.

(٣) موسوعة ١٤ تموز ٢/ ٢١٦ وهو يسجل اقوال عبد الحميد السراج.

شديدة ولخشيته من المضاعفات الاخرى ذهب عبد الكريـم قاسـم بنفسـه الـى دار الاذاعة ليعلن عدم التنفيذ وتبديل الحكم ".

بينما يرى آخرون ان هذا الموقف كان محاولة من عبد الكريم قاسم لارضاء حزب البعث العربي الاشتراكي لاستخدامه ضد الشيوعيين ولكن امـال عبـد الكريـم قاسم خابت لان حزب البعث العربي الاشتراكي كان حريصا على ان لا يـترك مجـالا لاستخدام قاسم له، وقد وضح ذلك من البيان الداخلي الصادر يوم ٨ نيسـان ١٩٦٠. الذي حذر فيه الحزب من الانجرار الى المعركة ضد الشيوعيين لكي لا يكون الحـزب سلاحا لعبد الكريم قاسم"[1].

لكن جاسم العزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم... ينفي مسألة التهديد بنسـف انابيب النفط ويقول"اما ما كتبه البعض من انه عفا عنهم نتيجة لتهديد بنسـف خـط النفط وتخريبه بواسطة سوريا فانا استطيع ان انفي ممارسة أي ضغط من أي نـوع على عبد الكريم قاسم لان العفو قد تم بمحض ارادته وبالشكل الذي رويته، هذا هـو مقدار علمي بالامور، اما اذا صدر شيء بمعزل عما كنت اعلمه فعلم ذلـك عنـد الله تعالى

واذا أذخنا بنظر الاعتبار ما كان يردده عبدالكريم قاسم في خطبه واقواله "عفـا الله عما سلف" التي شاعت بين أوساط الشعب وكذلك (الرحمة فوق العدالة) وعفـوه عن عبدالسلام عارف فان العفو الأخير كان بدافع ذاتي وليس نتيجة تهديدات داخليـة او خارجية خاصة وقد مر بنا أنه لم يكن راغباً في أعدام كل مـن نـاظم الطبقجلـي ورفعت الحاج سري وبكن تدخلات عبدالناصر في شؤون العراق الداخلية جعلته يـأم بتنفيذ الحكم نكاية بعبدالناصر. ومهما يكن من أمر فان تراجع عبدالكريم قاسم عـن تنفيذ الاحكام قد قدم فرصة ذهبية لحزب البعث "الذي فهم تراجعه ذلـك ضعفـاً لـه وقوى للبعث فتم استثمار تلك الفرصة الى أبعد الحدود حسبما يذكـر طـالب شـبيب عضو القيادة القطرية[2].

---

[1] نضال البعث ٧/ ٦٠ – ٦٢.

[2] عراق ٨ شباط ١٩٦٣ تحقيق علي كريم سعيد (دار الكنوز الذهبية) ١٩٩٩، ص٣٣.

منع حمل الأسلحة النارية

ازدادت المصادمات بين الملاكين والفلاحين في القرى والأرياف وفي المدن هوجمت مقرات المنظمات التي يسيطر عليها الشيوعيون ومسيراتهم وفي الموصل اخذت حملات الثأر للمجازر التي ارتكبت بعد فشل حركة ١٩٥٩ واغتيل بعض الشيوعيين واضطر العديد منهم الى مغادرة المدينة، واختلّ حبل الامن والاستقرار فاصدر الحاكم العسكري العام البيان ١٢٩ الذي نشرته الصحف يوم ٢٤ اذار ١٩٦٠. والاتي نصه:-

بناء على مقتضيات المصلحة العامة، وعملا باحكام الفقرة الاولى من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية، وعطفا على بياناتنا السابقة الصادرة بخصوص حمل الاسلحة النارية قررنا ما يلي:-

١- يمنع منعا باتا حمل كافة الأسلحة النارية عدا بنادق الصيد في المدن والقصبات، وذلك ضمن حدود امانة العاصمة وحدود البلديات سواء كانت مجازة ام غير مجازة، او حصل تخويل بحملها من قبل هذه الحاكمية وحتى اشعار اخر وسوف تتخذ الاجراءات المشددة لمعاقبة المخالفين باشد العقوبات المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ٣٥ والقوانين العقابية الاخرى.

٢- على جميع المسؤولين من الشرطة والانضباط القاء القبض على كل من يشتبه به يحمل سلاحا ناريا خلافا لبياتنا هذا تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المقتضية بحقه وفق الاصول.

اللواء الركن احمد صالح العبدي [(١)]

الحاكم العسكري العام

ولكن الاستجابة لهذا البيان كانت ضعيفة فاتبعه الحاكم العسكري بالبيان التالي: نؤكد بياننا المرقم ١٢٩ المؤرخ في ٢٣/ ٣/ ١٩٦٠. بخصوص منع حمل الاسلحة النارية عدا بنادق الصيد في كافة المدن والقصبات ضمن حدود امانة العاصمة والبلديات سواء اكانت مجازة ام غير مجازة او صدر تخويل بحملها من هذه الحاكمية، يرجى الايعاز بتبليغ ذلك الى كافة المراجع التابعة لكم بضرورة تنفيذه

---

(١) اتحاد الشعب ٢٤ اذار ١٩٦٠.

بكل دقة وحزم والقبض على كل من يحمل سلاحا ناريا خلافا لما جاء في بياننا هـذا مع وجوب اخبارنا برقيا عن كل مخالف لنتخذ اشد الاجراءات بحقه

الحاكم العسكري العام [١]

ولكن هذه البيانات لم تمنع مواصلة الاعتداءات ففي اليوم الاول من ايار نظم العمال مسيرة في شارع الرشيد بمناسبة عيد العمال وبعد انتهاء المسيرة وعودة الناس الى بيوتهم وعبور بعضهم الى جانب الكرخ من الجسر القديم جسر الشهداء باغتتهم جماعة من المعارضين بنيران المسدسات الامر الذي ادى الى جرح العديد منهم فاصدر الحاكم العسكري البيان الاتي نصه:-

بيان رقم ١٣٠ صادر من الحاكم العسكري العام

في يوم ١- ٥- ١٩٦٠. بعد ان انتهت المسيرة المنظمة من قبل العمال التي جرت للابتهاج بعيد العمال في شارع الرشيد فقد باشر المواطنون بالتفرق في الساعة الخامسة سواء كانوا من الناس المتفرجين او المشتركين في المسيرة والعودة وهم فرحون مسرورن الى اماكنهم وبيوتهم التي كانت في مناطق عديدة من بغداد وقد عبر كثير من الناس دون تفريق وتمييز الى جانب الكرخ من الجسر القديم- جسر الشهداء- وعند وصول هؤلاء الناس الى ساحة الشهداء في جانب الكرخ باغتتهم فئة من المجرمين المحرضين والماجورين وبدون سابق انذار بنيران المسدسات ورمى الحجارة من السطوح والزوايا وبعض البنايات المجاورة لمدخل الجسر لا لسبب الا بقصد الاخلال بالامن وتفرقة صفوف الشعب وان هذا العدوان الذي قامت به الفئة الماجورة صنيعة الاستعمار قد سبب اصابة الناس الامنين بحوالي ٥٠ جريحا من جراء رمي الحجارة او الاطلاقات من المسدسات بمواضع مختلفة كما سقط بسببه خمسة قتلى وان هذه الفئة لم تكف عن عدوانها الا بعد تدخل الشرطة ورجال الامن واضطرار الشرطة على فتح النيران في الهواء وان المصابين كانوا خليطا من الناس الذين عبروا الجسر في طريقهم الى بيوتهم دون تفريق وتمييز ففيهم الجندي الماذون وفيهم الرجل والامراة وفيهم الشرطي وهم من مختلف الناس وعليه فان هذا العدوان المتعمد هو لا شك من الجرائم المتكررة بحق

(١) الرأي العام ٢٦/ ٣/ ١٩٦٠.

المواطنين وبحق البلد واننا ننذر صنائع الاستعمار والماجورين والمحرضين بان السلطة سوف تلاحقهم بشدة وتتعقبهم وسوف لا تسمح لاي فرد مجرم بعد اليوم بالعبث بحقوق ابناء الشعب او العبث بالامن واننا قد اتخذنا التدابير الوقائية لضرب هؤلاء وشل ايديهم ولعدم العبث بالاستقرار مع ضمان الهدوء والاطمئنان للجميع. وليعلم جميع المواطنين ان هؤلاء المجرمين لا تقوم لهم قائمة بعد الان وان السلطة قد القت القبض على معظم الجناة المعتدين وسوف يساقون قريبا الى المحاكم بعد اكمال التحقيق لينالوا جزاءهم واننا ننذر غيرهم من المجرمين في أي محل كان بعدم التصدي لابناء الشعب مرة اخرى، وبهذه المناسبة فاننا ننذر جميع الفئات المتطرفة من كل لون او جنس بالكف عن التصرفات الطائشة التي تؤدي الى خلق البلبلة والتفرقة ولا يستفيد منها الا العدو وامثال هؤلاء المجرمين صنائع الاستعمار ونحن نطلب من الجميع اخبار السلطة عن كل من يسيء فورا لتعقيبه كما ان الحالة اصبحت هادئة اعتبارا من السادسة والنصف من مساء يوم ١- ٥/ ١٩٦٠. وسوف لا يفلت احد من المجرمين ولا يتمكن من الاعتداء على المواطنين مطلقا بعد الآن.

اللواء الركن

احمد صالح العبدي [١]

الحاكم العسكري العام

العلاقة بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية

كانت سياسة اندونيسيا الخارجية ومواقفها المساندة للقضايا العربية ولذلك اتخذ العراق موقفا وديا منها وتقرر تبادل الزيارات بين الطرفين ففي ١١ شباط ١٩٦٠. تلي كتاب وزارة الخارجية برقم ١٨٢٣/ ١٠ وتاريخ اليوم نفسه في اجتماع مجلس الوزراء والباحث عن رغبة الرئيس سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية بزيارة بعض الاقطار الصديقة ونيته في زيارة العراق اولا والمتوقع ان يكون في بغداد يوم ٢ نيسان القادم ويغادرها يوم ٥ منه وموافقة سيادة الزعيم رئيس الوزراء على هذه الزيارة وترحيبه بها وكذلك عقد المعاهدة المرفقة بالكتاب بين الجمهوريتين بعد تغيير صيغتها واضافة بعض النقاط التي تتناسب مع العهد الجمهوري الثوري

---

(١) اتحاد الشعب ٢/ ايار ١٩٦٠.

الراهن في العراق على ان تكون جاهزة للتوقيع عليها قبل نيسان القادم كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة والمقترح فيه عرض الموضوع على المجلس لبيان ما يتقرر بشان المعاهدة المذكورة.

وبعد المداولة وافق المجلس مبدئيا على عقد معاهدة صداقة في الامور المنوه عنها في الكتاب وعلى ان تقدم المسودة الى المجلس مجددا لدرسها قبل البت في ذلك ".

وقبل الزيارة تقرر رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ففي اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٢ آذار"تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٩٥٧/ ٢٠٠ وتاريخ ١٠ آذار ١٩٦٠. الباحث عن البرقية التي تلقاها القائم باعمال المفوضية الاندونيسية في بغداد من حكومته التي ترجو فيها رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى درجة سفارة واذاعة ذلك في وقت واحد في كل من بغداد وجكارتا يوم ١٨ آذار ١٩٦٠. والمقترح فيه رفع المفوضية العراقية في جكارتا الى درجة سفارة وذلك توطيدا لروابط الصداقة بين الجمهوريتين.

وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على ذلك على ان يذاع يوم ١٨ آذار ١٩٦٠"[١].

وصل الدكتور احمد سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية بغداد يوم ٢ نيسان في زيارة رسمية استمرت حتى الخامس من الشهر نفسه بصحبة وزير خارجيته وعدد من العسكريين وكان سوكارنو محورا لحركة عدم الانحياز التي يؤمن بها العراق انذاك لذلك فقد استقبل في المطار استقبالا حافلا كان على رأس مستقبليه رئيس واعضاء مجلس السيادة والزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والهيئة المستقبلة من الوزراء ورئيس اركان الجيش والهيئات الدبلوماسية في بغداد والقائم بالاعمال الاندونيسي ثم اتجه الوفد الى قصر الزهور (قصر بغداد) مقر اقامته.

وقد اعدّ للضيف منهاج حافل بالزيارات للمؤسسات الرسمية والمدن التاريخية مثل بابل والعتبات المقدسة فضلا عن الحفلات الاجتماعية والولائم وتجول سوكارنو في انحاء بغداد وزار الكلية العسكرية وكلية الاركان واطلع على الاسلحة الحديثة للجيش واجرى محادثات مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وفي الخامس

---

(١) مقررات مجلس الوزراء يومي ١١ شباط، ١٢ اذار ١٩٦٠.

من نيسان غادر بغداد الى يوغسلافيا ليواصل جولته في أقطار اوربا الشرقية وافريقيا والولايات المتحدة وقد صدر بعد الزيارة، البيان المشترك الاتي:-

البيان المشترك

بدعوة من حكومة الجمهورية العراقية قام سيادة الدكتور سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية بزيارة العراق في الثاني من نيسان ١٩٦٠ الى الخامس منه وقد رافق سيادته الدكتور سوباندريو وزير الخارجية والدكتور سوهارتو وزير الصناعة الشعبية والدكتور تانزل المدير العام لمكتب رئيس الجمهورية، ولقد اجتمع سيادة الرئيس سوكارنو وكل من الوزراء الاندونيسيين خلال اقامتهم في العراق بسيادة رئيس مجلس السيادة وسيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء واعضاء حكومة الجمهورية العراقية وقاموا بمباحثات حول ازدهار علاقات المودة والصداقة القائمة بين العراق واندونيسيا.

وقد أكدت هذه المباحثات ان العلاقات بين الجمهوريتين قد تقدمت منذ ثورة الرابع عشر من تموز تقدما مرضيا للغاية بنتيجة انضمام العراق الى سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز التي سبق أن أعلنتها اندونيسيا وطبقتها بكل دقة كسياسة مستقلة فعالة والتي ثبت انها مساهمة إيجابية في قضية السلام العام في العالم.

كذلك أتاحت هذه الزيارة فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر بصورة عامة حول مشاكل معينة ذات اهمية دولية على ضوء التطورات الدولية الاخيرة، وقد وجدت الحكومتان ان معاضدتهما ومراعاتهما للمباديء التي تبناها المؤتمر الافريقي الاسيوي الذي عقد في باندونغ في الرابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٥٥ كانت ذات اهمية كبرى في ايجاد نقطة ارتكاز مشتركة وفي مستهل تعاونهما في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ونتيجة لذلك اكدت الحكومتان مرة اخرى تاييدهما للكفاح ضد الاستعمار ذلك الكفاح الذي يزداد قوة ونشاطا في القارتين الاسيوية والافريقية كمظهر لحق الشعوب المضطهدة في الحرية وتقرير المصير والاستقلال.

وتشجّب الحكومتان استمرار الحكم الاستعماري في ايريان الغربية وهما متفقتان تمام الاتفاق على وجوب اعادة هذه المنطقة المحتلة الى الجمهورية الاندونيسية وهما توليان اهمية خاصة لكفاح الشعوب المشردة من وطنها كشعب فلسطين وتريان وجوب حل قضاياها على اسس ديمقراطية عادلة في حقوقها بما يرضي العرب ويحقق امانيهم الوطنية.

وتستنكر كلتا الحكومتين لجوء بعض الدول الاستعمارية الى استعمال القوة لمنع بعض الامم الناشئة من تحقيق حريتها واستقلالها. وقد اعربت الحكومتان عن قلقهما البالغ من مواصلة الحرب في الجزائر بالرغم من قرار الامم المتحدة الذي حث على التفاوض بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية ويبدو لهما ان فرنسا بتماديها في هذه السياسة لم تساهم في وضع نهاية عاجلة للنزاع المسلح وبذلك ستتحمل مسؤولية خطيرة بحيلولتها دون حصول الشعب الجزائري على حل سلمي لقضيته الوطنية العادلة انهما تريان ان الطريقة الوحيدة لانهاء الحرب في الجزائر هو اعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال واتخاذ خطوات لانهاء القتال عن طريق المفاوضة.

كذلك تعرب الحكومتان عن قلقهما العميق للسياسة الهوجاء التي تنتهجها حكومة اتحاد جنوب افريقيا في التمييز العنصري وتشجب تعمدها في اعمال القمع التي تسبب خسائر كبيرة في الأرواح بين السكان الإفريقيين وتعرب الحكومتان عن أملهما الصادق ان تؤدي اجتماعات جنيف بشان وقف التجارب النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية الى نتائج ايجابية تريان انها تساعد على تخفيف التوتر العالمي وهما واثقتان ان هذه النتائج ستمهد الطريق للوصول الى اتفاق على نزع السلاح بصورة عامة وتساعد على نجاح مؤتمر الذروة وتصفية الحرب الباردة.

ان كلتا الحكومتين متفقتان بصورة خاصة بضرورة تمثيل دول مناسبة من اسيا وافريقيا في الاجتماعات الدولية المقبلة كاجتماع الذروة القادم وذلك لضمان نجاح هذه الاجتماعات التي تهم مستقبل السلم ومصير الانسانية بصورة مباشرة واتفقت الحكومتان على ان تطور الدول المتخلفة اقتصاديا اصبح في الظروف الدولية الراهنة غير مستحيل بل وواجب ايضا لتوطيد السلم والعدالة في العالم باسره ولذا توصيان بتوثيق التعاون الاقتصادي الناجع والمنصف على اسس من المنافع المتبادلة بين الاقطار المتقدمة والمتخلفة مع ضرورة اتخاذ الامم خطوات اكثر ايجابية وجرأة في هذا المجال.

وقد أكدت الحكومتان مرة اخرى ايمانهما وتمسكهما بالمباديء التي وضعت في مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥ واعربتا عن املهما بان تتمكن الاقطار الاسيوية الافريقية من اتخاذ خطوات جديدة في المستقبل القريب مستهدفة توثيق الاواصر

التي تربط بينها في كفاحها من اجل حرية الشعوب قاطبة وتوطيد السلم في العالم، ان كلتا الحكومتين مغتبطتان بان زيارة الرئيس سوكارنو للعراق تؤكد اكثر من أي وقت مضى قيام وشائج ومصالح عديدة تربط بين البلدين في جهودهما في الحقلين الوطني والدولي، كما تؤكد الرغبة في تدعيم اسس التعاون وتوثيق العلاقات بينهما في الميادين الثقافية والاقتصادية وتحقيقا لهذه الغاية فقد عقدت بينهما اتفاقيتان ثقافية وتجارية، وتعرب الحكومتان عن ارتياحهما البالغ للنجاح الذي حالف زيارة الرئيس سوكارنو للعراق هذه الزيارة التي وثقت الصلات الودية الصادقة بين الشعبين العراقي والاندونيسي وبذلك مهدت السبيل لتفاهم جديد ولمزيد من التعاون بين البلدين في المجالين الوطني والدولي.

وقد وجه سيادة الرئيس سوكارنو الدعوة لسيادة رئيس مجلس السيادة وسيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء لزيارة اندونيسيا فقبلت هذه الدعوة بمزيد السرور والامتنان.

عبد الكريم قاسم

رئيس وزراء الجمهورية العراقية

سوكارنو

الجمهورية الاندونيسية[١]

وقد صادف وصول سوكارنو انعقاد المؤتمر الثالث لانصار السلام في العراق حيث جرت مسيرة كبيرة نظمها انصار السلام يوم ٣ نيسان هتف في اثنائها "للسلم والصداقة" ودعوا "الموت لتجار الحروب" و "سوكارنو اهلا بيك شعب العراق يحييك"، ثم صدر البيان المشترك:-

بيان لجنة السلم الاندونيسية والوفد العراقي الممثل لحركة السلم في الجمهورية العراقية

اننا لجنة السلم الاندونيسية وعزيز شريف السكرتير العام للمجلس الوطني لانصار السلم في الجمهورية العراقية، الذي حضر الى اندونيسيا ممثلا لحركة السلم العراقية ولمجلس السلم العالمي في مؤتمر السلم الوطني لاندونيسيا المنعقد في

---

[١] الصحف الصادرة يوم ٦ نيسان ١٩٦٠.

باندونغ بين الـ ٢٥ والـ ٣١ من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، قد انتهزنا فرصة هذا الاجتماع وبحثنا معضلات النضال في سبيل السلم في الشرقين الاوسط والاقصى، ولا سيما ما تعلق منها بالشعب العراقي والشعب الاندونيسي، فكان الاتفاق في الرأي تاما حول جميع المسائل التي بحثت وها انا نبسطها فيما يلي:-

١- ان الرأي العام العالمي الذي يدعم قضية السلم قد بلغ مرحلة من الوعي والعزم تبرر الثقة بامكان عظيم لنجاح النضال في توطيد سلم دائم ووضع نهاية للحرب الباردة.

٢- ولكن لم تزل، دون بلوغ هذا الهدف، اخطار كثيرة وعقبات كبرى ينبغي تذليلها، وذلك ما يدعو، عاجلا الى يقظة اعظم في النضال والى جهود مستمرة وعمل مشترك بين جميع قوى السلم.

٣- ونحن نؤيد البيان الذي اتخذه المؤتمر المذكور الذي اشار فيه الى: ان شعوب اسيا وافريقيا تلاقي عدوانا على استقلالها الوطني الذي يهدد بالاخطار، ويتم تقليصه باستمرار، بل ويمحى بالنشاطات المكشوفة او المقنعة وبالمؤامرات المتجددة. نتيجة للاحلاف العسكرية وللمعاهدات الثنائية الجديدة التي تقيمها الدول الاستعمارية بالتعاون مع اوساط رجعية منطقية[1] معلومة.

وأننّا لنؤكد ان هذه الاحلاف والمعاهدات تعرقل التطور السلمي لشعوب اسيا وافريقيا وتخرق سيادتها، كما تهدد السلم العالمي وتعطي الولايات المتحدة حرية غير محدودة لتوسع القواعد العسكرية التي تسيطر عليها في آسيا وأفريقيا، ولتقيم قواعد جديدة للأسلحة النووية وسائر أسلحة التخريب الاخرى.

٤- أننّا نرى ان نؤكد بوجه خاص، وجهة نظرنا فيما يتعلق من هذه المسائل بالعراق واندونيسيا على الوجه التالي:-

أ- إن الثورة العراقية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم قد سددت ضربة قاصمة الى النظام الامبريالي في الشرق الاوسط، حيث حولت العراق من كونه مركز حلف بغداد العدواني المشتهر من كونه مركزا للمؤامرات المستمرة واعمال العدوان الاخرى ضد العرب وضد شعوب الشرق الاوسط الاخرى، الى جمهورية مستقلة تناضل ضد الاستعمار وفي سبيل السلم والسيادة الوطنية وفي سبيل رفع مستويات

(١) هكذا وردت في الاصل ولعل الصواب (في المنطقة).

حياة الشعب العراقي وتتمسك بسياسة سلمية قائمة على الحياد الايجـــابي ومبـــاديء التعايش السلمي والتعاون بين الشعوب.

ب- إن السياسة المعادية للإمبريالية وللإستعمار سياســة التعــايش الســلمي والتعاون بين جميع الامم في سبيل تحقيق السلم العالمي كمـــا عـــبر عنـــها البيـــان السياسي في ١٧ اب ١٩٥٩ هذه السياسة التي تتمسك بها الجمهورية الاندونيســـية تمسكا تاما برئاسة الرئيس سوكارنو انما هي مساهمة ايجابية كبيرة في النضال مـــن اجل السلم والاستقلال الوطني التام لشعوب آسيا وافريقيا.

ج- وهذا هو سبب ما يعانيه كل من الشعب الاندونيسي والشعب العراقي مـــن التدخل الاجنبي في شؤونهما الداخلية، وما لم يزالا يلاقيانه من المؤامرات المســتمرة المتقدم ذكرها.

فلقد حاولت بعض الدول الاستعمارية الكبرى ان تقضي علـــى الجمهوريـــة العراقية منذ الايام الاولى لمولدها، وان تسحق الحركات الوطنية الصاعدة في الشرق الاوسط التي تلقت من الثورة العراقية دفعا قويا جديدا وقد تبين هذا جليا بالحركـــات العسكرية الواسعة النطاق في جميع منطقة الشرق الاوسط، وفي ضمن تلك الحركـات احتلال لبنان والاردن، ولا سيما التحشدات العسكرية الكبيرة فـــي منـــاطق التخـــوم المحيطة بالعراق، ولما فشل الامبرياليون دون بلوغ اغراضهم، بسبب وحدة الشـــعب العراقي، والتضامن والمساعدة الحاسمين اللذين تلقاهما من جميع الشعوب المحبـــة للسلم، لجأوا الى بعض الاوساط الرجعية مثيرين الاطماع في بعضـــها دافعيـــن فـــي البعض الآخر الادعاءات الزائفة حول مناطق الحدود، معبئين اياهم بواسطة المعـــاهدة المركزية، وبوسائل اخرى مختلفة.

ولما اخفقت تلك الدول الاســـتعمارية دون ان تســتطيع جـــر الجمهوريـــة الاندونيسية الى تلك الاحلاف والمعاهدات العسكرية اخذت تقوم بنشـــاطات تخريبيـــة ضد هذه الجمهورية بالتعاون مع العناصر والزمر الرجعية في اندونيسيا وفي الاقطار المجاورة التي سبق لها ان ربطت بتلك الاحلاف، فاخذوا يدبرون العصيان والتخريـــب الاقتصادي واعمال الاضطراب الاخرى لإرغام الجمهورية الاندونيسية.

وان استمرار الاحتلال العسكري الهولندي لقسم من الجمهورية الاندونيســية وهو ما يسمى منطقة غربي اريان، انما هو جزء من الخطة الامبرياليـــة العدوانيـــة العامة.

ان المحاولات الإجرامية لاغتيال الرئيس سوكارنو ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وغيرهما من قادة الاقطار الاسيوية والافريقية التي لم تزل تكافح ضد الاستعمار في سبيل السلم العالمي، انما هي دليل واضح على الطبيعة الشريرة للوسائل التي يلجا اليها الامبرياليون وعملاء الاستعمار الرجعيون والطامعون في سبيل تحقيق اغراضهم العدوانية.

٥- إننا نعتقد ان سلامة شعبينا وبلادينا انما هي جزء لا ينفصل عن الكفاح في سبيل السلم وفي سبيل الاستقلال الوطني الكامل لجميع شعوب العالم، ولما تقدم فاننا نعلن باسم جماهير شعبينا المناضلة لاجل السلم وصيانة جمهوريتينا، تضامننا التام مع جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم ولشحذ يقظتنا ومواصلة الكفاح دون هوادة في سبيل السلم وضد اعمال الامبرياليين الرجعيين الاخرى التي تم التنبيه اليها.

الرئيس العام	عن حركة السلم العراقية
السيدة أمينة هدايت	السكرتير العام
الرئيس	عزيز شريف
لا. وردويو	الرئيس
	ستيباوي ركسو بروديو

وفي اثناء الزيارة تم توقيع الاتفاقية التي سبق الاتفاق على بنودها وهي:-

اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية

جرت مفاوضات بين وفد الجمهورية الاندونيسية برئاسة الدكتور سوهارتو وزير الصناعة في الجمهورية الاندونيسية والوفد العراقي برئاسة عبد اللطيف الشواف وزير التجارة انتهت يوم الرابع من نيسان بتوقيع اتفاقية تجارية تضمنت المادة الاولى منها موافقة الحكومتين على اتخاذ التدابير المناسبة لتنمية التجارة المباشرة بين البلدين وخاصة البضائع التي حددت في الجداول المرفقة بالاتفاقية، وجاء في المواد الاخرى الموافقة على تبادل السلع بموجب وضمن نطاق انظمة الاستيراد والتصدير العامة السارية المفعول في البلدين وان تمنح كل منهما معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة الى أي بلد آخر فيما يخص العلاقة التجارية، وكذلك بالنسبة لبواخر النقل والمسائل المتعلقة بالدخول الى المواني‍ء واجور التحميل والتفريغ والحق بالاتفاقية جدولان يضم الاول اسماء السلع العراقية المعدة للتصدير

الى اندونيسيا والجدول الثاني يضم اسماء السلع الاندونيسية المعدة للتصدير الى العراق.

وفي يوم ٤ نيسان وجه عبد اللطيف الشواف الكتاب الآتي الى سوهارتو"اشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم فقد تم الاتفاق بيننا على ان تسري احكام المادة الثالثة منها"حول معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة الى أي بلد اخر

١- الإمتيازات الممنوحة او التي قد تمنح من قبل أي من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود.

٢- الإمتيازات والفوائد الخاصة الممنوحة او التي قد تمنح من قبل الجمهورية العراقية الى أي بلد من البلدان العربية.

وقد أجاب الدكتور سوهارتو"لي الشرف ان اؤيد بان الكتاب اعلاه يبين بصورة صحيحة الاتفاق الذي تم بيننا ويعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ".

هذا وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاقية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠. يوم ١٨ نيسان ١٩٦٠ [١].

وفي يوم الخامس من نيسان وقع كل من محي الدين عبد الحميد وزير المعارف العراقي والدكتور سابه ندريو وزير الخارجية الاندونيسي اتفاقية ثقافية.

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٠ نيسان ١٩٦٠ تلي كتاب وزارة المعارف برقم ٩٣٢٩ في ١٤ نيسان ١٩٦٠. ومرفقة الاتفاقية الثقافية المعقودة بين العراق واندونيسيا والتي تم التوقيع عليها من قبل سيادة محي الدين عبد الحميد وزير المعارف نيابة عن الحكومة العراقية وسيادة سابه ندريو وزير خارجية اندونيسيا نيابة عن الحكومة الاندونيسية بتاريخ ٥ نيسان ١٩٦٠. وصيغة القانون اللازم والاسباب الموجبة وبعد المداولة وافق المجلس على الاتفاقية المذكورة وقانون تصديقها:

وقد جاء في الاسباب الموجبة لعقد الاتفاقية"لتقوية الروابط الروحية القائمة بينهما منذ قرون عدة لتدعيم جهودهما لتاسيس علاقات ثقافية وفكرية وعلمية اوثق بين شعبيهما وتنفيذا للتوصية الواردة في البلاغ المشترك الصادر عن المؤتمر الاسيوي الافريقي في باندونغ في ٢٤ نيسان ١٩٥٥ لعقد اتفاقيات ثقافية في حقل التربية والثقافة.

---

(١) الوقائع العراقية ٣ مايس ١٩٦٠.

وقد نصت الاتفاقية على تشجيع تبادل أساتذة الجامعات والكليات والمعاهد الاسلامية وتبادل الوفود الثقافية وتبادل طلبة الجامعة وتسهيل قبولهم ومنح زمالات دراسية للطلبة وللعلماء والباحثين من البلد الاخر والعمل على تقوية الروابط بينهما عن طريق المحاضرات والمعارض الفنية والعلمية والافلام والحفلات الموسيقية والمسرحيات وتبادل الوفود العلمية والطلابية والتعاون بين الجمعيات العلمية والفنية والادبية وتبادل البحوث العلمية والدراسات العامة والمتعلقة باحياء التراث الثقافي الوطني والحضارة الاسلامية وتبادل المطبوعات الثقافية والتربوية بما في ذلك الكتب والمجلات والنشرات والاثار المكررة وانشاء مؤسسات ثقافية وعلمية وتخصيص برامج اذاعية للتعريف بكل من البلدين.

وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على قانون الاتفاقية برقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠. يوم ٢٤ نيسان ١٩٦٠ (١).

الموقوفون بسبب احداث كركوك يطالبون باطلاق سراحهم

قدم عدد من المتهمين في احداث كركوك يوم ٢٥ نيسان ١٩٦٠. عريضة الى عبد الكريم قاسم يطالبون باطلاق سراحهم وفيما يلي نص البرقية:-

سيادة زعيم البلاد اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

من المعلوم إن نظام العهد المباد كان يرتكز في الداخل على القوى الرجعية وفي طليعتها الاقطاع ورهط الجواسيس المرتبطين بالاستعمارين الانكليزي والامريكي.. فلم يكن نظام العهد المباد والحالة هذه مكونا في تركيبه من ملك وعدة وزراء وانما كان نظاما استعماريا يستند الى طبقات معادية لمصالح الشعب الحيوية.. وكان الشعب بمجموع طبقاته المعادية للاستعمار والرجعية يناضل نضالا لا هوادة فيه ضد جبهة الاستعمار والرجعية فلم يثنِ عزم شعبنا المقدام في الكفاح الدامي المتواصل لا سجون الاستعمار ولا مشانقه ولا التجائه الى اصدار القوانين الاستثنائية والفاشية من مصادرة للحريات العامة واسقاط الجنسية عن اخلص المواطنين واصلبهم حتى تكللت النضالات الدامية السالفة الذكر بانفجار ثورة تموز المجيدة بقيادتكم الامينة وهي مستندة في الواقع على الطبقات الوطنية من الشعب وضربت في الصميم مصالح الطبقات المعادية للشعب والمرتكزة على الاستعمار فتهاوت في سويعات قلائل امام الضربات المحكمة للجيش والشعب بقيادتكم الحكيمة

---

(١) الوقائع العراقية ٣ مايس ١٩٦٠.

سلطة الاستعمار وابراجها التي اثبتت ثورة تموز وثورات الشعوب الاخرى بانها ابراج ورقية لا غير.. فكان طبيعيا ان تقف الطبقات المعادية موقف المناوئ للثورة وللجمهورية وقيادتها الجريئة وشعبنا الجسور.. الشعب الذي وضع جميع طاقاته المادية والفكرية في سبيل صيانة الجمهورية من مؤامرات الطامعين والرجعيين والاستعمار عن طريق منظماته الديمقراطية التي اصبحت شوكة في عيون الاستعمار وربيبته الرجعية... فليست الصدف يا سيادة الزعيم هي التي اوحت للرجعية بترصين صفوفها وتنظيمها بشكل ارقى وبمساندة قوى الاستعمار المادية والمعنوية من شركات نفطية ورهط الجواسيس الذين عملوا تحت خدمة (انتلجنت سير فيس) طيلة اربعين عاما وانما الاشياء التي دفعت الرجعية خادمة الاستعمار الى كل ذلك هي محاولة العودة بنا من جديد الى نطاق الطوق الاستعماري.. فالهدف الذي تسعى اليه الرجعية هو الانقضاض على جمهوريتنا عن طريق تطبيق خططها المستوحاة من خطط الاستعمار.

ومن البديهيات المسلم بها في عصرنا وفي الظرف الذي نعيش فيه الان ان الاستعمار واعوانه اعجز من ان ينالوا قيد شعرة من هذه الجمهورية الشامخة البطلة دون القضاء على اسباب منعتها ومصدر قوتها.. ودون القضاء على قلاعها الواحدة بعد الاخرى... على سياجها الفولاذي المحكم.. على ثمرة جمهورية الرابع عشر من تموز ومنها المنظمات الديمقراطية... فهل يقف الاستعمار مكتوف اليدين وكذلك خادمته الرجعية المحلية تجاه المنظمات الديمقراطية القلعة الحصينة للجمهورية.. وهل نظم الاستعمار اعوانه من الطورانيين والطاشناق والبعثيين والجواسيس الاخرين على اختلاف ارتباطاتهم المريبة لمجرد اللهو ام اللعب بالنار كما فعل على رؤوس الاشهاد عندما دبرت الرجعية بتوجيه من الاستعمار الهجوم الغادر على المواكب المظفرة في مسيرة ذكرى ثورة تموز المجيدة بكركوك.. ذكرى تاسيس الجمهورية الخالدة.. وقد كشفتم بفطنتكم وذكائكم واستخباراتكم القوية حقيقة هويات مدبري ومنظمي حوادث كركوك واعلنتم بصراحة القائد الجسور ان الذين كانوا وراء حوادث كركوك هم أولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل. وكانوا وراء حادثة الاعتداء الغادر على حياة سيادتكم.. انهم المستعمرون والطامعون وعصابة البعث واوكارها الخمسة في كركوك كما توضح ذلك اكثر اثناء محاكمة المتهمين في حادث الاعتداء على سيادتكم امام محكمة الشعب حيث جاءت الرسالة التي بعث بها المجرم ابراهيم غانم ما يلي بصريح العبارة:- (ان التجربة الاخيرة كانت ناجحة جدا ولو انها كلفتنا بعض الضحايا وان العراق بحاجة الى مثل هذه التجارب).

أليس غريبا يا سيادة الزعيم ان نحال الى المجلس العرفي العسكري وفق المادة (٨٠) من ق. ع. ب. بعد تعاوننا مع سلطة الجمهورية.. مع سيادة قائد الفرقة الثانية ومدير الشرطة ووكيل متصرف كركوك وتحت توجيهاتهم وبناء على طلبهم وبموجب القوانين السائدة في مكافحة الجرائم واعادة الامن الى نصابه.. وقد اشاد سيادة القائد نفسه بتعاوننا الوثيق معه وفي حدود ارشاداته.. ولا يمكن بعد هذا وذاك ان تفسر احالتنا الى المجلس العرفي جزاء وفاقا لمواقفنا الوطنية المشهودة في سبيل صيانة الجمهورية والامن العام الا اذا نظرنا الى الحوادث بصورة معكوسة ومقلوبة. والا اذا اجتمع الصيف والشتاء على سطح واحد.. والا فمن هم المدبرون الحقيقيون لحوادث كركوك... هل هم قادة المنظمات الديمقراطية ام اعوان الاستعمار والطامعين وراء الحدود.. اننا نحيل هذا السؤال على سيادتكم وعلى شعبنا البطل وقد اغنانا سيادتكم بجوابه القاطع من هم اولئك الذين يتآمرون ضد جمهوريتنا ومن هم الذين يحترقون في سبيل شموخ وترسيخ كيان الجمهورية الباسلة. واذا كانت شهادات اعوان الطامعين من الطورانيين والبعثيين والاقطاعيين الاكراد وايتامهم الاعداء الثابتين لجمهوريتنا هي الشهادات التي حازت اعجاب هيئة تحقيق حوادث كركوك المحترمة.. فان هذه الحقيقة تفسر حقيقة اخرى صارخة هي حقيقة اسدال الستار على شهادات جميع الطيبين وعلى رأسهم رجال الدين حيث شهدوا لصالحنا واشادوا بمواقفنا ولكن الهيئة المحترمة لم تعر اليها اهمية تذكر بل اهملتها.

إن المنظمات الديمقراطية حيث يحال اليوم قادتها الى المجالس العرفية لمحاكمتهم وفق المادة ٨٠ من ق. ع. ب. هم الذين جمدوا ناظم الطبقجلي واحبطوا محاولاته للانضمام الى تمرد الخائن الشواف فهل من العدالة في شيء ان يكون الشهود ضدنا من اعوان الطبقجلي؟ وهل يشهدون للحقيقة ام لصالح المخطط الاستعماري؟؟.. اين هي سيادة القانون لحمايتنا من اعوان الطامعين؟.

نعم ان الذين كانوا وراء حوادث كركوك هم الذين كانوا وراء حوادث الموصل ووراء كل الحوادث المفتعلة في العراق.. نعم ان الاستعمار والطامعين كانوا وراء حوادث كركوك ... فهل احيل الاستعمار واعوانه الى المحاكم العرفية ام الذين احيلوا اليها بموجب المادة (٨٠) من ق. ع. ب. كانوا منذ نعومة اظفارهم من اشد اعداء الاستعمار في كل زمان ومكان ومن اشد المخلصين للجمهورية ونظامها وقوانينها وزعيمها ويشهد على ذلك شعب بأسره.. شعب يناضل من اجل مستقبله الأفضل.. شعب عظيم ينتظر منا ان نموت من اجله ونعمل من اجله ايضا ان كنا احياء.

ولا ريب ان محاكمتنا امام المجالس العرفية تعني محاكمة كل الديمقراطيين في كركوك وتعني محاكمة المنظمات الديمقراطية بل تتعدى ذلك الى محاكمة محبي السلم من كافة العقائد والاتجاهات.

وللاسباب المشروحة آنفا وحفظا لمقاييس العدالة والحق والواقع الصلد المعترف به من الشعب ومن شخص سيادتكم نرجو من سيادتكم باعتباركم مفجر ثورة عارمة ضد الاستعمار والرجعية مراعاة حقوقنا المهضومة وذلك بالتدخل لسحب قضيتنا من المجلس العرفي واطلاق سراحنا. والاحرى محاكمة اعوان المستعمرين والطامعين الذين وقفوا منذ فجر الرابع عشر من تموز موقف المعادي للجمهورية وساهموا بطريقة او اخرى في جميع المؤامرات الاستعمارية ولا يزالون يعملون بدأب وامعان في شق الصفوف الوطنية ودق اسفين بين القيادة الوطنية الجريئة المخلصة وشعبنا الجبار.

وتفضلوا يا سيادة قائد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة بقبول اسمى ايات الاحترام.

مدير مكتبة الثقافة الفلاحية
مجيد حسن

سكرتير اتحاد الشبيبة الديمقراطية في كركوك
جبار بيروز خان

سكرتير انصار السلم في كركوك
معروف البرزنجي

عضو نقابة المهندسين في كركوك
ساجد ابراهيم

المحامي
حسين البرزنجي

رئيس الجمعيات الفلاحية في كركوك
محمد علي عمر

اؤيد تواقيع الموقوفين

مأمور سجن الموقف [١]
جابر عبد الوهاب
٢٥/ ٤/ ١٩٦٠

---

(١) دار الكتب والوثائق – المجلس العرفي العسكري الاول الملف ١٤٤٥ – معروف البرزنجي.

ميزانية سنة ١٩٦٠

في ٣٠ نيسان ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٠ المالية وهو ثاني قانون للميزانية العراقية يصدر في العهد الجمهوري..

وجاء في المادة الاولى "يرصد لسد نفقات الدولة خلال السنة ١٩٦٠ المالية مبلغ مقداره (١١٦١٥١٩١٨) دينار كما هو مبين في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون..

ونصت المادة الثانية "تخمن ايرادات الدولة خلال السنة ١٩٦٠ المالية بمبلغ مقداره (١٠٢١٣٠٠٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون[1]..

خلاصة المصروفات حسب الابواب...

الابـــــــواب	الوزارات والدوائر	اعتمادات السنة بالدينار
الباب الاول	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٥٧٥٠٠٠٠
الباب الثاني	ديوان مجلس السيادة	٦٢٠٢٠
الباب الثالث	ديوان مراقب الحسابات العام	٤٧٦٣٢
الباب الرابع	ديوان مجلس الوزراء	٩١٩٣٠
الباب الخامس	ديوان مجلس الخدمة العامة	٤٧٤٥٠
الباب السادس	وزارة الخارجية	١٣٩٧٦٠٠
الباب السابع	وزارة المالية	٦٦٦٤٦٥٠
الباب الثامن	وزارة الداخلية	١٤٠٩٩٦٥
الباب التاسع	وزارة الانشاء	١٠٠٠٠٠٠
الباب العاشر	دائرة الشرطة	٩٠٠٣٣٠٠

(١) الوقائع العراقية ٢ مايس ١٩٦٠.

الباب الحادي عشر	وزارة الشؤون الاجتماعية	٢٢٦٩٤٩٠
الباب الثاني عشر	وزارة الصحة	٦٥١٧١٢٩
الباب الثالث عشر	وزارة الدفاع	٣٦٥٣٤٨٠٠
الباب الرابع عشر	وزارة العدل	٢٠٢٠٧٠٠
الباب الخامس عشر	وزارة المعارف	١٩٠٠٠٠٠٠
الباب السادس عشر	وزارة التجارة	٢١١٤٤٥
الباب السابع عشر	وزارة الزراعة	٣٣٤٦٥٩١
الباب الثامن عشر	وزارة المواصلات	٤١٨٣٣٣٠
الباب التاسع عشر	وزارة البلديات	٢٥٩٤١٠
الباب العشرون	وزارة الاشغال والاسكان	٨٨٣٧٩٠

ابـــــــــــــواب	الوزارات والدوائر	اعتمادات السنة ١٩٦٠ بالدينار
الباب الحادي العشرون	وزارة الاصلاح الزراعي	١٧٢٨٠
الباب الثاني والعشرون	وزارة النفط	٥٧٢٨٠
الباب الثالث والعشرون	وزارة التخطيط	
الباب الرابع والعشرون	وزارة الصناعة	٤٥٥٩٣٠
الباب الخامس والعشرون	الادارات المحليةوالبلديات	٧،٣٣٠،٠٠٠
الباب السادس والعشرون	المشاريع الاخرى	٧١٣٣٨١٦
مجموع المصروفات		١١٦،١٥١،٩١٨

خلاصة المدخولات

الابواب	الايرادات	اعتمادات السنة ١٩٦٠ بالدينار
الباب الاول	ضريبة الدخل	٥٥٦٣٠٠٠٠
الباب الثاني	رسوم الكمارك والمكوس	٣٠،٠٠٠،٠٠٠
الباب الثالث	الضرائب والرسوم الزراعية (رسوم الاستهلاك وضريبة الارض).	٣٠٠٠،٠٠٠
الباب الرابع	ضريبة العقار	١،٦٥٠،٠٠٠
الباب الخامس	رسوم متفرقة (الطوابع)	١١٧٠٠٠٠
الباب السادس	ايرادات البريد والبرق	٣٠٠٠٠٠٠
الباب السابع	ايرادات الدوائر الحكومية	٤٠١٠٨٦٣
الباب الثامن	ايرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	١،٧٠٥،٣٣٧
الباب التاسع	ايرادات متنوعة ومتفرقات التوقيفات التقاعدية	١٩٦٣٨٠٠
	المجموع	١٠٢١٣٠٠٠٠

زيارة ميكويان للعراق

استمر تدفق الاسلحة على العراق من الاتحاد السوفيتي بموجب الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين فضلا عن الاتفاقيات الاقتصادية وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٥ شباط ١٩٦٠ "تليت لائحة قانون تصديق اتفاقية تقديم الاسلحة والمواد العسكرية الفنية للجيش العراقي المعقودة بين الجمهورية العراقية والجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الموقع عليها في بغداد بتاريخ ٥ شباط ١٩٦٠. وبعد المداولة وافق المجلس على اللائحة المذكورة" وقد صدر القانون في اليوم نفسه كما يأتي:-

قانون تصديق اتفاقية تقديم الاسلحة والمواد العسكرية الفنية للجيش العراقي المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رقم ٢٨

لسنة ١٩٦٠.

يصدق بهذا القانون اتفاقية تقديم الاسلحة والمواد العسكرية والفنية للجيش العراقي المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والموقع عليها في بغداد بتاريخ ٥ شباط ١٩٦٠ [١].

ينفذ هذا القانون من يوم ٥ شباط ١٩٦٠.

كتب ببغداد لليوم الخامس من شباط ١٩٦٠.

مجلس الوزراء مجلس السيادة [٢]

ولكن بعد التداعيات التي مني بها الشيوعيون في العراق بعد احداث كركوك وفقدان عبد الكريم قاسم للاسناد والدعم الداخلي تجاه الضغوط الغربية ودعوات عبد الناصر الوحدوية واهتزاز المكانة التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي في كل من العراق والجمهورية العربية المتحدة تقرر ارسال انستاس ميكويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الى العراق في الفترة ٨- ١٧ نيسان ١٩٦٠. لحضور افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي في بغداد واستطلاع الحالة في العراق وتقديم الدعم لعبد الكريم قاسم وكان ميكويان اعلى شخصية سوفيتية تزور الوطن العربي حتى ذلك التاريخ مما اقلق الغربيين فتابعوا الزيارة وما ستسفر عنه.

وما ان انتشرت اخبار الزيارة حتى اخذت جريدة اتحاد الشعب تنشر البيانات والاخبار عن اهمية هذه الزيارة وما يمكن ان تسفر عنه زيارة مثل هذه الشخصية المرموقة سياسيا وحزبيا وعن العلاقات الوطيدة بين العراق والاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية.

وفي مطار موسكو قال ميكويان" اشعر بفرح عظيم اذ اقوم بزيارة للجمهورية العراقية بتكليف من الحكومة السوفيتية بمناسبة افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي في بغداد"وقال ان الشعب العراقي قد قام بثورته وسلك طريق التطور الديمقراطي وان الشعب السوفيتي وحكومته قد وقفا من صميم القلب الى جانب الجمهورية العراقية وساندها، ان ذلك يجيز لي ان ابعث لحكومة العراق وعلى

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٥ شباط ١٩٦٠.
(٢) الوقائع العراقية ١٥ شباط ١٩٦٠.

رأسها عبد الكريم قاسم وللشعب العراقي تحيات حكومة الاتحاد السوفيتي والسوفيتيين وهتف للصداقة المتعاظمة بين البلدين [1].

وصل ميكويان بغداد مساء يوم ٨ نيسان وكان في مقدمة المستقبلين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وكان يرافقه في هذه الزيارة وزير التجارة السوفيتية ونائب وزير الخارجية والعقيد الكسي نجل الضيف وعدد من الصحفيين والمصورين السينمائيين، وكان بين المستقبلين عدد من ممثلي الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز في حين لم يحضر الاستقبال سفراء الدول الغربية.

وفي المطار قال ميكويان الذي حشد الشيوعيون انصارهم لاستقباله"حملني الرفيق خروشوف تحياته الخاصة لكم وللشعب العراقي"وقد اقام عبد الكريم قاسم حفلة عشاء على شرفه ووضع له منهاجا حافلا منه افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي وزيارة مشروع الاسكان في اللطيفية وزيارة اثار بابل ومصافي النفط في الدورة ومديرية السكك الحديد للاطلاع على منشآتها والمتحف العراقي ومدينة البصرة[2].

وفي افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي يوم ١٠ نيسان قال ميكويان: لقد تضاعف حجم الانتاج الصناعي في ظل حكم السوفيت اكثر من اربعين مرة واستشهد بصناعة الاقمار الصناعية والصواريخ العابرة للقارات والمحطات الذرية لتوليد الكهرباء والطائرات كما اشار الى تطور التجارة بتوسيع التعاون مع البلدان الاخرى في الميادين الاقتصادية والفنية والعلمية) ودعا الى تعزيز وتطوير الصداقة السوفيتية العراقية واشاد بالحرية التي يتمتع بها السوفيت وهاجم الافلام الامريكية" فرد عليه قاسم بخطاب طويل قال فيه:-

يسرني في هذا اليوم ان البي الدعوة لحضور حفلة افتتاح المعرض السوفياتي في العراق وانني اعلن بهذا الى ابناء الشعب كافة اننا نعتز بالصداقة الوثيقة بيننا وبين الاتحاد السوفيتي ذلك ان هذه الصداقة قد قامت على اساس الاعجاب والتقدير من الاتحاد السوفيتي لثورتنا... لقد بنيت صداقتنا على اساس المنافع المتبادلة وعلى اساس خير الشعبين العراقي والسوفيتي

---

(١) جريدة النداء البيروتية ٩ نيسان ١٩٦٠.

(٢) اتحاد الشعب ١٠ نيسان ١٩٦٠.

وقال"اننا قد اتفقنا مع الاتحاد السوفيتي لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية التي وضعت على اساس المنافع المتبادلة لخير الشعبين، سوف نتمكن بعد مدة من مساعدة العالم بالخبراء والعلماء والمثقفين ورجال الاعمال والمهندسين، انني اشكر رجال الاتحاد السوفيتي لافتتاحهم هذا المعرض، واتاحة الفرصة للتعرف برجالاتهم واجراء المداولات فيما بيننا لخير الشعبين ".. وقال ان صداقتنا مع الاتحاد السوفيتي قد بنيت على اساس صون مصالح الشعبين بصورة كاملة وسوف نبني علاقتنا مع الدول على اساس حر ونشجب فكرة التكتلات"[1].

ويذكر (نجم محمود) وهو اسم مستعار لابراهيم علاوي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي"ان هاشم جواد وزير الخارجية اثار مخاوف قاسم من النيات السوفيتية مشيرا الى ضخامة الاستقبال الشعبي الذي لقيه ميكويان مقارنة بفتور شعبية قاسم"واضاف ان ما اشار اليه عبد الكريم قاسم من تلميح برفض التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية ورفضه التكتلات وبناء علاقات العراق مع الدول على اساس حر كان من اقتراح هاشم جواد [2].

زار ميكويان المتحف العراقي ومصافي النفط في الدورة ومحطة توليد الكهرباء واشاد بقدرة العراق على تدبير شؤونه بنفسه وان الخبراء السوفيت يعملون على تعزيز الصداقة والتعاون والمساهمة في تقدم البلاد واعرب عن امله في زيادة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والعراق وزار قرية اللطيفية النموذجية وتحدث مع الفلاحين وزار اثار بابل وزار مديرية السكك الحديد وقابل العمال في الشالجية ثم زار البصرة بمصاحبة الزعيم الركن احمد محمد يحيى وزير الداخلية والسفير السوفيتي في بغداد زايتسيف حيث زار مقر مصلحة الموانيء [3].

واجرى ميكوبان مباحثات مع عبد الكريم قاسم حول ملاحقة الشيوعيين في العراق وطلب فسح المجال لهم لكن عبد الكريم قاسم سد الطريق عليه واوضح ان للعراق سياسة حرة لا تسمح بالتدخل الاجنبي في شؤونه فلم يعد ميكويان الكرة حسب قول محمد حديد [4] وقد اكد عبد الكريم قاسم لضيفه على سياسة الحياد التي

---

(١) مباديء الثورة في خطب الزعيم ١٩٦٠. ص ١٥٤.

(٢) المقايضة برلين بغداد (لندن ١٩٩١) ص ٢٥٤.

(٣) اتحاد الشعب ١٠ نيسان ١٩٦٠.

(٤)مقابلة شخصية معه اجراها قحطان احمد سليمان، انظر اطروحته السياسية الخارجية العراقية ص ٥٣.

ينتهجها العراق الذي يرفض ان يكون مرؤوسا لطامع او مستعمر وان العراق دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

فيما ينقل العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين عن هاشم جواد قوله..."في اثناء تناول الشاي اطنب قاسم وافاض في شرح الاعمال اللا انسانية التي قام بها الحزب الشيوعي في العراق الى درجة ان الشعب اخذ يكره كلمة شيوعية وان ميكويان حاول ان يبرر هذه الاعمال بانها لا يمكن ان تصدر من شيوعيين عقلائيين فضلا عن انه لا يمكن تفسير بعضها ورده الى الحرص على صيانة الجمهورية وعبد الكريم قاسم ومكاسب الثورة وانه من الافضل للجانبين فتح صفحة جديدة للتعاون في خدمة الجمهورية والشعب العراقي فسكت قاسم"[1].

وقبل ان يغادر ميكويان بغداد يوم ١٦ نيسان عقد مؤتمرا صحفيا قال فيه ان حكومة الاتحاد السوفيتي قد وجهت الدعوة الى عبد الكريم قاسم لزيارة الاتحاد السوفيتي في أي وقت. وعندما ساله صاحب جريدة الثورة عن اسباب تأييد الاتحاد السوفيتي لموقف الدول الاستعمارية من قضية فلسطين، وهو ما اغضب ميكويان [2] ورد بان القضية الفلسطينية لم يبرزها الى الوجود الاتحاد السوفيتي وعرب فلسطين لم يطردهم الاتحاد السوفيتي ولم يجر ذلك بمساعدة الاتحاد السوفيتي، اسرائيل هي صنيعة الاستعمار الانكلو امريكي ونحن اعترفنا ونعترف الان بحقوق الشعب العربي الذي طرد من فلسطين، ليس هناك في العالم اية دولة اخرى كالاتحاد السوفيتي تقف على الدوام بجانب الشعوب العربية وتدافع عنها باستمرار"[3].

لقد عرض الاتحاد السوفياتي في زيارة (ميكويان) هذه قرضا جديدا على العراق بخمسين مليون (دينار عراقي) تستخدم بعد ان يستنفد القرض السابق الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لتمويل الاتفاقية الاقتصادية لسنة ١٩٥٩ [4] ووقع العراق عقدا مع مؤسسة تكنو اكسبورت السوفياتية للتنقيب عن النفط في خانقين بالقرب من الحدود الايرانية فقد قال الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط ووزير النفط بالوكالة الذي وقع العقد"ان الدراسات العلمية ستجري في منطقة مساحتها ٢٥٠

(١) موسوعة ١٤ تموز ٥/ ١٤٦ هامش.

(٢) امر عبد الكريم قاسم بتعطيل الصحيفة فاحتجبت عشرة ايام.

(٣) نص المؤتمر الصحفي في اتحاد الشعب ١٧ نيسان ١٩٦٠.

(٤) انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

ميلا مربعا وهي تقع بين نفط خانة وخانقين وخارجة عن منطقة امتياز شركات النفط الغربية العاملة في العراق وقد وافقت تكنو اكسبورت على تقديـــم جميـــع المعـــدات والادوات اللازمة للتنقيب عن النفط بموجب العقد

وتعهد السوفيت في زيارة ميكويان ايضا بالاسراع في انجاز مزرعة النباتات الطبية وبتزويد العراق بالمرسلات الاذاعية وعرضوا تزويد الخطوط الجوية العراقيـة بثلاث طائرات اليوشن ١٨/ أي من نوع الطائرة التي نقلت ميكويــان الــى موســكو وطلبت وزارة المواصلات العراقية موافقة مجلس الوزراء على استخدام ١٧ خبــيرا سوفيتيا في مشاريع السكك الحديد على ان يقضي هؤلاء مده ١٦ شهرا فقط، وهـــي المدة التي رآها الجانبان كافية لتدريب العراقيين واحلالهم محل السوفيت وبهذا يبلـــغ عدد الخبراء السوفيت الذين يعملون في العراق نحو ٣٠٠ خبـــير، وفـــي يـــوم ٢١ نيسان ١٩٦٠. أي بعد عودة ميكويان باسبوع واحد تم في موسكو التوقيـــع علـــى مشروع للتبادل الثقافي بين البلدين وينص البروتوكول على زيادة تبـــادل الزيـــارات بين علماء ومحاضرين وفنانين ورياضيين وطلاب من البلدين [١].

وفي يوم ٢٥ مايس ١٩٦٠ استقبل عبد الكريم قاسم بديوانه الرســمي فـــي وزارة الدفاع السفير السوفياتي يرافقه الخبير الاقتصادي لدراسة اتفاقيـــة التعـــاون الفني والاقتصادي بحضور وزير التخطيط وتناول البحث الوسائل الكفيلـــة بســرعة الاستفادة من المشاريع المختلفة وسرعة تنفيذها لاعمار البلاد ونقل السفير الى عبـــد الكريم قاسم استعداد حكومته وموافقتها على زيادة المبالغ المرصدة للمشاريع علـــى حساب القرض المتفق عليه بين البلدين لمقـــدار ١٨٠ مليـــون روبـــل مـــع العمـــل بالملحوظات التي سبق وان أقترحها عبد الكريم قاسم عند زيارة ميكويـــان للعـــراق تتضمن ابداء التسهيلات من الجانب السوفيتي باستمرار لتنفيـــذ المشـــاريع المتفـــق عليها باقل كلفة اقتصادية وتم الاتفاق على تاليف لجنة مشتركة لدراسة الموضـــوع اعتبارا من ٢٨ مايس [٢]..

وقد تم يوم ١٨ آب ١٩٦٠. التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفنـــي المعقودة بين البلدين في ديوان وزارة الخارجية وقعها عن الجمهورية العراقية هاشم

---

(١) موسوعة ١٤ تموز ٥/ ١٤٧.

(٢) اتحاد الشعب ٢٦ مايس ١٩٦٠.

جواد وزير المالية بالوكالة وعن الجانب السوفيتي باول أي مالتين نائب وزير مالية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفيما يلي ما تضمنته الاتفاقية الجديدة:-

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية وقعت في بغداد ١٨ اب ١٩٦٠

إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بناء على العلاقات الودية الموجودة بين الطرفين وبناء على رغبتهما في تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني المبني على مباديء المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للكرامة والسيادة الوطنيتين لكلا البلدين ولغرض تشجيع التقدم الاقتصادي وبناء على رغبتهما في ذلك فقد اتفق الطرفان على التعاون لانشاء المشاريع المذكورة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية وذلك وفقا لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة في ١٦ آذار ١٩٥٩ وقد اتفق الطرفان على....

المادة الاولى:- توافق حكومة اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية على زيادة القرض الممنوح الى حكومة الجمهورية العراقية بمقتضى المادة الخامسة من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المنعقدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهورية العراقية في ١٦ اذار ١٩٥٩ الى حد مبلغ قدره (١٨٠،٠٠٠،٠٠٠) مائة وثمانون مليون روبل) وذلك حسب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية العراقية السوفياتية المؤرخة في ١٦ اذار ١٩٥٩ للدفع على اعمال المسح والتصميم المنجزة من قبل المنظمات السوفيتية وكذلك لدفع اثمان المعدات والسكك والقاطرات والمقطورات والمواد الاخرى الضرورية التي يطلبها الجانب العراقي وفقا للتصاميم وباتفاق الطرفين لتنفيذ المشاريع المدرجة ادناه والتي يسلمها الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العراقية مما لا يتوفر منها لدى الجمهورية العراقية ولا يمكن الاستغناء عنها في انشاء هذه المشاريع.

خط سكة حديد بغداد- البصرة ذات مقياس ١٤٣٥ م بدلا من الخط الحالي ذي المقياس الضيق ومعامل لتركيب وتصليح عربات الركاب وعربات الحمل ومعمل لتصليح قاطرات الديزل في معمل تصليح السكك الحديد المركزي في بغداد لسد حاجة خط السكة الحديد الجديد ومعمل لانتاج العوارض الكونكريتية المسلحة لبناء خط السكة الحديد المذكورة.

المادة الثانية:- اتفق الطرفان على ان تقوم المؤسسات العراقية السوفيتية المختصة بعد مقاولات لتقديم المساعدات الفنية لتنفيذ المشاريع المنصوص عليها في المادة الاولى على ان يؤخذ بنظر الاعتبار وجوب انجاز هذه المشاريع وتوسعة معامل تركيب وتصليح عربات الحمل والركاب ومعمل تصليح قاطرات الديزل ومعمل انتاج العوارض الكونكريتية المسلحة على اساس التصاميم المتفق عليها.

وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاقية يوم ١٧ أيلول[١] ١٩٦٠ بموجب القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩١٩.

قانون تصديق اتفاقية تقديم المساعدات الفنية من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للجمهورية العراقية لتنظيم مراكز للتدريب الفني المهني لاعداد الفنيين والعمال الماهرين للصناعات في الجمهورية العراقية رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٠ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٤١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٦

نظرا لرغبة حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في استمرار التعاون الاقتصادي والفني بينهما وتوطيده وتطويره واهتمامهما الكبير باعداد الفنيين والعمال الماهرين من المواطنين الارقيين للجمهورية العراقية، واستنادا الى الاتفاق الذي توصلت اليه حكومتا البلدين بتبادل الرسائل عند توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الجمهعورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في السادس عشر من شهر اذار عام ١٩٥٩ فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الاولى:

ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تضمن تقديم المساعدات الفنية للمؤسسات العراقية من قبل المؤسسات السوفيتية لتنظيم مراكز للتدريب الفني لاعداد الفنيين والعمال الماهرين للجمهورية العراقية.

---

[١] الوقائع العراقي، ٢٤ ايلول ١٩٦٠.

ان عدد الطلاب واختصاصات التعليم في مراكز للتدريب الفني المهني ومواعيد تسليم اجهزة التعليم والانتاج والمواد الاخرى تذكر في الملحق الذي يعتبر جزءاً من الاتفاقية الحالية، ويجوز عند الضرورة حذف بعض المراكز والواردة في الملحق او اضافة مراكز اخرى اليها كما يجوز تعديل مواصفات المراكز المنصوص عليها في الملحق وذلك حسب ما يتفق عليه في العقود التي تعقد لتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة الثانية:

تقدم المساعدات الفنية لتنظيم مراكز التدريب الفني المهني المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من قبل المؤسسات السوفيتية عن طريق:

١- وضع وثائق التصميم والمخططات وخطط تنظيم العمل التدريبي في المراكز وتقديمها للمؤسسات العراقية.

٢- تقديم اجهزة للتدريب والانتاج من آلات ومكائن وجرارات وعدد ومعدات مختلفة ووسائل الايضاح للدراسة النظرية ومعامل للتدريب وما يتصل بذلك من مراجع التعليم والتدريب وكتب الدراسة.

٣- ارسال الاختصاصيين السوفييت الى العراق لتقديم المساعدات الفنية لتنظيم مراكز التدريب الفني المهني وتهيئة المعدات وليقوموا بالعمل كمدرسين في التعليم النظري ومدربين في التدريب العملي.

وتقدم المؤسسات السوفيتية مساعدات لتنظيم دورات خاصة في الجمهورية العراقية لاعداد مدرسين للتعليم النظري ومدربين للتدريب العملي من الاختصاصيين العراقيين وتقبل في الاتحاد السوفيتي الاختصاصيين العراقيين لتحقيق نفس الاغراض.

وتقدم المؤسسات العراقية للمؤسسات السوفيتية جميع المعلومات الاولية اللازمة لوضع وثائق التصميم لمراكز التدريب الفني المهني المنشأة بموجب المساعدات الفنية من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كما تقوم المؤسسات العراقية بانشاء البنايات او باعارة الابنية الموجودة لمراكز التدريب الفني المهني.

المادة الثالثة:

يتم تسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بوضع وثائق التصميم وتسليم الاجهزة وتقديم مراجع التعليم والتدريب وارسال الاختصاصيين السوفييت الى العراق

وتقديم سائر اشكال المساعدات الفنية لتنظيم مراكز للتدريب الفني المهني المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من قبل حكومة الجمهورية العراقية وبموجب الاتفاقية التجارية العراقية- السوفيتية النافذة المفعول.

المادة الرابعة:

يتم وضع وثائق التصميم وتسليم الاجهزة وتقديم مراجع التعليم والتدريب وارسال الاختصاصيين السوفييت الى العراق وتقديم سائر اشكال المساعدات الفنية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على اساس عقود يتم عقدها بين المؤسسات المختصة والمفوضة من قبل الحكومتين المتعاقدتين وحسب اتفاق الطرفين وباشعار من الجمهورية العراقية وذلك بعد توقيع هذه الاتفاقية.

وتحدد العقود والأحجام والمواعيد والأسعار والشروط التفصيلية الاخرى المتعلقة بتنفيذ تعهدات كل من الطرفين بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة:

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول ابتداءاً من يوم توقيعها.

الملحق

التابع لاتفاقية تقديم المساعدات الفنية للجمهورية العراقية من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لتنظيم مراكز التدريب الفني المهني لاعداد الفنيين والعمال الماهرين للصناعات في الجمهورية العراقية.

ت	اختصاص مركز التدريب المهني	عدد الطلبة	مواعيد تسليم الاجهزة ووسائل التدريب والتعليم
١	معماري	٤٥٠	خلال ١٥ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
٢	قطع معادن	٤٠٠	خلال ١٥ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
٣	النفط	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
٤	الالات الزراعية ووسائل الري	٤٠٠	خلال ١٥ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد

٥	السيارات ومكائن انشاء الطرق	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
٦	المواصلات النهرية	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
٧	السكك الحديد	٢٥٠	خلال ١٨ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
٨	الكهرباء والراديو واتصالات السلكية	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
٩	الغزل والنسيج	٦٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد
١٠	المواصلات الجوية	٣٦٠	خلال ١٨ شهرا ابتداءا من يوم توقيع العقد

خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد في بغداد ليوم ١٩٦٠/٩/١١

عقد الاجتماع في الساعة العاشرة صباحا في بهو امانة العاصمة وقد افتتح الاجتماع من قبل سيادة رئيس المؤتمر الذي رحب برئيس الوفد الفنزويلي الذي لم يحضر الاجتماع الاول ثم لخص ما دار في ذلك الاجماع، وقرأ مواد جدول الاعمال الذي اقره رؤساء الوفود في الاجتماع الاول وترك لمصادقة رئيس الوفد الفنزويلي واشار كذلك بانه تقرر بصورة مبدئية ان يجتمع اعضاء من الوفد السعودي والايراني والعراقي ومن يود من بقية الوفود في لجنة فرعية لدراسة الفقرة الاولى من جدول الاعمال المتعلقة بايجاد طريقة او قاعدة لتحديد الاسعار ولذلك لابد من معرفة راي رئيس الوفد الفنزويلي بالنسبة للمواد التي تضمنها جدول الاعمال اولا ليتسنى الدخول في مناقشة الفقرة الاولى منه.

فتكلم سيادة رئس الوفد الفنزويلي قائلا .. انه يود اولا ان يعتذر عن تأخره من حضور الجلسة الاولى للمؤتمر وان يتقدم بالشكر لحكومة العراق التي اتخذت قوارا بتوجيه الدعوة لحضور هذا المؤتمر لدراسة وحل مشكلة اسعار النفط التي تعني

الشئ الكثير بالنسبة لفنزويلا والتي تعتبر العامل الاكبر في علاقاتها بصناعة النفط واضاف بانه من الاهمية بمكان ان الانتاج مهما كان عظيما فان الاساس هو الحصول على حصة عادلة من عوائد النفط تلك الحصة التي تعتمد بالدرجة الاولى على الاسعار.

اما بالنسبة الى موضوع جدول الاعمال فيبدو ان الفقرة الاولى منه تتعلق بمسألة اسعار النفط وهذا يعني ان كل بحث يجب ان يبدأ من هذه النقطة ولذلك فان جدول الاعمال يشمل نقاط ذات اهمية بالنسبة للوفد الفنزويلي.

فشكرسيادة رئيس المؤتمر رئيس الوفد الفنزويلي على كلمته الطيبة واشار الى انه يقتضي الان الدخول في مناقشة النقطة الاولى من جدول الاعمال حيث اوضح بان اللجنة الفرعية التي اقترح المؤتمر تشكيلها خلال جلسته الاولى قد اجتمعت مساء امس واتخذت قرارا سيتولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم من الوفد العراقي قراءته كما ان هناك اقتراحا من لدن رئيس الوفد السعودي حول الموضوع.

ثم تولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم تلاوة قرار اللجنة الفرعية المرفق طي هذه الخلاصة وبعد ذلك تكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا اننا اجتمعنا هنا لنحاول ان نفهم الشركات انها تتصرف من تلقاء نفسها وتتلاعب بالاسعار لمصالحها الخاصة او لمصالح البلدان التي تخضع لها ولكي نفهم كيف يتم تسيير البترول لابد من الرجوع الى تاريخ التسعير وكيفية تحديد سعر البترول في منطقة الشرق الاوسط ففي سنة ١٩٢٦ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تصدر البترول الى العالم بكميات كبيرة فاصبح سعر هذا البترول ومنتجاته واحد في جميع بلدان العالم، ولو فرضنا انه في سنة ١٩٣٠ أو ١٩٣١ ان تاجرا من بومبي اراد ان يشتري البترول من عبادان فكان عليه ان يدفع عن هذا النفط السعر في امريكا مضافا اليه اجرة النقل من امريكا الى بومبي أي ان الشركات كانت تحمل المستهلك اجور نقل غير حقيقية وغير موجودة.

وقد استمرت هذه الطريقة حتى الحرب العالمية الثانية حيث اعترضت بريطانيا في سنة ١٩٤٣ او ١٩٤٤ وكانت في ذلك الوقت تمون اساطيلها في هذه المنطقة على طريق تحديد الاسعار وطلبت ان يكون التسعير مبني على اساس سعر امريكا مضافا اليه اجور النقل الحقيقية فقط فخضعت الشركات لهذا النظام الذي استمر حتى نهاية الحرب واصبح بامكن زيت الشرق الاوسط ان يتجه غربا وكانت هناك

في هذا الوقت نقطة تساو في وسط البحر الابيض المتوسط بين الزيت الامريكي وزيت الخليج حيث يتساوى فيها السعر ولو ان المسافة من الخليج وهذه النقطة اقل من المسافة بينها وبين امريكا.

ولما اصبح الزيت يتنقل وجد ان سعر الخليج اغلى من سعر امريكا وفنزويلا في لندن التي اصبحت سوق الاستهلاك لزيت الخليج لذلك اضطرت الشركات ان تخصم الفرق في اجور النقل أي كان سعر نفط الخليج المعلن يساوي سعر امريكا ولكن لما انتقل الاستهلاك الى لندن اصبح سعر الخليج اقل من سعر امريكا او فنزويلا أي اننا تحملنا فرق اجرة النقل وكانت الحكومة الامريكية في ذلك الحين تقوم بمشروع مارشال وبما انها تتولى تمويل هذا المشروع فقد طلبت من الشركات ان يكون سعرها في اوربا هو نفس سعر نيويورك ومنذ سنة ١٩٤٨ اصبح سعر زيت الشرق الاوسط مبني على اساس انه كله منقول الى نيويورك مع انه لا ينقل الا جزءاً يسيرا منه الى نيويورك ولهذا فان سعر زيت الشرق الاوسط يقل عن الاسعار الاخرى ومعلوم ان الشركات تمتلك ٣٧% من الناقلات وتؤجر لاجال طويلة بقيمة الناقلات أي هناك حوالي الثلاثة الاف ناقلة تحت سيطرة الشركات.

ان شركات البترول تسعر نفطنا على اساس انه منقول الى نيويورك في حين ينقل معظمه الى لندن والفرق بين السعرين البالغ حوالي ٤٠ و ٥٠ سنتا للبرميل تأخذه الشركات من اجرة الناقلات ولا يزال نفطنا يسعر على اساس انه يصل الى نيويورك على الرغم من توقف امريكا منذ عام ١٩٤٨ من تصدير النفط. ويلاحظ الان ان نفطنا مسعر على اساس سعر فنزويلا الذي يقل عن سعر امريكا وبضمنه ضريبة الاستيراد الامريكية مضافا اليه اجرة النقل الى نيويورك مطروحا منه اجرة النقل من نيويورك الى الخليج على الرغم من ان امريكا قد منعت بقوانين استيراد الزيت الى امريكا.

لقد كانت الشركات تحمل المستهلك اجرة نقل وهمية في الماضي واصبحت الان تحمل الشعوب المنتجة اجرة النقل الوهمية هذه، ولهذا يجب ان نصر على ان تكون قيمة زيتنا قيمته الفعلية في مراكز الاستهلاك ناقصا اجرة النقل فاذا ضبطت اسعار فنزويلا واستندت اليها اسعارنا وحمى كل من الطرفين اسعاره فان فرق اجور النقل التي تذهب الى الشركات ستعود الينا ويجب ان يجرى العمل بهذه القاعدة تدريجيا ولهذا يجب ان نخرج من هذا الاجتماع بقاعدة ثابتة للتسعير غير قاعدة التسعير

الامريكي ولاشك ان هذه القاعدة هي الاصرار على ان يكـــون ســـعرنا هـــو ســـعر فنزويلا لان مادة الزيت التي تفارقنا الى الابد يجب ان نعطي قيمتها الحقيقية.

لقد انتج الشرق الاوسط في العام الماضي ١٢% اكثر مـــن انتاجـــه فـــي عـــام ١٩٥٨ ولكن نسبة الزيادة في الربح التي حصل عليها لم تتجاوز الـــ ١,٥% وقـــد زاد استهلاك انكلترا في عام ١٩٥٩ بمقدار ١٧% من عام ١٩٥٨ ولكـــن المبلـــغ الذي دفعته زيادة لا يتجاوز ٨%. ان عملية تسعير الزيت عملية دقيقة وتحتاج الـــى تعاون بين جميع الشعوب لان عملية التسعير مرتبطة ارتبطا وثيقا بعملية الانتـــاج ويجب ان لا ننسى ان الانتاج مرتبط بالعرض والطلب ولهذا يقتضي اذا مـــا اريـــد بحث الاسعار ان يتم بحث الانتاج حيث يجب ان لا يزيد الانتاج عن الطلب العـــالمي لان زيادة الانتاج معناها تخفيض الاسعاروربح الشركات.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا ان فنزويلا مستعدة للتعاون مع الـــدول المنتجة بالنسبة لتحديد الانتاج وربما لا يكون ذلك بالقدر الذي تنتجه الكويـــت الا ان ذلك يمكن ان يشكل نقطة هامة في الموضوع ثم قال ان خطتنـــا هـــي ان لا ننتـــج كميات تؤدي الى ضرب السوق كما اننا نوضح لشعبنا انه يجب ان ننتج النفط وفقـــا لمصلحته وكذلك بالنسبة للاحتياطي والمصروف ان طلب العالم على النفـــط يـــزداد بين ٦-٧% سنويا وسنبقى نحاول عدم زيادة انتاجنا باكثر من ٤% ســـنويا لكـــي نسمح للدول التي تملك احتياطي اكبر لمواجهة الطلب العالمي كما اننـــا ســـوف لا نرسل انتاجنا الى اوربا لكي نسمح للمنتجين في الدول الاخرى ان يزيدوا انتاجـــهم لان عندهم احتياطي اكبر.

ثم تكلم عن مشكلة تسعير الزيت وقارنها مع مشكلة تسعير الحديـــد الفـــنزويلي وخلص الى القول بانه يقتضي التأكد من سوق النفط لان هناك انتاجا جديـــدا فـــي ليبيا واحتمال الانتاج في الجزائر والمهم هو ان لا ينتج النفـــط باســـعار رخيصـــة والحكومة الفنزويلية مستعدة لتدبر المسألة ولا شك ان الـــدول المنتجـــة باتحدهـــا وتعاونها تستطيع بسهولة التوصل الى اتفاق بشأن الاسعار وقـــد خطـــت حكومـــة فنزويلا خطوة في هذا المضمار عن طريق منعها الشـــركات مـــن تصديـــر النفـــط بالاسعار المخفضة المعلنة مؤخرا ولهذا فمن المؤكد انه اذا تمكن هذا المؤتمر مـــن الاتفاق على الاسس سيمكن بسهولة حل مشكلة الاسعار.

واعقب ذلك ناقشة موجزة للقاعدة المقترحة من قبل الوفـد السـعودي ومـدى استفادة فنزويلا منها وكيفية تحديد سعر نفط فنزويلا على اساس القاعدة المقترحـة وبعد انتهاء المناقشة المذكورة تكلم عضو الوفد الايراني مبينا ان تغيـير القـاعدة الحالية في تحديد الاسعار باستبعاد سعر نيويورك ووضع سعر لندن بدلا منه امـو لا يحل المشكلة واستشهد على ذلك ببعض التخفيضات التي اجرتها شركة ايسو علـى الاسعار خلال السنوات ٤٧ و٤٨ عندما كانت لندن هي نقطة الاستناد فـي تحديـد الاسعار الامر الذي يستخلص منه عدم موافقة الوفد الايراني على القاعدة المقترحة من قبل الوفد السعودي اذ يرى الوفد الايراني ضرورة الاتفاق على الاسعار.

فأجاب رئيس الوفد السعودي بانه يقتضي التوصل الى طريقة لتحديـد الاسـعار ولا يمكن القول بأن الاقتراح السعودي هو أحسن طريقة لتحديـد الاسـعار ولكنـه عبارة عن اقتراح قابل للمناقشة والاقرار اذا وجد صالحا.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بانه يعتقد ان عقد هذا المؤتمر يعتـبر نقطة تحول في تاريخ النفط واشار الى ان اهمية هـذا الاجتمـاع متوقـف علـى القرارات التي تتخذ فاذا لم تكن القرارات مناسبة مسؤولة فسوف يكـون الموقـف ضعيفا تجاه الشركات وخلص الى القول بانه يرى دراسة الموضوع مـن نـاحيتين الاولى هي الناحية الاقتصادية واشار الى انه لا يتمكن في الوقت الحاضر من تقريـو شئ بهذا الخصوص والناحية الثانية تتعلق بالوقف القانوني للدول المنتجـة فمثـلا الاتفاقيات المعقودة بين ايران والشركات العاملة فيها تعطي حق تحديد الاسعار الـى الشركات المتاجرة الامر الذي يجعل الحكومة الايرانية في موقف صعب من الناحيـة القانونية وتساءل عن الموقف القاوني لبقية الوفود بالنسـبة للاتفاقيـات النـافذة. واختتم كلامه قائلا بانه يجب ان لا يفهم مما تقدم ان ايران لا ترغب ان تعمل شـيئا بالنسبة للاسعار ما دامت الاتفاقيات لا تعطيها الحق القانوني في تغيير الاسـعار او تعديل طريقة احتسابها دائما هي ستحاول ايجاد حل للمشكلة.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي موضحا ان فنزويلا كانت قد اتخذت قـرارا بتشكيل لجنة او هيئة في العام الماضي تتولى دراسة وتنسيق الاسعار وقد اعطيـت هذه اللجنة سلطات واسعة تمكنها ان تقرر متى تكون الاسعار غير ملاءمة وعندمـا يصدر قرار من اللجنة بعدم ملائمة الاسعار عند ذلك تقـرر وزارة النفـط ايقـاف الانتاج حالا ثم اشار الى ان الاتفاقيات تربط الشركات المتعـاقدة ولكنـها لا تربـط

الدول ولا تحد من سلطاتها في اصدار القوانين لان سيادة الدولة فوق الاتفاقيات ثـم اختتم كلامه بقوله انه اذا اعتقدت الحكومات ان الغاء الاتفاقيات في صالحها وفـي مصلحة شعوبها فانها تتمكن من الغائها من الناحية القانونية.

وبعد ذلك تلى الاستاذ عبدالفاح ابراهيم النص الخاص بتحديد الاسـعار السـائدة للنفط العراقي الذي تضمنته المادة الاولى من الاتفاقيات المعقـودة فـي ٣ شـباط ١٩٥٢.

ثم تكلم سيادة رئيس وفد الكويت قائلا ان مسألة ايجاد معادلة معقولة للاسـعار مسألة معقدة ولا يمكن لهذا المؤتمر ان يتخذ قرارا قاطعا بشأنها الا بعـد دراسـة واقعية ولهذا يقترح ما يلي:-

١- بما الكل متفقون على ان تخفيض الاسعار المعلن من قبل الشركات يجـب ان لا يتم الا بعد مشاورة الحكومات المعنية فيجب على كافة الحكومات المنتجة للزيـت التي لا يوجد بند في اتفاقياتها ينص على تبادل الرأي هذا ان توجد نصـا قائمـا بذاته في اتفاقياتها.

٢- ان المؤتمر مقتنع تماما بان المعادلات للاسعار المعلنة التي قامت بها الشـركات ذاتها دون مشاورة الحكومات المعنية غير عادلة ومجحفة لذلك فـالدول الممثلـة بالمؤتمر ترى وجوب معادلة السعر المعلن لزيت الخليج بما يتفق ومصالح البـلاد المنتجة ومصالح الشركات على السواء وفي سبيل الوصول الى ذلك فقد اتخـذت قرارا بتكوين لجنة فنية من خبراء الزيت للتوصل الى هذه المعادلة العادلة الثابتـة بالبحث والمشورة مع الشركات الكبرى المعنية.

٣- قرر المؤتمر تكوين هذه اللجنة في الحال لغرض التوصل الى ذلك وكذلك احالـة ما يمكن ان يكون للدول المنتجة من مسائل اليها.

خلاصة الجلسة الثالثة لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد في بغداد يوم ١٩٦٠/٩/١٢

عقدت الجلسة في حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحـا فـي بـهو امانـة العاصمة حيث افتتحت من قبل سيادة رئيس المؤتمر الذي اشـار الـى ان اللجنـة الفرعية قد اجتمعت يوم أمس وناقشت المعادلة التي اقترحها سيادة رئيـس الوفـد السعودي كما استمعت الى الايضاحات الكثيرة التي ادلى بها سيادة رئيـس الوفـد

الفنزويلي وكذلك الى المعلومات التي تفضل بها عضو الوفد الايراني وكانت المناقشة استمرارا للمناقشات التي دارت في المؤتمر صباح امس. ثم لخص سيادته النتائج التي توصلت اليها اللجنة بهذا الشأن فقال لقد لمست اولا ان هناك اتفاقا عاما بين اعضاء اللجنة حول استنكار التخفيضات التي اجرتها الشركات على اسعار النفط بصورة انفرادية ودون الرجوع الى البلدان المنتجة ورفض تلك التخفيضات والنتيجة الثانية التي توصلت اليها اللجنة هي اتفاق الاعضاء على ضرورة ايجاد طريقة او قاعدة لتحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية بحيث يكون للدول المنتجة رأي في هذا التحديد يتماشى مع مصلحة الشعوب وبحيث لا تضار الشركات بصورة حقيقية. اما النتيجة الثالثة فهي ان المعادلة التي تفضل بها الاستاذ الطريقي لا تزال قائمة ومطروحة للمناقشة ولكن هناك بعض التحفظات بشأنها تلك التحفظات التي يمكن ازالتها بدراسة اعمق للنواحي الاقتصادية والقانونية واشار سيادته الى انه يأمل ان يكون اعضاء اللجنة قد تداولوا مع وفودهم حول الموضوع.

فعلق عضو الوفد الايراني في اللجنة الفرعية على ما تقدم بانه يعتقد ان النقطة الوحيدة التي اتفقت عليها اللجنة في اجتماع الامس هي ضرورة تكوين جبهة متحدة للبلدان المنتجة للنفط.

فأجاب سيادة رئيس المؤتمر بان النقاط التي ذكر ان اللجنة توصلت اليها لم تكن قرارات صادرة من اللجنة وانما هي نتائج استخلصها شخصيا من مناقشات اللجنة.

ثم تكلم عضو الوفد الكويتي في اللجنة الفرعية مبينا ان الاتفاق قد تم على رفض تخفيض الاسعار ايضا.

فأجاب عضو الوفد الايراني بان الظروف القانونية ليست قوية بدرجة كافية في هذا الخصوص. فعاد سيادة رئيس المؤتمر الى الايضاح بان الاتفاق على استنكار الاسعار هو الحافز الوحيد لعقد هذا المؤمر اما الطريقة التي يمكن بها معالجة هذه القضية فهي موضوع مناقشة المؤتمر حيث يدرس المؤتمر طريقة تدخل الدول المنتجة في كيفية تحديد الاسعار ولهذا فليس هناك أي تعارض بين ما أبداه عضو الوفد الايراني وبين النتائج التي توصلت اليها اللجنة.

وهنا تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يوضح انطباعه عن اجتماع اللجنة يوم أمس. وقال لقد اتفقنا على ضرورة تكوين جبهة متحدة للدول

المنتجة وكذلك أتفقا على الاسعار وعلى انتاج النفط ولهذا فان على اللجنة الفرعية ان تواصل مناقشاتها لتعالج مسألة تحديد الاسعار ولا مانع من ان تستمر اللجنة في دراساتها ثم يوالي المؤتمر بحث المادتين الثانية والثالثة من جدول الاعمال.

فأيد سيادة رئيس المؤتمر بان ما تفضل به رئيس الوفد الفنزويلي صحيح حيث ان اللجنة الفرعية لا زالت قائمة وستوالي البحث بالنسبة للمادة الاولى من جدول الاعمال واذا كان هناك اضافة او توجيه فيمكن توجيه اللجنة الى ذلك. فاذا لم يكن لدى أعضاء المؤتمر اعتراض على استمرار اللجنة في عملها فيمكن الان الانتقال الى بحث المادة الثانية من جدول الاعمال.

وبناء على حصول الموافقة على هذا الرأي فقد لخص سيادة رئيس المؤتمر موضوع الفقرة الثانية المشار اليها المتعلقة بتبادل المعلومات حول النقاط المشتركة بين الدول المنتجة للنفط والتي يمكن ان تنشأ خلال هذه المباحثات واشار الى انه يرى ان الوفود قد تبادلت بالفعل المعلومات ولكن قد يكون هناك معلومات اخرى تخص الموضوع الاول يمكن مناقشتها ولهذا فانه يترك الكلام لمن يرغب من اعضاء الوفود.

فتكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا ان اهم نقطة تأتي بعد تكوين جبهة متحدة هي ان ندرس الطرق الضامنة لحماية انفسنا وكيف ان نحدد اسعارنا وان نحدد المنافسة بيننا وبين المنتجين الجدد الذين سيكون لهم انتاج في المستقبل ثم انتقل الى استعراض الاتفاقيات النفطية القائمة وقال ان المملكة العربية السعودية تشعر دائما ان هذه الاتفاقيات غير عادلة ذلك انها عقدت في ظروف خاصة قبل حوالي الثلاثين او الاربعين سنة وقد تغير الزمن ولكن الاتفايات لم تتغير الا بدرجة ضئيلة وقد عقدت الاتفاقيات المذكورة في غالب الاحيان بين طرفين غير متكافئين أو بين رجل نفط وبين رجل اعتيادي او بين سياسي حاذق قوي وبين شعب ضعيف والخلاصة انها اتفاقيات منافية لمصالحنا تماما ففنزويلا مثلا التي تعتبر اكبر مصدر للنفط في العالم كانت اتفاقياتها تقوم على اساس مناصفة الارباح بينما كانت السعودية تحصل على ٢١% من الارباح بموجب اتفاقياتها ثم احتجت على هذا الوضع طالبت كثيرا بان تعامل مثل فنزويلا لتحصل على ٥٠% من الارباح الا ان مطالبتها كات دون طائل والاغرب من هذا ان الشركة نفسها هي التي طلبت فيما بعد ادخال مبدأ مناصفة الارباح في اتفاقياتها ففرحنا بذلك معتقدين ان هذا العرض

محقق لمصالحنا ولكن وجدنا بعد ذلك اننا غبنا اكثر من السابق وان الارباح التـــي عادت الينا قليلة جدا اذ في الوقت الذي كنا نتقاضى ١٢ دولار عن كل جنيه ذهبــي اصبحنا نتقاضى ٨,٤٠ دولار لكل جنيه وصار هناك سعرين للنفط الاول هو السـعر المقرر (السائد) الذي يعادل ١,٧٥ دولار للبرميل والثاني السعر المسجل في دفــاتر الشركة والذي يبلغ ١,٤٢ دولار للبرميل وسبب الاختلاف ين السعرين هو الخصـم الذي تتقاضاه الشركة عن الكميات المصدرة من النفط وعن خصم التسويق وهكـــذا بدأت المعركة بين السعودية وشركة ارامكو وطالبت السعودية بالتعويض ثم جـــرت التسوية في الخلافات لقاء مبلغ ٧٥ مليون دولار ثم تسوية اخرى لقاء ٧٠ مليـــون دولار ومن هذا يظهر ان ارامكو تحصل على خصم دون علم السعودية في الوقـــت الذي لا توافق السعودية على منح الخصم الا للطرف الثالث.

ثم اضاف ان ارامكو تتمتع بإمتيازات كبيرة لانها هي المصدرة الوحيـــدة للنفـط السعودي وقد لجأنا الى التحكيم ولكن كانت الشركة هي الجهة الرابحة لانها شـركة مندمجة مع شركات اخرى.

لقد حاولنا تصدير النفط بناقلاتنا ولكن ارامكو ادعت ان حق النقل يعـــود اليــها ايضا ثم وجدناها تأخذ النفط السعودي بواسطة خط نابيب التابلاين وتضيـــف كلفـــة ضخ هذا النفط البالغة ٢١ سنتا للبرميل الى سعر النفط فـــي رأس تنـــورة وهكـــذا يذهب الربح الى المساهمين الكبار وهكذا وجدنا انفسنا نطلب الشـــركة مبلـــغ ٢٠٠ مليون دولار وقال: اننا دائما في صراع مع الشركة لانها ترفـــض الاشـــتراك فـــي تحديد الاسعار كما يفترض ان تشارك في بيع نفطنا الذي تســـلمه الـــى مســـاهميها وكانت السعودية تحارب لوحدها وكلما طالبت بحق عوقبت على ذلك.

اننا لا نقبل التخفيضات التي فرضتها الشركات ونحن لا نقبل ايضـــا الشـــركات المتاجرة لان مثل هذه الشركات لم يكن له وجود من قبل وقد ظهرت الـــى الوجـــود بعد عقد الاتفاقية الايرانية الاخيرة مع شركات الكونسيرتيوم وقال ان المـــادة (٣٢) من الاتفاقية السعودية تعطى الحق لشركة ارامكو في تأليف الشركات التي تديرهـــا وقد طالبنا بان تلحق الشركات المتاجرة بشركة ارامكو ولكن ارامكو رفضت ذلك.

ثم انتقل الى بحث الاتفاقية السعودية اليابانية وقال بان النتـــائج العمليـــة لـــهذه الاتفاقية ستظهر بعد التطبيق وسيظهر ان السعودية هي التي تديـــر العمـــل لانـــها اشترطت ان لا تقل نسبة الموظفين السعوديين الذيـــن يعملـــون داخـــل الاراضـــي

السعودية عن ٧٠% والذين يعملون خارج السعودية عن ٣٠% كما اشترطت الاتفاقية انتاج ٧٠ ألف برميل في اليوم واشترطت تصفية ٣٠% من الانتاج في السعودية كما انها استوجبت قيام الصناعات البتروكيميائية وستتألف بموجبها لجنة من السعودية والكويت والشركة لتشرف على المصروفات قبل صرفها هذا بالنسبة للاتفاقية المعقودة مع الشركة اليابانية ولكن المشكلة بالنسبة للسعودية هي شركة ارامكو التي تملك الاحتياطي الكبير من النفط السعودي ولهذا فان التأميم هو الحل الوحيد للمشاكل القائمة مع الشركة ولكننا لا نستطيع الاقدام على هذه الخطوة لاننا لا نملك الامكانيات الكافية لادارة العمل والاتفاق عليه ولهذا قدمنا هنا لنتعاون معكم على تحسين اوضاعنا مع الشركة.

وقال ان هناك نقطة رئيسية في هذا السبيل هي زيادة ضريبة الدخل بنسبة ١٠% كما فعلت فنزويلا.

ان فنزويلا تعطي ربحا قدره ١٤ سنتا عن كل دولار تستثمره الشركات في فنزويلا وبنتيجة تطبيق قانون ضريبة الدخل الفنزويلي يكون دخل فنزويلا في الواقع حوالي ٦٩%. مع ذلك فلاتزال الشركات باقية في فنزويلا وراغبة في العمل في حين اننا لم نعمل شيئا من هذا القبيل. ولهذا فليس هناك من يلومنا اذا رفعنا ضريبة الدخل ١٠% لاننا يجب ان نحصل على اكثر من ٨٠% من الابـاح بالنظر لقلة تكاليف الانتاج عندنا وخلاصة القول انه يقتضي الاتفاق على زيادة ضريبة الدخل في بلادنا.

وبعد ان انتهى سيادة رئيس الوفد السعودي من بياناته المتقدمة تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يتحدث عن الاساس الذي بنيت عليه اتفاقية مناصفة الارباح في فنزويلا وقال اننا ننظر قبل كل شئ الى كمية الاموال المستثمرة في فنزويلا وثم الى المصروفات لكي نستخلص الارباح ونحن نعتمد في دراساتنا على الولايات المتحدة وليس على ما هو جار في الشرق الاوسط باعتبار ان الظروف بين فنزويلا والولايات المتحدة اكثر تشابها ثم قال باتنا لاحظنا ان توظيف رأس المال في امريكا يعطي ربحا قدره ١٥% في حين يبلغ هذا الربح في فنزويلا ٣٠% فعملنا على رفع ضريبة الدخل وهكذا قبلت فنزويلا مبدأ مناصفة الارباح في اتفاقياتها وبما ان ضريبة الدخل مرتبطة طبيعيا بميزانية الدولة فلابد وان يعاد النظر في نسبة الضريبة في كل سنة تمشيا مع التعديلات التي تطرأ على

الميزانية وهذه قاعدة اقتصادية سليمة وبنتيجة تطبيق هذه القاعدة عملت فنزويلا على رفع الضريبة في عام ١٩٥٨.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بانه يعتقد ان من الافضل مناقشة النقطة الثالثة من جدول الاعمال قبل النقطة الثانية ثم اقترح تأجيل الاجتماع الى يوم غد لكي يتسنى للوفد الايراني دراسة الاقتراحات الجديدة.

فعلق الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم بان عدة اقتراحات قد قدمت الى المؤتمر ولهذا سيترتب على اللجنة الفرعية دراستها وتنسيقها وتقديم توصياتها بشأنها.

كما ابدى عضو الوفد الكويتي انه يفضل ان تتولى اللجنة الفرعية مناقشة المواضيع واعداد التوصيات لعرضها على المؤتمر.

الا ان رئيس الوفد السعودي فضل ان تناقش المواضيع في المؤتمر وان يتم تبادل الرأي بشأنها بحضور الجميع ليتسنى للجنة الفرعية اعداد التوصيات بعد ذلك.

فعاد عضو الوفد الكويتي الى الكلام قائلا بان الاقتراحات المقدمة تختلف عن بعضها بالشكل فقط.

فأكد رئيس الوفد السعودي بان المناقشة العامة هي السبيل الوحيد للحصول على المعلومات الكافية وتبادل وجهات النظر.

وبعد انتهاء المناقشة اقترح سيادة رئيس المؤتمر (طلعت الشيباني) رفع الجلسة الى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ١٩٦٠/٩/١٣ لمواصلة البحث في الفقرة الثالثة من جدول الاعمال على ان توالي اللجنة الفرعية دراستها في الساعة السادسة من مساء اليوم وبناء على حصول الموافقة على هذا الاقتراح رفعت الجلسة في الساعة ١١,٤٠.

خلاصة الجلسة الرابعة لمؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقد في بغداد يوم ١٩٦٠/٩/١٣

عقدت اللجنة الفرعية المؤلفة من قبل المؤتمر اجتماعا في الساعة العاشرة والنصف صباحا في بهو امانة العاصمة لوضع صيغة التوصيات التي قررت ان تتقدم بها الى المؤتمر. وقد استغرق اجتماعها حوالي الساعة ونصف الساعة وبعد انتهاء الاجتماع عقد المؤتمر اجتماعه الرابع في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهرا

وقد افتتح الكلام سيادة رئيس المؤتمر قائلا لقد اجتمعت اللجنة الفرعية يوم أمس وحاولت ان تتوصل الى توصيات بالنسبة للموضوع الاول من جدول الاعمال وقد صيغت بالفعل تلك التوصيات وعرضت على رؤساء الوفود حيث تم اقرارها مبدئيا بعد اجراء بعض التعديلات عليها وسيتم عرضها على المؤتمر لمناقشتها بعد اكمال طبعها. اما بشأن الموضوع الثالث من جدول الاعمال فقد توصلت اللجنة الى بعض التوصيات بشأن الاقتراح الخاص بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط واشار الى انه سيترك الكلام حول هذه المؤسسة الى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم لتنوير المؤتمر بما دار في اللجنة الفرعية بهذا الصدد.

فعرض الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم ان اللجنة اقرت تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط وقام بتلاوة مقترحات اللجنة الفرعية الخاصة بتشكيلها. وبعد الانتهاء من تلاوتها اشار سيادة رئيس المؤتمر الى انه يود ان يوضح نقاط الخلاف بين مشروع تأسيس المنظمة الذي اقترحه الوفد العراقي وبين المشروع الذي اقترحته اللجنة الفرعية اذ بين ان نقطة الخلاف الاولى تتعلق باسم المنظمة حيث كان الوفد العراقي قد اقترح ان يكون اسمها "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام" بينما سميت في المشروع الذي اقترحته اللجنة "منظمة الدول المصدرة للنفط" أي ان الاسم جاء مطلقا وهو تصدير البترول والفرق واضح بين التسميتين اذ يمكن بوجب هذه التسمية ان يدخل البلد المصدر للمنتجات البترولية ضمن هذه المنظمة وقد يكون هناك تعارضا بين مصلح الدول المصدرة للنفط الخام وبين الدول المصدرة للمنتجات.

ولما كانت المصلحة واحدة بالنسبة للدول المصدرة للنفط الخام فيقترح ? تسمى المنظمة "بمنظمة الدول المصدرة للنفط الخام" ثم استفسر سيادته عما اذا كان الاعضاء يودون مناقشة هذا الاقتراح.

فاشار سيادة رئيس الوفد السعودي الى ان المملكة العربية السعودية تصدر النفط الخام والمنتجات ايضا ولهذا فضل ان تستعمل عبارة "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته".

فاوضح سيادة رئيس المؤتمر بان الاقتراح يهدف الى جمع الدول المصدرة للنفط الخام في هذه المنظمة اما اذا كان احد الاقطار يصدر المنتجات ايضا فهذا لا يمنع من انضمامه.

فعاد سيادة رئيس الوفد السعودي الى القول بانه اقترح ان تسمى منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته لان السعودية تحاول ان تصدر جميع نفطها على شكل منتجات في المستقبل.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي مبينا بانه يفضل استعمال كلمة نفط (*Petrolium*) بدلا من كلمة زيت (*Oil*) باعتبار ان الكلمة الاولى هي اكثر فنية ودلالة من الثانية اذ قد تشمل الكلمة الثانية غير النفط من الزيوت الاخرى او قد تشمل المنتجات النفطية ايضا.

وقد استمرت المناقشات بين أعضاء الوفود حول تسمية المنظمة مدة من الزمن وتم الاتفاق على ان تسمى المنظمة "منظمة الدول المصدرة للنفط" على ان تذكر تفاصيل شروط الانتماء الى المنظمة في نظام تأسيسها.

وبعد الانتهاء من ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر ان نقطة الخلاف الثانية تتعلق باقتراح اللجنة الخاصة بتشكيل لجنة اخرى تجتمع خلال مدة معينة لتقرر نظام سكرتارية المنظمة ومركز اعمالها والميزانية وغير ذلك من الامور بينما يرى سيادته انه يجب ان يسبق تشكيل هذه اللجنة توقيع اتفاقية بين الدول الاعضاء على تشكيل المنظمة على ان ينص في هذه الاتفاقية على ضرورة وجود سكرتارية لها ضمن بقية المبادئ العامة التي ستتضمنها الاتفاقية ثم يقرر المؤتمر القادم نظام السكرتارية.

فابدى سيادة رئيس الوفد الفنزويلي انه بين في اجتماعات اللجنة الفرعية بان الوفد الفنزويلي غير مستعد لمناقشة موضوع سكرتارية المنظمة الآن واشار الى انه يعتقد ان من الافضل تشكيل لجنة فرعية لدراسة اعمال السكرتارية وصلاحياتها ومركز اعمالها ثم تتقدم بتوصياتها الى المؤتمر القادم لاقرارها.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا انه يرى ان يتخذ المؤتمر قرارا بتشكيل المنظمة وبعد موافقة الحكومات المختصة على هذا القرار سيصبح نافذ المفعول وعندئذ تجتمع اللجنة الفرعية لدراسة موضوع السكرتارية والميزانية وجميع الامور الاخرى وقد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح.

وبعد ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر بان اللجنة اقترحت ان يعقد المؤتمر اجتماعا سنويا وتساءل عما اذا كان بالامكان النص على ان يجتمع المؤتمر سنويا وعند الضرورة ايضا.

فأبدى سيادة رئس الوفد الايراني بان اللجنة اقترحت ان ينص على ان يعقد المؤتمر اجتماعين على الاقل في كل سنة ولا مانع من ان يضاف اليها وعند الضرورة ايضا، فحصلت الموافقة على ذلك.

وبعد ذلك اثيرت نقطة تتعلق بموعد اجتماع اللجنة الفرعية للقيام بالاعمال التحضيرية. وبعد المداولة حصلت الموافقة على ان تجتمع اللجنة في بغداد بعد موافقة الحكومات المشتركة في المؤتمر على قرارات المؤتمر على ان لا يتأخر اجتماع اللجنة عن ١ كانون الاول ١٩٦٠.

كما اثيرت نقطة اخرى تعلق بميزانية المنظمة حيث اوضح سيادة رئيس المؤتمر بان المشروع العراقي قد نص على ان تساهم كل دولة في ميزانية المنظمة بنسبة ما تنتجه من النفط او بنسبة عوائدها من النفط وتساءل عما اذا كان هذا الاقتراح مقبولا.

فأيد سيادة رئيس الوفد الايرني موافقته على الاقتراح الا ان سيادة رئيس الوفد السعودي اقترح ان تكون نسبة المساهمة في الميزانية متساوية بين الدول وبعد المناقشة اتفق على ان يترك هذا الموضوع للجنة الفرعية لدراسته.

وقد اثار سيادة رئيس المؤتمر النقطة الاخيرة حول المنظمة وهي التي تتعلق بمحل السكرتارية الدائم واوضح بانه يفضل ان يقرر المؤتمر الان هذا المحل كما اثار الى ان الوفد العراقي كان قد اقترح ان تكون السكرتارية في بغداد باعتبار ان بغداد مركز متوسط بين الدول المنتجة عدا فنزويلا التي تقع في جهة اخرى من العالم. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الوفد العراقي يرى ان ابعاد مقر المنظمة وسكرتاريتها عن الدول المنتجة للنفط يمكن ان يحيطها باجواء غير ملائمة لذلك فان الوفد العراقي يقترح ان يكون مقر السكرتارية في بغداد على ان يكون منصب السكرتير العام بالتناوب بين الدول المشتركة في المنظمة.

فعرض سيادة رئيس الوفد الفنزويلي بانه يفهم بوضوح اهمية وجود السكرتارية في احدى الدول المنتجة ولكن امريكا مثلا بعيدة جدا ومع ذلك فان هيئة الامم المتحدة موجودة في نيويورك وتذهب وفود العالم للاجتماع هناك وتساءل لماذا لا يكون مقر السكرتارية في فنزويلا وتعقد الاجتماعات في بغداد مثلا لذلك اقترح ترك هذا الموضوع الى اللجنة الفرعية ايضا لدراسته والتقدم بتوصياتها بشأنه بعدئذ.

ديق الاتفاقية يوم ١٧ ايلول ١٩٦٠ [١] بموجب القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩١٩.

---

(١) الوقائع العراقية ٢٤ ايلو[illegible] ١٩٦.

العراق والجزائر

واصل العراق بنظاميه الملكي والجمهوري دعمه المادي والمعنوي للثورة الجزائرية ودفع المبلغ الذي تبرع به هو مليونا دينار سنويا، ونظرا لطلب الجزائر قبول المتطوعين من الاقطار العربية للاحداث الخطيرة التي كانت تشهدها آنذاك فقد اعلن العراق استعداده لارسال المتطوعين الذين سجلوا اسماءهم للتطوع في صفوف جيش التحرير الجزائري وقد كانت الصحف العراقية تنشر يوميا قوائم باسماء المتطوعين وقد شكرت الحكومة الجزائرية المؤقتة العراق على موقفه هذا وطلبت تجنيد (٥٠) متطوعا عراقيا في الصفوف الفنية وتيسير الاجراءات لمرور المتطوعين من الاقطار العربية الاخرى عبر العراق.

وفتح العراق ابواب معاهده وكلياته ومدارسه العسكرية والكلية العسكرية وكلية الطيران امام طلبة الجزائر حيث تم قبول عدد منهم في المعاهد العراقية او ضمهم لعضوية البعثات العلمية على حساب العراق، وتم قبول ٩ طلاب في كلية الطيران سنة ١٩٦٠. لتدريبهم واعدادهم اعدادا كافيا يمكنهم من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي كما قبل ٢٨ طالبا في الكلية العسكرية وارسلت الخارجية العراقية مواد غذائية للاجئين الجزائريين في تونس وغيرها، وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٦٠ غادرت باخرة محملة بالبضائع التي قدمتها الحكومة العراقية للجزائريين فضلا عن تبرعات المواطنين وتبرعت جمعية الهلال الاحمر في ١٤ شباط ١٩٦٠ بمبلغ خمسة آلاف دينار للمنكوبين الجزائريين، وقد ثمن كريم بلقاسم نائب رئيس وزراء الحكومة الجزائرية المؤقتة هذه المساعدات وقال:-

" اننا لنذكر بفخر واعتزاز مساندة الجمهورية العراقية حكومة وشعباً لنا ومساعدتها من الناحيتين المادية والمعنوية ان مساعدات الجمهورية العراقية ملموسة وبصورة مستمرة ولم تنقطع عنا"[1] وكانت الحكومة الجزائرية تستشير الحكومة العراقية في الخطوات التي تتخذها ازاء المفاوضات مع الفرنسيين واثارة المشكلة في الهيئات والمنظمات الدولية وغيرها وتبلغ العراق عن تطورات القضية بواسطة البعثات الدبلوماسية العراقية في كل من تونس والقاهرة.

وفي اطار نضال الشعب الجزائري من اجل الاستقلال وحشد كل الجهود العربية لدعم هذا النضال وهو الامر الذي دعت اليه وتبنته جامعة الدول العربية زار

---

(١) الفجر الجديد ٢٠/ ١١/ ١٩٦٠.

كريم بلقاسم نائب رئيس وزارة الحكومة الجزائرية المؤقتة العراق يرافقه في هذه الزيارة وزير المالية والتسليح واجريا مباحثات مع المسؤولين العراقيين على جانب كبير من الاهمية في الفترة بين ١٧- ٢٠ نيسان ١٩٦٠ لانها تناولت الدعوة التي كانت مطروحة آنذاك لحل القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات بين قادة الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية. وذلك في اعقاب اعلان الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

لقد استقبل الوفد الجزائري يوم وصوله بغداد (١٧ نيسان) بترحاب كبير تم التعبير عنه بتظاهرات جماهيرية واسعة النطاق فكانت تهتف بالمجد والنصر للحرب المقدسة التي تخوضها الجزائر. وصرح السيد كريم بلقاسم، عند وصوله بغداد، لمندوب وكالة الانباء العراقية قائلاً:

اننا قدمنا إلى العراق الشقيق في زيارة اخوية. جئنا إلى بغداد نحمل التحيات من الشعب الجزائري المناضل وجيش التحرير الوطني الجزائري والحكومة الجزائرية إلى الشعب العراقي الشقيق وإلى قائده سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى رجال حكومته.

وقال: اننا بهذه المناسبة السعيدة سنتبادل وجهات النظر مع سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم في الشؤون العامة والشؤون الجزائرية بصفة خاصة، والتطورات في الميادين السياسية والعسكرية.

وختم تصريحه فقال: اننا نشكر سيادة رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم ورجال الحكومة العراقية على هذا الترحيب الذي لقيناه. ونشكر اخواننا ابناء الشعب العراقي الابي على استقبالهم لنا، كما نشكر أعضاء السلك الدبلوماسي للدول العربية والصديقة، وجميع من اشترك في هذا الترحيب الذي قوبلنا به.

وقد امضي الوفد ثلاثة ايام في بغداد وعند مغادرته جرى له توديع حافل في المطار وخطب ابراهيم زهوري عضو الوفد ومدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قائلا:-

في الوقت الذي يستعد فيه وفدنا لمغادرة ارض هذه الجمهورية الشقيقة، يسعدني بالانابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعن الوفد ان ارفع لمجلس السيادة الموقر ولسيادة الزعيم اللواء رئيس مجلس الوزراء، ولرجال حكومته الوطنية، وللشعب العراقي الشقيق، ولرجالات الرأي والتوجيه من اذاعة

وتلفزة وصحافة ووكالة انباء، ارفع اسمى آيات التقدير والشكر على الحفاوة البالغة والاكرام العربي الاصيل الذي لقيه وفدنا الممثل لحكومة لجزائر، الممثلة لارادة الشعب المجاهد لا من اجل حريته واستقلاله فحسب، بل من اجل القضاء على الاستعمار العالمي العدواني في الجزائر والمتمثل في حلف شمالي الاطلسي الواقف وراء الاستعمار الفرنسي.

كما يسعدنا، اعترافاً منا وتقديراً، ان اعلن على الملأ في مشارق الارض ومغاربها تحقيق كل طلباتنا بدون تردد في جميع الميادين، وتايد وجهات نظرنا، بعد درس في شتى المشاكل، من طرف الرئيس عبد الكريم قاسم وحكومته.

وشعب الجزائر المجاهد سيحفظ لهذا البلد الكريم العظيم، بيض اياديه، معتقدا ان المعركة التي يخوضها هو هناك في وطنكم العربي من ارض الجزائر، هي معركتكم، تقدم لها الجزائر الدماء والسواعد والصدور، ويقدم لها العرب والافارقة والاسيويون عتادهم وقلوبهم. واننا نتمى للشعب العراقي الشقيق كل رفاهية وخير وازدهار وتقدم، كما نرجو مخلصين املين ان يتوحد الصف العربي وراء الاهداف العامة المشتركة التي تحفظ هذه الوحدة.

وفي ختام الزيارة صدر البيان المشترك الاتي:-

" قام الوفد الجزائري المؤلف من سيادة كريم بلقاسم نائب رئيس وزراء الحكومة الجزائرية، ووزير خارجيتها، وسيادة الدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والاقتصاد، وسيادة عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمواصلات، بزيارة الجمهورية العراقية، من ١٧ نيسان ١٩٦٠ الى ٢٠ منه.

وقد اتاحت هذه الزيارة للشعب العراقي بابنائه ومنظماته فرصة التعبير عن مشاعره الجياشة وعواطفه الصميمة، نحو الشعب الجزائري الشقيق المناضل، وللاعراب عن شعوره الاخوي العميق، بعدالة القضية الجزائرية وباهمية نضال الشعب الجزائري البطولي الجبار ومن اجل حريته واستقلاله وفي سبيل تحرر الشعوب التي ما زالت ترزح تحت كابوس الاستعمار. ونظرا لحب الشعب العراقي المظفر للشعب الجزائري فقد دارت المناقشات حول الشؤون الدولية ذات العلاقة بالقضية الجزائرية بصورة خاصة. وقد اتضحت من خلال هذه المحادثات جملة امور ذات اهمية كبيرة بالنسبة الى الوضع الحاضر لحركة التحرر الجزائرية، وبالنسبة الى مستقبل ما يجدر ان تكون عليه حالة الاستمرار بهذه الحركة على الصعيدين العربي

والدولي، ومواصلة الحرب في الجزائر نفسها فقد تأكد للطرفين انـــه بـالرغم مــن قرارات الامم المتحدة والمناقشات التي دارت فيها والتي عبرت بوضوح عما يشـــعر به الراي العام العالمي واستنكار الممارسات الاستعمارية غير مكترثة بالخطر الـــذي يتعرض اليه السلم العالمي نتيجة لاستمرار الحرب وقد اتضح مــن هــذا ان تمــادي فرنسا في هذه السياسة، دليل واضح على عزمها علــى حـل القضيــة الجزائريــة باستمرار العدوان وبقوة النار والحديد، بصرف النظر عــن النتــائج المحزنــة وان فرنسا لم تكن مخلصة فيما اعلنت على لسان الجنرال ديغول بشان حق الجزائرييــن بتقرير مصيرهم وما كان ذلك سوى برقع تستر به نياتها في سحق الحركة الجزائرية امام الراي العام العالمي، ولتوهمه عن درجة مســؤوليتها فــي اسـتمرار الحــرب وابتعادها عن الحل السلمي للقضية الجزائرية، وبالنظر الى الظروف التي تمـر بــها القضية الجزائرية فقد تأكد للطرفين ان الطريقة الوحيدة لكسب الجزائر حقها بالحرية والاستقلال الوطني تتلخص بضرورة تدعيم القضية الجزائرية بكل الوسائل المعنويــة والمادية خاصة من قبل الدول العربية والدول المحبة للحرية والســلم. وذلــك علــى الصعيدين الشعبي والحكومي. فلقد اصبح من الواجب بعد كـــل مــا ابـداه الشــعب الجزائري من صبر وتضحية وبطولة وبعد أن بلغــت الحــرب الجزائريــة المرحلــة الدولية الحاضرة، أن تتآزر الجهود الفعلية من قبل الدول العربية.

اولاً: العمل على اثارة الضمير العالمي إلـــى المآســي التــي يتحملــها الشــعب الجزائري نتيجة لاعمال العنف والتقتيل التي يتعرض لها وإلى الخطر علـــى الســلم العالمي الذي ينطوي عليه مواصلة الحرب وإلى النتائج المريرة التي يقاسيها العــرب في كل مكان، وحالة عدم الاستقرار الناجمة عن هذه الحرب.

ثانيا: العمل على توفير المساعدات المادية لجيش التحرير الجزائري سواء بالمــال أو السلاح أو الرجال.

وبالنظر إلى ايمان الجمهورية العراقية، بعدالة القضية الجزائرية واعتبارها اياهــا قضيتها الوطنية. بل واعتبار الجبهة الجزائرية جبهة عراقية وبالنظر إلى اعتقادهـــا بأن حرية الجمهورية العراقية ستبقى منقوصة ما دام هناك في الوطن العربي البعض من ابنائه يعانون الظلم والجور فقد تقرر أن تواصل الحكومـــة العراقيــة مســاعدة المحاربين الجزائريين بالسلاح والمال وببذل الجهود كما فعلت فيما مضى، يحدوهـــا

الايمان بأن الجزائر العربية ستحقق استقلالها وحريتها وسيظل النصر حليفها، وستأخذ مكانتها اللائقة بين دول العالم اجمع.

ولهذا فقد صممت الجمهورية العراقية على المضي في واجبها الوطني نحو الصف العربي بمواصلة جهودها الرامية إلى توفير المال والسلاح لكل شعب يكافح في سبيل التحرر وتوخيا للسرعة في ابداء المعونة للجزائر فقد تقرر أن تدفع مبلغ مليون دينار في ١ مايس ١٩٦٠. كما ستدفع مليوناً آخر، بعد مضي ستة اشهر، وستستمر الحكومة العراقية في مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً حتى تتوقف عن عدوانها ويتم النصر للجزائر آملة أن تكون في ذلك قدوة للاخرين. كما انها ستواصل بذل الجهود من اجل حمل الدول الاخرى على الاعتراف بحكومة الجزائر. وقد اطلع الوفد الجزائري على الشعور الصادق والرغبة الاكيدة التي تكنها الجمهورية العراقية نحو الجزائر المناضلة بقيادة سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم في سبيل التحرر والتطور والتقدم وفي سبيل رفع شأن الامة العربية المجيدة والله ولي التوفيق.

وفي يوم ٦ تموز ١٩٦٠ ادلى ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية بالتصريح الآتي:-

" كنا ننتظر باهتمام بالغ صدور البيان الجزائري عن نتيجة اتصالات مبعوثي حكومة الجزائر للتمهيد للمفاوضات مع فرنسا كما كان ينتظره المخلصون من العرب وجميع المحبين للسلم والمؤمنين بحق الشعوب في الحرية والاستقلال والعاملين لانهاء العدوان على حقوق الشعب الجزائري المناضل.

ولم نشأ التعليق في حينه على الخطوة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية استجابة للدعوة التي وجهها الجنرال ديغول للمفاوضة اعتقادا منا انه في هذه المرحلة الدقيقة يجب ان تبقى يد الجزائريين حرة في التدبير وايمانا منا بحكمة حكومة الجزائر ووطنيتها الصادقة ومع ذلك فقد كان الاتصال بين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والقادة الجزائريين مستمرا منذ اللحظة الاولى لغرض الاطلاع وتبادل الرأي وتدعيم الموقف الصائب الذي وقفته حكومة الجزائر من الدعوة المذكورة.

لا شك عندنا بعد الذي خبرناه خلال السنوات الاخيرة ان حكومة الجزائر كانت دوما على استعداد لايقاف الحرب والدخول في مفاوضات مع فرنسا على ان يؤلف التفاهم حول ايقاف اطلاق النار المرحلة التمهيدية للدخول في مفاوضات تهدف

الى تحقيق الاهداف الوطنية لشعب الجزائر. لقد كان واضحا للجميع ان ايقاف اطلاق النار يجب ان يكون مرتبطا كل الارتباط بقبول فرنسا مقدما بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وان المفاوضات بعد ذلك لن تكون الا لوضع الاسس وتقرير الاساليب التي بموجبها يتحقق للجزائر استقلالها التام وسيادتها الكاملة. وكنا نقدر في كل مرة حكمة القادة الجزائريين في تقدير الموقف الدولي والتصرف حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية. اذ لم تغب عن بالهم قط الاهداف السياسية التي قامت من اجلها الثورة في الجزائر وهي حرية الجزائر واستقلالها التام ولم يتاخروا عن الاستجابة المخلصة الى قرارات الامم المتحدة بضرورة انهاء الحرب بطريق المفاوضة ولم يتركوا فرصة تمر دون ان يثبتوا للرأي العام العالمي صدق عزمهم على التفاهم وزيف التصريحات والبيانات الفرنسية عن رغبة الحكومة الفرنسية في التفاهم لايجاد حل للقضية الجزائرية وفسح المجال للجزائريين بالتمتع بحق تقرير المصير.

وليس ادل على اخلاص رغبة الحكومة الجزائرية في المساهمة بايجاد حل للمشكلة الجزائرية من استجابتها للدعوة التي وردت في خطاب الجنرال ديغول في حزيران الماضي وارسال بعثة الى فرنسا للاتفاق على الاسس التي بموجبها يستطيع الوفد الجزائري الرسمي السفر الى فرنسا للمفاوضة الا ان الاتصالات الاولية التي قامت بها بعثة المفاوضة اظهرت جليا ان فرنسا تريد ان تجري المفاوضات حسب شروط نضمت من جانبها فقط وانها لن تفسح المجال للجانب الجزائري ان يناقشها او ان يكون له راي فيها وهذا الموقف يدل بصراحة تامة على النيات الفرنسية الخفية التي لا تتفق وما صرح به الجنرال ديغول مرات عديدة لأن الشروط والاوضاع التي طلب الجانب الفرنسي اجراء المحادثات الرئيسية بموجبها تؤلف في الواقع طلبا غير مباشر من قبل فرنسا باستسلام الجزائر دون قيد او شرط وهو ما لا يمكن ان تقبله باية حال من الاحوال القيادة الوطنية الحكيمة للثورة الجزائرية.

ان الموقف الفرنسي الذي اتضح بالاتصالات الاخيرة قد فضح بصورة لا تقبل الشك حقيقة نوايا الحكومة الفرنسية تلك النوايا التي تتلخص اولا في انها تهدف الى ايهام الراي العام العالمي بان فرنسا ترغب في انهاء الحرب الجزائرية وثانيا الى بطلان دعواها بانها تعمل من اجل اعادة السلم في الجزائر واقامة العدل في علاقاتها معها وثالثا الى انها قد تخلت عن سياستها الاستعمارية في علاقاتها مع الشعوب غير المتمتعة بالاستقلال وفي فرض سيطرتها بالقوة المجردة.

ومع هذا فقد ابدى الشعب الجزائري البطل من الحزم والصلابة في مواصلة الكفاح وتحمل التضحيات ما اثبت للعالم وللفرنسيين خاصة انه لن يقبل البتة بشيء اقل من استقلال الجزائر استقلالا تاما. كما ابدى قادته الاشاوس من الحكمة والمرونة في معالجة القضية الجزائرية على الصعيد الدولي ما يؤكد توفر حسن النية والصلابة في مقارعة الخصم دون ان يحيدوا قيد شعرة عن الاهداف النبيلة التي يناضل من اجلها الشعب الجزائري باكمله.

اننا اذ نكبر هذه الروح الوطنية العالية ونقدر للشعب الجزائري هذه التضحيات الجسيمة نؤكد مرة اخرى ان الشعب العراقي يقف الى جانب الشعب الجزائري الشقيق ويؤيده في المجالات الدولية وهو مستعد دوما ان يقدم ما استطاع من المعاونة السياسية والمادية حتى يتم لاخوانه الجزائريين النصر التام على القوى الغاشمة والمعتدية [1].

وكان لمساعدات العراق الرسمية والشعبية اثر كبير في دعم ثورة الجزائر اذ كانت هذه المساعدات تحتل الصدارة من بين مساعدات الاقطار العربية الاخرى حيث دفع العراق في الرابع من مايس ١٩٦٠ مليون دينار الى السيد حامد روابحيه ممثل حكومة الجمهورية الجزائرية في بغداد ودفع مليون دينار آخر بعد ستة اشهر من هذا التاريخ وواصل مقاطعته لفرنسا اقتصاديا وسياسيا وقرر مجلس الوزراء يوم ١٣ اب ارسال اسلحة بقيمة (٤٣٦١٣) دينارا الى جيش التحرير الجزائري [2]. كما وجد المتدربون الجزائريون الترحاب والرعاية الكبيرة من لدن ابناء الشعب العراقي خصوصا في المناطق المعروفة باتجاهاتها القومية.

وبمناسبة اسبوع الجزائر الذي اقامه اتحاد الادباء العراقيين يوم ١٩ ايلول ١٩٦٠ قال عبد الكريم قاسم...

هذا اليوم هو ذكرى تأسيس الجمهورية الجزائرية... وقبل مجيئي الى هذا المحل كنت قد استدعيت ممثل الحكومة الوطنية حكومة الجزائر في الجمهورية العراقية الخالدة وابلغته تحياتي وتهنئتي الى شعبهم وابلغته ان الجمهورية العراقية الخالدة وأهلها وشعبها والشعوب والدول العربية قاطبة معكم وانني اتكلم باسم العراق باننا سوف نبقى نساعدهم ونساندهم بالروح والاموال والسلاح والعتاد

---

(١) الصحف الصادرة يوم ٧ تموز ١٩٦٠.

(٢) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٣٠٤.

وبالجهود المعنوية في وطننا وبالدعم الدولي في كل مكان حتى تتحرر بلادهم وحتى تصبح الجمهورية الجزائرية حرة مستقلة... وبمناسبة هذا الاسبوع انني ادعو الشعب العراقي للمساهمة الجدية في العلم والفكر والمال خلال هذا الاسبوع وبعد هذا الاسبوع لنصرة وعون الجزائر.. فعليكم اخواني بفتح حملة من التبرعات الشعبية الى جانب التبرعات والواجب الذي تبنته الجمهورية العراقية الخالدة.."[1].

وادلى هاشم جواد وزير الخارجية ليلة سفره الى نيويورك يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠. لحضور مناقشة القضية الجزائرية في الامم المتحدة بحديث قال فيه : بأن الاستعمار التي ساندت الباطل واندفعت وراء فرنسا الجائرة الغاشمة والتي استطاعت اكثر من مرة ان تقف دون اتخاذ قرار عادل منبثق من صميم مباديء الامم المتحدة السامية ستبوء بالفشل والخذلان وستتحقق لجماهير الجزائريين امانيهم العادلة بعد جهادهم الطويل المليء باقسى التجارب والاهوال التي لا نعرف مثيلا لها في تاريخ البشرية"[2].

وفي يوم ٢٠ كانون الاول ١٩٦٠. سارت مسيرة جماهيرية كبرى في بغداد تأييدا للشعب الجزائري واستنكر فيها المتظاهرون جرائم فرنسا الوحشية في الجزائر واعلنوا عن سخطهم على تحالف قوى الاستعمار العالمي ضد الشعب الجزائري وفي نهاية المسيرة اتخذ المتظاهرون القرارات الاتية..

" نحن جماهير بغداد من مختلف الاتجاهات السياسية المجتمعين في ساحة وزارة الدفاع اثر مظاهرة الانتصار لكفاح الشعب الجزائري البطل نعلن بالاجماع ما يلي...

١- نستنكر بشدة المذابح البربرية التي دبرتها الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع الفرنسيين الفاشست ضد الشعب الجزائري الشقيق في الجزائر ووهران والمدن الجزائرية الاخرى الذين اعلنوا ببطولة وحزم ارادتهم الموحدة في رفض مشروع ديغول الاستعماري. وفي تمسكهم بحق الجزائر في الاستقلال وتقرير المصير وفي التفافهم القوي حول جيش التحرير الجزائري وحكومة الجزائر المؤقتة.

٢- ندين بشدة الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري منذ ست سنوات مدعومة بالاسناد الحربي والسياسي من جانب كتلة الحلف الاطلسي

---

(١) مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠، ٣٨٥ – ٣٨٦.

(٢) ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ٤٤٣.

وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، كما نشجب بحزم اعمال التنكيل والارهاب الوحشي ضد المدنيين الجزائريين الذين يتعرضون لاعمال الابادة واحكام الاعدام والسجون والمعتقلات واساليب التعذيب ونطالب بوقف هذه الاعمال على الفور والغاء الاحكام الجائرة وتحرير السجناء والمعتقلين.

٣- نساند بقوة مطلب حكومة الجزائر المؤقتة باجراء استفتاء في الجزائر تحت اشراف الامم المتحدة لكي يقف العالم على تمسك الشعب بمبدأ (الجزائر للجزائريين) وليتمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه.

٤- نحيي موقف ممثلي مختلف الحكومات التي انتصرت لقضية الجزائر العادلة في الامم المتحدة ونشجب بشدة موقف الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

٥- تدعو الحكومات العربية الى مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا والى التضامن الفعال في اسناد ثورة التحرير الجزائرية ومعركة العرب جميعا ضد الاستعمار وذلك بتقديم المال والسلاح وتنظيم فرق المتطوعين في البلدان العربية كما ندعو الحكومة العراقية الى تاميم حصة فرنسا في نفط العراق ونعلن مساندتنا لها في كل خطوة تتخذها في سبيل تعزيز ومضاعفة مساعدتها للجزائر الشقيقة"[١].

وفي ١٩ كانون الاول ١٩٦٠ قرر مجلس الوزراء اهداء اسلحة الى جيش التحرير الجزائري بقيمة ٣٧٥٦٦ دينار.

العلاقة بين الجمهورية العراقية وعمان

بعد ثورة ١٤ تموز واصل العراق تقديم المساعدات المادية والمعنوية للحركة الوطنية في عمان واخذت الاسلحة تتدفق عليها عبر العراق وجندت وزارة الارشاد وسائل الاعلام لصالح قضية عمان وتم فتح مكتب للامامة في بغداد وقدم العراق اسلحة واعتدة وتجهيزات عدة.

وفي يوم ٢٢ نيسان استقبلت بغداد الامام غالب بن على امام عمان وقائد ثورتها قادما من البصرة وكان في استقباله عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وكبار موظفي الدولة حيث حل ضيفا على الحكومة العراقية. وقد ادلى بتصريح لوكالة الانباء العراقية قال فيه:-

---

(١) جريدة الاستقلال ٢١/ ١٢/ ١٩٦٠.

" اني لاشعر ان مدى ما تقدمه الحكومة العربية العراقية الشقيقة لشــــقيقها شعب عمان المكافح عسكريا وماديا وسياسيا بحر ليس له جــزر حتـى يحقـق الله النصر وانني لعلى يقين ان اخواننا العراقيين والعرب عامة يســـاندون هـذا الكفـــاح ويبذلون وسعهم حتى يتطهر هذا الجزء من الوطن العربـــي". وقــد اجــرى الوفــد مباحثات مع عبد الكريم قاسم وتم الاتفاق على مواصلة تقديم الدعم لقضية عمـــان، وفي الحفل الذي اقامه امام عمان تكريما لعبد الكريم قاسم يوم ٣٠ نيسان قال عبــد الكريم قاسم....

" يسرني جدا ان يكون بيننا في هذا الحفل الامام غالب بن علي امام عمـــان وصحبه الكرام انهم من المجاهدين الثائرين على الظلم والاستعمار وتعلمـــون ايـها الاخوان والعالم يعلم ان ثورتنا ثورة ١٤ تموز ثورة تحرريـــة... وان العــراق قـد اصبح كيانه راسخا قويا منيعا وهو في موقف المساعد لاخوته في الداخل والخـــارج ويساعد الشعوب التي تناضل في سبيل التحرر ومن هو اجدى بالمساعدة من شـــعب عمان ومن المجاهدين الاحرار؟ ان هؤلاء نعتز بثورتهم واننا نعاهد الباري عز وجـل بذلك حتى تتحرر عمان وحتى يتحرر كل جزء من العالم العربي"[١].

وفي اليوم نفسه (٣٠ نيسان) اتخذ مجلس الوزراء القرار الاتي:-

" تمشيا مع سياسة الجمهورية العراقية الخالدة في الدفاع عن حقوق الأمـــة العربية المجيدة في ارجاء الوطن العربي ومساعدة ابنائها على مواصلة الكفاح فـــي سبيل التحرر والاستقلال الوطني قرر المجلس مساعدة المجاهدين في عمان وبكميـــة ملائمة من الاسلحة والعتاد والمهمات من وزارة الدفاع تســـاعدهم علــى اســتمرار الكفاح على ان تسلم الى ممثلهم على عدة دفعات كما قرر المجلس رصد مبلـــغ مـــن الدنانير في الوقت الحاضر (يعادل ربع مليون روبية) تدفع من قبـــل وزارة الماليـــة باسم سيادة الامام غالب بن علي امام عمان او من يخوله او عن طريق سفارتنا فـــي جدة مع اتخاذ التدابير لدعم موقفهم سياسيا في المجالات الدوليـــة لنيـــل اســتقلالهم وبكل الوسائل الممكنة وفي ختام الزيارة يوم ٢ مايس ١٩٦٠. صدر البيان المشــترك الاتي:

بدعوة من سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقيـــة قام سيادة غالب بن علي امام عمان بزيارة العراق مـــن ٢١ نيســـان إلـــى ٢ آيـــار

---

(١) مبادئ الثورة في خطب الزعيم ١٩٦٠. ص ٢٠.

١٩٦٠ يرافقه سيادة لسيمان بن حمير امير الجبل الاخضر وخمسة من الشخصيات العمانية.

وقد كانت زيارة الوفد العماني المجاهد للعراق برئاسة سيادة الامام غالب بن علي امام عمان فرصة ثمينة لاطلاعه على ما يجيش في صدور اخوتهم في العراق من مشاعر الاخوة الصادقة وروابط الاهداف الوطنية المشتركة وعلى ما يتحسس به الشعب العراقي الوفي من عطف وتأييد لكفاح الشعب العماني وجهاده من أجل حريته والدفاع عن حقوقه. كما أتاحت هذه الزيارة فرصة طيبة للاجتماع بسيادة الزعيم عبد الكريم قاسم واطلاعه على تطورات القضية العمانية وما يقاسيه الشعب العماني منذ سنوات من مآسي وويلات الحرب بالاسلحة الحديثة الفتاكة وبالاساليب الحربية المدمرة الأمر الذي أدى إلى تقتيل الابرياء وتخريب المدن وترك الكثيرين من السكان لمساكنهم ومزارعهم واعمالهم وتشريد الآخرين داخل عمان وخارجها.

الا أن كل ذلك لم يطفئ من جذوة الروح الوطنية والكفاح، فما زال الشعب العماني يقاوم العدوان رغم المصاعب الكثيرة، ورغم تفوق العدو عليه تفوقاً كبيراً بالعدة والعدد، ذلك لايمانه الثابت باحقية قضيته وعدالتها ولشعوره العميق بأنها قضية الشعب العربي المتحرر، وكافة الشعوب الأخرى التي تناضل ضد الاستعمار من اجل الحرية والاستقلال الوطني.

وقد اتضح من تبادل الرأي بين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم وسيادة الامام غالب بن علي أن المرحلة التي بلغتها القضية العمانية توجب على الدول العربية في المحل الاول اتخاذ الخطوات الايجابية لمساعدة المجاهدين العمانيين مساعدة فعلية بكل الوسائل المادية والمعنوية والسياسية، والعمل على اظهار قضيتهم إلى مستوى القضايا التي تهدد السلم والأمن في الشرق الاوسط خاصة والعالم عامة والتي تناقض مبادئ ميثاق الامم المتحدة وحق الشعوب في تقريرها مصيرها.

إن الجمهورية العراقية التي تحررت من كابوس الاستعمار وانطلقت في الاتجاه التحرري الديمقراطي الصحيح، تؤمن اقوى الايمان بأن لكافة الشعوب حقاً طبيعياً في أن تحيا حياة حرة كريمة، وأن تختار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها، وأن تعيش داخل حدودها ومع جيرانها عيشة أمن وسلام. لذلك تجد الحكومة العراقية بأن الحرب التي ما زالت بريطانيا تشنها ضد شعب عمان تناقض تماماً المبادئ الدولية التي تلتزم بها والاهداف السلمية والانسانية التي تسعى من أجل

تحقيقها، كما تجد في استمرار العدوان نقضاً صريحاً لميثاق الامم المتحـــدة وتدخـــلاً مفضوحاً في حق الشعب العماني في ممارسة حقوقه الوطنية. لهذا فهي تدعو إلـــى ضرورة وقف العدوان والاستجابة لمطالب العمانيين وفقاً للالتزامات التـــي يفرضـــها ميثاق الأمم المتحدة على الدول في مجالات حفظ الامن والسلم. والكف عن اســتعمال القوة في حل المنازعات بين الدول، والتقيد بالمبادئ الـــواردة فـــي ميثـــاق حقـــوق الانسان. (١)

وفي ٢٢ حزيران قرر مجلس الوزراء اهداء اسلحة الـــى الثـــوار العمـــانيين قيمتها ٦٧٨٨٦ دينارا. وقد اخذت الحكومة العراقية ترسل اسلحة الى ثـــوار عمـــان بالطائرات عن طريق المملكة العربية السعودية وفي سنة ١٩٦٠. نقلت اسلحة الـــى العمانيين بين ١٤ اب و ١٦ تشرين الثاني في ثمان عشرة وجبة.

كما وصل بغداد محمد بن عدي مبعوثا شخصيا من الامام غالب بن علي الـى رئيس الوزراء طالبا اعتبار سفر عيسى الحارثي الى الاتحـــاد الســـوفيتي والصيـــن الشعبية في وسائل الاعلام العراقية لغرض المعالجة الطبية وفي الحقيقة فان الســـفر قد كان بدعوة من اللجنة السوفيتية للتضامن الافرو اسيوي وشاكرا للعراق الاســـلحة التي ارسلها واوضح المبعوث العماني تطورات المفاوضات العمانية البريطانيـــة فـــي بيروت والتي توقفت في ١٢ تشرين الاول ١٩٦٠ لان الجانب البريطاني طلب العودة الى بلاده لاستشارة المسؤولين وابان بان نشاطات الثوار قد زادت بفضـــل الاســـلحة العراقية وطلب المزيد منها، وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠. قرر مجلـــس الـــوزراء تخصيص ربع مليون روبية اخرى لامام عمان تودع في جدة باسم غالب بـــن علـــي من اجل الاستمرار في دعم الحركات الثورية في عمان والاجزاء العربيـــة الاخـــرى واستمر العراق في دفع المبلغ المذكور للعمانيين سنويا على الرغم مـــن ان امامـــة عمان كانت تعاني من الانقسام الداخلي بسبب رفض بعض قادتـــها التفـــاوض مـــع بريطانيا(٢).

---

(١) الصحف المحلية ٣ آيار ١٩٦٠.

(٢) قحطان احمد سلمان السياسة الخارجية العراقية ص ٤١٣ - ٤١٤.

اعفاء وزير المالية

بعد ان لمس كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي انفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة وابعاده للقوى السياسية الاخرى صار معارضا لحكم عبد الكريم قاسم ففي اثر استقالة الوزراء القوميين يوم ٧ شباط ١٩٥٩ دعا ممثلي حزبه في الوزارة (محمد حديد وهديب الحاج حمود) الى تقديم استقالتيهما مؤكدا انه ما لم تمثل الوزارة الجماعات السياسية التي كانت تتكون منها جبهة الاتحاد الوطني عند قيام الثورة فالافضل ان تؤلف من وزراء مستقلين، وعلى الرغم من التعديل الوزاري الذي اجراه عبد الكريم قاسم في اليوم نفسه والذي صارت بموجبه الوزارة مؤلفة من اغلبية ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي والتي وصفت بانها (وزارة الجادرجي وحزبه الوطني الديمقراطي) فقد ظل الجادرجي يعارضها داعيا ممثلي حزبه للانسحاب منها واشار في اجتماع خاص عقد يوم ٢٤ ايلول ١٩٥٩ ضم بالاضافة اليه كلا من محمد حديد وهديب الحاج حمود قائلا (عليكم ان تنتهزوا فرصة احكام الاعدام بالزعيم الطبقجلي ورفاقه للتخلي عن الحكم) [١].

وبدا في الاشهر الاولى من سنة ١٩٦٠ ان الحزب بقيادة محمد حديد كان على وفاق تام مع الحكومة في الاجراءات التي تتخذها ضد القوى الاخرى وبخاصة الشيوعيين وطموحاتهم، وعندما اجيز الحزب الوطني الديمقراطي بعد صدور قانون الجمعيات سنة ١٩٦٠. بزعامة محمد حديد لان كامل الجادرجي كان قد اعتزل العمل السياسي انذاك واجهت زعامة حديد تحديا باشتداد الخلاف على بقائه في الوزارة بعد اجازة الحزب الى الحد الذي دفع قادة الحزب وعلى رأسهم حسين جميل وهديب الحاج حمود ومظهر العزاوي وعواد علي النجم الى الانسحاب من عضوية الهيئة المؤسسة اذ عد هؤلاء بقاء محمد حديد في الوزارة دليل انفصامه عن الحزب وتحوله عمليا الى جزء من النظام والى اداة بيد رئيس الوزراء واعلنوا في مذكرة جماعية في الرابع من نيسان ان ممثل الحزب في الوزارة لم يفاتح الهيئة المؤسسة في أي شان من الشؤون التي تتعلق بالحكم الى الدرجة التي اصبح الحزب يجهل حقيقة السياسة التي يسير عليها الحكم وحملت المذكرة محمد حديد مسؤولية ابعاد الجادرجي عن الحزب.

وبدلا من ان يستقيل حديد من الوزارة استقال من رئاسة الحزب ثم حذا حذوه آخرون، ولم يبق من اعضاء الهيئة المؤسسة الا خمسة اعضاء وهكذا اصبح

---

(١) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ٢٤٩ - ٢٥٠.

الحزب يعيش ازمة لم يشهد لها مثيلا منذ تأسيسه واصبحت عودة كامل الجادرجي ضرورية لانتشال الحزب وعاد فعلا اثر نداء وجهه اليه حسين جميل [١].

ومع عودة الجادرجي الى الحزب عاد الخلاف في اهم مسألة لدى الحزب وهي ما اذا كان حكم عبد الكريم قاسم يستحق مساندة الحزب ام لا. فكان جواب محمد حديد: اجل انه يستحق اما جواب الجادرجي فانه لا يستحق [٢]. وكان محمد حديد وكتلته يؤيدون بقاءه في الوزارة لامكان تطبيق الكثير من منهاج الحزب بينما كانت الكتلة الثانية برئاسة الجادرجي تعارض ذلك الرأي وترى ان البقاء خارج الحكم وتأييد الحكومة في الاعمال التي يراها الحزب نافعة والمعارضة بخلاف ذلك"[٣].

وما ان قرر الجادرجي تأكيد زعامته حتى بدأت متاعب محمد حديد داخل الحزب تتزايد بسرعة ايضا فحاول التغلب عليها بحشد اكثرية الهيئة المؤسسة فقدم استقالته من الوزارة في ٢٣ نيسان ١٩٦٠. وعندما عقد مؤتمر الحزب يوم ٥ مايس وبدا واضحا ان الاغلبية ستؤيد كامل الجادرجي انسحب حديد من القائمة ليشكل بعد ايام حزبه الجديد الحزب الوطني التقدمي. وبات الانشقاق واضحا وتاماً في الثاني من حزيران عندما اصدر الحزب قرارا يقضي بطرد محمد حديد وثلاثة واربعين من أنصاره بعد ان نشرت الصحف انباء اعتزامهم تأسيس حزب خاص بهم.

وفيما يأتي نص استقالة محمد حديد...

سيادة رئيس الوزراء المحترم..

كنت قد لبيت دعوتكم فجر يوم ١٤ تموز للاشتراك في الحكومة التي الفتموها عقب تلك الثورة المباركة التي كنتم قائدها وبطلها والتي حررت وطننا العزيز من كافة القيود التي كان يرزح فيها وقد حاولت منذ ذلك اليوم بكل ما لدي من قوة ان اقوم بالواجب الذي عهد لي واني لفخور بهذا النزر اليسير من الخدمة التي كان لي شرفُ ادائها لجمهوريتنا الخالدة بتأييدكم المستمر ومساعدتكم الثمينة. غير انه بعد تاسيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي كنت عضوا فيه قبل الثورة المباركة واشتركت في تأسيسه مجددا بعدها اخذت تظهر بعض الخلافات بين قادته حول الموقف السياسي حتى تطورت الى انقسام حاد في صفوفه مما يوزم الوضع العام

---

(١) جريدة الاهالي ١ مايس ١٩٦٠.

(٢) رسالة الحزب الوطني الديمقراطي وحقيقة الخلاف في اوساطه (بغداد ١٩٦٠) ص ٥ – ٢١.

(٣) القيادة القومية – الثقافة والاعلام تقرير مديرية الامن العامة عن اسباب الخلاف الذي حدث في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي ١ اذار ١٩٦١. ملفة الحزب الوطني الديمقراطي.

ولا يخدم المصلحة الوطنية سوى بعد ان طرح الخلاف على الرأي العام كما انه يسبب للحكومة ولي بعض الاحراج في الموقف لذلك وتفاديا لهذه الخلافات وحرصا على مصلحة جمهوريتنا الخالدة يؤسفني ان اعلمكم اني قد قررت الانسحاب من الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي معا بعد ان حصلت لدي القناعة بان هذه الخطوة خدمة للحياة الحزبية وللنظام الديمقراطي اللذين نحرص على نجاحهما في جمهوريتنا العزيزة..

واني ارجو التفضل بالموافقة على اعفائي من منصب وزارة المالية وأود ان اعبر لكم عن جزيل شكري لما لمسته دوما من لدن سيادتكم من التأييد والرعاية والتي اعتز بها واذا كنت مضطرا في هذه الظرف لترك احد ميادين جمهوريتنا فاني اؤكد لسيادتكم استعدادي لاداء أي واجب تقتضيه المصلحة العامة لاجل توطيد جمهوريتنا وازدهارها بقيادتكم.

وتفضلوا في الختام بقبول تقديري العظيم مع مزيد الاحترام.

المخلص

محمد حديد [١]

٢٣ نيسان ١٩٦٠.

وفي الثالث من شهر ايار سنة ١٩٦٠. صدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٦٢ بقبول اعفاء محمد حديد الآتي..."بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ولرغبة السيد محمد حديد باعفائه من منصب وزير المالية نظرا لظروفه الخاصة في الوقت الحاضر، رسمنا بما هو ات..

١- يعفى السيد محمد حديد من منصب وزير المالية.

٢- يقوم السيد هاشم جواد بمنصب وزير المالية بالوكالة.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الثالث من شهر ايار سنة ١٩٦٠.

رئيس الوزراء مجلس السيادة [٢]

---

(١) جريدة الزمان ٢٧/ ٤/ ١٩٦٠.

(٢) الوقائع العراقية ١٤ مايس ١٩٦٠.

وبقبول عبد الكريم قاسم اعفاء محمد حديد من منصب وزير المالية تكـــون حكومته قد خسرت احد عناصرها القديرة. اذ كان لحديد دور بارز في صدور الكثـــير من التشريعات المالية والاقتصادية بعد الثورة وبخاصة خروج العراق من المنطقــــة الاسترلينية وشؤون النفط لما كان يملكه من خبرة في شؤون المال والاقتصاد، كــان رأيه نافذا في مجلس الوزراء ويحترم عبد الكريم قاسم آراءه ويستمع اليه، وكان لــه دور كبير في اقناع عبد الكريم قاسم بالعمل على تحجيم دور الشيوعيين بعد مســيرة ايار ١٩٥٩ والحيلولة دون سيطرتهم على اجهزة الادارة، تميز باعتداله وهدوئه ولم يكن موافقا على ما كان يدور في المحكمة العليا الخاصة ولا الاحكـــام الصــادرة او تنفيذها، نال احترام السفارة البريطانية وبخاصة السفير تريفليان الذي كان كثيرا مـــا يقابل حديد لمعرفة آرائه في التوجهات العامة وكان يـــرى ان هــذه الآراء معتدلــة وعقلانية.

ويبدو ان موافقة عبد الكريم قاسم على اعفاء حديد كانت اضطرارية اذا مـــا علمنا بأن الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه محمد حديد آنذاك هو الحزب الوحيد الذي كان يثق به عبد الكريم قاسم وان الحزب يرمي بكل ثقلــه الــى جــانب رئيس الوزراء طوال عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٠. وان عودة الجادرجي للحـــزب وهذا ما كان يدعو اليه الكثير من قادة الحزب بعد اجازته فـــي شــباط ١٩٦٠، قــد يؤدي الى تحول الحزب عن عبد الكريم قاسم بل والى معارضته لمــــا عــرف عــن الجادرجي من مواقف صلبة ومعارضته لفردية عبد الكريــــم قاســم وقدرتــه علــى استقطاب القوى الوطنية ولذلك فان اعفاء محمد حديد جاء ضمن اللعبـــة السياســية التي اتقنها عبد الكريم قاسم تجاه الاحزاب السياسية وهي شق هذه الاحزاب وادخــال قادتها في صراع السيطرة على زعامة الحزب مثلما فعــل مــع الحــزب الشــيوعي العراقي والدليل على ذلك هو ان محمد حديد بادر بعد اعفائه الـــى تشــكيل الحــزب الوطني التقدمي الذي تضمن منهاجه مباديء الحزب الوطني الديمقراطي نفســها وان عبد الكريم قاسم ظل يعتمد على محمد حديد في كثير من الامور وبخاصة مفاوضــات النفط التي كان يعتمد عليه فيها مع انه كان خارج المسؤولية.

العلاقات بين العراق والصين الشعبية

تطورت العلاقات بين العراق وجمهورية الصين الشعبية بعد ثورة الرابع عشر من تموز في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما قرر العراق فتح سفارة لدى جمهورية الصين الشعبية وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٦٠. قدم عبد الحق فاضل اوراق اعتماده اول سفير فوق العادة ووزير مفوض للجمهورية العراقية في الصين الشعبية والقى السفير خطابا اشاد فيه بكون كل من العراق والصين مركزين للثقافة والحضارة في العالم القديم وهما الان يجددان روابطهما بطريقة اكثر فائدة في ميادين خدمة السلام، والتعاون في تقرير مصالح البلدين في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية واشاد بالانتصارات التي احرزها الشعب الصيني تحت قيادة ابنائه المخلصين، واشاد بالمواقف الطيبة التي اتخذتها الصين الشعبية نحو الجمهورية العراقية.

وفي رد لها على خطاب السفير قالت سونغ تشينغ لينغ نائبة رئيس الجمهورية"ان الصين والعراق كلاهما بلد، له حضارة قديمة وقد نشات بين شعبينا صداقة تقليدية منذ قديم الزمان ولكنها تعرقلت في القرن الماضي بسبب جهود المستعمرين.. ان شعبينا يشاركان في الرغبة في مناهضة الاستعمار وقد قدمت الصين الشعبية وستقدم الدعم والتاييد الثابت للشعب العراقي من اجل الدفاع عن الاستقلال الوطني [١].

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ٣٠ نيسان وافق مجلس الوزراء على قيام وزير التجارة ابتداء من الاسبوع الاول من مايس ١٩٦٠ مع الوفد المدونة اسماؤهم ادناه بزيارة الصين الشعبية وعقد اتفاقية تجارية بين العراق والصين وفق الاسس والمداولات المتفق عليها وذلك تلبية للدعوة الموجهة من الصين الشعبية مع تخويل وزير التجارة بالتوقيع نيابة عن الجمهورية العراقية:-

١- سيادة وزير التجارة عبد اللطيف الشواف.
٢- السيد مظفر حسين جميل من البنك المركزي أو أحد موظفيه.
٣- السيد فاضل الجلبي مدير العلاقات التجارية.
٤- السيد محمد العطار من وزارة التجارة.
٥- ويشترك فيه سفيرنا في بكين مع الوفد المفاوض لعقد الاتفاقية.

---

(١) اتحاد الشعب ٢٩/ ٤/ ١٩٦٠.

وفي يوم ١٢ مايس غادر عبد اللطيف الشواف وزير التجارة على رأس وفد تجاري الى الصين الشعبية من اجل عقد اتفاقية تجارية بين البلدين وقد مر الوفد في براغ وفي موسكو حيث تم بحث العلاقات التجارية مع هذين البلدين وبيع كميات من التمور العراقية وقد وصل الوفد بكين يوم ١٩ من مايس حيث تم في بكين توقيع اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية يوم ٢٥ ايار ١٩٦٠. وجاء في الاتفاقية ان حكومتي البلدين رغبة منهما في تقرير الصداقة وتنمية العلاقات التجارية على مباديء المساواة والمنفعة المتبادلة والموازنة بين اقيام الصادرات والاستيرادات فقد اتفقتا على ان يمنح كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية وجميع الرسوم والضرائب الاخرى التي تقرر على الاستيراد او التصدير او مرور السلع بطريق الترانزيت والتدابير الكمركية والاجراءات الاخرى وان يجري التبادل التجاري بينهما وفقا لمبدا الموازنة بالبضائع المبينة بالجداول الملحقة بالاتفاقية وقد تضمن الجدول رقم (١) قائمة بالسلع المعدة للتصدير من جمهورية الصين الشعبية الى الجمهورية العراقية. وتضمن الجدول رقم (٢) قائمة بالسلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية الى جمهورية الصين الشعبية وقد قدم وزير التجارة الصيني بي شي شانغ الذي وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة الصين الشعبية الكتاب الآتي الى وزير التجارة العراقي عبد اللطيف الشواف.

" لي الشرف ان اشير الى ما اتفقنا عليه من انه لا يحق للمشترين من أي من بلدينا ان يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد الاخر الى بلد ثالث ما لم يقترن اجراء مثل هذه الصفقات بالموافقة المسبقة من قبل السلطات المختصة من البلدين ".

وفي اليوم نفسه (٢٥ مايس)"اكد عبد اللطيف الشواف ما ورد في الكتاب المذكور وقال "لي الشرف ان اؤيد موافقة حكومتي على محتويات الكتاب المذكور"كما ابلغ وزير التجارة الصيني نظيرة العراقي في اليوم نفسه موافقة حكومته على شراء ٦٥ الف طن متري من التمور العراقية خلال فترة نفاذ الاتفاقية التجارية بشرط ان تكون الاسعار والمواصفات والشروط الاخرى مناسبة، وقد صادق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على الاتفاقية والكتب الملحقة بها بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠. يوم ٩ اب ١٩٦٠.

وكان الوفد قد وقع مع الحكومة الصينية يوم ٢٥ مايس في بكين اتفاقية للمدفوعات بين البلدين وذلك لتسهيل وتنظيم المدفوعات المباشرة بينهما، وذلك بفتح بنك الصين الشعبية حسابا بالدينار العراقي باسم البنك المركزي العراقي وبفتح البنك المركزي العراقي حسابا بالدينار العراقي باسم بنك الصين لتسديد كافة الحسابات، وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على قانون الاتفاق رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠. يوم ٩ اب ١٩٦٠ [1].

وفي يوم (٢٠) حزيران ١٩٦٠. عاد الوفد العراقي من زيارة للصين والاتحاد السوفيتي وجيكوسلوفاكيا واعلن انه تم الاتفاق مع الصين الشعبية وجيكوسلوفاكيا على شراء كميات كبيرة من التمور العراقية.

العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة

ازدادت العلاقات بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة توترا بعد اعدام الضباط القوميين (الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما) وبعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها عبد الكريم قاسم في تشرين الاول ١٩٥٩. وقد لاحت الفرصة لعبد الناصر في المصالحة مع عبد الكريم قاسم عندما اتخذ عبد الكريم قاسم موقفا حازما من الحزب الشيوعي واحالة مرتكبي حوادث الموصل وكركوك الى المحاكم وسمح للصحف غير الشيوعية بمهاجمة الشيوعيين ونشر محاضر المحاكمات وقد اجرى عبد الناصر محاولة في اوائل نيسان ١٩٦٠ عندما سافر الى الهند لتوسيط جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وقد كشف عن ذلك رئيس البرلمان الهندي الذي اعرب عن امله في ان تكون زيارة عبد الناصر القادمة للهند وهو رئيس جميع البلدان العربية ". وقد أثار هذا التصريح عبدالكريم قاسم وأغضبه.

وان الامال سرعان ما خابت اذ ان أحد الضباط الطيارين العراقيين وهو عبود سالم فرّ من العراق بطائرته الى الاقليم الشمالي (سوريا). وفي ٥ نيسان ١٩٦٠ أي بعد يومين من لجوء الملازم الطيار عبود سالم الى الاقليم الشمالي اذاعت مديرية الانباء في دمشق بيانا عن لسان الطيار الهارب جاء فيه ما ملخصه:

ان الملازم الطيار عبود سالم قائد الطائرة العسكرية من طراز هوكر هانتر ومن السرب الخامس قد فر بطائرته هربا من الضغط الشيوعي الذي يتعرض له

---

(١) الوقائع العراقية ١٦ و ٢٠ اب ١٩٦٠.

الطيارون في العراق وهربا من الدسائس ضدهم وقال في تصريحه ان الشيوعية تحاول ان تضم اليها كل ضابط في الطيران العراقي للاستعانة بهم على تنفيذ مآربها وقال عبود: ان محاولات استمالة الطيارين تجري على نطاق واسع بوختلف الوسائل، وان الطيار يصر على الاحتفاظ بعروبته ويصر على البقاء في منأى عن الشيوعية يتعرض الى الاهانة والتعذيب ويزج به في السجن بين عشية وضحاها. وقال عبود سالم: ان قائد القوة الجوية العقيد جلال الاوقاتي قد بذل جهداً كبيراً لكي يقنعني الى الانتساب الى الحزب الشيوعي وقال: وقد دعاني الى كتابة اعترافات ملفقة ضد بعض زملائه الطيارين، كما طلب منه ان يسجل في تقرير خاص وجود مؤامرة ضد سلامة الدولة يدبرها الضباط القوميون لاعتقالهم او ارغامهم تحت وطأة التهديد على الانتساب الى الحزب الشيوعي، ووعد بالمال والترفيه لو وقعت هذه الاعترافات، ولكنه فضل ان ينجو بنفسه وينقذ عددا كبيرا من زملائه الذين طلب الشهادة ضدهم وقال ان طائرته خالية من الاسلحة لان الطيارين الشيوعيين وحدهم هم الذين يتولون قيادة الطائرات المسلحة. أما الضباط القوميون فلا توضع تحت تصرفهم طائرات مسلحة". فاحتدم الخلاف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة مما ادى الى تواصل الحملات الصحفية وقد منحت سلطات العربية المتحدة حق اللجوء السياسي للضابط الهارب وشنت وسائل الاعلام العراقية والعربية المتحدة هجوما عنيفا متبادلا واخذ عبد الكريم قاسم يسفه فكرة من يدعو الى التصالح مع العربية المتحدة التي تفسد الضباط وتشجعهم على الهروب وانه لولا اتفاق سابق مع هذا الطيار لما تمكن من الهروب.

ذهب عبود سالم الى القاهرة ومنح جواز سفر مستعاراً واخذ يتنقل بين بيروت ودمشق والقاهرة ونشط باتصالاته بالمقيمين السياسيين العراقيين بالجمهورية العربية المتحدة ولكنه سرعان ما غير موقعه ولجأ الى عمان وظهر في مؤتمر صحفي يوم ٤ تموز ١٩٦٠ وقد جلس بجانبه وصفي التل (احد رؤساء الوزراء الاردنيين) واكد عبود بقوة ان الجمهورية العربية المتحدة كانت تنوي قلب حكومة عبد الكريم قاسم وازالته ليحل محله الزعيم الركن ناجي طالب والحاق العراق بالعربية المتحدة وانه عقد اجتماعا في بيروت ضمه والزعيم الركن ناجي طالب وفؤاد الركابي (واخرين لم يذكرهم بالاسماء) وبحثوا فيه تنفيذ هذا المخطط في يوم ١٤ تموز الذكرى الثانية للثورة وان هذا الانقلاب سيقوم به الضباط الذين اطلقوا

على انفسهم الاحرار (ولكنه لم ذكر في مؤامره الصحفـــي هـذا ايــاً مــن هــؤلاء الضباط)وقال عبود سالم ان في حقيبتي معلومات سرية هامة اذا افشيتها فان احــلام عبد الناصر في العراق ستنهار لان الرئيس عبد الناصر كان يعد بمســاعدة الضبــاط الاحرار (العراقيين) انقلابا في العراق تتبعه انقلابات اخــرى فــي الاردن والكويــت والمملكة العربية السعودية، واضاف ان لديه أدلة واضحة على هذا العزم بمــا فيــها اسماء الضباط وتفاصيل اشتراك ج.ع.م في هذه الانقلابات ولكنه لم يفصــل.. الــخ، واثنى في مرتمره هذا على قائد القوة الجوية العراقية العقيد الطيار جــلال الاوقــاتي وقال انه مخلص وجماعته للزعيم عبدالكريم وللجمهورية العراقية (وهذا التصريـــح يخالف تصريحه الاول عندما التجأ الى الاقليم الشمالي وهاجم قــائد القــوة الجويــة العراقية الاوقاتي) ولم يكتف بهذا بل قال ان هناك جماعات تحاول ابعاد المخلصيـــن عن الزعيم قاسم مثل قائد القوة الجوية وغيره من المخلصين.. واكد عبود سالم فــي مؤتمره انه كان من المقرر تعيين ناجي طالب بدل قاسم اذا نجحت المؤامرة تمـــهيدا لالحاق العراق بالعربةي المتحدة، وقد كذب كل من ناجي طالب وفؤاد الركابي، ذلـــك واذاع الزعيم الركن ناجي طالب بيانا ينفي فيه رواية الطيار بيانه هذا ما يلي:-

اطلعت على البيان الذي أدلى به في مرتمر صحفي في عمان طيار عراقي لجـأ اليها أمس وتحدث عن دور هام قام به، فكشف النقاب عن مؤامـــرة انقــلاب، ضــد اللواء عبدالكيم قاسم تنفذ يوم ١٤ تموز الجاري وتهدف من بين مــــا تــهدف الــى التخلص منه وتعييني مكانه.. الخ، تنويرا للرأي العام وبقدر ما يتعلــق الامــر بــي، فأتني انفي نفيا قاطعيا ان اكون قد التقيت بالطيار الموما اليه في أي مكان في لبنـــان او خارج لبنان كما انني لم أره في حياتي ابداً والارجح انه لم يرن ايضا وارى لمـــا توهم انه التقى بي كما انني انفي نفيا باتا ان اكون قد استلمت مــن او مــن غــيره الرسالة الشفهية من الضباط الاحرار التي تدعو لقلب نظام الحكم والتي اشار اليـــها في المؤتمر او الرسالة التحريرية التي يظهر انه اخذها معه الـــى عمـــان، ولا ادري لماذا لم يسلمني اياها؟ ما دام يدعي انني التقيت بهم ويظهر انـــهم كـانوا كثـيرين مادامت الرسالة على تلك الدرجة من الخطورة، بحيث ان التعليمات الصـــادرة اليــه اوجبت الا يطلع عليها احد غيري.

أنني انفي نفيا باتا وقاطعا ان تكون لي أية صلة او ارتباط بمصدر الرســالتين المزعومتين اياً كان هذا المصدر، ولا بأية منظمة او تشكيل عسركي او مدنـــي، ولا

بأي حزب، سواء أكان ذلك في العراق ام في خارجه، لقد جئت الى لبنـــان للالتقـــاء بعائلتي واولادي بمناسبة العطلة الصيفية، وليس لأي قصد آخر، ولم أصل هذا البلــد متخفيا او متنكراً، فقد زرت السفير العراقي في مكتبه زيارة مجاملة يوم ١٣ حزيران الماضي، وهو اليوم التالي لوصولي بيروت. اود ان اوضح للرأي العـــام انني لــو اردت الالتقاء بالرئيس جمال عبدالناصر (وغيره من الشخصيات) لأي شأن لالتقيـــت بهم مباشرة لا بواسطة ملازم طيار لا اعرفه ولم أره في حياتي ولأمر خطير كـــالذي يدعيه، وبالطريقة التي اشار اليها في بيانه، وتفضلوا بقبول الاحترام.

الزعيم الركن المتقاعد

ناجي طالب

واذاع فؤاد الركابي اللاجئ السياسي بالعربية المتحدة والذي كان فـــي زيـــارة الى لبنان البيان الآتي:-

"نقلت محطة اذاعة عمان في الرابع من تموز الجاري مؤتمرا صحفيا للطيـــار العاقي عبود اسلم جاء فيه ان اجتماعا عقد في لبنان ضمني والزعيم الركـــن نـــاجي طالب والطيار المذكور واشخاصا اخرين لبحث تغيير الوضع القائم في العراق. انني انفي نفيا قاطعاً حدوث هذا الاجتماع او أي اجتماع من قبلي لبحث أي موضوع مـــع الزعيم الركن ناجي طالب والطيار المذكور سواء كان في لبنان ام في بلد آخـــر وان هذا الخبر لا ساس له من الصحة اطلاقا. وقد نفت وسائل الاعلام في العربية المتحدة ما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده عبود سالم وقـــالت ان اجـــهزة المخـــابرات المصرية كانت تراقبه منذ لجوئه الى الاقليم لشمالي وطلبه تزويـــده بجـــواز ســـفر مستعار حيث اخذ يتردد على بيروت ويتصل بالسياسيين العراقيين من العهد الملكـــي وخصت بالذكر اللواء الركن عباس علي غالب (احد قادة الفرق ومدير شـــرطة عـــام سابق) وإن هؤلاء السياسيين الملكيين كانوا يهيئون مؤامرة ترجع عقارب الســـاعة الى الوراء. ونفت وسائل اعلام العربية المتحدة باصرار ما جاء على لسان الضـــابط الطيار العراقي جملة وتفصيلاً. وعندما سمع اللواء الركن عباس علي غـــالب بنفـــي العربية المتحدة لما جاء في اقوال عبود سالم وانها تنسب اليه الاشـــتراك بمؤامـــرة تطيح بالنظام العراقي بادر الى كتابة بيان يكذب فيه ما نسب اليه في وســـائل اعـــلام

البيان[1]. وقد ادت هذه الحادثة الى استمرار التباعد بين الجمهورية العراقية والعربية المتحدة.

وعلى الرغم من استمرار تبادل الحملات الاعلامية والاتهامات بين الجمهوريتين ومواصلة كل من رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة والمدعي العام العسكري توجيه الاتهامات والصاق الالقاب السيئة بعبد الناصر واتهامه بالتعاون مع الاستعمار والصهيونية العالمية وقمع حرية الشعب السوري فقد لاحت فرصة مصالحة اخرى وفي الشهر نفسه أي نيسان ١٩٦٠ عندما وقعت حادثة الباخرة العربية (كليوباترا) في ١٣ نيسان عندما رفض عمال الشحن والتفريغ في ميناء نيويورك تفريغ حمولة الباخرة العربية بتأثير من الاوساط الصهيونية التي ارادت ان تكسر طوق المقاطعة العربية لاسرائيل. وفي مقابل هذا الاجراء اعلن عمال الجمهورية العربية المتحدة مقاطعتهم للبواخر الامريكية وسرعان ما اعلن العمال العرب تضامنهم وتأييدهم للجمهورية العربية المتحدة ومقاطعتهم البواخر الامريكية التي تصل الموانئ العربية. واصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا يوم ٢٤ نيسان اشارت فيه الى ان الحادث ((هو مؤامرة صهيونية ضد الشعب العربي وانها حلقة من سلسلة طويلة من المؤامرات العدوانية التي تحوكها وتقوم بتنظيمها اسرائيل في ارجاء كثيرة من العالم ومن واجب الدول العربية الوقوف صفا واحدا في رد هذا الاعتداء"[2]. واعلن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق شجبه لمقاطعة تفريغ الباخرة كليوباترا واستعداده للوقوف مع عمال ونقابات البلدان العربية وفي ٣٠ نيسان بدأت المقاطعة العربية الشاملة من المحيط الى الخليج تدخل طورها الفعال ضد السفن الامريكية فاضطرت وزارة الخارجية الامريكية الى التدخل لانهاء مقاطعة الباخرة كليوباترا وتم الغاء المقاطعة في السادس من مايس ١٩٦٠ في حين استمرت المقاطعة العربية حتى ٨ مايس [3]. ومع ذلك فقد تواصلت الحملات الاعلامية بين الجانبين. وفي ذلك قالت صحيفة صوت العمال الاشتراكيين الصادرة في اواخر حزيران ١٩٦٠ تحت اشراف التنظيم العمالي لحزب البعث.

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٥/ ٣٢٠-٣٣٠.

[2] الثورة ٢٥ نيسان ١٩٦٠.

[3] اتحاد الشعب ١٠ مايس ١٩٦٠.

وبالرغم من ان عدم تفريغ شحنة سفينة في ميناء امريكي لم يكن امرا على جانب كبير من الخطورة وان قضية تحطيم مقاطعة الامريكيين للسفينة لم تكن معركة ضخمة من معارك امتنا العربية في مرحلتها الراهنة كمعركة الحرية والاستقلال في الجزائر وعمان والجنوب العربي ومعركة اعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي في الوطن السليب فلسطين فان الرد العربي على هذه المحاولة كان يجب ان يكون قويا فالقضية لم تكن قضية باخرة تفرغ شحنتها او لا تفرغ وانما كانت قضية العزم على كيل الصاع صاعين للمستعمرين...

وعلى الرغم من ان قضية الباخرة كليوباترا قد تبنتها بعض الحكومات العربية واتسعت الى قضية عامة شاركت فيها جميع المؤسسات والمنظمات الشعبية في الوطن العربي الا ان انجاح المعركة بشكل رائع كان مهمة العمال العرب بالدرجة الاولى... وهنا في العراق استطاع العمال الشجعان ان يجبروا الاتحاد العام لنقابات العمال الغارق في انتهازيته واخلاصه في خدمة السادة المتنعمين وراء الحدود البعيدة والمنهمك في اضعاف الوعي العربي ليتسنى له تثبيت اركانه المهزوزة على الوقوف الى جانب الجماهير العمالية في الوطن العربي لانجاح مقاطعة السفن الامريكية"[١].

وقد استخدم عبد الكريم قاسم في حملات الاعلام والتهم المتبادلة بين الجانبين قضيتي فلسطين وسوريا لمهاجمة الجمهورية العربية المتحدة سواء اكان ذلك من خلال رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة والمدعي العام ام بشكل مباشر متهما العربية المتحدة بمحاولة سرقة ارض فلسطين ففي يوم ٢ كانون الثاني ١٩٦٠ قال:

ان اولئك السراق قد سرقوا ارض فلسطين فهذا السارق والمعتدي واللص الكبير (اسرائيل) قد سرق قلب فلسطين وقد سرق السراق الاخرون اطرافها... اننا يجب ان نؤمن بالواقع فان كنا معتدين فلنعترف بعدواننا ونستغفر ذنبنا ونصحح خطأنا وزللنا بحق اولئك المشردين من اهل فلسطين".

وبعد خمسة ايام أي ٧ كانون الثاني قال:

ان دعاة الباطل واهل الكذب ودعاة التفرقة خارج حدودنا ومن يسير في ركبهم من وكلائهم يدعون بالتضامن زورا وبهتانا اننا ندعو الى التضامن تضامن

---

[١] نضال البعث ٧/ ٧٨.

الدول العربية جميعا ورص الصف العربي موحدا... ان الصف العربي يعمل على توطيده العراق فهو موطن الشهامة والنبل اما أولئك فهم موطن العمل على التفرقة وعلى اشاعة الفوضى والفساد ". ثم قال:

" لقد طلبت من اخواني الدول العربية وطلبت من كل فرد مخلص وطلبت من اهل فلسطين ان يعملوا على انبثاق جمهوريتهم الجمهورية الفلسطينية الخالدة قبل ان يمر الزمن وقبل ان يطفو الماء على هذه الرقعة ان مرور الزمن ليس بصالحنا ايها الاخوان ليس بصالح الامة العربية يجب علينا ان نعمل متكاتفين لمساعدة اخواننا شعب فلسطين... الذي اعتدى عليه المعتدي الكبير والسارق اللص اسرائيل فسرقت القلب واعتدى عليه ابناء عمومته فسرقوا اطراف فلسطين وقطعوها اوصالا ". واشار الى مذكرة اللجنة العربية العليا لفلسطين التي تطالب الدول العربية بالمساعدة والعمل على احياء كيان فلسطين ووزعت على الدول العربية جميعا وقال انه سوف ينشر هذه المذكرة، المؤرخة يوم التاسع من تشرين الثاني [1] ١٩٥٩.

وفيما يأتي نص المذكرة

" الهيئة العربية العليا لفلسطين

حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية للجمهورية العراقية الاكرم/ بغداد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. اما بعد فان قضية فلسطين تجتاز في هذه الايام ظروفا عصيبة حين يستميت الاعداء في محاولتهم لتصفيتها والتصفية على اثار شعبها، كما يبدو ذلك من المؤامرات التي لا يزالون يحوكون خيوطها ضد العرب، وينتهزون الفرص لتحقيق اهدافها، سواء في الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة او في المؤتمرات الدولية القادمة ومنها مؤتمر الاقطاب الذي تصر بريطانيا على ادراج مشاكل الشرق الاوسط في جدول اعماله. كما ان التصريحات التي ادلى بها مؤخرا وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ودعا العرب فيها للتفاوض مع اليهود وتصفية حالة التوتر الناجمة عن قضية فلسطين، والبيانات التي تذاع بين حين واخر عن نضوب معين المساعدات المالية لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين الدولية، والمعاملة السيئة الوحشية التي يتعرض لها العرب في فلسطين المحتلة، وتصريحات بن غوريون الاخيرة في المعركة الانتخابية اليهودية بوجوب

---

(١) مبادئ الثورة في خطب الزعيم ١٩٦٠، ص٩-١٥.

ضم ضفتي نهر الاردن للدولة اليهودية، وغيرها من التصريحات، يوفر للعرب براهين جديدة على الخطط الاستعمارية الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية.

ولذلك فان مصلحة العرب العليا تحتم عليهم التيقظ لما يرسمه الاستعماريون من خطط والمبادرة الى معالجة قضية فلسطين بما تستحقه من عناية واهتمام، وما يستدعيه حلها من عزم واستعداد. فقضية فلسطين ليست كسائر القضايا العربية الاقليمية بل تختلف عنها في طبيعتها وجوهرها. فكل قضية من قضايا العرب الخاصة مدار نضال بين رغبة الاستعمار في الابقاء على سيطرته عليها وبين رغبة العرب في تحقيق حريتهم واستقلال بلادهم، وقد كانت هذه الصفة هي التي اتسمت بها جميع القضايا العربية في المشرق والمغرب في حين ان لقضية فلسطين عدة نواح وخصوم، وتتصل بمسائل عقائدية وروحية وقومية وعسكرية واقتصادية، وتشتمل جبهة خصومها على اليهودية العالمية والدول الاستعمارية الكبرى. وهي قوى عظيمة ترمي الى تقويض الكيان العربي في فلسطين، وانشاء الدولة الكبرى كما تهدف الى تصديع حركة القومية العربية وتحقيق سياسة التوسع اليهودية للسيطرة على البلاد العربية قاطبة.

والدفاع عن فلسطين انما هو دفاع عن الامة العربية بأسرها. فالصراع الذي يدور حول فلسطين لا يقتصر عليها وحدها، بل يستهدف سائر الاقطار العربية، ويرمي الى الاستيلاء على ديارهم، قطرا بعد قطر لضم التي تقع منها بين (النيل والفرات) الى الدولة اليهودية وهذا الصراع في حقيقته وواقعه، انما هو صراع بقاء او فناء وحياة او موت، بين قوميتين وعنصرين مختصمين وعقيدتين متناحرتين. ولا ينتهي هذا الصراع الخطير بين العرب واليهود الا بانهيار احد الفريقين. فهذه المنطقة من الشرق الاوسط لا تتسع الا الى قومية واحدة، اما عربية واما يهودية. وكل من يعرف ما انطوت عليه قلوب اليهود وانصارهم من تعصب وحقد وانانية ونوايا سيئة يقدر هذه الحقيقة. ومن ظن غير ذلك فقد جانبه الصواب. ان هذا الصراع الخطير الذي يتناول في دوره الاول مصير فلسطين والذي يبذل فيه اليهود، ومن ورائهم الاستعمار اقصى الجهود، بتصميم واستماتة، لا يضمن فيه الفوز للعرب سوى عزم وتصميم أشد وحشد جميع قوى الامة العربية ومصادر ثروتها. ولا يجدينا في هذا الصراع أي تساهل او تسامح مع الصهيونية او الاستعمار. ففي كل تساهل ربح لليهود وخسارة للعرب. وتنازل عن مطلب من مطالب العرب القومية. دون ان

يكون لهم من ورائه أي جدوى ولم تكن المواقف الصلبة التي وقفها عرب فلسطين من السياسة الاستعمارية الصهيونية خلال الاربعين عاما المنصرمة، الا بدافع ادراكهم لحقيقة اهدافها. واعتقادهم بانهم انما يدافعون عن فلسطين وسائر الاقطار العربية، وليس احب على قلوب العرب لا سيما الفلسطينيون الذين اضناهم التشرد والهوان من الوصول الى حل لقضية فلسطين على ان يكون حلا عادلا معقولا يضمن حقوقهم ويؤمن كيانهم ويتفق مع حق تقرير المصير وميثاق الامم المتحدة ووثيقة حقوق الانسان ولقد ابدى العرب في مناسبات كثيرة استعدادا صادقا لحل قضية فلسطين حلا عادلا، واظهروا كثيرا من المرونة السياسية والتسامح، لتحقيق هذا الهدف، على ان ذلك كله لم يجدهم نفعا حيث استمر الاستعماريون يمعنون في مؤامراتهم ويتمادون في مطامعهم. ومن الامثلة الكثيرة على ذلك، ان عرب فلسطين ابدوا استعدادا للتعاون مع الحكومة البريطانية على اساس كتابها الابيض لعام ١٩٣٠. على الرغم من انه لم يحقق جميع المطاليب العربية ولكن اليهود عارضوا ذلك الكتاب فلم تلبث الحكومة البريطانية ان عدلت عنه وتابعت السير على سياستها الاستعمارية الغاشمة.

وفي عام ١٩٣٥ حاول العرب التساهل مرة اخرى عندما قبلوا، من حيث المبدأ، المشروع البريطاني لتشكيل مجلس تشريعي لفلسطين ولكن الحكومة البريطانية رجعت عنه نزولا عند رغبة اليهود.

وعلى اثر فشل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن عام ١٩٣٩ وضعت الحكومة البريطانية سياسة جديدة لفلسطين واصدرت كتابها الابيض لعام ١٩٣٩. ولما اعلنته اقسمت بشرف الامبراطورية على تنفيذه، وتعهدت رسميا امام مجلس العموم بانها ستلتزم سياسة الكتاب الابيض حتى النهاية وانها ستطبق نصوصه بقطع النظر عن رفض العرب او اليهود له. وعلى الرغم مما ساد تلك السياسة من غموض وما انطوى عليه ذلك الكتاب الابيض من تحفظات لمصلحة الاستعمار واليهود واستمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين لخمسة اعوام من تاريخ صدوره، فقد قبلته الدول العربية وطالب معظم عرب فلسطين انفسهم بتنفيذه. وفي عام ١٩٤١ تعهدت الحكومة البريطانية رسميا للعرب بتنفيذ سياسة الكتاب الابيض وحصلت على موافقة خطية من بعض زعمائهم. ومن ذلك كله، ونظرا لان اليهود لم يقبلوا بذلك الكتاب، فان الحكومة البريطانية نكصت على اعقابها ولم تنفذ أي نص

من نصوصه. ولما حل الموعد المضروب فيه لوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين سمحت الحكومة البريطانية بهجرة يهودية جديدة اليها.

وعندما انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ١٩٤٦- ١٩٤٧، قدمت الدول العربية ما عرف (بالمشروع العربي) للمؤتمر لحل قضية فلسطين على اساسه. وعلى الرغم مما انطوى عليه ذلك المشروع من تساهل وسخاء فان الحكومة البريطانية رفضته، وقررت رفع قضية فلسطين الى الامم المتحدة بغية استصدار قرار منها لمصلحة الصهيونية والاستعمار. ولما انعقدت الجمعية العامة في خريف ١٩٤٧ لبحث قضية فلسطين، ونشطت الدول الاستعمارية في الترويج لمشروع التقسيم، اقترح بعض الوفود العربية جعل فلسطين دولة فدرالية عربية- يهودية. ولكن ذلك التساهل العظيم لم ينفع في تغيير الاتجاه الاستعماري. فاصدرت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قراراتها المعروفة بتقسيم فلسطين. وتدويل منطقة القدس. فرفضتها الدول العربية ثم عاد بعضها يطالب بتنفيذ تلك القرارات دون جدوى. وفي ايار (مايو) ١٩٤٩ وقع مندوبو الدول العربية التي اشتركت في مباحثات مع لجنة التوفيق الدولية (بروتوكول) لوزان بسويسرا، الذي بني على اساس مقررات التقسيم والتدويل وتنفيذها كما وقعه مندوبو اليهود ولجنة التوفيق. فكانت النتيجة ان اليهود استطاعوا الانضمام الى الامم المتحدة بعد مخادعتهم للعالم بتوقيعهم لبروتوكول لوزان. ثم نقضوه وراحوا يضمون الى دولتهم اراضي عربية جديدة ويوالون جرائمهم العدوانية على العرب دون ان يجدوا من الامم المتحدة والدول الاستعمارية المسيطرة عليها رادعا. واعقبوا ذلك بضم الجزء الاكبر من منطقة القدس الى دولتهم، وجعل القدس عاصمة لها. فاعترفت بذلك دول كثيرة من اعضاء الامم المتحدة وذلك رغم مغايرته لقرار التدويل.

وعلى الرغم من ذلك كله واصل بعض الدول العربية سياسة التسامح واللين والمطالبة بتنفيذ قرارات التقسيم (التي جعلها اثرا بعد عين) سواء في دورات الجمعية العامة ومجلس الامن ام في مقررات مؤتمر باندونك وغيره.

ان ما سبق ايراده من الحقائق والوقائع يقطع بصورة جلية عدم جدوى سياسة اللين والتسامح مع الاعداء، ذلك لان لهم سياسة مرسومة وخطة مبيتة لا يمكن حملهم على العدول عنها سوى التصميم والجد من جانب العرب وعدم تفريطهم بشيء من حقوقهم.

ومنذ صدور قرارات التقسيم والتدويل، والهيأة العربية العليا لفلسطين توالـــي الاتصال بالدول العربية وجامعتها، وتقدم المذكرات لها، بشأن تلك القرارات والموقف الذي ترجو ان يقفه العرب منها. ولا تزيدها الحوادث والتطورات الا يقينا بـــالاضرار الفادحة التي تلحق بالامة العربية من جراء تلك المقررات ولمناسبة انعقاد الجمعيـــة العامة، فان الهيئة العربية العليا لفلسطين ترى من واجبها نحو فلسطين والعروبـــة، رفع وجهة نظر عرب فلسطين بهذا الصدد مرة اخرى.

ان العوامل والاسباب التي حملت العرب ودولهم على رفض مقررات التقســيم والتدويل ومقاومتها لم تتبدل، ولم يطرأ عليها أي طارئ جدي يحمل العـــرب علـــى العدول عنها. فقد نص قرار التقسيم على اعطاء اليهود احسن الاراضي الفلســطينية واكثرها خصبا واوسعها مساحة وميناء حيفا الكبير ومعظم المدن ووضع كثيرا مـــن المقدسات والاثار الاسلامية والمسيحية تحت الحكم اليهودي بينما ترك قرار التقســيم للعرب من فلسطين اقل مما خصصه لليهود. وكان معظمها اراضـــي جبليـــة وغـــير خصبة، بشكل ممزق لا يتصل بعضها ببعض الا بممـــرات (كوريـــد ورات) ســـخيفة بالاضافة الى ذلك كله نص قرار التقسيم على انشاء وحدة اقتصادية بيـــن الدولتيـــن الفلسطينية واليهودية وتشكيل مجلس اقتصادي اعلى يشرف على شؤون الجمـــارك والعملة وسائر الشؤون الاقتصادية.

وكان من البديهي ان يرفض العرب قرار التقسيم، حيث لا يجوز لاي شعب في العالم ان يرضى بتقسيم وطنه ويسمح باي جزء منه لقوم غرباء ليقيموا عليه دولـة، بالاضافة الى ما في هذا القرار من اجحاف بسيادة العرب الطبيعية على بلادهم ومـــن مغايرة لحقوقهم ومصالحهم ومن جعل اكثر من ثلث عرب فلســـطين تحـــت الحكـــم اليهودي.

اما انشاء وحدة اقتصادية فانه يجعل الدولة العربية تحت رحمة اليهود ويفسح امامهم مجال السيطرة الاقتصادية والتوسع التجاري والمـــالي فـــي ســـائر الاقطـــار العربية كما ينطوي على قيام تعاون وثيق بين العرب واليهود وهو امر يعني اعتراف العرب في الدولة اليهودية، ويؤدي الى عقد صلح معها، بالاضافة الى ما في انشـــاء دولة لليهود في عقر دار العروبة من تهديد للكيان العربي باجمعه بينما يؤدي الصلـــح معها الى جعلها عضوا في اسرة دول الشرق الاوسط. ثم ان القبول بقـــرار التقســـيم

يقضي الاعتراف بحدود اسرائيل ثم الاعتراف بها كما يقضي بوقف المقاطعة عنـــها ومنع أي تدبير يتخذ ضدها.

اما قرار التدويل فقد رفضه العرب لانه بالاضافة الى الاسباب التي حدت بـــهم الى رفض قرار التقسيم يقيم في عقر دارهم مراكز نفوذ لا لدولة استعمارية واحـــدة، بل لعدد كبير منها فتصبح المنطقة المدولة قاعدة للاستعمار وتدخل الاجانب واوكـــار للتجسس على العرب، ومقاومة نهضتهم، كما يجعل المسجد الاقصى المبارك وســـائر المقدسات الاسلامية والمسيحية تحت السيطرة الاجنبية وكما يجعل مصـــالح العـرب الاقتصادية والوطنية تحت رحمة اليهود والاجانب.

وتطالب بعض الدول العربية ايضا بتنفيذ قـــرارات الامـــم المتحـــدة المتعلقـــة باللاجئين وخلاصتها اعطاؤهم حق الاختيار بين العودة الى ديارهم وبين التعويـــض والتوطين في البلاد العربية فالقبول بهذه القرارات ينطوي على مبـــدأ عـــدم عـــودة الفلسطينيين الى وطنهم وبمشاريع اسكانهم وتوطينهم. وهذا الهدف هو الذي ما انفك اليهود وانصارهم يعملون على تحقيقه. ثم ان عودة اللاجئين الـــى فلســـطين وفيـــها دولة يهودية، فهو امر لا يرضى اليهودية، واذا ما قبل به اليهود فما هي الضمانـــات التي تعطى للمحافظة على ارواح العرب وكرامتهم وصيانة اموالهم ومصالحهم، بينما نرى ما ينزله اليهود كل يوم بعرب المنطقة المحتلة من اجرام وارهاب وآثـــام علـــى مرأى ومسمع من الامم المتحدة.

بناء على ذلك كله فليس امام العرب الا مواجهة الاعداء بمثل الخطة والعـــزم والتصميم الذي يقومون به لتحقيق اهدافهم الخطيرة، ضد فلسطين والامـــة العربيـــة جمعاء، اما الاستمرار على سياسة اللين والتسامح فانه لن يؤدي الا الى الحاق افـدح الاضرار بالعرب كافة.

ولهذا يرجو عرب فلسطين من الدول العربية ان تبادر الـــى معالجـــة قضيـــة فلسطين على اساس تحقيق هدف واحد. وهو بذل اقصـــى الجـــهود واتخـــاذ جميـــع الوسائل وفق خطة جديدة لازالة العدوان اليهودي عن فلسطين وتطهيرها من رجـــس الصهيونية والاستعمار فتصون بذلك جميع الاقطار العربية وتســـتعيد فلســـطين الـــى حضيرتها. لتحقيق هذا الهدف الاعلى فان المصلحـــة العربيـــة تحتـــم علـــى جميـــع المسؤولين العرب ان يضعوا حدا للاختلافات العربية ويعملوا باخلاص وحزم وتصميم وعزم، على حشد امكانيات الامة العربية كلها للوقوف بوجـــه السياســـة العدوانيـــة

اليهودية الاستعمارية متمسكين بمطالبهم الوطنية كاملة غير منقوصة، وعاملين على تحقيق وحدتهم الشاملة ويقتضي هذا اتخاذ موقف حازم من الدول التي تعاون اليهود وتساعدهم، وتشديد الحصار العربي على الدولة اليهودية، ومقاومة جهودها للتوسع الاقتصادي والتجاري في القارتين الاسيوية والافريقية، وتوحيد القيادة العسكرية، وتعزيز الجيوش العربية، وتدريب الشباب العربي تدريبا عاما كما يفعل اليهود اليوم، وتأجيل جميع المشروعات الكمالية وحصر النفقات المالية بالمجهود الحربي.

ونظرا للدور العظيم الذي يستطيع ان يقوم به ابناء فلسطين لاسترجاع وطنهم فاننا نرجو من الدول العربية المبادرة الى احياء الكيان الفلسطيني على الشكل الذي يرغب به عرب فلسطين عن طريق الاستفتاء او الانتخاب الشعبي الحر النزيه وتدعيمه بالتدريب والسلاح وبالمال وسائر وسائل الكفاح واعلان التجنيد الاجباري بين الفلسطينيين من سن ١٨ الى سن خمسين وتشكيل جيش فلسطيني يدرب ويسلح ليكون طليعة العرب في استنقاذ فلسطين.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام

بيروت- ٨ جمادى الاول ١٣٧٩   رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين
٩ تشرين الثاني ١٩٥٩

ملحوظة:

١- تودعت هذه المذكرة الى وزارة الخارجية للجمهورية العراقية بكتاب سفارتنا في بيروت المرقم ٤٣٦ والمؤرخ ١٢/ ١١/ ١٩٥٩.

٢- وتودعت الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء بكتاب وزارة الخارجية المرقم ٨١٧٢٢ والمؤرخ ٢٨/ ١١/ ١٩٥٩.

٣- وقدمت هذه المذكرة لسيادة رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم للبت فيها ودراستها بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٥٩ أي قبل مغادرته مستشفى السلام بيومين حيث غادر المستشفى سيادته بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٥٩.

٤- ان سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم كان ينادي بفكرة تحرير فلسطين منذ مدة طويلة وقد اعد العدد من السلاح والمهمات والمال لمساندة فلسطين، ومن فكرته ان انقاذ فلسطين لا يقوم الا على اساس المناداة بالجمهورية الفلسطينية

في رقعتها الكاملة، القلب والاطراف، والاعتراف باستقلالها الناجز وتسليمها الى اهلها، ومبادرة الدول العربية لمساندتهم بالمال والسلاح والعدد والجهود كما هو الحال في الجزائر، بذلك تتاح الفرصة لاهل فلسطين لاستعادة وطنهم ونتمكن بمساعدة الدول العربية من القضاء على الصهاينة المعتدين وان الدس والتهريج لا يخدم فلسطين ولا يخدم القضية العربية.

٥- ان سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم والجمهورية العراقية الخالدة والشعب العراقي النبيل قد صمموا على مساندة شعب فلسطين ولذا فاننا ننادي اهل فلسطين والدول العربية وكل فرد مخلص الى المبادرة لتنفيذ هذه الفكرة وتشكيل الجمهورية الفلسطينية الخالدة ومساندة اهل فلسطين لاستعادة حقهم في الوطن السليب والقضاء على العدو.

وقال عبد الكريم قاسم مهاجما الجمهورية العربية المتحدة يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٠:

ان الدول العربية تعلم من هي الدولة في الوقت الحالي التي تفرق الصف العربي وتعمل على تفرقة الصفوف وترمي الاخرين بالمروق وبالخيانة وتدعي بالعروبة وهي بعيدة عنها. لقد كابد اخواننا الدول العربية من اولئك الحكام المارقين الذين تمادوا في غيهم ولم يجدوا احدا يقف في طريقهم. فاصطدموا بصخرة العراق. الصخرة القوية الصامدة كالطود الاشم. ان الدول العربية جمعاء قد استهجنت سلوك تلك الدولة"[١].

ووصف جمال عبد الناصر في خطاب له يوم ٢٣ شباط انه (مسيلمة الكذاب) دون ان يذكره بالاسم واتهم الجمهورية العربية بتفريق الصف العربي ومحاولة اثارة كرد العراق ضد حكومته فقال:

" ان لساني لا يطاوعني على التهجم على الاخرين ولكني اقول ان الرجل (مسيلمة الكذاب) لن يتمكن من التغلب على من نصروا الحق والعدل ونادوا بحرية ابناء الشعب "..... قريبا سوف ينزوي اولئك المعتدون والذين حسبوا انفسهم في ركب الامة العربية او طليعتها او العاملين في سبيلها اولئك العاملون زورا وبهتانا ولم يحسبوا حسابا لاهلها بالحق... لقد جاءوا لتحطيم الصفوف والاطاحة بكيان كل دولة عربية وتفريق صفوف ابناء شعبها واحداث البلبلة والتفرقة والثورات

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٢٥.

والمؤامرات في كل مكان وعلى سبيل المثال خذوا ايها الاخوان ما حدث في ليبيا اوالسودان او ما حدث في لبنان الشقيق... وما حدث في الاردن نفسها وما حدث في السعودية خذوا ما حدث في تونس ومهاجمة حكومتها وشعبها المنشغلين في مكافحة الاستعمار انهم لم يقدروا ظروف كل دولة عربية وما تعانيه... واليكم ما حدث في المغرب الشقيق فمن الذي اشعل نيران تلك الثورات أهو في صالح القومية العربية؟ أهو في صالح جمع الصفوف؟ ان الغدر والخيانة ليست من شيم الرجال... أمن قوانين القومية العربية تفرقة الصفوف او الشتم او الدس او التهريج او وقوف مسيلمة الكذاب في صدر المخلصين والشعوب التي تناضل ضد الاستعمار وجها لوجه... ونحن لدينا مستمسكات جديدة حديثة وهي محفوظة لدى وزارة الدفاع وقد عرضت قسما منها على اخواني ليطلعوا على النية الغادرة من اولئك المعتدين والطامعين. اننا نتمكن من الدفاع عن شعبنا ووطننا ان لنا من القوة والمضاء والعزيمة ما نتمكن من مكافحة الاستعمار والطامعين انني قد اخبرتكم قبل هذا اننا قسمنا العراق الى قواطع وجيوب واننا نتمكن ان ندافع عن كل شبر واننا نأسف ان يكون المتصدون الينا وحاشا ان يكونوا يحسبون انفسهم ابناء عمومتنا.

أهي من صميم قوانين القومية العربية ارسال الرسائل والكتب والمستمسكات للتغرير بابناء شعبنا سواء من اخواننا العرب ام من اخواننا الاكراد ولقد وضعنا ايدينا على هذه المستمسكات ونحن نصفح عنهم لأن أولئك الذين يفكرون باستخدامهم قد جلبوا الينا تلك المستمسكات انهم لن يدخلوا بعد اليوم في صفوف ابناء الشعب.. ان اولئك الذين يرومون الاعتداء علينا بين الفينة والاخرى لم يأخذوا العبر والدروس من الحوادث الماضية"[1].

وفي حفل تخرج الكلية العسكرية يوم ١٤ تموز ١٩٦٠ وصف حكام القاهرة بالدكتاتورية وشبههم بهتلر ودعاهم للكف عن المهاترات ووقف الحملات الاعلامية فقال:

" انني انصح اولئك بعدم التطرف فلقد سبق لاناس دكتاتوريين متعسفين ان نادوا بالتطرف في القومية الالمانية زمن هتلر وكلكم تعلمون مصير ذلك الدكتاتور ومصير القومية المتطرفة التي نادى بها لا نريد من احد ان يتطرف بمثل هذه الامور الى حد الاعتداء والعدوان على الآخرين اننا نريد للقومية العربية اعتزازا وفخرا

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٩ – ٨٤.

وتقديرا من الشعوب الاخرى انني انصح اولئك بعدم التعسف والعدوان على الآخرين بدعاوى فارغة.. اننا نقلب صفحة من الماضي وننصح اولئك بعدم الاستمرار بالعدوان على هذه الجمهورية العراقية الخالدة.

فبالله عليكم ايها الاخوان هل من رجل حصيف حكيم يقبل بالمهاترات التي تستمر حتى هذه اللحظة بين رجالات العرب؟ انهم قد نزلوا الى الدرك الاسفل. اننا ننصح أولئك بالكف وعليهم بطي صفحات الماضي وفتح صفحات جديدة وليكن ذلك الماضي من قبيل الخطأ والزلل"[1].

اما القضية الثانية التي اشهرها عبد الكريم قاسم ضد الجمهورية العربية المتحدة فهي القضية السورية متهما الجمهورية العربية المتحدة (مصر) باستعمارها بحجة الوحدة واضطهاد السوريين داعيا الشعب السوري للثورة وفك ارتباطه بمصر. ولم يتردد عن الاعلان بان مشروع الهلال الخصيب الذي دعت اليه بريطانيا في العهد الملكي قد اصبح مشروعا وطنيا بعد ان تحرر كل من العراق وسوريا، وكان يشجعه في ذلك عدد من الشيوعيين السوريين اللاجئين في العراق وعفيف البزري والحزب الشيوعي العراقي الذي تولت صحيفة (اتحاد الشعب) نشر بيانات الحزب الشيوعي السوري وما يعانيه الشيوعيون السوريون والمصريون من اضطهاد وظلم على ايدي سلطات جمال عبد الناصر. وفي ادناه نص لاحدى الرسائل التي بعث بها عفيف البزري الى العقيد فاضل المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة:-

أخي العزيز العقيد فاضل المهداوي

اطيب التحية وبعد فارجو معذرتي اذ اكتب اليكم بدون سابق معرفة شخصية. ولكن من الذي لا يعرف المهداوي وصوته الشريف الداوي المرعب للرجعية والاستعمار؟ ان ما قدمتموه وتقدمونه من خدمات جليلة لامتنا في فضح المستعمرين والعملاء سيبقى ابدا في الذاكرة وقلب شعبنا على مدى التاريخ. فاهنأوا بما وفقتم فيه من ضرب الاشرار ومقاومة المستعمرين واذنابهم الطامعين.

لقد اغضبني كما اغضب كل حر شريف نبأ المحاولة المجرمة التي تعرض لها الزعيم البطل عبد الكريم قاسم. وتبين بعد هذه السلسلة من المحاولات التي تتعرض لها جمهوريتكم ان حكام القاهرة الفاشست ومن فوقهم الاستعمار يصرون اصرارا

---

(١) نفسه ٢٧٨ - ٢٧٩.

عنيدا لاطفاء هذه الشعلة الساطعة. شعلة الحرية لشعب العراق العظيم. وقد كان هؤلاء انفسهم يتآمرون على حرية سوريا وديمقراطيتها في ظروف واشكال اخرى. انهم لاشك يمثلون ابشع واخبث رجعية عرفتها امتنا العربية. ان التاريخ العربي عرف خائنين كبيرين. اولهما ابن العلقمي الذي ظهر في اول عهد انزلاق امتنا في مهاوي الجهل والانحطاط. وثانيهما هذا الدكتاتور الاحمق الصغير عبد الناصر الذي نبتلى به في فجر نهضتنا الحديثة.

ان جميع الجرائم التي ارتكبتها الرجعية العربية في تاريخنا الحديث لا تساوي في خطورتها وفي عرقلتها لسير امتنا نحو تحررها جرائم هذا الخائن. لقد ضرب وحدة الصف العربي ونضال العرب البطولي ضد الاستعمار في اخطر ساعات المعركة ووضع نفسه وديكتاتوريته حصانا ثانيا. الى جانب الصهيونية. لجر عربة الاستعمار في بلادنا المقدسة فاصبح فضحه وتعريته على حقيقته البشعة ضرورة قصوى في معركة تحررنا الحاضرة. وقد ساهمتم ايها الاخ العزيز مع الاخ الشجاع العقيد ماجد محمد امين اكبر مساهمة في هذا المضمار.

ان فضح جمال عبد الناصر امام اعين امتنا وامام جميع الانسانية الشريفة التقدمية قد تم الان بفضل النضال البطولي لشعب العراق بقيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم ضد مشاريع ودسائس هذا الخائن ضد امتنا.

الا ان تعرية العدو لا تكفي للقضاء عليه ودفع اذاه. ولابد من مواصلة النضال لتحطيمه وازالته نهائيا من عالم الوجود. وهذه غاية لا تتم الا بصيانة العراق بشكل حاسم من كل ما يتهدده من اخطار داخلية تشكلها كتل الرجعية التي نمت وترعرعت طيلة سني الاستعمار البغيضة. ذلك لان ما من قوة خارجية في الوجود تتجرأ على التطاول على جمهوريتكم البطلة اذا لم تجد صدى ملائما في الداخل اننا في عصر الشعوب التي تناهض بشجاعة وقوة مذهلة كل محاولة استعمارية مكشوفة. فلا خوف من خطر خارجي ابدا. وقد برهنت حوادث السويس وحوادث سوريا على هذا الامر وارتد المعتدون يجرون اذيال العار وراءهم. ان الجبهة الوطنية في العراق ضرورة ملحة الان اكثر من أي وقت مضى. انها الطريق الوحيد الى النصر على الاستعمار والطامعين. فيجب تحقيقها باسرع ما يمكن وبكل حزم على الصعيدين الشعبي والرسمي. اذ ليس ما يمنع ابدا من اعلان هذه الجبهة ثم العمل على توطيدها وتقويتها تحت رعاية الزعيم البطل. وفي هذه المحنة لابد من اعلان التعبئة

الشعبية والحفاظ على هذه التعبئة طيلة بقاء الفاشست والنفوذ الاستعماري في سوريا. لو ان المقاومة الشعبية العراقية التي يجب ان تشترك فيها اوسع الجماهير لو ان هذه المقاومة مسلحة وتساعد قوى الامن في حراسة مدن العراق لاستحال على المجرمين القتلة تنفيذ محاولتهم ضد حياة الزعيم الحبيب.

ان الضرب على ايدي الرجعية العراقية بكل حزم وبدون هوادة وعدم الاصغاء الى تهويلاتها امر في غاية الاهمية وان كل تحذير سيء النية من الشعب. المصدر الحقيقي لقوة كل نظام. لا يأتي الا من هذه الرجعية الخائنة بقصد عزل المخلصين للوطن وبالتالي ضربهم ثم القفز الى دفة الحكم للعودة بالبلاد الى عهود الظلام. ان هذه خطة كلاسيكية مفضوحة يجب ان لا تخفى مراميها عن انظارنا. ان الشعب لا يخيف الا الرجعيين فيجب الاعتماد عليه بدون ادنى تحفظ. فنحن نعيش في ظروف استثنائية وستبقى هذه الظروف ما دام الخطر قريبا. في سوريا. ان الدفاع عن سلامة الجمهورية امر شديد الالحاح وليس اجدى من سلاح الشعب في هذا الدفاع. ولن يدفع الخطر المحدق بالعراق وزعيمه كتنظيم الشعب بأسرع ما يمكن وتوزيع المسوؤليات وتعيين القيادات الشعبية والعسكرية وتعيين واجبات هذه القيادات والسهر الدائم على تنفيذها. ان الرحمة بالرجعية تتنافى مع الرحمة بالشعب ولا تجتمع معها ابدا. فحذار من دموع التماسيح وحذار من عويل الغيلان. ان الرجعية لو عادت لن ترحم شريفا. ومثل سوريا والاردن وايران خير شاهد على هذا القول.

لقد تفضل الزعيم ومنحني حق اللجوء الى العراق الحبيب منذ مدة وقد كنت اود ان اتوجه الى بغداد فور صدور هذا القرار لولا وقوع الحوادث المؤلمة التي شقت الصف الوطني في العراق في ايام الرابع عشر من تموز. واعني بها حوادث كركوك وبعض المناطق العراقية الاخرى. فخشيت ان ازيد البلبلة والصعوبات التي كان العراق الحبيب يعانيها. وخشيت ان ازيد في التهم التي تكال للديمقراطيين العراقيين. التهم التي تثيرها دعايات عبد الناصر ودعايات اعوانه في العراق والتي لاقت بكل اسف بعض الاذان الصاغية من العناصر الوطنية الشريفة. ففضلت التريث. الا ان وقوع الجريمة البشعة الاخيرة دفعني للكتابة الى سيادة الزعيم لاهنئه بالسلامة من هذه المحاولة الدنيئة. ولارجوه ان يشدد في اتخاذ الوسائل الفعالة لابعاد خطر هؤلاء الفاشيست. اجراء الاستعمار عن العراق. وهذا لا يكون الا بالعمل بكل جد لاخراجهم من سوريا. مع مراعاة الظروف الدولية الراهنة بالطبع. لان

تخليص سوريا هو على كل حال من شان الشعب السوري. الا ان الدفاع عن استقلال العراق وحصانة هذه الجمهورية الفتية ورص صفوف ابنائها هـــو اكـــبر مســـاعدة لسوريا والعرب قاطبة. وفي هذه الحالة يتوفر الاهتمام اللازم لدى المســـؤولين فـــي العراق لتنسيق المقاومة ضد اخطار الاستعمار بين القطرين الشقيقين وبالتالي اعـــادة الصف العربي الى ما كان عليه قبل خيانـــة عبـــد النـــاصر فـــي مقاومـــة مشـــاريع المستعمرين. وقد كانت رسالتي بطبيعة الامر مختصرة بسبب ظروف الزعيم الصحية ففكرت بالكتابة اليكم لارجوكم نقل ما يجول بخاطري الى سيادته ولتكـــون مناســـبة سعيدة لي بالتعرف اليكم. لن اطيل اكثر مما فعلت وارجو ان تتاح لي فرصة لقـــائكم القريب. وبهذه المناسبة ارجو ان تبلغوا الاخ العقيد مـــاجد محمـــد امـــين تحيـــاتي واعجابي الشديد به وبوطنيته وتفكيره النير. ولا شك انه خير رفيق لكـــم تتعـــاونون واياه في كل الملمات التي تعترض سبيلكم في هذه الظروف التاريخية كما انكما مـــع العقيد وصفي طاهر وكل الاشراف الطيبين في العراق خير عون وسند للزعيم الكبـــير عبد الكريم قاسم باخلاصكم واتحادكم وتنظيمكم. وتفضلوا ايها الاخ العزيـــز بقبـــول اطيب تمنياتي وعميق تقديري واعجابي.

عفيف البزري [١]

وقال عبد الكريم قاسم يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٠:

ان بلادنا سوف لا تقف مكتوفة الايدي تجاه ايـــة مظلمـــة تصيـــب الشـــعب السوري انهم اخواننا وابناء عمومتنا... اننا ننادي دوما بان الدول العربية يجـــب ان تحافظ على سيادتها واستقلالها... اما اولئك الذين يريدون ان يسحقوا حقوق الشـــعب ويحبسوا كيانه بالباطل ان اولئك الذين يريدون ان يفرطوا بكيانات الدول الاخرى مـــن اخوانهم فهم في ضلالة وهم الخاسرون. اننا نعمل على سيادة كل شعب كـــل دولـــة عربية تتمتع بسيادتها واستقلالها الكامل الناجز. ان فـــي ســـورية اخواننـــا العـــرب الاحرار وفي سوريا اخواننا الاكراد النجباء.. ان تاريخنا واحد وبلادنا واحـــدة واننـــا نعمل على استرداد سيادة كل شعب ظلم وكل شعب يظلم اننا لن نقف مكتوفي الايـــدي بعد الان عن كل مظلمة وظلم يصيبان اخواننا السوريين.

---

(١) المحاكمات ج ٢٢ ص ٢٦٦٠ – ٨٦٦٢.

عندما وضعنا او شرعنا قانون الجمعيات والاحزاب الذي صدر يوم ١ كـــانون الثاني ١٩٦٠ وتنفذ او اصبح نافذا يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ فان تصفحتم بعـــض مواد هذا القانون ستجدون ان معظم المواد قد اقتبست من القانون الســوري. فذلـك القانون مدعاة للفخر كان يؤمن حرية الشعب وحرية الفرد" [١].

وقال في حفل افتتاح المؤتمر الهندسي الثاني يوم ١٩ كانون الثاني:

ان الجمهورية السورية الخاوتبادل الخطب وبيان دواعي عقد المؤتمر وسياسة الشركات تجاه الدول المنتجة، ولم يحضر ممثل فنزويلا هذا الاجتمـــاع بـل حضـر الاجتماعي الثاني.

خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد في بغداد ليوم ١٩٦٠/٩/١١

عقد الاجتماع في الساعة العاشرة صباحا في بهو امانة العاصمـــة وقـــد افتتـــح الاجتماع من قبل سيادة رئس المؤتمر الذي رحب برئيس الوفد الفنزويلي الـــذي لـــم يحضر الاجتماع الاول ثم لخص ما دار في ذلك الاجماع، وقرأ مواد جدول الاعمـــال الذي اقره رؤساء الوفود في الاجتماع الاول وترك لمصادقة رئيس الوفد الفـــنزويلي واشار كذلك بانه تقرر بصورة مبدئية ان يجتمـــع اعضـــاء مـــن الوفـد الســعودي والايراني والعراقي ومن يود من بقية الوفود في لجنة فرعية لدراسة الفقرة الاولـــى من جدول الاعمال المتعلقة بايجاد طريقة او قاعدة لتحديد الاسعار ولذلك لابـــد مـــن معرفة راي رئيس الوفد الفنزويلي بالنسبة للمواد التي تضمنها جدول الاعمـــال اولا ليتسنى الدخول في مناقشة الفقرة الاولى منه.

فتكلم سيادة رئس الوفد الفنزويلي قائلا .. انه يود او ان يعتذر عن تأخره مـــن حضور الجلسة الاولى للمؤتمر وان يتقدم بالشكر لحكومة العراق التي اتخذت قـــرارا بتوجيه الدعوى لحضور هذا المؤتمر لدراسة وحل مشكلة اسعار النفط التـــي تعنـــي الشئ الكثير بالنسبة لفنزويلا والتي تعتبر العامل الاكبر في علاقاتها بصناعة النفـــط واضاف بانه من الاهمية بمكان ان الانتاج مهما كان عظيمـــا فـــان الاســـاس هـــو الحصول على حصة عادلة من عوائد النفط تلك الحصة التي تعتمد بالدرجـــة الاولـــى على الاسعار.

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٢٤ - ٢٥.

اما بالنسبة الى موضوع جدول الاعمال فيبدو ان الفقرة الاولـــى منــه تتعلــق بمسألة اسعار النفط وهذا يعني ان كل بحث يجب ان يبدأ من هذه النقطة ولذلك فـان جدول الاعمال يشمل نقاط ذات اهمية بالنسبة للوفد الفنزويلي.

نشكرسيادة رئيس المؤتمر رئس الوفد الفنزويلي على كلمته الطيبة واشار الــى انه يقتضي الان الدخول في مناقشة النقطة الاولى من جدول الاعمال حيث اوضـــح بان اللجنة الفرعية التي اقترح المؤتمر تشكيلها خلال جلسته الاولى قـــد اجتمعــت مساء امس واخذت قرارا سيتولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم مـــن الوفـد العراقــي قراءته كما ان هناك اقتراحا من لدن رئيس الوفد السعودي حول الموضوع.

ثم تولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم تلاوة قرار اللجنة الفرعية المرفق طي هـــذه الخلاصة وبعد ذلك تكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا اننا اجتمعنا هنا لنحـــاول ان نفهم الشركات انها تتصرف من تلقاء نفسها وتتلاعـــب بالاســعار لمصالحــها الخاصة او لمصالح البلدان التي تخضع لها ولكي نفهم كيف يتم تسيير البترول لابـد من الرجوع الى تاريخ التسعير وكيفية تحديد سعر البترول فــــي منطقــة الشــرق الاوسط ففي سنة ١٩٢٦ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تصدر البترول الى العــالم بكميات كبيرة فاصبح سعر هذا البترول ومنتجاته واحد في جميع بلدان العالم، ولـــو فرضنا انه في سنة ١٩٣٠ أو ١٩٣١ ان تاجرا من بومبي اراد ان يشتري البـترول من عبادان فكان عليه ان يدفع عن هذا النفط السعر في امريكا مضافا اليـــه اجــرة النقل من امريكا الى بومبي أي ان الشركات كانت تحمل المستهلك اجور نقل غــير حقيقية وغير موجودة.

وقد استمرت هذه الطريقة حتى الحرب العالمية الثانية حيث اعترضت بريطانيـــا في سنة ١٩٤٣ او ١٩٤٤ وكانت في ذلك الوقت تمون اساطيلها في هذه المنطقـــة على طريق تحديد الاسعار وطلبت ان يكون التسعير مبني على اساس سعر امريكـــا مضافا اليه اجور النقل الحقيقية فقط فخضعت الشركات لهذا النظام الـــذي اســتمر حتى نهاية الحرب واصبح بامكن زيت الشرق الاوسط ان يتجه غربا وكانت هنـــاك في هذا الوقت نقطة تساو في وسط البحر الابيض المتوسط بين الزيـــت الامريكــي وزيت الخليج حيث يتساوى فيها السعر ولو ان المسافة من الخليج وهــذه النقطــة اقل من المسافة بينها وبين امريكا.

ولما اصبح الزيت يتنقل وجد ان سعر الخليج اغلى من سعر امريكا وفنزويلا في لندن التي اصبحت سوق الاستهلاك لزيت الخليج لذلك اضطرت الشركات ان تخصم الفرق في اجور النقل أي كان سعر نفط الخليج المعلن يساوي سعر امريكا ولكن لما انتقل الاستهلاك الى لندن اصبح سعر الخليج اقل من سعر امريكا او فنزويلا أي اننا تحملنا فرق اجرة النقل وكانت الحكومة الامريكية في ذلك الحين تقوم بمشروع مارشال وبما انها تتولى تمويل هذا المشروع فقد طلبت من الشركات ان يكون سعرها في اوربا هو نفس سعر نيويورك ومنذ سنة ١٩٤٨ اصبح سعر زيت الشرق الاوسط مبني على اساس انه كله منقول الى نيويورك مع انه لا ينقل الا جزءا يسيرا منه الى نيويورك ولهذا فان سعر زيت الشرق الاوسط يقل عن الاسعار الاخرى ومعلوم ان الشركات تمتلك ٣٧% من الناقلات وتؤجر لاجال طويلة بقيمة الناقلات أي هناك حوالي الثلاثة الاف ناقلة تحت سيطرة الشركات..

ان شركات البترول تسعر نفطنا على اساس انه منقول الى نيويورك في حين ينقل معظمه الى لندن والفرق بين العسرين البالغ حوالي ٤٠ ؟٥٠ سنتا للبرميل تأخذه الشركات من اجرة الناقلات ولا يزال نفطنا يسعر على اساس انه يصل الى نيويورك على الرغم من توقف امريكا منذ عام ١٩٤٨ من تصدير النفط. ويلاحظ الان ان نفطنا مسعر على اساس سعر فنزويلا الذي يقل عن سعر امريكا وبضمنه ضريبة الاستيراد الامريكية مضافا اليه اجرة النقل الى نيويورك مطروحا منه اجرة النقل من نيويورك الى الخليج على الرغم من ان امريكا قد منعت بقوانين استيراد الزيت من امريكا.

لقد كانت الشركات تحمل المستهلك اجرة نقل وهمية في الماضي واصبحت الان تحمل الشعوب المنتجة اجرة النقل الوهمية، ولهذا يجب ان اكون قيمته الفعلية في مراكز الاستهلاك ناقصا اجرة النقل فاذا اضبت اسعار فنزويلا واستندت اليها اسعارنا وحمى كل من الطرفين اسعاره فان فرق اجور النقل التي تذهب الى الشركات ستعود الينا ويجب ان يجرى العمل بهذه القاعدة تجدريجيا ولهذا يجب ان نخرج من هذا الاجتماع بقاعدة ثابتة للتسعير غير قاعدة التسعير الامريكي ولاشك ان هذه القاعدة هي الاصرار على ان يكون سعرنا هو سعر فنزويلا لان مادة الزيت التي .... الى الابد يجب ان نعطي قيمتها الحقيقية.

لقد انتج الشرق الاوسط في العام الماضي ١٢% اكثر من انتاجه في عام ١٩٥٨ ولكن نسبة الزيادة في الربح التي حصل عليها لم تتجاوز الـ ١,٥% وقد زاد استهلاك انكلترا في عام ١٩٥٩ بمقدار ١٧% من عام ١٩٥٨ ولكن المبلغ الذي دفعته زيادة لا يتجاوز ٨%. ان عملية تسعير الزيت عملية دقيقة وتحتاج الى تعاون بين جميع الشعوب لان عملية التسعير مرتبطة ارتبطا وثيقا بعملية الانتاج ويجب ان لا ننسى ان الانتاج مرتبط بلعرض والطلب ولهذا يقتضي اذا ما اريد بحث الاسعار ان يتم بحث الانتاج حيث يجب ان لا يزيد الانتاج عن الطلب العالمي لان زيادة الانتاج معناها تخفيض الاسعاروربح الشركات.

ثم تكلم سيادة رئس الوفد الفنزويلي قائلا ان فزويلا مستعدة للتعاون مع الدول المنتجة بالنسبة لتحديد الانتاج وربما لا يكون ذلك بالقدر الذي تنتجه الكويت الا ان ذلك يمكن ان يشكل نقطة هامة في الموضوع ثم قال ان خطتنا هي ان ننتج كميات تؤدي الى ضرب السوق كما اننا نوضح لشعبنا انه يجب ان ننتج النفط وفقا لمصلحته وكذلك بالنسبة للاحتياطي والمصروف ان طلب العالم على النفط يزداد بين ٦-٧% سنويا وسنبقى نحاول عدم زيادة انتاجنا باكثر من ٤% سنويا لكي نسمح للدول التي تملك احتياطي اكبر لمواجهة الطلب العالمي كما اننا سوف لا نرسل انتاجنا الى اوربا لكي نسمح للمنتجين في الدول الاخرى ان يزيدوا انتاجهم لان عندهم احتياطي اكبر.

ثم تكلم عن مشكلة تسعير الزيت وقارنها مع مشكلة تسعير الحديد الفنزويلي وخلص الى القول بانه يقتضي التأكد من سوق النفط لان هناك انتاجا جديدا في ليبيا واحتمال الانتاج في الجزائر والمهم هو ان لا ينتج النفط باسعار رخيصة والحكومة الفنزويلية مستعدة لتدبر المسألة ولا شك ان الدول المنتجة باتحدها وتعاونها تستطيع بسهولة التوصل الى اتفاق بشأن الاسعار وقد خطت حكومة فنزويلا خطوة في هذا المضمار عن طريق منعها الشركات من تصدير النفط بالاسعار المخفضة المعلنة مؤخرا ولهذا فمن المؤكد انه اذا تمكن هذا المؤتمر من الاتفاق على الاسس سيمكن بسهولة حل مشكلة الاسعار.

واعقب ذلك ناقشة موجزة للقاعدة المقترحة من قبل الوفد السعودي ومدى استفادة فنزويلا منها وكيفية تحديد سعر نفط فنزويلا على اساس القاعدة المقترحة وبعد انتهاء المناقشة المذكورة تكلم عضو الوفد الايراني مبينا ان تغيير القاعدة

الحالية في تحديد الاسعار باستبعاد سعر نيويورك وضع سعر لندن بدلا منه امــر لا يحل المشكلة واستشهد على ذلك ببعض التخفيضات التي اجرتها شركة ايسو علــى الاسعار خلال لسنوا ٤٧ ؟٤٨ عندما كانت لندن في نقطــة الاســتناد فــي تحديـد الاسعار الامر الذي يستخلص منه عدم موافقة الوفد الايراني على القاعدة المقترحة من قبل الوفد السعودي اذ يرى الوفد الايراني ضرورة الاتفاق على الاسعار.

فأجاب رئيس الوفد السعودي بانه يقتضي التوصل الى طريقة لتحديــد الاســعار ولا يمكن القول بن الاقتراح السعودي هو أحسن طريقة لتحديـــد الاســعار ولكنــه عبارة عن اقتراح قابل للمناقشة والاقرار اذا وجد صالحا.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بنه يعتقد ان عقد هذا المؤتمــر يعتــبر نقطة تحول في تاريخ النفط واشار الى ان اهمية هـــذا الاجتمــاع متوقــف علــى القرارات التي تتخذ فاذا لم تكن القرارات مناسبة مسؤولة فسوف يكــون الموقــف ضعيفا تجاه الشركات وخلص الى القول بانه يرى دراسة الموضوع مـــن نــاحيتين الاولى هي الناحية الاقتصادية واشار الى انه لا يتمكن في الوقت الحاضر من تقريــو شئ بهذا الخصوص والاحي الثانية تتعلق بالوقف القانوني للدول المنتجــة فمثــلا الاتفاقيات المعقودة بين ايران والشركات العاملة فيها تعطي حق تحديد الاسعار الــى الشركات المتاجرة الامر الذي يجعل الحكومة الايرانية في موقف صعب من الناحيــة القانونية وتساءل عن الموقف القاوني لبقية الوفود بالنســبة للاتفاقيــات النــافذة. واختتم كلامه قائلا بانه يجب ان لا يفهم مما تقدم ان ايران لا ترغب ان تعمل شــيئا بالنسبة للاسعار ما دامت الاتفاقيات لا تعطيها الحق القانوني في تغيير الاســعار او تعديل طريقة احتسابها دائما هي سحاول ايجاد حل للمشكلة.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي موضحا ان فنزويلا كانت قد اتخذت قــرارا بتشكيل لجنة او هيئة في العام الماضي تتولى دراسة وتنسيق الاسعار وقد اعطيــت هذه اللجنة سلطات واسعة تمنها ان تقرر متى تكون الاسعار غير ملائمة وعندمــا يصدر قرار من اللجنة بعدم ملائمة الاسعار عند ذلك تقــرر وزارة النفــط ايقــاف الانتاج حالا ثم اشار الى ان الاتفاقيات تربط الشركات المتعــاقدة ولكنــها لا تربــط الدول ولا تحد من سلطاتها في اصدار القوانين لان سيادة الدولة فوق الاتفاقيات ثــم اختتم كلامه بقوله انه اذا اعتقدت الحكومات ان الغاء الاتفاقيات في صالحها وفــي مصلحة شعوبها فانها تمكن من الغائها من الناحية القانونية.

وبعد ذلك تلى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم النص الخاص بتحديد الاسعار السائدة للنفط العراقي الذي تضمنته المادة الاولى من الاتفاقيات المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢.

ثم تكلم سيادة رئيس وفد الكويت قائلا ان مسألة ايجار معادلة معقولة للاسعار مسألة معقدة ولا يمكن لهذا المؤتمر ان يتخذ قرارا قاطعا بشأنها الا بعد دراسة واقعية ولهذا يقترح ما يلي:-

١- بان الكل متفقون على ان تخفيض الاسعار المعلن من قبل الشركات يجب ان لا يتم الا بعد مشاورة الحكومات المعنية فيجب على كافة الحكومات المنتجة للزيت التي لا يوجد بند في اتفاقياتها ينص على تبادل الرأي هذا ان توجد نصا قائما بذاته في اتفاقياتها.

٢- ان المؤتمر مقتنع تماما بان المعادلات للاسعار المعلنة التي قامت بها الشركات ذاتها دون مشاورة الحكومات المعنية غير عادلة ومجحفة لذلك فالدول الممثلة بالمؤتمر ترى وجوب معادلة السعر المعلن لزيت الخليج بما يتفق ومصالح البلاد المنتجة ومصالح الشركات على السواء وفي سبيل الوصول الى ذلك فقد اتخذت قرارا بتكوين لجنة فنية من خبراء الزيت للتوصل الى هذه المعادلة العادلة الثابتة بالبحث ولامشورة مع الشركات الكبرى المعنية.

٣- قرر المؤتمر تكوين هذه اللجنة في الحال لغرض التوصل الى ذلك وكذلك احالة ما يمكن ان يكون للدول المنتجة من مسائل اليها.

خلاصة الجلسة الثالثة لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد في بغداد يوم ١٩٦٠/٩/١٢

عقدت الجلسة في حوالي الساعة العاشرة وانصف صباحا في بهو امانة العاصمة حيث افتتحت من قبل سيادة رئيس المؤتمر الذي اشار الى ان اللجنة الفرعية قد اجتمعت يوم أمس وناقشت المعادلة التي اقترحها سيادة رئيس الوفد السعودي كا استمعت الى الايضاحات الكثيرة التي ادلى بها سيادة رئيس الوفد الفنزويلي وكذلك الى المعلومات التي تفضل بها عضو الوفد الايراني وكانت

المناقشة استمرارا للمناقشات التي دارت في المؤتمر صباح امس ثم لخص سيادته النتائج التي توصلت اليها اللجنة بهذا الشأن فقال لقد لمست اولا ان هناك اتفاقا عاما بين اعضاء اللجنة حول استنكار التخفيضات التي اجرتها الشركات على اسعار النفط بصورة انفرادية ودون الرجوع الى البلدان المنتجة ورفض تلك التخفيضات والنتيجة الثانية التي توصلت اليها اللجنة هي اتفاق الاعضاء على ضرورة ايجاد طريقة او قاعدة لتحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية بحيث يكون للدول المنتجة رأي في هذا التحديد يتماشى مع مصلحة الشعوب وبحيث لا تضار الشركات بصورة حقيقية اما النتيجة الثالثة فهي ان المعادلة التي تفضل بها الاستاذ الطريقي لا تزال قائمة ومطروحة للمناقشة ولكن هناك بعض التحفظات بشأنها تلك التحفضات التي يمكن ازالتها بدراسة اعمق للنواحي الاقتصادية والقانونية واشار سيادته الى انه يأمل ان يكون اعضاء اللجنة قد تدالوا مع وفودهم حول الموضوع.

فعلق عضو الوفد الايراني في اللجنة الفرعية على ما تقدم بانه يعتقد ان النقطة الوحيدة التي اتفقت عليها اللجنة في اجتماع الامس هي ضرورة تكوين جبهة متحدة للبلدان المنتجة للنفط.

فأجاب سيادة رئيس المؤتمر بان النقاط التي ذكر ان اللجنة توصلت اليها لم تكن قرارات صادرة من اللجنة وانما هي نتائج استخلصها شخصيا من مناقشات اللجنة.

ثم تكلم عضو الوفد الكويتي في اللجنة الفرعية مبينا ان الاتفاق قد تم رفض تخفيض الاسعار ايضا.

فأجاب عضو الوفد الايراني بان الظروف القانونية ليست قوية بدرجة كافية في هذا الخصوص. فعاد سيادة رئيس المؤتمر الى الايضاح بان الاتفاق على استنكار الاسعار هو الحافز الوحيد لعقد هذا المؤمر اما الطريقة التي يمكن بها معالجة هذه القضية فهي موضوع مناقشة المؤتمر حيث يدرس المؤتمر طريقة تدخل الدول المنتجة في كيفية تحديد الاسعار ولهذا فليس هناك أي تعارض بين ما أبداه عضو الوفد الايراني وبين النتائج التي توصلت اليها اللجنة.

وهنا تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يوضح انطباعه عن اجتماع اللجنة يوم أمس لقد اتفقنا على ضرورة تكوين جبهة متحدة للدول المنتجة وكذلك أتفقا على الاسعار وعلى انتاج النفط ولهذا فان على اللجنة الفرعية ان

تواصل مناقشاتها لتعالج مسألة تحديد الاسعار ولا مانع من ان تستمر اللجنة في دراساتها ثم يلي المؤتمر بحث المادتين الثانية والثالثة من جدول الاعمال.

فأيد سيادة رئيس المؤتمر بان ما تفضل به رئيس الوفد الفنزويلي صحيح حيث ان اللجنة الفرعية لا زالت قائمة وستولي البحث بالنسبة للمادة الاولى من جدول الاعمال واذا كان هناك اضافة او توجيه فيمكن توجيه اللجنة الى ذلك. فاذا لم يكن لدى أعضاء المؤتمر اعتراض على استمرار اللجنة في عملها فيمكن الان الانتقال الى بحث المادة الثانية من جدول الاعمال.

وبناءا على حصول الموافقة على هذا الرأي فقد لخص سيادة رئيس المؤتمر موضوع الفقرة الثانية المشار اليها المتعلقة بتبادل المعلومات حول النقاط المشتركة بين الدول المنتجة للنفط والتي يمكن ان تنشأ خلال هذه المباحثات واشار الى انه يرى ان الوفود قد تبادلت بالفعل المعلومات ولكن قد يكون هناك معلومات اخرى تخص الموضوع الاول يمكن مناقشتها ولهذا فانه يترك الكلام لمن يرغب من اعضاء الوفود.

فتكلم سيادة رئيس الوفد السودي قائلا ان اهم نقطة تأتي بعد تكوين جبهة متحدة هي ان ندرس الطرق الضامنة لحماية انفسنا وكيف ان نحدد اسعارنا وان نحدد المنافسة بيننا وبين المنتجين الجدد الذين سيكون لهم انتاج في المستقبل ثم انتقل الى استعراض الاتفاقيات النفطية القائمة وقال ان المملكة العربية السعودية تشعر دائما ان هذه الاتفاقيات غير عادلة ذلك نها عقدت في ظروف خاصة قبل حوالي الثلاثين او الاربعين سنة وقد تغير الزمن ولكن الاتفايات لم تتغير الا بدرجة ضئيلة وقد عقدت الاتفاقيات المذكورة في غالب الاحيان بين طرفين غير متكافئين؟ بين رجل نفط وبين رجل اعتيادي او بين سياسي حاذق قوي وبين شعب ضعيف والخلاصة انها اتفاقيات منافية لمصالحنا تماما ففنزويلا مثلا التي تعتبر اكبر مصدر للنفط في العالم كانت اتفاقياتها تقوم على اساس مناصفة الارباح بينما كانت السعودية تحصل على ٢١% من الارباح بموجب اتفاقياتها ثم احتجت على هذا الوضع طالبت كثيرا بان تعامل مثل فنزويلا لحصل على ٥٠% من الارباح الا ان مطالبتها كات دون طائل والاغرب من هذا ان الشركة نفسها هي التي طلبت فيما بعد ادخال مبدأ مناصفة الارباح في اتفاقياتها ففرحنا بذلك معتقدين ان هذا العرض محق لمصالحنا ولكن وجدنا بعد ذلك اننا رغبنا اكثر من السابق وان الارباح التي

عادت الينا قليلة جدا اذ في الوقت الذي كنا نتقاضى ١٢ دولار عن كل جنيه ذهبي اصبحنا نتقاضى ٨,٤٠ دولار لكل جنيه وصار هناك سعرين للنفط الاول هو السعر المقرر (السائد) الذي يعادل ١,٧٥ دولار للبرميل والثاني السعر المسجل في دفاتر الشركة والذي يبلغ ١,٤٢ دولار للبرميل وسبب الاختلاف ين السعرين هو الخصم الذي تتقاضاه الشركة عن الكميات المصدرة من النفط وعن خصم التسويق وهكذا بدأت المعركة بين السعودية وشركة ارامكو وطلبت السعودية بالتعويض ثم جرت التسوية في الخلافات لقاء مبلغ ٧٥ مليون دولار ثم تسوية اخرى لقاء ٧٠ مليون دولار ومن هذا يظهر ان ارامكو تحصل على خصم دون علم السعودية في الوقت الذي لا توافق السعودية على منح الخصم الا للطرف الثالث.

ثم اضاف بن ارامكو تتمتع بمتيازات كبيرة لانها هي المصدرة الوحيدة للنفط السعودي وقد لجأنا الى التحكيم ولكن كانت الشركة هي الجهة الرابحة لانها شركة مندمجة مع شركات اخرى.

لقد حاولنا تصدير النفط بناقلانا ولكن ارامكو ادعت ان حق النقل يعود اليها ايضا ثم وجدناها أخذ النفط السعودي بواسطة خط نابيب التابلاين وتضيف كلفة ضخ هذا النفط البالغة ٢١ سنتا للبرميل الى سعر النفط في رأس تنورة وهكذا يذهب الربح الى المساهمين الكبار وهكذا وجدنا انفسنا نطلب الشركة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار وقال اننا دائما في صراع مع الشركة لانها ترفض الاشتراك في تحديد الاسعار كما يفترض ان تشارك في بيع نفطنا الذي تسلمه الى مساهميها وكانت السعودية حارب لوحدها ولكما طالبت بحق عوقبت على ذلك.

اننا لا نقبل التخفيضات التي فرضتها الشركات ونحن لا نقبل ايضا الشركات المتاجرة لان مثل هذه الشركات لم يكن له وجود من قبل وقد ظهرت الى الوجود بعد عقد الاتفاقية الايرانية الاخيرة مع شركات الكونسيرتيوم وقال ان المادة (٣٢) من الاتفاقية السعودية تعطى الحق لشركة ارامكو في تأليف الشركات التي تديرها وقد طالبنا بان تلحق الشركات المتاجرة بشركة ارامكو ولكن ارامكو رفضت ذلك.

ثم انتقل الى بحث الاتفاقية السعودية اليابانية وقال بان النتائج العملية لهذه الاتفاقية ستظهر بعد التطبيق وسيظهر ان السعودية هي التي تدير العمل لانها اشترطت ان لا تقل نسبة الموظفين السعوديين الذين يعملون داخل الاراضي السعودية عن ٧٠% الذين يعملون خارج السعودية عن ٣٠% كما اشترطت

الاتفاقية انتاج ٧٠ ألف برميل في اليوم واشترطت تصفية ٣٠% من الانتاج في السعودية كما انها استوجبت قيام الصناعات البتروكيميائية وستتألف بموجبها لجنة من السعودية والكويت والشركة لتشرف على المصروفات قبل صرفها هذا بالنسبة للاتفاقية المعقودة مع الشركة اليابانية ولكن المشكلة بالنسبة للسعودية هي شركة ارامكو التي تملك الاحتياطي الكبير من النفط السعودي ولهذا فان التأميم هو الحل الوحيد للمشاكل القائمة مع الشركة ولكننا لا نستطيع الاقدام على هذه الخطوة لاننا لا نملك الامكانيات الكافية لادارة العمل والاتفاق عليه ولهذا قدمنا هنا لنتعاون معكم على تحسين اوضاعنا مع الشركة.

وقال ان هناك نقطة رئيسية في هذا السبيل هي زيادة ضريبة الدخل بنسبة ١٠% كما فعلت فنزويلا.

ان فزويلا تعطي ربحا قدره ١٤ سنتا عن كل دولار تستثمره الشركات في فنزويلا وبنتيجة تطبيق قانون ضريبة الدخل الفنزويلي يكون دخل فنزويلا في الواقع حوالي ٦٩% مع ذلك فلاتزال الشركات باقية في فنزويلا وراغبة في العمل في حين اننا لم نعمل شيئا من هذا القبيل. ولهذا فليس هناك من يلومنا اذا رفعنا ضريبة الدخل ١٠% لاننا يجب ان نحصل على اكثر من ٨٠% من الارباح بالنظر لقلة تكاليف الانتاج عندنا وخلاصة القول انه يقتضي الاتفاق على زيادة ضريبة الدخل في بلادنا.

وبعد ان انتهى سيادة رئيس الوفد السعودي من بياناته المتقدمة تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يتحدث عن الاساس الذي بنيت عليه اتفاقية مناصفة الارباح في فنزويلا وقال اننا ننظر قبل كل شئ الى كمية الاموال المستثمرة في فنزويلا وثم الى المصروفات لكي نستخلص الارباح ونحن نعتقد في دراساتنا على الولايات المتحدة وليس على ما هو جاء في الشرق الاوسط باعتبار ان الظروف بين فنزويلا والولايات المتحدة اكر تشابها ثم قال باننا لاحظنا ان توظيف رأس المال في امريكا يعطي ربحا قدره ١٥% في حين يبلغ هذا الربح في فنزويلا ٣٠% فعملنا على رفع ضريبة الدخل وهكذا قبلت فنزويلا مبدأ مناصفة الارباح في اتفاقياتها وبما ان ضريبة الدخل مرتبطة طبيعيا بميزانية الدولة فلابد وان يعاد النظر في نسبة الضريبة في كل سنة تمشيا مع التعديلات التي تطرأ على

الميزانية وهذه قاعدة اقتصادية سليمة وبنتيجة تطبيق هذه القاعدة عملت فـــنزويلا على رفع الضريبة في عام ١٩٥٨.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بانه يعتقد ان مـــن المؤمـل مناقشــة النقطة الثالثة من جدول الاعمال قبل النقطة الثانية ثم اقترح تأجيل الاجتمــاع الــى يوم غد لكي يتسنى للوفد الايراني دراسة الاقتراحات الجديدة.

فعلق الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم بان عدة اقتراحات قد قدمت الى المؤتمر ولـــهذا سيترتب على اللجنة الفرعية دراستها وتنسيقها وتقديم توصياتها بشأنها.

كما ابدى عضو الوفد الكويتي بانه يفضل ان تتولى اللجنــة الفرعيــة مناقشــة الواضيع واعداد التوصيات لعرضها على المؤتمر.

الا ان رئيس الوفد السعودي فضل ان تناقش المواضيع في المؤتمـــر وان يتـم تبادل الرأي بشأنها بحضور الجميع ليتسنى للجنة الفرعية اعداد التوصيـــات بعـد ذلك.

فعاد عضو الوفد الكويتي الى الكلام قائلا بان الاقتراحات المقدمة تختلـــف عــن بعضها بالشكل فقط.

فأكد رئيس الوفد السعودي بان المناقشة العامة هي السبيل الوحيـــد للحصــول على المعلومات الكافية وتبادل وجهات النظر.

وبعد انتهاء المناقشة اقترح سيادة رئيس المؤتمر (طلعت الشيباني) رفع الجلسة الى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ١٩٦٠/٩/١٣ لمواصلة البحث في الفقـــرة الثالثة من جدول الاعمال على ان توالي اللجنة الفرعيـــة دراســتها فــي الســاعة السادسة من مساء اليوم وبناءا على حصول الموافقة على هــذا الاقــتراح رفعــت الجلسة في الساعة ١١,٤٠.

خلاصة الجلسة الرابعة لمؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقد في بغداد يوم ١٩٦٠/٩/١٣

عقدت اللجنة الفرعية المؤلفة من قبل المؤتمر اجتماعا في الســـاعة العاشــرة والنصف صباحا في بهو امانة العاصمة لوضع صيغة التوصيات التـــي قــررت ان تتقدم بها الى المؤتمر وقد استغرق اجتماعها حوالي الساعة ونصف الساعة وبعـــد

انتهاء الاجتماع عقد المؤتمر اجتماعه الرابع في حوالي الساعة الثانية عشر ظهرا وقد افتتح الكلام سيادة رئيس المؤتمر قائلا لقد اجتمعت اللجنة الفرعية يوم أمس واولت ان تتوصل الى توصيات بالنسبة للموضوع الاول من جدول الاعمال وقد صيغت بالفعل تلك التوصيات وعرضت على رؤساء الوفود حيث تم اقرارها مبدئيا بعد اجراء بعض التعديلات عليها وسيتم عرضها على المؤتمر لمناقشتها بعد اكمال طبعها. اما بشأن الموضوع الثالث من جدول الاعمال فقد توصلت اللجنة الى بعض التوصيات بشأن الاقتراح الخاص بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط واشار الى انه سيترك الكلام حول هذه المؤسسة الى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم لتنوير المؤتمر بما دار في اللجنة الفرعية بهذا الصدد.

فعرض الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم بان اللجنة اقرت تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط وقام بتلاوة مقترحت اللجنة الفرعية الخاصة بتشكيلها وبعد الانتهاء من تلاوتها اشار سيادة رئيس المؤتمر الى انه يود ان يوضح نقاط الخلاف بين مشروع تأسيس المنظمة الذي اقترحه الوفد العراقي وبين المشروع الذي اقترحته اللجنة الفرعية اذ بين بان نقطة الخلاف الاولى تعلق باسم المنظمة حيث كان الوفد العراقي قد اقترح ان يكون اسمها "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام" بينما سميت في المشروع الذي اقترحه اللجنة "منظمة الدول المصدرة للنفط" أي ان الاسم جاء مطلقا وهو تصدير البترول والفرق واضح بين التسميتين اذ يمكن بوجب هذه التسمية ان يدخل البلد المصدر للمنتجات البترولية ضمن هذه المنظمة وقد يكون هناك تعارضا بين مصلح الدول المصدرة للنفط الخام وبين الدول المصدرة للمنتجات.

ولما كانت المصلحة واحدة بالنسبة للدول المصدرة للنفط الخام فيقترح ? تسمى المنظمة "بمنظمة الدول المصدرة للنفط الخام" ثم استفسر سيادته عما اذا كان الاعضاء يودون مناقشة هذا الاقتراح.

فاشار سيادة رئيس الوفد السعودي الى ان المملكة العربية السعودية تصدر النفط الخام والمنتجات ايضا ولهذا فضل ان تستعمل عبارة "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته".

فاوضح سيادة رئيس المؤتمر بان الاقتراح يهدف الى جمع الدول المصدرة للنفط الخام في هذه المنظمة اما اذا كان احد الاقطار يصدر المنتجات ايضا فهذا لا يمنع من انضمامه.

فعاد سيادة رئيس الوفد السعودي الى القول بانه اقترح ان تسمى منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته لان السعودية تحاول ان تصدر جميع نفطها على شكل منتجات في المستقبل.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي مبينا بانه يفضل استعمال كلمة نفط (*Petrolium*) بدلا من كلمة زيت (*Oil*) باعتبار ان الكلمة الاولى هي اكثر فنية ودلالة من الثانية اذ قد تشمل الكلمة الثانية غير النفط من الزيوت الاخرى او قد تشمل المنتجات النفطية ايضا.

وقد استمرت المناقشات بين عضاء الوفود حول تسمية المنظمة مدة من الزمن من الاتفاق على ان تسمى المنظمة "منظمة الدول المصدرة للنفط" على ان تذكر تفاصيل شروط الانتماء الى المنظمة في نظام تأسيسها.

وبعد الانتهاء من ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر بان نقطة الخلاف الثانية تتعلق باقتراح اللجنة الاصة بتشكيل لجنة اخرى تجتمع خلال مدة معينة لتقرر نظام سكرتارية المنظمة ومركز اعمالها والميزانية وغير ذلك من الامور بينما يرى سيادته انه يجب ان يسبق تشكيل هذه اللجنة توقيع اتفاقية بين الدول الاعضاء على تشكيل المنظمة على ان ينص في هذه الاتفاقية على ضرورة وجود سكرتارية لا ضمن بقية المبادئ العامة التي ستتضمنها الاتفاقية ثم يقرر المؤتمر القادم نظام السكرتارية.

فابدى سيادة رئيس الوفد الفنزويلي بانه بين في اجتماعات اللجنة الفرعية بان الوفد الفنزويلي غير مستعد لمناقشة موضوع سكرتارية المنظمة الآن واشار الى انه يعتقد ان من الافضل تشكيل لجنة فرعية لدراسة اعمال السكرتارية وصلاحياتها ومركز اعمالها ثم تتقدم بتوصياتها الى المؤتمر القادم لاقرارها.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا انه يرى ان يتخذ المؤمر قرارا بتشكيل المنظمة وبعد موافقة الحكومات المختصة على هذا القرار سيصبح نافذ المفعول وعندئذ تجتمع اللجنة الفرعية لدراسة موضوع السكرتارية والميزانية وجميع الامور الاخرى وقد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح.

وبعد ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر بان اللجنة اقترحت ان يعقد المؤتمر اجتماعا سنويا وتساءل عما اذا كان بالامكان النص على ان يجتمع المؤتمر سنويا وعند الضرورة ايضا.

فأبدى سيادة رئس الوفد الايراني بان اللجنة اقترحت ان ينص على ان يعقد المؤتمر اجتماعين على الاقل في كل سنة ولا مانع من ان يضاف اليها وعند الضرورة ايضا، فحصلت الموافقة على ذلك.

وبعد ذلك اثيرت نقطة تتعلق بموعد اجتماع اللجنة الفرعية للقيام بالاعمال التحضيرية وبعد المداولة حصلت الموافقة على ان تجتمع اللجنة في بغداد بعد موافقة الحكومات المشتركة في المؤتمر على قرارات المؤتمر على ان لا يتأخر اجتماع اللجنة عن ١ كانون الاول ١٩٦٠.

كما اثيرت نقطة اخرى تعلق بميزانية المنظمة حيث اوضح سيادة رئيس المؤتمر بان المشروع العراقي قد نص على ان تساهم كل دولة في ميزانية المنظمة بنسبة ما تنتجه من النفط او بنسبة عوائدها من النفط وتساءل عما اذا كان هذا الاقتراح مقبولا.

فأيد سيادة رئيس الوفد الايرني موافقته على الاقتراح الا ان سيادة رئيس الوفد السعودي اقترح ان تكون نسبة المسهمة في الميزانية متساوية بين الدول وبعد المناقشة اتفق على ان يترك هذا الموضوع للجنة الفرعية لدراسته.

وقد اثار سيادة رئيس المؤتمر النقطة الاخيرة حول المنظمة وهي التي تتعلق بمحل السكرتارية الدائم واوضح بانه يفضل ان يقرر المؤتمر الان هذا المحل كما اثار الى ان الوفد العراقي كان قد اقترح ان تكون السكرتارية في بغداد باعتبار ان بغداد مركز متوسط بين الدول المنتجة عدا فنزويلا التي تقع في جهة اخرى من العالم. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الوفد العراقي يرى ان ابعاد مقر المنظمة وسكرتاريتها عن الدول المنتجة للنفط يمكن ان يحيطها باجواء غير ملائمة لذلك فان الوفد العراقي يقترح ان يكون مقر السكرتارية في بغداد على ان يكون منصب السكرتير العام بالتناوب بين الدول المشتركة في المنظمة.

فعرض سيادة رئيس الوفد الفنزويلي بانه يفهم بوضوح اهمية وجود السكرتارية في احدى الدول المنتجة ولكن امريكا مثلا بعيدة جدا ومع ذلك فان هيئة الامم المتحدة موجودة في نيويورك وتذهب وفود العالم للاجتماع هناك وتساءل ا ماذا لا

يكون مقر السكرتارية في فنزويلا وتعقد الاجتماعات في بغداد مثلا لذلك اقترح تـوك هذا الموضوع الى اللجنة الفرعية ايضا لدراسته والتقدم بتوصياتها بشأنه بعدئذ.

لدة سوف لن يمضي وقت طويل على انبثاقها الى عالم الحريـــة والنـــور مــرة اخرى بعد ان طمست معالمها. ان الجمهورية السورية الخالدة سوف تنبثق بتصميم شعبها المظفر... ان اولئك الذين كانوا يعتدون على الجمهورية العراقيـــة الخـــالدة ويعتدون على شعبها ويعتدون علينا كان السبب في ذلك خوفهم من تحـــرر اختنـــا سورية النبيلة خوفهم من تحرر الشعب السوري النبيل وتضامنه مع الشعب العراقي النبيل الاخ البار للشعب السوري المظفر

وقال في ٢٣ شباط ١٩٦٠:

" ناضلنا في سبيل تحرير سورية ولبنان فيما مضى ونحن نناضل فـي سـبيل شقيقتنا سورية في هذا اليوم اننا نناضل في سبيل القضاء على الحكـم الفـردي... اننا نشتغل في السر والعلانية لدعم اخواننا ولن يضيرنا تهجم المتهجمين علينا"[١].

وقد خفت الحملات الاعلامية وتبادل الاتهامات بينهما بعد احتفـالات ١٤ تمـوز ١٩٦٠. فقد شارك العراق في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وخلال اجتماعـات الجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول ١٩٦٠ التقى وزير الخارجية العراقي هاشـم جواد بالرئيس جمال عبد الناصر واجرى معه مباحثات حول البلدين [٢] وكان هاشـم جواد يعتقد ان مشكلات العراق الداخلية لا يمكن ان تحل الا بتصفية الاجـواء بيـن الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحـدة ومـن المتحمسـين للمصالحـة بينهما.

اتفاقية التعاون الثقافي مع جمهورية فيتنام الديمقراطية

تمشيا مع سياسة الجمهورية العراقية بعد الثورة في اقامة علاقـات اقتصاديـة وثقافية وسياسية مع اقطار المعسكر الاشتراكي وافـق مجلـس الـوزراء فـي ٣٠ حزيران ١٩٥٩ على تخويل وزير الاقتصاد تشـكيل وفـد تجـاري يمثـل وزارات الاقتصاد والمالية والخارجية واتحاد الصناعات وغرفة التجارة للمفاوضة مـع وفـد

---

(١) نفسه ص ٤٧، ٧٥.

(٢) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ١٧٤.

تجاري لجمهورية فيتنام الديمقراطية برئاسة وزير التجارة الخارجية فيها. حول عقد اتفاق تجاري بين البلدين وقد تم توقيع الاتفاق في عام ١٩٥٩.

وفي ايار ١٩٦٠ تم في موسكو توقيع اتفاق تعاون ثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديمقراطية جاء فيه:

اتفاقية التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديمقراطية

رغبة من حكومتي البلدين في تقوية اواصر الصداقة بين شعبيهما وتنمية التعاون بينهما في ميادين العلم والتربية والثقافة فقد قررنا عقد هذه الاتفاقية في موسكو يوم ٥ ايار ١٩٦٠ من مندوبيهما وهما عبد الوهاب محمود السفير العراقي في موسكو ونغوين وان كين السفير الفيتنامي في موسكو.

وقد تضمنت المادة الاولى العمل على توسيع التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات العلمية والثقافية والتربوية لكلا البلدين والعمل على تسهيل تبادل الزيارات بين اساتذة الجامعة ومدرسي المدارس الثانوية والتكنيكية فضلا عن اعضاء المؤسسات المذكورة وغيرها. وتضمنت المواد الاخرى منح الزمالات الدراسية وتسهيل التحاق الطلبة بالجامعات والمدارس والمعاهد. والعمل على تنظيم الحفلات الموسيقية والفنية والقاء المحاضرات واقامة المعارض الفنية والاثارية والعلمية وتبادل زيارات الوفود الثقافية والفنية والرياضية والطلابية والتعاون بين المنظمات العلمية الرسمية والجمعيات الفنية وتبادل الزيارات والمباريات الودية بين الفرق الرياضية ومنظمات الشباب وتبادل الكتب والنشرات الثقافية والعلمية والفنية والاثار المكررة. وافلام السينما والتعاون في مجال الاذاعة والتلفزيون والصحف وتبادل الخبراء ونشر وترجمة المؤلفات العلمية والثقافية والفنية والادبية وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاقية يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٠ بموجب القانون رقم ١٣٦[١].

---

(١) الوقائع العراقية ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٠.

العلاقة مع تركيا

بمناسبة اجازة الاحزاب السياسية في العراق نبهت الحكومة التركية العراق بشأن ما جاء في النظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اقره المؤتمر الرابع للحزب في السادس من تشرين الاول ١٩٥٩ والذي وصف مصطفى كمال مؤسس الجمهورية التركية (جلاد تركيا) والحركة الكمالية (الشوفينية) فلقد عدت الحكومة التركية ذلك تدخلا في شؤونها ومتعارضا مع قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٦٠ وطلبت اتخاذ التدابير الرادعة لمنع كل ما يضر بالعلاقات الطيبة بين البلدين.

وكانت المادة ٢٣ من النظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني قد نصت"تساند نضال الشعب الكردي في مختلف اجزاء كردستان للتحرر من النير الاستعماري والرجعي ونناضل من اجل حق الامة الكردية في تقرير مصيرها بنفسها"وقد استجابت الحكومة العراقية لطلب الحكومة التركية وطلبت حذف هذه المادة من منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل اعلان اجازة الحزب يوم ٩شباط ١٩٦٠ لما يسببه من توتر في العلاقات مع جيران العراق.

وبعد الانقلاب التركي الذي وقع يوم ٢٧ مايس ١٩٦٠ رحبت الحكومة العراقية بالانقلاب وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ٣٠ مايس وبناء على كتاب وزارة الخارجية رقم ٣٣٢٨/ ٥٠٠ وتاريخ ٣٠ مايس الاعتراف بالحكومة التركية الجديدة برئاسة الجنرال جمال كورسيل مؤكدا ان العلاقات بين العراق وتركيا ستستمر على اساس من الصداقة وحسن الجوار توكيدا لما بينه سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي يوم ٢٧ مايس ١٩٦٠ بوجوب مناصرة الحكومة التركية الجديدة ودعم موقفها الحالي"[١].

ولكن الحكومة التركية الجديدة اتهمت بعض المتنفذين الكرد بوجود اتصالات لهم مع البارزاني لتأليف حكومة كردية مستقلة واشارت الصحف التركية الى ان البارزاني وجماعته تدربوا على اعمال حرب العصابات من اجل ذلك وان اتباعه يتخفون بزي رجال الدين وقد انتشروا في المنطقة الشرقية واتصلوا ببعض المشايخ لايقاظ روح الفتنة استعدادا للثورة والعصيان. وقد هاجمت صحيفة (خه بات) لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق محاكمة اولئك الكرد في تركيا

---

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٣٠ مايس ١٩٦٠.

ونشرت برقيات استنكار ورسائل وعرائض موجهة الى الرئيس التركي في طلب الغائها.

ولكن علاقة التعاون بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعبد الكريم قاسم قد اصابها الفتور لاسباب كثيرة سنشير اليها في الصفحات التالية فتم تعطيل صحيفة (خه بات) واحيلت الى المجلس العرفي بسبب نشرها مقالة بعنوان (الامة الكردية والمادة الثانية من الدستور) التي فهم منها انها اساءة الى وحدة البلاد. ولكن الصحيفة سرعان ما عاودت الصدور وبدأت تنشر سلسلة من المقالات تحت عنوان (سياستنا الخارجية) التي اكدت فيها ان السياسة الخارجية للعراق يجب ان تهتدي بمبدأ الشراكة العربية الكردية في الوطن ودعم قضايا التحرر العربي يجب ان يقابله دعم قضايا الشعب الكردي في كل من تركيا وايران. وذلك يعني دخول العراق في صراعات مع كل من ايران وتركيا مما لم يكن يأتلف والسياسة الخارجية [١] في العراق انذاك.

العلاقة مع ايران

بلغت حدة التوتر بين العراق وايران ذروتها في أواخر عام ١٩٥٩ وتبادل كل من شاه ايران وعبد الكريم قاسم الاتهامات والتهديدات وظهرت على لسان المسؤولين في البلدين تصريحات يتهم كل منهما الاخر باثارة مشكلات الحدود ومشكلة شط العرب وتأجيجها وفي اثناء تلك الازمة كانت مطالب ايران لا تتوقف عند حدود معينة وقد اشفعتها بتحشيد قواتها على الحدود مما ادى الى سحب سفيري البلدين ولكن عام ١٩٦٠ شهد انفراجا في تلك العلاقات والدعوة لحل الخلافات بالوسائل السلمية وتم تعيين اللواء الركن عبد المطلب الامين سفيرا للعراق في ايران في حزيران ١٩٦٠ خلفا للسفير السابق حسين جميل الذي قدم استقالته.

وكان مجلس الوزراء العراقي قد قرر يوم ١٦ اذار ١٩٦٠ تمديد اجل الاتفاق المؤقت بين البلدين بتعيين القوميسيرين على الحدود العراقية الايرانية مدة سنتين تنتهي في ١/ ١٢/ ١٩٦١ وذلك وفق الشروط نفسها المتفق عليها سابقا.

وكان بعض افراد عشيرة جوانرود الايرانية قد لجأوا الى العراق وتم قبولهم لاجئين سياسيين ولذلك قرر مجلس الوزراء العراقي صرف مخصصات لزعمائهم

---

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ٤١٢ - ٤١٤.

لمدة سنتين اعتبارا من ١٢/ ٧/ ١٩٦٠ بنسبة تتراوح بين ٤٠- ١٠ دنانير لكل منهم شهريا (١).

واحتج العراق على تظاهرات معادية جرت ضده في ايران يوم ٢٩ حزيران اطلق المتظاهرون خلالها هتافات معادية لا تنسجم وعلاقات حسن الجوار وكانت هذه المشاعر المعادية ردا على تعليقات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي تتهم شاه ايران بالتعاون مع الملك حسين وجمال عبد الناصر في التآمر على العراق. ثم جاء اعتراف ايران بالكيان الصهيوني (اسرائيل) في ٢٦ تموز ١٩٦٠ ليؤجج المشاعر العربية ضد ايران في طول الوطن العربي وعرضه، ومع ان العراق لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع ايران مثلما فعلت بعض الاقطار العربية. لكنه استنكر هذا العمل في بيان رسمي فقد علق ناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية على التصريح الذي كان شاه ايران قد ادلى به حول اعتراف ايران بالدولة المزعومة اسرائيل"الذي استنكر من جميع الاوساط الاجتماعية والسياسية في الاقطار الاسلامية نظرا لصدوره من دولة مسلمة يعتز شعبها باسلامه وروابطه الدينية ببقية المسلمين في العالم واكد الناطق ان العراق له وطيد الامل نظرا لموقفه الخاص بالنسبة لايران ان تستدرك ايران الخطوة التي اتخذتها بشأن اعترافها باسرائيل بالاسلوب الذي من شأنه ان يعيد ثقة الامة العربية بها وبرد ايران إلى حضيرة الدول الاسلامية التي يحددها العمل من اجل احقاق الحق واقامة العدل في فلسطين علما منها بان الشعب الايراني لن يرتضي فصم عرى الاخوة الاسلامية التي تربطه بالملايين من المسلمين من اجل شرذمة معتدية مارقة من اليهود الصهاينة"(٢).

وكان من نتائج المساعي الدبلوماسية العراقية ان اكدت ايران بانها لم تزد عن تأكيد اعترافها الواقعي منذ عام ١٩٥٠ وانها لا تعترف قانونيا باسرائيل ارضاء للعالم الاسلامي. وقد استنكر الرأي العام العراقي هذا الاعتراف وارسل علماء النجف برقيات الى البروجردي المرجع الديني الاعلى في ايران يستنكرون ذلك فاجابهم ان الحكومة الايرانية لم يحصل منها اعتراف على ما كان من اول الامر. وفي اجتماعات الجامعة العربية في شتورة صرح هاشم جواد بان التطمينات الايرانية بان ايران لا

---

(١) مقررات مجلس الوزراء ١٨ اذار، ١٠ مايس ١٩٦٠.

(٢) ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ص ٤٤.

تعترف قانونيا باسرائيل ولن تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها انما جاءت تحت ضغط الحملة العربية عليها.

وعدا ذلك فقد سادت العلاقات الودية بين الجانبين طول سنة ١٩٦٠ زار وزير الخارجية هاشم جواد ومعه مدير الموانئ العراقي وكبار رجال الادارة والجيش في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠، ميناء عبادان الايراني واستقبلوا بحفاوة بالغة وقد انعشت هذه الزيارة الامال في حل الخلافات بين البلدين [١].

التعديل الوزاري الرابع

ان ثقة عبد الكريم قاسم وثقته المطلقة بقدرته على الامساك بزمام الامور دفعته لقبول اعفاء ثلاثة وزراء ممن استوزروا في اليوم الاول للثورة وبصورة فردية في النصف الاول من سنة ١٩٦٠ وتحت مبررات مختلفة دون ان يبالي عبد الكريم قاسم بطلبات هؤلاء الوزراء المتكررة للاعفاء خاصة وقد عرف عنهم شخصياتهم القوية واحترام عبد الكريم قاسم لآرائهم وكانوا من المؤيدين له. وقد سعى لملء المناصب الوزارية الشاغرة وادخال عناصر جديدة منقادة له ولا تستطيع معارضته. فاجرى في اليوم الذي صدر فيه امر قبول اعفاء محمد حديد تعديلا وزاريا تبادل فيه بعض الوزراء حقائبهم الوزارية وادخل وزيرين جديدين احدهما من تنظيم الضباط الاحرار والاخر من المدنيين.

وفي الثالث من شهر ايار ١٩٦٠ صدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٦٣ الاتي:

بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت:

١- يعين الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد بمنصب وزير الصناعة بدلا من منصب وزير المعارف.

٢- يعين الزعيم الركن اسماعيل ابراهيم العارف بمنصب وزير المعارف.

٣- تعين الدكتورة نزيهة الدليمي بمنصب وزيرة دولة بدلا من وزيرة البلديات.

٤- يعين السيد عباس البلداوي بمنصب وزير البلديات.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

---

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ٤٣٠ - ٤٣٢ - ٤٦٠.

كتب في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة ١٢٧٩ المصادف لليوم الثالث من شهر ايار ١٩٦٠.

مجلس الوزراء
مجلس السيادة [١]

وكان اسماعيل ابراهيم العارف وزير المعارف الجديد من مواليد منطقة الخلص في لواء ديالى سنة ١٩٢٠ وقد تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩ ثم تخرج في كلية الاركان ودرس في الكلية العسكرية واشغل مديرية شعبة الحركات في وزارة الدفاع فسكرتارية رئاسة اركان الجيش في العهد الملكي نال شهادة الحقوق سنة ١٩٥١ انتمى الى تنظيم الضباط الاحرار وعين ملحقا عسكريا في واشنطن ثم آمرا للواء الخامس والعشرين بعد الثورة والذي كان مسؤولا عن امن بغداد له مؤلفات منها مجموعة القوانين والانظمة العسكرية ومعارك حديثة [٢] وأرخ بعد سنوات طويلة دوره السياسي في كتابه الموسوم اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

أما سبب اعفاء السيدة نزيهة الدليمي من وزارة البلديات واعطائها حقيبة وزيرة دولة فقد جاء في اعقاب عدم اجازة الحزب الشيوعي والاستعاضة عنه بحزب داود الصايغ وضمن اطار التوجه الجديد لعبد الكريم قاسم وهو ابعاد الشيوعيين عن الوظائف العليا وتفتيت الحزب الشيوعي وتأجيج الصراع بين قياداته ويرى زكي خيري ان من المفروض ان تترك السيدة نزيهة الدليمي الوزارة نهائيا بعد تحويلها الى وزيرة دولة ولكن الحزب الشيوعي لم يشأ سحبها حرصا منه على عدم الاكثار من اسباب القطيعة مع حكومة عبد الكريم قاسم والنضال الذي بقيت تخوضه ضد الامبريالية وخاصة ضد كارتلها النفطي [٣].

اما عباس البلداوي فهو مولود في بغداد سنة ١٩١٤ ومتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٧ تقلد عدة وظائف قضائية بين ١٩٣٨ و ١٩٤٥ نقلت خدمته الى السلك الاداري سنة ١٩٤٦ وعين قائممقاما لعدة اقضية ثم متصرفا لعدة الوية بين

---

(١) الوقائع العراقية ١٤/ ٥/ ١٩٦٠.

(٢) بقي في الوزارة حتى ثورة ١٩٦٣.

(٣) رسالة زكي خيري الى الباحث قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية ص ٤٤.

١٩٤٦- ١٩٥٨ ومفتشا اداريا ووكيلا لوزارة البلديات سنة ١٩٥٩ ووزيرا سنة ١٩٦٠ [(١)].

وبهذا يكون التعديل الجديد قد اضاف عضوا جديدا من العسكريين الى الوزارة.

تصريحات عبد الكريم قاسم لمراسل صحيفة التايمز اللندنية

في ١٤ حزيران ١٩٦٠ نشرت الصحف المحلية نص مقابلة عبد الكريم قاسم لمكدونالد المحرر في صحيفة التايمس اللندنية.

ففي جواب عن سؤال المراسل عن الخطوات العملية الاولية التي اتخذها العراق في نطاق السياسة العامة قال عبد الكريم قاسم.

بالنظر لما خلفه لنا العهد البائد فان هناك كثيرا من القضايا التي يجب ان نراعيها لاجل رفع مستوى الشعب واهمها هو ان نحرر بلادنا وشعبنا ونضمن له السيادة الكاملة ونجعل ابناء الشعب يشعرون بحريتهم ويدافعون بحماس عن استقلال الوطن"وقال"ان الاصلاحات في البلد يجب ان تتمشى جنبا الى جنب مع بعضها ولا يجوز ان نأخذ ناحية ونترك ناحية اخرى ان اصلاح البلد يسير على اساس تثقيف ابنائه ومحاربة المرض والفقر ويكون ذلك بوضع خطة اقتصادية شاملة لتصنيع البلاد واعمارها وايجاد المشاريع النافعة للزراعة. وتحدث عبد الكريم قاسم عن الاصلاح الزراعي وما تم بشأنه وقال بعد ان نؤمن سلامة الشعب وسلامة البلاد سنباشر بالمرحلة الاخرى وهي مرحلة الانتخابات ومرحلة الدستور الدائم ومرحلة انتخاب المجلس الوطني واستطيع ان اؤكد ان هذه المرحلة ليست بعيدة وعن العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة قال كنا منذ انبثاق ثورتنا وفي كل تصرفاتنا حتى الان نعمل على مساعدة الشعوب العربية والدول العربية في كل جزء من أجزائها فهذه مساعداتنا للجزائر وهذه مساعداتنا لفلسطين وهذه مساعداتنا لعمان ماديا ومعنويا وكذلك تعاوننا مع المغرب وتونس والسودان ولبنان وروح الصداقة التي نحملها تجاه السعودية وليبيا واليمن والاردن والمناطق العربية الاخرى سواء كانت متحررة او غير متحررة فاننا نسعى في سبيل مساندتها وانقاذها من ورطتها. ارجو ان تعتقد بانه لا يوجد بيننا وبين أي فرد في الجمهورية العربية عداء شخصي او قصد بل

---

(١) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٧٥٨، ٧٧٤.

بالعكس فاننا نضمر الخير والموفقية الى ابناء الشعب وسوف نكون بجانبهم في كل معضلة او شدة تجاه الطامعين والمستعمرين، فالدول العربية ونحن نتكلم عن العراق بصورة خاصة تشعر كلها بشعور واحد تجاه الشدائد والملمات، اما ما يقال تجاه العراق والاقوال فانني واثق من ان ذلك ناجم عن الخطأ والزلل الذي اقترفه اخواننا هناك بحق العراق نتيجة لتصرفات المغرضين والمسيئين والموتورين والطائشين في خارج العراق اما نتيجة تلك التصرفات وذلك العدوان الذي نجم عن معاونتهم للمتآمرين على سلامة وطننا وبلدنا فاعتقد انهم بقوا في خجلهم وخطئهم ونحن تمكنا باعتمادنا على الباري عز وجل وعلى شعبنا وعلى تصرفاتنا العادلة وبالصبر الطويل والتصميم على الدفاع عن وطننا وشعبنا وعدم اعطاء المجال لأي فرد او فئة او جهة او دولة للتدخل في شؤوننا تمكنا من ان نجتاز تلك المحن وان العراق الآن قد تركز كيانه ووضحت سياسته للعالم وهو دولة مسالمة محايدة لا تعتدي على احد ولا تقبل بالعدوان مطلقا ولا تتدخل في شؤون الآخرين، وان العراق بلد يعتز بسيادته الكاملة وحماية حقوق ابناء شعبه، وبهذه المناسبة فانني اؤكد لكم باننا لن نحمل حقدا او غيظا تجاه احد ولم نكن سببا او طرفا في النزاع لأن العدوان كان من جانب واحد فقط ونحن كنا طول تلك المدة منشغلين في بناء بلدنا ومكافحة الطامعين والمستعمرين ورفع مستوى ابناء شعبنا وخدمة امتنا العربية المجيدة وان النزاع كان من طرف واحد، ولهذا فانني قد استغرب عندما اسأل او عندما يستفسر احد مني عن امكانية تسوية النزاع بيننا وبين الجمهورية العربية وبهذه المناسبة اود ان اؤكد لك ولاي شخص في العالم بان الدول العربية متفقة فيما بينها في الشؤون التي تهم مصلحة العرب.

وعن الاحزاب قال عبد الكريم قاسم"انني لا انتمي في الوقت الحاضر وحتى في المستقبل الى أي حزب او أشكل أي حزب يمثل سياستي واتجاهي فان الشعب بمجموعه هو حزبي ولا ارغب في ان اكون مع الاقلية بل ارغب في ان اكون مع الاكثرية انني دوما مع مجموع الشعب وانني اؤكد ان جميع الاحزاب هم معي وان جميع افراد الشعب الآخرين الذين هم خارج الاحزاب هم معي ولا يمكن لاي احد ان يكون ضدي الا اذا كان ناكرا للجميل او عميلا للاجنبي وانني اعتقد ان هذا الشخص غير موجود في بلدنا ان الاحزاب وجدت في هذا البلد وفقا للنهج الديمقراطي الذي انتهجناه وانني اريد وجودها وانها تسير بطرق عادلة ملائمة تؤمن جمع صفوف

ابناء الشعب ولا توجد التفرقة بينهم وان الاحزاب ان اخطأت في اول الامر فسوف لا يستمر خطأها لان هدف الجميع هو خدمة الجمهورية.

وعن سؤال حول امكانية اتحاد فرعي الحزب الشيوعي المجاز وغير المجاز قلت ان الاحزاب بحد ذاتها قد اخطأت في اول الامر فان الخطأ سوف لا يستمر وانها ستصلح خطأها في المستقبل فجميع الاحزاب يجب ان تعمل لمصلحة الوطن ولخدمة المبادئ التي نوهنا عنها في اجابتنا، على السؤال السابق ولا يمكن لأحد الاحزاب. مهما تكن اتجاهاته ان يسير ضد خط الثورة او السلطة الوطنية التي خدمت وتخدم مصلحة مجموع الشعب دون تفريق او تمييز لبلورة اهداف الثورة والمحافظة على مكتسباتها وان الاحزاب التي أجزناها لها مطلق الحرية بانضمام أي فرد اليها من أي جماعة او أي فرد من ابناء الشعب وفيما يتعلق بالحزب الشيوعي فقد سبق لنا ان اجزناه ونحن لا نسأل عن الناس الذين ينضمون اليه لانهم عندما ينضمون اليه فهم ينتمون بموجب الأسس والشروط الموجودة لدى الحزب المجاز، ومن شروط وأسس كل حزب مجاز خدمة الجمهورية العراقية والدفاع عن الاستقلال الوطني وتأمين السيادة المطلقة لابناء الشعب وخدمة الامة العربية المجيدة ومثلما يوجد احزاب في العالم ومن ضمنها بريطانيا حيث يوجد فيها حزب شيوعي واحزاب للعمال وحزب للمحافظين وحزب الاحرار فهل يمكن ان يكون او يعمل أي حزب منهم ضد مصلحة بريطانيا؟

قال مكدونالد: نعم قد يكون فإن الحزب الشيوعي كان قد عمل ضد مصلحة بريطانيا في بعض الاحيان ولو انه يعتبر حزبا صغيرا جدا الا انه في بداية الحرب الماضية قام باعمال ضد مجهود بريطانيا الحربي وخلق بعض الحالات الاضرابية دون ان يكون لها أي مبرر اقتصادي، كما ان هناك حزبا في اقصى اليمين كان يؤيد المانيا النازية وهو يعتبر ضد بريطانيا ولكن بصورة عامة وباستثناء هذين الحزبين المتطرفين الى اقصى اليمين او الى اقصى اليسار فان الاحزاب الباقية تعمل لمصلحة بريطانيا دوما.

الزعيم عبد الكريم: ربما كان هؤلاء ضد مصلحة بريطانيا في افكارهم ولكن هل قاموا بعمل ايجابي ضدها وصل الى حد الخيانة؟

مكدونالد: انني لاعتقد بانهم وصلوا الى هذا الحد، نعم انهم قاموا بدعايات ضد الحرب من جانبهم واثاروا بعض الدعوات وحرضوا على الاضرابات ولكن ذلك كان غير مؤثر لأن الناس لم يأخذوا دعواتهم تلك بالجدية بل كانوا يضحكون منهم.

الزعيم: انني افهم من كلامك ان الاعمال التي قاموا بها لم تكن لها تلك الاهمية الكبرى بحيث تؤثر على مصلحة بريطانيا والا فما هو السبب في عدم حل تلك الاحزاب في بريطانيا بالنظر لأن اعمالهم ضد مصلحة بريطانيا وليس من المصلحة بقاء الحزب او استمرار العمل فيه.

تغيير المسكوكات والاوراق النقدية

مرسوم جمهوري رقم ٤١٥

في السابع من آيار ١٩٥٩ صدر قانون العمل العراقية الذي الغى قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١. ثم تلى ذلك صدور قوانين تحدد شكل الاوراق النقدية وقياسها وتفاصيل الكتابة عليها وانواع المسكوكات النقدية المعدنية ونسبة الفضة وما يكتب عليها. وقد أكمل البنك المركزي العراقي طبع الاوراق النقدية الجديدة التي تحمل شعار الجمهورية العراقية ووضعت الوجبة الاولى منها في التداول في عيد الجمهورية الاول (١٩٥٩) وفي ١٢ تموز ١٩٦٠ تم الغاء العملات القديمة التي لا تحمل شعار الجمهورية واستبدالها بالعملة الجديدة فصدر المرسوم الآتي:- "استنادا الى الفقرة السادسة من المادة السابعة والمادة التاسعة من قانون عملة الجمهورية العراقية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير المالية اصدرنا هذا المرسوم الجمهوري:

المادة الاولى: تغيير جميع المسكوكات والاوراق النقدية المتداول بها بموجب القوانين والانظمة المرعية والتي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية عملة غير قانونية ولا تصح التأديات بها اعتبارا من السادس من كانون الثاني ١٩٦١

المادة الثانية: على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من محرم ١٣٨٠ المصادف لليوم الثاني عشر من تموز ١٩٦٠.

رئيس الوزراء

رئيس مجلس السيادة (١)

وقد تم تنفيذ هذا المرسوم بصدور القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٠ والذي نص في مادته الاولى على ان للبنك المركزي العراقي او من يخوله ان يعوض

---

(١) الحرية ٢٢ تموز ١٩٦٠.

الاوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية والتي تصبح عملة غير قانونية لا تصح التأديات بها اعتبارا من التاريخ المعين في المرسوم الجمهوري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠ على ان ينفذ هذا القانون يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦١.

اتفاقية ثقافية مع جمهورية منغوليا الشعبية

وفي بداية مايس ١٩٦٠ زار وفد من منغوليا الشعبية بغداد واجرى محادثات مع وفد من وزارة المعارف العراقية لعقد اتفاقية ثقافية بين البلدين وفي بداية الاجتماع يوم ٣ مايس القى وزير المعارف وكالة الدكتور فيصل السامر كلمة حيا فيها الضيوف المنغوليين ورسل الثقافة والعلم والمعرفة والصداقة بين البلدين وقد تمخضت المباحثات عن توقيع اتفاقية ثقافية في الخامس من مايس جاء في مقدمتها: رغبة من حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية منغوليا الشعبية في تحقيق التعاون الثقافي بين بلديهما ودعما لاواصر الصداقة والتفاهم المشترك بين شعبيهما ورغبة منهما في عقد اتفاقية تتناول تعزيز امور التربية والتعليم والتعرف على نواحي الثقافة والعلوم والفنون في بلد كل من الطرفين فقد تم توقيع اتفاقية ثقافية بينهما يوم ٥ ايار ١٩٦٠ في بغداد.

تضمنت المادة الاولى تبادل الاساتذة ومدرسي الجامعة والكليات والمدارس واعضاء المعاهد العلمية والثقافية والتربوية ونصت المواد الاخرى على تبادل الزمالات الدراسية والبحوث وموظفي الحكومة للدراسة والتدريب والبحث العلمي في معاهدها والقاء المحاضرات واقامة المعارض الفنية والعلمية والحفلات الموسيقية والمسرحية والافلام وزيارات الوَفود والتعاون بين الجمعيات العلمية والفنية والادبية وتبادل المشورة الفنية والمعلومات والدراسات وترجمة ونشر المؤلفات وتبادل الكتب والمجلات والمطبوعات والتعاون في مجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون وتوفير المقاعد الدراسية في الجامعات والمراكز الثقافية وانشاء المؤسسات الثقافية.

وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء قانون تصديق الاتفاقية برقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ يوم ١٤ حزيران ١٩٦٠ [1]

---

(١) الوقائع العراقية ٢٢ حزيران ١٩٦٠.

احتفالات الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز

مع حلول الذكرى الثانية لثورة ١٤ تمـوز باشـرت الحكومـة بالاسـتعداد للاحتفال بها في وسط اجواء من الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان الامن ولذلك سعت الحكومة إلى انجاح تلك الاحتفالات وتنظيمها فاصدرت البيان الاتـي يـوم ٩ تمـوز ١٩٦٠ [١]:

بيان رقم ١٣٠
صادر من الحاكم العسكري العام
حول تنظيم مهرجانات الاحتفال بذكرى الثورة

بمناسبة الابتهاج بالذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز الخـالدة سـتقام الافـراح والمهرجانات والاستعراض في بغداد، وقد وجهت الحكومة الدعوة الى وفود الـدول الصديقة والشقيقة لمشاركتنا افراحنا، وان التزام المواطنين الكرام بالمحافظة علـى الامن والنظام والظهور بالمظهر اللائق امام الوفود مما يزيد من حصـول الازدحـام الذي يعرقل سير الوفود والمدعوين الى ساحة التحرير في الباب الشرقي ومغادرتـهم اياها بعد انتهاء مراسيم الاحتفالات يومـي ١٤ و ١٥ تمـوز ١٩٦٠ وبنـاء علـى مقتضيات المصلحة العامة ولمتطلبات الامن واستنادا الى الصلاحيـة المخولـة لنـا بموجب احكام الفقرتين ٩ و ١٠ من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقـم ١٨ لسنة ٣٥ قررنا ما يلي:

١- منع مرور واقتراب الاشخاص وكافة وسائط النقل اعتبارا مـن السـاعة الواحدة من صباح يوم ١٤ تموز حتى انتـهاء المـهرجانات الشـعبية وانصـراف المدعوين يوم ١٥-٧- ١٩٦٠ الى ساحة التحرير من الساحات والاماكن المؤديـة اليها ذهابا وايابا وهي:

١- ساحة الخلاني في شارع الجمهورية.
٢- ساحة النافورة في شـارع الكفاح.
٣- ساحة جمعية الطيران.
٤- ساحة النصر.
٥- ساحة الجمهورية.
٦- ساحة السنك.

---

(١) اتحاد الشعب ١٠/ ٧/ ١٩٦٠.

٢- يسمح للمواطنين الكرام بالوقوف لمشاهدة المهرجانات في الاماكن والساحات الكائنة خارج حدود المنطقة المعينة في الفقرة اعلاه على ان لا يعرقل ذلك سير الارتال والمهرجانات.

٣- يمنع منعا باتا اقتراب المواطنين من كافة العجلات العسكرية ونقاط الحراسة المكلفة بالمحافظة على الامن والنظام في المناطق المختلفة ببغداد.

٤- على كافة سلطات الشرطة والامن والانضباط العسكري العمل على تنفيذ هذا البيان واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين منهم.

٥- يعاقب المخالف لاحكام هذا البيان وفق المادة ١٥ من المرسوم بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين وبالغرامة التي لا تزيد على ١٥٠ دينارا.

اللواء الركن

احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

وبهذه المناسبة صدرت الاوامر بتخفيض محكوميات السجناء المدنيين والعسكريين وبخاصة الذين صدرت الاحكام بحقهم من المجالس العرفية ومعظمهم من الشيوعيين. ففي الاول من تموز نشرت جريدة اتحاد الشعب البيان الاتي:

بيان الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الى ابناء الشعب المظفر في الجمهورية العراقية الخالدة

أولا- استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة ب- ١ من المادة الرابعة من قانون تعديل مرسوم الادارة العرفية المرقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ قررنا تخفيف الاحكام الصادرة من المجالس العرفية كما يلي:

آ- يعفى من حكم عليهم بالحبس ثلاثة اشهر وما دون ويطلق سراحهم فورا.

ب- يخفض حكم من حكم عليهم بالحبس اربعة اشهر وما دون الى مدة شهر واحد فقط.

ج- يخفف حكم من حكم عليهم بالحبس ستة اشهر وما دون الى الحبس لمدة شهرين فقط.

د- يخفف حكم من حكم عليهم بالحبس سنة واحدة وما دون الى الحبس لمدة اربعة اشهر.

ثانيا- قررنا تأليف لجنة من كبار الحكام يوم السبت الموافق ٢ تموز ١٩٦٠ لدرس جميع الاحكام الصادرة بحق المحكومين الاخرين من المجالس العرفية وسوف تقدم الينا قضاياهم باقرب فرصة للنظر بتخفيف العقوبات وفقا لروح العدل.

ثالثا- سوف ينظر مجلس الوزراء في يوم السبت الموافق ٢ تموز ١٩٦٠ بتخفيف نسبة معينة من عقوبات المساجين الاخرين.

رابعا- على جميع ابناء الشعب العمل على مكافحة الفتنة والتفرقة وحذار من دسائس العدو واطلب من اخواننا ابناء الشعب احلال روح المحبة والوئام والعدل والمساواة والحرية والامان ومكافحة العدوان والاعتزاز بالسيادة الكاملة والاستقلال لشعبنا ووطننا وامتنا. ان العدو يحاول ان يفرق صفوفكم فحذار من التفرقة وكونوا عيونا ساهرة وحراسا امناء لمصلحة الشعب والوطن وعليكم بجمع الكلمة فهي اساس القوة والمجد للجمهورية العراقية الخالدة.

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام

للقوات المسلحة

وطبقا لما ورد في الفقرة ثانيا من هذا البيان صدر المرسوم الجمهوري رقم ٣٨٥ الآتي:

" بمناسبة الذكرى الثانية لثورة الرابع عشر من تموز الخالدة وبناء على ماتقتضيه المصلحة ورحمة بالمساجين وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

تنزل عشر بالمائة (١٠%) مما تبقى من مقدار مدد العقوبات المحكوم فيها على جميع المساجين المدنيين والعسكريين وكذلك المسجونين في المدارس والاصلاحية والمكتسبة احكامهم الدرجة القطعية والصادرة من المحاكم المدنية والعسكرية والمحكمة العسكرية العليا الخاصة والمجالس العرفية العسكرية.

ينفذ هذا المرسوم اعتبارا من ١٤ تموز ١٩٦٠.

على وزراء الدفاع والعدل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثاني من شهر تموز ١٩٦٠.

مجلس الوزراء   مجلس السيادة [١]

---

(١) الوقائع العراقية ٦/ ٧/ ١٩٦٠.

واتبع ذلك بيان اصدره عبد الكريم قاسم يقضي بصرف منحة نصف راتب اسمي للموظفين والمستخدمين والاجراء والمتقاعدين

وفي الوقت الذي اجرى فيه عبد الكريم قاسم هذه التخفيضات في محكوميات السجناء فانه تشدد في تنفيذ احكام المحكمة العسكرية العليا الخاصة الصادرة بحق عدد من رجال العهد السابق والقوميين المحكومين في احداث الموصل سنة ١٩٥٩ ومنهم من تم اعدامه فصدر المرسوم الجمهوري رقم ٤٠٤ الاتي:

" حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على الضباط المجرمين التالية اسماؤهم باحكام مختلفة مع عقوبة الطرد التبعية التي اقترنت بالتصديق. واستنادا الى المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

طرد الضباط التالية اسماؤهم من الخدمة في الجيش

١- الفريق الركن المتقاعد رفيق عارف

٢- اللواء الركن المتقاعد عمر علي

٣- الزعيم الركن المتقاعد وفيق عارف

٤- الزعيم الركن المتقاعد احمد مرعي

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر محرم سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم العاشر من شهر تموز ١٩٦٠.

مجلس الوزراء   مجلس السيادة [١]

ثم تلاه المرسوم الجمهوري رقم ٤٢٩

" حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على الضباط المجرمين باحكام مختلفة مع عقوبة الطرد التبعية التي اقترنت بالتصديق واستنادا الى المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري وما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

طرد الضباط التالية اسماؤهم من الخدمة في الجيش

---

(١) الوقائع العراقية ١٣ آب ١٩٦٠.

١- الزعيم الركن المتقاعد ناظم كامل الطبقجلي
٢- العقيد الاحتياط المتقاعد مصطفى رفعت الحاج سري
٣- العقيد المتقاعد خليل سلمان
٤- عقيد الجو عبد الله ناجي آل ياسين
٥- العقيد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح
٦- العقيد الاحتياط المتقاعد ابراهيم سيد علي الكيلاني
٧- العقيد الركن المتقاعد جميل مهدي الخشالي
٨- العقيد الركن المتقاعد سعيد محمد الشيخ
٩- المقدم الركن المتقاعد عبد العزيز احمد شهاب
١٠- المقدم الركن المتقاعد علي توفيق
١١- المقدم المتقاعد اسماعيل هرمز
١٢- المقدم المتقاعد يوسف يونس كشمولة
١٣- المقدم الركن المتقاعد يونس طه عطار باشي
١٤- المقدم المتقاعد كامل طه الدبوني
١٥- المقدم المتقاعد عبد الله احمد الجبوري
١٦- الرئيس الأول توفيق يحيى اغا
١٧- الرئيس الأول مجيد حميد الجلبي
١٨- الرئيس الركن داود سيد خليل
١٩- الرئيس يحيى حسين الحمادي
٢٠- الرئيس زكريا طه
٢١- الرئيس هاشم الدبوني
٢٢- الرئيس الطيار قاسم محمد علي العزاوي
٢٣- الرئيس الركن نافع داود احمد
٢٤- الرئيس محمد امين عبد القادر
٢٥- الرئيس صديق سعيد علي الصفار
٢٦- الرئيس منعم حميد
٢٧- الرئيس الصيدلي امين مجيد كركجي
٢٨- الرئيس حازم حسن العلي

٢٩- الرئيس صديق اسماعيل مصطفى
٣٠- الرئيس محمد سعيد قاسم
٣١- الملازم الأول حازم خطاب
٣٢- الملازم الأول غانم فتحي
٣٣- الملازم الأول سلطان خلف
٣٤- الملازم الأول غانم محمد العبد الله
٣٥- الملازم الأول كامل اسماعيل مصطفى
٣٦- الملازم الأول حسن محمد صالح
٣٧- الملازم الأول سالم حسين الرحاوي
٣٨- الملازم الطيار احمد مهدي عاشور
٣٩- الملازم الطيار فاضل ناصر
٤٠- الملازم مظفر صالح
٤١- الملازم عبد المحسن اسماعيل عموري
٤٢- الملازم سعيد محمد فتحي
٤٣- الملازم هاشم يونس اسماعيل
٤٤- الملازم هاني عبد القادر
٤٥- الملازم عبد الرزاق اسماعيل
٤٦- الملازم طارق حسين
٤٧- الملازم ذنون يونس
٤٨- الملازم ساطع شريف الحاتم
٤٩- الملازم سالم يحيى عبد الحافظ
٥٠- الملازم سالم محمد سعيد الحجية
٥١- الملازم حازم محمد هاشم العمري
٥٢- الملازم عبد الرحمن مصطفى
٥٣- الملازم حاتم عبد العزيز
٥٤- الملازم هاشم عبد العزيز

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر تموز ١٩٦٠.

مجلس الوزراء　　　　　　مجلس السيادة [١]

بيان من الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الى ابناء الشعب الكرام

بمناسبة الذكرى الثانية المجيدة لعيد ثورة ١٤ تموز وهو اليوم المظفر لتأسيس الجمهورية العراقية الخالدة وتمشيا مع اهداف ثورتنا المباركة بالترفيه عن المواطنين في ارجاء البلاد فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٩ تموز ١٩٦٠ صرف منحة نصف راتب اسمي لشهر واحد بدون غلاء المعيشة الى الموظفين والمستخدمين والاجراء والمتقاعدين كافة في الدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من الموجودين في الخدمة خلال النصف الاول من شهر تموز الحالي على ان تؤمن وزارة المالية صرف هذه المنحة قبل يوم ١٤ تموز [٢]

وبهذه المناسبة هنأ عبد الكريم قاسم يوم ١٤ تموز الشعب العراقي بحلول العيد الوطني الكبير وحذره من دسائس العدو والمستعمر والتفرقة نشرت الصحف المحلية البيان الاتي:

بمناسبة الذكرى الثانية المجيدة لثورة ١٤ تموز الخالدة التي ازاحت عن وطننا كابوس الظلم والتعسف وحررت بلادنا العزيزة من قوى الشر والاستعمار فازالت العهد المباد واقامت الصرح القوي الشامخ للجمهورية العراقية الخالدة وحققت امل الشعب النبيل بالاستقلال التام والسيادة الكاملة المطلقة والحرية والديمقراطية والسلم.

واني بهذه المناسبة العظيمة أهدي إلى ابناء شعبنا المظفر وافراد القوات المسلحة من المراتب والضباط كافة والعاملين المخلصين في الجيش والشرطة والحرس اخلص التهاني والتمنيات له وليهنأ الجميع بهذا العيد الوطني السعيد وبثورتنا المباركة وتأسيس جمهوريتنا العراقية الخالدة القوية المسالمة المحايدة. وارجو الله أن ينعم الشعب في عهدها الطيب بالرفاه ونعم العلم والحرية والخير. وأن

---

(١) الوقائع العراقية ١٧ آب ١٩٦٠.

(٢) الحرية ١٢ تموز ١٩٦٠.

يعزز كيانها ويبارك في جهود ابنائها البررة ويقيها شر الغادرين والطامعين والخونة والمستعمرين فيحل العام الثالث من عمر جمهوريتنا المجيد الزاهر في فجر يوم ١٤ تموز وابناء الشعب كلهم في غمرة البهجة والسرور والثقة بالمستقبل الزاهر يجمعهم العمل في سبيل الله والشعب والوطن والتفاني في سبيل المصلحة العامة وحب الخير والاحسان ومحاربة التفرقة والابتعاد عن العدالة ونصرة الحق والحفاظ على مكاسب ثورة ١٤ تموز الخالدة وصيانة الاستقلال الوطني لجمهوريتنا والدفاع عن بلادنا الخالدة.

وحذار ايها الشعب من دسائس العدو والمستعمر وحذار من التفرقة وختاما ارجو من الباري عز وجل أن يعيد هذه الذكرى الطيبة على ابناء الشعب العراقي المظفر اينما كانوا خارج الوطن وفي ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة وعلى اخواننا واصدقائنا في البلاد العربية العزيزة والدول الصديقة بالخير والعز والنصر والسلام.

اللواء الركن

عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

وبهذه المناسبة تم افتتاح عدد من المشاريع ووضع الحجر الاساس لمشاريع اخرى ففي يوم ١٠ تموز اقيم حفل افتتاح (شارع ١٤ تموز) في متنزه ١٤ تموز حضره عبد الكريم قاسم الذي افتتح الشارع.

وفي اليوم التالي افتتح شارع (عبد الكريم قاسم) حيث جرى احتفال كبير بالمناسبة. وهذا الشارع يمتد من قلب بغداد عبر السدة الشرقية ويمر في منطقة بعثرت فيها الصرائف.

وفي يوم ١٢ تموز-افتتح شارع الجمهورية (الخلفاء حاليا) وفي اليوم نفسه تم افتتاح حديقة الامة في الباب الشرقي (ساحة التحرير حاليا) يوم ١٤ تموز،.

وفي اليوم التالي اقيم حفل افتتاح مستشفى الطوارئ في العلوية ووضع حجر الاساس لكل من جامع عادلة (الصغير) وجامع الاربك الجديد المجاور لوزارة الدفاع. وفي ١٦ تموز تم افتتاح القسم الثاني من مدينة الضباط وقال عبد الكريم قاسم"راعينا ضرورة ايجاد المناطق الصالحة لسكنى ابناء الشعب فقررنا انشاء

القرى والمدن في هذه المناطق نجمع مختلف ابناء الشعب منهم اخواني ابناء الصرائف حيث انشئت لهم (مدينة الثورة) (مدينة صدام حاليا) وهذه المدينة هي جزء من قرى ومدن اخرى ستنشأ لهم خلال هذا العام وفي السنوات القادمة حتى نتخلص نهائيا وجذريا وكليا من الصرائف المبعثرة في هذه المنطقة ففي هذا اليوم سوف يفتتح لهم ما يقارب (٩١١) دارا بعد افتتاح مدينة الرشاد.

وكان الحجر الاساس لمدينة الرشاد قد وضع يوم ٢٤ اذار ١٩٦٠ فافتتح عبد الكريم قاسم القسم الاول منها يوم ١٦ تموز وقال"هذه المدينة للمشردين والمشردات والعجزة والمقطوعين وسوف تنظم بها المشاغل والمصانع وتبنى فيها المرافق الصحية والمرافق الاجتماعية ولشد ما يسرنا ايها الاخوان ان في مثل هذه الساعة بالضبط ينوب عنا في الشمال متصرف لواء الموصل في افتتاح مدينة ربيعة

وفي معظم خطبه كان عبد الكريم قاسم يكرر انه"لا يريد افقار الاغنياء بل يريد ان يرفع مستوى الفقراء الى مستوى الاغنياء وانه سيكون لكل مواطن بيت خاص به"وفي حفل افتتاح مشروع اسكان اصحاب الصرائف يوم ١٦ تموز قال:

" ان الثورة لن تتوقف مطلقا ما دامت هناك الصرائف منتشرة في ارجاء العراق هذه المعالم المنتشرة في ارجاء العراق هي من بقايا العهد المباد. لقد ابدنا ذلك العهد وابدنا ما بناه المستعمر والطامع في بلدنا واننا اليوم نزيل تلك المعالم ليحل محلها العيش الرغيد والحياة المكرمة العزيزة الجانب. لشعب طيب مطلق التصرف في بلده. هذه القرية او المدينة سميت بمدينة الثورة وهي جزء من اجزاء واقسام عديدة سوف تنتشر في هذه المنطقة وفي المناطق الاخرى وارجاء اخرى من بغداد والمدن الاخرى في ارجاء العراق. وان الطرق العصرية المبلطة تبليطا حديثا لابد ويجب ان تمر بين هذه المناطق سوف يمر من جانب هذه المدينة الطريق الموصل من شمال بغداد الى جنوبها وتقطع هذا الطريق عدة طرق فرعية تصل شرق بغداد بغربها ان ابناء الشعب سيساهمون مع الرجال المسؤولين عن ادارتهم في بناء البيوت والقرى الاخرى التي تخصص لاخواننا الفقراء وذوي الدخل المحدود واصحاب الصرائف فهناك العمل يجري على اقسام عديدة منها ان تنشأ دور من قبل الرجال المسؤولين مباشرة وتوزع، ومنها توزع اليهم ارض مقابل ثمن بسيط ويباشر ببنائها ابناء الشعب وفق تصميم معين تعده وزارة البلديات بالتعاون مع

وزارة الاشغال والاسكان ومنها مناطق تعطى مجانا بدون مقابل ويهيأ لها التصميم الكافي واضافة الى ذلك تعطى بعض المواد الانشائية والتسهيلات الممكنة لبناء تلك الدور... وسوف يسكنها اصحاب الصرائف بعد مضي مدة لا تزيد على خمس سنوات وسوف نتخلص من جميع الصرائف المبعثرة في هذه المنطقة بالذات... انني ابشر اخواني اصحاب الصرائف ان هذه المنطقة والمناطق الاخرى التي تنحصر ما بين السدة الشرقية والطريق المبلط الذي يكون بعرض ٦٠ مترا والذي يمر بجانب ترعة من الشمال الى الجنوب سوف تكون هذه المنطقة من اجمل المناطق في بغداد"

وفي حفل افتتاح معرض ١٤ تموز في المنصور يوم ١٦ تموز قال:"ان العراق قد أسس مصلحة المعارض منذ مدة قريبة ولكنه مصمم كل التصميم على خلق روح قوية بناءة في هذا المضمار وسوف يشترك العراق في معارض دولية كثيرة في العام القادم واننا بمناسبة استقلال قبرص فان العراق سوف يشترك في (معرض قبرص) في اليوم الثالث والعشرين من ايلول اذا اشتركت الدول العربية في هذا المعرض وساهمت فيه. ذلك لاننا نحن الدول العربية نشترك ونساهم في المعارض التي لا تشترك فيها دولة عدوة لدودة لبلادنا وقد اخبرت سيادة وزير التجارة بهذه الفكرة وسوف تقوم مصلحة المعارض باعداد العدة لذلك ".

وخاطب الفلاحين في افتتاح حفل توزيع الاراضي على الفلاحين في منطقة الطارمية يوم ١٧ تموز قائلا:

" انني ارجو منكم ان تنزعوا من قلوبكم كل غيظ وحقد على المواطن الذي كان فيما مضى اقطاعيا وقد اصبح في هذا اليوم مزارعا. ان المزارعين والفلاحين في هذا اليوم يشتغلون يدا واحدة في سبيل الانتاج الطيب وخدمة هذا الوطن. في هذا اليوم بالذات سيوزع عليكم وعلى اخوانكم الفلاحين الاخرين والمزارعين ما يقارب (١٨٩٧) سند تمليك لقطع من الارض ومساحة كل قطعة من هذه القطع (٤٠) دونما او اقل بقليل او اكثر بكثير وان هذا التوزيع سيتم في آن واحد في هذا المحل وفي الديوانية في الحمزة وفي ديالى وفي مناطق اخرى من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب

وافتتح معهد الزهراء للبنات في الكاظمية يوم ١٧ تموز وكانت الادارة المحلية قد انشأت هذا المعهد كما اعلن عن افتتاح ثلاثة معاهد اخرى يوم ١٨ تموز.

وافتتح عبد الكريم قاسم ملعب وحديقة الحرية للاطفال يوم ١٧ تموز ١٩٦٠ وجرى افتتاح القسم الثاني من مشروع اسكان غربي بغداد يوم ١٨ تموز وافتتاح (مدينة القاسم) التي بنيت لضباط الجيش وعوائلهم في يوم ١٨ تموز ايضا حيث قال عبد الكريم قاسم"سوف لا يبقى أي فرد من ابناء البلاد بدون سكن عامر مرفه صحي متمدن عصري حديث"وافتتح قاعة الخلد في كرادة مريم في اليوم نفسه وقد اريد لهذه القاعة ان تكون"مجتمعا وندوة للعلم والمحاضرات والتمثيل

وفي اليوم التالي تم افتتاح المدرسة المستنصرية على شاطئ دجلة ووضع الحجر الاساس للفرن الذري في التويثة في ٢٠ تموز والذي دعاه عبد الكريم قاسم بمشروع تموز ووصفه (المشروع الخطير) وقال:"نتائجه خطيرة ومفيدة لابناء الشعب والوطن ومفيدة لابناء اخواننا في الدول العربية جميعا. لقد اخترنا له ارضا واسعة فسيحة تقارب مساحتها ٤٨٠ دونما وباستطاعتنا زيادة هذا المقدار ان تطلب الامر ذلك ".

وتم وضع الحجر الاساس لمركز التصفية لمشروع مجاري بغداد في الرستمية يوم ٢٠ تموز ايضا والحجر الاساس لمعهد التمريض والاطراف الصناعية في اليوم نفسه ومشروع اسكان السكك ومعامل الهندسة المدنية يوم ٣١ تموز [١].

وكان مشروع مركز التصفية جزءا من مشروع كبير يهدف الى تخليص بغداد من المياه القذرة بلغت كلفة المشروع مليون ونصف المليون دينار وقد قال عبد الكريم قاسم عند افتتاحه المشروع:

" هذا المشروع كما شرح لكم يتألف من عدة صفحات كل صفحة من هذا المشروع تتمم الصفحة الاخرى وسوف تنتهي كافة الصفحات والاقسام لهذا المشروع بنهاية سنة ١٩٦٢ (تصفيق). وهذا المشروع الحالي يتضمن المشاريع التي ستجري في جانب الرصافة. وفي جانب الكرخ ستجري مشاريع اخرى وتنتهي كذلك في نهاية سنة ١٩٦٢ حيث سيكون مشروع التصفية بالقرب من الدورة كما يكون مشروع التصفية في هذا المحل بالذات على جانب قريب من هذا المحل وسوف تتصل بغداد من شمالها في نهر دجلة الى جنوبها في نهر ديالى بطريق عريض واسع بعرض ٦٠ مترا وعلى جانبيه تغرس الاشجار الباسقة وتمر بجانب هذا الطريق ترعة من دجلة الى ديالى (تصفيق). ان هذا القسم من المشروع الذي يكلف

(١) عن هذه المشاريع والخطب انظر الصحف الصادرة في تلك الايام ١٠ – ٣١ تموز.

حوالي ستة ملايين دينار قد اعطى لشركات عديدة ضمنا بها مصلحة الشعب والوطن (تصفيق). فنحن نتعامل مع جميع الناس وجميع الشركات على حد سواء اذا ضمنا مصلحة شعبنا ووطننا (تصفيق). كان المقرر ان يمر هذا المشروع عبر معسكر الرشيد الى منطقة ضيقة على نهر دجلة وقد الح القائمون على بناء هذا المشروع وتصميمه على ذلك بادئ ذي بدء حيث كانوا قد استطلعوا تلك المنطقة قبل هذا، لكننا رغبنا ان يمر المشروع من الجانب الشرقي من بغداد على طوال السدة الشرقية لسببين اولهما ان يكون هذا المشروع ممتدا على مسافة كبيرة باستقامة فنكون قد وفرنا عدة كيلومترات من هذه المجاري والانابيب والسبب الثاني ان يتمكن سكان بغداد الجديدة والمناطق الشرقية من الاستفادة من هذا المشروع بالذات وهناك سبب ثالث هو انها في هذه المنطقة ولربما بعد مدة من الزمن سنستفيد من هذه المياه عبر ديالى في الجانب الاخر (تصفيق) في هذه المرحلة سوف يستفيد القائمون ببناء المشروع من المياه الاسنة لتحويلها الى اسمدة نافعة للبلد [1].

المهاترات الصحفية

استغلت بعض الصحف العراقية صدور قانون الجمعيات واجازة الاحزاب لتصعيد حملة المهاترات وتوجيه الاتهامات وحملات السباب والشتائم ضد بعضها بعضا فهذه تنتصر لحكم عبد الكريم قاسم واخرى تنافح عن الشيوعيين وترد عنهم الاتهامات وثالثة تناصر القوميين. والامر الذي يؤجج هذه الحملات هو الموقف اللامبالي الذي وقفته الحكومة وحوادث المصادمات والاغتيالات وفقدان الامن وتحزب الاداريين الى هذا الطرف او ذاك.

ففي مقال نشرته جريدة الرأي العام بقلم صاحبها الشاعر محمد مهدي الجواهري بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠ وبعنوان (ماذا في العمارة وماذا في الميمونة) التي هي احدى قرى العمارة انتصر فيها الجواهري للفلاحين. وتضمن المقال ما يستشف منه تحريض للفلاحين ضد السلطة وتهجم عليها بشكل صريح واشار الى (التنكيل بالحريات وبالشباب والطلاب والمعلمين ومديري المعارف ومعاونيهم وباسناد ما اسماه (القوى الشريرة وحمايتها وبانفلات المسؤوليات الادارية البوليسية "وسكوت الحكومة على ذلك" مما أغضب عبد الكريم قاسم.

---

(١) صحف يوم ٢١ تموز ١٩٦٠.

فصدر بيان من الحاكم العسكري هذا نصه:

" الى الصحف كافة

نشرت جريدة الرأي العام في العدد ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠ تحت عنوان (ماذا جرى في العمارة وماذا جرى في الميمونة) وتنويرا للرأي العام فان هذه الدائرة قد اخبرت من قبل شخصين جلبا الى الدائرة عن حادثة وقعت في ناحية الميمونة ونظرا لاهمية الموضوع فقد اتخذت التدابير لتسفيرهما مع هيئة تحقيق خاصة في الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٠ ورغم عدم حضورهما في الموعد المعين ونظرا لانقطاع الطريق فقد سافرت الهيئة بالطائرة الى البصرة ومنها الى العمارة لغرض التحقيق السريع. واننا نود من اصحاب الصحف جميعا ان لا يثيروا القضايا ما لم يتم التحقق منها. وتظهر الحقيقة وعندئذ تتخذ الاجراءات القانونية العادلة.

دائرة الحاكم العسكري العام (١)

وكان الجواهري قد انتخب نقيبا للصحفيين وفي المؤتمر الثاني (لنقابة الصحفيين) الذي عقد يوم ٧ نيسان ١٩٦٠ قال عبد الكريم قاسم:

" لقد فشلت الصحافة في العراق خلال السنة المنصرمة فشلا ذريعا وان ارباب الصحف والمراسلين ومن يشتغل بمعيتهم فليتواروا خجلا امام الشعب انهم فرقوا صفوف الشعب... انكم ركضتم وراء المنافع الذاتية ولم تقدروا حسابا لمصلحة الوطن... انكم مسؤولون امام الله والتاريخ.. انكم لم تلتزموا بالفقرتين السابعة والثامنة من المادة الثانية من قانون الصحفيين فلقد اوصيتكم فيما مضى وانني لن اترككم وشأنكم فان هذا اللحم لا يتبرأ من الظفر... فانتم منا ونحن منكم ونحن من ابناء الشعب وكلنا مدعوون لرص الصفوف وعدم المتاجرة باسماء الشعب والشعب"(٢).

ولكن حملة المصادمات والاغتيالات تواصلت فوجه عبد الكريم قاسم اتهامه لرجال الدين والى من اسماهم بالفوضويين فقال يوم ٢٩ نيسان وفي حفل الاتحاد العام لنقابات العمال بمناسبة عيد العمال العالمي:

---

(١) الرأي العام ٢٩/ ١/ ١٩٦٠.

(٢) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ١٥٠.

" لقد اوضحت في مؤتمر المتصرفين بان الفوضويين والفوضوي هو من يعبث بالقوانين ويعتدي على المواطنين ولا فرق اذا كان هذا العابث من رجال السلطة او من رجال القانون او من المواطنين الاخرين....

انني اردت ان يعيش ابناء هذا الشعب بحرية مثالية ولا يعتدي احدهم على الاخر ولكن السفارات الاجنبية الاستعمارية ارادت ان تفرق صفوف ابناء الشعب وما هذه الحملة الظالمة المنتشرة في ارجاء العراق الا امثال واضحة لاعمالهم. انهم اعتمدوا على رجال الدين الاجانب في هذا الوطن. ان رجال الدين المخلصين من ابناء الشعب لا يكونون دعامة ومطايا للاجنبي والمستعمر. ان رجال الدين الذين هم من ابناء شعبنا المظفر يأنفون ان يكونوا دعاة للمستعمرين اما اولئك الذين حسبوا على هذا العراق الزاهر على هذا البلد الابي الامين جزافا اننا نعرفهم وقد اخبرت السلطة للتحري عنهم ومعرفة قومياتهم وجنسياتهم لقد اخبرت رجال الامن والسلطة للتحري عن قومياتهم وجنسياتهم واخذ الضمانات الكافية منهم باحترام شعائر الدين والا يطردوا من هذه البلاد شر طردة الى ما وراء الحدود[(١)].

وكان خضر العباسي صاحب جريدة بغداد والمقرب الى عبد الكريم قاسم قد كتب مقالا في صحيفته يوم ٢٦ تموز تهجم فيه على محمد مهدي الجواهري صاحب جريدة الرأي العام وردت فيه عبارات قاسية مثل"انتهازي، سافل، شعوبي خطير"ووصفه بالايراني و (كشواني البلاط) مما اثار الجواهري معتقدا ان ذلك بتأييد من عبد الكريم قاسم فرد الجواهري في مقال نشرته جريدته في اليوم التالي"الى هذا الدرك الاسفل هوت الاخلاق المنحدرة والى هذا الحد بلغت الاستهانة بكرامات الناس واقدارهم. وبمثل هذه الصفاقة على خيرة رجال الفكر والعلم والشعر والادب وبمرأى ومسمع من حكومة وطنية مسؤولة عن كل ما يشرف سمعة هذا البلد وما لا يشرفها يقع مثل هذا؟. وقال مهددا"سيتخذ اتحاد الادباء كل تدبير يسعه لابلاغ اصوات الاحتجاج المرتفعة منه على مثل هذه الاساليب المستخدمة ضده عن طرق وضيعة مثل هذه. هل يظن من يعنيهم الامر ان الحصاد الذي سيجنيه الحاصدون من هذا الزرع اللئيم مساو للغاية التي زرع من اجلها وان الثمرة التي يحلم بها الناطقون ستكون حلوة وحتى قليلة المرارة كما يتوقعون؟ كذب ما يظنون وعبث ما يتوقعون".

---

(١) نفسه ص ١٧٣.

ويبدو ان عبد الكريم قاسم الذي يعلم مقدار الدعم الذي يحظى به الجواهري من الشيوعيين قد اراد ان يخفف من غضب الجواهري ويسترضيه فقال في حفل نقابة الصحفيين الذي اقامته بمناسبة الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز وذلك يوم ٣١ تموز مخاطبا الصحفيين:

" انكم تحتفلون هذا اليوم بتوديع نقيب الصحفيين فقد انتدبناه لعمل اخر واننا لا نظن انكم تبخلون علينا بهذا النقيب العزيز عليكم فاننا نثمنه ونقدره في اعماله وفي جهوده ومن يأخذ على شخص من الاشخاص وعلى مخلوق من الخليقة بالخطأ والزلل فذلك انما يكون على ضلال مبين اننا بشر وكلنا معرضون للخطأ والزلل وانني اقدر نقيب صحافتكم واثمن جهوده واعماله وقد انتدبناه لعمل اخر.... وسوف تقومون بانتخاب نقيب اخر واننا نعتز بهذا النقيب ونأخذه الى جانبنا [١] "

ولكن عبد الكريم قاسم لم يحدد نوع العمل الذي انتدب له الجواهري ويشير العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي الى ان عبد الكريم قاسم قد استدعى الجواهري بعد نشره مقال (ماذا جرى في العمارة ماذا جرى في الميمونة) الى وزارة الدفاع وبدأ يعاتبه بشكل هادئ ويناقشه حول المعلومات التي وردت في المقال. لكن لهجة الجواهري في الحديث واصراره على موقفه فيما يتعلق بصحة المعلومات قد اغضبا عبد الكريم قاسم الذي اخذ يصرخ بوجه الجواهري موجها اليه كلمات جارحة مثل "انك عميل وانك من ايتام العهد البائد وسبق لك ان مدحت البلاط ونوري السعيد وانني تسترت عليك وانعمت عليك كثيرا وحاولت ان اجعلك تسير في طريق العدل والانصاف وتعدل عن سيرتك ولكنك تأبى الا ان تعود الى اصلك الواطئ.

وهنا علا صوت الجواهري متحديا عبد الكريم قاسم ان استطاع ان يفعل شيئا. فما كان من عبد الكريم قاسم الا ونهض مسرعا الى غرفته وبعدها جاء يحمل ملفا فيه اوراق عديدة وبدأ يقلبها ويصرخ بوجه الجواهري هل تريد ان افضحك الان وانشر هنا الوثائق التي تدينك كونك عميل العهد البائد وانك تسلمت المال من نوري السعيد وإلى كثير من امثال هذا الكلام.

وفجأة انهار الجواهري واخذ يتكلم بصوت خافت يدل على تخوفه من قول عبد الكريم قاسم مقدما اعتذاره عن تهوره وارتفاع صوته على صوت الزعيم فتراجع عبد الكريم قاسم عن موقفه ايضا وهدأ غضبه وبعد لحظات انتهى كل شيء وقدم الشاي وعلت الضحكات كأن شيئا لم يكن"[٢].

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٣٣١.

(٢) ثورة ١٤ تموز اسرارها، احداثها، رجالها، ص ٢٠٢.

ومع تواصل حملة المهاترات وتبادل الاتهامات تدخل الحاكم العسكري العام واصدر البيان رقم ١٣١ الاتي نصه:

١- سبق واوعزنا الى العاملين في حقل الصحافة بضرورة التزام جميع الصحف في كتاباتها ومنشوراتها بما تتطلبه المصلحة العامة وان تسعى لجمع كلمة ابناء الشعب وتحرص على عدم تصدع وحدة الصف الوطني وان تتجنب المهاترات والاسفاف ونهش الاعراض والتشهير بالاخرين...

ولكننا وما زلنا نرى بين حين وآخر بعض المخالفات تنشر على صفحات الجرائد والمجلات مما يلحق ابلغ الضرر بالمصلحة الوطنية ويشوه معنى الحرية التي حرصت حكومة الثورة على توفيرها لمختلف جهات الرأي العام العراقي...

٢- اننا نعلن للجميع بأن الضرورة في الوقت الحاضر اكثر من أي وقت مضى تقضي بالكف عن المخالفات او المهاترات والاعتداء على كرامة اشخاص بقصد الربح الشخصي والمادي دون رادع ودون الاهتمام بالاخطار التي تتعرض اليها جمهوريتنا الغالية..

وعليه فاننا نحذر مرة اخرى العاملين في حقل الصحافة من مغبة الاستمرار على هذه الاعمال والمخالفات الرخيصة التي تسيء الى سمعة صحافتنا وبلادنا في الداخل والخارج وتضر بمصلحة الشعب والوطن وقد وجب علينا أن ندعوهم الى الالتزام التام بالقوانين وبياننا المرقم ٦٢٥١ والمؤرخ في ٢- ٩- ١٩٥٩ دون اضطرارنا الى اتخاذ الاجراءات القاسية بحق المخالفين للمحافظة على مفهوم معنى الحرية وضمانا لمصلحة ابناء الشعب كافة..

٣- ان الواجب الوطني يدعو جميع ارباب الصحف والعاملين في حقل الصحافة العمل على جمع الكلمة والسير بخط الثورة وايضاح منجزات ثورة ١٤ تموز المجيدة الى ابناء الشعب وبذلك يمكن تحقيق الاهداف النبيلة التي يعمل من اجلها قائد الثورة المنقذ الزعيم عبد الكريم قاسم والمخلصون للجمهورية العراقية الخالدة ولثورة ١٤ تموز المجيدة..

الواء الركن [١]

أحمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

---

(١) الحرية ١٤ آب ١٩٦٠.

بين العراق والأمم المتحدة

كانت الجمهورية العراقية قد طلبت المساعدة من الصندوق الخاص التابع لهيئة الامم المتحدة بموجب القرار المرقم ١٢٤٠ (٨) الصادر من الجمعية العامة لهيئة الامم. ولما كان الصندوق الخاص على استعداد لتقديم هذه المساعدة الى الحكومة لتشجيع التقدم الاجتماعي ورفع المستوى المعاشي وتطوير المستويات الاقتصادية والاجتماعية والفنية في الجمهورية العراقية فقد تم الاتفاق على توقيع اتفاقية بين حكومة الجمهورية العراقية والصندوق الخاص التابع لهيئة الامم المتحدة بشأن المساعدة التي يقدمها الصندوق الخاص الى حكومة الجمهورية العراقية.

وقد جاء في المادة الاولى:

١- تضم هذه الاتفاقية الشروط التي يجب على الصندوق الخاص تقديم المساعدة الى الحكومة بموجبها وتضع كذلك الشروط التي ستنفذ المشاريع بمقتضاها.

٢- يجري اتفاق تحريري على (خطة العمل) عن اي مشروع بين الحكومة والصندوق الخاص و(الوكالة المنفذة) وتطبيق شروط هذا الاتفاق على خطة العمل.

٣- يتعهد الصندوق الخاص بالمبالغ التي تخصص مقاديرها في كل خطة من خطط العمل لتنفيذ المشاريع المفصلة بموجب القرارات والتوصيات قابلة التطبيق التي تصدرها المؤسسات ذات العلاقة والتابعة لهيئة الامم وعلى الاخص قرار الجمعية العامة المرقم ١٢٤٠ (٨) على ان يكون ذلك منوطا بتوفر المبالغ المطلوبة وتيسرها.

٤- يعتبر تقيد الحكومة بأية التزامات سابقة ويخصص في كل (خطة عمل) كونها ضرورية لتنفيذ احد المشاريع شرطا يتقيد به الصندوق الخاص والوكالة المنفذة عند تنفيذ المسؤوليات المترتبة عليها في هذه الاتفاقية وفي الحالة التي تكون الحكومة قد بدأت فيها بتنفيذ مشروع ما قبل الدخول بأية التزامات مسبقة تتعلق به ويمكن ان ينتهي امره أو يؤجل تنفيذه تبعا لتقدير الصندوق وتناولت المواد الاخرى مسائل تنفيذ المشاريع والمعلومات عن المشاريع ومشاركة الحكومة ومساهمتها بتنفيذ المشاريع والتسهيلات المحلية التي على الحكومة ان تقدمها للصندوق الخاص والوكالة المنفذة.

وقد صدق مجلس السيادة على القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتصديق الاتفاقية يوم ٢٧ تموز ١٩٦٠ [١].

وجاء في الاسباب الموجبة "لما كانت الحكومة العراقية تهدف من سياستها الى تحقيق التقدم الاجتماعي والفني ورفع المستوى المعاشي للمواطنين العراقيين وتطوير اقتصاديات البلد وجعلها قادرة على سد حاجيات الافراد والاستفادة من الخبرة الاجنبية. ولما كانت فكرة انشاء المساعدات الفنية للامم المتحدة ترمي الى تحقيق نفس الاهداف النبيلة السالفة في الدول التي تطلب هذه المساعدات لذلك فقد تم انشاء الصندوق الخاص التابع للامم المتحدة وهي على استعداد لتقديم هذه المساعدة للمساهمة في تحقيق اهداف هذه المنظمة في النواحي الاقتصادية والفنية والاجتماعية لهذا فقد طلبت حكومة الجمهورية العراقية المساعدة من هذا الصندوق وعقدت اتفاقية معه لتنظيم هذه المساعدة ".

لقد عد ذلك اتفاقا موحدا بين حكومة الجمهورية العراقية من جهة والامم المتحدة ومنظمة العمل الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ومنظمة الطيران المدني الدولية ومنظمة الصحة العالمية واتحاد المواصلات السلكية ومنظمة الانواء الجوية العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة اخرى.

ان الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ومنظمة الطيران المدني الدولية ومنظمة الصحة العالمية واتحاد المواصلات السلكية العالمي ومنظمة الانواء الجوية العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يطلق عليها فيما بعد اسم (المنظمات) وهو ما يؤلف اعضاء مجلس المساعدات الفنية جهة واحدة والحكومة العراقية جهة اخرى رغبة منهما في تنفيذ القرارات الخاصة بالمساعدات الفنية للمنظمات التي ترمي الى تنمية التقدم والاعمار الاقتصادي والاجتماعي للشعوب قد عقدنا الإتفاق الموحد الخاص بالمساعدات الفنية بينهما يوم ١٩ حزيران وقد جاء في المادة الاولى:

---

(١) الوقائع العراقية ٧ آب ١٩٦٠.

١- تقدم المنظمة (المنظمات) المساعدة الفنية عند تيسر المبالغ الضرورية لذلك وتتعاون مجتمعة او منفردة مع الحكومة في اعداد برامج يتم الاتفاق عليها للقيام باعمال المساعدة الفنية وفقا للطلبات التي تقدمها الحكومة وتوافق عليها المنظمات.

٢- تقدم المساعدات الفنية وتسلم وفق القرارات والاحكام التي تصدرها جمعيات المنظمات ومؤتمراتها وفروعها الاخرى وبصورة خاصة ضمن نطاق البرامج الموسع لاسداء المعونة الفنية للبلاد المتخلفة اقتصاديا والملاحظات والمبادئ التوجيهية في الملحق رقم (١) من القرار المرقم ٢٢٢ (٩) الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في ١٥ آب ١٩٤٩.

٣- تتألف المساعدة الفنية من:

آ – تيسير خدمة الخبراء للحكومة او بواسطتها بقصد اسداء المشورة والمساعدة.

ب-تنظيم وادارة حلقات دراسية ومناهج تدريبية ومشاريع ايضاحية وجماعات عاملة من الخبراء وغيرها من الفعاليات ذات العلاقة في الاماكن التي يتفق عليها بصورة مشتركة.

جـ- منح الدراسات والزمالات واتخاذ الترتيبات التي يستطيع بها مرشحو الحكومة الذين توافق عليهم المنظمات من الدراسة والتدريب خارج البلاد.

د- اعداد المشاريع الارشادية او الاختبارات او التجارب او الابحاث وتنفيذها وذلك في الاماكن التي يتفق عليها بين الطرفين.

هـ- تقديم اي نوع اخر من المساعدة الفنية التي يتفق عليها الطرفان.

٤- آ – تنتقي المنظمات بالتشاور مع الحكومة الخبراء الذين يقدمون المشورة والمساعدة وعند ذلك يكون هؤلاء الخبراء مسؤولين تجاه المنظمة ذات العلاقة.

ب- يقوم الخبراء بواجبهم بالتشاور التام مع الحكومة والاشخاص او الهيئات المخولين منها وعليهم ان يمتثلوا للتعليمات الحكومية بقدر ما له علاقة بطبيعة العمل والمساعدة المقدمة وفقا لما قد يتفق عليه الطرفان.

جـ- يبذل الخبراء اثناء اعمالهم الاستشارية كل جهد لتعليم الموظفين الفنيين الذين تشركهم الحكومة في العمل معهم في اعمالهم المهنية والفنية وكيفية ممارستها والمبادئ التي تقوم عليها.

٥- تبقى الاجهزة والمعدات الفنية ملكا للمنظمات التي تقدمها ما لم يتفق على

نقل ملكيتها الى الحكومة بالشروط التي يتفق عليها مع المنظمة.

٦-لما كانت المساعدة الفنية المقدمة وفقا لهذا الاتفاق هي لمصلحة الحكومة وفائدة الشعب العراقي فقط فان الحكومة تتعهد بتحمل مسؤولية جمع الاخطار والمطالب الناشئة من اي عمل مشمول بهذا الاتفاق او الحاصلة بسببه او المرتبطة به بأي شكل من الاشكال. ومع كل هذا تقوم الحكومة بتعويض المنظمات وحماية ودفع الاذى عن خبرائها ووكلائها ومستخدميها تجاه اية مسؤولية او طلب دعوى الاضرار او نفقات او اجور ناشئة من الموت او الضرر الواقع على الانفس والاموال او اية خسائر اخرى ناشئة من اي عمل او اهمال صدر اثناء العمليات التي يشملها هذا الاتفاق.

وتناولت المواد الاخرى قضايا تعاون الحكومة بشأن المساعدة الفنية والتزامات المنظمات الادارية والمالية والتزامات الحكومة الادارية والمالية والتسهيلات والامتيازات والحصانات وغيرها.

وقد صدق مجلس السيادة على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون الاتفاق الموحد الخاص بالمساعدات الفنية المعقود بين حكومة الجمهورية العراقية والامم المتحدة ووكالاتها الاحصائية من جهة اخرى يوم ٢٧ تموز ١٩٦٠ [١].

تعديل قانون العقوبات البغدادي

كانت الفوضى قد عمت انحاء العراق وفقد الامن والاستقرار وفقدت الحكومة هيبتها وتناقصت شعبية عبد الكريم قاسم واخذ الناس من مختلف الاتجاهات يتعرضون للاجهزة الادارية بالطعن والتشهير وينعتون المسؤولين ومنهم رئيس الوزراء بشتى النعوت والاوصاف التي تقلل من شأنهم ونظرا لعدم وجود نص قانوني في قانون العقوبات حول الاعتداء بما هو دون الاعتداء على المسؤولين في الدولة مما يتعلق باعمال التحقير والاهانات المرتكبة في وسائل النشر فقد صدر قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ لتعديل قانون العقوبات البغدادي وهذا نصه:

باسم الشعب

مجلس السيادة

---

(١) الوقائع العراقية ٧ آب ١٩٦٠.

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:

المادة الاولى: تعتبر نصوص هذا القانون جزءاً من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات المشرع بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩.

المادة الثانية: كل من حاول الاعتداء على رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه قانونا او الزعيم او قائد ثورة ١٤ تموز او رئيس الوزراء او القائد العام للقوات المسلحة اعتداء لا يهدد الحياة او وجه اهانة او تحقيرا الى اي منهم بوسيلة من وسائل النشر المنصوص عليها في المادة ٧٨ يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنوات او بالغرامة او بهما.

المادة الثالثة: كل من اهان الحكومة او الجيش بوسيلة من وسائل النشر المنصوص عليها في المادة (٧٨) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او بالغرامة او بهما.

المادة الرابعة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الخامسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم العشرين من صفر سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر آب ١٩٦٠.

مجلس الوزراء   مجلس السيادة [١]

وجاء في الاسباب الموجبة

" تضمنت الفقرتان (١٢ و ١٣) من الباب الثاني عشر من الدستور الملغى نصا على عقوبة من (وجه تحقيرا الى الملك باحدى وسائل النشر) ومن (اهان او حقر الحكومة او الجيش باحدى وسائل النشر) وعندما الغي هذا الباب ووضع مكانه القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ جاء نص المادتين (٢٢ و ٣١) يعاقب في الاولى على الاعتداء على حياة رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه قانونا او رئيس الوزراء او القائد العام للقوات المسلحة. وعاقب في الثانية على اضعاف الحكومة او الاخلال بالامن العام او الطعن في القوات العسكرية بوسائل النشر. ومن ذلك يظهر ان نص

---

(١) الوقائع العراقية ١٥/ ٨/ ١٩٦٠.

المادة ٢٢ آنفة الذكر قد اغفل عدة امور ذكرتها تشريعات العقوبات في بلاد اخرى وهي:

١- الاعتداء بما هو دون تهديد الحياة

٢- اعمال التحقير المرتكبة بوسائل النشر

اما نص المادة ٣١ في العقوبة على اضعاف الحكومة والاخلال بالأمن العام والطعن في القوات المسلحة فإنه وان كان يتضمن اعمال التحقير الموجهة الى رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء... الخ الا انه قد لا يعد نصا مباشرا تستند اليه الحكومة في التجريم لذلك وضعت النصوص الواردة في هذا القانون للعقاب على:-

١- الاعتداء على رئيس الجمهورية او الزعيم او قائد ثورة ١٤ تموز او رئيس الوزراء او القائد العام للقوات المسلحة بما هو دون التهديد بالحياة تلافيا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من الباب الثاني عشر النافذ على ان يشمل ذلك الاهانة او التحقير بوسائل النشر.

٢- الاعتداء بالتحقير والاهانة على عناصر الحكومة والجيش

وبذلك تكون هذه اللائحة قد سدت النقص الظاهر من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩.

العراق والقضية الفلسطينية

ان الاحباط الذي واجهه عبد الكريم قاسم في سياسته الداخلية ومشاكله مع بقية الاقطار العربية دفعته في سنة ١٩٦٠ لرمي ثقله على القضية الفلسطينية في محاولة منه لمد الجسور مع بقية الاقطار العربية. ويذكر المقدم الركن حافظ علوان مرافق عبد الكريم قاسم"انني استطيع ان اجزم ان عبد الكريم هو اول من شكل فرقة للفدائيين لتجري تفجيرات في الاراضي المحتلة وكان هناك اثنان يراجعانه الاول اسمه رؤوف الشنطي والاخر امين النفوري وكانا يزورانه باستمرار وعرفت ان هذين الرجلين هما اللذان قاما بتشكيل المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة وكان عبد الكريم قاسم يدفع لهما مبالغ سخية. وقد شكل قاسم جيش التحرير الفلسطيني بناء على مقترحهما"[١].

---

(١) جريدة نبض الشباب ٢٥/ ٥/ ١٩٩٨.

تعاون عبد الكريم قاسم مع الهيئة العربية العليا الفلسطينية التي يترأسها الحاج محمد امين الحسيني مفتي فلسطين السابق ودعمها بالمال والمساعدات حيث افتتحت مكتباً لها في بغداد وقد قال يوم ٥ شباط ١٩٦٠.

ان جميع الهدايا التي تقدم الي بالذات انما هي هدايا للشعب وستعرض في معرض الشعب.. وبهذه المناسبة ان ضباط الجيش اخواني رغبوا في تقديم هدية الي وقد جمعوا من المال الوفير ما يقارب احد عشر الف دينار او اكثر قبلت منهم الهدية بشرط ان انتخب الهدية وغاياتها واتني اشترك معهم واساهم معهم في جمع المال وقد تمكنا من جمع المال. انني ساضيف هذه الاموال الى الاموال التي ارصدناها للجمهورية الفلسطينية. ولهذا السبب فقد عملنا على تأليف لجنة وهيئة خاصة تقوم بهذا الواجب اننا مبدئيا سوف نودع هذا المبلغ الى مصرف الرافدين يسجل باسم الجمهورية الفلسطينية. وعملنا على تأليف لجنة تقبل التبرعات من الشعب العراقي النجيب لمساندة الجمهورية العراقية ومساندة الجمهورية الفلسطينية وتعاونهما معا. ان هذه اللجنة والهيئة سوف يعلن عنهما وتقبل تبرعاتكم انتم ابناء الشعب منذ تاريخ محدد"[١].

وفي يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠ نشرت الصحف البيان الآتي:

لجنة التبرعات المركزية للجمهورية الفلسطينية تبدأ اجتماعاتها

عقدت لجنة التبرعات المركزية للجمهورية الفلسطينية مساء السبت اجتماعها الاول في ديوان وزارة التجارة وعلم مندوب وكالة الانباء العراقية ان اللجنة اتخذت عدة قرارات منها اولا – فتح حساب في مصرف الرافدين لحفظ المبالغ المتبرع بها. الاول حساب وديعة ثابتة بفائدة قدرها – ٣%- بدون تحديد لاجل السحب حين الطلب باسم سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم لحساب الجمهورية الفلسطينية والثاني حساب مؤقت للتبرعات تودع به مبالغ التبرعات ويحال هذا الحساب الى الوديعة الثابتة كلما بلغ مجموعه خمسة الاف دينار.

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٥٣.

ثانيا – لغرض القيام بفعاليات الاكتتاب تقرر الكتابة الى متصرفيات الالوية لتأليف لجان برئاسة المتصرف وعضوية اعضاء من اهالي اللواء على ان يكون من بينهم مدير معارف اللواء وآمر الموقع العسكري وان تقوم هذه اللجان بتنظيم حملة تبرعات في مراكز الالوية وان يقوم المتصرف بتشكيل لجان اخرى من الاقضية والنواحي التابعة له برئاسة الموظف الاداري وان يشرف المتصرف على اعمالها وترسل الوصولات الى الموظف الاداري مختومة وعليه ان يعهد إلى احد اعضاء اللجنة الرسمية بمهمة توقيع الوصولات والمبالغ المتبرع بها. ثالثا – تجمع التبرعات لحساب الجمهورية الفلسطينية حالا بالطرق التالية:

آ – دعوة التجار والمشمولين من قبل اللجان الفرعية واللجنة المركزية بصورة مجتمعة او منفردة للمساهمة بالاكتتاب

ب- اقامة حفلات سينمائية وموسيقية ورياضية وغيرها على ان يعود ريعها للجمهورية الفلسطينية

ج – قبول تبرعات الهيئات والمعامل والشركات بالطريقة التي تنسبها

د- دراسة موضوع اليانصيبات والطوابع وغير ذلك من الطرق التي تحتاج الى تشريعات جديدة هذا وقد اتخذت اللجنة قرارات ادارية اخرى بهذا الشأن.

وقال عبد الكريم قاسم يوم ٢٣ شباط ١٩٦٠:

" لقد ناديت بانبثاق الجمهورية الفلسطينية الخالدة وقد خطونا خطوتين في سبيل ذلك اولها اعداد السلاح الكافي لاسناد تلك الجمهورية وان السلاح قد اصبح قيد المنال وجاهزا في خدمة الجمهورية الفلسطينية والخطوة الاخرى المال، وقد رصدنا مبالغ طائلة منكم ايها الشعب ومن جهودكم ومن اموالكم رصدنا للجمهورية الفلسطينية علاوة على الاكتتاب العام والتبرع بمقدار مليوني دينار وانني في هذه الايام القليلة الماضية قد استلمت صكوكا ومبالغ طائلة وهائلة اصبحت في الوقت الحاضر تتجاوز العشرات من الالوف لدعم الجمهورية الفلسطينية"[1].

وكان عبد الكريم قاسم يتطلع الى ان يقوم الفلسطينيون بانفسهم بتحمل عبء تحرير بلدهم وان تساعدهم الدول العربية مثلما حدث في الجزائر. وبمناسبة عيد الفطر المبارك ٢٨ اذار ١٩٦٠ قال مخاطبا الضباط:

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٨.

في اليوم السابق لهذا اليوم من يوم عرفات نادينا اخواننا ابناء فلسطين للالتحاق بالدورات التدريبية التي تفتح بين اخواننا تفتح بينكم في بغداد لتدريب اخوانكم وان هؤلاء الاخوان سوف يصولون ويجولون في بلادهم وسوف تسترجع حتما.... انني ارجو منكم اعطاء الاهمية الزائدة لتدريب اخوانكم ابناء فلسطين عندما يلتحقون في الدورات التدريبية الخاصة وسوف يلتحق بعضهم الى دورة الضباط في كلية الاحتياط في يوم ١٥ من الشهر الرابع وسوف تستمر هذه الدورات لنتمكن من تدريب العدد الوفير ليكونوا نواة لتشكيل جيش الجمهورية الفلسطينية الخالدة اننا اعددنا لهم من السلاح ما يضاهي اسلحة الجيش العراقي بكامله. وقد منحنا لهم كل الحقوق والامتيازات التي تعطى لابناء جيشنا من الضباط والمراتب كل حسب رتبته وقد قرر مجلس الوزراء يوم ٢٦ (اذار) تخويل وزارة الدفاع باتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه الفكرة ولمساعدة هذا الشعب الوفي"[١].

ودعا الى بعث الكيان الفلسطيني وتشكيل الجمهورية الفلسطينية الخالدة وفي يوم ٢٦ اذار ١٩٦٠ اتخذ مجلس الوزراء القرار الاتي:

مساهمة العراق واعداد القوات المسلحة للجمهورية الفلسطينية:-

اقترح الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وجوب مساهمة الجمهورية العراقية الخالدة [٢] في اعداد القوات المسلحة للجمهورية الفلسطينية بغية اعداد الضباط وضباط الصف والجنود ومن اخواننا ابناء فلسطين تمهيدا ليكونوا مدربين وجاهزين للانخراط في الجيش الفلسطيني حال تشكيله وقد درس مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٦٠ هذا الاقتراح وحصلت موافقته على ما يلي:

١- دعوة الراغبين من ابناء فلسطين من حملة الشهادات العالية وشهادات الدراسة الاعدادية (الثانوية) للاشتراك بدورات ضباط الاحتياط في الجمهورية العراقية الخالدة ليصبحوا بعد تخرجهم من الدورات ضباط وضباط صف حربيين وفقا لشهاداتهم.

---

(١) نفسه ص ١٠٩ - ١١٤.

(٢) في ٧ كانون الثاني ١٩٦٠ قال عبد الكريم قاسم: ايها الاخوان كلما تمرون على هذا الاسم (الجمهورية العراقية) فارجو ان تلحقوا ذلك بكلمة (الخالدة) ان الجمهورية العراقية ستبقى خالدة.

٢- دعوة الراغبين الاخرين من ابناء فلسطين للاشتراك في دورات التدريب في جمهوريتنا ولينخرطوا بعد الدورة جنودا ينتخب من بينهم الماهرون من حملة شهادات الدراسة المتوسطة والابتدائية بعد اشتراكهم في دورات تدريبية اخرى ليكونوا نواب ضباط وضباط صف مدربين وجاهزين للانخراط في الجيش المظفر للجمهورية الفلسطينية الخالدة حال تشكيله.

٣- يحصل المشتركون كافة من ابناء فلسطين في هذه الدورات على كافة الامتيازات والحقوق التي يحصل عليها ضباط الجيش العراقي بمراتبه المتطوعون كل حسب رتبته فيما يتعلق بالراتب والترفيع والتقاعد وفيما يتعلق بالاعاشة والتجنيد والعلاج وغير ذلك كما تطبق عليهم احكام القوانين العسكرية.

٤- يخول وزير الدفاع باتخاذ التدابير الضرورية لدعوة اخواننا ابناء فلسطين لذلك وللمباشرة بافتتاح الدورات بوجبات اعتبارا من ١٠ نيسان ١٩٦٠ بغية تدريب القوات الكافية منهم ليكونوا جاهزين للانخراط في الجيش الفلسطيني حال تشكيله[1].

وفي يوم ٢٨ اذار نشرت الصحف المحلية البيان الآتي:

بيان صادر عن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء
والقائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية العراقية

الى اخواننا ابناء فلسطين اينما كانوا.. سبق واعلنا ان ارض فلسطين الطيبة لا يحررها الا اهلها يعاونهم ويساندهم في ذلك المخلصون من اخوانهم في الدول العربية ورغبة منا في اعداد القوات المسلحة للجمهورية الفلسطينية الخالدة فقد تقرر دعوة اخواننا الفلسطينيين للانضمام الى هذه القوات تمهيدا لاعدادها على الوجه التالي:

اولا – يقبل خريجو الدراسة الاعدادية والدراسة العالية في دورة ضباط الاحتياط التي تبدأ في كلية الاحتياط في بغداد يوم ١٥ – ٤ – ١٩٦٠ ويمنح الناجحون فيها من خريجي الدراسة العالية رتبة ملازم ومن خريجي الدراسة الاعدادية رتبة نائب ضابط حربي ليكونوا ضباطا في جيش الجمهورية الفلسطينية الخالدة حال تشكيله.

---

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٦ اذار ١٩٦٠.

ثانيا- يقبل الراغبون من اخواننا الفلسطينيين من غير حملة شهادات الدراسة الاعدادية والعالية في دورة تدريب اساسية خاصة تفتح في يوم ١٥ - ٤ - ١٩٦٠ ليكونوا جنودا حال اكمالهم الدورة وسينتخب الماهرون منهم من خريجي الدراسة الابتدائية او المتوسطة لاشراكهم بدورات اخرى ليصبحوا ضباط صف في جيش الجمهورية الفلسطينية الخالدة حال تشكيله.

ثالثا - يحصل المشتركون كافة من ابناء فلسطين في هذه الدورات على نفس الامتيازات والحقوق التي يحصل عليها ضباط الجيش العراقي ومراتبه المتطوعون كل حسب رتبته وذلك فيما يتعلق بالتجهيز والتموين والطبابة كما تطبق عليهم احكام القوانين العسكرية النافذة في جمهوريتنا.

رابعا - تراجع الوجبة الاولى من الراغبين في الاشتراك بدورة ضباط الاحتياط من خريجي الدراسة الاعدادية والعالية مديرية الادارة في وزارة الدفاع ويراجع الباقون منهم مديرية تجنيد الرصافة الفرع الخاص بفلسطين لتسجيل اسمائهم وتقديم طلباتهم والحصول على التفاصيل المطلوبة قبل يوم ١٠ - ٤ - ١٩٦٠ تمهيدا لفحصهم واشراكهم بالدورات التدريبية التي يتم فتحها في الوقت المحدد.

خامسا - تصدر مديرية الادارة التعليمات الخاصة بشروط القبول وتوضيح التفاصيل الاخرى لهذه الدورات قبل يوم ٥ - ٤ - ١٩٦٠.

سادسا - تؤمن وزارة الدفاع في المستقبل فتح دورات أخرى لاستمرار قبول الراغبين من اخواننا الفلسطينيين ليكونوا مدربين وجاهزين وسيعلن عن مواعيد تلك الدورات وفتحها في حينه. وليعلم اخواننا ابناء فلسطين اننا بعد دراسة الموقف وتقديره صممنا على معاونتهم ومساعدتهم بالسلاح والمال والرجال والوسائل المادية والمعنوية الاخرى واعددنا العدة لذلك بغية انبثاق الجمهورية الفلسطينية الخالدة واسترجاع الوطن السليب وهذه هي الطريقة الواقعية العملية لجمع شمل اخواننا ابناء فلسطين في وطنهم العزيز وتحررهم واستقلالهم. ولن تقف اية عقبة او صعوبة في سبيل استعادة الارض المقدسة.

وانني اعاهد اخواننا ابناء فلسطين بان العقبات والمصاعب لا تثنينا عن عزمنا وتصميمنا في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل لخدمة الشعب الفلسطيني المظفر والامة العربية المجيدة وان الله معنا.

الزعيم
عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء
والقائد العام للقوات المسلحة

وكان عبد الكريم قاسم قد استقبل يوم ٢٣ اذار الاعضاء المؤسسين لرابطة ابناء فلسطين في الجمهورية العراقية حضروا الى وزارة الدفاع لتقديم شكرهم وامتنانهم على اجازة رابطتهم ورعاية المسؤولين لها. وقد رحب سيادته بهم كثيرا وشكر لهم شعورهم نحو العراق واشاد باخلاصهم واندفاعهم من اجل وطنهم السليب. وقد تحدث اليهم سيادته مؤكدا لهم قرب انبثاق الجمهورية الفلسطينية الخالدة نتيجة لنضال النجباء. وان الجمهورية العراقية الخالدة سوف تساعدهم بالمال والسلاح والرجال والخطط الواقعية العملية حتى يسترجع الوطن السليب ويخرج منه كل غاصب وطامع او معتد اثيم وبذلك يجتمع شمل المشردين ويعودون الى وطنهم وارضهم معززين مكرمين. وان ذلك ليس بالامر الصعب وهو يتم بتضافر الجهود والنيات الصادقة والعمل في سبيل الله والشعب والوطن.

واستغرقت المقابلة زهاء الساعتين.

وقد قال عبد الكريم قاسم عند مقابلته لطلاب كلية الاحتياط من ابناء فلسطين الذين سيكونون نواة جيش التحرير الفلسطيني يوم ٥ ايار ١٩٦٠:

" ان خطة استعادة فلسطين سوف نتداول بها معكم ومع اخواتكم وكما قلت ان الحمل الثقيل يقع على اهله. ان الخطة التي نتداول بها في حينها معكم سوف تكون خطة مباغتة تبهر العدو وتضعفه وبالنتيجة تنبثق الجمهورية الفلسطينية من ارض فلسطين.... اننا ننادي بانبثاق الجمهورية الفلسطينية بشرط ان تتألف من مجموع فلسطين القطع والرقع الثلاث الشرق والغرب والوسط.... من الخطط الصائبة ان فلسطين لا يرجعها الا اهلها. ان هؤلاء اخواننا من فلسطين ليسوا بمفردهم ان الدول العربية جميعها تناصرهم بخاصة العراق... ان رواتب الطلاب الفلسطينيين والضباط وضباط الصف والجنود سوف تكون لهم كما هي الحال مع الجيش العراقي"[1].

وفي حفل توديع الوجبة الاولى من الجنود الفلسطينيين بعد اكمالهم التدريب الاساس والتحاقهم بفوج التحرير الفلسطيني الاول يوم ١١ آب ١٩٦٠ قال:

" سيكون هذا اليوم يوما خالدا مشهورا في تاريخ فلسطين الحبيبة... عما قريب ستجدون علم فلسطين يرفرف في ارجائها لقد اعددنا لكم العدة من المال والسلاح وانتم الرجال المكافحون الذين يقع الحمل الثقيل عليهم انكم ايها الاخوان المسؤولون عن استعادة وطنكم واننا نساندكم بالمال والسلاح والرجال والجهود

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ١٩٠ – ١٩١.

وبكل ما نملك.... وعما قريب سوف تلاحظون بام اعينكم ان كتائب الجهاد المقدس في فلسطين سوف تنبعث وتشارككم النضال والقتال حتى يتحرر هذا الوطن المقدس عما قريب سوف تنبعث الهيئات العربية الوطنية للجهاد في فلسطين من اخوانكم ابناء فلسطين ومن اخوانكم المجاهدين في الدول العربية ".

وفي حفل تخرج الوجبة الثانية من دورة الاحتياط الرابعة عشرة والوجبة الاولى من جيش التحرير الفلسطيني من كلية الاحتياط يوم ١٥ آب قال:

" لقد تخرج اثنان وستون (٦٢) تلميذا من اخواننا ابناء فلسطين لينخرطوا ويندمجوا في جيش التحرير الفلسطيني... وان الضباط وضباط الصف والجنود الذين تخرجوا من ابناء فلسطين سوف نختار منهم وجبة لينخرطوا مع من يتدرب في وجبة التدريب للمغاوير... تخرجت الوجبة الاولى من الضباط الاشاوس من جيش فلسطين العزيزة وكما تخرج هؤلاء فلقد انبثقت في هذا اليوم بالذات الهيئات الوطنية لتحرير فلسطين والهيئات الفرعية والمحلية التي تعمل في كل قرية وفي كل مدينة من مدن فلسطين... ان النقطة الاساسية ونقطة التحول الاساسية في الكفاح من اجل فلسطين هي ان اخواننا العرب المخلصين قد ايقنوا يقينا تاما بدون شك ولا مواربة بأن المسؤولية اذا لم تلق وتعط الى اهل فلسطين فان استرجاع فلسطين ربما يطول ولكنهم ايقنوا وامنوا بفكرة الجمهورية العراقية الخالدة ان المسؤولية يجب ان تلقى وتعطى الى شعب فلسطين واهلها ليقوموا بالحمل الثقيل من النضال لاسترجاع وطنهم واعادة المشردين اللاجئين"[1].

وتتويجا لهذه السياسة صدر يوم ٢٤ آب القانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٠ باسم (قانون جيش تحرير فلسطين) وهذا نصه:

بأسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:

المادة الاولى:- تؤلف قوة عسكرية فلسطينية من اهل فلسطين تلحق بتشكيلات وزارة الدفاع وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٣٤٧ – ٣٥٢.

المادة الثانية:- تصرف نفقات هذه القوة من ميزانيـة وزارة الدفـاع بفصـل خاص.

المادة الثالثة:- تتكون القوة من المتطوعين من:

آ - الضباط

ب- نواب الضباط

جـ- ضباط الصف

د- الجنود

المادة الرابعة:- للقائد العام تعيين واستخدام من ينسب في هذه القوة من غير الفلسطينيين او من الفلسطينيين.

المادة الخامسة:- يدرب الفلسطينيون من خريجي الكليات العالية بدورة خاصة بكلية الاحتياط العراقية لمدة لا تزيد على ستة اشهر ويمنح الناجح فيها رتبة مـلازم ومن لم ينجح منهم فيمنح رتبة نائب ضابط حربي.

المادة السادسة:- يدرب الفلسطينيون من خريجي المدارس الاعدادية او مـا يعادلها بدورة خاصة بكلية الاحتياط العراقية لمدة لا تزيد على ستة اشـهر ويمنـح الناجح فيها رتبة نائب ضابط حربي ومن لم ينجح فيمنح رتبة عريف.

المادة السابعة:- يتناول الملحق بالدورة بموجب المادتين الخامسة والسادسـة الراتب الذي كان يتناوله قبل التحاقه بالدورة التدريبية وبعد تخرجـه يمنـح راتـب الرتبة التي يحصل عليها او راتبه السابق ايهما اكثر.

المادة الثامنة:- للقائد العام للقوات المسلحة اصدار تعليمات بشأن موعد فتـح الدورات الخاصة وكيفية التدريب والتدريس والامتحانات والنجاح فيها.

المادة التاسعة:- تسري على الملتحقين في الدورة الخاصة اثنـاء وجودهـم فيها احكام المواد (٦ و٧ و٨) من نظام كلية الاحتياط رقم ٤ لسنة ١٩٥٦.

المادة العاشرة:- يجوز قبول تطوع الفلسطينيين من غير حملـة الشـهادات العالية والاعدادية بصفة جنود حربيين على ان تعين شروط قبول تطوعهم ومددهـا وتدريبهم ورواتبهم وترفيعهم وفق تعليمات يصدرها القائد العام للقوات المسلحة.

المادة الحادية عشرة:- للقائد العام للقوات المسلحة تسريح الضبـاط ونـواب الضباط وفسخ عقود المتطوعين متى شاء.

المادة الثانية عشرة:- تسري احكام قانون العقوبات العسكري وقانون اصـول

المحاكمات العسكرية على المتطوعين.

المادة الثالثة عشرة:- المتطوع الذي يستشهد او يصاب بعاهة اثناء الخدمة أو من جرائها وهو مرتبط بتشكيلات وزارة الدفاع تطبق عليه احكام قانون التقاعد العسكري المتعلقة بذلك.

المادة الرابعة عشرة:- ينفذ هذا القانون اعتبارا من ١٥ نيسان ١٩٦٠.

المادة الخامسة عشرة:- على وزيري الدفاع والمالية تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الرابع والعشرين من شهر آب ١٩٦٠.

مجلس الوزراء مجلس السيادة [١]

وجاء في الاسباب الموجبة:

" لما كان سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة قد اعلن عن تشكيل جيش لتحرير الوطن الفلسطيني وذلك ببيانه المؤرخ ٢٧ اذار ١٩٦٠ فقد ارتؤي اصدار تشريع خاص بتشكيل جيش تحرير فلسطين لتنظيم جهاز جريء فعال من اهل فلسطين يؤمن باستعادة الوطن الفلسطيني ويعالج كذلك كيفية التحاق هؤلاء بالجيش المذكور وشروط التحاقهم به وكيفية منحهم الرواتب وترقيتهم وتسريحهم وانضباطهم وغير ذلك من الامور التي تقتضيها الخدمة في الجيش المذكور وذلك تمهيدا لاعلان الجمهورية الفلسطينية وعلى هذا الاساس وضعت لائحة تشكيل جيش تحرير فلسطين رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٠

وقد اثنى امين الحسيني على موقف العراق من القضية الفلسطينية وقال: ان هذه القضية"تجد دائما تأييدا صادقا وتعضيدا مخلصا من العراق ومن الخطة السليمة التي ينتهجها العراق في الاعتماد على الشعب الفلسطيني للقيام بتحرير وطنه بمساندة الاقطار العربية وهي خطوة صحيحة تتجاوب مع رغبات الفلسطينيين ونفس الخطة التي سار عليها اخواننا الجزائريون"[٢].

اما المساعدات التي قدمها العراق للقضية الفلسطينية فكانت عديدة ومنها المساعدات المالية إضافة الى المبالغ المخصصة في الميزانية للاجئين الفلسطينيين

---

(١) الوقائع العراقية ٢٩ آب ١٩٦٠.

(٢) جريدة الاخبار ٨ مايس ١٩٦٠.

في العراق ونفقات جيش التحرير الفلسطيني وقد منح رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين مبلغ ٥٠ الف ليرة لبنانية في ٩ حزيران ١٩٦٠ لغرض الدعاية للقضية الفلسطينية وقرر مجلس الوزراء في السادس من آب تخصيص مبلغ (٢٤٠) الف دينار سنويا الى الهيئة العربية العليا لفلسطين لبعث روح النضال لدى الهيئات الوطنية الفلسطينية كافة وللسرعة في تنظيم جهاز جريء فعال من اهل فلسطين يؤمن باستعادة الوطن الفلسطيني واعلان الجمهورية الفلسطينية على ان يدفع بقسطين والنظر في زيادته عند الاقتضاء وفي ٢٠ آب تقرر منح مكتب الهيئة في بغداد مبلغ عشرة الاف دينار [١].

وتجدر الاشارة هنا الى انه صدر مرسوم جمهوري رقم ٣٣١ يوم ٣٠ ايار ١٩٦٠ حول نوط حرب فلسطين وهذا نصه:

" بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون إحداث نوط الشجاعة والخدمة العامة وحركات مايس ١٩٤١ وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٤٩ الرقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ والمادة الرابعة من نوط حرب فلسطين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

يمنح نوط حرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٤٩

١– لكل من اشترك فيها من العسكريين (الضباط والائمة ونواب الضباط وضباط الصف والجنود) والمدنيين.

٢– لكل ضابط في خدمة الجيش من خريجي الكلية العسكرية.

٣– لكل من يتخرج في الكلية العسكرية ويستمر في خدمة الجيش.

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　　　مجلس السيادة [٢]

ثم صدر المرسوم رقم ٣٤٢ في ١١ حزيران ١٩٦٠ وهذا نصه:

" بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون إحداث انواط الشجاعة والخدمة العامة وحركات مايس ١٩٤١ وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٤٩ رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

---

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٦/ ٨/ ١٩٦٠.

(٢) الوقائع العراقية ٢٤ تموز ١٩٦٠.

يمنح نوط الخدمة العامة للضباط والائمة ونواب الضباط وضباط الصف والجنود والمدنيين الذين اشتركوا فعلا في حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والمشمولين بالفقرة (آ) من المادة الرابعة من نظام نوط حرب فلسطين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ [١].

العراق والجامعة العربية

وصلت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة الى ادنى مستوى لها عقب ثورة الموصل وجرت محاولات للمصالحة بين الطرفين من اطراف عربية ودولية ولكن العراق قاطع اجتماعات الجامعة العربية على اعتبار ان الجمهورية العربية المتحدة هي المسؤولة عن تردي العلاقات وانها تفرض سيطرتها على الجامعة العربية وان الكثير من الدول العربية تقف الى جانب الجمهورية العربية المتحدة وتتهم العراق بانه يتبع سياسة منحازة الى الكتلة الاشتراكية وان هناك خطرا شيوعيا يهدد الامة العربية.

وقد رفض العراق حضور اجتماع مجلس الجامعة في ٨ شباط ١٩٦٠ في القاهرة بحجة (عدم ملاءمة الجو الناشيء من حملة الدعاية الظالمة والاستعداد للمساهمة في الاجتماعات التي ستعقد في اي جزء اخر من الوطن العربي. وصرح هاشم جواد وزير الخارجية العراقي بان العراق رغم اهتمامه بالقضية الفلسطينية فانه لن يحضر الاجتماعات التي ستعقد في القاهرة نظرا للحملات الصحفية واليومية والاتهامات ضد العراق ورحب بعقدها في مكان اخر [٢].

وعندما عقد اجتماع الجامعة في القاهرة يوم ٢٩ شباط ١٩٦٠ لم يحضر وفد العراق وحملت الصحف القاهرية على العراق بسبب ذلك مشيرة الى ان العراق لم يحضر اجتماعات الجامعة في بيروت والدار البيضاء رغم انها لم تعقد في القاهرة.

وجرت محاولات لحمل العراق على المشاركة في اجتماعات الجامعة ومنها زيارة الدرديري احمد اسماعيل الامين العام المساعد للجامعة الى بغداد في نيسان ١٩٦٠ واجراؤه مباحثات مع وزير الخارجية هاشم جواد بهذا الصدد ثم جاء قرار

---

(١) الوقائع العراقية ٢٥ تموز ١٩٦٠.

(٢) الاهالي ٥/ ١/ ١٩٦٠.

الجامعة بعقد اجتماعها القادم في لبنان ودعوة المندوب العراقي لحضور الاجتماع في القاهرة لتقرير موعد الاجتماع القادم. وقد حضر المندوب العراقي اجتماع القاهرة حيث تقرر عقد الاجتماع الاستثنائي القادم في شتورة بلبنان بين ٢٢ و ٢٨ آب ١٩٦٠. وقد حضر المندوب العراقي اجتماعا اخر في القاهرة يوم ٨ آب للتحضير لاجتماع شتورة وبهذا يكون العراق قد حضر اجتماعين في القاهرة بعد ان كان يصر على عدم حضور اجتماعات تعقد في القاهرة وذلك ما يؤشر نوعا من الانفراج سواء في العلاقة مع الجامعة ام الجمهورية العربية المتحدة.

وعندما عقد اجتماع شتورة في موعده المحدد رأس الوفد العراقي هاشم جواد وزير الخارجية الذي اوضح"موقف العراق وسياسته العربية وهدفه في رفع جهاز الجامعة العربية وتنظيماتها لكي تصبح اداة اكثر فعالية في سبيل دعم التعاون العربي وتسوية كافة الخلافات التي حدثت بين الدول العربية. يضاف الى هذا ان يكون هذا الجهاز واسطة لتعاون البلاد العربية في القضايا الاقتصادية والتعاون العسكري وغيرها. وقد اسهم العراق في القرار الذي اتخذه المؤتمر حول تقرير التضامن العربي وتنظيمه وشارك العراق ايضا في الدعم التعاون العربي وتسوية كافة الخلافات التي حدثت بين الدول العربية. يضاف الى هذا ان يكون هذا الجهاز واسطة لتعاون البلاد العربية في القضايا الاقتصادية والتعاون العسكري وغيرها. وقد اسهم العراق في القرار الذي اتخذه المؤتمر حول تقرير التضامن العربي وتنظيمه وشارك العراق ايضا في الدورة الاعتيادية للجامعة العربية في القاهرة في تشرين الاول ١٩٦٠[١].

وأسهم العراق في المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية ووقع على البروتوكول الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت بشأن تعديل الجداول الملحقة بها في ١٣ اذار ١٩٦٠ . وكان العراق سباقاً لتقديم اقتراح الى جامعة الدول العربية بشأن تنسيق السياسة النفطية بين الاقطار العربية وصياغتها باتفاقية تحدد بموجبها سياسة استثمار الموارد النفطية لمواجهة السياسة الموحدة لشركات النفط. وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض لصياغة مشروع الاتفاقية الذي رفعته اللجنة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٩ الى المجلس الاقتصادي لاقراره بعد ان اوصت لجنة خبراء النفط العربي بالموافقة عليه وقد وافق المجلس

---

[١] قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية، ص٣٦٢-٣٦٣.

الاقتصادي على المشروع في اجتماعه السادس المنعقد في بداية نيسان ١٩٦٠ وفي ادناه نص المشروع:-

اتفاقية تنسيق السياسة البترولية

ان حكومات:

المملكة الاردنية الهاشمية

الجمهورية العراقية

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية اللبنانية

المملكة المتوكلية اليمنية

رغبة منها في توثيق التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسة البترولية بينها قد اتفقت على الاحكام الاتية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي بجلسته المنعقدة في السادس عشر من رمضان سنة ١٣٧٩ الموافق الثالث عشر من مارس سنة ١٩٦٠ من دور انعقاده العادي السادس ودعا الدول الى الارتباط بها.

المادة الاولى:

العمل على اصدار قانون موحد خاص باستغلال البترول ومشتقاته يشمل المبادئ الاساسية المتعلقة بتنظيم علاقات الحكومات بشركات الامتياز في النواحي المالية والفنية والاجتماعية والصحية والعمالية مع مراعاة الظروف المحلية لكل دولة.

المادة الثانية:

تتعهد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بأن:

١- تتبادل الاحصائيات والوثائق والعمليات البترولية والمعلومات المتعلقة بـ:-

أ-خواص النفط المنتج.

ب_ مقدار عوائد الحكومات.

جـ- نوع العملة التي تدفع بها حصة أية حكومة من الحكومات الموقعة على الاتفاقية.

د- الاسس التي تحتسب بموجبها كلفة الانتاج والنقل.

هـ - اسعار النفط المنتج في موانئ التصدير.

و-الخدمات الاجتماعية والثقافية والعمرانية التي تقوم بها الشركات ذات الامتياز.

٢- تزود الحكومات الموقعة بعضها البعض بقرارات التحكيم والقرارات التي تصدرها المحاكم بقضايا النفط.

٣- العمل على تبادل الخبراء الفنيين فيما بينها.

٤- العمل على توحيد نظم الحسابات المتعلقة باستخراج النفط على ان يؤخذ بالنظم الاصلح للدول الموقعة.

المادة الثالثة :

اتباع الاساليب المناسبة للانتاج بشكل يحافظ على احتياطي الزيت فيها وعلى مستوى اسعاره.

المادة الرابعة:

ان تتعاون مع الدول الاخرى المنتجة للزيت في العالم والتي تتشابه ظروفها مع ظروف هذه المنطقة على ضوء ما تمليه المصلحة المشتركة وبمراعاة اعتبارات السوق العالمية.

المادة الخامسة:

التعاون فيما بينها لتحسين شروط الاتفاقيات البترولية الحالية.

المادة السادسة:

تكون الافضلية في منح استغلالات جديدة للزيت في البلاد العربية للشركات العربية الخالصة اذا كانت شروطها متساوية مع شروط الشركات الاجنبية على ان تراعى الكفاءات الفنية والمالية عند النظر في منح الامتياز.

المادة السابعة:

تعمل الدول العربية على امرار انابيب الزيت العربي ومستقاته والغاز في بلاد عربية كما تعمل على ان تكون نهاية الانابيب الناقلة للزيت العربي او المارة في اراضي عربية في موانئ عربية، الا اذا قضت الضرورة بانتهائها وراء الموانئ والمصبات العربية ففي هذه الحالة يجوز للدولة المعنية تجاوز الموانئ والمصبات.

المادة الثامنة:

العمل على استخدام موظفين وعمال من مواطنيها في شركات الزيت مع مراعاة النسب الاتية:

أ- الا يقل عدد الوظفين غير الفنيين والعمال من مواطني البلد مانح الامتياز عن الـ ٩٠%.

ب- الا يقل عدد الموظفين الفنيين عن مواطني البلد مانح الامتياز عن الـ ٧٠%.. الخ على ان لا تتعارض هذه النسب مع العمل على زيادتها في المستقبل.

فاذا استحال تنفيذ هذه النسب لنقص في الموظفين والعمال المدربين من مواطني البلد المانح للامتياز فعلى الشركة ان تستخدم موظفين وعمال من مواطني البلاد العربية الاخرى اولا وعند تعذر ذلك فمن مواطني الدول الصديقة على ان تقوم الشركات وفق برامج تعدها الحكومات الاطراف بتدريب العدد الكافي من الموظفين كي يتمكنوا من تولي العمل في الشركات وذلك في اقصر فترة معقولة.

المادة التاسعة:

العمل على ان تزيد من مساهمتها في الاشراف على الشؤون المتعلقة بشركات الامتياز الحالية والمستقبلية والحرص على ان يكون لها اعضاء عاملين في مجالس هذه الشركات.

المادة العاشرة:

مطالبة شركات البترول بخصيص مبالغ سنوية لتقوية وتدعيم دراسة النواحي الهندسية والاقتصادية والقانونية المتعلقة بصناعة الزيت في المعاهد العلمية في البلاد العربية.

المادة الحادية عشرة:

تعمل الحكومات الاطراف المنتجة للزيت على سد الاحتياجات الداخلية لاي بلد عربي اخر من الزيت ومشتقاته والغاز بالاسعار السائدة على ان يعامل البلد العربي المنتج للزيت معاملة البلد الاكثر حظوة.

المادة الثانية عشرة:

السعي لالزام الشركات العاملة لديها بعدم تغيير الاسعار المعلنة دون موافقتها كما تقوم هذه الحكومات بالتشاور فيما بينها لتوحيد موقفها عندما تبدي الشركات رغبتها في اجراء ذلك.

المادة الثالثة عشرة:

العمل على مطالبة شركات الامتياز بالتخلي عن المناطق المشمولة بالامتياز والتي تستغلها تلك الشركات بعد قضاء فترة مناسبة تحددها الحكومة صاحبة الشأن.

المادة الرابعة عشرة:

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الداخلية في اقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول المتعاقدة الاخرى.

المادة الخامسة عشرة:

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول الاخرى المرتبطة بها.

المادة السادسة عشرة:

يجوز للبلدان العربية الانضمام الى هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة:

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهرين من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسري في شأن كل من الدول والبلاد العربية الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها.

واثباتا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبأسمها.

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة في يوم الاحد السادس عشر من رمضان سنة ١٣٧٩ الموافق الثالث عشر من مارس سن ١٩٦٠ من نسخة واحدة تحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل من الدول والبلاد العربية المرتبطة بها.

عن :

* المملكة الاردنية الهاشمية
*الجمهورية العراقية
*المملكة العربية السعودية
* الجمهورية العربية المتحدة
* الجمهوية اللبنانية

* المملكة المتوكلية اليمنية[1]

وشارك العراق ايضا في اجتماعات المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية في القاهرة في تشرين الثاني ١٩٦٠ الذي اقر توصيات بضرورة مواجهة آثار السوق الاوربية المشتركة عن طريق التدرج في الاعفاء الكمركي تمهيدا لاقامة سوق عربية مشتركة في مدة اقصاها عشر سنوات ورفع القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير بين البلاد العربية في مدة اقصاها عشر سنوات واوصى باجراء تنسيق صناعي بين الاقطار العربية.

وشارك ايضا في اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة خلال شهر كانون الاول ١٩٦٠ وقدم توصيات مختلفة تتعلق بالتنسيق الصناعي والغاء اجازات الاستيراد والتصدير بين البلاد العربية (٢).

ومع ان العراق لم يشارك في مؤتمر البترول العربي الاول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٥٩ والذي اقر عدم ادخال اي تعديل على اسعار النفط التي اعلنتها الشركات الا بعد الرجوع الى حكومات الدول المنتجة والتشاور معها فانه شارك في مؤتمر البترول العربي الثاني المنعقد في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٠ حيث طالب سكرتير المؤتمر (محمد سلمان) بان تقوم العلاقات بين الشعوب والشركات على أسس العدالة الاقتصادية وعدم اجراء تخفيضات على الاسعار من جانب واحد والاضرار بالدول العربية (٣).

وشارك العراق كذلك في مؤتمر لجنة خبراء النفط العرب التابعة لجامعة الدول العربية المنعقد يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠ في الكويت وقدم مقترحات بشأن انشاء الشركة العربية لناقلات النفط ودراسة تخص تأثير انشاء انبوب (ايلات – حيفا) على النفط العربي ومسألة تصدير النفط الايراني الى اسرائيل (٤).

وحين عقد اجتماع وزراء الخارجية العرب ودورة مجلس جامعة الدول العربية ببيروت نشرت الصحف المحلية يوم ١٥ آب الخبر الآتي:

---

(١) دار الكتب الوثائق، ملفات وزارة النفط المف ٢٨٧/٦٠ و ١٤ ص٣٢.

(٢) الفجر الجديد ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠.

(٣) نفسه ١٨ تشرين الاول ١٩٦٠.

(٤) توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية. رسالة دكتوراه كلية التربية ابن رشد (بغداد ١٩٩٩) ص ١٣٠.

قررت وزارة الخارجية الاشتراك في كل من اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي سيعقد في بيروت بتاريخ ٢٢ – ٨ – ١٩٦٠ واجتماع الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية الذي سيعقد في بيروت ايضا بتاريخ ١ – ٩ – ١٩٦٠ وقد تقرر ان يرأس الوفد سيادة الاستاذ هاشم جواد وزير الخارجية وان يكون السادة نجيب الصائغ وقاسم حسن والدكتور مصطفى كامل ياسين وسامي الصفار والدكتور ناصر الحاني والدكتور فاضل سلمان اعضاء كما سيرافق الوفد السيد عبد الله الخياط بصفة سكرتير للوفد.

ان مشاركة الجمهورية العراقية في هذين الاجتماعين لدليل قوي على مدى حرص المسؤولين العراقيين على اغتنام كل فرصة للاجتماع باخوانهم العرب وتبادل وجهات النظر معهم بشأن القضايا التي تتعلق بصميم مستقبلهم وبحث الوسائل التي من شأنها خدمة مصلحة الامة العربية المجيدة.

ان الجمهورية العراقية التي تؤمن ايمانا راسخا بضرورة دعم سياسة التضامن العربي وتقويتها باعتبارها السياسة المثالية لتحقيق الاماني العربية في الوقت الحاضر كانت في طليعة الدول العربية التي رحبت بعقد مثل هذه الاجتماعات في أماكن تساعد على تفاهم شامل وتفهم صحيح لما يحف بالجو العربي ويعكر صفوه لانها تعتقد مخلصة بان القطيعة والتجافي لا يخدمان بحال من الاحوال قضايا العرب بل يخدمان الاستعمار والصهيونية اللذين يتربصان بالامة العربية ويسهلان لاعدائها الغلو في غمط حقوق ابنائها وعدم الالتفات الى عدالة قضاياهم.

واخيرا فاننا لنتطلع بقلوب عامرة بالايمان الى نتائج الاجتماعات في بيروت آملين ان يسود الود وتنتصر الاخوة وتتحد الكلمة وهو غاية ما يتمناه كل عربي مخلص.[٢]

وحين عقد مؤتمر وزراء الخارجية في شتورة في اليوم المقرر (٢٢ آب) حضرت جميع الوفود العربية باستثناء تونس فقد شاركت تسع دول عربية هي لبنان والعراق والسودان واليمن والمملكة العربية السعودية والمغرب وليبيا والاردن والجمهورية العربية المتحدة وقد اكد رؤساء الوفود اهمية التضامن العربي والتكتل من اجل استرجاع ما سلب من حقوقهم واراضيهم. وشمل جدول اعمال المؤتمر موضوع اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابراز كيانه وتكوين جيش فلسطين ومؤامرة اسرائيل لتحويل مياه نهر الاردن واعتراف شاه ايران باسرائيل

ودعم التضامن العربي واخر تطورات قضية الجزائر والجنوب العربي [1].

وقال هاشم جواد في خطابه في المؤتمر:

ايها الاخوان

قبل ان ابدأ كلمتي هذه اود ان اتقدم بجزيل الشكر الى لبنان الشقيق الذي جئنا شاكرين فضله لما بذله من جهد في تهيئة هذا الجو الاخوي في ابدع الربوع واجملها. فقد جئنا اليه تحدونا الرغبة الصادقة بان نجعل من العلاقات بين ابناء العرب في مختلف اقطارهم قوى توجه الدول العربية في حاضرها ومستقبلها نحو تنمية الصلات بينها على أسس من الواقع العربي وتمهيد طريق السير المشترك الذي تصبو الى اجتيازه الامة العربية لتصل الى ما ينبغي ان تبلغه من منعة وقوة وازدهار اننا نقول ذلك بوحي من مصالح الشعب العربي ومن ايمانه بأن مستقبل كل دولة عربية مرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل شقيقاتها الأخريات هذا هو الذي يشعر به شعب العراق باعتباره ضرورة اساسية يفرضها عليه حال الامة العربية اليوم وواقع هذا العالم في تطوره المادي والفكري، ولسنا نشك من ان ابناء الامة العربية جميعا يشاطرون اخوانهم العراقيين امالهم هذه واحساساتهم وليس من بد للحكومات العربية وقادتها من التجاوب الصحيح مع هذه المشاعر والاحاسيس. اننا نعتقد مخلصين ان ما حققته وما تحققه كل دولة عربية من حرية وتقدم انما هي مكاسب اساسية للدول العربية الأخرى. لذلك فان ثورة العراق لا يمكن الا ان تعد حلقة من سلسلة انطلاقات الشعب العربي تتبعها انطلاقات أخرى فيما بقي رازحا تحت السيطرة الاجنبية من اجزاء الوطن العربي. لقد امن الشعب العراقي عندما انطلق في ١٤ تموز بأن تحرير العراق من عوامل التأخر والسيطرة الاجنبية خطوة تنسجم كل الانسجام مع خطوات الامة العربية في سبيل تحرير اجزائها السليبة. وانه ليؤمن بأن صراعه مع الاستعمار واعوانه انما هو صراع مشترك بين اقطار العالم العربي كافة وان تخلف اي قسم من اقسام البلاد العربية وبقاءه تحت السيطرة الاجنبية انما هو انتقاص لحرية الشعب العراقي. وهكذا تجدون ايها السادة إن حركات التحرير في أي بلد عربي ذات دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية لا تقف عند حدوده، بل تتعداه في الدرجة الاولى الى البلاد العربية الأخرى كما انها مرتبطة بحركات تحرر الشعوب عامة.

---

(١) الحرية ٢٣ آب ١٩٦٠.

فلا مناص من ان نستنتج اذن بأن أي عدوان على الجمهورية العراقية واي تدخل في شؤونها الداخلية او محاولة لعرقلة تقدمها او استكمال حريتها انما هو عدوان على الامة العربية جمعاء وعرقلة لمساعيها ايا كان مصدر هذا العدوان وكذلك شأن اية دولة عربية اخرى. ونحسبنا ملزمين هنا بالتنبه الى حقيقة واضحة لا مراء فيها وهي ان اختلاف ظروف البلاد العربية وعوامل تطورها المختلفة خلال الحقبة الطويلة التي مرت بها استلزمت ان يكون في سير كفاح العرب نبلوغ اهدافهم شيء من التباين في الاتجاه والتوجيه، غير ان هذا التباين ظاهري في واقعه لا يؤلف عقبة تحول دون سير الامة العربية نحو تحقيق اهدافها المشتركة هذه، وهذا التباين لا يعد في الواقع غير ناحية صغيرة من واقع حياة الدول العربية اليوم، ذلك لان النواحي المشتركة الكثيرة تملى علينا جميعا ضرورة العمل على مواجهتها بالطرق الايجابية وهذا بحد ذاته يجب ان يجنبنا كل ما يبدد من قوانا ويضيع علينا فرص التفاهم والبناء المشترك فنحن مدعوون اليوم الى نبذ الخلافات والتركيز على نقاط الالتقاء والعمل ضمن ما نلتقي عنده من خطوط عريضة، على ان هنالك امرين اساسيين يجب الاعتراف بهما واعتبارهما جوهريين في حقل العلاقات العربية، اولهما، ان لكل دولة عربية شخصيتها السياسية المستقلة التي لا مناص من ان يعترف الجميع بها وبمقوماتها وثانيهما ان رقعة القضايا المشتركة بين هذه الدول العربية هي التي ينبغي التركيز عليها والسعي لتوسيعها بالعمل الايجابي البناء وبالقدر الذي تسمح به ظروف كل من هذه الدول وفي جو بعيد عن الضغط والتهديد ولذلك وقبل ان نوغل في درس نواحي ومقومات التضامن العربي علينا ان نسأل انفسنا (هل اننا تفاهمنا على حقيقة هذين الأمرين وهل فهمناهما اساسا للمضي في مهمتنا؟) اننا نؤكد جوابا على ذلك ان ما اسلفناه من ان ما يواجه الامة العربية اليوم يفرض عليها التفاهم على الاسس التي يجب ان تقوم عليها العلاقات العربية وان التضامن العربي الذي تطلبه هذه الامة هو في رأينا عقيدة وشعور بوحدة المصير.

ان الظروف العربية والدولية الراهنة في تطور مستمر، وهذا التطور يفرض على الدول العربية ان تراجع بجد واخلاص العلاقات فيما بينها وتبذل الجهود الصادقة في مجابهة متطلبات ذلك وما يستلزمه من تنسيق للعمل من اجل بلوغ الهدف المشترك وعلى رأس اهدافنا المشتركة قضية الاقطار العربية التي ما زالت محرومة من الحرية والاستقلال. وفي مقدمتها معركة العرب في سبيل تحرير فلسطين والجزائر

وساحل الهدنة وعمان وحضرموت والمحميات، فبقــاء الصهيونيــة فــي فلســطين والاستعمار في هذه الاجزاء العربية عدا انه انتهاك لحقوق اهلها فانه مصدر رئيــس من مصادر اضعاف كيان كل دولة عربية مستقلة، فقوة السلســلة تقــاس بــاضعف حلقاتها، ولا نرانا بحاجة للاسهاب في ايراد حقيقة الاستعمار والصهيونية وخططــهما واهدافهما العدوانية فذلك معلوم ومعروف.

ودعا الى التضامن وحشد الطاقات وتقديم كل مساعدة وعون للشعب الفلسطيني. وتقرير العمل العربي المشترك من خلال جامعة الــدول العربيــة [1] وفــي ٢٦ آب نشرت الصحف المحلية مقررات مؤتمر وزراء الخارجية الصادرة يوم ٢٥ آب:

وجاء في صيغة القرار انه يجب على جامعة الدول العربية ان تكــون المصــدر الوحيد لتسوية النزاعات بين الدول العربية لهذا يتطلب اجراء بعض التعديــلات فــي ميثاق جامعة الدول العربية، وقد اعرب الوفد الجزائري في المؤتمر عــن ارتياحــه بشأن القرار الذي اتخذ واقر حول الجزائر يوم امس الاول. وصرح نــاطق بلســان الحكومة الجزائرية بانه ينظر الى ذلك نظرة الامل والارتياح الى الاهمية التي اولاهــا مجلس الجامعة العربية للقضية الجزائرية في هذا الوقت العصيب غير انه اعرب عــن امله في تلبية الكثير من المطاليب الجزائرية وخاصة التأييد الــذي ســتبذله الــدول العربية في هيئة الامم المتحدة بشأن تقرير المصير في الجزائر والتسهيلات الخاصــة بارسال المتطوعين العرب الى الجزائر للانضمــام الــى جيــش التحريــر الوطنــي الجزائري، وفيما يتعلق بالمطاليب الاخرى التي ستضمن قطع الدول العربية علاقاتــها مع فرنسا وعقد مؤتمر لاقطاب العرب لبحث القضية الجزائرية فقد صرح الناطق بان حكومته تدرك بأن بعض هذه الاشياء ستتطلب دراسة دقيقة من جــانب الحكومــات العربية.

وقد قدمت الامانة العامة للجامعة العربية تقريرا لبحثه فــي اللجنــة السياســية لمجلس الجامعة العربية ضمنته مقترحات لتدعيم التضامن العربــي وتعزيــز ميثــاق الجامعة العربية.

وفي الساعة الرابعة الا ربعا بحث مجلس الجامعة القرارات التي اتخذها المؤتمر ووافق عليها وهذه القرارات هي:

---

(١) الحرية ٢٤ آب ١٩٦٠.

اولا- ١- وجوب مضاعفة الجهود لاستمرار قيام جو من الود والتفاهم التامين وضرورة تجنب الاتهامات وكل عمل او قول من شأنه الاساءة الى علاقات الاخوة بين البلدان العربية خاصة ما ينشر في الصحف والاذاعة ووجوب النهوض بالجامعة كلما لزم الامر لتصفية ما قد يطرأ عليه من خلافات بين اعضائها.

ب- تأكيد التزام قواعد القانون والعرف الدوليين وتقاليد المروءة العربية في شأن اللجوء السياسي وما يستتبعه من امتناع اللاجئين عن القيام باي نشاط يعكر علاقات البلدان العربية الشقيقة بعضها مع بعض وحرمان من يخالف ذلك من حق اللجوء.

ثانيا - أ- تأكيد التمسك بمبادئ ميثاق الجامعة نصا وروحا وخاصة ما تضمنته المادتان الثانية والثامنة منه.

ب- وجوب المزيد من التعاون الايجابي المخلص بين اعضاء الجامعة العربية وتوسيع نطاق العمل المشترك في القضايا العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

جـ- تعزيز جهود الدول العربية وتوحيدها وتنسيقها من اجل مساعدة البلدان العربية التي ما زالت رازحة تحت السيطرة الاجنبية والقيام بالعمل الايجابي البناء في سبيلها في الصعيدين العربي والدولي.

د- العمل على تدعيم الجامعة العربية وجعلها اكثر قدرة في ميدان التعاون العربي.

هـ- بحث موضوع تعديل ميثاق الجامعة العربية طبقا لقرار المجلس في الدار البيضاء عام ١٩٥٩.

وفي الساعة السادسة من مساء امس واصل المؤتمر النظر في البند الثالث من جدول الاعمال وهو الخاص بالجوانب المتبقية من قضية فلسطين واعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابراز كيانه وانشاء جيش فلسطيني.

وصرح عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية عقب الاجتماع بأن وزراء الخارجية قد بدأوا في بحث قضية فلسطين وانهم تطرقوا الى بحث مسألة الكيان الفلسطيني، وقال ان وزير خارجية لبنان ورئيس الدورة الاستثنائية الحالية قد ارسل برقية الى وزير خارجية تونس يدعوه فيها الى حضور اجتماعات اشتورة [١].

ثم نشرت قرارات اللجنة السياسية بشأن القضية الفلسطينية في نهاية الاجتماع كالاتي:

---

(١) اتحاد الشعب ٢٦ آب ١٩٦٠.

بحثت اللجنة السياسية الجوانب المتبقية من قضية فلسطين كما ورد في الباب الثالث من جدول اعمال المجلس وهي:

١- اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابراز كيانه شعبا موحدا.

٢- انشاء جيش فلسطين في الدول العربية المضيفة، واستنادا الى قرار الجامعة بتاريخ ٢٩ شباط ١٩٦٠ وبالنظر للمرحلة الحالية الخطيرة التي تجتازها القضية الفلسطينية ومواجهة لما هنالك من مؤامرة يتسع مداها وتقوم بها الصهيونية السياسية العالمية لتصفية قضية فلسطين تؤكد اللجنة من جديد ان الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وله ان يعمل لاسترداد وطنه بموازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية كما تؤكد ايضا ان على الدول العربية ان تحافظ على الشخصية الفلسطينية وتجانب كل ما يؤدي الى تجاهل هذه الشخصية فاذا ما استرد الشعب الفلسطيني وطنه وحقوقه امكن ان يمارس هذه الحقوق ممارسة صحيحة كاملة وكذلك تؤكد وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من خدمة قضيته والدفاع عن حقوقه بصورة اكثر فعالية، وترى اللجنة كذلك ان الظروف اصبحت اكثر ملاءمة لقيام الامين العام للجامعة العربية بتشكيل اللجنة التي قرر المجلس تشكيلها في الجلسة المعقودة يوم ٢٩ شباط سنة ١٩٦٠ وترجو ان يقوم الامين العام بذلك وان تباشر اللجنة عملها وتضع مخططا كاملا شاملا لاسترداد فلسطين وتقدم اللجنة تقريرها الى المجلس في اقرب وقت. وفيما يختص بمتابعة اسرائيل العمل على تحويل مجرى نهر الاردن قرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتية:

بحثت اللجنة السياسية موضوع متابعة اسرائيل العمل على تحويل مجرى نهر الاردن واحاطت بما تضمنته مذكرتا الامانة العامة والجمهورية العربية المتحدة في هذا الموضوع وبعد الاطلاع على قرار مجلس الجامعة بتاريخ ٢٩ فبراير عام ١٩٦٠ تقرر ما يلي

١- دعوة الهيئة الخاصة التي اشار اليها القرار سالف الذكر بان تتابع الاعمال الفنية التي اعدت من قبل وتقدم تقريرها قبل اجتماع وزراء الخارجية العرب المزمع عقده بعد دورة الامم المتحدة.

٢- ان يعهد الى اللجنة العسكرية الدائمة منضما اليها ممثلون عسكريون لباقي الدول الاعضاء غير المشتركة في معاهدة الدفاع المشترك يعهد اليها بوضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات. وبالنسبة للاخطار التي تهدد عرب فلسطين المحتلة

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الاتي: نظرت اللجنة السياسية في مذكرتي الامانة العامة للجامعة العربية والجمهورية العراقية بشأن عرب النقب في فلسطين المحتلة ودرست ببالغ الاهتمام والقلق الاخطار التي تهددهم وقررت ما يأتي:

١- اثارة الموضوع في الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة وفق الخطة التي يقررها رؤساء الوفود العربية .

٢- توجيه مذكرة مشتركة بالموضوع لرؤساء البعثات العربية الدائمة في الامم المتحدة الى السكرتير العام لاتخاذ الاجراءات السريعة الكفيلة بحماية عرب النقب.

٣- تعريف الرأي العام العالمي بالمآسي وسياسة التمييز العنصري التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على العرب في فلسطين المحتلة عملا على التخلص منهم[1].

وبالنسبة للعلاقات الايرانية الاسرائيلية قرر مجلس الجامعة الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي: بحثت اللجنة السياسية موضوع التغلغل الاسرائيلي في ايران ومظاهره المختلفة في السنوات الاخيرة وكيف كان التصريح الايراني في ٢٣ تموز الماضي مفاجأة للعرب ومجانبة للروابط الايرانية العربية التاريخية والمصالح المشتركة في جميع الميادين. واستعرضت ما اعقب ذلك من تطورات في الموضوع واحاطت بتصريحات المسؤولين في ايران واخرها تصريح السيد وزير الخارجية الايرانية في ٢٠ آب الحالي المتضمن حرص ايران على توطيد علاقاتها بالعرب وتأكيده انه ليس في نية حكومتها ان تعترف اعترافا قانونيا باسرائيل وان تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ولا ان تنمي علاقات بها وبدا للجنة ان موقف ايران ظهر عليه بعض التبديل نتيجة لما قامت به الدول بشتى الوسائل احتجاجا على هذا التصرف ولما بذلته من مساع في هذا الشأن وتقديرا للمصالح العربية الايرانية المشتركة ولخطورة المطامع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية والعالم الاسيوي الافريقي اجمع تقرر اللجنة ما يلي:

١- ضرورة متابعة بذل الجهود املا في ان تجد ايران سبيلا صالحا لوضع علاقاتها مع البلاد العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية موضع التقدير الحق بتصرفها مع اسرائيل.

---

[1] الحرية ٢٩ آب ١٩٦٠.

٢- تأكيد ان الدول العربية تحرص على التعاون الدولي مع سائر الامم والدول وبخاصة الاسيوية الافريقية تعاونا حرا متكافئا وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة وهي اذ تؤكد ذلك تقرر ان الوضع الراهن بشأن فلسطين في النطاق القومي العربي وعلى الصعيد الدولي يقتضي من الدول العربية النظر في مواقف الدول الاخرى منها وعلى ضوء مواقف تلك الدول من الصهيونية وصنيعتها اسرائيل مصدر الاضطراب في الشرق الاوسط والخطر على العالم الاسيوي الافريقي وتهديد السلام العالمي وذلك يقتضي من الدول العربية ان تسعى بجميع الوسائل لتصحيح هذه المواقف.

٣- توافي الدول الاعضاء الامانة العامة في الجامعة بما يستجد لديها في الموضوع تمهيدا لاعادة النظر في الاجتماع القادم لمجلس الجامعة بمستوى وزراء الخارجية وبالنسبة لقضية موريتانيا تقرر اللجنة ما يأتي:

١- تأييد المغرب في مطالبته بارجاع موريتانيا بوصفها جزءا لا يتجزأ من اراضيه واستنكار كل محاولة ترمي الى فصلها عن المغرب والعمل بشتى الوسائل لاحباطها.

٢- مناصرة المغرب في طلبه ادراج قضية موريتانيا في جدول اعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة وتأييد وجهة نظرهم.

٣- القيام بمساع لدى الدول الصديقة لتأييد جهود المغرب، ونظرت اللجنة السياسية في مذكرة الامانة العامة والعراق بشأن الترشيح العربي لعضوية المجلس الاقتصادي للامم المتحدة واستمعت الى ما اوضحه رئيس الوفد العراقي عن رأي حكومته بالموضوع واللجنة اذ تشكر سيادته ترى الاكتفاء بما اتخذه مجلس الجامعة قبلا من قرارات في هذا الشأن ثم وافق المجلس على قرارات اللجنة السياسية بشأن مساندة وتدعيم الدول الافريقية وهي...

١- الترحيب بالدول الافريقية المستقلة حديثا....

٢- تأييدها لجهودها لدعم استقلالها ودفع الاخطار الاجنبية عنها....

وبعد عودة هاشم جواد ادلى بالتصريحات الآتية: انني سعيد جدا في الحقيقة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب فقد استطعنا ان نطلع على الرغبة الصادقة للوفود العربية في اعادة العلاقات الى وضع طبيعي بين الدول العربية، لقد كانت المناقشات صريحة جدا ولكن المهم فيها ان الممثلين كانوا قد اتوا برغبة شديدة لاحلال التفاهم بين الدول العربية. ونحن كعادتنا تقدمنا باقتراحات ايجابية محددة واضحة. وقد انتهزنا اول فرصة في افتتاح المؤتمر لنقول رأينا بصورة مختصرة

جدا بشأن التعاون العربي وضرورته.

واستطرد وزير الخارجية قائلا. ولا اخفي عنكم ان ذلك لاقى استحسانا كبيرا في الاوساط العربية وقد شعرت منذ اليوم الاول ان هناك شعورا عاما بوجوب ما يسمى (بكسر الثلج)، وهذه البرودة القائمة بين الدول العربية.

وخاطب الوزير الصحفيين قائلا: انه لما كانت سياسة العراق الخارجية واضحة كما اوضحها سيادة الزعيم مرات ومرات عديدة فلا اجد حاجة في التوسع في هذا البحث.

ومضى الوزير فقال: ان المؤتمر كان بين وزراء الخارجية وحدهم دون الوفود وكانت المناقشات سرية، واشار السيد هاشم جواد الى رغبة البلاد العربية في التعاون واعادة العلاقات وقال: لقد توصلنا الى القرارات بروح من التفاهم وفهم الاوضاع العربية المختلفة وما يمكن في هذا الاطار من الواقع.

واعلن الاستاذ هاشم جواد انه وجد من جميع وزراء الخارجية العرب كل تعاون وكل اندفاع في سبيل اخراج بناء جديد للعلاقات العربية، واشاد الوزير بالدور الذي لعبه لبنان في المؤتمر وقال: لقد لعب لبنان دورا طيبا جدا في هذا المؤتمر وفي تنسيق كثير من الامور ونحن نشكر بصورة خاصة وزير خارجية لبنان لمساعيه الحميدة، واشاد الوزير بالعطف الكبير الذي ابداه رئيس الجمهورية اللبنانية وقال: والحق يقال انه من كبار رجال العرب وقد كانت علاقاته بكافة وزراء الخارجية علاقات ودية وصميمية وصريحة ايضا.

وقد وجه الصحفيون عددا من الاسئلة اجاب عليها الاستاذ هاشم جواد. فقال جوابا على سؤال حول عدم توقف الحملات الاذاعية اثناء المؤتمر وبعده على الجمهورية العراقية، ان جميع وزراء الخارجية وعدوا بان يتدخلوا لدى حكوماتهم في ايقاف تلك الحملات واضاف الوزير العراقي: باننا لم نكن بحاجة الى ايقاف الحملات لانها لم تكن موجودة في العراق.

واكد الاستاذ هاشم جواد إلى ايقاف الحملات الاذاعية ايقاف التدخل في شؤون الدول الاخرى وتحديد نشاطات وفعاليات اللاجئين السياسيين ووصف قرار التضامن العربي بأنه يؤلف خطوة جديدة وتأكيدا لميثاق الجامعة العربية.

واعلن الاستاذ هاشم جواد ان وزراء الخارجية العرب سيجتمعون في كانون الثاني او شباط القادم مرة اخرى وذلك بعد انتهاء اجتماع الامم المتحدة القادم

وسيدرسون ما اتخذته الامم المتحدة من قرارات بالنسبة للقضية الجزائرية. ووصف الاستاذ هاشم جواد عرض القضية الجزائرية على الامم المتحدة بأنه (المعركة الاساسية للجزائر) وقال: ان المؤتمر القادم لوزارة الخارجية سيدرس ايضا آراء الدول العربية في بقية مطاليب الحكومة الجزائرية بعد ان تنسق.

اما فيما يخص تعديل ميثاق الجامعة العربية فقد اعلن الوزير انه سيكون على مرحلتين، فسينظر في التعديل مؤتمر على مستوى وكلاء وزارات الخارجية او على مستوى السفراء ثم مؤتمر وزراء الخارجية لاقرار التعديل.

واجاب على سؤال يتعلق بالقرارات التي اتخذت حول القضية الفلسطينية فقال ان تلك القرارات تعتبر خطوة واسعة للامام لاسيما من ناحية الاردن. واضاف بان الشيء المهم هو ان ما دعا اليه سيادة الزعيم وهو ان يأخذ الفلسطينيون على عاتقهم قضية فلسطين، فاستطعنا ان نقنع المؤتمر به وكذلك تمكين الفلسطينيين انفسهم بالمباشرة بالفعاليات من اجل قضيتهم، وهناك نقطة ثالثة هي ان العرب يقدمون المساعدات للفلسطينيين وقال اننا اقترحنا (شخصية الشعب الفلسطيني) بدلا من الكيان وان ما طالبنا به هو الاعتراف بشخصية الدول العربية طبق على فلسطين. ودعا الوزير الى دراسة وانجاز ما اتخذه المؤتمر بشأن تأليف الجيش الفلسطيني وابراز القضية الفلسطينية بمستوى اعلى، وقال ان هذه القرارات تسير مع فكرة سيادة الزعيم القائلة باننا يجب ان نعمل من اجل اقامة جمهورية فلسطينية.

واضاف الاستاذ هاشم جواد قائلا: لقد وجدت الفلسطينيين مرتاحين جدا لهذه القرارات [١].

وفد عسكري الى الاتحاد السوفيتي

في الاول من ايلول غادر وفد عسكري عراقي بغداد الى موسكو برئاسة اللواء الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام وعضوية كل من الزعيم سعدي القرغولي والزعيم حمودي مهدي والعقيد الركن عبد الله العمري والعقيد حسن عبود والعقيد الركن عبد القادر فايق والمقدم الركن صادق مهدي البياتي والمقدم عبد الستار الجنابي والمقدم عبد الجبار عبد الكريم والرئيس الاول

(١) الحرية ١ ايلول ١٩٦٠.

الركن عبد الامير الربيعي والرئيس الاول محيي الدين محمود والرئيس الطيار واثق ابراهيم.

وقد صرح العبدي رئيس الوفد لمندوب وكالة الانباء العراقية ان الوفد سيحضر مناورات الجيش السوفيتي التي ستجري في هذا الشهر وزيارة مرافق البلاد.

وفي الحفل الذي اقيم يوم ٩ ايلول بدار الضباط في اوديسا الذي حضره الوفد العراقي مع وفود من بلغاريا ورومانيا وقد رحب الجنرال باباجانيان بالوفد العراقي اجمل ترحيب فاهدى رئيسه لوحة تذكارية كبيرة وبعض الهدايا الاخرى وقد اكد الجنرال باباجانيان على اهمية الحفاظ على استقلال البلاد وضرورة تدريب جيشها على القتال واكد ان الجيش السوفياتي صديق الشعوب وانه يدعو للحفاظ على السلام ورجا للشعب العراقي كل نجاح وازدهار، ثم شرب نخب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم.

وبعد ذلك ارتجل رئيس الوفد اللواء الركن احمد صالح العبدي كلمة قال فيها: انني انقل تحيات الجيش العراقي وضباطه وجنوده وعماله الى الجيش السوفياتي الصديق واشكر الجنرال بابا جانيان على الكلمات الطيبة التي ذكرها كما انني اشكر جميع الضباط الاخرين على حسن الضيافة التي لقيها الوفد خلال وجوده في التمارين ومكوثه في اوديسا في الاتحاد السوفيتي فانني اقولها كلمة صريحة باننا شعرنا بكل محل ذهبنا اليه اننا اصدقاء، ان العراق كان قبل ثورة ١٤ تموز قلعة للاستعمار وقاعدة للعدوان البغيض غير ان ثورة ١٤ تموز بقيادة زعيمنا الحبيب عبد الكريم قاسم جعلت العراق بلدا متحررا وقد حطم حلف بغداد والقواعد العسكرية وتحرر نقده وقضى على الملكية البغيضة.

اننا بلد متحرر ولنا قائد عظيم اننا نشتغل دائما في سبيل رفاه شعبنا ورفع مستواه المعاشي وبمناسبة الشاعر العراقي العظيم معروف الرصافي الذي نوه عنه صديقي العزيز الجنرال بابا جانيان انني اقول بهذه المناسبة القصيدة المشهورة له:

وانا لقوم مستقلون فطرة   اذا انكر استقلالنا منكر ثرنا

فالاتحاد السوفياتي قد اعترف بجمهوريتنا في اليوم الاول لثورتنا وان الشعب العراقي شعب وفي لا ينسى الصداقة وقد اقام المارشال زاخاروف رئيس اركان جيش الاتحاد السوفياتي مأدبة عشاء على شرف اللواء الركن احمد صالح العبدي رئيس

اركان الجيش العراقي والحاكم العسكري العام مساء يوم الاثنين الماضي ٢٦/ ٩/ ١٩٦٠ وذلك في ختام زيارته الرسمية للاتحاد السوفياتي، وقد حضر مأدبة العشاء السيد زالنكو وزير التعليم المهني والسيد سوبوليف نائب وزير الخارجية والسيد كسيلوف رئيس دائرة الشرق الادنى في وزارة الخارجية وعدد من الجنرالات السوفيات. وقد القى في المأدبة المارشال زاخاروف كلمة قال فيها: اني اشرب نخب صديقي الجنرال العبدي واتمنى لشعب العراق ولجيشه وللزعيم عبد الكريم قاسم كل التقدم والازدهار، لقد سررت كثيرا لما ابداه العبدي من شعور طيب نحو التقدم والازدهار للشعب السوفياتي.

ثم القى اللواء الركن احمد صالح العبدي كلمة قال فيها:-

صديقي العزيزي المارشال زاخاروف، اخواني الاصدقاء الاعزاء، لقد لمست المحبة والصدق والاخاء في كل شيء وفي كل محل ذهبت اليه في الاتحاد السوفياتي الصديق. اننا شعرنا انكم بلد يروم الصداقة لجميع الشعوب وهذه الحقيقة لمسناها في كثير من الاماكن وقد لمست التقدم في كل شيء وكل ذلك في سبيل رفاه الشعب. اننا ايها الاخوان الاعزاء لنا وطن كان في العهد المباد لقمة سائغة للمستعمر والطامع ولأولئك النفر القليل من ذوي النفوس المريضة يقتاتون بخيراته لمصالحهم الخاصة دون النظر لمصالح الشعب ولكن الزعيم عبد الكريم قاسم برز من صميم الشعب وقضى بثورته، ثورة ١٤ تموز على تلك المصالح وجعل الشعب فوق كل مصلحة فقد قضى على الاقطاع والملكية والاستغلال. ان بلدنا غنى ونفوسنا قليلة وخيراتنا كثيرة وسوف يصل مستوى شعبنا الى ارقى المستويات. لقد شاهدت امورا كثيرة في الاتحاد السوفياتي ولمست التقدم والازدهار في كل شيء شاهدته وعرفت ان الشعب السوفياتي شعب صادق كريم لجميع العالم. وهو ينشد السلام حقا. لقد سررت كثيرا عندما زرت مدينة سواستبول البطلة ورأيت كيف انكم تحتفظون بتأريخكم قديمه وحديثه ورأيت كيف تسجلون مفاخر الابطال الذين يضحون في سبيل وطنهم فتحياتي لأولئك الابطال الذين ضحوا بحياتهم في سبيل بلدهم ووطنهم. لقد ادهشني ما شاهدته في الجيش السوفياتي الصديق من كفاءة في التدريب والضبط والتهيؤ لخدمة بلدهم فاتمنى له التوفيق والازدهار في سبيل شعبه ووطنه وفي خدمة السلام. انني احييكم من صميم قلبي واشكر حكومة الاتحاد السوفياتي التي هيأت لي الفرصة لزيارة بلدكم الصديق وستبقى هذه الزيارة ذكرى طيبة لن انساها مدى الدهر وسوف

لن انسى مدى المحبة والصداقة اللتين تحملونهما للشعب العراقي العظيم وللزعيم عبد الكريم قاسم اتمنى للجيش السوفياتي العزيز كل تقدم وازدهار واشكركم [١].

مذكرة وفد الموصل

كان وفد من الموصل قد وصل بغداد مؤلف من: محمد عبد الرحمن، نافع فتحي، ذنون الحاج يونس، داود عبد المجيد صالح عربو، عزيز الحاج داود، طارق صالح، حمد يونس، احمد الشيخ هاشم السبعاوي، محمود سليمان ابو ريمة، ثامر محمد علي، بلال علي الصبحة، احمد رشيد، محمود سليمان محمد، حازم سليمان، احمد عبد الله، محسن حميد، نجيب جميل، ابراهيم الصقال، صبحي اسماعيل سالم، محمد الحسني، حازم ثامر، محمود فتحي، وكان الهدف من الزيارة ان يعرض على المسؤولين الوضع في مدينة الموصل. وقد قدم الوفد يوم ٢١ ايلول مذكرة الى المسؤولين في بغداد جاء فيها:

ان الوفد حضر الى بغداد ليعرض الحالة التي تعيشها جماهير مدينتنا التي رفعت رأسها وترفعه باستمرار في وجه الخيانات والمؤامرات وحركات الردة.

وان جماهير الموصل تتعرض اليوم للاغتيالات والاعتداءات والتهديدات المستمرة، وان عشرات الموصليين قد سقطوا قتلى واستشهدو على يد العصابات السائبة.. وعشرات اخرين قد جرحوا او تعرضوا للضرب المبرح ولالوان الاعتداءات اللاانسانية... ان كثيرا من ابناء الموصل يترصدهم الموت والعدوان ويحاربون في ارزاقهم، وتلفق ضدهم مختلف التهم... بشكل يدعو للتنبيه ويدعو لان يتدخل كل ذي ضمير حر وشريف في البلاد، لشجب الحالة التي تسوء يوما فيوما.. بغية وضع حد لمثل هذه الجرائم المشبعة بروح الحقد على الجماهير الموصلية.. والمنقوعة بسم الثأر للشواف والمتآمرين الاخرين الذين حملوا السلاح ضد الجمهورية.. وقاتلوا من اجل محو العراق الجديد.

ايها السادة- ان الحياة التي عشناها.. لن يسهل شرحها وبسطها امامكم، وماذا عسى المرء ان يتحدث عن الفوضى العامة، وماذا يمكن ان يقال في حالة تصل بالناس الى درجة لا يأمنون بها على حياتهم ولا يعرفون مصائرهم...

واستطردت المذكرة قائلة:

---

(١) الصحف المحلية ٢ و ١٩ و ٣٠ ايلول ١٩٦٠.

١- لقد قتل في الموصل حتى الان ١٦ شهيدا، ونحن نعلم ان هذا الرقم لن يكون الاخير طالما كانت العصابات موجودة.. وتعمل بحرية تامة وتحت سمع وبصر المسؤولين وقد اغلق حتى الان اكثر من- ٢٧- مقهى في سائر مناطق ومحلات الموصل... يعني ان المسؤولين يضيقون ذرعا بجلاس المقاهي المذكورة، الذين هم الاف الموصليين... والامر لا يعني فقط محاربة صاحب المقهى المغلقة في رزقه، وانما يعني كما ذكرنا محاربة حريات الناس- وابسطها ايضا، كالجلوس في المقهى... وبهذه المناسبة نحن نشير الى ما فعله بعض المسؤولين من اصدار الاوامر الى اصحاب المقاهي، لمنع من يشك في كونهم مخلصين للجمهورية وانهم (اعداء للشواف)!! بهذا النص!! من الجلوس في مقاهيهم!!

٤- التهديدات:- يتعرض العديد من ابناء الموصل للتهديد بالقتل، وقد بلغ عدد المهددين اكثر من- ٢٠٠- مواطن.. منهم احمد الشيخ، حمو يونس، ذنون الحاج داود، عزيز الحاج داود. نافع فتحي. محمد عبد الرحمن. عبد شكيرة. غالب شكيرة). واخرون. وقد هجر العديدون منهم ولا يدري شيء عن مصير عوائلهم لحد الان... بل ان عوائلهم كما يسمع يتعرضون للاعتداءات باستمرار...!

٥- الاعتداءات:- لقد تعرض للاعتداء حتى الان اكثر من- ٥٠- مواطنا. واستعملت ضدهم مختلف الاسلحة القاتلة والجارحة والراضة المسدس، الخنجر، الهراوات، البوكسات الحديد والخ...) وبعضهم قد نجا من الموت باعجوبة، ومن هؤلاء المعتدى عليهم: عبد الاحد دانيال، توما سندو، وعد الله، حمو يونس، احمد ومحمد عبد الله، حازم خلف، محمد طاهر ووالدة المعتدى عليه حمو البالغة من العمر ٧٠ سنة، بهنام متي، الخ..).

٦- التحريات:- تقوم الشرطة بحملات التحري على دور المواطنين لاتفه الاسباب ودون أي مسوغ قانوني. ويحضر التحري في العادة افراد من الزمر الشقية في الموصل.

٧- تفتيش الاشخاص:- تتولى الزمر السائبة مهمة (رسمية) في تفتيش المواطنين، بحجة البحث عن الاسلحة، وكثيرا ما يكون التفتيش مقدمة للاعتداء والقتل!!

وجاء في المذكرة: ان وفد الموصل، اذ يعرض موجزا لما تتعرض له المدينة، ليطلب بالنيابة عن ابناء الموصل البواسل احترام نصوص القوانين ورعايتها الرعاية التي تستحقها. والتي تتماشى وروح الثورة المجيدة التي جاءت

هادمة لظلم الظالمين ورد كيد الخونة وان وفد الموصل اذ يطرح الحالة هذه ليذكر في نفس الوقت ان ابناء الموصل وقد تحملوا بفخر القسط الاكبر من جرائم الخونة على ايدي الشواف وعصاباته ويتحملونها اليوم ايضا ليذكر بما سبق ان ذكر به الموصليون قبيل مؤامرة الشواف بايام، وجاء في الختام تحذير لما تنتهي اليه هذه الظواهر من نتائج ضد الجمهورية وضد الحكم الوطني. وتطالب بسيادة العدل والقانون وفقا لمصلحة الشعب ومصلحة الوجود الجمهوري الجديد[١].

بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

كان جون كندي مرشح الحزب الديمقراطي الامريكي لرئاسة الجمهورية قدم تقريرا ضمنه تمجيدا سافرا للصهيونية العالمية. وقد ارسلت وزارة الخارجية العراقية مذكرة الى السفارة الامريكية في بغداد جاء فيها:

انه لما يؤلم حقا ان تستغل الدعايات الانتخابية في الولايات المتحدة لغرض الاساءة الى العرب والانتقاص من حقوقهم المشروعة وتأييد الفئة المغتصبة التي لا زالت ترتكب الجرائم في حق عرب فلسطين الامنين والمسؤولة عن تشريد مليون لاجئ عربي والمتمردة على قرارات الامم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

ووصفت مذكرة وزارة الخارجية العراقية الى السفارة الامريكية ببغداد هذا النهج الذي اتبعه بعض مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة بانه (يؤثر ولاشك على العلاقات الامريكية العربية بين البلاد العربية والولايات المتحدة).

واكدت وزارة الخارجية العراقية في مذكرتها بأن هذا الموقف لن يكون في صالح العلاقات بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة وطلبت الوزارة توسط السفارة الامريكية الى الجهات الامريكية المختصة لايضاح الآثار السيئة التي تركها خطاب السيد كندي [٢]. وكانت الولايات المتحدة الاميكية قد طلبت في صيف ١٩٦٠ اجراء مباحثات مع الحكومة العراقية لتوقيع اتفاثية ثقافية بين البلدين فعقدت مباحثات مثل فيها الجانب العراقي وزير المعارف (اسماعيل العارف) بينما مثل الدائب الأمريكي السفير جرنكان ولكن مجلس الوزراء العراقي لم يصدق الاتفاقية

---

[١] اتحاد الشعب ٢٢ أيلول.

[٢] بغداد ٢٣ ايلول ١٩٦٠.

بسبب الموقف المعادي الذي كانت تقفه الحكومة الاميكية من حكومة الثورة في العراق[1].

وفد عسكري الى الصين الشعبية

بدعوة من المارشال لين بياو وزير الدفاع الصيني وصل بكين يوم ٢٥ ايلول وفد عسكري عراقي مؤلف من عشرة اعضاء برئاسة الزعيم عبد الرزاق محمود قائد الفرقة الثانية وذلك للمشاركة في احتفالات الذكرى الحادية عشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية وفي المأدبة التي اقامها لوجوي شينغ رئيس اركان جيش التحرير الشعبي قال شينغ ان الشعب الصيني وجيش التحرير الشعبي الصيني يكنان الاعجاب للنضال البطولي الذي خاضه الشعب العراقي لنيل وصيانة استقلاله الوطني ضد العدوان الاستعماري، وقال: اننا نعتبر انتصاراتكم انتصارات مشتركة للشعوب المحبة للسلام في العالم اجمع.

واشار لوجوي شينغ الى ان الصداقة التقليدية بين الشعبين الصيني والعراقي قد تطورت مع استقلال البلدين على اساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي ووفقا روح ان دونغ. وقال بان زيارة الوفد العسكري العراقي تؤكد من جديد نمو علاقات الصداقة بين البلدين.

اما الزعيم محمود عبد الرزاق فقد قال في خطابه في المأدبة ان الصين ذات علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة مع البلدان العربية وخصوصا مع العراق وذلك منذ الاف السنين، واضاف يقول ان الصداقة بين شعبي الصين والعراق قد اقيمت على اساس النضال ضد الاستعمار.

وقال ان الصين والعراق اللذين تعرضا للعدوان الاستعماري شقيقان يشاطران بعضهما السراء والضراء وقال ان ثمة تفاهما عميقا بين بلدينا واننا نكن دائما مودة حارة للشعب الصيني.

ثم قال: ان العراق والصين لن يسمحا ابدا لاي بلد اجنبي بالتدخل في شؤونهما الخاصة.

وقال: ان الصين اصبحت منارا لشعوب جميع البلدان المناضلة من اجل الاستقلال والحرية وقال انها تتمتع بمكانة عالية في الشؤون الدولية.

---

[1] اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز، ص٢٤٩.

وقد حضر الحفل عبد الحق فاضل السفير العراقي في الصين والملحقون العسكريون لعدد من الاقطار [1].

مذكرة وفد كردي

ظهر خلاف علني بين عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني بعد اجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني في شباط ١٩٦٠ وبدأ عبد الكريم قاسم يقرب اليه عددا من شيوخ العشائر الكردية المنافسة للبارزاني وكان نشاط الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكردستاني في المنطقة قد اثار عددا من شيوخ العشائر الكردية ضدهما ووقعت مصادمات في المنطقة.

وفي الوقت الذي شدد فيه الملا مصطفى البارزاني على وطنية حركة بارزان سنة ١٩٤٥ بوصفها (واحدة من معارك شعبنا ونضالاته وما ثورة تموز الا امتداد لتلك البطولات) فان عبد الكريم قاسم كان يتجاهل ذكر هذه الحركة في خطبه كلما استعرض انتفاضات العراق وثوراته ضد الاحتلال الاجنبي والاستبداد. وظل البارزاني يشيد بالاتحاد السوفيتي وذكرياته مدة اقامته التي بلغت ١٢ سنة فيه"[2].

وفي الاسبوع الاخير من آب وصل بغداد وفد يمثل عشائر مناطق كردية مختلفة من الوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية ومدن واقضية خانقين وبادينان ورانية وبشدر وكفري وطوز خورماتو وراوندوز وزينو ومناطق اخرى. وقد ابرق اعضاء الوفد لدى وصولهم بغداد الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء معلنين اخلاصهم وتأييدهم الكامل للحكومة الوطنية في مفاوضاتها مع شركات النفط. وضمنوها مطالبهم وهذا نص المذكرة:

سيادة زعيمنا الاوحد رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة اللواء الركن عبد الكريم قاسم المحترم

ان هذه الوفود قدمت يحدوها الاخلاص وحسن القصد لتؤكد قبل كل شيء تمسكها الشديد بالوحدة العراقية الصادقة والنظام الجمهوري الخالد وزعامتكم الحقة في قيادة الشعب الى ما يصبو اليه من مجد ومنعة ورفاه لتحقيق المزيد من الانتصارات له في ظل ثورة ١٤ تموز المجيدة. هذه المبادئ الثلاثة التي تعمر قلوبنا

---

(١) اتحاد الشعب ٢٦ ايلول ١٩٦٠.

(٢) الثبات ١٣ آب ١٩٦٠.

هي اساس كل عمل او قول يصدر منا نتيجة لشعورنا بالواجب في تذليل الصعاب امام جمهوريتنا الخالدة ودفع اسباب الفرقة بين ابناء الشعب وسد المنافذ امام الاجنبي الدخيل والاعداء في الداخل الذين يتربصون لانتهاز كل فرصة واستغلال كل وسيلة ممكنة لتعكير الجو وتسميم الاذهان واذكاء الفتن ولقد شعرنا صادق الشعور ان نتلمس هذا اللقاء بزعيمنا لتجديد الولاء وابداء كامل الاستعداد للتضحية في سبيل سلامة الوطن والجمهورية الخالدة بما نملك من مال وجهد وروح ولنعرض امورا تستدعي العناية بها من السلطة الوطنية بقيادته وتوجيهه ويساعد الاهتمام بها وتحقيقها على اشاعة الاطمئنان في النفوس ومحو عوامل القلق التي مهدت لها الدسائس والمكائد بمختلف الاساليب والاشكال. واننا نعتقد اعتقادا جازما بان دواعي المصلحة الوطنية والسلامة العامة تقتضي من المخلصين مصارحة السلطة الوطنية وزعامة الثورة بما يكون في تحقيقه تثبيت كيان الدولة والمجتمع على أسس راسخة ثابتة لا تزعزعها الاحداث والاعاصير وعليه فاننا لعمق شعورنا بهذا الواجب المقدس شددنا اليك الرحال يا زعيم البلاد لنقول لك:

ان الشعب الكردي منح للثورة تأييده المطلق منذ ساعة انبثاقها ولقد كافأته على اخلاصه وتأييده بان افردت لحقوقه (المادة الثالثة) من الدستور المؤقت وساوته بالعرب كشريك لهم في العراق. ونحن واثقون ان هذه المادة التي ضمت امنية عزيزة من اماني الشعب الكردي المخلص للوحدة العراقية وللجمهورية الخالدة ولشخصكم ستبقى خالدة خلود الجمهورية وتحتل مكانها اللائق بها في الدستور الدائم. ونتوقع من زعيمنا ان يبذل من عونه ومساعدته ما تستدعيه خطورة المسؤوليات التي تلقيها هذه المادة على عاتق حكومة الجمهورية فالشعب الكردي ينتظر من شراكته اخوانه العرب ان تحظى مصالحه واموره باكبر العناية والتشجيع سيما وانه كابد الكثير من الحرمان والاهمال في العهد المباد فهو بحاجة الى تعويض ما فاته من مصالح وحقوق وانماء القومية الكردية يوجب عملا جديا ومستمرا في جميع الحقول الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ذلك لأن الشعب الكردي بحاجة الى استكمال النقص في كل اموره.

فمن ناحية الثقافة القومية يستوجب استكمالها الاهتمام البالغ بمديرية معارف كردستان وتوسيع امكانياتها وتخصيص المبالغ الكافية لها وتمكينها من مزاولة مسؤولياتها وواجباتها فهي اذا ضمنت هذه الاهتمامات اصبحت جهازا كفيلا

بسد النقص في المعارف الكردية واحياء التراث القومي والثقافي الكـــردي وتصبـــح قادرة اذا توفرت لها الامكانيات واكملت كوادرها بالعناصر المخلصة ذات الكفـــاءة ان تنهض بالواجب في جميع وجوهه سواء في نشر الثقافة الكردية بين ابناء كردستان او محو الامية او بعث التراث القومي او توسيع الثقافة العالية او تذليل الصعوبـــات في موضوع البعثات بالنسبة للطلبة الاكراد وتأمين الاسس الصحيحة لرفـــع الغبـــن الذي يصادف الاكراد في العادة من حيث قلة عدد من يبعث منهم الى البعثات نتيجـــة لهبوط معدلاته بسبب عدم تكافؤ الفرص بينهم وبين اخوانهم العرب الذين يدرســـون بلغتهم ويجدون كل عوامل التثقيف مهيأة لهم بما يفوق نصيب اخوانهم الاكراد فليس من العدل مطالبة الطالب الكردي المرشح للبعثة بالمعدل الذي يحوزه الطالب العربـــي. وهذه من الاشكالات التي ازمنت واستعصت حتى الان ونعتقد بـــان تقويـــة مديريـــة المعارف الكردية تساعد كثيرا على حلها وسيصبح في امكانها كذلك تزويد المعـــاهد العالية بما تحتاجه من اساتذة وكتب لتعريف الطلبة العراقيين من جميـــع القوميـــات بالثقافة والاداب واللغة الكردية. والخلاصة بان مساهمة هذه المديرية بما فيه الكفاية ستذلل مشكلة الثقافة الكردية وسوف تحلها كما نتوقع حلا نهائيا بمرور الزمن.

وبعد الثقافة تأتي الناحية الاقتصادية وهي مثل اختها مشكلة الثقافة تحتاج الـــى مزيد من العناية نتيجة للاهمال الذي تعرض له الشعب الكردي قبل الثـــورة. فـــالفقر متفش بين اوسع الجماهير الكردية التي لا تجد عملا مستمرا تزاولـــه ولذلـــك نـــرى ضرورة الاكثار من انشاء المعامل والمصانع في المدن الكردية حسب المواد الاوليـــة المتوفرة لتشغيل الايدي العاطلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي على قـــدر الامكـــان كفتـــح (معمل للسكر في السليمانية ومعمل للنسيج في اربيل وهكـــذا....) كمـــا ان تســـليف البلديات في المدن الكردية بالقروض المناسبة يساعد في القضاء على مشكلة الفقـــر والبطالة او تخفيف آثارها بوقت سريع. والفلاح الكردي يحتاج الى الســـلف الماليـــة والى صون محصوله من الافات الطبيعية والى تهيئة وسائل الزراعة الالية وتعميـــم التراكتورات وبقية الاجهزة الميكانيكية في المناطق التي تحتمل استعمال الالات فيـــها. وكثير من القرى لا تجد ماء الشرب ولا ماء السقي في المواســـم والســـنين الجافـــة كهذه السنة مثلا مما يزيد من الحاجة الى حفر الآبار الارتوازية والقنوات للاستســـقاء من الانهر ونرى ضرورة اطلاق زراعة التبغ في المناطق الصالحة لزراعتـــه فيـــها وتخليص الزراع من قيود الاجازات والمساحات المحدودة وزيادة سعره فالتبغ مـــادة

رئيسية يعتمد عليها كثرة غفيرة من اهل المنطقة الكردية ومما نحتاجه اشد الاحتياج الاكثار من فتح الطرق للمواصلات وبناء الجسور على الانهر لوعورة المنطقة وصعوبة الانتقال وتبادل المنتجات بين أجزائها ويجب الاهتمام بالمصايف كمصدر من مصادر الثروة في البلاد عامة وفي المنطقة الكردية خاصة ونرى جعلها مصلحة قائمة بذاتها حتى تصرف عليها الموارد التي تخصص لها ولا تذهب الى مشاريع السياحة كما هو الحال الآن مما يؤدي بها الى الاهمال وانصراف المصطافين من عراقيين واجانب عنها. ونعتقد ان هذه الامور الاقتصادية تحتاج الى مصدر مالي ثابت بتخصيص نسبة مئوية معينة من ميزانية الدولة وميزانية الخطة الاقتصادية لصرفها على المنطقة الكردية.

ان ما مر ذكره امور عامة تشمل الاكراد جميعا وتأتي بعدها مسائل اخرى تخص فئات معينة غير قليلة العدد وهي ذات خطورة من حيث ان علاجها يشيع الاطمئنان في النفوس ويقضي على بواعث التوجس وهي جملة امور منها:

أولا- تعديل قانون التسوية..

لقد وقع غبن كبير على جماعة كثيرة من ابناء المنطقة الكردية من جراء تعديل قانون التسوية القديم بحيث اصبح حكمه بعد التعديل يحرم اغلب الناس من ملكية جميع الاراضي في الاماكن التي لم تعلن بها التسوية كما وانه يحدد ملكية الاخرين بمساحة قليلة هي حوالي مائتي دونم من ارض الديم واقل من ذلك من ارض السيح في المناطق التي لم تنته تسويتها او لم تكتسب قراراتها الدرجة القطعية مما اوقع الكثيرين منا ومن غيرنا في حيرة كبرى لا ندري كيف نعيش بعد تطبيق القانون المعدل علينا ونزرع ارضنا التي انتزعت منا كليا او بما يشبه الكلي. اننا نلتمس كمواطنين مخلصين لتربة الوطن ان يلغى هذا التعديل ونتساوى مع بقية المواطنين في خضوعنا لاحكام القانون ولا نرى نظرا لعدم المساواة بيننا وبين من سبق ان طبق عليهم قانون التسوية قبل التعديل، ان بين هذه الوفود من لا يضره التعديل لان التسوية في ارضه منتهية ولكن هذه صرخة نرفعها الى سيادتكم والسلطة الوطنية لنبلغ بصوت المغبونين ومن لحقه الحيف الى السمع الكريم لجمهوريتنا الخالدة فترفع الحيف عنهم وتساويهم ببقية المواطنين.

ثانيا- قانون الاصلاح الزراعي

لاشك ان هذا القانون من اجل مكتسبات الثورة ولو طبق بنجاح لعاد بالخير

العميم على وطننا وشعبنا العزيز واننا نود ان نتعاون جميعا الـــى ابلاغـــه النتيجـــة المنتظرة التي نتمناها له، ونحب في نفس الوقت ان ننزه اجراءاته وتطبيقاته عن كل ما يلحق بمواطنينا ضررا او غبنا بلا مبرر، ونحن متأكدون ان سيادتكم يهدف الـــى تحقيق العدالة في كل عمل يتم في العهد الجمهوري الزاهر وبذلك ندرج فيمـــا يلـــي وجهة نظرنا عن هذا الموضوع الخطير في حـــدود علمنـــا وخبرتنـــا ومشـــاهداتنا الشخصية.

آ- ينبغي ان تخلو اجراءات الاستيلاء او التوزيع من تلك الاعمال غير اللائقـــة التي كانت تصدر من بعض الموظفين العائدين للاصلاح الزراعي لاســـتفزاز المـــلاك واهانتهم وتحريض الفلاحين البسطاء عليهم ومن صالح الاصلاح الزراعـــي نفســـه والانتاج الوطني ان تتم اجراءاته في جو من الصفاء والتفاهم وبعيـــد عـــن التوتـــر والانفعالات ونعتقد ان كثيرا من عمليات الاستيلاء تمت في ظروف لم تكـــن تســـاعد على حسن تطبيق احكام القانون وكثيرون ارغموا ارغاما على قبول اراضي ضمـــن الحد الاعلى لم نكن نرغب فيها حتى ان بعضها واقعة داخل المساحة التـــي تغرقـــها مياه السدود وقد تفضلتم بابطالها واعادة الاستيلاء من جديد حسب ما بلغنا من قبـــل المسؤولين فمن هذه المعروضات يتبين وجوب تسليم المسؤولية في دوائر الاصـــلاح الزراعي الى ايدي حريصة على مصلحة الجمهورية وتستوحي تصرفاتها مـــن روح الثورة لا من جهات اخرى تستهدف اغراضا دخيلة على مصالح الجمهوريـــة. اننـــا نؤمن يا سيادة الزعيم ان جهاز الاصلاح الزراعي ينبغي ان يتصف بمطلـــق الحيـــاد والاستقلال وان لا يخضع لغير توجيهاتكم وللمصلحة الواسعة كما لـــم نكـــن نملـــك اختيارا في حينه ورب اعتراض منا ادى الى اوخم العواقب.

ب- نرى ان يعين حد ادنى للقسط الاول الذي يعطى تعويضا لمن يتم الاســـتيلاء على ارضه لان بعض هؤلاء لهم نصيب ضئيل لا يتحمل التقسيط واكثرهم ملـــتزمون بالتزامات سابقة على الاصلاح الزراعي يعجزون عن تأديتها اذا لم يعوضـــوا بمبلـــغ محترم ونقترح ان يعطى التعويض الى حد (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار بقسط واحد وان يجزأ ما زاد على ذلك الى اقساط ومن الواجب الضـــروري ان تبقـــى الاراضـــي الخاضعة للاستيلاء تحت تصرف الملاك الى حين دفع القسط الاول له لانه لا يتمكـــن ان يعيش بعد اخذ الارض منه وعدم دفع القسط الاول.

جـ- تقتضي المصلحة العامة ان يتم تسليم المساحة الواقعة ضمن الحد الاعلـــى

الى الشخص المستحق سريعا وان يفسح له المجال الكامل لاستغلال حصته من الارض وقطع النغمة التي يرددها الفوضيون بوصف ملاك الاراضي بالاقطاعيين الرجعيين. وطالما تفضلتم سيادتكم بانه لا اقطاع في العراق بعد تطبيق الاصلاح الزراعي وان من العدل والحق ان يعتبر الملاك مواطنين كغيرهم من الناس، ونعتقد انه ينبغي ان تبدل اذاعتنا من لهجتها في هذا الصدد لانها في كثير من الاحيان تصيب اصحاب الارض بتهم محرجة لا نرى فيها عدلا ولا مصلحة وكثيرا ما تؤدي الى مآس.

د- ان اعطاء الارض الى الفلاح لا يفيد ما لم توفر له الحكومة الوطنية مقومات الزراعة من صيفية وشتوية (التسقام) كما ان المالك لا يستطيع تسليفه بعد توزيع الارض عليه فتكون النتيجة هبوط الانتاج الوطني وعليه ينبغي بذل العناية الكبيرة لتوفير المال اللازم لتسليف الفلاحين والزراع الذين توزع عليهم الارض واعطاء البذور ووسائل الحراسة وكافة لوازم الانتاج لهم. ولما كانت المنطقة الكردية في غالبها تعتمد على المحصول الزراعي فان اعانة الفلاح والزراع هي الحجر الاساسي في كل رفاه اقتصادي نتمناه للمنطقة.

ثالثا- وجوب معالجة مشكلة الاراضي المغرقة في احواض سد دوكان ودربندخان فان مواطنين كثيرين اصابهم الضرر نتيجة لغرق ارضهم وممتلكاتهم وقد فقدوا مورد رزقهم واضطروا الى المهاجرة الى اماكن اخرى فمن الضروري الاسراع في حل مشكلتهم باعطائهم التعويض العادل عن ارضهم وممتلكاتهم الاخرى كالدور والسواقي والاشجار وغيرها، وبالنسبة للفلاح والزارع الذي تم تهجيره يجب توفير الارض والماء الكافيين له بعد اعادة اسكانه ومده بالبذور والمعونات المالية الضرورية. ولقد حدث اجراء غريب في مناطق الاسكان فان كثيرا من اهل منطقة السد تم نقلهم الى اراض تعود لفلاحين آخرين ومستثمرة من قبلهم فنزعت منهم هذه الاراضي واعطيت الى اهل منطقة السد، وان مئات العوائل من مناطق اكو (منده مره) ومنكور وخوشناو وبلباس قد بقيت بلا ارض ولا ماء وتشردت هائمة لا تدري ماذا تفعل فاصبحت مشكلة هؤلاء اكبر من مشكلة الجماعة التي غرقت ارضها. اننا نرجو ان تتحاشى السلطات هذه الاجراءات في المستقبل وان تعيد النظر في بعض الاجراءات التي تمت حتى الان وانطوت على غبن جسيم بالنسبة لقسم كبير من المواطنين.

رابعا- ان رجال الدين في المنطقة الكردية بحاجة ماسة الى العناية والرعاية ولا يوجد الآن غير الغيرة الدينية ما يدفع طلاب الدين للاستمرار في الدراسة لأن حاضرهم ومستقبلهم على اشد ما يكون من الحرمان والضنك وهؤلاء قوم هم حفظة راية القرآن وورثة تراث محمد (ص) وناشرو الدعوة الى الهدى والايمان وجمهوريتنا الخالدة جديرة بمد يد العون لهم وتخصيص الرواتب لمن يقوم منهم بهذا الواجب المقدس في المدن والقرى وتنظيم شؤون الدراسة الدينية اسوة بالمدارس الرسمية وبناء المساجد والمدارس الدينية على حسب الامكان وبشكل يتلاءم مع كرامة الدين، ونعتقد انه يجب تأسيس مديرية للاوقاف متصلة بالاوقاف العامة تشرف على شؤون الدين والعلوم الدينية في المنطقة الكردية وتخصيص ميزانية خاصة بها ومستقلة عن ميزانية المديرية العامة كي لا تضيع في غمارها.

خامسا- ان اخواننا الاكراد الفيليين والكويين (الموصل) يسكنون العراق الحبيب كوطن لهم منذ امد بعيد ويشعرون بتربة الوطن شعور بقية المواطنين المخلصين من اخلاص وتفان في سبيله فنرى منحهم الجنسية العراقية ليتمتعوا بالامان والاستقلال في ظل الجمهورية الخالدة ويبعد عنهم التهديد بالتسفير والترحيل.

سادسا- نلتمس من سيادتكم حل المشكلة الناجمة من (مأساة الموصل وكركوك) وقطع دابر المحاولات الرامية الى توسيع الشقة بين الاكراد والعرب والتركمان وتشويه سمعة الاكراد خاصة.

ونرى ان الحل يكون بانزال العقاب بالمجرمين من أي جهة كانت وردع المسيئين مهما كانوا فاننا نؤكد لسيادتكم ان الشعب الكردي يشجب كل اعتداء وقع ويقع على الارواح والممتلكات ومتفجع اشد التفجع لما اصاب اخوانه في الدين والوطن في الموصل وكركوك ويدعو الجميع الى التمسك بمصلحة الوطن وسيادة القانون والعدالة.

واننا اعضاء الوفود كاكراد يوجعنا ويثير فينا الشعور بأي عمل يراد منه الصاق التهمة والشبهة ظلما ببعض اخواننا، ونستنكر مؤاخذة شعبنا باعمال اقترفها الفوضويون مما لمسناه من بعض الاقوال والتصرفات غير المتزنة فعسى ان تتغلب الحكمة على العواطف واملنا وطيد في حسن معالجتكم للقضية بروح العدل المعهود فيكم دائما.

سابعا- ان المنطقة الكردية ذاقت الكثير من العذاب وتحملت قسطا كبيرا من

التخريب من جراء الفوضى التي بثها الشيوعيون الذين لا يعترفون بشيء غير ما طبعوا عليه من شهوة الهدم ويرفضون الاعتراف حتى بقوانين الجمهورية ويأبون التسليم بوجود حزب شيوعي رسمي ويمضون سادرين في اتباع التعليمات السرية التي تأتيهم من حزبهم غير المجاز.

لقد سبب هؤلاء الفوضويون تأخرا عاما في كل المرافق والمصالح وقضوا على اسباب الراحة والامان وظلموا الناس ظلما تأباه كل شريعة في الارض حتى شريعة الغاب وفرقوا بين الوالد والمولود والاخ واخيه والجار وجاره اشاعوا في الربوع رعبا وقلقا وتوجسا دفع الكثيرين الى هجر الاوطان.

ان جرائمهم لا تعد ولا تحصى ومن واجب السلطات المحلية ان تأخذهم بالشدة وتوقفهم عند حدهم بل تستأصل شرهم وانه مما يساعد على تقليص نفوذهم فسح المجال لمناهضتهم وان يكون للاكراد كلمة تجمع شملهم لمكافحة شرهم وموازرة السلطة الوطنية في ترسيخ حكم القانون واشاعة الامن والاستقرار.

ان اخلاق المجتمع اصبحت مهددة باكبر خطر من جراء انتشار وباء الفوضويين الذين لا يلتزمون بشريعة الا بشريعة الفوضى والتحلل فمن واجبنا كعراقيين ومسلمين ويزيديين والمذاهب الاخرى ان نكافح هؤلاء الضالين ونحمي وطننا واهلنا من موبقاتهم.

هذا ما وجب علينا عرضه على زعيم البلاد.

وفي الختام فان الشعب الكردي معتز ومفتخر باخائه وشراكته للشعب العربي وينتظر من الثورة المباركة ان تعينه على تحصين نفسه بالشعور القومي الخالص ليكون نبراسا الى خلاص الاكراد في كل البلاد وان هذا الشعب الامين سيذكر لكم هذه اليد فيقلدها في أشرف مكان في سجل تاريخه وهو مستعد بعد ذلك للذود عن الامة العربية المجيدة في ميادين كفاحها كما هو الواجب المتقابل بين الاخوة.

(والله من وراء القصد) [١]

مفاوضات النفط

كانت شركات النفط تنظر الى ابراهيم كبة وزير النفط على انه عقبة كأداء تحول دون توصلها الى اتفاق في العراق بسبب ارائه الماركسية وميله للاتحاد السوفيتي.

---

(١) جريدة الحرية ٣٠ آب ١٩٦٠.

وبعد اعفائه من منصبه تقرر ان تبدأ المفاوضات بين العراق وشركات النفط في بغداد في نيسان ١٩٦٠ لكنها أجلت الى الخامس من حزيران بحجة عدم اتمام التدابير ثم أجلت مرة اخرى بسبب مصادفة عيد الاضحى بين ٥- ٩ حزيران ووجود اجتماع لمجلس ادارة الشركات في لندن يوم ٢١ حزيران فأجلت المفاوضات الى ٣٠ حزيران ثم أجلت مرة اخرى الى ١٥ آب. وكان موقف العراق من الشركات معتدلا بسبب الاوضاع السياسية السائدة وهو الامر الذي اعترف به عبد الكريم قاسم بقوله:

" منذ يوم الثورة حتى الحال الحاضر ما زلنا مع شركة النفط نتداول معها بطريقة حصيفة رصينة لتكون اكثر تجاوبا مع الجمهورية العراقية لضمان حق العراق وضمان حق الشركة. اننا لا نريد ان نعتدي على حق الشركة ولا نريد ان يعتدى على حقنا فهذه الموارد الطبيعية خلقت لشعبنا ووطننا وهؤلاء جاءوا في غفلة من الزمن ورحم الله الناس الذين ذهبوا في ذنبهم قد منحوا الامتيازات الواسعة دون وازع ضمير الى شركة النفط ومع ان الشركة اخذت تنتج من المقادير وتدر من الارباح الكبيرة انما ذلك لا يكفي فيجب ان نرجع الى الأسس العادلة ولدى المداولة النهائية وقد لا تكون نهائية مع الشركة في يوم ١٥ آب القادم اننا سوف نحل هذه القضايا سلميا ونزيد من حق العراق باكثر ما يمكن. فلا نكون نحن المعتدين وان لنا من القوانين والانظمة ما يضمن لنا حق شعبنا ووطننا"[1].

وقد قامت وزارة النفط التي مثلها طلعت الشيباني ويمثل تفكيره الحزب الوطني الديمقراطي بدراسة القضايا الموقوفة مع الشركات بشكل تفصيلي والآراء الواردة بشأنها التي قدمها المحامون والمحاسبون القانونيون للحكومة استعدادا للمفاوضات المقبلة. واجتمع عبد الكريم قاسم بالوفد العراقي المفاوض الذي التحق به محمد حديد بطلب من عبد الكريم قاسم. وقد اوصى الوفد بضرورة السعي للحصول على حقوق العراق بصورة سلمية وعن طريق المفاوضات وفي ذلك قال عبد الكريم قاسم يوم ١١ آب ١٩٦٠.

قبل مجيئي بنصف ساعة كنت قد تداولت مع الوفد المفاوض من اخواننا عن العراق مع شركة النفط في المداولة التي تجري في يوم غد. وكنت تعزيزا لوفدنا وتقديرا لموقفه قد اودعنا اليه جميع السبل وابدينا له كافة التسهيلات لمعرفة ودرس كل قضية من القضايا على انفراد، ووقفنا على الحلول والاراء وثبتنا اراءنا

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠، ٢٨٢ - ٢٨٣.

ومطاليبنا لكل قضية على حدة وقبل مدة من الزمن كان وزير المالية السابق قد اشترك في هذا البحث ولذلك فقد ارسلت له برقية الى خارج العراق حيث كان يتمتع هناك ببعض الوقت للراحة ارسلت له برقية للحضور ليشترك مع وفد المفاوضة وقد حضر فعلا واوصلته بسيارتي الخاصة الى بيته قبل لحظة وقبل مجيئي في طريقي اليكم.. نحن لا نريد ان نعتدي على حقوق غيرنا ولكننا نسعى في سبيل انتزاع حقوقنا بطرق السلم والمداولة وسوف ننتزع تلك الحقوق بطرق المداولة السلمية ونعلن بتلك المداولة ونتيجة المفاوضات الى ابناء شعبنا ان المفاوضات والقضايا التي وضعناها نصب اعيننا تؤمن مصلحة البلد

وقبل بدء المفاوضات اثيرت مسألة جديدة طلبت الشركات ادراجها ضمن الموضوعات التي ستطرح على طاولة المفاوضات وهي مسألة زيادة عوائد الشحن في الفاو وخور العمية وكانت هذه الزيادة قد فرضتها الحكومة في ٣٠ مايس ١٩٦٠ لان رسوم الشحن لم تعد تتناسب والخدمات التي تقدمها ادارة الموانئ العراقية الى ناقلات النفط ففرضت الحكومة رسما مقداره ٢٨٠ فلسا للطن الواحد على صادرات شركة نفط البصرة وكان مجلس الوزراء قد الف لجنة خاصة لدراسة الموضوع وقامت اللجنة بزيارة ميدانية لكل من الكويت والسعودية والبحرين وقطر وقررت بعد ذلك هذه الزيادة.

وقد اوضح ممثلو شركة نفط البصرة انه ليس لديهم مانع من زيادة العوائد من حيث المبدأ ولكن اعتراضهم كان على مقدار تلك الزيادة ومارست الشركات ضغطا على الحكومة العراقية لاجبارها على التراجع وتخفيض تلك الرسوم فقامت بتخفيض الانتاج الى ثلاثة ملايين طن بعد ان كان ١٢ مليون طن سنويا حيث لم يتجاوز مجموع انتاج شركة نفط البصرة ١١,١٠٨,٧٥١ طن في الوقت الذي وصل فيه عام ١٩٥٩ الى اكثر من ١٢ مليون طن.

ولم تعد حكومة عبد الكريم قاسم تحتمل السكوت على اجراءات الشركة فصرح عبد الكريم قاسم ان شركة نفط البصرة اوقفت الانتاج في حقول الرميلة وهي بذلك تخرق احكام اتفاقية سنة ١٩٥٢ وقال محذرا الشركة يوم ٢١ تموز ١٩٦٠:

ان شركة نفط البصرة اشعرت بكتابها المؤرخ في ٢٠ تموز الجاري حكومة الجمهورية العراقية بانها اوقفت الانتاج من ابار النفط في (الرميلة) فانها تكتفي في الوقت الحاضر بالانتاج من حقل نفط الزبير فقط وبمعدل ٣ ملايين طن سنويا وبذلك

فقد انقصت الانتاج عن الحد المقرر بمقدار خمسة ملايين طن سنويا.

ان الشركة بعملها التعسفي هذا ابتعدت عن الروح السلمية في تطبيق وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات المعقودة بينها وبين العراق فان اتفاقية شباط سنة ١٩٥٢ تلزم الشركة بانتاج وتصريف ما لا يقل عن ثمانية ملايين طن سنويا من حقول نفط البصرة والظاهر ان الشركة بقرارها ايقاف الانتاج من آبار الرميلة وتعمدها في انقاص الانتاج خمسة ملايين طن من النفط سنويا عن الحد الادنى المقرر انما تقوم بالضغط المتزايد على الجمهورية العراقية بشتى المعاذير الواهية بقصد التعسف بحق شعب العراق بالوقت الذي جرى الاتفاق للدخول بمفاوضات مع الشركة وفي يوم ١٥ آب ١٩٦٠ لازالة الحالات التعسفية في امتيازات الشركة تجاه العراق.

اننا نعلن بان العراق يلتزم بالطرق السلمية للتفاهم والمداولات لالزام الشركة بتنفيذ تعهداتها قبل القيام باتخاذ اية خطوات رادعة ضد الشركة تضمن حق العراق اذ ان الجمهورية العراقية لايمكنها التساهل مطلقا في حقوق العراق كما لا تريد ان تضر بمصلحة الشركة المبنية على المنافع المتبادلة بينها وبين العراق مع العلم باننا سوف لا نقطع صلة التفاهم سلميا حول ذلك وسوف لا يكون العراق معتديا بأية حال من الأحوال.

ان مصلحة الموانئ العراقية في الوقت الحاضر تستوفي رسوم عائدات عن تصدير النفط عن كل طن من الخام بما يعادل الرسوم لتصدير كل طن من التراب ولكن الشركة ترغب بتقليل هذه الرسوم الى اقل من ذلك فهل يوجد اقل من الرسوم المفروضة على تصدير التراب او الرمل؟؟!

ان مجلس الوزراء سبق له ان أيد الخطوات التي اتخذتها مديرية الموانئ بصدد الرسوم عن النفط المصدر والمترتبة على الشركة من الموانئ العراقية.

ولقد قامت الشركة بصرف عشرات الملايين من الدنانير لانشاء الميناء العائم في خليج البصرة تمهيدا لزيادة الانتاج في نفط البصرة ولكنها على العكس من ذلك عمدت في الوقت الحاضر لتقليل الانتاج من حقول نفط البصرة وبذلك الحقت الضرر البالغ بالعراق من ناحيتين..

الناحية الاولى تسببها بزيادة كلفة النفط نتيجة لتبذيرها بالصرف على بناء الميناء العائم بقصد زيادة تصدير النفط ولكن الشركة لم تستفد منه حتى هذه اللحظة

على تسببها بزيادة الكلفة والضرر بخزينة العراق من ناحية تقليل عائدات النفط.

ومن ناحية ثانية فان محاولاتها لتقليل الانتاج في تلك الحقول معناه تقليل واردات خزينة الجمهورية العراقية من عائدات النفط خلافا لالتزاماتها باتفاقيات سنة ١٩٥٢ والتي تعتبر جائرة بحد ذاتها.

ويظهر بأن المسؤول عن شركات نفط العراق منذ التحاقه بمنصبه في العراق حتى الآن اخذ يضع العراقيل تلو العراقيل لايجاد شقة خلاف متعمد بين الجمهورية العراقية وشركات النفط، مبتعدا بذلك عن الروح السلمية التعاونية بين الطرفين.

ولاشك ان الشركة وحدها تكون مسؤولة عن النتائج التي تترتب على ذلك واننا نعلن ان الضغط المتزايد اقتصاديا وتعسفيا من شركات النفط في العراق على الجمهورية العراقية لايقافها عن استمرارها في رفع مستوى ابناء الشعب او اعمار البلاد لا يخدم مصلحة الشركة بأي حال من الاحوال، واننا ننصح الشركة مبدئيا بالعدول عن قرارها بايقاف انتاج النفط في ابار (الرميلة) خلافا لالتزاماتها، كما اننا نحتفظ بما يترتب للعراق من الحق على الشركة نتيجة لابتعادها عن تنفيذ التزاماتها وعملها التعسفي تجاه العراق [1].

وكشف مصدر مسؤول بوزارة النفط لوكالة الانباء العراقية يوم ٢٣ تموز عن موضوع تخفيض معدل تصدير النفط من شركة نفط البصرة قائلا:

كانت رسوم الميناء المفروضة على تصدير النفط من ميناء الفاو في عام ١٩٥١ تبلغ ١٤٧,٢ فلسا عن كل طن وقد زيدت هذه الرسوم في السنة نفسها حيث بلغت ١٨٤ فلسا للطن الواحد وقد حاولت شركة نفط البصرة المحدودة عند مباشرتها بتصدير النفط من ميناء الفاو في نهاية سنة ١٩٥١ التخلص من دفع الرسوم المذكورة مقترحة استبدال هذه النسبة المفروضة على الطن الواحد بمبلغ سنوي مقطوع مقداره مائة الف دينار يدفع لمصلحة الموانئ العراقية لقاء قيام الشركة بتصدير النفط لحد ثمانية ملايين طن سنويا على ان تدفع الشركة (١٢,٥) فلسا عن كل طن اضافي وجرت المداولات في حينه بين الحكومة وبين ممثلي الشركة على هذا الاساس حيث اقترحت الجهات الحكومية زيادة المبلغ المقطوع الى (١٨٧,٥٠٠) دينار ولم يتم التوصل الى اتفاق بهذا الشأن حتى ٢٦ تموز ١٩٥٢ عندما قرر مجلس الوزراء تكليف وزارة المواصلات بدراسة القضية مجددا فاقترحت الوزارة

---

(١) الحرية ٢٢ تموز ١٩٦٠.

المذكورة زيادة المبلغ المقطوع الى ما لا يقل عن نصف مليون دينار سـنويا الا ان مصلحة الموانئ العراقية ابدت في حينه بأنها لا تميل الى الاخذ بمبدأ المبلغ المقطوع ونسبت استيفاء الرسوم على اساس كميات النفط المصدرة اسوة بالرسوم المفروضة على المواد الخام المشابهة واقترحت استيفاء مبلغ قدره مائة فلس عن كل طن، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ من اعتدال هـذا الرسم فقد اصدرت مصلحة الموانئ بيانا بتثبيته على ان يكون نافذ المفعول اعتبارا من بداية عام ١٩٥٢ الا ان شركة نفط البصرة امتنعت عن تأدية ما ترتب عليها من هذه الرسوم وتمسكت بمبدأ المبلغ المقطوع الذي لم تكن قد توصلت الى اتفاق بشأنه مع الحكومة وبقي الامر معلقا حتى ٢٤ اذار ١٩٥٥ حيث توصلت الشركة الى اتفاق مع مصلحة الموانئ العراقية يقضي باستيفاء مبلغ مقطوع مقداره (١٨٧.٥٠٠) دينار سنويا لحد ثمانية ملايين طن من النفط وبنفس هذه النسبة لما زاد عن ذلك [١].

وبعد قيام الثورة المباركة قامت مصلحة الموانئ العراقية بدراسة موضوع الرسوم المفروضة على تصدير النفط حيث وجدت ان قبول المبلغ المقطوع من قبل حكومات العهد المباد قد ادى الى الحاق الغبن الفاحش لخزينة الموانئ على الرغم من ان الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من اتفاقية الشركة لسنة ١٩٣٨ قد نصت صراحة على مساواة الشركة مع المشروعات الصناعية الاخرى في دفع الضرائب والعوائد والرسوم التي لم تعف منها بنص خاص (ورسوم الميناء من الرسوم التي لم يرد نص باعفاء الشركة منها) ورفعا لهذا الغبن وتحقيقا لمصلحة الشعب فقد اقترحت مصلحة الموانئ زيادة الرسوم المفروضة على تصدير النفط من ميناء الفاو ومساواتها بالرسوم المفروضة على السلع الاخرى فقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠- ٥- ١٩٦٠ زيادة هذه الرسوم وجعلها بنسبة ٢٨٠ فلسا عن الطن الواحد بدلا من العوائد السابقة التي تستوفي على اساس المبلغ المقطوع والتي تعادل ٢٣,٤ فلسا عن الطن الواحد مع العلم بان المبلغ الذي قرره مجلس الوزراء يساوي المبلغ الذي يترتب على المصالح الحكومية العراقية ان تدفعه لقاء تصدير او استيراد النفط او مشتقاته طبقا لما هو وارد في الجدول (ب) من عوائد الميناء، ولدى تبليغ شركة نفط البصرة بالرسوم الجديدة التي اقرها مجلس الوزراء ومطالبتها بتسديد ما يترتب عليها بموجبها رفضت الشركة ذلك مدعية انها تعتقد بان

---

(١) الحرية ٢٤ تموز ١٩٦٠.

رسوم الميناء لا تزال خاضعة لاحكام الاتفاق المبرم بينها وبين مصلحة الموانئ بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٥٥ وعندما اصرت مصلحة الموانئ على وجوب تنفيذ قرار مجلس الوزراء ودفع الرسوم الجديدة لجأت الشركة الى تخفيض انتاج النفط من حقول البصرة من (١٢) مليون طن سنويا الى (٣) مليون طن سنويا كاجراء مقابل لاجراء الحكومة في زيادة الرسوم هادفة من وراء ذلك فرض ارادتها على الحكومة واستعمال وسائل الضغط عليها متوخية احداث البلبلة الا ان فأل الشركة هذا قد خلب بنتيجة التفاف الشعب العراقي حول حكومته الوطنية وتأييده لها بموقفها من الشركة.

ولقد اطلع الشعب العراقي على بيان سيادة الزعيم الامين الصادر بتاريخ ٢١- ٧- ١٩٦٠ بهذا الخصوص والذي اعلن فيه سيادته بان العراق يتمسك بالطرق السلمية لحل الخلاف والزام الشركة بتنفيذ تعهداتها كما اوضح سيادته ان الحكومة غير عاجزة عن اتخاذ الخطوات الرادعة ضد الشركة والتي تحقق مصلحة الشعب العراقي.

ومن الجدير بالذكر هنا ان الشركة كانت قد قطعت على نفسها عهدا لتصديو (١٢) مليون طن سنويا في كل من عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ وتصدير (٢٢) مليون طن سنويا بعد ان يتم انشاء الميناء العائم ولهذا فان قيام الشركة بتخفيض معدل التصدير الى ثلاثة ملايين طن سنويا في الوقت الحاضر يدل على نكولها عن تعهداتها فضلا عن ان موقفها من زيادة الرسوم من قبل الحكومة العراقية يتناقض تماما مع التزاماتها الواردة في الاتفاقيات المبرمة معها حيث وافقت الشركة- كما اشرنا انفا- بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٩ من اتفاقية سنة ١٩٣٨ على دفع الرسوم التي تفرضها الحكومة من حين لآخر على المشروعات الصناعية الاخرى وهذا نصها:"ان الضرائب او العوائد او الرسوم او الاجور او النفقات سواء أكانت اميرية ام بلدية ام مختصة بالموانئ مما لم تعف منه الشركة بمقتضى الشروط الانفة الذكر يجب ان لا تختلف عما يفرض عادة من حين لآخر على المشروعات الصناعية الاخرى او على ممتلكاتها او امتيازاتها او مستخدميها وان لا تزيد عليه ".

واعلن اللواء الركن مزهر الشاوي مدير مصلحة الموانئ العراقية العام يوم ٢٤ تموز ان قرار شركة نفط البصرة انما هو لعبة سياسية مفضوحة الهدف منها الضغط على الجمهورية العراقية فقال: ان قضية تحديد رسوم عائدات النفط انما هي

مهزلة مثلتها شركة نفط البصرة بالاشتراك مع المسؤولين الانكليز الذين كانوا يسيطرون انذاك على مصلحة الموانئ فذكر ان المسؤول عن قضايا الشركة في الميناء كان شخصا انكليزيا وقد قام باتفاق مجحف بحق شعبنا مع ممثل الشركة الانكليزي ايضا حددا بموجبه عوائد الميناء على الطن الواحد للنفط الخام المصدر بـ ٢٣ فلسا فقط في حين تستوفى مصلحة الموانئ عن تصدير الطن الواحد من التراب ١٠٠ فلس. وقال ان وزارة العدل قد قررت ان الغبن واضح في هذا الاتفاق المتعلق بالحق العام. وكشف سيادة الشاوي تجاوزات شركة نفط البصرة على حقوق العراق فقال ان الشركة لم تدفع لحد الان قيمة الرمل الذي يستعمل في بواخر الشحن للاغراض الفنية، فقد اصرت الشركة على ان مصلحة الموانئ لا تقبض من الشركة اكثر من ١٨٠ الف دينار سنويا أي بنسبة ٢٣ فلسا على الطن الواحد من النفط الخام المصدر. وقال ان محادثات عديدة بين الحكومة العراقية والشركة قد فشلت نتيجة تعنت وتصلب موقف الشركة وقد ادعت الشركة بخصوص زيادة الرسوم بان ذلك سيزيد من كلفة الانتاج وبالتالي يزيد سعر البيع للنفط مما يؤثر على النفط العراقي. فكان جواب الجانب العراقي بان ذلك غير صحيح فقد قامت الحكومة بتأليف لجنة تضم ممثلين عن وزارة النفط والمالية ومصلحة الموانئ. وزارت اللجنة موانئ الخليج العربي فعادت باحصائيات تشير الى ان رسم الميناء العراقي البالغ ٢٨٠ فلسا عن الطن الواحد من النفط الخام المصدر لا تزيد عن نسبة الرسوم للنفط العربي او الفارسي وقال ان معظم بواخر الشحن تعود لشركة نفط البصرة وهذا يدحض ادعاءها بازدياد كلفة الانتاج عندما قامت حكومتنا الوطنية بتصحيح مستوى رسوم الموانئ على النفط الخام المصدر وقال لقد عاملت مصلحة الموانئ الباخرة التي تحمل الزيت مثل اية باخرة تحمل البضائع، وذلك لكي لا تستغل الشركة أي اجراء آخر بالاساءة الى سمعة الجمهورية العراقية. وقال ان الميناء مؤسسة عراقية ملك الجمهورية والشعب العراقي ولذا فهي تتمسك بكافة الحقوق التي تنص عليها قوانين الجمهورية العراقية، ووصف سيادة الشاوي اقدام الحكومة العراقية على زيادة رسوم التصدير بانه تصحيح لخطأ قام به ممثل الميناء الانكليزي آنذاك وممثل شركة نفط البصرة الانكليزي في تحديد الرسوم والذي اضر بمصلحة الشعب العراقي. وقال ان هذه الرسوم تعتبر زهيدة بالنسبة لما تستوفيه بقية البلدان المصدرة للنفط الخام.

وتحدث سيادة الشاوي عن الميناء العائم واللعبة المكشوفة التي قامت بها

شركة نفط البصرة للاضرار بمصلحة الجمهورية فقال ان هذا الميناء عبارة عن جزيرة صناعية في محل يسمى (هور العمية) على بعد ٢٦ ميلا من الفاو. وقد اعد ليستقبل البواخر التي تبلغ حمولتها من ٦٠ الفا الى ١٠٠ الف طن حيث ان البواخر التي تدخل ميناء الفاو لا تزيد حمولتها على ٣٥ الف طن. وقال ان هذا المشروع قد كلف ٢٥ مليون دينار، واضاف ان هذا المبلغ سيحسب على حصة الحكومة العراقية وبذا تكون مصلحة الموانئ شريكة في هذا العمل، حيث تقوم بتهيئة بواخر السحب والاتصال اللاسلكي والامور الصحية ومواد الزيت وغيرها من الخدمات التي تبلغ كلفتها مليونا ونصف المليون دينار اضافة الى مبلغ ٢٥ مليون دينار المذكور. وقال ان هذه التكاليف قد تحملتها الحكومة العراقية على اساس زيادة انتاج النفط في الشعيبة والرميلة الى ٢٢ مليون طن والتي ستؤدي الى زيادة واردات العراق سنويا وقال من هذا يبدو تعسف الشركة ومحاولاتها المتعمدة في خفض الانتاج والتي تهدف الى الاضرار بمصلحة الجمهورية العراقية وعرقلة مسيرتها الظافرة لرفاه الشعب العراقي [١].

وقال الشاوي في تصريح اخر نشرته الصحف يوم ٢٧ تموز ان التصريحات التي ادلى بها الناطق بلسان شركة نفط البصرة في لندن اخيرا والتي جاء فيها ان ايقاف انتاج النفط في حقل الرميلة بعيد الاحتمال فقال الشاوي ان انتاج النفط في الحقل المذكور قد توقف فعلا يوم ١٩ تموز ولكن الشركة شغلت بئرا واحدا في حقل الرميلة بعد ان ادلى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء بتصريحه المعروف.

وفي يوم ٢٨ تموز عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا قال فيه:

ان شركة النفط الاستعمارية الاحتكارية قد تراجعت عن موقفها فبدأت بعملية الانتاج في حقل الرميلة مجددا، وقد باشرت البواخر بنقل النفط بعد دفع الرسوم المقررة، واقتطاعها من التأمينات.

واكد سيادته ان يوم ١٥ آب سيكون موعد اجراء المفاوضات مع ممثلي الشركة.

واكد سيادته على اهمية تخلي الصحف عن المهاترات والتنابذ ودعا الى ضرورة انتهاج سبيل النقد دون المس بكرامة المواطنين.

---

(١) الحرية ٢٥ تموز ١٩٦٠.

وندد سيادته بفكرة الحزب الواحد، وبالاتحاد القومي سواء في المجال السياسي او الصحفي، وندد باسلوب المناقشات فيما يسمى (مجلس الامة) في الدول الدكتاتورية حيث يطلب من المعارض ان يرفع يده، ويكتفي بالتصويت.

واشار سيادته الى ان هنالك خطوات بشأن قيام مجلس وطني منتخب من قبل الشعب [١].

ونشرت الصحف يوم ٢ آب بيان ممثل شركة نفط البصرة الذي وعد فيه بتراجع الشركة عن قرار تخفيض الانتاج وقال:

ارحب بتصريح سيادة رئيس الوزراء عن نيته التي اعرب عنها في المؤتمر الصحفي المعقود بتاريخ ٢٨ تموز بان مسألة عوائد الشحن سيجري بحثها في مفاوضات ١٥ آب المقبلة وكما اوضحت الى سيادة رئيس الوزراء خلال المباحثات الودية والمفيدة التي جرت بيني وبين سيادته بتاريخ ٢٤ تموز فان شركة نفط البصرة لا تقبل بقرار فرض عوائد شحن بنسبة ٢٨٠ فلسا للطن الواحد ولكننا نأمل ان يكون في الامكان تسوية هذه المسألة بما فيه ارضاء للطرفين خلال المحادثات المقبلة.

وعلي ان اوضح بان الانخفاض في تحميل شحنات النفط في الفاو في نهاية شهر تموز كان النتيجة التجارية المباشرة للبيان الذي مفاده ان زيادة في عوائد الشحن ستفرض على السفن التي يتم تحميلها هناك ولم يكن ذلك بأي حال من الاحوال محاولة من جانب الشركة للقيام بضغط اقتصادي على الحكومة العراقية.

وعلى الرغم من ان تحميل شحنات نفط البصرة لم يعد الى مستواه الطبيعي بعد، الا انه يبدو بان زيادة ما ستطرأ على المستوى الذي كان عليه في شهر تموز وهذا يدل على ان المشترين واثقون من ان هذه القضايا سيتم حلها بصورة مرضية خلال المحادثات المقبلة..

اف. سي. رايلاند
الممثل العام في العراق [٢]
شركة نفط البصرة المحدودة

---

(١) اتحاد الشعب ٢٩ تموز ١٩٦٠.

(٢) الحرية ٢ آب ١٩٦٠.

ويبدو ان تهديدات عبد الكريم قاسم وتكاتف الصحف المحلية بمختلف اتجاهاتها وتضامنها مع الحكومة ادى الى تراجع الشركات عن تخفيض الانتاج حيث اخبر ممثل الشركات عبد الكريم قاسم بذلك يوم ٢٤ تموز ونشر نص كتاب الشركة يوم الثاني من آب [١]. وان الشركة ارادت من إثارة ضجة زيادة اجور الشحن اشغال المفاوض العراقي عن النقاط الاساسية التي يطالب العراق الشركات بتنفيذها في المفاوضات القادمة.

مفاوضات القصر الابيض:

بدأت المفاوضات بين الجانبين في الموعد المقرر لها في منتصف آب والتي عرفت بمفاوضات القصر الابيض لانها عقدت في ذلك القصر الواقع بين ساحتي الطيران والاندلس (نادي الرواد حاليا) في ضوء عاملين جديدين اولهما ضريبة عوائد الشحن التي فرضتها الحكومة على شركة نفط البصرة ورد الشركات على ذلك بتخفيض انتاج الجنوب ولجوء الحكومة الى الرأي العام بنشر موقف الشركات وردها على زيادة عوائد الشحن والعامل الثاني ويتمثل بموقف الاحزاب السياسية والاراء التي طرحتها لحل قضية النفط ومطالبتها بضرورة الحزم مع الشركات واعمالها التعسفية. وقد تقدمت الشركات باقتراح لادراج مسألة الشحن من نقطتي انتهاء الفاو وخور العماية (العمية) في جدول الاعمال الذي اقترحته الحكومة ولكن وزارة النفط رفضت بحث الموضوع بحجة انه ليس من اختصاصها بل من اختصاص وزارة المواصلات.

وقبل بدء المفاوضات دعت وزارة النفط محاميها المستر برث ومحاسبها المستر ولسن لحضور المفاوضات كما قرر مجلس الوزراء في ١٤ حزيران تشكيل لجنة ضمت مسؤولين من عدة وزارات لدراسة القضايا المعلقة وتقديم اقتراحات بشأنها. وقد ضمت اللجنة التي يرأسها وكيل وزارة النفط كلا من:

١- الزعيم الركن طه الشيخ احمد- مدير الخطط في وزارة الدفاع
٢- السيد عبد الفتاح ابراهيم- رئيس هيئة شؤون النفط العامة
٣- السيد ناظم الزهاوي- محافظ البنك المركزي العراقي
٤- السيد زكي عبد الوهاب- مدير مصرف الرافدين العام

---

(١) اسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية ص ١٩٣.

٥- فتح الله لوقا- من وزارة الخارجية العراقية

وعقدت اللجنة سبعة اجتماعات اخرها في ٣٠ حزيران ١٩٦٠ وقدمت في نهايتها تقريرا الى مجلس الوزراء قسمت فيه القضايا المعلقة مع الشركات على ثلاثة اقسام واعطت رأيها بشأنها.

١- القسم الاول وتعلق بدراسة المشاكل القانونية التي نجمت عن غموض بعض نصوص اتفاقيات النفط او الاختلاف في تفسيرها.

٢- القسم الثاني ويتعلق بدراسة القضايا غير المشمولة باحكام الاتفاقيات القائمة الا ان هناك التزاما قانونيا او ادبيا من الشركات بالمفاوضة بشأنها.

٣- القسم الثالث ويتعلق بالمواضيع المقترح اثارتها ضمن مشروع جديد يهدف الى تغيير أسس اتفاقيات النفط القائمة واجراء تعديل عام عليها وذلك تمشيا مع الاوضاع الجديدة في العراق بعد الثورة.

وتضمنت قضايا القسم الاول عناصر كلفة الانتاج وهي:

١- الايجار المطلق واكدت عدم حق الشركات باسترداده باية صورة كانت.

٢- نفقات التحري والحفر واقترحت عدة طرق لاسترداده.

٣- مصاريف مكتب الشركة في لندن واقترحت ان تدفع الشركات للحكومة مبلغا مساويا لتلك المصاريف ليدخل المبلغان في كلفة الانتاج.

٤- نفقات الدعاية عدم ادخالها ضمن كلفة الانتاج.

٥- المطالبة باسترداد الاموال التي احتسبتها شركة نفط الموصل ضمن تكاليف الانتاج ثمن شرائها لشركة انماء النفط البريطانية.

٦- ان تتحمل الشركات وحدها نفقات ايفاد الطلبة الى بريطانيا وعدم احتساب ذلك ضمن تكاليف الانتاج.

٧- عدم احتساب الفوائد المترتبة على الرساميل التي تستقرضها الشركات ضمن كلفة الانتاج

٨- احتساب حصة الحكومة من الارباح في ضوء التعديلات السابقة.

٩- تحديد الاسعار باتفاق الطرفين واوصت اللجنة بضرورة الاتصال بحكومات الدول المجاورة المنتجة للنفط لغرض الاتفاق على وضع قاعدة ثابتة لتحديد اسعار نفوطها للحد من تحكم الشركات وتلاعبها بالاسعار.

١٠- الغاء الخصم.

١١- مساهمة الجمهور العراقي بنسبة ٢٠% من اسهم الشركات.

١٢- تعريق الشركات.

اما القسم الثاني فشمل الاتي:

١- التخلي عن الاراضي غير المستثمرة بواقع ٨٠% حالا يتبعها تنازل تدريجي خلال اربع سنوات وتحتفظ الشركات فقط بالاراضي المستثمرة فعـــلا. وابـــدى طـــه الشيخ احمد رأيه بان تنزل الشركات فورا عن جميع الاراضي غـــير المســـتثمرة لان التمسك بهذا المبدأ (حسب رأيه)- سيقوي مركز المفاوض العراقي.

٢- تعيين مدير تنفيذي عراقي.

٣- تتسلم الحكومة الغاز الطبيعي مجانا.

٤- استخدام الناقلات العراقية.

٥- تأسيس مجلس مشترك للاشراف على الصرف مقره بغداد.

٦- اعادة صياغة الفقرة (ب- ٥) من المادة التاسعة من اتفاقية ١٩٥٢ وذلـــك بتطبيق الكلفة الحقيقية.

وتضمنت قضايا القسم الثالث مقترحا باعادة النظر في الاتفاقية القائمة وتحديـــد العلاقة مع الشركات بتكوين شركة جديدة يمتلك العراق نصفها مع ما يترتب له علـــى اساس هذه المناصفة من حقوق ومع ما يقع عليه من واجبات بشرط خضوع الشركة المذكورة للقوانين العراقية شأنها شأن الشركات الاخرى [1].

وقد رفع طلعت الشيباني تقارير سرية الى رئيس الوزراء قبيل بدء المفاوضـــات كانت تدور حول اسلوب المفاوضات وصلاحيات الوفد العراقي وتسمية اعضاء الوفـــد التي استقرت قبل بدء المفاوضات كالآتي:

طلعت الشيباني- وكيل وزير النفط، عبد اللطيف الشواف- وزير التجارة، محمـــد حديد وكان خارج الوزارة آنذاك وقد استدعي للمشاركة من خارج العراق، يســـاعدهم كل من طه الشيخ احمد، وعبد الفتاح ابراهيم وناظم الزهاوي ومصطفى كامل ياســـين المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية على ان يرجع الوفد المفاوض الـــى

---

(١) تقرير اللجنة السري للغاية المرفوع الى مجلس الوزراء، حزيران ١٩٦٠، وزارة النفط الملـــف ٢/ ٢٤/ ١٢٧ القسم السادس

رئيس الوزراء بشأن الاتفاق على النتائج [1]. وقبل بدء المفاوضات اجتمع رئيس الوزراء بوفد الشركات وبحث معهم الامور المتعلقة بالمفاوضات.

بدأت الجلسة الاولى في القصر الابيض يوم ١٥ آب وحضرها الجانب العراقي باستثناء محمد حديد الذي كان خارج العراق والتحق بالجلسة الثانية كما حضرها كمستشارين محامو الحكومة ومحاسبوها القانونيون كل من د. ن برث محامي الحكومة العراقية في لندن وولسن ممثل مكتب ريتشارد للشؤون القانونية واوهار ممثل مكتب هاريز للمحاسبة القانونية. اما ممثلو الشركات فقد حضرها كل من المستر هريدج المدير العام للشركات والمستر رايلاند الممثل العام للشركات في العراق والمستر اكسرجيان والمستر هان والمستر بوني والمستر ستكليف وحضر اثناء الاجتماع بطلب من هريدج اثنان من خبراء الشركات وهما المستر نسبي والمستر اولزفبي [2].

انصبت مباحثات اجتماعات ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ آب على دراسة طلبات الوفد العراقي وعقدت جلسة ثالثة يوم ٢٠ آب تولى فيها الوفد العراقي الرد على اراء ممثلي الشركات حول تلك المطالب ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة بسبب تصلب شركات النفط وتمسكهم بارائهم. كما عقد اجتماع رابع يوم ٢٢ آب وكان اجتماعا عاما تبادل فيه الطرفان وجهات نظرهما حول مجمل القضايا المطروحة ولكن المفاوضات لم تسفر سوى عن زيادة تباعد شقة الخلافات بين الطرفين [3].

وقد رفع اعضاء الوفد الحكومي تقريرا الى رئيس الوزراء تضمن موجزا بالقضايا التي طرحت مع تثبيت رأي كل طرف وطالب الوفد بضرورة الاهتمام بمسائل استبعاد الخصم ورفض تخفيض الاسعار وتثبيت حق الحكومة في استغلال الغاز الطبيعي واستخدام الناقلات العراقية والتخلي عن الاراضي غير المستثمرة ومساهمة العراق بما لا يقل عن ٢٠% من رأسمال الشركات.

والجدير بالاشارة ان الشركات عمدت في اثناء المفاوضات الى تخفيض اسعار النفط بمقدار ٤- ١٤ سنتا للبرميل الواحد اعتبارا من ١٦ آب ١٩٦٠ وفي يوم ٢٧

---

(١) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق ص ٢٣٩، الحرية ١٦ آب ١٩٦٠.

(٢) اسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية، ص ١٩٧.

(٣) محاضر هذه الاجتماعات في وزارة النفط، الملفة السابقة.

آب استؤنفت المفاوضات مرة ثانية في القصر الابيض واقتصرت على طلعت الشيباني وعبد اللطيف الشواف ومحمد حديد عن الحكومة العراقية وهريدج واكسرجيان ورايلاند عن الشركات حيث تم اتفاق الطرفين على تخفيض عدد اعضاء الوفدين وعقد اجتماع اخر يوم ٢٨ وثالث يوم ٢٩ دون ان تسفر عن أي تقدم او نتيجة(١).

بعدها تولى عبد الكريم قاسم مفاوضة الشركات بنفسه وركز في هذه المفاوضات على مسألة تخلي الشركات عن الاراضي غير المستثمرة ولكن الشركات ظلت متمسكة بموقفها فهدد رئيس الوزراء بانه سيجد حلا يضمن حق العراق والشركة واعطى الشركات مهلة اسبوعين للاجابة على الموضوعات التي جرى النقاش حولها (٢). وقد لجأ عبد الكريم قاسم الى الشعب مرة اخرى فقال مخاطبا رجال التربية والتعليم يوم ١٥ ايلول بخطاب جاء فيه:

" كانت لنا فيما مضى مفاوضات مع شركة النفط، وبعد ان انتهت المفاوضات في اخر الشهر (ايلول ١٩٥٩) وكنا على وشك الوصول بهذه المفاوضات الى اتفاق والحصول على مزيد من حقنا قد اعتدى علينا الطامعون والمستعمرون ومفرقو الصفوف. وقد اعتدوا علي بالذات.... وما زلنا نسعى لانتزاع حقوقنا من الشركات الاحتكارية التي دأبت على امتصاص دمائنا دون حق لكننا قوم مسالمون نسعى الى انتزاع حقوقنا بالسلم والحكمة والمداولات والمفاوضات واننا سوف نتوصل الى انتزاع حقوقنا حتما فلدينا من القوانين ولدينا من التشريع ولدينا من القوة في داخل وطننا ما يمكننا من المضي في تشريعاتنا لحماية حقوقنا.. ان المفاوضات جارية مع شركة النفط وقريبا يعود الوفد المفاوض الذي ذهب الى بلاده يتزود بالصلاحيات الكافية التي تخوله التفاوض مع ممثلي هذا الشعب بالحق والاستحقاق وبالعدل (٣).

منظمة الاقطار المصدرة للنفط

بعد ثورة ١٤ تموز قدمت الحكومة العراقية اقتراحا رسميا الى المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية في كانون الثاني ١٩٥٩ لتنسيق السياسات النفطية

---

(١) محاضر الاجتماعات في وزارة النفط، الملفة السابقة.

(٢) المصدر نفسه محضر اجتماع يوم ٣١ آب ١٩٦٠.

(٣) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠، ص ٣٧٤ و ص ٣٧٥.

العربية وقدم العراق اقتراحا الى لجنة خبراء النفط العرب في تشـــرين الاول ١٩٥٩ ومما جاء في المذكرة المؤرخة في ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ "تهدي سفارة الجمهوريــة العراقية في القاهرة اسمى تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية والحاقـــا بمذكرة السفارة المرقمة ٢/ ٩/ ١٧ والمؤرخة ١/ ١/ ١٩٥٩ حول تشكيل لجنة مــن خبراء قانونيين وفنيين واقتصاديين لوضع اتفاقية بين الدول العربية لتحديد ومعالجـة سياسة استثمار الموارد البترولية. اذ ان شركات البترول العاملة في البلاد العربيـــة ترتبط فيما بينها بمصالح مالية واقتصادية متشابكة وهي ان كانت تبدو تتنافس فيمـــا بينها في حدود معينة ظاهريا الا انها موحدة السياسة تجاه الحكومات العربية التـــي تمارس نشاطها في اراضيها.

اما الدول العربية ذات العلاقة فيبدو انها تنتـــهج سياســـات منفـــردة ازاء تلــك الشركات مما يعود عليها باضرار مختلفة ومصاعب كثيرة لتفرق كلمتها وخير طريقة لمعالجة هذه المشاكل تتمثل في عقد اتفاقية بين الـــدول العربيـــة تحـــدد بموجبـــها الخطوط العامة لسياسة استثمار الموارد البترولية سواء كان ذلك بصـــورة مباشـــرة عن طريق الاتفاق بين الحكومات أم بصورة غير مباشرة عن طريق توحيد المبـــادئ الاساسية لعقود الامتياز التي تتم بين الحكومات والشركات"[1].

وكانت الجامعة العربية قد نشطت في مجال توحيد سياسة النفط العربية فدعـــت الى عقد مؤتمر البترول العربي الاول في القاهرة ١٦ - ٢٣ نيسان ١٩٥٩ ومـــع ان العراق لم يحضر المؤتمر بسبب خلافه مع الجمهورية العربيـــة المتحـــدة. وهـــاجم مقررات المؤتمر لكنه كان سباقا للعمل في سبيل ايجاد سياسة عربية موحدة للنفـــط خاصة وان المؤتمر عقد في اعقاب اقدام شركات النفط في شباط على اجراء تخفيض في الاسعار المعلنة للنفط الفنزويلي بمقدار ٠,٠٥ - ٠,٢٥ دولار للبرميل وبمقـــدار ٠,١٨ دولار بالنسبة لنفط الشرق الاوسط وقد ظلت شركات النفط تتجـــاهل مصـــالح الدول المنتجة فاقدمت في شهر آب ١٩٦٠ اي في اثناء المفاوضـــات التـــي كـــانت تجريها الجمهورية العراقية مع الشركات على اجراء تخفيض في الاســـعار المعلنـــة لنفط الوطن العربي وايران بمقدار ٠,٠٤ الى ٠,١٤ دولار للبرميل. وفي اثـــر ذلـــك جرت مشاورات بين المسؤولين عن السياسة النفطية في الوطن العربـــي وفـــنزويلا

---

(١) دار الكتب والوثائق الملف ٥٢٢/ ٤١١ تنسيق السياسة البترولية و ١٤/ ٢٠.

وايران لاتخاذ التدابيرمن اجل الوقوف بوجه التقلبات في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية [1].

وبعد الاخفاق في مفاوضات آب بين الحكومة العراقية والشركات ولاجل ايجاد كتلة من الدول المنتجة للنفط تقف بوجه الشركات ليس بين الاقطار العربية حسب بل والاقطار الاخرى وخاصة فنزويلا وايران لاعطاء ثقل لهذه المنظمة تجاه الشركات وجهت الحكومة العراقية في ٢٥ آب ١٩٦٠ الدعوة لكل من السعودية وقطر والكويت وايران وفنزويلا لحضور المؤتمر الذي تقرر عقده في بغداد بين ١٠- ١٤ ايلول لاتخاذ موقف موحد بشأن مسألة تخفيض اسعار النفط.

ضم الوفد العراقي الوفد المفاوض مع شركات النفط نفسه وكان الوفد السعودي يرأسه وزير النفط عبدالله الطريقي وعضوية كل من فاروق الحسيني الخبير الاقتصادي في دائرة النفط والمعادن وفرانك هندركس المستشار القانوني الامريكي بدائرة النفط السعودية. وترأس الوفد الايراني فؤاد روحاني نائب رئيس مجلس ادارة شركة النفط الايرانية الوطنية وعضوية منوجهر فرمان فرمثيان مثيان مدير الشركة وفتح الله نفيسي عضو مجلس ادارة الشركة وقطب سجادي مدير دائرة الاستخدام في الشركة. اما الوفد الكويتي فقد تكون من احمد العمر رئيسا وفيصل المزيدي عضوا، وتألف الوفد الفنزويلي من بيريز الفونسو وزير النفط رئيسا وعضوية الدكتور انطونيو اراخو سفير فنزويلا في القاهرة وروفائيل اوسنا مستشار شؤون النفط في السفارة، وحضر مندوب قطر حسن كامل بصفة مراقب وحضر المؤتمر ايضا مدير ادارة النفط في جامعة الدول العربية. وقد عقد المؤتمر في هو أمانة العاصمة (قاعة الشعب) الملاصقة لوزارة الدفاع في باب المعظم برئاسة الدكتور طلعت الشيباني.

افتتح المؤتمر يوم ١٠ آب وحضره مدير ادارة النفط في جامعة الدول العربية مرافقا الدكتور طلعت الشيباني وكيل وزير النفط فالقى خطابا تناول فيه موضوع تخفيض اسعار النفط فقال"ان التخفيض الذي اجرته الشركات مؤخرا كان ذا اثر كبير وله مساس بالاقتصاد القومي لكل من البلدان المشتركة في المؤتمر، وبالطبع فان اهم شيء نتيجة هذا التخفيض هو انعكاسه على اقتصاد الدول المنتجة. ان التخفيض عمل انفرادي قامت به الشركات لا اثر فيه للدول المنتجة سيؤدي الى تقليل الحصص

(١) سيروب استيباتيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك (بغداد ١٩٨٠) ص ١٣.

او عوائد الدول المنتجة وهو في حقيقته يعكس ظاهرتين مهمتين جدا الاولى هـي ان مصالح الشركات في هذا التخفيض لا تنسجم مع مصالح الشـعوب المنتجـة للنفـط والثانية هي التعارض بين مصالح الدول المنتجة والدول الصناعية والمستهلكة"[1].

وقد عقد المؤتمر خمس جلسات في الايام ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤ ايلـول تـم الاتفاق فيها على تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ولذلـك دعـي هـذا المؤتمر بالمؤتمر التأسيسي والذي قررت فيه الـدول الاعضـاء الـزام الشـركات المحافظة على اسعار ثابتة وبعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة له والعمل بكل الوسـائل لاعادة الاسعار الى المستويات التي كانت سائدة قبل اجراء التخفيضات وقـد سـمي الاعضاء المشاركون في المؤتمر بالاعضاء المؤسسين مع حق كل بلد يصدر كميـة وفيرة من النفط ان يصبح عضوا جديدا بعد موافقة الاعضاء المؤسسـين بالاجمـاع وكانت مقررات المؤتمر كالاتي [2]:

خلاصة الجلسة الخامسة والختامية لمؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقدة في بغداد يوم ١٤/ ٩/ ١٩٦٠

عقد المؤتمر جلسته الاخيرة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا فـي بهو امانة العاصمة حيث عرض سيادة رئيس المؤتمر أن اللجنة الفرعيـة اجتمعـت يوم امس لغرض صياغة المقررات بشكلها النهائي ثم شكر سـيادة رئيـس الوفـد الايراني على تعاونه الكبير في صياغة هذه المقررات وقال بان القرارات جـاهزة الان وقبل التوقيع عليها يود ان يشير الى ان سيادة رئيس الوفد السعودي قـدم اقتراحـا جديدا تم توزيعه على الاعضاء (نسخة منه مرفقة طي هذا المحضر) ولـهذا يفضـل مناقشته بعد ان يتفضل الاستاذ الطريفي بتوضيح وجهة نظره بشأنه.

فتكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا: انني بينت قبل يومين بان الوقـت قـد حان لدراسة موضوع ضريبة الدخل في بلادنا والعمل على رفـع الضريبـة بنسـبة ١٠% ثم قال اننا اخذنا مبدأ الـ ٥٠% من فنزويلا ولكن فنزويلا رفعت حصتها فـي العام الماضي الى ٦٥% وهي تحصل بالفعل على ٦٩% من العوائد تقريبا ربما اننـا

---

(١) محضر الجلسة الاولى للمؤتمر يوم ١٠ ايلول دار الكتب والوثـائق الملـف ٤٢١٨٠٠/ ٢٢٩ وثيقة ٥٧/١.

(٢) نصوص محاضر الاجتماعات، المصدر السابق.

اخذنا طريقة المناصفة من فنزويلا ولما كانت فنزويلا قد غيرت هذه الطريقة فعلينا ان نتبعها بهذا الخصوص لاننا بحاجة الى هذه العوائد اكثر من الشركات ثم قال ان فنزويلا لا تعطي للشركات ربحا اكثر من ١٤% بالنسبة لرأس المال المستثمر في فنزويلا في حين ان الشركات تحصل عندنا على ٦٠% وقد حاولت السعودية تعديل اتفاقياتها ولكنها لم تتمكن من ذلك بمفردها ولهذا فاننا نطلب الى المؤتمر ان يتخذ قرارا يوجب رفع حصص الحكومات من الشركات لان مثل هذا القرار سيعطينا القوة والسند الكافي لتعديل اتفاقياتنا والقصد من اتخاذ مثل هذا القرار هو ان يعلم العالم وكذلك حكوماتنا اننا فكرنا في هذا الموضوع في اجتماعنا هنا.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي مبينا بان فنزويلا كانت قد عملت على رفع نسبة حصتها من عوائد النفط ولهذا فمن المنتظر ان تقوم الدول المنتجة الاخرى بذلك ثم اشار الى ان اهم نقطة عقد المؤتمر لبحثها هي الاسعار واذا ما انخفضت الاسعار انخفض الدخل مهما زادت نسبة العوائد ولهذا فان الوقت المناسب للنظر في تعديل الحصص هو بعد التوصل الى حل مشكلة الاسعار.

وتكلم سيادة رئيس الوفد الايراني وقال: اننا سبق ان اوضحنا عند بحث جدول الاعمال في الاجتماعات السابقة باننا مقيدون من الناحية القانونية ولهذا نعتقد اننا لا نتمكن من دراسة اقتراح الوفد السعودي لاننا غير مستعدين لذلك فضلا عن عدم وجود المؤهلات لدراسته في هذه الجلسة وهي الجلسة الاخيرة من جلسات المؤتمر يضاف الى ذلك ان هذا الموضوع لم يكن مدرجا في جدول الاعمال وعليه يقترح الاشارة في المحضر الى اقتراح الوفد السعودي ثم يترك الموضوع للدراسة في المؤتمر القادم.

فأجاب سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا بأننا عندما حددنا المواد التي تضمنها جدول الاعمال قلنا بأننا سنناقش اية مسألة تنشأ من القضية الاولى وهي قضية الاسعار هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن جلسة اليوم ليست مخصصة لاختتام المؤتمر لان المؤتمر لم يدرس لحد الان الفقرة الثانية من جدول الاعمال.

وعند ذلك اقترح سيادة رئيس المؤتمر ان يعقد اجتماع خاص برؤساء الوفود لمناقشة الاقتراح السعودي وبناء على حصول الموافقة فقد عقد الاجتماع المذكور الذي استغرق نحو نصف الساعة حيث عاد المؤتمر الى الاجتماع ثانية وبين سيادة رئيس المؤتمر بان رؤساء الوفود اتفقوا في اجتماعهم هذا على صياغة كتاب موحد

من قبل الاقطار المشتركة في المؤتمر يتضمن الاحتجاج على تخفيض الاسعار وتوقيف الحسابات ريثما تتوصل هذه الاقطار الى ايجاد طريقة جديدة لتثبيت الاسعار.

اما بشأن الاقتراح السعودي الخاص برفع نسبة العوائد فقد تم الاتفاق على تأجيل المناقشة حوله الى المؤتمر القادم. واضاف بان هذه الايضاحات ستسجل في محضر الجلسة وتكون من المواد التي ستبحث في المؤتمر القادم اضافة الى المواد الاخرى التي يمكن ان تنجم قبل موعد انعقاده وتساءل سيادة الرئيس عما اذا كان لدى الاعضاء اعتراض ما على ذلك فلم يبد الاعضاء اي اعتراض.

وبعد ذلك تساءل سيادة رئيس الوفد السعودي عن موعد انعقاد المؤتمر القادم. فاجاب سيادة رئيس الوفد الايراني بانه تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثاني خلال شهر كانون الثاني ١٩٦١ في فنزويلا.

فاقترح سيادة رئيس الوفد الكويتي بان تجتمع اللجنة الفرعية في شهر تشرين الثاني بدلا من كانون الاول لكي تكون هناك مدة مناسبة لدراسة توصيات اللجنة قبل انعقاد المؤتمر.

فابدى سيادة رئيس الوفد الايراني بانه يقترح ان تجتمع اللجنة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني بدلا من ١ كانون الاول.

فعرض سيادة الاستاذ عبد الفتاح بانه لا داعي للنص على ذلك لأن القرار قد اشار الى وجوب اجتماع اللجنة بتاريخ لا يتأخر ع.ن ١ كانون الاول ١٩٦٠ ولهذا يمكن ان تجتمع اللجنة قبل هذا الموعد.

فحصلت الموافقة على ان تجتمع اللجنة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ وان يعقد المؤتمر في ١٥ كانون الثاني ١٩٦١.

وبعد الانتهاء من ذلك تساءل سيادة رئيس المؤتمر عما اذا كان لدى الاعضاء اعتراض ما حول عقد المؤتمر القادم في فنزويلا.

فبين سيادة رئيس الوفد السعودي بانه يفضل ان يترك تقرير ذلك للجنة الفرعية في اجتماعها القادم ولكن ما دام سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قد نسب عقد المؤتمر في فنزويلا فلا مانع من ذلك.

وبعد انتهاء المناقشات سالفة الذكر تفضل سيادة رئيس الوفد الايراني بتلاوة قرارات المؤتمر بشكلها النهائي ثم اعلن سيادة الرئيس اختتام المؤتمر واشار الى انه سيفتح الجلسة للصحفيين ومصوري السينما والتلفزيون بدخول قاعة الاجتماع ثم

القى سيادته الكلمة التالية:

اخواني اعضاء الوفود، سرني جدا ان ارى هذا المؤتمر يؤدي الـــى قـــرارات تعتبر مهمة جدا بالنسبة للنفط ولاشك ان هذا المؤتمر هو اول مؤتمر للدول المنتجـة للنفط وانني لارجو بان تتخذ خطوات لاحقة لتحقيق القـــرارات التـــي توصـــل اليـــها المؤتمر وللتمشي مع مصالح شعوبنا فنحن هنا في الحقيقة لا نطالب بشيء يمكن ان يؤدي الى الاضرار بالجانب الاخر سواء أكان ذلك هو جـــانب الشـــركات او جـــانب الشعوب المستهلكة للنفط فان قضيتنا عادلة ونحن لا نطالب الا بما نراه عادلا وكـــل ما ارجوه من اخواني اعضاء الوفود ان يكونوا كتلة واحدة في المطالبة وانني اشـــعر في ختام كلمتي هذه بان من الواجب علي ان اشكر لكل عضو من اعضـــاء المؤتمـــر جهوده الصادقة في بلورة القرارات وللمعلومات القيمة التي اولاها اعضـــاء الوفـــود في المؤتمر كما اشعر ايضا باننا كونا علاقات خاصة بالاضافة الى العلاقـــات العامـــة التي ارجو ان يكون لها اثر طيب في جميع الخطوات اللاحقة لهذا المؤتمر وشكرا ".

ثم القى سيادة رئيس الوفد الايراني الكلمة التاليةَ:

" سيادة الرئيس حضرات الاعضاء – انا واثق الآن انني اعبر عن شـــعوري وشعور جميع الاعضاء الحاضرين وان اطلب منكم ان تنقلوا تحياتنا الـــى حكومتكـــم الموقرة واني لمغتبط جدا بهذه الفترة التي قضيناها هنا التي جئنا في رغبـــة ملحـــة لدراسة المشاكل المتعلقة بنا جميعا املين ان نعود الى بغداد في المستقبل كمـــا انـــي اتوجه الى سيادة الرئيس بالذات بالشكر على حسن الادارة وعلى الجو السامي الـــذي اسبغه على المؤتمر في رئاسته له ثم قال: انني قدمت الى بغداد وانا واثق ان هنـــاك توافقا تاما بين وجهات نظرنا وهذا هو الذي ثبت بعد انتهاء المناقشات وقد اطلعنـــا على اشياء كثيرة لم نكن نعرفها واني واثـــق ايضـــا اننـــا ســـنعرف الكثـــير خـــلال اجتماعاتنا القادمة مما سيساعدنا على المضي قدمـــا فـــي الســـعي وراء مصالحنـــا وشكرا".

والقى سيادة رئيس الوفد الفنزويلي الكلمة الآتية:

سيادة الرئيس – انني اسف لعدم تمكني من التعبير عن مشاعري كمـــا اريـــد لضعف لغتي ولكني اود ان اقول انني مغتبط جدا بالنتائج التي توصلنـــا اليـــها هنـــا وانني اشعر في هذا البلد التاريخي – بغداد – قد قمنا بعمل تاريخي فلاول مرة تتفـــق البلدان المنتجة للنفط على قرار واحد للعمل المشترك من اجل الدفاع عن مصالحـــهم

واننا نشعر الان اننا نحن الذين ندير شؤوننا وندافع عن حقوقنا في جميـــع اجــزاء العالم.

انني واثق ان النتائج ستكون في غاية الاهمية وان الشعب الفنزويلي سيشــعر – حين نعود اليهم بانباء المؤتمر – اكثر ثقة من قبل وختاما اشكر الوفد العراقي علــى ما لقيناه من حفاوة وتكريم ونأمل ان نعود الى بغداد في المســتقبل مــرات ومــرات وشكرا ".

ثم اعقبه سيادة رئيس الوفد السعودي بالكلمة الآتية:

" سيادة الرئيس اشكركم اولا على الدعوة التي وجهتموها لنا وعلـــى الاعمــال التي قمنا بها انني اشعر اننا الان اكثر امانا من قبل وانني عائد الى وطني وانا واثــق ان مركزنا قد اصبح قويا وانا سعيد بالصراحة التي سادت بيننا والتـــي قربتنـــا مـــن بعضنا البعض وانني اعدكم بتنفيذ جميع ما اتفقنا عليه وآمل ان نعقد في المســـتقبل اجتماعات اخرى لمصلحتنا جميعا.

انني اود ان اقول اكثر من ذلك ولكن اصدقائي رئيس الوفد الايرانـــي ورئيــس الوفد الفنزويلي قد بينا جميع النقاط التي كنت اود ان اقولها لذلـــك لا يســعني فــي الختام الا ان اكرر شكري لكم جميعا وشكرا ".

ثم القى سيادة رئيس الوفد الكويتي الكلمة الآتية:

سيدي الرئيس اخواني – انني في الواقع اشعر بمزيد من الغبطة والســعادة ان يتوصل هذا المؤتمر الكبير الى قرارات عظيمة لصالح بلادنـــا المشــتركة فــي هــذا المؤتمر والواقع ان التفهم العميق والايمان الصادق والروح الطيبة التي جرت فيـــها مداولات مشاكلنا كانت عاملا قويا لان نتوصل الى قرارات حاسمة بسرعة لــم نكــن نحلم بها وانني اعتقد ان حكومتي عندما انقل اليها قرارات المؤتمر ستكون ســـعيدة ايضا وانها ستقر كل هذه القرارات.

ولا يفوتني ان اشكر الحكومة العراقية على دعوتها ومعاونتها ايانا للتوصل الــى هذه القرارات واشكركم

والقى سيادة مندوب حكومة قطر الكلمة الآتية:

" سيدي الرئيس حضرات الاعضاء – الان وقد اسفرت اعمالنـــا عــن النتــائج الموفقة غاية التوفيق التي تضمنتها قرارات المؤتمر ارجو ان تسمحوا لي ان اضـــم صوتي الى صوت رؤساء الوفود الاخرى وتقديم التهنئة الى حكومة العراق الموقــرة

باسم حكومة قطر على سبقها الى التفكير في الدعوة الى عقد هذا الاجتماع واتاحة الفرصة للوصول الى النتائج الهامة التي توصلنا اليها تلك النتائج التي اعتقد اعتقادا جازما سوف يكون لها بالغ الاثر في صيانة حقوق البلدان المنتجة للبترول والمحافظة على مصالحها الكبرى المتمثلة بهذه الثروة الرئيسية. ويطيب لي كثيرا ان اغتنم هذه المناسبة لاجدد لحكومة العراق الموقرة والى حضرات ممثليها اجدد الشكر جزيلا مضاعفا على ما لقيته من رعاية تامة وكرم الحفاوة وحسن الاستقبال ويطيب لي كثيرا ان اعرب عن سروري الكبير لمعرفة من لم يكن لي حظ معرفتهم من قبل من رؤساء واعضاء الوفود وان اعرب ايضا عن عرفاني بكل ما افدت به من شؤون البترول على ايديهم واكرر الرجاء ان تتاح لي الفرصة في اجتماعنا القادم ان التقي بحضراتكم مرة اخرى وان اتعاون على تحقيق اهداف هذا المؤتمر وتنفيذ قراراته واشكركم".

وبعد انتهاء رؤساء الوفود من القاء كلماتهم الختامية تم توقيع رؤساء الوفود على القرارات التي وزعت نسخ منها على الوفود وانفض الاجتماع في الساعة الثانية بعد الظهر(١).

وفي اثر انتهاء المؤتمر قال عبد الكريم قاسم يوم ١٥ ايلول في المؤتمر الاول للتربية والتعليم:

لقد اجتمع وفدنا مع وفود الدول والاقطار المنتجة للنفط وقرروا تشكيل منظمة تطالب بحقوق الدول المنتجة للنفط وهذه الخطوة وان كانت لا يحسب لها حساب في بادئ الامر انما بعد التمعن فيها ترون اننا قد حافظنا نحن الدول المنتجة للنفط على حقوقنا ومنعنا الشركات الاحتكارية من التصرف بحقوقنا وهذه الخطوة هي اول خطوة في تاريخ شركات النفط في العالم وتاريخ الشركات المنتجة وهي التي ترى قوة من الدول المنتجة للنفط تقف امامها وتحاسبها بالعدل عن جهودها. اننا لا نريد ان نضيع جهود الشركات العادلة لكننا لا نريد ان تعتدي هذه الشركات على حقوق الدول المنتجة للنفط ان العراق لم يعد وحده في الوقت الحالي بل اصبحت معه دول واقطار اخرى توحد كيانها وتوحد اهدافها تجاه تلك الشركات. ولقد اتفق وفد الجمهورية العراقية الخالدة مع وفود الدول المنتجة للنفط على قرارات صائبة تؤمن مصلحة البلاد المنتجة للنفط ولكنهم اتفقوا على ان لا يذيعوا هذه

---

(١) محاضر الاجتماعات في المصدر نفسه.

القرارات الا في يوم ٢٤ من هذا الشهر حيث تذاع من جميع الدول والاقطار التي اجتمعت في بغداد عاصمتكم عاصمة الجمهورية العراقية الخالدة سوف تبقى هذه المنظمة شوكة في عيون من يريد ان ينحرف عن الحق من الشركات الاخرى"[1].

وفي يوم ٢٤ ايلول اتخذ مجلس الوزراء القرار الاتي:

تلي كتاب وزارة النفط رقم ١٦٩ في ١٧ ايلول ١٩٦٠ الباحث عن الدعوة الموجهة من وزارة النفط المصدرة للنفط الخام وهي العربية السعودية والكويت وايران وفنزويلا. وحضور وفود الاقطار المذكورة للاجتماع في بغداد للتداول في شؤون النفط بصورة عامة وقضية تغيير اسعار النفط الخام المصدر بصورة خاصة كما حضر الاجتماع ايضا ممثل عن قطر وممثل عن الجامعة العربية كمراقبين كما هو واضح بالكتاب بصورة مفصلة والمقترح تصديق القرارات المرفقة التي وقع عليها رؤساء الوفود من قبل مجلس الوزراء وتخويل وزير النفط بتنفيذها كذلك اخذ موافقة المجلس على اشتراك الجمهورية العراقية في المؤتمر الثاني للدول المصدرة للنفط الخام في فنزويلا من كانون الثاني ١٩٦٠ تمشيا مع القرارات التي اتخذت من قبل الاقطار الاعضاء. وبعد المداولة وافق المجلس على ذلك"[2].

وعلى الرغم من انتهاء المؤتمر يوم ١٤ ايلول فان عبد الكريم قاسم لم يعلن قرارات المؤتمر حتى يوم ٢٤ ايلول. ويبدو انه كان يأمل ان يتوصل الى اتفاق مع الشركات اذ ان الاجتماعات بين الحكومة ووفد الشركات تواصلت حتى نهاية شهر ايلول. ولكن الشركات لم تجب اي مطلب للعراق وفي اليوم الذي صدق مجلس الوزراء على قرارات المؤتمر (يوم ٢٤ ايلول) تم نشر قرارات المؤتمر اي بعد عشرة ايام من انتهاء المؤتمر وكانت القرارات كالآتي:

بناء على دعوة الجمهورية العراقية فقد انعقد في بغداد ابتداءا من اليوم العاشر من شهر ايلول حتى الرابع عشر منه ١٩٦٠ مؤتمر للاقطار المصدرة للنفط الخام مؤلف من ممثلين عن.. الجمهورية العراقية، ايران، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا والذين سيدعون فيما يلي بالاعضاء وبعد ان لاحظوا....

ان الاعضاء يقومون بتنفيذ برامج اعمارية هم بامس الحاجة اليها وان هذه البرامج تمول بصورة اساسية من الواردات المتحصلة من صادراتهم للنفط. ان

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٣٧٤ – ٣٧٦.

(٢) مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٤ ايلول ١٩٦٠.

الاعضاء يجب ان يعتمدوا على واردات النفط الى درجة كبيرة لكي يوازنوا ميزانياتهم السنوية...

ان النفط موجودات مستنفذة ومن الضروري الاستعاضة عن نضوبه بثروات اخرى. ان جميع امم العالم تحتاج للمحافظة على مستويات معاشها وتحسينها الى ان تعتمد في الغالب كليا على النفط كمصدر اساسي لتوليد الطاقة. ان اي تذبذب في اسعار النفط يؤثر بالضرورة على تنفيذ المناهج الاعمارية للاعضاء ويؤدي بالنتيجة الى تأخير مضر لا في اقتصادياتهم وحسب بل وفي اقتصاديات جميع البلدان المستهلكة للنفط ايضا..

فقد اتخذوا القرارات الآتية:

قرار رقم (١)

١- ان الاعضاء لا يمكنهم ان يبقوا مكتوفي الايدي تجاه الموقف الذي تتبناه شركات النفط في فرض التبديلات على اسعار النفط.

٢- ان يطلب الاعضاء من شركات النفط المحافظة على اسعار ثابتة وبعيدة عن كل تذبذب لاضرورة له. وان على الاعضاء ان يعملوا بكل الوسائل المتيسرة لديهم ليعيدوا الاسعار الحالية الى المستويات التي كانت سائدة قبل التخفيضات وان يضمنوا انه في حالة ما اذا نشأت ظروف جديدة تستوجب وفقا لنظر شركات النفط اجراء تعديل على الاسعار فعلى الشركات المذكورة ان تدخل في مشاورات مع العضو او الاعضاء الذين يمسهم الموضوع لكي تشرح الظروف شرحا تاما.

٣- على الاعضاء ان يدرسوا ويسنوا نظاما يضمن ثبات الاسعار وتنظيم الانتاج بشرط ملاحظة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة له وبشروط ملاحظة ضرورة ان يضمن ضمان دخل ثابت للاقطار المنتجة وتجهيز اقتصادي كاف منظم من هذا المصدر من مصادر الطاقة للامم المستهلكة وربح معقول لأولئك الذين استثمروا رساميلهم في صناعة النفط...

٤- اذا حصل نتيجة تنفيذ اي قرار اتخذ بالاجماع في هذا المؤتمر ان قامت احدى الشركات المعنية باتخاذ اي اجراء، مباشر او غير مباشر، ضد واحد او اكثر من الاقطار الاعضاء فان على اي عضو اخر ان لا يقبل اي عرض يعود بالمنفعة عليه وحده، كان ذلك بشكل زيادة في التصدير او رفع للاسعار تقدمه اليه الشركة او

الشركات لعرقلة تطبيق القرار الجماعي الذي توصل اليه المؤتمر...

قرار رقم (٢)

١- قرر المؤتمر، لغرض تنفيذ نصوص القرار رقم (١) تـأليف منظمـة للنفـط الخام. تقوم باجراء مشاورات دائمة تسمى منظمة البلدان المصدرة للنفط الخام تقـوم باجراء مشاورات منتظمة بين اعضائها لغرض تنسيق وتوحيد السياسـات النفطيـة للاعضاء على ان يكون من جملة اعمالها تقرير الموقـف الـذي يجـب ان يقفـه الاعضاء وذلك عندما تتطلب الظروف التي اشير اليها في الفقـرة (٢) مـن القـرار رقم(١).

٢- ان الاقطار الممثلة في هذا المؤتمر هم الاعضاء المؤسسون لمنظمة الـدول المصدرة للنفط الخام..

٣- يمكن لأي قطر يصدر كمية هامة من النفط الخام ان يصبح عضوا جديـدا اذا قبله اعضاء المنظمة الخمسة المؤسسون بالاجماع.

٤- ان الغاية الاساسية للمنظمة هي توحيد السياسات النفطية للاقطار الاعضـاء وتقرير احسن السبل للمحافظة على مصالح الاقطار الاعضاء منفردة ومجتمعة.

٥- على المنظمة ان تعقد اجتماعين في السنة على الاقل ويجوز لـهـا ان تعـد اكثر من اجتماعين اذا دعت الضرورة على ان يكون الاجتمـاع فـي عاصمـة احـد الاقطار الاعضاء او في اي مكان مناسب اخر.

٦- آ – تؤسس سكرتارية لمنظمة الدول المصدرة للنفط الخام وذلـك لتنظيـم وادارة عمل المنظمة.

ب – تؤلف لجنة فرعية مما لا يقل عن شخص واحد من كل قطر مـن الاقطـار الاعضاء تجتمع في بغداد في وقت لا يتجاوز الاول من شهر كـانون الاول ديسـمبر عام ١٩٦٠ لكي تصوغ وتقدم الى المؤتمر الثاني مسودة القواعد المتعلقة بـتركيب ووظائف السكرتارية وان تقترح ميزانية السـكرتارية للسـنة الاولـى وان تـدرس وتقترح المحل الاكثر مناسبة للسكرتارية.

قرار رقم (٣)

١- على الاعضاء المشتركين في هذا المؤتمر ان يقدموا نصوص قراراتهم الـى

السلطات المسؤولة في بلدانهم لغرض المصادقة عليها، وعليهم حال حصولهم على المصادقة ان يخطروا رئيس المؤتمر الاول وزير النفط في الجمهورية العراقية بهذه الموافقة..

٢- على رئيس المؤتمر ان يعين، بالاتفاق مع الاعضاء الاخرين تاريخ ومكان المؤتمر التالي..

حرر في بغداد في اليوم عشرة من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠.

رئيس وفد الجمهورية العراقية- الدكتور طلعت الشيباني

رئيس وفد ايران - فؤاد روحاني

رئيس وفد العربية السعودية - عبد الله الطريقي

رئيس وفد الكويت - احمد سيد عمر

رئيس وفد فنزويلا - دكتور جوان بابلو بيرز الفونسو [١]

اراد عبد الكريم قاسم من تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) تهديد الشركات واشهار ذلك في اثناء المفاوضات وقد اعطى تأسيس هذه المنظمة دفعا معنويا للحكومة العراقية اذ نص القرار ١/ ٤"اذا حصل نتيجة تنفيذ اي قرار اتخذه المؤتمر بالاجماع ان قامت احدى الشركات المعنية باتخاذ اي اجراء بشكل مباشر او غير مباشر ضد واحد او اكثر من البلدان الاعضاء فان على اي عضو اخر ان لا يقبل اي عرض يعود بالمنفعة عليه وحده سواء أكان ذلك بشكل زيادة في الصادرات ام رفع الاسعار تقدمه اليه الشركة او الشركات بقصد عرقلة تطبيق القرار الجماعي الذي توصل اليه المؤتمر"وكان امام اقطار المؤتمر ما جرى لايران ايام مصدق حين اممت نفطها.

لقد اعطى هذا المؤتمر مقترنا باشتداد مطالبة الرأي العام ممثلا باحزابه وصحافته بالتشدد مع شركات النفط قوة للحكومة العراقية لاستئناف المفاوضات مرة ثانية في ايلول ١٩٦٠ والتي عرفت بمفاوضات وزارة الدفاع.

ففي اثر انتهاء المهلة التي حددها رئيس الوزراء عاد ممثلو الشركات الى بغداد وبدأت الاجتماعات في مكتب رئيس الوزراء في العشرين من ايلول اي بعد اقل من اسبوع من تأسيس الاوبك. وقد حضر المفاوضات كل من طلعت الشيباني وزير النفط وكالة وعبد اللطيف الشواف وزير التجارة ومحمد حديد وزير المالية السابق.

---

(١) الحرية ٢٥ ايلول ١٩٦٠.

ويلاحظ ان عدد اعضاء الوفد قد تم تقليصه بناء على طلب وفد الشركات لكي يمكنهم الاستمرار بالمفاوضة حيث تولى عبد الكريم قاسم بنفسه مفاوضة الشركات مع اعضاء الوفد العراقي الثلاثة اما وفد الشركات فقد ضم كلا من هريدج واكسرجيان وستيوارت.

عقد الجانبان عدة اجتماعات استمرت حتى تشرين الثاني رجع خلالها وفد الشركات عدة مرات الى لندن وتركزت المفاوضات حول تخلي الشركات عن الاراضي غير المستثمرة وزيادة الانتاج تبادل خلالها الوفدان التهديدات وقد لفتت الشركات اثناءها نظر عبد الكريم قاسم الى ما تقوله الصحف عنها اذ عدتها "عدو الشعب الاول" وقد رد عبد الكريم قاسم بان "رأي الشعب يتغير حالما يشعر بانه مغبون" وهدد عبد الكريم قاسم الشركات باتباع اسلوب التشريع من طرف واحد اذا لم تتجاوب الشركات وفي الاجتماع الذي عقد يوم ٧ تشرين الثاني رفض ممثلو الشركات اجابة طلبات العراق مما دفع عبد الكريم قاسم الى املاء صيغة كتاب على ممثلي الشركات وطلب ان تقوم الشركات بتوجيهه رسميا الى الحكومة العراقية والا فانه يعتبر المفاوضات منتهية وفاشلة.

تضمن كتاب عبد الكريم قاسم تنازل الشركات عن ٧٥% من الاراضي التي لم تستثمرها فورا واختيارها خمس قطع من كل منطقة امتياز الشركات الثلاث لا تزيد مساحة كل منطقة على ثلاثة الاف كيلو متر مربع ثم تعهد الشركات بالتنازل عن ٦٠% من مجموع مساحات القطع المختارة بعد سبع سنوات اضافة الى تعهد الشركات بتقديم جميع المعلومات الجيولوجية والفنية عن المناطق المتنازل عنها [١].

وقد وعد ممثلو الشركات بدراسة المقترحات الجديدة امام مجلس المديرين وطلبوا مهلة اسبوعين والعودة الى بغداد. وقد عقدت اجتماعات اخرى في النصف الاول من كانون الاول دون التوصل الى نتيجة.

وكان عبد الكريم قاسم قد بشر الشعب يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ حول اعلان ما حصل عليه العراق من الشركات فقال في حفل افتتاح المؤتمر الثاني لنقابة عمال ومستخدمي صناعة النفط.

---

(١) محاضر الاجتماعات في وزارة النفط الملف ٢/ ٢٤/ ١٢٧ الارقام ٦ – ٨ واسامة عبد الرحمن نعمان – المصدر السابق ص ٢١٨ – ٢٢٨.

" دخلنا في مفاوضات عنيفة مع شركات النفط وسوف تسمعون مدى ما حصلنا عليه حتى هذه اللحظة الا اننا في كل يوم نطلب مطلبا من الشركات لان هذه المطاليب وهذه الحقوق هي ملك للشعب وسوف لا تمر ايام معدودة الا ونعلن للعالم مدى ما حصلنا عليه نتيجة هذه المفاوضات ومدى ما سنحصل عليه في المستقبل"[1].

وفي بيان اصدره حزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الاول ١٩٦٠ بغداد حول المفاوضات مع شركات النفط. جاء فيه:

" على الرغم من تصريح عبد الكريم قاسم عند مغادرته للمستشفى قبل حوالي السنة بانه قد اعطى الشركات مهلة نهائية لمدة شهر للاجابة على موضوع التنازل عن الاراضي فها قد مضت سنة تقريبا ولم يتم شيء في هذا الصدد ومنذ عدة اسابيع والمفاوضات تدور بين شركات النفط والحكومة بجو من السرية والكتمان تماما كما كان يحدث في العهد البائد. وبدلا من ان تكشف الحكومة عن موقفها وتحدد المرحلة التي وصلتها المفاوضات، وتدعو الشعب الى اسنادها فان قاسم اكتفى بان اوعز للصحف في اخر شهر ايلول بنشر محضر طويل لجلسة مشتركة واحدة فقط للمفاوضات مع الشركات...

اننا نعتقد ان المفاوضات الحالية ما هي الا تمثيلية تهدف الى اشغال الشعب من الداخل بهذه المفاوضات لابعاده عن التفكير بامور سياسية اخرى كما انها تريد اظهار عبد الكريم قاسم بمظهر المفاوض الصعب وهو ما كان يهدف اليه بنشره محضر تلك الجلسة المشتركة... ان الذي نعلمه ان التمثيلية ربما كانت في فصلها الاخير وان قاسم قد استسلم للشركات وان مسودة اتفاقية جديدة وضعتها شركات النفط حسب اتفاق مبدئي مع قاسم هي موضع دراسة قاسم الان وان قاسم قد تنازل عن كثير من مطالب الشعب العراقي ".

واخيرا دعا البيان الشعب الى الوقوف بحذر وحزم من اية محاولة من جانب عبد الكريم قاسم هذه وملع توقيع اية اتفاقية لا تضمن حقوق العراق العادلة ودعا الحزب الى اتباع سياستين احداهما قصيرة الامد تتمثل بالاصرار على تخلي الشوكات عن جميع الاراضي التي لم تستثمرها وتشكيل شركة عربية او عراقية لاستثمار جزء من هذه الاراضي ورفض التخفيض الاخير لاسعار النفط واحالة القضية على

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٤٤٠.

التأميم ومساهمة العراق في رأسمال الشركة بنسبة لا تقل عن ٢٥% وزيادة حصة العراق من الارباح، العمل على تعريق الشركات وابعاد وزارة النفط ودوائرها عن سيطرة فئة غريبة معينة اما على المدى البعيد فان الحزب يؤمن بضرورة تأميم الشركات [١].

تعطيل صحف

كان عبد الكريم قاسم قد هاجم الصحفيين في نيسان ١٩٦٠ واتهمهم بتفرقة صفوف الشعب والركض وراء المنافع الشخصية ذلك ان الصحف قد دخلت في مهاترات واتهامات وخاصة بين صحيفتي بغداد والثورة المواليتين لعبد الكريم قاسم من جهة وجريدتي اتحاد الشعب والرأي العام وهما صحيفتان ناطقتان باسم الشيوعيين. واضافة الى ذلك فان صحيفة اتحاد الشعب قد تعرضت للملاحقة وهوجمت مكاتبها ومنعت من دخول مناطق عديدة في العراق ويتضح ذلك من الكتاب الاتي الذي نشرته الصحيفة يوم ٢٤ نيسان:

كتاب مفتوح الى سيادة الحاكم العسكري

سيادة الحاكم العسكري العام المحترم

تحية طيبة.

منذ خمس امسيات تتجمع بعض الزمر بالقرب من مكتب تحرير اتحاد الشعب وحتى ساعات متأخرة من كل ليلة وتبدأ التمثيلية بترددهم جماعات صغيرة امام المكتب وهم يسمعون من في المكتب عبارات استفزازية وتهديدية مشيرة الى انهم سيقومون بهجوم على المكتب و ((يعملون ما يعملون))! حتى اذا بلغت الساعة التاسعة او العاشرة مساء تبدأ هذه الزمر بالتكتل في محلات معينة وبترديد هتافات معينة غايتها الاستفزاز لا غير. ويلاحظ على عدد كبير من هؤلاء الاشخاص انهم مسلحون باسلحة نارية.

ولا نخفي عليكم باننا نعرف عددا من هؤلاء الاشخاص فمنهم من المنطقة ذاتها ومنهم عدد كبير من الوجوه الغريبة عن المنطقة وعلى وجه التخصيص من الكرخ والاعظمية ومناطق اخرى، يبدو انهم اعتادوا خلال الايام الفائتة على تركها والقدوم

---

(١) نضال البعث ٧/ ٨٨ – ٩٠.

الى حيث مكتب تحرير اتحاد الشعب وفق غرض معلوم. كما اننا نعلم بان هؤلاء الاشخاص هم زمر من الريسزجية (المراهنيني على سباقات الخيول) السابقين وحثالات العهد المباد الذين اتخذوا الاجرام مهنة لهم يتكسبون من ورائها.

وخلال الايام الفائتة لم تقتصر المسألة على التجمعات والهتافات والتهديدات وحسب، بل انهم توجهوا الى باب المكتب، واخذ بعضهم يحرض البعض الاخر على الهجوم فتحرشوا بالشغيلة العاملين في المكتب.

واول امس كان التجمع اكثر استفزازا اذ رمى لافتة المكتب ومصابيحه الكهربائية بالحجارة وتسبيب بعض الاضرار.

وخلال هذه الامسيات الفائتة كنا نقوم بواجبنا تجاه هذه الحركة الاستفزازية حرصا على مقر عملنا في تحرير الجريدة وعلى عدم الانجرار وراء العناصر الاستفزازية آخذين بنظر الاعتبار حقوقنا القانونية بروح التعاون مع السلطات المسؤولة على السهر عليها وضرب المعتدين فقد كنا ننصح ابناء المنطقة الطيبين بعدم الانفعال او الاستجابة للاستفزاز وعدم التجمع، كما كنا نتصل بالمسؤولين في الشرطة والامن والاستخبارات ودائرة الحاكم العسكري العام وغيرها نخبرهم عن الحالة بين حين واخر وطوال الايام الخمسة الفائتة. ولا نكتمكم ان التجاوب الذي وجدناه من بعض المسؤولين والاهتمام بالامر مما سبق ان نوهنا به في الجريدة لم نجده لدى مسؤولين اخرين، بل اصطدمنا ببعض التهاون وباكثر من التهاون ايضا ومن بينهم من نستطيع تسميتهم وتوضيح الادوار التي لعبوها في هذه التمثيلية.

اننا في الواقع نجد انفسنا في وضع محرج اذ يتعرض مقر عملنا في تحرير الجريدة الى هذا التهديد المستمر خلال قيامنا بواجباتنا التي هي فضلا عن ذلك واجبات ذات طابع عام نخدم من خلالها قضية الشعب والوطن باخلاص لا تشوبه المصالح الفردية او الضيقة، اذ نقدم عصارة افكارنا للقراء، وهم كثرة من ابناء الشعب المتطلعين الى الحقيقة والنور... ونحن لا نستطيع جراء ذلك ان نعفي السلطات المسؤولة التي لا يصدق احد بانها قاصرة عن القيام بواجبها في صيانة حقوق المواطنين وامنهم وسلامتهم.

ان هذه التهديدات والاستفزازات ليست في الواقع سوى واحدة مما يتعرض له المواطنون في مختلف ارجاء الوطن من قتل او جرح او تهجير او اهانات، بما في ذلك الاعتداءات والغلق الذي تعرضت له دور العلم والثقافة والنور من المعاهد

والمكتبات والمؤسسات الاخرى، والتي اتخذ بعضها ذريعة وحجة للقيام بـــاعتداءات اوسع وتلفيق التهم المختلفة على مئات من المواطنين، وما يتبع ذلــك مــن حجــب لحقوقهم وحرياتهم.

اننا نأمل ان لا يكون التهديد الذي نتعرض له الان في مكتب تحرير اتحاد الشعب حلقة في خطة اوسع تدبرها العناصر الاستفزازية، عدوة الاستقرار والقانون وحريات المواطنين، وعميلة المستعمرين الذين يتربصون باستقلال البلاد وحكمــها الوطنــي الذي انبثق عن ثورة تموز الخالدة.

كما نأمل من سيادتكم، وقد وضعنا المسألة امام انظاركم في كتابنا المفتوح هـذا، اتخاذ التدابير المناسبة للتحقيق في الامر وردع العناصر الاستفزازية وكشف الذيــن يمولونها ويغرونها بصراحة او من وراء ستار، حرصــا علــى حقــوق المواطنيــن وحرياتهم المشروعة.

ولكم فائق الشكر

هيئة تحرير "اتحاد الشعب "

٢٣- ٤- ١٩٦٠

وفي الثالث من حزيران نشرت الكتاب المفتوح الآتي:

كتاب مفتوح الى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم

سبق لسيادتكم ان اعلنتم اكثر من مرة وصرحتــم بحرصكـم علــى حريــة الصحافة وتأمين اسباب هذه الحرية وقد اكدتم على هذا المبدأ في المؤتمر الصحفــي الاخير، وانكم لن تسمحوا بالحد من حرية اية صحيفة بسبب ما تكتب وما تبدي مــن آراء، وقلتم في المؤتمر ايضا: ليكن الشعب الحكم بالنسبة لما تكتب الصحف ولقيمــة ما تكتب وما تدعو اليه.

وقد كان مفروضا، بداهة، ان يكون ما ينادى به في بغداد ســاري المفعــول في غير بغداد وفقا لمبدأ وحدة الوطن، وكان يفترض ايضا ان تكون هـــذه الحريــة شاملة، ملزمة التطبيق لا من قبل جهة في السلطة دون اخرى. غير ان ما حصل فــي الفترة الاخيرة وما يحصل الان لا يتجاوب مع هذه التصريحات ومع هــذه التــأكيدات ومع ما يفترض من تطبيق في القانون- أي قانون- فجريدتنا (اتحاد الشعب) التــــي كان الشعب حكما لها فيما تكتب قد تعرضت الى اجراءات غريبة وشاذة وخطيرة.

فهي غريبة لانها لم تكن مألوفة، في أي عهد، مع اية جريدة تصدر علنا، وهي شاذة لانها لا تستند الى اية مادة قانونية او سابقة قانونية، ولا الى أي تفسير او اجتهاد، بل حتى (تعسف) في تفسير القوانين ونصوصها الاكثر رجعية، وليكن مثلا مرسوم المطبوعات لعام ١٩٥٤ الذي جمدته حكومة الثورة.

وهذا اليوم الثاني يمر واتحاد الشعب تمنع مجددا من دخول (سبعة الوية) تنتسب لقيادة الفرقة الاولى ويمر هذا اليوم وكان المنع قانوني، اصولي، اذ ان ما ترامى الينا ان المنع جرى بسبب كلمة نشرت في السابع والعشرين من الشهر الماضي انتصارا للمشروع الحكومي في مكافحة الامية، وان المنع سيستمر حتى الرابع عشر من تموز القادم.

هذا ولم يقف الاجراء عند حد منع الجريدة من دخول المنطقة بل تعداه لاتخاذ تعقيبات لا اصولية تجاه موزعي الجريدة والمكتبات التي تتعاطى بيعها وحتى تجاه قرائها.

اما خطورة هذا الاجراء فهو انه- فضلا عن كل ما تقدم- يتعارض واي مفهوم سليم بشأن وحدة الوطن ومركزية الحكم.

ولابد من القول اخيرا ان هذا الاجراء اضعاف لهيبة السلطة الوطنية واساءة لسمعة الجمهورية ومحك لسيادة القانون.

فلكل ما تقدم، لا يسعنا الا ان نطالب بوضع حد لمثل هذه الاجراءات.

وليس من شك ان الرأي العام والهيئات الوطنية وكل الحريصين على سيادة القانون، يضمون اصواتهم الى صوتنا في هذه القضية العادلة التي لنا ثقة بان سيادتكم سيوليها الاهتمام الكافي.

هذا ولسيادتكم فائق الاحترام.

هيئة التحرير

وفي الثامن من حزيران قدمت الجريدة رسالة الى نقابة الصحفيين حول منعها من التداول في سبعة الوية واعتبرت ذلك بادرة تنطوي على الخروج على "وحدة الوطن ومركزية الحكم" ومما جاء في الرسالة التي نشرتها في اليوم التالي:-

كانت اتحاد الشعب في يومي السابع والعشرين والثلاثين من ايار الماضي قد دافعت عن مشروع مكافحة الامية واوضحت ان مكافحة الامية تتعارض

ومفهوم"امي مخلص خير من مثقف هدام"المفهوم الذي لم تجد وزارة المعارف الجهة المسؤولة رسميا عن مكافحة الامية، سوى الوقوف بوجه هذا المفهوم الخاطئ وعلى اثر ذلك اتخذ اجراء يمنع دخول اتحاد الشعب منطقة الفرقة الاولى، المؤلفة في سبعة الوية.

وقد بادرت هيئة تحرير"اتحاد الشعب"فور اتخاذ هذا الاجراء الى توجيه كتاب مفتوح الى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، اوضحت فيه خطورة امر المنع على حرية الصحافة واشارت الى انه يشكل اساءة لنظام الحكم في البلاد وذكر الكتاب المفتوح ان انتصار جريدة ما لمشروع مكافحة الامية لا يمكن ان يقابل بالمنع.

وامس قدم الاستاذ عبد القادر اسماعيل صاحب جريدة اتحاد الشعب ورئيس تحريرها المسؤول رسالة الى سيادة نقيب الصحفيين اظهر فيها ان مسألة منع جريدة ما لا تقتصر على هذه الجريدة بالذات قدر ما هي خطر يتهدد حرية الصحافة عامة.

وقد علمنا ان نقابة الصحفيين ارفقت الرسالة بمذكرة قدمتها الى سيادة وزير الارشاد انتصرت فيها لحرية الصحافة، وفيما يأتي نص رسالة الاستاذ عبد القادر اسماعيل:

سيادة نقيب الصد [illegible] يين المحترم

تحية طيبة

[illegible] فا لحرية الصحافة التي اطلقتها الثورة واكد على احترامها المسؤولون وعلى [illegible] عبد الكريم قاسم وخلافا للقوانين المرعية العامة تتعرض اتحاد الشعب الى مـ[illegible]حقات واجراءات تعسفية اعتباطية من قبل بعض المسؤولين في بعض الالوية. وهي الآن تمنع من دخول سبعة الوية من الوية الجمهورية العراقية هي الوية منطقة الفرقة الاولى بامر من قيادة الفرقة متخذة من نقدنا محاولة ايقاف مشروع مكافحة الامية ذريعة لهذا الاجراء الغريب.

ان بادرة خطرة كهذه تعرض الحريات والحقوق المكتسبة للانتهاك من قبل جهات غير مسؤولة قانونا لاتخاذ أي اجراء او عقاب ضد الصحافة وضد الحرية، وتنطوي على خروج على"وحدة الوطن ومركزية الحكم

ان بادرة كهذه تضع نقابتنا وكل الهيئات والاوساط الوطنية والتقدمية وتضع السلطة الوطنية نفسها امام واجب الوقوف في وجهها والدفاع عمن يتعرض لها

دفاعا عن الحرية والحق وعن سمعة الجمهورية ومنجزاتها.

اننا نأمل ونرجو ان تدرس نقابتنا رسالتنا هذه وتتخذ ما تراه مناسبا في هذا الشأن. ولكم فائق الاحترام.

٨ حزيران ١٩٦٠ عبد القادر اسماعيل

صاحب جريدة اتحاد الشعب

وفي ٣١ آب نشرت الصحيفة مذكرة اخرى جاء فيها:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

تحية واحتراما.

سبق لنا ان تقدمنا الى سيادتكم باكثر من مذكرة بشأن منع تداول جريدتنا"اتحاد الشعب"في عدة الوية بصورة غير مشروعة.

واكدتم في احاديثكم المتكررة في المؤتمرات الصحفية وغيرها من المناسبات على حرصكم على صيانة حرية الصحافة واعتباركم ذلك من السمات المميزة البارزة لنهج جمهورية ١٤ تموز. ورغم اعلانكم في المؤتمر الصحفي الاخير عن امكان ارسال"اتحاد الشعب"الى اية جهة وتأكيدكم على ان ليس من حق احد منعها بل الامر متروك لجمهور القراء، ورغم كل هذا فان اجراءات منع تداول"اتحاد الشعب"لم تتوقف حتى الان، بل انها اتسعت فشملت بالاضافة الى كثير من الوية المنطقة الجنوبية والوسطى الوية ومدنا جديدة مثل بعقوبة وكركوك ومندلي وخانقين والمقدادية.

انها لظاهرة مؤسفة ومنافية لابسط الحقوق الديمقراطية العامة وللحقوق الخاصة وخروج على القانون ان تصدر جريدة وطنية وفقا للقانون لها مقامها المحترم بين اوساط واسعة من الشعب والاوساط العربية والعالمية التقدمية وتتخذ ازاءها اجراءات كيفية شاذة غير قانونية ومخالفة لتأكيداتكم المتكررة على حرصكم على حرية الصحافة وبشأن"اتحاد الشعب"بالذات.

ان مثل هذا الاجراء الشاذ ما هو في الحقيقة الا انعكاس لظاهرة اوسع باعتباره جزءا من المحاولات والاجراءات التي تؤدي- ان استمرت- الى تصفية مكاسب الشعب الديمقراطية مما يؤول الى اضعاف ثقة الشعب بالثورة وبالنظام الجمهوري والاخلال بالتفاف الشعب حوله واضعاف حصانة الجمهورية والاستقلال الوطني.

ولكن عبد الكريم قاسم اعطى اذنا صماء لهذه المذكرات وفي الوقت نفسه واصلت اتحاد الشعب نشر حوادث الاعتداء على مسيرات الشيوعيين والاغتيالات في صفوفهم وخاصة في الموصل وبعض المناطق في بغداد واتهمت السلطات بالتواطؤ مع الذين يقومون بتلك الحوادث ووصفت المعتدى عليهم بانهم يدافعون عن الجمهورية.

كما ان صحيفة بغداد واصلت التدخل في شؤون الادارة ونشر احداث غير صحيحة او انها لا تزال امام المسؤولين ولم يبت فيها بعد، ولذلك احيل كل من صاحبي صحيفتي بغداد واتحاد الشعب الى المجلس العرفي العسكري الثاني حيث تقرر تعطيلهما لمدة عشرة اشهر.

وخلاصة القضية هو ما نشرته كل من الصحيفتين عن حادث وقع في مدينة الكاظمية ادى الى قتل احد الشيوعيين. ففي الخامس من آب هاجم مجهولون بائع المرطبات مجيد صادق واردوه قتيلا وقد نشرت صحيفة بغداد مقالا يوم ٨ آب بعنوان (حقائق عن حوادث الكاظمية الاخيرة) وقالت ان الشيوعي القتيل موظف هارب من أبي صخير وانه وقع برصاص الفوضويين او عصابة تضم اجانب ثوريين قبل ان ينتهي التحقيق في الحادث اما صحيفة اتحاد الشعب فقد نشرت بعددها اليوم ١١ آب بعنوان بارز (المواطن مجيد صادق ضحية الغدر والعدوان المنكرين) و (رائحة النفط تفوح من جريمة الكاظمية) واشارت الصحيفة الى ان القتلة ثلاثة معروفون باوصافهم واسمائهم والذين رأوهم يرتكبون جريمتهم البشعة عشرات والى ان الجريمة يشم منها ارتباطات مريبة بشركات النفط.

وفي يوم ١ تشرين الاول صدر قرار تجريم المتهمين عبد المجيد محمود صاحب جريدة بغداد وعبد القادر اسماعيل صاحب جريدة اتحاد الشعب من المجلس العرفي العسكري الثاني برأسه العقيد شاكر مدحت السعود وعضوية كل من العقيد فاضل عباس وعضوية المقدم عواد خضر فكان قرار الحكم كالآتي:

جريدة بغداد

تشكل المجلس العرفي العسكري الثاني في معسكر الرشيد بتاريخ ١-١٠-١٩٦٠ برئاسة العقيد شاكر مدحت السعود وعضوية كل من العقيد فاضل عباس شهاب والمقدم عواد خضر المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدر

الحكم الاتي:-

١- الحكم على المجرم عبد المجيد محمود بالحبس البسيط لمدة ثلاثة اشهر وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ بدلالة المادة ٢٢- ٢ منه.

٢- تعطيل صحيفة بغداد لمدة عشرة اشهر اعتبارا من تاريخ صدور هذا الحكم ومصادرة ما تبقى من عددها المرقم ١٠٣ والمؤرخ ٨- ٨- ١٩٦٠ وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ بدلالة المادة ٢٢- ٢ منه وصدر القرار بالاتفاق وافهم علنا بتاريخ ١- ١٠- ١٩٦٠.

جريدة اتحاد الشعب

تشكل المجلس العرفي العسكري الثاني في معسكر الرشيد بتاريخ ١-١٠-١٩٦٠ برئاسة العقيد شاكر مدحت السعود وعضوية كل من العقيد فاضل عباس شهاب والمقدم عواد خضر المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدر الحكم الآتي:

١- الحكم على المجرم عبد القادر اسماعيل بالحبس البسيط لمدة ثلاثة اشهر وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ٥٤ بدلالة المادة ٢٢- ٢ منه.

٢- تعطيل صحيفة اتحاد الشعب لمدة عشرة اشهر اعتبارا من تاريخ صدور هذا الحكم ومصادرة عددها المرقم ١٦٤ والمؤرخ في ١١- ٨- ١٩٦٠ وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ٥٤ بدلالة المادة ٢٢- ٢ منه.

وصدر القرار بالاتفاق وافهم علنا بتاريخ ١- ١٠- ١٩٦٠ (١)

التواقيع

وبانتهاء مدة العشرة اشهر لم تعاود صحيفة اتحاد الشعب الصدور.

عودة العلاقات الدبلوماسية مع الأردن

انقطعت العلاقات بين العراق والاردن بعد ثورة ١٤ تموز وانسحاب العراق من الاتحاد العربي ومقتل الاسرة المالكة في العراق اثناء الثورة وطلب السفير العراقي

(١) اتحاد الشعب ٢ تشرين الاول ١٩٦٠.

في عمان بهاء الدين نوري اعتباره لاجئا سياسيا في الاردن وطلب الملحق الثقافي الاردني ابراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير (سليم الشاويش) والقائم بالاعمال بدري الملقى اللجوء السياسي في العراق ومنحوا ذلك وكلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمان للقيام باعمال السفارة العراقية والعمل على اعادة المحتجزين هناك ولكن الوساطة السعودية بين البلدين اعادت المحتجزين فعاد القائم بالاعمال العراقي فخري طاهر كما عاد السفير الاردني فرحان شبيلات الى الاردن وسبقه في العودة الملحق العسكري في بغداد [1].

وظلت العلاقات بين البلدين مقطوعة مع تواصل الحملات الصحفية والاذاعية طوال عام ١٩٥٩ بل زادت سوءا بعد تنفيذ حكم الاعدام بضباط حركة الموصل انسياقا مع التظاهرات التي انطلقت في دمشق والقاهرة استنكارا لذلك ودعت اذاعة عمان صراحة لقلب نظام الحكم القائم في العراق.

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٠ تلى كتاب وزارة الخارجية رقم ٥١/ ١٠٠ وتاريخ ١٩ نيسان الباحث عن موافقة مجلس الوزراء اللبناني على طلب السفارة الاردنية في بيروت على تكليف السفارة اللبنانية في بغداد برعاية شؤون الاردن والاردنيين وموافقة وزارة الخارجية على هذا الطلب والمقترح فيه تكليف الحكومة اللبنانية برعاية المصالح العراقية في الاردن بعد ان كانت حكومة العربية السعودية تقوم بصورة غير رسمية بمهمة الوساطة بين العراق والاردن عن طريق سفارتيها في كل من بغداد وعمان لمعالجة بعض القضايا والشؤون التي تخص العراق والاردن ورعايتهما وبعد المداولة وافق المجلس على ذلك على ان تكلف لبنان برعاية شؤون الجمهورية العراقية والعراقيين في الاردن. ثم جاء لجوء الملازم الاول العراقي عبود سالم الى الاردن يوم (٤) تموز ليزيد العلاقات توترا.

ويذكر نجم الدين السهروردي الذي كان لاجئا في دمشق آنذاك:

ان اللاجئين العراقيين ارتابوا بامر الطيار خاصة بعد ان كشف لي الضابط الاحتياط عبد الله الدوري انه يعرف عن عبود انه من الاتباع المخلصين لعباس علي غالب احد رجال العهد السابق ومدير عام الشرطة آنذاك وهرب بعد قيام الثورة الى بيروت. وانه اقام مع عبد المجيد فريد وطلعت صدقي في احد فنادق بيروت وفي صباح اليوم التالي فوجئوا به (عبود) يهاجم الجمهورية العربية المتحدة وقيادتها

---

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٣٣٢.

عبر اذاعة عمان وقد علمت انه ذهب الى الاردن بواسطة احدى طائرات الامم المتحدة عن طريق السفارة البريطانية في بيروت وان الذي رتب له العملية هو عباس علي غالب"[1].

وقد كتب عباس علي غالب بعد ان سمع الخبر بنفي العربية المتحدة بما جاء في اقوال عبود وانها تنسب اليه الاشتراك بمؤامرة تطيح بالنظام العراقي بيانا مطبوعا يكذب فيه ما نسب اليه من رسائل الاعلام في العربية المتحدة وينفي اتصاله بعبود سالم"[2].

وقد عينت الحكومة الاردنية عبود سالم ملحقا عسكريا للاردن في انقرة وتطوع في الجيش الاردني ووصل الى منصب قائد القوة الجوية وفي اثر الاقوال التي ادلى بها عبود سالم في الاردن استدعت الحكومة الاردنية عبد الحميد سراج سفيرها في بيروت جرت بعدها محاولات لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منها اجتماع السفير العراقي في بيروت نجيب الصائغ بالسفير الاردني عبد الحميد سراج واتفاقهما على ضرورة اعادة العلاقات بين البلدين واعتراف الاردن بالجمهورية العراقية. وقد سافر السفير الاردني الى عمان للاجتماع بالملك حسين وبحث الموضوع وبعد عودته اخبر السفير العراقي بان الملك مستعد للاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي فيما اذا صدر تصريح باي شكل كان وباية مناسبة من عبد الكريم قاسم يقضي بانه لم يكن له أي رأي في مقتل ابن عمه الملك فيصل الثاني وافراد العائلة الاخرين وارسل السفير العراقي برقية بذلك الى وزارة الخارجية العراقية.

وخلال اجتماعات الامم المتحدة في دورة عام ١٩٦٠ وفي نيويورك اجتمع وزير الخارجية هاشم جواد بالملك حسين ونقل اليه اسف عبد الكريم قاسم لمقتل العائلة المالكة وانه لم يأمر بقتلهم انما قتلوا بطريق الخطأ وفي اثر ذلك اعلنت الحكومة الاردنية اعترافها بالعراق في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ وصدر بيان في عمان اوضح فيه ان الاعتراف جاء نتيجة لرغبة شخصية من الملك حسين الذي كان يحضر اجتماعات الجمعية العامة بعد ان تأكد ان عبد الكريم قاسم ادان مقتل الملك فيصل الثاني. ونقلت الصحف ووكالات الانباء بان هاشم جواد ابدى اسفه على من قتل في يوم ١٤ تموز خلال اجتماعه بالملك حسين وسئل هاشم جواد بعد عودته الى

---

(١) التاريخ لم يبدأ غدا ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) موسوعة ١٤ تموز ٥/ ٣٣٠.

بغداد عن ذلك فنفى تلك الانباء وسئل عن قول عبد الكريم قاسم"اننا قمنا بثورة ولم نستهدف اشخاصا بل كنا نريد ان نزيل نظاما وكل من وقف بوجه هذه الثورة قرر الشعب مصيره يوم الثورة المباركة قال والذي عده الملك حسين بمثابة اعتذار عن مقتل ابن عمه الملك فيصل الثاني. قال (جواد) انا بطبيعة الحال لا استطيع ان اعبر احسن مما قاله سيادة الزعيم عن طبيعة الثورة [١].

وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٦٠ تم فتح الحدود بين البلدين واستؤنفت الاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات. ووصل بغداد يوم ٦ تشرين الثاني وفد اردني واجرى مباحثات مع وفد عراقي انتهت بالتوقيع على اتفاقية حول امور النقل والتنقل والتجارة بين البلدين ووضع الترتيبات اللازمة بالنسبة للاجراءات الكمركية وتنفيذ الاتفاق التجاري المعقود في ٢٠ ايلول ١٩٥٣ واتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت المعقودة بين دول الجامعة العربية في ١٥ كانون الاول ١٩٥٤ وصرح رئيس الوفد الاردني بان العلاقات الدبلوماسية ستستأنف قريبا. وفي الاثر تبادل عبد الكريم قاسم برقية تهنئة مع رئيس وزراء الاردن بالمناسبة.

وجرت مباحثات حدودية بين البلدين في محطة الضخ في (H3) على الحدود بين البلدين من ٥- ٧ كانون الاول لتأسيس مخفر كمركي على الحدود وصدر بيان مشترك يؤكد اتفاق الطرفين على رفع بعض التوصيات الى حكومتيهما لاقرارها. ثم تلا ذلك تعيين وصفي التل سفيرا للاردن في بغداد قدم اوراق اعتماده في ١٩ كانون الاول ١٩٦٠ ووصل عمان اول مسؤول عراقي للسفارة العراقية في عمان في بداية السنة التالية [٢].

وقد هاجم حزب البعث العربي الاشتراكي التقارب العراقي الاردني ووصفه في بيان صدر في بداية ١٩٦٠ بالقول"ان الاستجابة المزيفة لارادة الجماهير في العراق والتي تتمثل في شعار التضامن العربي الذي رفعه قاسم والتقارب الذي حدث اخيرا بين عمان وبغداد ليس الا خطوة من شأنها ان تمتص الطاقات النضالية لجماهير شعبنا وذلك بتظاهر عبد الكريم قاسم بانه فعلاً يعمل على تحقيق رغبات الشعب. ان التضامن بين بغداد وعمان ليس إلا تضامن السراق وقطاع الطرق من اجل الاجهاز

---

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٣٣٣ - ٣٣٥.

(٢) نفسه ص ٣٢٥، موسوعة ١٤ تموز ٥/ ٣٢٤.

على قوى الشعب وطلائعها القيادية والقضاء عليها سواء في العراق ام الاردن"وقال الحزب في بيان آخر:

" اما قاسم فقد بادر فورا الى تحسين علاقاته مع حسين بعد ان اعتذر له عن مقتل الخونة واوقف الحملات ضد الجمهورية العربية المتحدة لفترة محدودة كيما تتخذ المؤامرة شكلا جديدا يتميز بالعنف فجنّد العملاء والخونة بالتعاون مع زميله حسين لزرع الموت في كل شارع وساحة بواسطة مفرقعاتهم"[1].

وتجدر الاشارة هنا الى ان بريطانيا كانت تشجع وتدفع الى تقارب عراقي اردني لأن ذلك من شأنه ان يضعف موقف عبد الناصر ويعزز موقف القوى المعتدلة في العراق ويضعف محاولات الشيوعيين في السيطرة على الحكم ويضعف دور القوميين في الوقت نفسه.

افتتاح مشروع قناة الجيش

كانت فكرة ربط نهر دجلة بنهر ديالى من اجل تخليص بغداد من خطر الفيضان قائمة من العهد السابق. وقد انتقلت هذه الفكرة بعد الثورة لاحياء مناطق شرقي بغداد وربط شمالي بغداد بجنوبها بطريق عصري سريع وتجميع اصحاب الصرائف خلفه وبناء على ذلك تمت المباشرة بحفر قناة تمتد من دجلة شمالي بغداد وتصب في ديالى جنوبي بغداد وذلك في العاشر من تشرين الاول ١٩٦٠ والذي دعي بمشروع قناة الجيش حيث اقيم احتفال بالمناسبة القى فيه عبد الكريم قاسم خطابا جاء فيه:

جئنا في هذا اليوم لافتتاح مشروع مفيد لابناء الشعب وقد سميناه بقناة الجيش تيمنا باسم الجيش الخالد الذي خدم الشعب... سوف تمر هذه القناة من الارض التي كانت خرابا وسوف تكون مناطق اخواننا الفقراء مناطق يانعة مزدهرة فيها الدور المريحة وينعمون بالحدائق الغناء والمتنزهات والملاعب من هذه المنطقة حتى ديالى في الجنوب وحتى دجلة في الشمال. وسوف يمتد على جانبي القناة شارع بعرض ٦٠ مترا يصل الشمال بالجنوب وهذه القناة تكون قناة مستقيمة دليلا على استقامة كل مخلص غيور يعمل في سبيل شعبه ووطنه"[2].

---

(١) نضال البعث ٧/ ١٠٣، ١١٤.

(٢) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٤١٤.

استقالة وزير الشؤون الاجتماعية

كان عبد الوهاب الأمين من الضباط الأحرار وقد عين بعد الثورة ملحقاً عسكرياً في القاهرة وقيل ان كلاً من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أرادا ابعاده مع أصحاب الرتب العالية من الضباط الأحرار والانفراد بالحكم. ثم عين سفيراً للعراق في الاتحاد السوفيتي، ومن ٧ شباط ١٩٥٩ تم تعيينه وزيراً للشؤون الاجتماعية وفي ٥ كانون الثاني ١٩٦٠ أنيطت به وزارة الزراعة وكالة إلى جانب وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك بعد إعفاء هديب الحاج حمود ويبدو انه لم يعد راضياً بحكم عبد الكريم قاسم الفردي وخاصة بعد إجازة الأحزاب وتصرفات عبد الكريم قاسم ومحاباته لهذه الفئة دون الأخرى مما دفعه الى تقديم استقالته وطبقا لما يقوله إبراهيم عبد الله شهاب رئيس الهيئة المؤسسة للحزب الإسلامي فان استقالة عبد الوهاب الأمين كانت احتجاجاً على اضطهاد الحزب الإسلامي [1] ومهما يكن من أمر فقد صدر المرسوم الجمهوري الرقم ٦١٨ وهذا نصه بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت: ـ

١- إعفاء الزعيم الركن عبد الوهاب أمين من منصب وزير الشؤون الاجتماعية نظراً لرغبته.

٢- يقوم السيد حسن الطالباني وزير المواصلات بواجب وزير الشؤون الاجتماعية بالوكالة.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر جُمادى الأولى سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرينْ الأول ١٩٦٠ [2]

مجلس الوزراء　　　　　　رئيس مجلس السيادة

---

(١) اقتباساً عن عبد الفتاح علي يحيى/ التطورات السياسية ص ٢٣٤.

(٢) الوقائع العراقية ٢٦/ ١٠/ ١٩٦٠.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية

في ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع جيكوسلوفاكيا جاء في مقدمتها ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية وفقا لاتفاقية التجارة المؤرخة في ١٤ كانون الاول ١٩٥٨ وبالنظر للعلاقات الودية بين البلدين وبناء على رغبتهما في تعزيز التعاون الاقتصادي والفني الى اقصى حد على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة فقد اتفقا على:-

المادة الاولى: ـ لغرض المساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية للجمهورية العراقية بتعاون الفريقين على تنفيذ المشاريع في مختلف الفروع الصناعية كتصفية النفط والصناعة البتروكيمياوية ومحطات توليد الكهرباء المائية والحرارية والمشاريع الاخرى التي يتفق عليها وتعين من قبل الطرفين وفقا لنصوص هذه الاتفاقية.

المادة الثانية: ـ ان مؤسسات التجارة الخارجية الجيكوسلوفاكية بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الحكومية للجمهورية العراقية تقوم باعداد الدراسات الفنية الاقتصادية الكاملة وتسليم المعامل والمعدات الصناعية كاملة ونصبها وتشغيل المعامل المختصة وتدريب الاخصائيين العراقيين.

المادة الثالثة: ـ ان حكومة جمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية مساهمة منها في تحقيق مشاريع التنمية للجمهورية العراقية واستجابة الى رغبات الحكومة العراقية تمنح حكومة الجمهورية العراقية اعتمادا لحد ١٢ مليون باون استرليني تستخدم لتغطية تكاليف المعامل والمعدات الصناعية الكاملة التي يجري تسلمها من قبل جمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية طبقا لهذه الاتفاقية.

ويستخدم هذا الاعتماد ايضا في تسديد كافة الخرائط وجميع الوثائق الفنية الاخرى الخاصة بالمراحل التنفيذية والتشغيلية للقسم التكنولوجي من المشاريع وكذلك لتسديد المصاريف المتعلقة بالتدريب الفني للأخصائيين العراقيين في جمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية وتستثنى من ذلك نفقات اقامتهم وسكناهم وسفرهم من والى جمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية...

المادة العاشرة: ـ تكون الارصدة اليومية لحساب الاعتماد خاضعة لفائدة مقدارها ٢,٥% سنويا وتحتسب الفائدة وتستحق دائما في ٣١ كانون الاول من كل سنة وفي تاريخ غلق حساب الاعتماد ويجري تسديد الفائدة خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاقها بالباون الاسترليني او باية عملة اخرى قابلة للتحويل يوافق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكي.

وقد تم تصديق الاتفاقية والكتاب الملحق بها بموجب القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ من مجلس السيادة والوزراء يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٠ (١)

التعديل الوزاري الخامس

ادت الاستقالات الفردية المتتالية من مجلس الوزراء في عام ١٩٦٠ الى تركز السلطة بيد عبد الكريم قاسم ففي أواخر ذلك العام ابعدت تأثيرات الشيوعيين على مجلس الوزراء بصورة كلية باخراج عدد من اليساريين او المتعاطفين معهم بل وحتى (جناح الوسط) الذي يمثله الحزب الوطني الديمقراطي لم يعد له تأثير في المجلس بعد اعفاء ممثليه وقد عمد عبد الكريم قاسم الى املاء المناصب الشاغرة بمؤيديه والذين لا يعارضون سياسته ومعظمهم من المدنيين والذين كانوا بمثابة سكرتيرين له واصبح اقوى الوزراء اسماعيل العارف وكان مقرباً من عبد الكريم قاسم ويدير عدة وزارات في آن معاً فكان يرشح اصدقاءه واصدقاء رئيس مجلس الوزراء الذين يتوسم فيهم الطاعة لعبد الكريم قاسم لملء الحقائب الوزارية الشاغرة(٢).

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ اجرى عبد الكريم قاسم التعديل الوزاري الخامس على وزرائه كالآتي:ـ

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت: ـ

١. تعيين السيد ناظم الزهاوي وزيرا للتجارة.
٢. تعيين السيد مظفر حسين جميل وزيرا للمالية.
٣. تعيين السيد حسن رفعت وزيرا للاشغال والاسكان.

---

(١) الوقائع العراقية ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠.
(٢) اسماعيل العارف/ اسراء نوري ١٤ تموز ص ٣٢٣.

٤. اعفاء سيادة عبد اللطيف الشواف من منصب وزير التجارة وتعيينه محافظا للبنك المركزي.

٥. اعفاء السيد عوني يوسف من منصب وزير الاشغال والاسكان.

٦. اعفاء الدكتورة نزيهة الدليمي من منصب وزير دولة.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٦٠.

مجلس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة [١]

كان ناظم عبد الجليل الزهاوي من مواليد بغداد سنة ١٩١٠ تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٤ تولى عدة وظائف ثم استقال منها ١٩٤٦، وبعد سنتين عاد الى الحكومة فعين مديرا عاما للاموال المستوردة ثم نقلت خدمته الى المالية بوظيفة مفتش مالي ١٩٥٢ تقلد عدة مناصب اقتصادية وتجارية وشغل وظيفة محافظ البنك المركزي سنة ١٩٦٠.

اما حسن رفعت وزير الاشغال والاسكان فهو مولود في مدينة السليمانية سنة ١٩٢٧ واتم دراسته الاعدادية فيها سنة ١٩٤٤. دخل كلية الهندسة وتخرج فيها سنة ١٩٤٨ عمل في دوائر الدولة خمس سنوات حاصل على الماجستير في هندسة الانشاء من جامعة ايوا في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٥ شغل رئيس بلدية السليمانية ورئيس الهيئة الفنية في امانة العاصمة وكيل وزير الاشغال والاسكان [٢] قبل استيزاره ويبدو ان استيزاره كان لاضافة عضو كردي الى الوزارة بدلا من عوني يوسف.

ومظفر حسين جميل وزير المالية الجديد مولود في بغداد سنة ١٩١٨ يحمل شهادة الحقوق من بغداد سنة ١٩٤١ ومارس المحاماة ثم حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة وكان موضوع رسالته (سياسة العراق التجارية). بعد

---

(١) الوقائع العراقية ٢٠/ ١١/ ١٩٦٠.

(٢) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٣٢٠ ــ ٣٥١.

عودته الى العراق مارس التدريس في كلية الحقوق وكلية التجارة والاقتصاد تعين سنة ١٩٥٠ مديرا للاحصاء والابحاث في المصرف الوطني العراقي (المركزي سنة ١٩٥٥) اذ عين نائبا لمحافظ البنك.

ومع اننا لم نعثر على استقالة عبد اللطيف الشواف الذي طالما تفاخر عبد الكريم قاسم بوجوده في الوزارة بانه (لا ياخذ زيدا بجريرة عمرو) لأنه من اقارب عبد الوهاب الشواف. وانه بدلا من شواف واحد ضمت وزارته شوافين (محمد عبد الملك وابن عمه عبد اللطيف الشواف).

فإن من الواضح ان تفكيره اليساري اصبح بعيدا عن فردية عبد الكريم قاسم وسلطته فضلا عن تذبذب السياسة الخارجية وتلكؤ تنفيذ معظم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الاقطار الاشتراكية.

اما عوني يوسف فان العلاقة بينه وبين عبد الكريم قاسم قد تاثرت في اثر تردي العلاقة بين عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني حتى ان عبد الكريم قاسم صار يرفض مقابلة البارزاني وامر بانقاص مخصصاته ومخصصات اتباعه لذلك ابلغ عوني يوسف الملا مصطفى انه (اذا لم يطلبه قاسم بنفسه فلا حاجة لطلب الزيارة لانه (الملا) الان يعد زعيما للاكراد ويجب ان لا يهان. وقد نقل هذا التحريض الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد السلام الاخ الاكبر للملا الذي كان يتعاطف مع الشيوعيين الى عبد الكريم قاسم فغضب عبد الكريم قاسم من وزيره عوني يوسف ونقل اليه جميع اقواله للملا دون ان يذكر المصدر) [1].

ويبدو ان عبد الكريم قاسم حرض يونس الطائي صاحب جريدة الثورة لمهاجمة عوني يوسف ونشره مقالة تمس شخصيته بصورة مكشوفة لحد ان ذلك المقال كان موضع استياء الاوساط السياسية المختلفة واعربوا عن استيائهم لنشره والذي لم يكن الاول من نوعه يوجه ضد الوزير وقيل ان الوزير عرض الامر على عبد الكريم قاسم فرد بان الموضوع شخصي ويجب عرضه على المحاكم. وكان يقصد بذلك التشهير بالوزير خاصة وان جريدة الثورة توعدت بانها ستهاجم الوزير مرة اخرى. مما دفع بعوني يوسف الى تقديم استقالته وكان قد قرر اقامة الدعوى على صاحب جريدة الثورة. [2]

---

(١) موسوعة ١٤ تموز ٣/ ٢٢١.

(٢) انظر ماكتبته جريدة اتحاد الشعب عن الموضوع ٢١ ايلول ١٩٦٠.

تعيين وزير

بعد استقالة ابراهيم كبة عهد بوزارة النفط وكالة الى طلعت الشيباني اضافة الى وزارة التخطيط التي يشغلها وبعد بدء مفاوضات النفط وتدهور العلاقة بين الشركات والحكومة رفضت الشركات الاستجابة للمطالب التي تقدمت بها الحكومة العراقية اصبح من الضروري ان يعهد بشؤون النفط لوزير خاص لوزارة النفط فصدر المرسوم الجمهوري رقم ٧٠٨ الاتي: ـ

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت: ـ

١. تعيين السيد محمد سلمان بمنصب وزير النفط.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم التاسع من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٠.

مجلس الوزراء　　　　مجلس السيادة [(١)]

ووزير النفط الجديد مولود في بغداد سنة ١٩٠٩ وتخرج من جامعة لافبرا سنة ١٩٤١ بدرجة بكالوريوس هندسة. كان من المؤيدين لحركة ١٩٤١ وقد لجأ الى المانيا بعد فشل الحركة وبقي هناك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ابعد عن العراق سنة ١٩٤٦ بسبب ميوله القومية فسكن مصر حتى سنة ١٩٦٠. عمل في لجنة النفط وحضر مؤتمرات النفط العربية التي عقدتها جامعة الدول العربية ممثلا للجامعة سنة ١٩٥٩ والسنة التالية وسبق ان عين مستشارا عسكريا لجيش انقاذ فلسطين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٢ وعهد اليه بانشاء مكاتب مقاطعة (اسرائيل) التابعة لجامعة الدول العربية ورئيس ادارة شؤون النفط التابعة لجامعة الدول العربية كان يحمل عدة اوسمة عربية وعالمية [(٢)] وقد عد تعيينه وزيرا للنفط دليلا على محاولة لتبديل سياسة النفط العراقية.

---

(١) الوقائع العراقية ١٨/ ١٢/ ١٩٦٠.

(٢) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٧٦٤.

محاكمات المجالس العرفية

في اليوم الذي وصل فيه ميكويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي بغداد (٨ نيسان) بدأت محاكمة ٦٤ شيوعيا اتهموا بتشكيل محكمة برئاسة عبد الرحمن القصاب دون اذن رسمي او موافقة السلطات المسؤولة اذ تم اعدام ١٧ شخصا.

وكان المجلس العرفي العسكري قد اصدر احكاما بالاعدام على الشيوعيين المتهمين بقتل خمسة فلاحين في الهندية فخفضت احكام الاعدام الى السجن المؤبد قبل وصول ميكويان بغداد كما اصدر احكاما بشأن عدد من الشيوعيين المشاركين في احداث كركوك.

وفي الوقت الذي اخذت فيه جريدة اتحاد الشعب تدافع عن المتهين ونشر البرقيات والعرائض الموجهة الى المسؤولين بعد ما قام به هؤلاء انما يدخل ضمن القيام بالواجب للدفاع عن الجمهورية وحمايتها من الاعداء اخذت الصحف القومية تشن هجماتها على الشيوعيين فقالت جريدة الثورة يوم ٨ نيسان ((ان وقائع المحاكمات ستظهر حقيقة اولئك الذين يتظاهرون بأنهم ديمقراطيون وانهم جماعة اتحاد الشعب القتلة التي دافعت عن المتهمين وقالت بانهم مناضلون شرفاء قاموا بواجبهم الوطني.

وفي اليوم نفسه نشرت الصحف رد رئيس المجلس العرفي العسكري الاول شمس الدين عبد الله على جريدة اتحاد الشعب بالقول ((ان بعض الصحف تقول ان هؤلاء المتهمين مناضلون شرفاء واود ان اقول لهذه الصحف لايستطيع احد ان يقول ان هؤلاء المتهمين شرفاء قبل حكم المجلس في هذه

القضية [1] ومن المعروف ان الشيوعيين قاموا بمحاولة للاعتداء على شمس الدين عبد الله نفسه.

وفي يوم ٧ ايلول نشرت الصحف قرار القائد العام للقوات المسلحة بتخفيض احكام الوجبة الثالثة من المحكومين من المجالس العرفية العسكرية الآتية اسماؤهم:

الاسم	الحكم السابق	الحكم بعد التخفيض
ابراهيم عباس كرماشة	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة

(١) الحرية، الثورة ٨ نيسان ١٩٦٠.

محمد علي الحاج اسماعيل	الحبس ثماني سنوات	الحبس سنتان ورفع مراقبة الشرطة
محسن عليوي	الحبس ثماني سنوات	الحبس سنتان ورفع مراقبة الشرطة
خورشيد عزيز	الحبس سنتان	الحبس سنة وثلاثة اشهر
امين احمد	الحبس سنتان	الحبس سنة وثلاثة اشهر
جاني سهر	الحبس سنتان	الحبس ستة اشهر
فاروق جاني سهر	الحبس خمس سنوات	الحبس سنة واحدة
لفته محمد طه	الاشغال الشاقة ست سنوات	الحبس سنتان وستة اشهر
فرحان حميد	الاشغال الشاقة ست سنوات	الحبس سنتان وستة اشهر
حميد شلال	الاشغال الشاقة ست سنوات	الحبس سنتان وستة اشهر
عبد الاله ياسين	الاشغال الشاقة سنتان	الحبس سنة والغاء مراقبة الشرطة
عبد المنعم ابراهيم	الاشغال الشاقة ثلاث سنوات	الحبس سنة واحدة
شمعون موشي	الاشغال الشاقة ثلاث سنوات	الحبس سنة واحدة
منيف الشاهر	الحبس ثماني سنوات	الحبس ثلاث سنوات
مكي حمزة	الحبس سنة ونصف	الحبس سنة واحدة

الاسم	الحكم السابق	الحكم بعد التخفيض
رسول احمد	الحبس سنة ونصف	الحبس سنة واحدة
عطا الطالباني	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة
عبد القادر محمد علي	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة
ملا عزيز عبد الرحمن	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة

وكانت اضابير التحقيق في حوادث الموصل سنة ١٩٥٩ قد احيلت الى المجلسين العسكريين العرفيين اللذين يرأس احدهما الزعيم شمس الدين عبد الله والثاني العقيد شاكر مدحت السعود وكلاهما قومي معاد للشيوعيين.

وكانت خلاصة قرار التجريم الصادر من المجلس العرفي العسكري الاول يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٦٠ بشأن مجزرة (الدملماجة) كالآتي: ـ

"بعد قيام حركة الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩ اعتقل الشواف عددا من اهالي الموصل ممن حاذر منهم. ولما قامت الطائرات بقصف مقره قتل الشواف فخرج المعتقلون من معتقلاتهم في سجن الثكنة الحجرية وتوجه عدد منهم الى مديرية شرطة الموصل وسيطروا عليها والتحق عدد آخر بهم وكسروا مشاجب السلاح ووزعوا الاسلحة والاعتدة على بعض افراد المقاومة الشعبية والشبيبة الديمقراطية الذين نظموهم فرقا لجلب اشخاص معينين واحضارهم في مقر مديرية الشرطة حيث شكلوا هناك من ذاتهم ودون امر من سلطة مخولة قانونا محكمة تحقق مع الاشخاص الذين تحيلهم فرقهم وقد حكمت تلك المحكمة على عدد من المواطنين بالقتل فقتلوا او مثل بجثتهم وسحلوا بالشوارع وعلقت جثث البعض منهم على اعمدة النور وبعد ثلاثة ايام أي في ١٢ اذار ١٩٥٩ انتقل مقر المحكمة من مديرية الشرطة الى الثانوية الشرقية ورافقهم في انتقالهم هذا فصيل الدفاع عن افراد الجيش الذي ارسله آمر موقع الموصل في ٩ اذار ١٩٥٩ الى شرطة الموصل للحراسة والمحافظة على الامن. وفي هذا المقر الجديد جلب عدد من الاشخاص ايضا واوقفوا هناك وفي ليلة ١٤/ ١٥ اذار ١٩٥٩ تم تعداد الموقوفين واخرجوا سبعة عشر شخصا وهم القتلى المذكورة اسماؤهم في اعلى القرار بباب الاحالة ونقلوا تحت حراسة فصيل الدفاع وبعض افراد المقاومة الشعبية بقيادة الملازم الاحتياط

المتسرح ابراهيم محمود العباس الملقب ابراهيم الاسود على وجبات اربع الى موقع يسمى عين ماء الدملماجة الواقع شرق قرية نينوى.

كانت الوجبة الاولى مكونة من القتلى اسماعيل الحجار وهاشم الشكرة وكريم كشمولة وشيت كشمولة وعادل السيد خضر. والوجبة الثانية مكونة من القتلى احمد الحاج بكر وعبد الرزاق شنداله ومصطفى الشيخ خليل وهاني الحاج بكر الذي شرع بقتله وقت الحادث لكنه نجا من الموت حيث تمكن من الزحف وهو مثخن بجراحه والدماء تنزف منه الى احدى البساتين القريبة وتم قتله في صباح اليوم التالي كما سيأتي بيانه. اما الوجبة الثالثة فكانت مكونة من القتلى نوري الفيصل وحامد السنجري وداود السنجري وعبد السنجري الذي شرع بقتله وقت الحادث لكنه نجا من الموت حيث تمكن من الذهاب الى محلة النعمانية في قرية نينوى وطرق باب احدى الدور وهو يسبح بدمائه طالبا الحماية فاستخبرت شرطة الموصل بذلك فهرعت لنجدته وفعلا تم لها ما ارادت حيث نقلته الى المستشفى وقد اخرج من المستشفى في اليوم الثاني عنوة وتم قتله.

اما الوجبة الرابعة فكانت مكونة من القتيلين محمد خيري كشمولة وعقيل احمد الملا ابراهيم وكل من القتيلين فاروق ادريس كشمولة وادريس عمر كشمولة اللذين شرع بقتلهما ابتداءا ونقلا بسيارة وهما مصابان الى الموصل وهناك تم قتلهما في مكان وزمان واحد.

وهكذا يتضح بانه تم قتل ثلاثة عشر شخصا في محل واحد وفي ليلة واحدة من بين سبعة عشر شخصا نقلوا الى هناك حيث ان الاربعة الاخرين هم من جملة من اطلق الرصاص عليهم واصيبوا به الا انه تم قتلهم في زمان ومكان اخر وقد تم اخذ هذه الوجبات الاربع الى موقع الدملماجة وهو محل الحادث بسيارة يقودها المتهم هاني هبونة تعود لشرطة المرور.

وبتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٦٠ تشكل المجلس العرفي الاول في بغداد برئاسة الزعيم شمس الدين عبد الله وعضوية كل من العقيد محمد نافع احمد والعقيد عبد الرزاق الجدة واصدر باسم الشعب القرار الاتي: ــ

١. الحكم على كل من المجرمين الرئيس المتقاعد مهدي حميد، عدنان جليمران، والملازم الاجتياط المتسرح ابراهيم محمود العباس الملقب ابراهيم الاسود، ونائب العريف عزيز ابو بكر، شاكر اللهيبي، محمد عبد اللطيف الاثلم، هاشم جاسم

حيو القصاب، يحيى سلمان ابو ريمة، محمود التمي، هـاني مجيد هبونـة، نـائب العريف غازي خليل محيي الدين، نائب العريف احمد علي سـلطان، نـائب العريـف سيدو يوسف الحامد، الجندي الاول عز الدين رفيق، الجندي عصمت بـيرو زينـي، الجندي صالح احمد يحيى، الجندي جاسم محمد احمد، الجندي رمضان احمد، الجندي يوسف ابراهيم، الجندي اسماعيل محمد، الجندي انور درويش يوسف، الجندي عبـد محمود يونس، الجندي شمعون ملك بكو، الجندي محمد شيت صالح، الجندي علـي عمر بابكر، الجندي ميكائيل حسن اسماعيل، الجندي خضر شمو بالاعدام شنقا حتـى الموت وذلك وفقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢١٤ بدلالة المـواد ٥٣، ٥٤، ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي.

٢. الحكم على كل من المجرمين الهاربين عبد الرحمن سلطان القصاب وعمـو الياس وعادل سفر وعباس هبالة، بالاعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرتيـن الثانيـة والثالثة من المادة ٢١٤ بدلالة المواد ٥٣، ٥٤، ٥٥، من قانون العقوبات البغـدادي غيابيا ينفذ عند القبض عليهم.

٣. الحكم على كل من محمد حاتم شخيتم وبولـص مـراد والنـائب ضـابط الاحتياط محفوظ يونس، متي اسطيفان، متي بهنام، عبد الجبار مـال الله بـالاعدام شنقا حتى الموت وفقا للمادة ٢٣١ بدلالة المواد ٥٣، ٥٤، ٥٥ من قانون العقوبـات البغدادي.

٤. الزام المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام بالفقرتين الاولى والثانية والثالثـة في اعلاه بدفع تعويض قدره (٢٥) الف و (٥٠٠) دينار يدفع لذوي المجنى عليـهم الشرعيين اسماعيل الحجار، هاشم الشكرة، كريم كشمولة، شـيت كشـمولة، عـادل السيد خضر، احمد الحاج بكر، عبد الرزاق شندالة، مصطفى الشيخ خليـل، نـوري الفيصل، حامد السنجري، داود السنجري، عبد السنجري، محمد خـيري كشـمولة، عقيل احمد الملا ابراهيم، فاروق ادريس كشمولة، ادريس عمر كشـمولة، وهـاني الحاج بكر الشرعيين بنسبة (١٥٠٠) دينار لكل ذوي مجنى عليه. ويستحصل منـهم بالتكافل والتضامن وبالطرق التنفيذية الاصولية.

٥. الحكم على المجرم الرئيس المتقاعد مهدي حميد بطرده من الجيش استنادا الى المادة (٣٠) من قانون العقوبات العسكري.

٦. تخفيض عقوبة الاعدام المحكوم بها على كل من شاكر اللهيبي، محمد عبد

اللطيف الاثلم، هاشم جاسم حيو القصاب، يحيى سلمان ابو ريمة، محمـــود التمـــي، هاني هبونة، عباس هبالة، محفوظ يونس، متي بهنام، عبد الجبـــار مـــال الله الـــى الاشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة ١١ من قانون العقوبات البغدادي لكـــون افعـــال المذكو رين لم ترق الى اعمال الفاعلين الاصليين ولو انهم شركاء فـــي تنفيـذ ارادة المحكمة القضابية اللا قانونية على ان تحسب لهم موقوفياتهم.

٧. اما بالنسبة للمجرمين نائب العريف غازي خليل محيي الدين، نائب العريف احمد علي سلطان، نائب العريف سيدو يوسف الحامد. الجندي الاول عز الدين رفيق، الجندي عصمت بيروزبني، الجندي صالح احمد يحيى، الجندي جاسم محمـــد احمـــد، الجندي رمضان احمد. الجندي يوسف ابراهيم، الجندي اسماعيل محمد، الجندي انور درويش يوسف، الجندي عبد محمود يونس، الجندي شموئيل ملك بكو. الجندي ســعد الله يحيى مرعي، الجندي محمد شيت صالح، الجندي علي عمـــر بـــابكر، الجنـــدي ميكائيل حسين اسماعيل، الجندي خضر شمو فانهم كانوا قد ارسلوا باعتبارهم فصيـل الدفاع من قبل موقع الموصل للحماية غير ان المجرم الرئيس المتقاعد مهدي حميـــد قد غرر بهم وصرفهم عن واجباتهم الاصلية وهي الحماية لا السفك والقتـــل وتنفيـذ ارادة المحكمة القضابية ولما كان الجنود المذكورون بسطاء يســـهل التاثيرعليـــهم ويسهل التغرير بهم لذلك فقد رأف المجلس بحقهم فقـــرر ابـــدال عقوبـــة الاعـــدام بالاشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة ١١ من قانون العقوبات البغدادي مـــع الايقاء بتخفيض عقوباتهم الى خمس سنوات علـــى ان تحســـب لـــهم موقوفياتـــهم وطـــرد المتطوعين منهم من الجيش استنادا الى المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري.

٨. الحكم على كل من المجرمين وعد الله يحيى النجار وحاتم جاســـم الملـــه وحارث البير خوري. وغانم داود والمجرم الهارب خليل عبد العزيز بالحبس الشـــديد لمدة خمس سنوات وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغـــدادي وجاهـــا بحـــق الحاضرين وغيابيا بالنسبة للمجرم الهارب خليل عبد العزيز ينفذ عند القبض عليه.

الحكم على كل من المجرمين اسماعيل حاتم شخيتم وطـــه محمـــد اليوســـف ومصطفى نجيب العمر وعلي الخجو وطه علي الاجرب وعزيز محمد داود القصـــاب وحسن علي فتحي الهباله وبلال علي الصبحة واحمد سلو الهدو وذنون محمـــد داود القصاب وبشير الزعرو والمجرم الهارب فخري بطرس والمجرم الهارب احسان علي العجة بالحبس الشديد لمدة اربع سنوات وفق المـــادة ٢٤٤ مـــن قـــانون العقوبـــات

البغدادي، وجاها بحق الحاضرين وغيابيا بحق المجرمين الهاربين على ان تحتسب لهم موقوفياتهم.

٩. الحكم على المجرم الرئيس غانم جاسم جبار و بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي وطرده من الجيش استنادا الى المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري على ان تحتسب له موقوفيته.

١٠. الحكم على كل من المجرمين محسن ملا احمد ومحسن حميد وطارق يعقوب وصالح مصطفى الاثلم والمفوض يحيى جاسم فارس وناصر عبود العمر وحازم ثامر العباس بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي على ان تحسب لهم موقوفياتهم.

١١. الحكم على المجرم محمود عبود بالحبس الشديد لمدة سنتين وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي على ان تحسب له موقوفيته.

١٢. الحكم على المجرم محمود حسين جمعة بالحبس الشديد لمدة احد عشر شهرا وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي ولما كان المومى اليه قد قدم الى العدالة وثائق مهمة عن هذه القضية وهتك كثيرا من الستر عنها. وبالنظر لاعترافه بحقيقة ما ارتكب والظروف التي دفعته لارتكابها وطلبه الغفران وندمه على ما وقع ولاعطائه الفرصة لصيرورته مواطنا صالحا قررنا ايقاف تنفيذ العقوبة الصادرة بحقه لمدة خمس سنوات لقاء تعهد شخصي من قبله وفق المادة ٦٩ من قانون العقوبات البغدادي.

صدر القرار باتفاق الآراء وافهم علنا في ٢٦ كانون الاول ١٩٦٠ (١)

وكان لحركة الشواف اثارها المحزنة على المناطق المحيطة بالموصل حيث وقعت فيها مجازر ذهب ضحيتها عدد من الأبرياء. ففي تلكيف القرية القريبة من الموصل وقعت مجزرة راح ضحيتها المحامي امجد المفتي وعمر الشعار وهما من الموصل وقد ذهبا بسيارة المفتي الى ناحية تلكيف لشراء بعض الحاجات المنزلية بسبب منع التجوال في الموصل فتصدى لهما عدد من المسلحين واحرقوا سيارتهما

---

(١) موسوعة ١٤ تموز ٥/ ٢١٤– ٢٢٣ وتجدر الاشارة الى ان عبد الكريم قاسم قد امر في كانون الاول ١٩٦٠ أي بعد سنة من صدور هذا القرار وبمناسبة عيد سلامته اطلاق سراح المحكومين وبضمنهم المحكومون بالاعدام.

وحاصروا مركز الشرطة الذي لجأ اليه المطاردان ورفض مركز الشرطة تسليمهما اليهم واخيرا تم الاتفاق يوم ١٠ آذار على نقل المجنى عليهم الى الموصل بحراسة اربعة افراد من الشرطة، وبعد ان قطعت السيارة التي تقلهم مسافة قصيرة تصدى لهم بعض اهالي تلكيف طالبين تفتيش السيارة وبعد نزول الشرطة منها انطلق بهم سائق السيارة المتهم كوركيس داود وانزلهم على طريق الموصل القديم في منحدر حيث نصب لهم الجناة كمينا حسب خطة معدة سلفا اذ اطلق الرصاص على المجنى عليهما ثم سكب النفط على جثتيهما وتم احراقهما. وقد تمت احالة المتهمين المشاركين في الحاجث على المجلس العرفي الاول ببغداد لمحاكمتهم وفي ١٩٦١/١/١٧ صدر قرار الحكم الآتي:

نص قرار الحكم في مجزرة تلكيف

تشكل المجلس العرفي العسكري الاول ببغداد بتاريخ ١٩٦٠/١/١٧ برئاسة العميد شمس الدين عبدالله وعضوية كل من العقيد محمد نافع احمد والعقيد عبدالرزاق الجدة واصدر باسم الشعب القرار الآتي:

اولا: الحكم على كل من المجرمين ابراهيم داود روفه، حنا قديشة، يحيى حنا الملقب بـ -يحيى دوية جربوع-، كوركيس داود، ميخائيل ججو، بطرس شنكو، سالم داود، يحيى مراد شمو بالاعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرتين ٢، ٣ من المادة ٥٣، ٥٤، ٥٥ من ق. ع. ب.

ثانيا: الزام المجرمين المذكورين بدفع تعويض مقداره ثلاثة آلاف دينار يدفع لذوي المجنى عليهما أمجد المفتي وعمر نوري الشعار الشرعيين مناصفة بينهما وذلك بالتكافل والتضامن ويستحصل منهم بالطرق التنفيذية الاصولية.

ثالثا: تخفيض عقوبة الاعدام على المجرم سالم داود الى الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما لكونه لم يتجاوز الثمانية عشر من عمره وذلك استنادا الى المادة ٧٦ من ق. ع. ب.

رابعا: تخفيض عقوبة الاعدام المحكوم بها على المجرم يحيى مراد شمو الى الاشغال الشاقة المؤبدة لكونه اشترك في فعل القتل ولم يرق في اشتراكه في مصاف عمل الفاعل الاصلي.

خامسا: تنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم الهارب بطرس شنكو بعد القبض عليه وفقا للاصول المرعية.

سادسا: الحكم على كل من المجرمين يونس صادق، ابارهيم عمرو، سالم بطرس الملقب بـ-سالم بتو- بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق المادة ١٥-١٦-٨ من مرسوم الادارة العرفية تنفذ بحقهم بالتداخل على ان تحتسب لهم موقوفيتهم.

سابعا: الحكم على كل من المجرمين جورج أسوفي كاكوز وداود اسوفي كاكوز بالحبس الشديد لمدة سنتين وفق المادتين ١٥ -١٤- ٨ من مرسوم الادارة العرفية وبالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وفق الفقرة الثالثة من المادة ٣١١ من ق . ع. ب تنفذ العقوبة بالتعاقب على ان تحسب لهما موقوفيتهما.

ثامنا: الحكم على المجرم عزيز توما ميرم بالحبس اشديد لمدة سنتين وفق المادة ١٥-١٤-٨ من مرسوم الادارة العرفية وبالاشغال الشاقة لمدة اربع سنوات وفق المادة ٣١٠ مى ق. ع. ب تنفذ العقوبة بالتعاقب على ان تحسب له موقوفيته.

تاسعا: الحكم على المجرم كامل كمة بالحبس الشديد لمدة اربعة سنوات وفق المادة ٣١ من الباب الثاني عشر المعدل من ق. ع. ب على ان تحسب له موقوفيته.

عاشرا: الزام المجرم عزيز توما ميرم بدفع تعويض مقداره خمسمائة عن قيمة السيارة المحترقة الى ذوي المجني عليه امجد المفتي الشرعيين ويستحصل منه بالطرق التنفيذية الاصولية.

احدى عشر: مصادرة البنادق الثلاث والخناجر والبوكس والحربة و ٦ طلقات والمشالح الاربعة وارسالها الى مديرية الغينة بوزارة الدفاع.

(انتهى نص الحكم)

رؤساء الطوائف المسيحية يصدرون بيانا

وبعد ان القى المدعي العام العسكري مطالعته حول مجزرة تلكيف بتاريخ ١٩٦٠/١/١٧ التي سرد فيها اعمال المتهمين الهمجية وبين كيف ان هؤلاء القتلة خالفوا كل الشرائع السماوية والوضعية التي تؤكد حق الانسان في ان يعيش بحرية وكرامة وان لا يطال الا وفق احكام القانون، اخذت وسائل الاعلام العراقية بأمر قاسم وقائع جلسات المحاكم العرفية والتي كان الشهود يسردون فيها الفضائح والمآسي التي ارتكبها القتلة تجاه ضحاياهم هزت بشاعة هذه الجريمة ضمائر رجال الدين

المسيحيين في الموصل.

بيان من رؤساء الطوائف المسيحية في الموصل

ان مبادئ الدين المسيحي وشرائعه تهدف الى الذود عن حقـوق الله والانسـان وتحرص على نشر الوئام والمحبة بين افراد العائلة البشرية الكـبرى ولمـا كـانت الشيوعية وفلسفتها المادية تنكر وجود الله والابدية والخلود وتقوض فـي الانسـان كرامته الشخصية وتضيق على حقوقه وحرياته فانها حتما تتنافى مع الدين المسيحي وتعاليمه ولا يمكن ان تتوافق معه بأية صورة كانت، ولطالما سبق للاحبار الاعظمين ان نددوا بالشيوعية ومبادئها منذ ظهورها ووقفوا سدا منيعا امامها وحرمـوا علـى المسيحيين الانتماء اليها والتعاون معها ومرارا عديدة وفي ذروة الطغيان الشـيوعي اعلن رجال الدين في العراق وما زالوا يعلنون من المنابر وفي المجالس للشـيوعية ويحذرون من خطرها.

استنادا الى نفس تلك المبادئ المسيحية المقدسة فان ضميرنا يستنكر ايضا كافـة المظالم والاعتداءات والاعمال الوحشية التي اقترفتها فئة من الفوضويين في احـداث الموصل المؤسفة وما أكثر الذين استخدموا عندئذ المفاهيم الوطنية السامية للبلـوغ الى اهدافهم الدنيئة فاعتدوا على اخوانهم المواطنيـن بشـكل ينـدى لـه الجبيـن ويستهجنه الشعور الانساني، وكانت حصيلة تلك الفترة المظلمة في تاريخ الموصـل، خلق الضغائن والاحقاد وانتشار الفوضى وتعكير جو الصفاء الذي كان يسود اجيـالا طويلة بين ابناء هذا البلد الواحد وتمزيق وشائج الالفة والمحبة بين ابنـاء الاجيـان المختلفة.

واليوم وقد اطل علينا عيد ميلاد السيد المسيح، رسول المحبة والسلام، ندعو جميـع المواطنين في هذه المدينة الحبيبة، الى مبادئ التآخي والمحبة كما نناشـد اخواننـا رجال الدين الاسلامي الافاضل للعمل على جمع القلوب والتعاون على ازالة كل اثـر للتفرقة بين ابناء البلد.

جزى الله خيرا الساعين في سبيل المحبة والوئام

الخوري عمانوئيل ددي	المطران قورلس عمانوئيل سنى
الوكــيل البطريكي للكلدان	رئيس طائفة السريان الكاثوليك
في الموصل	في الموصل

القس خاجادور كسباريان	القس زياد باتو	الخوري سليمان داود
رئيس طائفة الارمن	رئيس الطائفة	وكيل مطران السريان
الارثوذكس في الموصل	الاثوريين في الموصل	الارثوذكس بالموصل

وفي مدينة دهوك التي هي احد اقضية الموصل نفذ الاهالي اوامــر وزارة الداخليــة بمنع تعليق اية صورة في جميع المدن العراقية باستثناء الزعيم عبدالكريم قاسم فتــم انزا صورة الملا مصطفى والمهداوي وماجد محمد امين بامر من القائممقام عبـــدالله الجبوري وكذلك حرض الشيوعيون والملاتيون وحلفاؤهم سكان المدينة على التظاهر وهاجموا دار القائممقام واخذوه اسيرا ومعه الطبيب ومدير مركــز الشهـرطة وقــرر الشيوعيون والبارتيون قتلهم والمثيل بجثثهم وقد تــم قتلــهم يــوم ٩/ تمــوز/ ١٩٥٩ وقد تم قتلهم فعلا، فتم احالة المتهمين الى المجلس العرفــي الثــاني الــذي اجرى محاكمتهم وبتاريخ ١٩٦١/١/١٧ صدر قرار الحكم الاتي:

قرار الحكم في مجزرة دهوك

شكل المجلس العرفي العسكري الثاني في معســكر الرشـيد بتــاريخ ١٩٦١/٤/٢٦ برئاسة العقيد شاكر مدحت السعود وعضوية العقيد فاضل عبــاس شــهاب والعقيــد عواد خضر النعيمي المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدر الحكم الاتي:

١- الحكم على كل من المجرمين عبدالرحمن سليم وخيري نشأت طاهر العباسي وعيسى ملا صالح بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا للفقرة الاولى من المــادة ٨٠ من ق. ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه وطرد المجــرم الجنــدي عيسى ملا صالح محمود من الجيش وفقا للمادة ٣٩ من ق. ع. ب.

٢- الحكم على المجرم عبدالله الحاج كرماوي بالاشغا الشــاقة المؤبــدة وفقــا للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق. ع. ب بدلالة المادتين ٤٥ و ٥٥ منــه على ان تحتسب له مدة موقوفيته.

٣- الحكم على المجرم عبدالعزيز محمد القاضي بالاشغال الشاقة المؤبدة لمــدة

خمسة سنة وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق. ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه على ان تحتسب له مدة موقوفيته.

٤- الحكم على المجرم رشيد سعيد الدوسكي بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفق للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق. ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه.

٥- الحكم على كل من المجرمين محمد مصطفى صوفي ستي وناجي محمد محمود بالطة بالحبس الشديد لمدة ست سنوات وفق للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق. ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه على ان تحتسب لهما مدة موقوفيتهما.

٦- الحكم على المجرم نبي محمد جرجيس بالحبس الشديد لمدة سنتين وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق. ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه على ان تحتسب له مدة موقوفيته.

٧- وضع كل من المجرمين عبداله الحاج كرماوي، عبدالعزيز محمد القاضي، رشيد سعيد الدوسكي، محمد مصطفى ستي، ناجي محمد محمود بالطه، نبي محمد جرجيس تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة عند انتهاء مدة محكوميتهم وفقا للمادة ٢٨ من ق. ع. ب.

٨- الزام المجرمين عبدالرحمن سليم، خيري نشأت طاهر العباسي وعيسى ملا صالح محمود، عبدالله الحاج كرماوي، عبدالعزيز محمد القاضي رشيد سعيد الدوسكي، محمد صوفي ستي، ناجي محمد محمود بالطه نبي محمد جرجيس بالتكافل والتضامن باداء مبلغ (٦٠٠) ستمائة دينار يدفع لورثة المجني عليه عبدالله الجبوري الشرعيين و (٦٠٠) ستمائة دينار يدفع اضرار مادية وأدبية تستحصل منهم تنفيذا.

وصدر القرار بالاتفاق وافهم علنا بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٠٦١

العقيد	العقيد	العقيد
واد خضر النعيمي	فاضل عباس شهاب	شاكر مدحت السعود
عضو	عضو	رئيس المجلس العرفي العسكري الثاني

أخبار وحوادث

٩/ ١/ ١٩٦٠ في جلسة مجلس الوزراء ليوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ١٧٩٦ والمؤرخ ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ المقترح فيه الاعتراف بالدولة الكاميرونية تمشيا مع السياسة التحررية التي تنتهجها الجمهورية العراقية ونظرا لاستقلال الكاميرون وتحرره وبعد المداولة وافق المجلس على الاقتراح المذكور.

١٠/ ١/ ١٩٦٠ في يوم ١٠ كانون الثاني قرر مجلس الوزراء الاعتراف بجمهورية قبرص وارسال وفد للتهنئة بالاستقلال وذلك تمشيا مع السياسة التحررية التي ينتهجها العراق وسياسة جامعة الدول العربية للاعتراف بالجمهورية القبرصية للحيلولة دون فسح المجال لاسرائيل من اقامة علاقات وطيدة مع الجمهورية وكسبها الى جانبها واقترحت وزارة الخارجية الاتي: ـ

١. الاعتراف بالجمهورية القبرصية حال اعلانها.

٢. ارسال وفد للتهنئة للاشتراك في الاحتفالات التي قد تقام بهذه المناسبة يضم اعضاء مدنيين وعسكريين على ان يكون برئاسة احد كبار موظفي وزارة الخارجية.

وبعد المداولة قرر مجلس الوزراء الاتي: ـ

١. حصلت الموافقة على ما جاء اعلاه مبدئيا على ان يشعر المجلس قبل الاعلان.

٢. يفكر بتنظيم الوفد وتقوم الوزارة بتعقيب ما جاء اعلاه.

٣/ ٢/ ١٩٦٠ رفع التمثيل الدبلوماسي مع السويد في جلسة يوم ٣ شباط ١٩٦٠ تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٠٠ والمؤرخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٠ المقترح فيه رفع التمثيل الدبلوماسي بين الجمهورية العراقية والمملكة السويدية من مفوضية الى درجة سفارة نظرا للعلاقات الحسنة القائمة بين العراق والسويد. وبعد المداولة وافق المجلس على الاقتراح المذكور.

١٩٦٠/٢/٧ وافق مجلس الوزراء على عقد اتفاقيه ثقافية بين الجمهورية

العراقية والولايات المتحدة الامريكية وتخويل وزير المعارف صلاحية تشكيل الوفد العراقي المفاوض والتوقيع عليها نيابة عن الحكومة العراقية وعرض نتائج المفاوضات حول هذه الاتفاقية مع صيغتها النهائية على المجلس قبل التوقيع عليها كما هو موضح بكتاب وزارة المعارف بصورة مفصلة.

وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه على ان يقوم وزير المعارف بتشكيل الجانب العراقي المفاوض ويخول بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة العراقية شرط ان تعرض النتائج للمفاوضة مع المجلس قبل التوقيع على الاتفاقية.

كما وافق مجلس الوزراء في الجلسة نفسها (٧ شباط ١٩٦٠) على تمثيل العراق في افريقيا واسكندنافيا وامريكا اللاتينية. ووافق المجلس على اقامة التمثيل الدبلوماسي وتأسيس علاقات دبلوماسية مع المكسيك والارجنتين والبرازيل.

١٤/ ٢/ ١٩٦٠ في جلسة مجلس الوزراء في هذا اليوم تلي كتاب وزارة البلديات ومرفقه لائحة نظام استعمال المقاييس العشرية في العراق مع الاسباب الموجبة وبعد المداولة وافق المجلس على النظام المذكور.

وفي ١٦ شباط صدر النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ باسم نظام استعمال المقاييس العشرية تضمنت المادة الاولى فيه ((لايجوز استعمال غير النظام العشري في المقاييس وهو المتر واضعافه واجزاؤه في الجمهورية العراقية كما الغى النظام الجديد النظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٩. على ان ينفذ القانون الجديد بعد ثلاثة اشهر من نشره.

١٤/ ٢/ ١٩٦٠ تعزيز تبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية كوبا بدرجة مفوضية على ان يكون سفيرنا في واشنطن وزيرا مفوضا في كوبا اضافة الى وظيفته.

١٩٦٠/٢/٢٥ اقيم في برلين الشرقية معرض عراقي لاول مرة خارج العراق، بهدف تعريف الرأي العام الالماني بحضارة العارق القديمة ووضعه الحالي.

٢٨/ ٢/ ١٩٦٠ تبرع عبد الكريم قاسم بمبلغ (١٠٨٠) دينار الى (الجمهورية الفلسطينية الخالدة) والمبلغ في الاساس كان نفقات سفره وعلاجه بعد اصابته عام ١٩٤٦.

١٤/ ٣/ ١٩٦٠ تقرر استخدام ثلاثة خبراء سوفييت في مشروع انشاء فرن ذري ومختبر لانتاج النظائر المشعة.

وفي اليوم نفسه وافق مجلس الوزراء على تأسيس علاقات سياسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع النيبال بدرجة مفوضية على ان يمثل العراق في النيبال سفيرنا في الهند فضلا عن وظيفته الاصلية نظرا للعلاقات الحسنة التي تربط الجمهورية العراقية ومملكة النيبال وتمشيا مع سياسة العراق التحررية بتقوية روابط الصداقة مع جميع الدول.

٢٦/ ٣/ ١٩٦٠ تاسيس علاقات دبلوماسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين العراق وفنزويلا بدرجة سفارة.

٣١/ ٣/ ١٩٦٠ وافق مجلس الوزراء على اشتراك العراق في مؤتمر تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية الذي سيعقد في مدينة كوناكري عاصمة غينيا بين ١١ ــ ١٦ نيسان ١٩٦٠ وذلك بارسال وفد مؤلف من خمسة اشخاص وهم السادة محيي الدين عبد الحميد وزير المعارف رئيسا للوفد وعزيز شريف وخدوري خدوري وحسن زكريا وذوالنون ايوب. وايدت بانها ستتحمل نفقاتهم وبعد المداولة وافق المجلس على ذلك.

٩/ ٤/ ١٩٦٠ تعيين عبد المطلب الامين متصرف لواء السليمانية سفيرا للعراق في طهران.

٢٣/ ٤/ ١٩٦٠ قيام سفارة لبنان برعاية مصالح الاردن في العراق ورعاية مصالح العراق في الاردن.

٥/ ٤/ ١٩٦٠ اعادة طالب فلسطيني الى كلية طب الموصل بصفته من ابناء فلسطين وبحاجة الى المساعدة.

٤/ ٥/ ١٩٦٠ قررت الجمهورية العراقية الاعتراف بدولة توغولاند.

٩/ ٥/ ١٩٦٠ تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٩٦٨ وبتاريخ ٩/ ٥/ ١٩٦٠ في

اجتماع مجلس الوزراء والمقترح فيه الاتي: ـ
١. فتح سفارة للجمهورية العراقية في غانا.
٢. فتح سفارة للجمهورية العراقية في ستوكهولم وان يكون مقر سفارة الجمهورية للدول الاسكندنافية في ستوكهولم في السويد نظرا لما للسويد من مكانة دولية ولانها اكبر الدول الاسكندنافية واكثرها اهمية في المجموعة.

تلي كتاب وزارة المالية رقم ٥٧٥ وتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٦٠ المؤيد له وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على الاتي: ـ
١. فتح سفارة للجمهورية العراقية في غانا يكون المعتمد فيها معتمدا في غينيا وليبيريا واماكن اخرى.
٢. فتح سفارة في ستوكهولم في السويد والدول الاسكندنافية يكون المعتمد فيها معتمدا في فنلندا والدنمارك والنرويج.

١٦/ ٥/ ١٩٦٠ ايفاد عبد القادر سعيد المدير العام لادارة اموال الاسرة المالكة السابقة الى انكلترا وسويسرا لمدة ثلاثة اسابيع لدراسة امكانية بيع مخلفات الاسرة المالكة من المجوهرات والحلي والمصوغات.

١٩٦٠/٥/١٧ تسلم عبدالكريم قاسم من الرئيس ايزنهاور رسالة تتعلق بقضية الدزائر على اساس حق تقرير المصير على ضوء التأكيدات التي تلقاها ايزنهاور من الرئيس ديغول.

١٩٦٠/٥/١٨ صادق العراق على البروتوكول الخاص باسباغ كيان ذاتي على المجلس الاقتصادي العربي الذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٥٩/٣/٢٦ في دورة انعقاده الحادية والثلاثين.

١٩٦٠/٥/٢٧ صحيفة اتحاد الشعب تطالب الحكومة العراقية الاستفسار رسميا من الدوائر الامريكية لايضاح حادثة الطائرة الامريكية التي سقطت على الاراضي السوفيتية.

٢٨/ ٥/ ١٩٦٠ وافق مجلس الوزراء على استخدام خبراء سوفييت لاجراء المسوحات الجيولوجية والمعدنية في العراق.

١/ ٦/ ١٩٦٠ رفع التمثيل الدبلوماسي مع الدنمارك من مفوضية الى سفارة.

١١/ ٦/ ١٩٦٠ تعيين بهاء عوني سفيرا للعراق في روما.

١٥/٦/١٩٦٠ استقبل عبدالكريم قاسم السفير الامريكي ببغداد في مقابلة ودية لتبادل الحديث خلالها حول بعض الشؤون العامة والعلاقات الطيبة بين البلدين واستغرقت زهاء الساعة والنصف.

٢٢/ ٦/ ١٩٦٠ الاعتراف بدولة الكونغو تمشيا مع السياسة التحررية التي تنتهجها الجمهورية العراقية.

٢٧/ ٦/ ١٩٦٠ الاعتراف باستقلال اتحاد مالي تمشيا مع السياسة التحررية التي تنتهجها الجمهورية العراقية.

٢/ ٧/ ١٩٦٠ خول مجلس الوزراء وزارة المعارف صلاحية التوقيع على خطة التعاون الثقافي لعام ١٩٦٠/ ١٩٦١ الملحقة بالاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية وعلى خطة التعاون الثقافي لعام ١٩٦٠/ ١٩٦١ الملحقة بالاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانيا الديمقراطية نيابة عن الحكومة العراقية.

٢٣/ ٧/ ١٩٦٠ انضمام العراق الى مؤسسة الانماء الدولي

تلي كتاب وزارة المالية ٩٣٢ وتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦٠ الباحث في طلب البنك المركزي الموافقة على انضمام العراق الى مؤسسة الانماء الدولي وبالنظر لكونها تابعة للبنك الدولي والعراق عضو اصيل فيه ولان المساهمة فيها من شأنها ان توسع من امكانياتنا في الاستفادة من مصادر المؤسسة الى اخر ما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة والمقترح فيه عرض الموضوع على المجلس لاستحصال موافقته على ذلك، وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء في الكتاب المشار اليه اعلاه.

٢٥/ ٧/ ١٩٦٠ تصفية رواتب عبد السلام عارف.

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزراة المالية المرقم ٩٠٨ في ٦ تموز ١٩٦٠ الباحث عن تعيين عبد السلام عارف سفيرا في ديوان وزارة الخارجية ومباشرته بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٥٨ بموجب الامر الوزاري ١٣٣٠ والمؤرخ في ٩/ ١٠/ ١٩٥٨ وطلب مديرية المحاسبات العامة الى وزارة الخارجية لغرض تصفية حسابات

تحديد التاريخ الذي تتوقف فيه عن دفـــع رواتبـــه وجـــواب وزارة الخارجية بان ذلك منوط بقرار مجلس الوزراء والمقترح فيه عـوض القضية على مجلس الوزراء لاتخاذ قراره بهذا الشان وتليت مذكـرة ديوان مجلس الوزراء المتضمنة التفصيـلات اللازمــة حــول هــذا الموضوع ومضمونها ان مدة تعييـــن الوممـــا اليـــه فـــي الخدمـــة الخارجية تبدأ من ١/ ١٠/ ١٩٥٨ وان انتهاء خدمته فيها يعتبر من تاريخ انتهاء ابعاده الى الخارج لمدة ثلاثة اسابيع والذي بدأ بتـــاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٥٨ نظرا لأن عودته الى بغداد من تلقاء نفســه ودون ان يلتحق بوظيفة. وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه.

١٩٦٠/٧/٢٧ استقبل رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي السفير الامريكـــي ببغداد وكانت الزيارة للمجاملة قبل سفر السفير للتمتع بالاجازة.

١٩٦٠/٧/٣١ استقبل عبدالكريم قاسم السفير الامريكي ببغداد فـــي مقابلـــة وديـــة بمناسبة سفره الى امارات الخليج وقد جرى البحث فـــــي العلاقـــات الطيبة بين البيلدين واستغرقت زهاء ساعة.

٦/ ٨/ ١٩٦٠ الاعتراف بدولة داهومي.

تلي كتـــاب وزارة الخارجيـــة برقـــم اســـيوية ٣٧٩٢/ ٤٢٢/ ١٠ وتاريخ ٣١ تموز ١٩٦٠ الباحث عـــن قـــرب اســـتقلال داهومـــي وتحررها حيث ترى الوزارة من المناسب الاعتراف بدولة داهومـــي تمشيا مع السياسة التحررية التي تنتهجـــها الجمهوريـــة العراقيـــة والمقترح فيه عرض الموضوع عل مجلس الوزراء ليقرر ما يـــراه بهذا الشأن وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه.

٦/ ٨/ ١٩٦٠ تقرر ايفاد عبد القادر سعيد المدير العام لادارة اموال الاسرة المالكـة السابقة الى انكلترا وسويسرا لمدة ثلاثة اسابيع لدراسة امكانية بيـــع مجوهرات وحلي ومصوغات الاسرة المالكة.

٨/ ٨/ ١٩٦٠ قرر مجلس الوزراء الاعتراف باتحاد نيجيريا.

١٣/ ٨/ ١٩٦٠ وافق مجلس الوزراء على استخدام المعلمين اللاجئين الفلسطينيين بصفة محاضرين في مراكز مكافحة الامية في العطلة الصيفية بعـــد ان تم الاستغناء عن خدماتهم بانتهاء السنة الدراسية المالية اســـوة

بالمستخدمين العراقيين وبقاؤهم بلا عمل.

١٣/ ٨/ ١٩٦٠ تقرر ارسال وفد الى بيروت لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية برئاسة نجيب الصايغ سفير العراق في بيروت.

١٥/ ٨/ ١٩٦٠ تقرر ارسال وفد عسكري برئاسة اللواء الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام الى الاتحاد السوفييتي لحضور مناورات القوات السوفييتية التي ستجري في اوائل شهر ايلول.

١٩٦٠/٨/٢٩ وافقت الحكومة العراقية على تعويض عوائل ثلاثة امريكان قتلوا في العراق، بمبلغ قدره (١٨٠) الف دينار عراقي.

٧/ ٩/ ١٩٦٠ تعيين نوري جميل سفير العراق في كابل سفيرا في نيودلهي. وقرر مجلس الوزراء ايضا تنزيل اثمان اربع طائرات نوع فيوري المهداة الى المغرب من سجلات وزارة الدفاع.

١٢/ ٩/ ١٩٦٠ ايفاد وفد عسكري الى الصين الشعبية لحضور احتفالات العيد الوطني الصيني في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ وان يكون الوفد برئاسة الزعيم محمود عبد الرزاق.

١٤/ ٩/ ١٩٥٩ تبرع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بمبلغ الف دينار لجمعية الاداب الاسلامية بمناسبة المولد النبوي الشريف ووصفته جريدة الثورة الصادرة بتاريخ (١٥/ ٩/ ١٩٥٩) بانه محرر العراق (القديس عبد الكريم قاسم).

١/ ١٠/ ١٩٦٠ كتبت جريدة بغداد ان مندوب العراق الدائم في الامم المتحدة (الدكتور عدنان الباجه جي) دعا الى قبول الصين الشعبية عضوا في الامم المتحدة لان المسالة حيوية وذات مساس بالسلام والأمن في العالم ونزع السلاح.

٥/ ١٠/ ١٩٦٠ الاعتراف بجمهورية مالي. تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٤٢٥٥/ ٢٠٠ في ١ تشرين الاول ١٩٦٠ المقترح فيه الاعتراف بجمهورية مالي وذلك بالنظر باعلان استقلالها وتمشيا مع السياسة التحررية التي تنتهجها الجمهورية العراقية وبعد المداولة حصلت الموافقة على الاعتراف.

٥/ ١٠/ ١٩٦٠ الاعتراف بجمهورية السنغال.
تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٤٢٥٦/ ٢٠٠ وتـــاريخ الاول مـــن تشرين الاول ١٩٦٠ المقترح فيه الاعتراف بجمهورية السنغال بناء على انسحابها من اتحاد مالي واعلان استقلالها وتمشيا مع السياسة التحررية التي ينتهجها العراق وبعد المداولة وافق المجلـــس علـــى الاقتراح المذكور.

٦/ ١٠/ ١٩٦٠ بمناسبة افتتاح المعرض الصيفي لجمهورية المانيا الديمقراطية قـال عبد الكريم قاسم ((يسرني ان ارى الممثليـــن مـــن اصدقائنـــا فـــي جمهورية المانيا الديمقراطية يحضرون هذا اليوم لافتتاح المعـــرض ويحملون معهم تحيات الشعب الالماني الصديـــق وتحيـــات الســـيد كروتول رئيس الوزراء وانني احملـــهم تحيـــاتي وتحيـــات الشـــعب العراقي المظفر. وبهذه المناسبة انني اعلق علـــى تقســـيم الشـــعب الالماني الى قسمين في المانيا الغربية والمانيـــا الشـــرقية ان هـــذا التقسيم سوف يزول بتصميم ارادة الشعب الالماني وعما قريـــب ان آجلا او عاجلا فان الوحدة الالمانية ستكون قوية فعالة.))

١٩٦٠/١٠/٣٠ استقبل عبدالكريم قاســـم الدكتـــور الأب ادوارد ايلـــس المستشـــار الروحي للرئيس ايزنهاور ورئيس جمعية اصدقاء الشرق الاوسط.

٣١/ ١٠/ ١٩٦٠ تقرر تصدير (١٧٥٠) طن من التمور لتوزيعها علـــى اللاجئيـــن الفلسطينيين.

٦/ ١١/ ١٩٦٠ تقرر التبرع بـــ (١٥٠) طن من التمر الزهدي الى منكوبي الفيضان في الباكستان.

١٩٦٠/١١/١٩ حضر عبدالكريم قاسم حفل اقامته الاستخبارات العســـكرية تكريمـــا للملحقين العسكريين في بغداد.

٣٠/ ١١/ ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ باعفاء مواد وامتعة واثـــاث بيتية شخصية مستوردة الى العراق باسم الشيخ عبـــد الله المبـــارك الصباح شيخ الكويت من الرسوم الكمركية واجور المستودعات بمـــا لا يتجاوز قيمتها مبلغ خمسين الف دينار بموجب الشـــهادات التـــي تطلبها السلطات الكمركية.

١٤/ ١٢/ ١٩٦٠ قرر مجلس الوزراء رفع التمثيل الدبلوماسي مع سويسرا إلى درجة سفارة، واعتماد سفير العراق في روما بهاء الدين عوني سفيرا في برن.

١٩/ ١٢/ ١٩٦٠ الموافقة على اقامة نصب تذكاري يواجه النصب التذكاري الذي وضعه البريطانيون في المعقل والذي يرمز إلى الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤. وأن تصميم النصب جاهز، وعمله السيد خالد الجادر، على أن يكتب تحت النصب:

"إن ثورتنا في ١٤ تموز حطمت الاستعمار واستردت كرامتنا وحررت شعبنا ووطننا".

المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
صدور قانون الجمعيات	٥
اطلاق سراح الفلاحين الموقوفين	١٢
قانون العطل الرسمية	١٦
اعفاء وزير الزراعة	١٩
مصير قصر الرحاب	٢٠
قانون مراقبة وادارة اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية	٢٢
تكريم الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد	٢٣
نظام المدارس الدينية والصناعية	٢٦
العفو عن الغائبين والمتخلفين عن الجيش	٢٨
اتفاقية ثقافية مع بريطانيا	٢٩
اتفاقية تجارية مع الدنمارك	٣١
بين العراق وتونس	٣٣
قانون الخدمة المدنية	٣٤
العلاقة بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية	٤٠
اجازة الاحزاب السياسية	٤٥
السياسة الخارجية للجمهورية العراقية	١٣١
تخفيف منع التجول	١٣٤
محاكمة المتهمين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم	١٣٤
اعفاء ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي	١٥٨
اتفاقية النقل الجوي بين العراق وهنكاريا	١٦٢
الغائبون المحكومون في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم	١٦٣
اتفاقية النقل الجوي بين العراق وجيكوسلوفاكيا	١٦٩
تصريحات عبد الكريم قاسم الى وكالة اسوشييتد برس	١٧٠
تصريحات عبد الكريم قاسم لسكرتير منظمة الصحفيين العالمية	١٧٣

محاكمة المتهمين الهاربين	١٧٥
تخفيف الاحكام الصادرة بحق عدد من المحكومين	١٧٩
العفو عن المحكومين في محاولة اغتيال رئيس الوزراء	١٨٢
منع حمل الاسلحة النارية	١٨٨
العلاقة بين الجمهورتين العراقية والاندونيسية	١٩٠
الموقوفون بسبب احداث كركوك يطالبون باطلاق سراحهم	١٩٩
ميزانية ١٩٦٠ المالية	٢٠٣
زيارة ميكويان الى العراق	٢٠٥
العراق والجزائر	٢٢٩
العلاقة بين العراق وعُمان	٢٣٧
اعفاء وزير المالية (محمد حديد)	٢٤١
العلاقة بين العراق والصين الشعبية	٢٤٥
العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة	٢٤٧
اتفاقية التعاون الثقافي مع جمهورية فيتنام الديمقراطية	٢٨٠
العلاقة مع تركيا	٢٨٢
العلاقة مع ايران	٢٨٣
التعديل الوزاري الرابع	٢٨٥
تصريحات عبد الكريم قاسم لصحيفة التايمز اللندنية	٢٨٧
تغيير المسكوكات والاوراق النقدية	٢٩٠
اتفاقية ثقافية مع جمهورية منغوليا الشعبية	٢٩١
احتفالات الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز	٢٩٢
المهاترات الصحفية	٣٠٣
بين العراق والامم المتحدة	٣٠٨
تعديل قانون العقوبات البغدادي	٣١١
العراق والقضية الفلسطينية	٣١٣
العراق والجامعة العربية	٣٢٤
وفد عسكري الى الاتحاد السوفيتي	٣٤٠

مذكرة وفد الموصل	٣٤٣
بين العراق والولايات المتحدة الامريكية	٣٤٥
وفد عسكري الى الصين الشعبية	٣٤٦
مذكرة وفد كردي	٣٤٧
مفاوضات النفط	٣٥٤
منظمة الاقطار المصدرة للنفط	٣٦٨
تعطيل صحف	٣٨٣
عودة العلاقات الدبلوماسية مع الاردن	٣٩٠
افتتاح مشروع قناة الجيش	٣٩٤
استقالة وزير الشؤون الاجتماعية	٣٩٥
اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وجيكوسلوفاكيا	٣٩٦
التعديل الوزاري الخامس	٣٩٧
تعيين وزير	٤٠٠
محاكمة المجالس العرفية	٤٠١
اخبار وحوادث	٤١٣
المحتويات	٤٢٢

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٥٣ لسنة ٢٠٠٥